وطني

أنطون سعاده

ومشوار وطني



اهداءات ١٩٩٩

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

إهداء

إلى مصر ...

إلى الكنيسة ...

إلى الوالدة الفاضلة شريكة حياة الوالد الراحل الكريم ...

إلى أسرته الصغيرة بناته وأحفاده ... ووطني ...

إلى أسرته الكبيرة في كل مجال عمل فيه ...

إلى الأستاذ الفاضل عدلي أبادير الذي وضع فكرة هذا الكتاب أمانة في عنقي ...

إلى كل من كان أنطون سيدهم جزءاً من كيانه وكان جزءاً من كيان أنطون سيدهم.

يوسف سيدهم

تقديم و شكر

بصدور هذا الكتاب تتحقق أمنية غالية طال انتظارها بعدما طالب بها الكثيرون قبل رحيل الأستاذ أنطون سيدهم، وتحولت إلى ضرورة ملحة بعد رحيله... فهذا الكتاب توثيق كامل لمشوار أنطون سيدهم مع الفكر والقلم ومع العمل الوطني من خلال المنبر الذي أسسه وآمن برسالته وعاش يجاهد فيه لإعلاء اسم مصر والكنيسة.

لقد كانت رحلة إعداد هذا الكتاب طويلة .. شاقة .. ممتعة، إقتضت الإبحار والغوص في طيات إصدارات «وطني» طوال سبعة وثلاثين عامًا منذ صدورها عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٩٥ ، واستخراج المقالات التي كتبها أنطون سيدهم وتبويبها ودراستها وتحليلها وإعدادها بالصورة المنشورة في هذا الكتاب.

وإذا كان التعضيد وفيض مشاعر الحب والمؤازرة التي شارك بها جميع أفراد أسرة «وطني» قد ساهما في التخفيف من عبء العمل المطلوب، فإن هذا الكتاب ما كان ليخرج إلى النور بدون الجهد المضني الدؤوب الذي قام به فريق العمل المكون من الأستاذ/ ڤيكتور سلامة والأستاذ/ نبيل عدلي والدكتور/ ثروت فتحي الذين أتوجه لهم بعميق الشكر والعرفان.

كما يتوجب الشكر لكل من ساهم بقلمه في هذا الكتاب، الأستاذ مسعد صادق الذي تعتبره أسرة «وطني» أحد مؤرخيها لأنه من القلائل الذين عاصروا تأسيسها ورافقها طوال مشوارها الصحفي، ويأتي من بعده الدكتور عادل كامل «ابن وطني» الذي يشرفها في مجالات عمله كناقد فني تجاوز حدود مصر إلى العالمية، وأخيرًا الدكتور ثروت فتحي الذي ينتمي إلى الجيل الثاني لأسرة وطني والذي أثرى الكتاب بتحليل علمي جاد لمحتواه.

إلى كل هؤلاء وأولئك أتقدم بخالص الشكر والامتنان.

يوسف سيدهم

أنطون سـيدهم

- ولد في مدينة طنطا في ٣ مارس ١٩١٥.
- تلقى تعليمه الأولي والثانوي بين مدينتي الزقازيق والإسكندرية ثم تخرج في كلية التجارة جامعة فؤاد الأول بالقاهرة.
- عمل محاسبًا قانونيًا حيث أسس مع زميله وشريكه المرحوم الأستاذ عزمي رزق الله في عام ١٩٣٩ مكتبهما للمحاسبة والمراجعة وكان ذلك طليعة المكاتب المصرية التي تكسر احتكار الإنجليز والأجانب لممارسة هذه المهنة في مصر.
- على أثر حركة طرد الأجانب في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦ – قام هو وبعض زملائه وأصدقائه من رجال الأعمال بشراء أسهم وأصول شركة الكاتب المصري من مؤسسيها الأصليين الأجانب – وهى شركة تعمل في الأنظمة المكتبية والبنكية وما يتصل بها من أجهزة وآلات علاوة على الحاسبات الإلكترونية والأجهزة المتقدمة للإدارة – وقد تم انتخاب الأستاذ أنطون سيدهم رئيسًا لمجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بها حيث شغل هذا المنصب حتى وفاته.
- كان الأستاذ أنطون سيدهم دائمًا تشغله قضايا مصر والكنيسة القبطية وطالما فكر في إصدار صحيفة تكون بمثابة الباب الذي يعبر فيه هو وزملاؤه الوطنيون عن آرائهم وأفكارهم ويتصدون للقضايا المطروحة على الساحة علاوة على قيامهم بتقديم خدمة صحفية ذات مستوى راق متميز للقارئ في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأدبية والفنية والرياضية.. وقد جاهد كثيرًا في سبيل الحصول على حق امتياز إصدار هذه الصحيفة حتى حصل عليه أواخر عام ١٩٥٨ وصدرت جريدة «وطني» أسبوعية تصدر صباح كل أحد، وتستمر في الصدور حتى الآن برصيد بلغ ٣٨ عامًا من العمل الصحفي المشرف وما تزال تحمل أمانة الرسالة التي صدرت من أجلها.
- آمن الأستاذ أنطون سيدهم بالعمل الاجتماعي بجانب الكفاح المهني كما آمن بأهمية تنشئة النشء والشباب على الأصول التربوية السليمة وتوفير المناخ الصحي المناسب لهم – وقد أدى ذلك إلى مشاركته في أنشطة الكثير من الجمعيات الاجتماعية وأهمها جمعية الشبان المسيحية التي رأس مجلس إدارتها عددًا من الدورات المتعاقبة حرص فيها على تدعيم وتقوية أنشطتها وإعداد العناصر الشابة فيها على المشاركة في تسيير أمورها لإستكمال حمل لوائها وكان دائمًا يؤكد على أنها جمعية مسيحية وليست جمعية للمسيحيين فقط واستمرت كما كانت طوال عهدها مفتوحة الأبواب للمصريين جميعًا.
- قام بتوسيع وتطوير نشاط مكتبه للمحاسبة والمراجعة – فقام بتأسيس فرع له في المملكة الليبية في منتصف الستينيات وهى الفترة التي واكبت إكتشاف البترول في ليبيا وبدء عصر النهضة والتطوير بها في كافة المجالات واستمر هذا المكتب في العمل بازدهار حتى بعد قيام الثورة الليبية ببضع سنوات.
- مع بدء سريان سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر اشترك مع مجموعة من رجال الأعمال في تأسيس «بنك النيل» وهو بنك مصري صميم دخل سوق الاقتصاد منافسًا لبنوك كثيرة سبقته في الحجم والخبرة خاصة البنوك الأجنبية وفروعها – ولكنه سرعان ما اكتسب ثقة واحترام المصريين والأجانب في كافة قطاعات الأعمال وحقق نجاحًا ملموسًا واتبع سياسات اقتصادية مشهودًا لها مما شجع القائمين عليه في توسيع أنشطته وتأسيس الكثير من الشركات التابعة له والعاملة في قطاعات الزراعة والصناعة والتعمير والسياحة ... الخ، وظل الأستاذ أنطون سيدهم عضوًا بمجالس إدارات البنك وشركاته حتى وفاته.
- انتخب عضوًا بمجلس الشعب المصري نائبًا عن دائرة شبرا بالحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٨٤ حيث كان عضوًا أيضًا في لجنة الشئون الاقتصادية في هذه الدورة.

- كان محبًا للكنيسة ومتحمسًا للعمل على رفعة شأنها ودرء الأخطار عنها – وانتخب عضوًا في المجلس الملي العام في أكثر من دورة علاوة على كونه عضوًا بلجنة الأوقاف القبطية ولجنة الشئون المالية.
- رحل عن عالمنا في ٢ مايو ١٩٩٥ وودعته مصر والكنيسة في صلاة مهيبة رأسها قداسة البابا شنوده الثالث في الكاتدرائية المرقسية بالقاهرة.
- كرمته الدولة في حياته حينما منحه الرئيس جمال عبد الناصر نوط الامتياز في العمل الاجتماعي عام ١٩٦٦، ثم بعد وفاته مباشرة وفي ٢٢ مايو ١٩٩٥ – في سابقة غير مسبوقة في تكريم الدولة للإعلاميين – حينما منحه الرئيس محمد حسني مبارك وسام العلوم والفنون من الطبقة الثانية، أما الشعب المصري فقد منحه .. بأقباطه ومسلميه .. محبته واحترامه وتقديره لدوره النضالي وجهاده الطويل.

□●□



. . . مع قداسة البابا شنودة الثالث ١٩٩٤



. . . مع قداسة البابا كيرلس السادس ١٩٦٦



... مع نيافة الأنبا غريغوريوس ١٩٧٧



... مع القمص بولس بولس ١٩٧٧



... مع الدكتور باهور لبيب ١٩٧٧



... مع الأستاذ مريت غالى ١٩٧٧



في إحتفال ذكرى مرور العام الأول على صدور «وطني» ١٩٥٩



... مع أسرة التحرير والاستاذ عزيز ميرزا ١٩٥٩



... مع أسرة التحرير
١٩٩٢



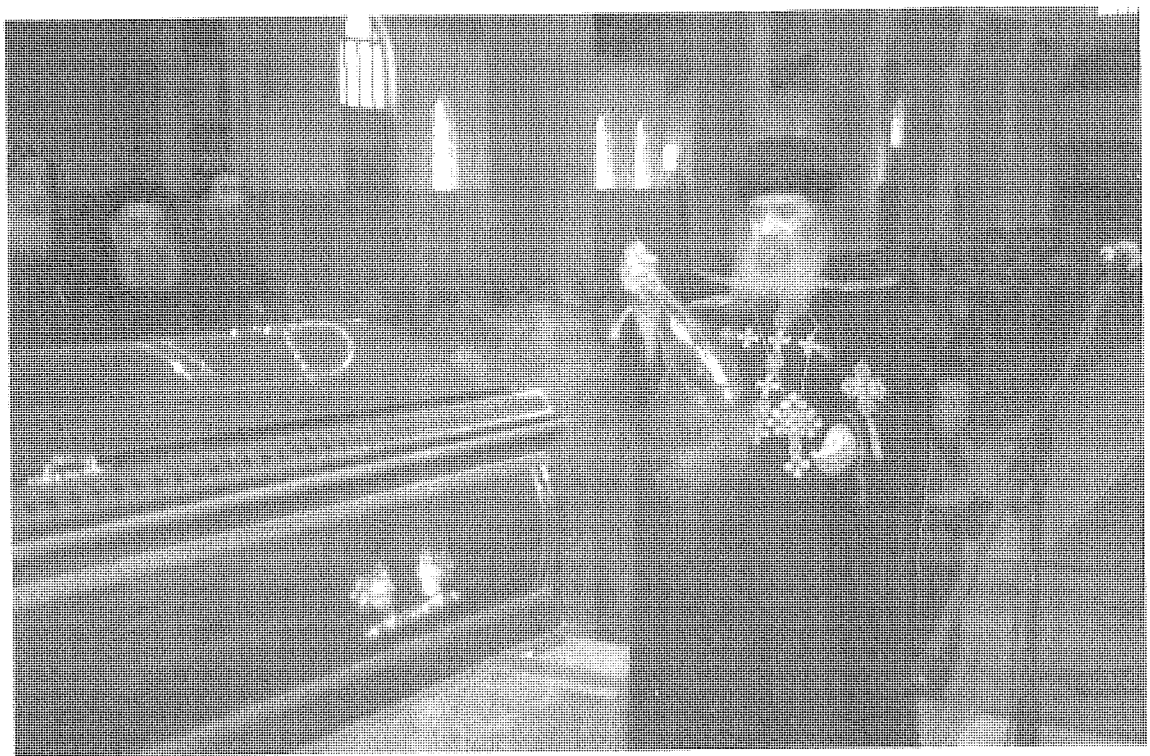


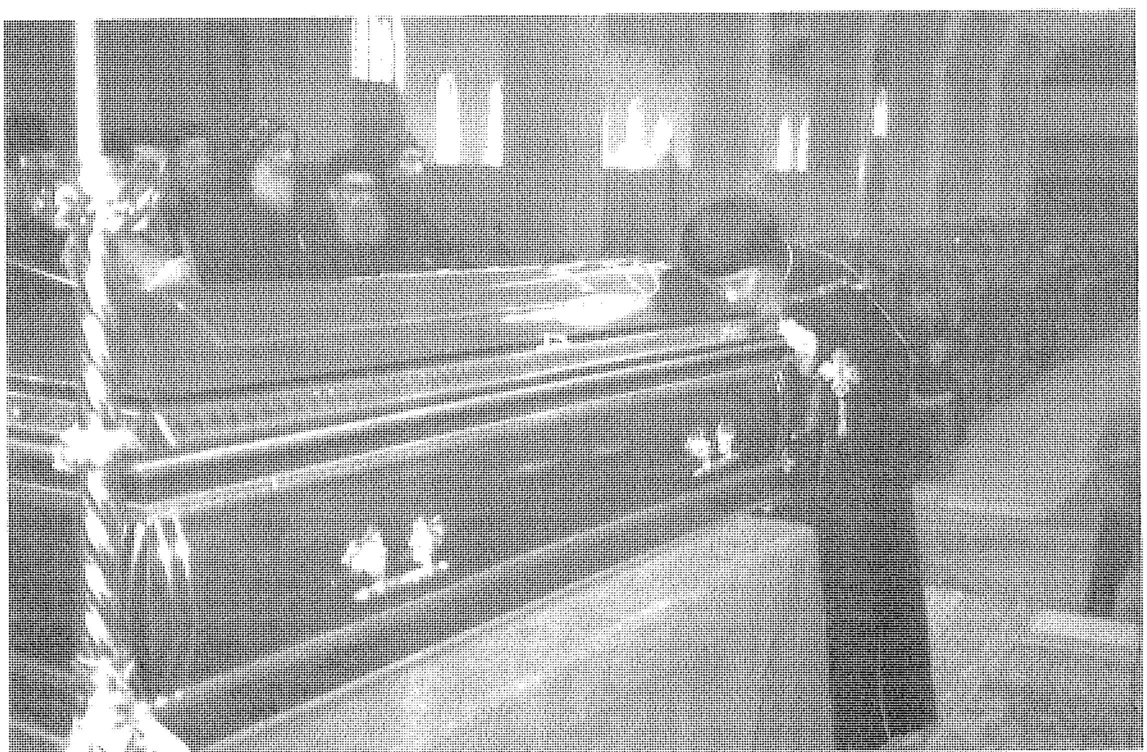




. . . مع أسرة التحرير
١٩٩٢







... يوم الرحيل ٢ مايو ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

إلى أسرة المرحوم أنطون سيدهم إبراهيم

تقديراً لما اتصف به المرحوم فقيدكم من حميد الصفات وما قدمه للوطن
من جليل الخدمات قد منحنا اسمه وسام العلوم والفنون من الطبقة الثانية

وأمرنا بإصدار هذه البراءة إيذاناً بذلك .

تحريراً بقصر الجمهورية بالقاهرة في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي الحجة
سنة ألف وأربعمائة وخمسة عشر من هجرة خاتم المرسلين

٢٢ مايو ١٩٩٥

رئيس ديوان رئيس الجمهورية
د. زكريا عزمي



... يوم التكريم ٢٢ مايو ١٩٩٥



يوسف سيدهم يتسلم الوسام الممنوح لاسم الراحل أنطون
سيدهم من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية

أنطون سيدهم
والوحدة الوطنية

أنطـــون ســـــيدهم
والوحــــــدة الوطـــــنية

• وحدتنا الوطنية في فكر أنطون سيدهم تمثل واحدة من أغلى قيم شعبنا ومفخرة من مفاخره العظيمة ورمز نضاله وركيزة مستقبله.. ولما ألم بهذه الوحدة صدع على يد قلة قليلة من أبناء الوطن ضللتها قوى الشر، وانساقت وراء الأفكار الهدامة التي لا تعرف سماحة الدين، فراحت تمزق نسيج الأمة في أحداث متلاحقة انبرى صاحب الوطنية الصادقة والجرأة الحقة يحذر من الاستهانة بالأحداث.. وبعين الباحث المدقق راح يشخص الداء ويصف الدواء لكل أوجاع مصر وأسقامها.. فالأخطار التي تحيق ببلادنا داهمة تأتي على الأخضر واليابس إن لم تستيقظ وتقوم بوأد الفتنة في مهدها:

•• احتل التعليم صدارة التشخيص، فالكتب المدرسية محشوة بكل ما يبذر الكراهية بين التلاميذ مسلمين وأقباطًا ويفرخ أجيالاً معبأة بعوامل الفتنة مسممة بالأفكار الهدامة، وتقوم حفنة من المعلمين ببث روح الفرقة في صفوف الأبرياء، وفي الجامعة يكاد يختفي تعيين الطلبة المسيحيين ضمن هيئات التدريس حتى ندر الأستاذ الجامعي المسيحي.. وهذه كلها تمثل أرضية طبيعية ينمو في ظلها الإرهاب.

•• جاءت وسائل الإعلام على اختلافها على رأس مسببات اغتيال الوطن .. وفي جرأة بالغة خشى عليه منها أصدقاؤه ومحبوه كتب أنطون سيدهم مقالات عديدة لبيان الجرم الواقع في حق المسيحيين عندما يتعرضون للتجريح والسخرية والتعريض بديانتهم في مختلف وسائل الإعلام.

•• تفشى في السنوات الأخيرة اتجاه يحد من توظيف الأقباط وترقياتهم، كما جسد التمثيل النيابي كارثة حقيقية حيث تكاد تحجم الأحزاب وعلى رأسها الحزب الحاكم عن ترشيح ومساندة أي قبطي.

•• أوضح أنطون سيدهم في وطنية صادقة وحب فياض أن الأقباط شأنهم شأن جميع المصريين يقومون بواجباتهم نحو الدولة بأمانة واخلاص ويدافعون عن الوطن بجانب اخوانهم المسلمين فواجب الحكومة إذن أن تحافظ عليهم لا أن تتركهم نهبًا لكل ناهب وفريسة لكل معتد.

•• عندما حاول بعض الكتاب اظهار جرائم الاعتداء على الأقباط على أنها اعتداءات متبادلة بين الطرفين وصفها بالمغالطات والمهاترات ودعا الكتاب للكف عن افتعال الأسباب لتبرير المذابح ضد الأقباط واعتبر كتاباتهم حججًا مفضوحة للتغطية على الأحداث الدامية.

•• وفي تشخيصه للداء اختلف أنطون سيدهم مع الذين أرجعوا موجة الارهاب منذ منتصف السبعينات إلى الأزمة الاقتصادية، فقد لحقت بمصر أزمات اقتصادية كثيرة ولم تظهر خلالها أي ملامح للارهاب، بل كانت تلك الأزمات تمر في هدوء دون أن تؤثر في طباع المصريين، حتى الذين أرجعوا السبب لفهم خاطئ لأحكام الدين خالفهم في الرأي.. فعلى مدى القرون الأربعة عشر الماضية والشعب المصري مسلمين ومسيحيين يتميز بتدين حقيقي لا شائبة فيه.

- •• رفض أنطون سيدهم باخلاص كامل مناقشة الشئون المصرية على أرض المنهج اللبناني.. فالمصريون ليسوا فئتين منفصلتين بل شعب واحد.
- •• وهكذا جاءت روشتة العلاج تبحث في جذور الارهاب.. ما يغذيه وينميه .. أهدافه وأخطاره ثم الحلول المثلى لوأد هذا الخطر الداهم فكان هذا هو منهج أنطون سيدهم في كتاباته التي لم تكن مجرد شجب وادانة لأحداث جسام تعرض لهـا الوطن، بل كانت تفنيداً للأحداث للوصول إلى الجذور ووضع الحلول.. وفي سعيه كان يرفض الادعاء والتسويف ويمدح الفكر الصائب والرأي المخلص من كتابات المفكرين والكتاب..
- •• قالها في صراحته المعهودة.. لو قامت الحكومة منذ بدء الأحداث بالقبض على المحرضين والمنفذين لأحداث الفتنة ومعاقبتهم بأشد العقاب لتوقفت هذه الأعمال المؤسفة، لكن الحكومة تلكأت وتهاونت حتى انتشرت الأزمة.
- •• وسط الألم والأنين دعا أنطون سيدهم في وداعة أن يتحلى الأقباط بالهدوء والحكمة قائلاً إن محبة اخوتنا المسلمين لاخوتهم الأقباط لا شك فيها.. فهم عظمنا ولحمنا ودماؤنا وعلاقتنا بهم قوية لا يعتريها أي ضعف أما هذه الفئة المعتدية فليسامحها الله وليهديها سواء السبيل.
- •• طالب الرجل في شجاعة بتنقية المناهج المدرسية من كل السموم التي تحض على الكراهية.. فهذا هو السبيل للحفاظ على حاضر مصر ومستقبلها.
- •• جاءت وسائل الاعلام في صدارة اهتمامه.. فكم حذر من البرامج غير المسئولة وطالب بعدم التهاون في كل ما يمس الأقباط وعقيدتهم.
- •• سعى لفتح أبواب الرزق أمام الشباب القبطي من خلال الدعوة للتوعية العامة حتى لا يشعر الأقباط بالاغتراب ويعيش المجتمع بأكمله بروح المحبة والألفة شعباً واحداً متماسكاً.
- •• طالب الأحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الحاكم بتشجيع الأقباط على الترشيح والوقوف بجانبهم لتأكيد معاني الوحدة الوطنية واعطاء المثل والقدوة في مثل هذه القضية البالغة الأهمية.
- •• نادى بتطبيق اصلاحات اقتصادية جذرية.. فالاقتصاد القومي ينعكس على أبناء الوطن فلا ينجرف أبناؤه وراء التطرف بسبب البطالة والفراغ وضيق ذات اليد.
- •• طالب أنطون سيدهم بعدم تجاهل مشاكل الأقباط ووجوب مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني الأخير.. فتجاهل مشاكل الأقباط بحجة حساسيتها لن يحلها بل يرفع من معدل الارهاب وفي الوقت نفسه ندد بمن هاجموا ورفضوا ادراج الأقباط بمؤتمر الأقليات في قبرص بينما لا يسعون لطرح مشاكل الأقباط داخل الوطن في صراحة وموضوعية.
- •• لقد كانت مقالاته الداعية لوأد الفتنة بمثابة علامات مضيئة على طريق الخلاص من موجة الارهاب الشديدة ومفاتيح الحل من أجل وحدة وطنية متينة راسخة في الصدور كامنة في القلوب.

الـوحـــــدة الوطـــــــنية
رمز نضالنا وركيزة مستقبلــــنا

• على مدى العصور كان أعداء الوطن يحاولون النفاذ إلى مصر عن طريق ضرب الوحدة الوطنية، وفشلت كل المحاولات والمخططات لأن عنصري الأمة وقفا ضد هذه المحاولات في ترابط ومحبة يذودان عن الوحدة الوطنية ويردان عنها المؤامرات الطامعة في مصر.

• لقد حاولت الحملات الصليبية بشتى السبل اجتذاب أقباط مصر ولكن محاولاتها باءت بالفشل إذ وقف الأقباط بثبات وقوة مع اخوانهم المسلمين ضد الغزاة وكانت مواقف خالدة أدت إلى فشل هذه الحملات وبالتالي اندحارها وانسحابها وسلمت مصر، وسجل الكثير من المؤرخين الأجانب أن العامل الأهم لفشل الحملات الصليبية كان وقفة المصريين مسلمين وأقباطًا وقفة رجل واحد ضد الغزاة.

• وتتوالى الحقب.. والأطماع لا تنتهي .. والوحدة الوطنية تزداد رسوخًا مع الزمن، بل أنها تتجلى في صورها الرائعة عندما يلوح الخطر وتحيط بمصر الأخطار.

لقد حاول الفرنسيون ومن بعدهم الانجليز ممارسة الخطة القديمة للإستعمار - فرق تسد - ولكن الشعب المصري بأصالته الحضارية وتاريخه الطويل كان يدرك ويعي تمامًا أهداف المستعمر ففشلت محاولات التفرقة وطاش سهم المتآمرين، ووقف البابا كيرلس الرابع من رسول قيصر الروسي وقفة مشرفة ورفض رفضًا قاطعًا العرض الذي قدموه وهو حماية أقباط مصر.

وحاول الانجليز أيضًا نفس المحاولة ورفض البابا كيرلس الخامس بكل شدة أي حديث في هذا الموضوع الأمر الذي جعل الزعيم الخالد سعد زغلول يزور الدار البطريركية ويقدم الشكر للبابا على هذا الموقف الوطني الجليل.

ويطول الحديث لو عددنا المواقف الكثيرة التي تدل على صلابة الوحدة الوطنية المقدسة ووقوفها قوية صامدة إزاء العواصف والمؤامرات.

• إن مصر بحضارتها وتاريخها وثقلها وموقعها ستظل دائمًا منطقة جذب للأطماع.. ومن هنا فإن المؤامرات التي تخطط ضدها لا تنتهي.. والوسيلة التي يلجأ إليها الطامعون دائمًا.. وان أثبت التاريخ فشلها - هي محاولات تخريب الوحدة الوطنية التي تقف دائماً ضد العدوان وتحمي مصر..

فمنذ عام توالت الأخبار بأن احدى الدول العظمى التي تحقد على انتصارنا في أكتوبر المجيد، وساءها أن تملك مصر إرادتها، تخطط لعمليات تخريب واسعة في مصرنا الحبيبة، ويعاونها على تنفيذ هذا المخطط أذناب يدورون في فلكها.

ولكن حكومتنا اليقظة كانت لهم بالمرصاد، فخيبت ظنهم وأوقعت بكل من أرسلونهم لتنفيذ مخططهم الآثم.

وإزاء هذا الفشل عادوا يخططون لعمل أخطر وهو محاولة ضرب الوحدة الوطنية والإيقاع بين عنصري الأمة، وهذا المخطط أفدح ضررًا وأكثر إيلامًا للوطن من عمليات التخريب الفاشلة. وبدأت تحركات غريبة تدل على الخبث والمهارة في حبك المؤامرات وتوزيع الأدوار على المنتفعين بأموالهم الطائلة التي يصرفونها بغير حساب ضمانًا للنجاح في مؤامرتهم على وحدتنا الوطنية الحبيبة.

يحدث هذا بينما يتربص العدو بنا على حدودنا الشرقية منتهزًا هذه الفرصة الذهبية ليتشدد في موقفه وليضرب ضربته المواتية.

إننا على ثقة أن هذا المخطط وان بدا الاحكام في إعداده والذكاء في تنفيذه والأمل في نجاحه.. سيكون مصيره الفشل كما فشلت كل المحاولات الطائشة على مدى الزمن.

ان صلابة هذا الشعب وإيمانه بترابه ووحدته والوشائج العميقة الجذور على مدى عشرات القرون لن تهزها مخططات وتدبيرات وأموال وأوهام.

• وواجبنا اليوم أن ندق الناقوس محذرين للمخدوعين الواهمين حتى يفيقوا ويرعوا الله في الوطن والوحدة.

وعلى رجال الدين الإسلامي والمسيحي أن يتعاونوا كما تعاونوا دائمًا بعزيمة صادقة وإيمان عميق لواد هذه المحاولات الخبيثة ولتثبيت معاني الإخوة والمحبة والتعاون إزاء الخطر المشترك.

وعلى أجهزة الإعلام أن تعمل جاهدة ببرامج مخططة لتوعية الرأي العام جميعه ضد هذه المحاولات الخبيثة وتعبئة المواطنين لصيانة وحدتهم المقدسة.

وعلى رجال الأمن والإدارة واجب مقدس هو الوقوف بكل اليقظة والحزم ضد كل من تسول له نفسه أن يطعن وحدة غرسناها ورعيناها وزدنا عنها عبر القرون، وأن أي اهمال في هذا الواجب المقدس يدخل في عداد الخيانة للوطن ومقدساته وحرمانه.

- إن وحدتنا الوطنية التي صمدت عبر الدهور كانت مثلاً يحتذى للشعوب في أنحاء العالم، ومثار اعجاب سجله العديد من قادة التحرير والثورات وأقربهم زعيم الهند العظيم غاندي.

- لقد أهدينا للإنسانية حضارة قادتها إلى النور.. وأعطينا البشرية خيرًا وجمالاً وحقًا وقيمًا على رأسها وحدتنا الوطنية.. فما أجدرنا اليوم أن نواصل عطاءنا ونحافظ على وحدتنا، ووأد التيارات الرعناء التي تحاول أن تعصف بالغالي من قيم هذا الشعب، وتقضي على مفخرة من مفاخره العظيمة وهى وحدته الوطنية رمز نضاله وركيزة مستقبله وطريق عزته ونهضته.

للحفاظ على الوحدة الوطنية
إقطعوا السبيل على المتلاعبين بالدين

نددت محكمة استئناف أسيوط في الحكم الذي أصدرته ونشرته « وطني » منذ أسبوعين بالتلاعب بالأديان، وقالت أنه يتخذ وسيلة لتحايل رخيص لا تقره القوانين في سبيل تحقيق النزوات ومخالفة الآداب والنظام العام... وأهابت بالنيابة أن تتخذ اجراءاتها في هذا الشأن.

وليس هذا هو الحكم الأول من نوعه، فقد سبقته أحكام عديدة مماثلة، كما سبقته إهابات متكررة على ألسنة رجال التشريع والقانون لإيقاف التيار العارم من التلاعب بالأديان.

• • •

إنه ظاهرة تكاد تشكل وباء، يستشري ويستفحل، تسرى عدواه إلى كل مكان... فما أيسر أن يخرج انسان على دينه، وينتقل إلى دين آخر ليكيد لخصم أو غريم، أو ليتخلص من مسئوليات وتبعات، أو ليحصل على فرص ومغانم وامكانات... يرى أنه لا يحصل عليها إلا بالإنضمام إلى دين جديد، فهو يجد من يشجعه على هذا الانضمام، بل من يحرضه عليه...

ويتخذ التشجيع أو التحريض صوراً شتى، ظاهرها الدعوة إلى الدخول في الدين الجديد... أما باطنها الذي تنطوي عليه فهو ما أشارت إليه محكمة استئناف أسيوط في حكمها المذكور من تحقيق النزوات والأغراض غير السليمة.

• • •

يختلف الزوج مع زوجته فلا يجد سبيلاً للتخلص منها والتنصل من مسئولياته نحوها ونحو أولاده إلا بالانتقال إلى دين أو عقيدة أخرى..

وينشب شجار بين فرد وأسرته، فلا يجد طريقاً للكيد لها إلا الخروج على دينه...

ويتورط أحدهم فيما يوقعه تحت طائلة العقاب، فيغير دينه، لعل التغيير يخفف من عقوبته...

إذا ليست المسألة اقتناعاً وإيماناً بالدين الجديد، إذ هو دائماً لا يعلم شيئاً عن الدين القديم والدين الجديد...

وغالباً ما يكون التغيير لأغراض دنيئة ومصلحة دنيوية بعيدة عن الأديان أو الإيمان.

وقد يتخذ التلاعب بالأديان وسيلة للإحتيال وابتزاز الأموال.. فهناك من يروح يجمع الأموال من السذج والبسطاء بحجة الانفاق على شاب لضمه إلى الدين الجديد، وشراء جهاز فتاة تتزوج من يختلف عنها ديناً.

وسرت العدوى من الأفراد إلى جماعات وهيئات، فرصدت لها الأموال وخصصت لها الميزانيات تحت ستار الدعوة...

• • •

لقد كان من القواعد المنيعة حينما يتقدم أحد يطلب تغيير دينه لسبب أو لآخر، أن تخطر الجهة الدينية التي يتبعها لتنتدب أحد رجالها لإعطائه النصائح الدينية...

وكانت الجهات الإدارية تحدد موعداً لإعطاء هذه النصائح الدينية في دار المحافظة، فتخطر كل جهة دينية بأسماء وعناوين مقدمي الطلبات وبالأيام المحددة للقائهم، ويتم اللقاء في غرفة خاصة لتجرى المواجهة بين رجل الدين ومقدم الطلب في جو من الحرية... بعيداً عن المؤثرات.

هكذا كان يجري الحال قبلاً... فهل مازال هذا النظام متبعاً.....؟!

إن الجهات الدينية تشكو من الخروج على ذلك النظام. تشكو من عدم اخطارها بأسماء جميع الراغبين في التغيير.

وتشكو من عدم اعطاء الحرية لمندوبيها في إسداء النصائح الدينية في غرفة مستقلة بعيداً عن العيون التي تترصد، وعن الآذان التي تسترق السمع....

وتشكو من مؤثرات أخرى مختلفة تعترض مهمتها، وتحول دون أداء واجبها....

ولا تنتظر الجهات الإدارية حتى يفرغ المندوب الديني من أداء مهمته، فقد تتطلب الحالة عقد أكثر من جلسة للتعرف

على أسباب التغيير والسعي إلى علاجها...

هذا عن القواعد التي كانت مقررة لإسداء النصائح الدينية، والتي كانت تقضي بأن يشترط لإتمام إجراءات التغيير أن يوقع المندوب على أوراق صاحب الطلب بأنه فرغ من مهمته.

ولكن جميع مقدمي الطلبات لا يمرون الآن بهذه الإجراءات... لا يشترط توقيع المندوب الديني على أوراقهم...

• • •

ثم هناك ما يصحب تغيير الدين من مواكب «وزفات» ومظاهرات في القرى وبلاد الأقاليم...

وتتسلل إلى هذه المواكب عناصر رجعية... تجد فيها فرصتها لإثارة الأحقاد، وتعبئة شعور الجماهير للتآلب والانقضاض..

ويتحول تغيير الدين إلى مهزلة بعيدة كل البعد عن كرامة الدين... وعن الوقار الذي ينبغي أن يتحلى به رجاله ودعاته.

لهذا كان لابد من اتخاذ موقف حازم، وحاسم، إزاء كل هذا الذي يجري باسم الدين.. مجافياً لأبسط تعاليم الدين.

• • •

إن تغيير الدين يجب أن يمر بالمراحل والاجراءات المقررة ويعتمد رسميًا ويوثق في جهة التوثيق المختصة.. ليقطع السبيل على التحايل لاستلاب الحقوق أو انتهاب الميراث، كما حدث في حالات أدعى فيها بتغيير الدين لأفراد بعد وفاتهم، واتخذ هذا الإدعاء وسلة لإبتزاز تركاتهم.

من أجل الوحدة الوطنية

ليس من أجل فرد أو بضعة أفراد يخرجون على دينهم نكتب هذا، فإن من مصلحة الدين – أي دين – أن يبرأ من ضعاف الإيمان وأن يتطهر من العابثن والمتلاعبين ... ولكن من أجل كرامة الدين ألا يتستر وراءه أو يستغله كل عابث ومستهتر...

من أجل مصلحة الوطن التي تقتضي أن يشب جميع أبنائه– من شتى العقائد – وقد تمسك كل بأهداب دينه، وحرص على ما يتمثل فيه من قيم خلقية...

من أجل الأسرة، ألا يستغل أحد أفرادها التلاعب بالدين وسيلة لإشباع الأهواء والشهوات، والإطاحة بالروابط الأسرية، وتشريد أفرادها...

من أجل الوحدة الوطنية، ألا يستخدم تيسير الخروج على الدين مطية لكل راغب في الانتهاك والاستغلال مثيراً في النفوس الأحقاد والضغائن.

درس من الرئيس

زار الرئيس أنور السادات المدرسة التي تلقى فيها علومه الإبتدائية في القرية المجاورة لقريته، وهى مدرسة الأقباط بطوخ النصارى، وأمر بإعادة بنائها على حسابه الخاص، والانفاق عليها من ايراد كتابه «البحث عن الذات».. وكان قد خصص في هذا الكتاب فصلاً تحدث فيه عن نشأته بالقرية. وعن مرحلة تعليمه في هذه المدرسة التي تقع في حضن كنيسة مارجرجس.. وعن لقاءاته بأسقف دير البراموس ورجال الكنيسة، وأخوته لمواطنيه في القرية.

وفي المدرسة.. سأل الرئيس عن أسرة أستاذه القديم المرحوم « مينا » ، ودعا إليه أرملته ونجله، وتحدث إليهما عن ذكرياته وهو طفل مع الأستاذ « مينا » ، ثم حياهما بعطفه وعنايته.

ولم يفت الرئيس، في زياته للقرية الحبيبة إلى قلبه، أن يزور كنيستين من كنائسها الثلاث، وفي كنيسة مارجرجس، سأل نيافة الأنبا بنيامين أسقف المنوفية، الذي كان يرافقه، عن الصورة التي يبدو عليها القدم أمام الهيكل، فأجاب بأنها عاصرت عمر هذه الكنيسة، وأنها مرسومة على جلد غزال من أكثر من سبعمائة عام، وهى تمثل عماد يوحنا المعمدان للسيد المسيح في نهر الأردن.. وعقب الرئيس بأنه يرجو أن يعود الحجاج الأقباط إلى نهر الأردن قريباً.

وهكذا يبدو المام الرئيس بكل شيء في وطنه، وهكذا يبدو اهتمامه بشئون أبنائه ومواطنيه.

لقد تركت تلك الزيارة في نفوس المواطنين من أبناء القرية الهادئة الوادعة أعمق الأثر، وجلوا فيها لمحة من لمحات الوفاء والحب، ونبضة حانية من نبضات القلب الطيب.

• • •

ولا ينسى المواطنون حضور الرئيس حفل ارساء حجر الأساس لمستشفى مار مرقس بأرض الأنبا رويس بالعباسية، واسهامه فيه بخمسين ألف جنيه، وقد كان يومها بادي الغبطة طوال الفترة التي استغرقها الحفل. فقد انفعلت الجموع بفيض من المشاعر والأحاسيس احتفاء بمقدمه، وكان لهذه المشاعر أثرها على الملامح والأسارير.

• • •

ذكريات عديدة يحملها الناس للرئيس من بداية عهدهم به ومعرفتهم له، وفي بداية الثورة كان أنور السادات وهو عضو مجلس الثورة على سليقته من اهتمامه بشئون مواطنيه، فكان أول من حضر الصلاة في كنيسة الأمير تادرس بحارة الروم، وخطب فيها، ووصل بحضوره وخطبته سلسلة من تاريخ هذه الكنيسة حين كان يلوذ بها شيوخ الأزهر من بداية الحركة الوطنية في كفاحهم مع مواطنيهم ضد المستعمر.. ولعل الرئيس لم ينس أنه بعدها بقليل حضر احتفالاً في قاعة مارمرقس بالأنبا رويس، بحضور البابا الأنبا يوساب الثاني، وأنه استهل خطابه في الحفل بالقول: « أبي قداسة البابا .. ».. أنه يعرف قدر الابوة الروحية، ويمارس ابوة مسئولة لجميع الأبناء على السواء.

ثم ما قاله الرئيس السادات للبابا الراحل الأنبا كيرلس السادس، حينما زاره في قصر الطاهرة، قبيل انتخابات رئاسة الجمهورية.. لقد نشرت كلمته جميع الصحف حينذاك، وجاء فيها: «انني أعرف تاريخ بلادي، وأعرف مكانة كنيسة الإسكندرية عبر العصور، ولقد آن للكنيسة آن تسترد مكانتها حينما كانت رائدة لكنائس العالم».

ذكريات لا تنسى عن الرئيس في شتى المناسبات، وفي جميع مراحل كفاحه، ساقتها زيارته الأخيرة لمدرسة الأقباط بطوخ النصارى.

فالنفس التي جبلت على الصفاء والنقاء.. والقلب الذي طبع على الحب.. يبذر بذار المحبة في كل أرض يحل بها.

وهذا الذي صنعه الرئيس بالأمس، هو درس عميق نرجو أن يعيه كل مواطن.

ولعل الوعي الذي بدا في أحد أقاليم الصعيد، حينما أرسى اللواء حسني نجيب حجري الأساس لمسجد وكنيسة في قرية الخاندارية.. يعتبر ترسماً للخطى في التمثل والاقتداء.

ان الشعوب دائماً تترسم خطى قادتها، ولقد كان قادة هذا الشعب في عدة حقب قدوة في الالتزام بمسئولياتهم إزاء كل فرد من أبنائهم.. وفي رسم السبيل لحياة متكاملة يسودها الحب والإخاء والمساواة.

• • •

وفي يوم الأربعاء ٣١ مايو الماضي، احتفل بوضع حجري الأساس لمسجد وكنيسة في مدينة العاشر من رمضان، وحضر الحفل رجال الدين - مسلمين ومسيحيين - وقال قداسة الأنبا شنوده : « انه سينتشر العمران في هذا المكان، وسترتفع أصوات الأذان والترتيل وأجراس الكنائس» .. وقال فضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار وكيل الأزهر: « ان بناء هذه المدينة على أسس دينية صادقة من طرفي الأمة، مسلمين وأقباطاً، بوضع حجر الأساس لكنيسة ومسجد، يعني أن تقام هذه المدينة على أسس الإيمان في دولة العلم والإيمان» .. وقال المهندس حسب الله الكفراوي وزير المجتمعات الجديدة: « إن تضامن المسلمين والمسيحيين استمر على طول التاريخ، وان انتصارات أكتوبر حققتها قواتنا وهي تهتف : « الله أكبر » .. لا فرق بين مسلم وقبطي ».

كلمات مضيئة، ترسم قائلوها خطى الرئيس السادات وهو يعمل على دعم الوحدة الوطنية، ويدرأ عنها ما قد يهب عليها من عواصف.. من الشرق أو الغرب.

• • •

هذا السلوك الوطني الصادق، المتفتح، هو الذي ينبغي أن يتخذ قدوة للجميع في كل مكان، لقد كان شعار الثورة في بدايتها: «الدين لله .. والوطن للجميع» .. وكانت أول صورة في الملصقات تمثل المسجد إلى جوار الكنيسة، وحينما تتحول الشعارات إلى ممارسات، وتتحول الصور والرموز إلى واقع ملموس، تتحد القلوب، وتستقر المفاهيم الصحيحة في النفوس..

دمعـــة وفـــاء..
في وداع الشـــيخ الجلـــيل

كم يشق على النفس أن تنعي أخـا وزمـيـلاً وصـديقـاً صاحب رسالة المحبة فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقوري. وما أعظم فجيعة مصر بأسرها وهى تودع ابنا من أبر أبنائها. كان صدى لسماحة مصر على طول تاريخها. كان صوتاً مصرياً خالصاً يستمد قوته من أرض هذا الوطن لا من خارج حدوده.

كان الباقوري عالماً مستنيراً. وهو اذا كان قد رحل عنا بالجسد فإن فكره باق على الزمن. ونحن نفتقد في وقتنا الراهن إلى أمثلة للباقوري يكون لها شجاعته وخلاص فؤاده إلى تراب هذا الوطن وقدرته النبيلة على أن يختار في الوقت الصعب الموقف الصحيح.

انه رجل اصلاح وعالم مجدد ومجتهد. إلى جانب أنه كان خطيباً عجيباً في أي مكان وأي زمان. يملك على السامعين مشاعرهم بصوته ونبراته وتعبيراته وانفعالاته. فهو يجمع بين رجل السياسة والاجتماع وقد اشتعلت الثورة في صدره منذ صباه بقيادة سعد زغلول. فكان رمزاً مضيئاً للإخوة الوطنية والمحبة التي تجمع أبناء مصر كلهم في نسيج واحد لا تنال منه عوادي الزمن وهدير العواصف. يهب مشتعلاً جسوراً شجاعاً يدافع عن الوطنية والوحدة والإخاء إذا لاحت في الأفق بوادر عاصفة. أو نذير فرقة تهدد الوطن في أعظم مقدساته وأخلد منجزاته وهى الوحدة الوطنية.

كان الراحل العزيز حريصاً دائماً مهما كانت شواغله وظروفه الصحية أن يلبي دعوة جمعية الشبان المسيحية وهى تحتفل بشهر رمضان في حفلات افطار يتحقق حوله خلالها المواطنون جميعاً من محبيه وعارفي فضله وغزير علمه وسعة أفقه. ورحابة قلبه. وعظيم دروسه وآيات بلاغته. فالخسارة فيه فادحة وقد وجه إليه عالم الروح الدعوة فلبى.

على مدى خمسين عاماً كان باذخ العطاء وكان يقول دائماً أن الدين في فطرة الإنسان نعمة. وأن الدين على لسان الأنبيان واحد. وأن العصبية الدينية آفة المجتمع الإنساني. ونحن لا نملك إلا طلب العزاء لمصر كلها في رجل كان بحق علماً في تاريخ مصر المعاصر. علماً في الوطنية والفكر والعلم والبذل وانكار الذات.

وإلى روح الأخ فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقوري أقول لقد غبت عنا جسداً ولكن صفحات جهادك العديدة ستظل تعيش في وجدان مصر وعقلها.. كما ستبقى أفكارك ورؤياك ونبالة مقاصدك نبراساً للهداية وينبوعاً لا يغيض الخلق والحق والمواطنة الحقة.

وطـنية الكنيسـة القبطيـة

على مدى التاريخ وقف رجال الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بكل حزم وقوة ضد أية محاولة من أية جهة خارجية للتدخل بينهم وبين مواطنيهم، وكانت الكنيسة في كل هذه المواقف واضحة كل الوضوح، مؤكدة أن علاقة الأقباط بإخوانهم المسلمين هي علاقة وثيقة ووطيدة لم يعتورها أي مأخذ طوال القرون الماضية، وأية سحابة أو غمامة تصيبها فإن المحبة والإخوة وحسن النية وسلامة الطوية كان كفيلاً بإزالتها.

وهناك من المواقف المعروفة ما يؤيد هذا الترابط الوثيق، الذي أحبط محاولات عديدة للتدخل، ولكن حكمة باباوات الكنيسة القبطية قد أفشلتها ووأدتها، وأني أسوق – على سبيل المثال لا الحصر – حالتين حديثتين نسبيًا، الأولى وهي زيارة سفير إحدى الدول العظمى لبطريرك الكنيسة القبطية وإبلاغه رسالة من قيصر هذه الدولة، وجرى الحديث كالآتي:

– لقد طلب مني مولاي جلالة القيصر إبلاغكم بأنه يعرض عليكم حمايته..

فرد عليه قداسة البطريرك قائلاً :

– هل جلالته انسان مثلنا يأكل، ويشرب، وسيموت؟

ورد عليه السفير بالإيجاب، وهنا قال البطريرك :

– كيف نقبل حماية من سيموت؟! نحن في حمى الله الذي لا يموت.

فخرج السفير من لدنه يجر أذيال الفشل.

كما أن الإنجليز أثناء مفاوضاتهم مع الزعيم سعد زغلول حاولوا التذرع بدعوى حماية الأقليات، فرفض بطريرك الأقباط الأرثوذكس هذه الدعوى رفضًا باتًا، وبالرغم من الحاح الإنجليز في ذلك الوقت على البطريرك بالموافقة على هذه الحماية بأي صورة من الصور، فقد تمسك البطريرك برفضه الشديد.

لقد مضت القرون والعلاقة بين المسلمين والأقباط تظللها المحبة والسلام، وحينما كان يطرأ أحيانًا – طبقًا لأهواء الحكام – بعض التوتر أو سوء الفهم، فقد كان دائمًا أبدًا في الاعتبار الأول للأقباط أن العلاقة وثيقة والرابطة قوية بينهم وبين اخوانهم المسلمين ولا يمكن أن يطرأ على تفكيرهم بحث هذه العلاقة مع الآخرين.

لذا لقد دهشت حينما قرأت في إحدى الصحف أنه نقلاً عن تقرير لوكالة أنباء «اسوشيتدبرس» أن مصادر الكنيسة القبطية أبلغت منظمة العفو الدولية في لندن عن قلقها بشأن ستة أشخاص مصريين واثنين مغربيين واثنين آخرين تونسيين ألقت السلطات المصرية القبض عليهم بعد ارتدادهم عن الاسلام إلى النصرانية، خلال شهري يناير ومايو الماضيين ووضعوا في سجنين خارج القاهرة.. إلى آخر ما نشرته الصحيفة.

وقد اتصلت فورًا بالمصادر المطلعة بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فنفت نفيًا قاطعًا أن ثمة ابلاغًا أو مجرد اتصال صدر من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية للمنظمة المشار إليها، أو لأي جهة أخرى أجنبية، إذ أن تاريخ الكنيسة القبطية معروف في مثل هذه المسائل، فقد رفض باباواتها كل تدخل من أية جهة أجنبية في شئونهم وعلاقاتهم مع مواطنيهم، كما رفضوا كل ما لوح لهم به من تلك الجهات لأي سبب من الأسباب وتحت أي ظرف.

اننا نشجب بكل قوة اقحام الكنيسة القبطية في مثل هذه المسائل، ونرجو عدم الخوض فيها، ونعلن أنه ليس للكنيسة القبطية من ملجأ أو ملاذ غير حكومة مصر بعد الله عز وجل، فلن نلجأ إلى غيرها فيما قد يعرض لها، كما هو ديدنها دائمًا.

ان الأقباط الذين تربطهم بإخوانهم ومواطنيهم المسلمين روابط وثيقة من الألفة والتعاطف والمحبة، لن يكون لهم من سبيل غير هذه الإخوة التي يتنادون بها، والتي يلتقون فيها دائمًا على كلمة سواء.

أحداث مؤلمة

قرأت بجريدة « التايمز » اللندنية، أثناء وجودي بالخارج، عما حدث من اعتداءات دامية بسوهاج وبني سويف، وعند وصولي من الخارج هذا الأسبوع، قرأت بالصحف عن حرائق كفر الشيخ، كما وجدت في انتظاري الكثير من الرسائل من اخواننا المسلمين، يبدون فيها أسفهم وحزنهم عما حدث، ولا أدري ماذا جرى بمصر والمصريين في السنوات العشر الأخيرة، فلا يمر شهر إلا ويحدث اعتداء على الكنائس ومحال ومنازل المسيحيين بالحرق والنهب والسلب، كما يعتدى عليهم بالضرب والإيذاء، وقد وصل الأمر في بعض الأحيان للقتل والتعذيب.. ومن المؤسف أنه في كل مرة تحدث فيها هذه الاعتداءات، يخرج علينا بعض المسئولين بتصريحات تفيد بأنها حوادث فردية، وقد تمت معالجتها، وهذا غير صحيح، إذ أنها اعتداءات مخططة لا تجد من رجال الحكومة الاهتمام الكافي، وكل ما تقوم به هو القبض على بعض الأفراد، الذين يفرج عنهم بعد أيام لعدم كفاية الأدلة.

حقاً لقد قامت قيامة الكتاب والمفكرين، وكتبوا مستائين لهذه المآسي البشعة، كما أقيمت الاجتماعات والندوات الكثيرة، التي كان آخرها اجتماع كبار المفكرين والسياسيين يوم الإثنين الماضي، وقد شارك فيها الأساتذة : توفيق الحكيم، ونجيب محفوظ والدكتور زكي نجيب محمود، والدكتور وحيد رأفت والدكتور ميلاد حنا، والدكتورة نعمات فؤاد ، وغيرهم من أهل الرأي والمثقفين، مناقشين هذه الظاهرة الخطيرة: أسبابها، ووجوب التصدي لها.

لقد أعجبني كل الاعجاب ما كتبه في هذا الصدد فضيلة الشيخ محمود عبد الوهاب فايد بجريدة النور، موضحاً ما جاء به الإسلام والقرآن الكريم من احترامه للدين المسيحي، وما أمر به من حسن معاملة المسيحيين والأقباط، وحرصه على سلامتهم، وقد أورد فضيلته المثال الآتي على عدالة الإسلام وحدبه على الأقباط:

«ان شاباً قبطياً وابن عمرو بن العاص كان يمتدح كل منهما حصانه الفائز، وما ان اشتد الجدل بينهما حتى صفع ابن عمرو بن العاص الشاب المسيحي على وجهه، فلم يقابل المسيحي الشر بالشر، بل شد رحاله إلى الخليفة عمر بن الخطاب، وقص عليه قصته، فأمر أمير المؤمنين باستدعاء عمرو بن العاص وابنه، فلما مثلا أمامه أمر كلا منهما أن يروي قصته، فلما وجد عمر ابن الخطاب أن الروايتين متفقتان، أمر المسيحي بأن يصفع ابن عمرو بن العاص على وجهه، ففعل، ثم عاد عمر بن الخطاب فأمر المسيحي بأن يضرب عمرو ابن العاص نفسه، فاعتذر المسيحي، وحينئذ شكره عمر بن الخطاب وقال له: « لو ضربته لما لمتك » ، ثم وجه الكلام إلى عمرو بن العاص قائلاً: « كيف استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» .. نعم .. بهذه العدالة ، وبهذا الحزم الشديد، بدأ الإسلام وانتشر، واستحوذ على احترام الجميع.

ان الموضوع جد خطير، فلو أن الحكومة — منذ بدء هذه الأحداث من أكثر من عشر سنوات — قد قامت بالقبض على المحرضين والمنفذين ومعاقبتهم بأشد العقوبات، لتوقف هؤلاء المخربون عن هذه الأعمال المؤسفة، لكنها تلكأت وتهاونت حتى استشرى الأمر، ولا يمر شهر إلا ونسمع عن أحداث جديدة.

إن الحكومة تعمل جاهدة على معالجة الأزمة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وهذا لن يتأتى إلا بوجود استقرار سياسي وأمني بالبلاد، إذ كيف ينمو الاستثمار وهذه الاعتداءات تتوالى من حين إلى آخر، فتؤذي سمعة البلاد، وتخيف رؤوس الأموال.

أني أطالب الحكومة بتعديل التشريع، وتشديد العقوبات على مثل هذه الأعمال التي تسيء إلى مصر أشد الإساءة، ثم على رجال الإدارة المسارعة إلى القبض على كل من يحرض أو يقوم بهذه الفتنة، وتقديمه لحاكمة سريعة، وتوقيع أشد العقوبات عليه، حتى يكون عبرة لغيره، فتقف مثل هذه الاعتداءات، وتلتقط البلاد أنفاسها بعد هذا العناء.

اعـتداءات آثمـة وليست فتنة طائفية

عجبتُ من اطلاق الكتاب والصحف على الاعتداءات الأخيرة على الأقباط من حرق كنيستهم بسوهاج ونهب محالهم وحرق منازلهم بكفر الشيخ، وعمليات القتل والضرب والتعذيب التي جرت في هاتين المنطقتين، وبني سويف، عبارة الفتنة الطائفية، وهذا تعريف خاطئ ومجحف. فالفتنة الطائفية هى خلافات عميقة بين طائفتين أو أكثر تنتهي باعتداء كل منهما على الأخرى بالاغتيال والقتل والإساءة.

أما الموجود بين الأقباط والمسلمين في مصر فهو المحبة العميقة والتعاون التام في السراء والضراء والصداقة المتأصلة بين الأفراد والعائلات، الذين لا يحس أحد منهم بأي كراهية أو حقد أو ضغينة، بل كل اخلاص ووفاء وود.

إن ما حدث على مدى العشر سنوات الأخيرة ما هو إلا اعتداءات مخبولة من أشخاص قليلين مغرر بهم، مدفوعين بشعور من الحقد والضغينة والتعصب زرع في نفوسهم ممن لا يعرفون الوطنية أو الدين، إذ لا مصلحة الوطن ولا نواهي الدين تسمح بما يفسدون به عقول هؤلاء المعتدين الآثمين.

كما ساءني كل الإساءة ما تقوله بعض الصحف من حرق الأقباط لجامع سوهاج، فهذا مخالف للواقع كلية ولا أدل على ذلك مما جاء على لسان السيد وزير الداخلية في حديثه لجريدة « الأهرام » والمنشور بعددها الصادر في ١٩٨٧/٣/٢١ إذ سأله الأستاذ عزت السعدني محرر «الأهـرام».

- ماذا فعلتم بالفتنة الطائفية؟.
- •• **فأجاب: لا يوجد لدينا شيء اسمه الفتنة الطائفية.**
- ثم سأله: واحتراق مسجد القطب وكنيسة العذراء في سوهاج؟
- •• **فأجابه: مجرد ماس كهربائي في كشك الكهرباء أمام المسجد العتيق المبني من الخشب منذ ما يزيد على ١٨٣ عاماً.**
- فسأله فهمنا حريق المسجد وماذا عن حريق الكنيسة المقابلة له؟
- •• **فأجابه: رد فعل تلقائي من نفر من الشباب المندفع شاهدوا المسجد يحترق أمام أعينهم فكان هذا ردهم التلقائي.**

إذن فمحاولة الصاق حريق المسجد بالأقباط هو قول خاطئ ويخالف الواقع تماماً.

كما أن الحكومة بإعطاء الحق باستعمال وسائل الاعلام لمهاجمي الدين المسيحي والعقيدة المسيحية فيما لا يدرونه ولا يعلمون مدى عمقه وروحانياته، وبشكل بشع وخطير ومثير مما عبأ ضعاف النفوس ضد الأقباط وعقيدتهم، هو عمل كانت تنقصه الحكمة والروية وحسن التصرف.

الأقباط يا سادة لا يعتدون بتاتاً على أحد أو ممتلكاته بالنهب أو التخريب أو الحرق، كما أن أماكن العبادة مقدسة لديهم، فإن الدين المسيحي يحرم الاعتداء كلية، بل أنه يأمر بعدم رد الإساءة بمثلها، فقد قال السيد المسيح: «لا تقاوموا الشر بالشر بل من يلطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً، ومن سخرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين، من سألك فاعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده» كما قال أيضاً «باركوا لأعينكم، أحسنوا إلى مبغضيكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم».

أني أؤكد أن الأقباط لم يعتدوا على أحد، بل تلقوا الاعتداءات والاهانات بسماحة وبدون أن يحاولوا ردها أو الانتقام من الذين اقترفوها، بل أني أزيد التأكيد تأكيداً بأنهم إذا اعتدى عليهم مستقبلاً فلن يردوا الاعتداء بمثله بتاتاً لأن مسيحهم يمنعهم من هذا. فهي إذن ليست بفتنة طائفية، ولن تكون بإذن الله فتنة طائفية أبداً.

أني أكرر وأطلب من الحكومة أن تعطي هذه الاعتداءات الآثمة الاهتمام اللازم والقبض على المحرضين والمعتدين وتقديمهم لمحاكمات عاجلة، حتى ينالوا أقسى العقوبات التي تتناسب مع هذه الجرائم في حق الوطن والمواطنين.

كما أنه على الحكومة أن تقوم بإعادة بناء الكنائس التي احترقت واعادتها إلى ما كانت عليه قبل حرقها وعليها تعويض كامل كاف للأقباط عما حاق بهم من نهب وسلب وتخريب وإيذاء وقتل، إذ هى المسئولة عن المحافظة على أمن وأمان المواطن وأمواله وأملاكه - وما هذه الاعتداءات المتوالية إلا بسبب تقصير الحكومة في القيام بالإمساك بكل معتد ومعاقبته

بأقسى العقـوبات حتى يكون مثالاً للآخرين ورادعًا لهـم عن اقتراف مثل هذه المآسي.

وعليـهـا أن تمنع وسـائل الاعـلام من مـهـاجـمـة الدين المسيحي والعقيدة المسيحية ولكل من يدعو إلى دينه أن يمتنع عن مهاجـمـة الدين المسـيحي بما لا يدريه. بل على الجـمـيع احترام الأديان السماوية والبعد عن المساس بها.

أحــداث مؤسفــة ومؤلمــة

صباح السبت ٣ مارس الحالي اتصل بي تليفونيًا الأخ الأستاذ فاروق فانوس رئيس جمعية الشبان المسيحية بأبو قرقاص وأخبرني بوقوع اعتداءات وتخريب بمدينة أبو قرقاص، فقد خربت وأحرقت كنيستان وثلاث صيدليات ومصنع للحلوى وبعض المحال التجارية وعدد من السيارات بمعرفة المتطرفين بعد انتهاء صلاة يوم الجمعة السابق، واتصلت فوراً بالمسئولين لمعرفة تفاصيل هذه الأحداث غير المتوقعة، وعلمت أنه تم انتداب من يقوم بالإشراف على التحقيق، وبمجرد الحصول على بيانات تفصيلية أكيدة سيبلغونني بها، لذا لم أكتب شيئًا عن هذا الموضوع الخطير في العدد الماضي.

ولما تأكد لي صحة الخبر وتفاصيل الأحداث، كما خرجت الصحف بأخبار أخرى عن أحداث في بعض قرى مديرية المنيا وكلها اعتداءات على كنائس ومحال الأقباط، أصبت بالحزن والأسى على هذه الروح العدائية العدوانية التي كنت أظن أنها هدأت، بل انعدمت بعد الحملة الواسعة التي قام بها الدكتور وزير الأوقاف وكبار رجال الدين الإسلامي والصحف لتوعية الفئات المتزمتة بمغبة وخطأ الاعتداء على اخوانهم في الوطن، ولكن للأسف الشديد فإنها كانت فترة من الهدوء، ثم رجعت الروح العدائية إلى ما كانت عليها.

اننا نقدر لرجال الشرطة مجهودهم الشاق في اخماد هذه الهوجة والقبض على المعتدين والمخربين، ولكننا نعتب على رجال الأمن بمحافظة المنيا أنهم بالرغم من علمهم بالإشاعات الكاذبة والمغرضة التي كانت تدور في المدة الأخيرة، والمنشورات التي كانت توزع في كل مكان للحض على الكراهية والبغضاء والإيعاز بالاعتداء والتخريب، بالرغم من ذلك كله فلم يأخذ رجال الشرطة احتياطهم للمحافظة على الأمن وخصوصًا يوم الجمعة، وبعد تجمع المتطرفين في الجوامع، وكان يجب على رجال الأمن أن يعبئوا قواتهم تحسبًا لما قد يحدث بعد صلاة الجمعة، وفعلاً هذا ما حدث، فقد خرج الإرهابيون وعربدوا في قرى محافظة المنيا ومدينة أبو قرقاص مخربين وحارقين للكنائس والمحال الخاصة باخوانهم الأقباط. لقد تحرك رجال الشرطة بعد وقوع البلاء للبحث عن مقترفيه الذين دائمًا ما يفرج عنهم لعدم كفاية الأدلة، وهذا ما يشجعهم على معاودة هذه الاعتداءات الغاشمة الآثمة.

اننا نرجو من اخواننا رجال الدين الإسلامي، واخواننا المسلمين أن يكونوا دائمًا متيقظين لمثل هذه الأحداث لاحتواء غضب واندفاع الفئات المتطرفة، وافهامهم بالأضرار الجسيمة التي تعود على وطننا الحبيب نتيجة الاعتداءات الخاطئة المجرمة، ووجوب التروي وعدم الاندفاع وراء الاشاعات والمنشورات المغرضة والتي تبغي الإساءة إلى شعبنا، وفي وقت تمر به البلاد في محن وأزمات اقتصادية خطيرة.

أما أقباط مصر فعليهم التحلي بالهدوء والحكمة والسلام، إذ أن محبة اخوتنا المسلمين لاخوتهم الأقباط لا شك فيها، فهم عظمنا ولحمنا ودماؤنا، وعلاقتنا بهم قوية أصيلة لن يعتورها أي ضعف أو وهن، أما هذه الفئة القليلة المعتدية فليسامحها الله، وليهدها سواء السبيل. وان نصلي لإله السلام ليحافظ علينا أجمعين ويعطينا سلامًا ومحبة وهدوءًا، ويحمي وطننا العزيز من كل سوء.

مــاذا أكتــب .. ومــاذا أقــول؟!

نعم ماذا أكتب وماذا أقول وقد استمر مسلسل الاعتداء على محلات وممتلكات الأقباط في مدن وقرى محافظة المنيا، فها الفئات المتعصبة الغادرة تعربد حاملة أدوات التدمير والحريق لتخريب الصيدليات والمحلات التجارية وممتلكات الأقباط ليتركوها خراباً ينعق فيها البوم، وكأن هذه المدن والقرى خالية من رجال الشرطة ليمنعوهم من القيام بهذه الأعمال الإجرامية التي يقترفونها ضد مواطنيهم واخوانهم الأقباط، غير عابئين بأية قيم أو علاقات بينهم أو بين عائلاتهم وبين هؤلاء الجيران والاخوان الأقباط المعتدى عليهم. وبعد وقوع الأذى والخراب يتحرك البوليس للبحث عن الجناة وتقديمهم للنيابة بدون أن يقدم ما يثبت الجريمة عليهم، وبعد التحقيق الطويل تفرج عنهم النيابة لعدم كفاية الأدلة.

هذا ما حدث في جميع الاعتداءات السابقة والجرائم التي اقترفت ضد الأقباط وممتلكاتهم، فلم يحاكم أحد ولم يعاقب مجرم واحد ممن اقترفوا هذه الجرائم التي تعتبر سهاماً في قلب الوطن والمواطنين، وهذه أهم الأسباب التي أدت إلى توالي الاعتداءات والتخريب منذ سنين عديدة، فلا محاسب ولا رادع لهذه الفئات المعتدية، وفي كل ذلك التشجيع والحافز لهم على التمادي في نفث حقدهم المسموم ضد الأقباط الآمنين الذين لا يبغون إلا العيش بسلام مع اخوانهم وأحبائهم وجيرانهم المسلمين.

حاشا للأقباط أن يتبادر إلى ذهنهم مقابلة الشر بالشر أو الاعتداء بالاعتداء، فإن المحبة والسلام هى شعارهم وهدفهم بل أن قلوبهم مملوءة بها، فهم في كل لحظة من لحظات حياتهم يرجون لإخوانهم المسلمين كل خير وكل سلام بل ويصلون من أجلهم إلى الله عز وجل ليحفظهم ويحميهم من كل سوء، بل ويصلون أيضاً من أجل المعتدين عليهم ليسامحهم الله ويهديهم إلى سواء السبيل.

أما رجال الشرطة فقد فقدنا الأمل في حمايتهم لنا، إذ تتوالى الاعتداءات علينا وهم الفئة القادرة على رد العدوان عنا، فإذا بهم يقفون متفرجين على أعمال الاعتداء والتخريب لاهين عن منع هذا الجرم الفظيع بالتمتع بالفرجة عليه كأنه أحد أعمال التسلية الممتعة لهم، وبعد الانتهاء من التمثيلية الفظيعة، والمأساة الشريرة يهرول رجال الشرطة للبحث عن مقترفيها، كأنهم لم يكونوا أمامهم في الفعل نفسه.

اننا نتوجه إلى الله عز وجل طالبين حمايته، فنحن الأخ الأصغر الأضعف يعتدي عليه اخوه الأكبر والأقوى، نعم نحن نلجأ إلى رحمة الرحمن وحماه الذي قال «تكفيك نعمتي لأن قوتي في الضعف تكمل» نعم فهو القوي الجبار القادر على رد الاعتداء وحمايتنا من هذا التيار الغاشم، كما نرجو من اخواننا وأحبائنا المسلمين العقل والوقوف ضد هؤلاء المعتدين، واحتواء تجبرهم وظلمهم لإخوانهم في الوطن، وافهامهم ضرر وسوء أفعالهم الشريرة بأمن وطننا الحبيب، لعله أن يكون في ذلك رفع الغشاوة عن عيونهم العليلة ونفوسهم المريضة والكف عن هذا العمل المقيت الذي لا يرضى عنه مواطن عاقل صالح.

رسـالة إلى:
الجماعـات المعتـديـة

إلى الإخوة أعضاء الجماعات المعتدية على اخوانهم الأقباط وممتلكاتهم بمحافظة المنيا أوجه هذه الرسالة، راجيًا أن تكون محل دراستكم وتفكيركم بكل عمق وروية، بعيدًا عن الانفعالات والتوترات التي تؤثر على فكر الإنسان وتجعله يخطئ في النتائج التي يصل إليها، لذا أرجو أن يكون ما تصلون إليه من نتائج في هدوء وروية بعيدًا عن الحقد والكراهية والضغينة. وأيضًا بعيدًا عن شعارات « الوحدة الوطنية » وغيرها التي لم تعد تجدي في اقناعكم بالكف عن اعتداءاتكم الغاشمة.

إن الأقباط هم مواطنون لهم حقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون كاخوانهم المسلمين تمامًا، والتي يجب أن يحترمها الجميع في سلام ووئام ويعملون سويًا لرفعة مصر وتقدمها، تظللهم المحبة والوفاق والتعاون الصادق، وهذا ما سار عليه آباؤنا وأجدادنا طوال الألف وأربعمائة عام الماضية.

كيف تقومون بهذه الاعتداءات والاسلام الذي تدينون به وتنادون بتعاليمه قد نهى عن ذلك وأمر بالمعروف والسلام، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوصى بنا خيرًا، نعم كيف بالله عليكم وأنتم الذين تدعون التدين والحرص على أحكام الدين تخالفون ما أمركم به ونهاكم عنه.

ماذا تبغون من وراء هذه الاعتداءات الغاشمة؟ ان لكل عمل غاية ولكل تصرف هدفًا، ما هو هدفكم من حرق الكنائس وتخريب محال وممتلكات اخوانكم الأقباط؟ أني أتساءل وأحلل تصرفاتكم وأحاول الوصول إلى جواب فلا أصل، لقد كان الأقباط دائمًا أبدًا على علاقات طيبة بكم وبعائلاتكم، لم يقترفوا جريمة ضدكم ولم يسيئوا إليكم، وحتى لو فرض وأخطأ أحد الأقباط في حق أحدكم. أليس هناك قانون لمعاقبته؟ – ما ذنب الكنائس لتحرقوها، وما هي جريمة الأبرياء لتخربوا محالهم ومساكنهم بدون ذنب ولا جريرة. هل يرضى عن هذا الدين الإسلامي الذي تتمسكون بأحكامه؟ قطعًا الجواب بالنفي، إذ أنه دين المحبة والسلام.

أيها الإخوة المعتدون ... اننا نرجو لكم كل خير ونسامحكم على ما اقترفتموه في حقنا، لأن ديننا هو دين المسامحة والغفران: « سامحوا لاعنيكم، صلوا من أجل المسيئين إليكم» . كما أن الله عز وجل قد نهانا عن الانتقام « لي الانتقام، أنا أجازي، يقول الرب» فلله وحده حق الانتقام، ومن يحاول أن ينتقم فقد اعتدى على حق الله الذي احتفظ به لذاته المصونة، لذا فنحن الأقباط لا نفكر بتاتًا في الانتقام من المعتدين علينا، بل نصلي من أجلهم ونطلب لهم الغفران والهداية.

أيها الإخوة المعتدون.. ليس هناك سبب لبغضائكم، ولا داع لكراهيتكم، ولا محل لما تقترفونه ضدنا من اعتداءات لا يرضى عنها الضمير ولا الدين ولا القانون، اننا نفتح أذرعنا لكم، ليحل علينا جميعًا سلام الله ومحبته، الله يكللنا جميعًا برحمته ورعايته.

العلاج السـليم للفتنة الطائفية

لقد وقعت الاعتداءات الغاشمة على الأقباط في مدينة أبو قرقاص والمنيا وقامت الجماعات الدينية بحرق وتخريب كنائسهم ومحالهم، والأخطر من ذلك ما أصابهم وأصاب عائلاتهم وأطفالهم من ذعر ورعب مازالت آثارها عالقة بهم وبنفوسهم، بل وما وجهه لهم المتظاهرون والأفراد من عبارات العداء والتهديد والإرهاب، وألفاظ السباب والشتائم القاسية لهم وللدين المسيحي، كل ذلك ملأ أفواههم بالمرارة ونفوسهم بالأسى والحزن إذ لم يكونوا يظنون أن يصدر كل ذلك من اخوانهم المسلمين.

حقيقة لقد بادرت قوات الأمن بالانتشار في جميع الأماكن، وأخذ مواقعها لمنع أي اعتداءات أخرى، واستتب الأمن كما صرح بذلك السيد وزير الداخلية في مجلسي الشعب والشورى، كما قامت قوافل رجال الدين الإسلامي والمسيحي للاجتماع في مدينتي المنيا وأبو قرقاص برئاسة السيد الدكتور وزير الأوقاف وفضيلة مفتي الديار المصرية ورؤساء الكنيسة القبطية في هذه الأماكن، اننا نشكرهم كل الشكر على هذا الشعور الفياض والمجهود الشاق الذي بذلوه في هذا الخصوص.

هل في قيام رجال الأمن بالانتشار في أماكن الأحداث بعد وقوع المصائب الفظيعة التي حدثت علاجًا للفتنة الطائفية، قطعًا ليس هذا هو العلاج. هل في اجتماع الرئاسات الدينية والقاء الكلمات الطيبة وتبادل عبارات المحبة والسلام واظهار الشعور الفياض للمجتمعين علاجًا للفتنة الطائفية، ان الجماهير التي اجتمع بها رجال الدين الإسلامي والمسيحي لم تقم ولن تقوم بأي اعتداءات، بل هم من الفئات الكريمة الطيبة البعيدة كل البعد عن هذه الروح الشرسة المخربة.

يا سـادة ان قيام رجال الشرطة بحفظ الأمن بعد خراب ممتلكات الأقباط وكنائسهم، والقبض على بعض الصبية والأشخاص الذين سيفرج عنهم بعد ذلك لأنهم أحداث أو لعدم كفاية الأدلة، وكذا التصريحات الخلابة والشعارات الطيبة والمقالات والخطب الرنانة المستهلكة لن تجدي في علاج هذه الحالة التي تتكرر بين حين وآخر منذ ما يزيد على عشر سنوات.

أيها السـادة الحكام وأصحاب الأمر في هذا البلد لقد أصبح الأقباط في قلق شديد على مستقبلهم، بعد كل هذه الاعتداءات المتكررة، والتصريحات التي تخرج بها علينا في بعض الصحف والمجلات لمن يدعون بأنهم رؤساء للجماعات الإسلامية، بأن الأقباط هم مواطنون من الدرجة الثانية، وأنهم في حالة توليهم السلطة سيجمعون من الأقباط الجزية، وغيرها من التصريحات المشينة المسيئة لنفسية الأقباط، بل والكثير من الكتب المؤلفة من بعض الشخصيات الإسلامية تسيء للدين المسيحي وللأقباط وتروعهم على مستقبلهم ومستقبل أولادهم.

ان الكثير مما تنفثه الإذاعة المصرية من أحاديث دينية تعبئ الشعور الإسلامي وخصوصًا البسطاء من الشعب ضد الدين المسيحي والمسيحيين، بل أن بعض أئمة المساجد يتناولون في خطبهم المسيحية باتهامات وعبارات لا يصح التفوه بها مما فيه إساءة شديدة بدين الأقباط، ومما يكون له أسوأ الأثر في نفوس المصلين والمستمعين.

ان الكتب المدرسية وبعض المدرسين، وخصوصًا في المدارس الإبتدائية يتناولون المسائل الدينية بطريقة تزرع في نفوس الصغار كراهية المسيحيين ودينهم، وفي هذا الخطر كل الخطر إذ أن هذه الكراهية ستبقى في نفوسهم مدى الحياة.

نعم ماذا ننتظر من شباب قد شحن منذ صغره بما تحويه الكتب المدرسية، ومدرسيه، وخطباء المساجد، والإذاعات المختلفة، والمؤلفات الضعيفة، بالإساءات الفظيعة للدين المسيحي وكراهيته واحتقاره وبالتالي حمل البغضاء لمعتنقيه. لقد كتبنا الكثير وتحدثنا إلى المختصين لكل ذلك وبدون أي استجابة، ان النتيجة الطبيعية لكل هذه الشحنات هي الانفجارات التي تحدث ضد الأقباط من حين لآخر.

يا سـادة ليس برجال الأمن ولا باجتماعات الرؤساء الدينيين تعالج الفتنة الطائفية. بل يجب دراسة الأسباب العميقة لهذه الفتنة ولهذا الإرهاب المسلط على رقاب الأقباط، ومعالجتها بالآتي:

- تربية الصغار على روح المحبة والسلام بدلاً من شحنهم بأفكار خاطئة عن المسيحية والأقباط.

- مراجعة الكتب الدراسية وما فيها من مساس بالدين المسيحي.

- الإذاعات المسموعة والمرئية وما تحويه من تعبئة لشعور الكراهية والحقد، وتنقيتها من كل ذلك وأن في الدين الإسلامي كل الحب والعلاقات الطيبة بالمسيحية التي يجب أن تحويها الإذاعات المختلفة.

- معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالشباب إلى اعتناق مبادئ العنف والتخريب.

- قيام القيادات الشعبية والحزبية والدينية بالاجتماع بالجماعات الدينية المتزمتة ومناقشتها في موقفها من الأقباط وأسباب العنف الذي تقوم به ضدهم من آن لآخر، لمعالجة هذه الأسباب لراحتهم وراحة الأقباط وإيجاد علاقات طيبة تربط جميع عناصر الأمة.

- دراسة الأسباب الخفية التي تحرك هذه الجماعات ضد الأقباط، وطريقة تمويلهم، حتى تعالج هذه الأمور بالطريقة السليمة الفعالة..

الله يوفق أولى الأمر للعمل على التعامل مع هذه التطورات الخطيرة المعاملة السليمة والعميقة التي تؤدي إلى اجتثائها من جذورها واحلال السلام والطمأنينة في نفوس الجميع.

لا تطـــرف قبطـــى

ظهرت في الأسابيع الأخيرة أقوال وتصريحات وكتابات بالإدعاء بوجود تطرف قبطي محاولين بذلك التهوين عما حدث من اعتداءات جسيمة وخطيرة على الأقباط وكنائسهم وممتلكاتهم في مدينتي المنيا وأبو قرقاص ومدن المحافظة الأخرى. ملقين في فكر المستمعين والقراء أن هناك تطرفًا من الجانبين الإسلامي والمسيحي وبذلك يكون الموضوع متساويًا، فهنا خطأ وهناك خطأ، والحكومة معفاة من اللوم والمؤاخذة، وهى مغالطة فاحشة وتعتيم مقذع على أحداث وظاهرة قد تكون مقدمة تطورات لا تحمد عقباها قد تؤدي بالبلاد إلى مآس هى في غنى عنها.

وللسير مع هذا التيار العجيب من محاولة اقناع المواطنين بهذا التصرف القبطي المزعوم خرجت علينا جريدة الأهرام بعددها الصادر في يوم الثلاثاء ١٠ أبريل بمقال للأستاذ فهمي هويدي تحت عنوان « عن المسيحية والسياسة » وقد بدا مقاله «دعوات التكفير والحاكمية ومفاصلة المجتمع أو مخاصمته، ليست مقصورة على الجماعات الإسلامية وحدها، ولكن لها نظائرها في الجماعات القبطية أيضًا. وإذا كان هناك اسلام سياسي، فثمة مسيحية سياسية برزت في العقدين الأخيرين. وكما أن الاسلاميين يقولون بأن الإسلام دين ودولة، فإن قيادة الكنيسة القبطية في طورها الجديد باتت تتبنى مقولة مماثلة، فالمسيحية بدورها دين ودولة ثم علق على هذه النبذة بقوله بأن هذا الكلام ليس من عنده ولا هو من اكتشافه، ولكنه بعض ما سجله كتاب صدر في القاهرة منذ أيام بعنوان « المسيحية السياسية في مصر » لأحد الباحثين المسيحيين الواعدين الدكتور رفيق حبيب.

ومن العجيب أن الأستاذ فهمي هويدي وهو الكاتب العريق والذي عودنا دائمًا على التدقيق والتمحيص في كتاباته، والتمسك بالحقائق القوية الثابتة، يستعرض هذا الكتاب الذي يقول عنه في نهاية مقاله « فإن توقيت صدور هذا الكتاب الآن له دلالته، وسط الجدل القائم حول الشأن المسيحي الإسلامي، خصوصًا وأن القارئ المدقق يلاحظ أنه كتب بقدر من التعجل ملحوظ، ومع ذلك كله فالأمر المؤكد أن الكتاب مفيد ومثير للجدل، إذا صحت المعلومات الواردة فيه بطبيعة الحال، ولا سيما أن مؤلفه بروتستانتي المذهب، وليس أرثوذكسيًا من أتباع الكنيسة القبطية التي ركز عليها دراسته».

يظهر بكل وضوح من التعليق الأخير للأستاذ فهمي هويدي أن الكتاب وما جاء فيه من بيانات محل نظر وشك للأسباب الآتية :

- إن توقيت صدور الكتاب الآن له دلالته وسط الجدل القائم حول الشأن المسيحي الإسلامي.
- إن القارئ المدقق يلاحظ أنه كتب بقدر من التعجل ملحوظ.
- إن مؤلفه بروتستانتي المذهب، وليس أرثوذكسيًا من أتباع الكنيسة القبطية التي ركز عليها دراسته.

ان لي عتابًا على الأستاذ فهمي هويدي الذي نحمل له كل تقدير واحترام، ان يستعرض كتابًا وينشر ملخص ما جاء به، وهو يعلق عليه هذا التعليق الذي يشكك فيما جاء به.

أما عن مؤلف الكتاب فهو يقول «انني أردت تقديم رؤية مباشرة وواضحة فهل الرؤية المباشرة والواضحة لمسائل هامة ودقيقة وتتصل بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقادتها ونظمها وعقائدها وهو البروتستانتي البعيد عنها، بدون أن يقوم بدراسات عميقة ودقيقة لكل هذه النواحي، ومقابلة المسئولين فيها ومناقشتهم في دقائق الأمور وأفكارهم ونواياهم، والنظم الخاصة بالكنيسة، بل ودراسة تاريخ هذه النظم وتطورها وأهدافها. وما يحيط بها من ظروف وملابسات، وأن يتعمق في بحث ودراسة أحداث التاريخ والأسباب الحقيقية والغامضة لكل ما حاق بها من تطورات. هذا ما يجب أن يقوم به أي مؤلف أو باحث في مثل هذه المسائل والمواضيع الدقيقة والخطيرة التي تمس علاقة الأمة ببعضها، هذا لم يقم به السيد المؤلف بل قدم ما يسميه برؤية مباشرة وواضحة، فمن أتى له بهذه الرؤية وكيف وصل إلى أنها واضحة، أنه قول عجيب غريب ممن يدعي أنه باحث.

لقد كان في رد صاحب القداسة الأنبا شنوده الثالث بابا وبطريرك الكرازة المرقسية على مقال الأستاذ فهمي هويدي، وكذا تعليق الأستاذ وليم سليمان قلادة والذي نشر بجريدة الأهرام بالعدد الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧ الموجز المفيد والمفند لكثير مما جاء بالكتاب المذكور. ولكنني يهمني أن أوضح تاريخ وموقف مدارس الأحد أو التربية الكنسية والتي يحاول البعض اقناع القراء بأنها موطن التطرف القبطي، إذ أن القاء عباءة التطرف على مدارس الأحد أو التربية الكنسية خطأ

كبير وادعاء خطير بعيد عن الحقيقة كل البعد.

انه على مدى قرون سابقة كانت الكنيسة القبطية تقوم بتدريس الدين المسيحي وطقوسه وألحانه للنشء داخل الكنائس وبمعرفة العرفاء والمعلمين حتى يخرجوا إلى الحياة على علم بأحكام ونواهي دينهم وروحانياته، ليصبحوا مواطنين صالحين عارفين بأسس الحياة السليمة التي يرضى عنها الله ويباركها – وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى أوائل القرن العشرين حينما قامت مجموعة من المهتمين بشئون التعليم الديني وعلى رأسهم المرحوم حبيب جرجس، بتنظيم هذه العملية في فصول منتظمة وبرامج دينية محددة ومدروسة يقوم بها متخصصون، وأطلقوا عليها اسم مدارس الأحد، إذ أن هذه الفصول كانت تعقد للنشء في أيام الآحاد، وعندما أصبحت الإجازة الأسبوعية في جميع المدارس هي يوم الجمعة تغيرت مواعيد هذه الفصول إلى يوم الجمعة بعد صلاة القداس الإلهي، وأطلق عليها اسم التربية الكنسية. ويمكننا تشبيه هذه الفصول بفصول تحفيظ القرآن لدى اخواننا المسلمين.

ان التربية الكنسية أو مدارس الأحد يا سادة مهمتها تدريس الكتاب المقدس والعقائد المسيحية وطقوسها للنشء، ولا شئ غير ذلك، وتنفض فصولها في الساعة الواحدة بعد ظهر كل يوم جمعة، لا دخل لها بالسياسة أو بأي أفكار أيديولوچية أو منازعات دينية، وليست لديها أية أفكار تطرفية بتاتاً.

يا سادة كفى محاولة القاء أفكار خاطئة ومفتعلة في روع المواطنين بأن هناك تطرفًا مسيحيًا: فليس هناك أي تطرف قبطي، لا في الفكر، ولا في محاولة السيطرة على الآخرين بالقوة والإرهاب، ولا في الاعتداء على المواطنين الآمنين واحراق وتخريب كنائسهم وأملاكهم، يا سادة كفى هراء ولغواً لا داعي له.

وفقنا الله جميعاً في المحافظة على وطننا الحبيب من كل سوء.

أحـــداث إمبابـــة المؤســفة

اتضح من دراسة وتحليل الأحداث السابقة التي حدث فيها الاعتـداء على أمـاكن العبـادة والأهلين وتخـريب ونهب ممتلكاتهم ثم حرقـهـا، أثبـتت هذه الدراسـات أنه سبق هذه الأحداث مقدمات تعطي صورة واضحة بما سيحدث من مصائب وأهوال لفئة من المواطنين فمن منشورات توزع على الجماهير لتعبئة شعورها وتحريضها ضد الأقباط إلى التحرشات المستمرة بهم ثم الخطب العنيفـة بالمساجد، كل هذا يعطي صورة واضحة المعالم على ما يعد من اعتداءات وتخريب، مع ذلك فإن رجال الإدارة لم يحركوا ساكنًا لتهدئة النفوس أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه الاعتداءات وهذا ما حدث في أبو قرقاص والفيوم وملوي وغيرها من البلاد، ولم يتحرك رجال الأمن إلا بعد أن تمت الاعتـداءات والتخريب ونهب الممتلكات وحرق المحال والكنائس.

هذا ما حدث تمامًا في امبابة، فقبلها بشهر تقريبًا قام رجال الجماعات المتطرفة بالاحتكاك والتحرش بالتجار الأقباط، وتلا ذلك إطلاق الشائعات الكاذبة والمغرضة لإثارة النفوس، فلو قـام رجـال الإدارة بمحـاولات لتـهـدئة الحـالة، واتخـاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الأمن وحماية المواطنين من الاعتداء عليهم لما تمت هذه الحوادث المؤلمة،وهذا واضح ليس من أقوال المعتدى عليهم بل أن جريدة الشعب ذكرت « ان قوات الشرطة لم تتحرك بالسرعة المطلوبة لمواجهة الموقف ولم تدخل المنطقة إلا بعد ٦ ساعات من وقوع الحادث» فهل هذا منطق، أن تستمر حوادث الإرهاب والاعتداء لمدة ست ساعات كاملة ثم تصل بعد ذلك قوات الأمن بعد أن تكون تمت كل أعمال التخريب والنهب والحرق، والاعتداء على المساكن والعائلات، وكما هو واضح فإن المتطرفين كانوا قد انتهوا من أعمالهم المخربة قبل وصول رجال البوليس، ولذلك فقد تفرقوا عند وصول رجال الأمن بعد أن أتموا عمليتهم.

ان الخطير أيضًا أن رجال الإطفاء يتقاعسون في التوجه إلى مكان الحريق بعد أن تكون الحرائق قد أتت على كل شيء والتهمت الأخضر واليابس، هذا ما حدث في حرائق أبو قرقاص، ثم تكرر في امبابة، فبالرغم من أن نقطة الإطفاء لا تبعد عن الكنيسة إلا بمسافة صغيرة فإن سيارة الإطفاء لم تصل إلا بعد ساعتين من بداية الحريق وبعد أن أتت النيران على جميع محتويات الكنيسة.

ان تهاون رجال الأمن في اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند ظهور بوادر التحرش والاستفزاز والتحريض أدى إلى تكرار هذه الأحداث الخطيرة وتفاقمها وزيادة الخسائر في الممتلكات والأرواح.

ان هذا التعاون من رجال الإدارة أدى إلى إزدياد عنفوان هذه الجماعات وتفاقم خطورتها على أمن البلاد، وما حادث الاعتـداء الغاشم على بنك مصر بالمنصورة وقتل ثلاثة من الأبرياء للإستيلاء على أموال البنك لاستخدامها في تنفيذ مؤامرات هذه الجماعات إلا دليل على تهاون رجال الأمن في القيام بدور فعال في المحافظة على المواطنين وأموالهم.

اننا نعلم أن وزارة الداخلية ورجالاتها يقومون بمجهودات كبيرة لإيقاف هذه الاعتداءات، ولكنها وحتى الآن لم تنجح في ايقاف هذه الجماعات عن القيام بتخطيطاتها في الاعتداء على الناس ونهب أموالهم لتهاون بعض رجال البوليس في القيام بواجبهم.. اننا نطالب المسئولين بتكثيف جهودهم لمنع هذه الأعمال المؤسفة ومحاسبة المقصرين من رجال البوليس والإطفاء على تقصيرهم وتقاعسهم، حتى يستتب الأمن ويحل السلام والطمأنينة بين المواطنين.

إســتبعاد الأقبـــاط

نشـرت الجريدة الرسمـيـة في عـددها رقم ٤٢ من السنة الرابعة والثلاثين الصادر في ١٧ أكتوبر ١٩٩١ في الصفحات من ٢٨٢٦ إلى ٢٨٤٤ قراراً جمهورياً بتعيين معاوني النيابة، وواضح من الأسماء المنشورة أن عدد المعينين الواردين بالقرار المذكور ٤٠٧ منهم خمسة أقباط فقط والباقي من اخواننا المسلمين، أي بنسبة واحد وربع في المائة، وهذا ليس القرار الأول من نوعه، فقد صدرت قبل ذلك عدة قرارات جمهورية بتعيين مساعدي نيابة نشرنا احداها منذ عدة شهور، وجميعها تسير على نفس الوتيرة، إذ أن نسبة الأقباط فيها تتراوح بين واحد في المائة وواحد ونصف في المائة، وهى نسبة ضئية جداً. وهكذا فإن التعيينات في الوظائف المختلفة سواء كانت في الحكومة أو القطاع العام أو البنوك تتخذ نفس الأسلوب، بل في بعض الأحيان ينعدم تعيين الأقباط. والظاهر أن هذا التيار المرير يأخذ صورة عامة وكأنه موصى به.

أما الترقيات إلى الوظائف العليا سواء في الحكومة أو القطاع العام فقد خلت تماماً من الأقباط إلا فيما ندر وقد قارب أغلبهم الخروج على المعاش، برغم أن الموظفين الأقباط في جميع المواقع التي يشغلونها مشهود لهم بالكفاءة والانكباب على العمل والإخلاص لوظائفهم وواجباتهم والأمانة التامة، ومع ذلك فهم مغبونون في ترقياتهم مما ملأ أفواههم ألماً ومرارة، ونفوسهم احباطاً.

ومن الواضح أنه في العقد الأخير اتبعت الدولة تقليداً جديداً ألا وهو أن بعض الأقباط الذين يختارون لشغل المناصب الوزارية يعينون وزراء دولة، أي ليست لهم وزارات يتولون شئونها، بل هم وزراء بدون وزارات أو كما يسميهم البعض وزراء بدون محافظ، ومعنى هذا استبعاد الأقباط من شغل المناصب الوزارية الحقيقية، ومعناه أيضاً أن الأقباط أصبحوا عملياً مستبعدين من الوزارة بدلاً من تأليفها خالية من الأقباط، وهو تقليد جديد ظالم لم يحدث في أي عهد من العهود الماضية، أليس من الأكرم للأقباط عدم اشتراكهم في الوزارات، ومجابهة الحقيقة بصراحة بدون هذه التمثيليات المكشوفة والتي لا داعي لها.

أما عضوية كل من مجلسي الشعب والشورى فقد انخفض عدد العضوية فيهما بالنسبة للأعضاء الأقباط لعدد قليل وغير معقول، فقد بلغ عدد النواب الأقباط في مجلس الشعب ستة أعضاء من عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٥٠ عضواً، ما بين منتخبين ومعينين أي بنسبة تقل عن واحد ونصف في المائة، وكذا في مجلس الشورى فإن العدد لا يتجاوز هذه النسبة، وقد يرد البعض على ذلك بأن الأقباط سلبيون وبعيدون عن الحياة السياسية، وهذا قول فيه مغالطة كبيرة فن الأقباط يشتركون في جميع الأحزاب السياسية، ولكن الطابع السائد هو عدم ترشيحهم للمجالس النيابية سواء من الحزب الحاكم أو من الأحزاب المعارضة مما أصابهم بالإحباط، وهذا واضح من ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في الانتخابات الأخيرة، فقد رشح الحزب اثنين فقط من الأقباط ولم يلقوا التعضيد الحزبي اللازم، حتى ان أحدهم وهو مرشح في دائرة شبرا التي تتسم بالكثافة القبطية، سقط في الانتخابات لعدم قيام الحزم الوطني له بالتعضيد الكافي.

أما ما يحدث بالنسبة للناخبين فقط أصبح التهرب وعرقلة قيد الأقباط في جداول الانتخاب الطابع السائد في جميع الدوائر، وحتى المقيدين في الجداول فإن أسماء الكثير منهم يسقطونها من كشوف الناخبين، وهذا ما حدث لي شخصياً في الانتخابين الأخيرين، ففي يوم الانتخاب ذهبت إلى لجنة انتخاب التوفيقية التابعة لقسم الأزبكية، وقدمت بطاقة الانتخاب الخاصة بي إلى رئيس اللجنة ورقمها ١٤٠ فبحث ثم بحث وأخبرني بأن اسمي غير وارد في الكشوف،وأخبرته بأن البطاقة أمامه ومؤشر عليها بأنني قمت بالانتخاب في الانتخابات السابقة فهز أكتافه وقال لي أنه مرتبط بالكشوف التي أمامه، ويجب أن أذهب إلى مأمور القسم وتقديم شكوى له، ولما كنت أعلم بأن مأمور القسم لا يتواجد في مكتبه في مثل هذا اليوم، بل يقوم بتفقد لجان الانتخاب والأمن، وأن الموضوع لا يزيد عن زحلقة الناخب فقد رجعت إلى مكتبي بدون أن أدلي بصوتي، وهذا هو ما حدث لكثير من أصدقائي، إذ الطابع السائد في العملية الانتخابية هو عرقلة قيد الأقباط بكشوف الانتخاب وكذا اسقاط أسماء المقيدين منهم من كشوف الناخبين.

هذه هى المعاملة الشاذة التي يعامل بها الأقباط في الوقت الحالي، والتي تبغي استبعادهم من الحياة العامة، والوظائف بالحكومة والقطاع العام والبنوك وخصوصاً من المراكز الرئيسية – سامح الله المسئولين عن تبني هذه السياسة الخطيرة.

مؤتمر حوار الأديان فى تعليم وحماية الشباب

عقـد في روان بفـرنسـا في منتـصف يناير الماضي مـؤتمر حوار الأديان في تعليم وحماية الشباب. والذي قامت بتنظيمه مؤسسة الحوار الإسلامي المسيحي. وقد وزعت في بدء المؤتمر وثيقـة تتضـمن الأفكار التي نوقشت في المؤتمر الذي أقامته المؤسسة في ستراسبورج في ديسمبر ١٩٩٠ . وقد عرضت الوثيقـة مضـمـون رسالة الرئيس حسني مبـارك إلى مـؤتمر ستراسبورج والتي طالب فيها بالآتي :

- توحيـد الجـهـود التي تتـعلق بحـقـوق الإنسـان والعـدل الاجتماعي الذي قررته الأديان.
- حق البشرية أن تعيش في سلام دائم.
- التجرد الكامل من التعصب الذي يسيء إلى سماحة الأديان الإسلامية.
- التعاون لمواجهة قوى الشر والعدوان في العالم.
- التعاون في حمل القوى السياسية العالمية للإلتزام بالحق والعدل دون النظر إلى اللون أو الجنس أو الدين.

وقد أصدر مؤتمر روان التوصيات التالية :

- ان يتعمق الشباب في أسس وتعاليم القيم الدينية.
- أن يدرس شباب كل دين ما تحتويه الأديان الأخرى من قيم روحية ومعان سامية.
- أن تقوم العائلة ودور العلم والإعلام بدون فعال في تقديم صورة سليـمـة وقوية عن الإسلام لدى المسيحيين وعن المسيحية لدى المسلمين.
- تنظيم اجتماعات دورية للمعلمين المسلمين والمسيحيين لدراسة وتبادل الأفكار لغرس مبادئ التسامح والتعاطف والمحبة بين الشباب المسلمين والمسيحيين.

هذا هو ملخص رسالة الرئيس حسني مبـارك إلى مـؤتمر ستراسبورج وفكره الإنسـاني والتربوي العظيم الذي قـدمه للمؤتمر ليكون نبراساً لأعضاء المؤتمر .. والذي اتخذه مؤتمر روان بفرنسا في منتصف الشهر الماضي أساساً لمناقشاته. وعلى نهجه أصدر توصياته المذكورة.

ونحن نضع ملخص رسالة السيد الرئيس وقرارات المؤتمر أمام المختصين في الحكومة ورجال التعليم ورجال الإعلام وخصوصاً المرئي والمسموع منها ليكون لهم هدياً في برامجهم وخططهم. إذ هو الطريق السليم لتربيـة وتوجيـه الشـبـاب والمواطنين وتجنيبـهـم روح التعـصب الديني التي هى شر ما يسيطر على النفوس وانهاء الفتنة الطائفية وشرها المستطير على الوطن وأهله. وزرع روح المحبـة والتعاون بين النشء والشباب ليخرج إلى الحياة متفتح الذهن مملوءاً بالتفاؤل والإقدام والعمل الناجح الجاد.

هذا الفكر هو الذي يجب أن يسيروا عليه بدلاً من ذلك الحشو الذي يقوم به رجال التعليم في أذهان وأفكار براعمنا الصغـار وشـبـابنا في المدارس والمعـاهد من دروس تشحنهم بالتعصب والكراهية والبغضاء لزملائهم المسيحيين. وبديل ذلك أن تملأهم روح الطهارة والمحبة والسلام. أن ذلك الحشو من الأسباب الرئيسية لما يعتمل في الوطن من اعتداءات تؤلم الروح والنفس. كـمـا يجب أن يدرس مسئولو الإذاعة بكل دقة وتمحيص برامجهم ليستبعدوا منها السموم التي تنفث في عقـول وأفكار الشعب فتـمـلأهم حـقـداً على مـواطنيـهم المسيحيين. وتجعل أساس المعاملة معهم هى التعصب والبغضاء.

أيهـا المسئولون خذوا من فكر الرئيس حسني مبـارك وقرارات مؤتمر روان هدفاً لكم. والله هو الهادي والمعين.

صرخة إلى وزيـر التعليـم

هى صرخة للأستاذ الدكتور وزير التعليم والمسئول الأول عن التعليم في مصر بجميع مراحله، وكذا الأستاذ الدكتور رئيس جامعة أسيوط والأستاذ الدكتور عميد كلية التربية بالجامعة – فرع سوهاج – هؤلاء السادة مسئولون مسئولية تضامنية عن تعليم وتربية شبابنا ليخرج إلى الحياة مملوءاً بالإقدام والحماس والمحبة لخدمة مصرنا الحبيبة، وليس ليخرج إلى الحياة العامة مملوءاً بالبغضاء والكراهية والحقد على شركائه في الوطن والحياة والكفاح.

وصلتني رسالة من مدينة سوهاج بأن قسم التربية بكلية التربية بجامعة أسيوط – فرع سوهاج – قد قرر هذا العام تدريس كتاب « محاضرات وبحوث في أصول التربية، الفرقة الثالثة، اعداد قسم أصول التربية » على طلبة السنة الثالثة، وأن هذا الكتاب يحتوى على هجوم ضار على الديانة المسيحية وعقائدها، وكتابها المقدس، كما وصلتني بالرسالة صورة ضوئية لهذا الكتاب، لم أصدق ما كتب وشككت في الصورة الضوئية، لخطورة ما جاء بها ضد الدين المسيحي، فأوفدت أحد محرري الجريدة إلى سوهاج للتأكد من ذلك، فحضر وقدم لي أصل الكتاب وأنه فعلاً مقرر على السنة الثالثة بالكلية، فصدمت صدمة شديدة لأن يدرس مثل هذا الكتاب على طلبة الكلية مسلمين ومسيحيين، وأنني أسوق فيما يلي مدى هذا الهجوم والصفحات التي ورد فيها في هذا الكتاب.

- المسيحية تقوم على اليهودية، واليهودية ليست ديناً (صفحة ١٥).
- المسيحية كاليهودية توليفة مصرية يهودية (صفحة ١٨).
- المسيحية طعمت بالوثنية (صفحتا ١٨ و ١٩).
- المسيحية تأثرت بالفكرة الإلهية بالثالوث المقدس عند قدماء المصريين وبالثالوث الهندي (صفحة ١٩).
- المسيحية تأثرت في مسألة الصليب بالديانة الهندية واليونانية والديانات الوثنية (صفحة ١٩).
- بولس الرسول تظاهر بالنصرانية لتحريف المسيحية (صفحة ١٩).
- المسيحية قدست المسيح وهو نفس الشئ مع الماركسية (صفحة ٢١).
- المسيحية تحولت إلى ديانة وثنية (صفحة ٢٦).
- النشاط الجنسي في الفكر اليهودي المسيحي شر يجب مقاومته (صفحة ٣٦).
- المسيحية امتدت لها يد التحريف (صفحة ٧٨).
- المسيحية تم فيها من عبث بشري جعلها توليفة يهودية وثنية (صفحة ٨٧).
- الوثنية أو الكهانة استلبت انسانية الإنسان في المسيحية المحرفة (صفحة ١٠٧).
- كما ذكر المؤلف عبارات قالها أناس كافرون بالمسيح ونقلها عنهم «هل وجد المسيح حقّاً؟!» و «ان المسيح قد لا يكون له وجود على الإطلاق!!» (صفحة ٨٦).

الغريب في الأمر أن هذا الكتاب إعداد قسم أصول التربية، فهل هذه هى أصول التربية لدى كلية التربية بجامعة أسيوط، أليس في تدريس هذا الكتاب إذلال للطلبة المسيحيين لم يحدث له مثيل في تاريخ التعليم في مصر؟! ان الكتاب يهاجم الديانة المسيحية هجوماً شائنا وينتهك ضمير الطالب المسيحي ويدوس على مقدساته بالإقدام، لإجباره على دراسة هذا الكتاب ومذاكرته.

أليس هذا الكتاب وما ورد به شحناً للطالب المسلم ضد أخيه وزميله الطالب المسيحي يؤدي إلى سوء العلاقات بينهما ويزرع البغضاء في نفوس أبناء هذا الوطن.

هذا ما يحدث في كلية التربية بجامعة أسيوط، في الوقت الذي تقوم به الحكومة بجهود جبارة لإيجاد المحبة والوئام في نفس جميع المواطنين مسلمين ومسيحيين، وأيضاً قوافل التوعية التي يتصدرها السيد وزير الأوقاف وكبار رجال الدين الإسلامي الأفاضل بزيارة جميع نواحي مصر من أقصاها إلى أقصاها لإرساء المحبة بين المواطنين.

ما رأي السيد الدكتور وزير التعليم والدكتور رئيس جامعة أسيوط والدكتور عميد كلية التربية فرع سوهاج عند امتحان الطلبة في هذه المواضيع، هل يجبر الطالب المسيحي بالإجابة ضد دينه وذكر كل ما وجه له من تهم واهانات، أم عليه أن يمتنع عن الإجابة فيرسب، هل هذا يرضي أئمة رجال التعليم والتربية الأفاضل ؟!

اني أتوجه إلى السادة وزير التعليم ورئيس جامعة أسيوط وعميد كلية التربية فرع سوهاج بإيقاف تدريس هذا الكتاب وسحبه من يد الطلبة، وإلا فإننا سنضطر إلى اللجوء لأب المصريين جميعاً السيد رئيس الجمهورية، الذي دائماً ما يضع الأمور في نصابها وينصف كل مصري.

أجازات أعياد ومناسـبات الأقباط

ان الأقباط وهم نسيج من الأمة، وبالرغم من أن أجازات أعياد ومواسم اخوتهم المسلمين مقننة وتنفذ بكل دقة، فإن إجازات أعياد الأقباط ومناسباتهم لم تقنن وتركت للعرف المتبع، وبذلك فهي تخضع لأهواء المسئولين، والغالبية من اخوتنا المسلمين يحترمون شعور اخوتهم الأقباط ويقدرون أعيادهم وأجازاتهم، والقلة من ذوي النفوس الصغيرة الممرورة يعتبرون أن الأمر خاضع لأهوائهم، ومن ثم يرفضون السماح لهم بالاجازات الخاصة بأعيادهم في مناسباتها والتي تسير عليها الحكومة والقطاع العام.

ان النفوس الصغيرة من أصحاب القطاع الخاص يرفضون الاعتراف بحق الأقباط في إجازات أعيادهم، فإذا تغيبوا في هذه المناسبات فإنها تخصم من اجازاتهم السنوية، والطامة الكبرى إذا كان الموظف قد استهلك إجازاته السنوية فإن تغيبه في أيام أعياده تخصم من مرتبه، أو يضطر للعمل في هذه المناسبات الهامة.

وان عدم تقنين إجازات الأقباط يجعل المدارس والكليات تحدد امتحاناتها في أثناء هذه الأعاد، فهل يعقل أن يضطر التلاميذ والطلبة إلى تأدية امتحاناتهم في أيام الأعياد؟ وأليس في هذا إذلال لهم وعدم احترام لشعورهم؟ أننا نكتب عن هذه الامتحانات سنوياً راجين تأجيل الامتحانات المقرر عقدها خلالها، وكثيراً ما يستجيب المختصون لرجالنا فيؤجلون الامتحانات، وأحياناً يرفض البعض الآخر هذا الرجاء ويجبر الطالب على تأديتها في مواعيدها المقررة.

لقد نشأنا على أن جميع الإدارات والمصالح تصرح للموظفين المسيحيين بالتأخر في الحضور في أيام الآحاد حتى الساعة العاشرة صباحًا، حتى يمكنهم تأدية الصلاة الأسبوعية لهم، ولكن ظهر الآن بعض صغار النفوس الذين يرفضون ذلك، وأمامنا الشكاوى العديدة من طما برفض المنطقة التعليمية التصريح للمدرسين الأقباط بالتأخير ساعتين صباح أيام الآحاد لممارسة عباداتهم، وبالرغم من استجابة الأستاذ الدكتور وزير التعليم واصدار تعليمات باحترام هذه المواعيد، فإن المنطقة التعليمية رفضت تنفيذ هذه التعليمات وبتشجيع من وكيل الوزارة بسوهاج. لقد كتبنا الأسبوع الماضي عن الكتاب المقرر على طلبة السنة الثالثة بكلية التربية جامعة أسيوط فرع سوهاج، وبه هجوم يحتشد بالأكاذيب والشتائم على الدين المسيحي، واننا نشكر رئيس جامعة أسيوط وكذا عميد كلية التربية بسوهاج اللذين قاما بالتحقيق في الموضوع واستبعاد جميع فصول الكتاب التي بها اهانات للدين المسيحي واصدار تعليماتهم بعدم تدريسها أو شمول الامتحان عليها. ويبدو أن هناك أيد مخربة في هذه المنطقة تحاول إثارة الفتنة الطائفية، فنرجو من الأستاذ الدكتور وزير التعليم الاهتمام بهذا الموضوع.

اننا نتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك ليصدر توجيهاته إلى المسئولين لتقنين إجازات أعياد أبنائه الأقباط واحترام أوقات عبادتهم، حتى تكون المساواة بين أبناء الوطن الواحد هى نبراس عهده السعيد، وقد عودنا دائماً الاهتمام بشئون أبنائه المصريين جميعاً.

كلية التربية بســوهاج

كتبت في العدد الصادر بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٢ تحت عنوان « صرخة إلى وزير التعليم » عما جاء في أحد الكتب الموزعة على السنة الثالثة بقسم التربية بكلية التربية بسوهاج جامعة أسيوط، من مساس واعتداء شائن على الدين المسيحي تناوله المؤلف في عدة فصول من ذلك الكتاب، والتي أشرنا إليها في مقالنا المذكور. وقد رجونا من السيد الأستاذ الدكتور رئيس جامعة أسيوط والسيد الأستاذ الدكتور عميد كلية التربية بسوهاج تدارك الموقف وإيقاف تدريس تلك الفصول، وبالتالي الامتحان في هذه الأجزاء من الكتاب.

وقد وصلنا خطاب رقيق من السيد الأستاذ الدكتور إبراهيم بسيوني عميره عميد كلية التربية بسوهاج، وأيضاً خطاب من السيد الأستاذ الدكتور ثابت كامل حكيم رئيس قسم أصول التربية ووكيل كلية التربية بسوهاج بنفس المعنى الوارد بخطاب السيد الأستاذ الدكتور العميد، وفيها يوضحان أن الكتاب المذكور وزع على الطلبة في الأيام القليلة السابقة لإجازة نصف العام الدراسي وخلال تلك الإجازة.

وأنه بمجرد علم الأستاذ الدكتور العميد بهذه التجاوزات قام باستدعاء السيد الدكتور مدرس أصول التربية الذي وضع هذا الجزء من الكتاب، وأوضح له هذه التجاوزات، والخطأ في تضمين كتاب في أصول التربية العبارات المشار إليها في المقال، وقد تم حذف الجزء المشار إليه دراسة وامتحاناً، وأعلن ذلك على الطلاب في نفس اليوم. كما ورد في خطاب السيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية عبارات طيبة يهمنا ذكرها لقرائنا:

« ان كلية التربية بسوهاج وقد توليت عمادتها منذ عام ١٩٧٥ لحريصة أشد الحرص على أن تعيش أسرة متحابة متماسكة أساتذة وطلاباً يسودها الود، والتقدير والاحترام، والمصلحة المشتركة. وإذا حدث ما يعكر صفو هذا الود، أو حدث خطأ، وهذا نادر، ولكنه وارد، يعالج فوراً، ولا يصح إلا الصحيح.. وهذا ما حدث فعلاً في حالتنا هذه».. أنه حقاً شعور جميل رائع نرجو أن يسود في جميع معاهد التعليم.

فقط لنا كلمة عتاب للسيد الأستاذ الدكتور إبراهيم بسيوني عميره، هل يصح أن يضمن السيد الدكتور مدرس أصول التربية في كتابه عن أصول التربية مثل هذه الأقوال الواردة في كتابه المذكور...؟! وهل هذه هي أصول التربية التي يدرسها لأبنائنا؟! وهل يصح أن يمر مثل هذا العمل المسيء للوحدة الوطنية ولمشاعر المسيحيين بدون أي حساب لمؤلف هذه الأجزاء ووضعها في الكتاب لتدريسها للطلاب سواء مسلمين أو مسيحيين!..

اننا نكرر شكرنا وتقديرنا للسيد الأستاذ الدكتور عميد كلية التربية بسوهاج على سرعة قراره السريع الحاسم في هذا الشأن وشعوره الفياض الوطني الذي تضمنه خطابه لنا.

أحــداث ديــروط الدامــية

إن ما حدث في قريتي منشية ناصر وصنبو مركز ديروط يعد مذبحة مريعة قامت بها مجموعة من الجماعات المتطرفة الإرهابية ضد مواطنيهم الأقباط، إن ما يهمنا في هذا الموضوع ليس أسبابه بل الإهمال والاستهتار البشع من رجال الشرطة فقد صدرت جريدة الأخبار الحكومية صباح الثلاثاء ١٩٩٢/٥/٥ بالآتي « شهدت قريتا منشية ناصر وصنبو بمركز ديروط في أسيوط أبشع مذبحة ارتكبها المتطرفون في وضح النهار بسبب تجدد الخلافات الثأرية حول نزاع على شراء منزل، راح ضحية الحادث ١٣ قتيلاً...» .

ومعنى هذا أن الإدارة كانت على علم بالتوتر الشديد الموجود في هذه البلدة، وحالة التربص من الجماعات المتطرفة بخصومهم للإنقضاض عليهم، ومع ذلك لم تتخذ أي إجراء لاحتواء هذه التوترات أو القيام بأية محاولات لتهدئة الجو بين الأطراف المتنازعة، بل تركت التوتر يزداد ويشتد والمؤامرات تدبر، بل ولم تأخذ أي احتياطات أمنية بوجود قوات إضافية في هذه المنطقة التي تزداد غلياناً، فهل هذا هو المحافظة على الأمن الذي يكلمنا عنه السيد وزير الداخلية؟

بل أن بيان السيد وزير الداخلية في مجلس الشعب يحوى العجب العجاب، لقد أكد سيادته أن الموقف في صنبو ومنشاة ناصر بأسيوط أصبح تحت السيطرة الكاملة لقوات الشرطة، متى يا سيادة الوزير، بعد خراب مالطة؟ وبعد قيام المعتدين بهذه المذبحة الرهيبة؟! أين كان رجالك وسيادة المحافظ قبل الحادث والحالة في غليان يزداد شدة من وقت لآخر، أرجو أن تقول لنا ما هى الاجراءات التي اتخذها رجالك لمنع هذه الاعتداءات الفظيعة. ومن الغريب أن سيادته في تصريحه بالمجلس يقول أن الحادث قد وقع في المزارع وبعيداً عن الوجود الأمني، فما رأي سيادته فيما نشرته جريدة الأخبار في عدد ١٩٩٢/٥/٦ عن رواية تلاميذ الصف الخامس الإبتدائي بأنهم فوجئوا بمجموعة ملثمة يتراوح عددهم بين ٤ - ٥ يقتحمون المدرسة ليصعدوا إلى الطابق الثاني وهم مسلحون بالرشاشات والبنادق الآلية، حتى عثروا على المدرس المسكين في حجرة فصل خامس أول وأطلقوا عليه الرصاص فأردوه قتيلاً، فهل هذه المدرسة بعيدة عن الوجود الأمني، وهل انتقال ٤- ٥ أشخاص مسلحين بالرشاشات والبنادق الآلية في البلد لم يلفت أنظار رجال الأمن؟ وليخبرنا سيادة الوزير ما رأيه فيما حدث قبل ذلك في أحد شوارع مدينة أسيوط نفسها من قتل نجل عبد الله مسعود جرجس بطريقة بشعة، ولم يتم القبض على أي من القتلة حتى الآن، هل شوارع أسيوط بعيدة عن الوجود الأمني؟ وهل قتل الدكتور صبحي نجيب مرجان في منزله بالقرية بعيدا عن الوجود الأمني؟ انها حقاً لمأساة بشعة يجب أن يندى لها جبين رجال الإدارة خجلاً. اننا نرجو من القيادة السياسية معاقبة المسئولين الذين أهملوا وبالتالي تسببوا في هذه المذبحة.

انني وبكل ألم وحسرة، وقلبي يدمى حزنًا على هؤلاء الضحايا أتوجه إلى عائلاتهم مشاركاً لهم في حزنهم ومصابهم ومقدمًا لهم خالص التعازي اسكن الله الراحلين فردوس النعيم.

أنني أتوجه إلى جميع المواطنين طالبًا منهم التزود بالحكمة والهدوء، وعدم الاندفاع وراء الأعصاب المتوترة، والتحلي بضبط النفس، فليس في مقاومة الشر بالشر إلا المآسي والنكبات، فلسلام بلدنا وسلام نفوسنا وأهلنا أرجو من الجميع التوجه إلى الله بطلب رحمته وسلامه.

لقد جاء في رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية ١٢- ١٩ «لا تنتقموا لأنفسكم أيها الأحباء بل اعطوا مكانًا للغضب، لأنه مكتوب لي النقمة أنا أجازي يقول الرب » كما أنه في رسالته إلى العبرانيين ١٠ : ٣٠ قال «فإننا نعرف الذي قال لي الانتقام أنا أجازي يقول الرب» .

ولهذا نؤمن من أن الانتقام هو للرب وحده، وهو حق له، وان كل من ينتقم فهو يخطئ لأنه استعمل حقًا وسلطة من سلطات الله الخالق، وبذا يجب أن نبتعد تمامًا عن هذه الخطية، بل صلوا من أجل المعتدين عليكم كما أمرنا السيد المسيح له المجد.

• • •

بيان من جماعة الإخوان المسلمين

وقد وصلنا بيان من جماعة الإخوان المسلمين موقعاً من فضيلة المرشد العام محمد حامد أبو النصر يستنكر فيه الأحداث التي وقعت بقرية منشية ناصر في مركز ديروط بأسيوط والغريبة على طبيعة العلاقات بين أفراد شعب مصر الذي عاش على مدى ١٤ قرنًا في مودة وسلام رغم اختلاف العقائد والأديان.

إنها ليست فتنة طائفية ولا جريمة ثـأر
بل إرهــاب للأقبــاط

صدرت تصريحات المسئولين واصفة المذبحة الرهيبة التي حدثت في صنبو ومنشية ناصر مركز ديروط بأنها جريمة ثأر عادية بين فئتين من أهل البلد كما خرجت إلينا بعض الصحف واصفة إياها بأنها فتنة طائفية، هذه الجريمة البشعة التي ذهب ضحيتها أربعة عشر شخصاً لا ذنب لهم ولا جريرة، وقبل أن نناقش هذين الوصفين يهمنا أن نبدي ملحوظة عن موقف غريب.. وهو أن جميع الصحف الحكومية بعد نشر الأخبار الأولى عن هذه المذبحة توقفت تماماً عن الكتابة عن التحقيقات أو أية أخبار أخرى عنها يا حضرات رؤساء التحرير الأفاضل، لقد قمتم بهوجة عاتية في موضوع الاعتداء على فتاة العتبة، واستمرت هذه الهوجة ما يزيد عن الشهر، بل مازالت تعليقات الكتاب تتوالى على صفحات الجرائد والمجلات، أما هذه الجريمة التي اغتيل فيها أربعة عشر شخصاً قتلوا كما تذبح الفراخ، فلم تأخذ منكم أي اهتمام أو تعليقات سوى نشر الخبر كأنه حادث عادي لا يثير نفوس قرائكم ولا يهمهم.

ان وصف الجهات المسئولة بأنها جريمة ثأر عادية فهو وصف جانبه الصواب تماماً، فبدراسة علاقة وحالة كل قتيل من الأربعة عشر الضحايا، نجد أنه لا يمت بأية صلة قرابة أو صداقة أو جوار لطرف النزاع القبطي، كما أن الطبيب الذي قتل أمام زوجته وأولاده فإن كل ذنبه أنه رفض اعطاء اجازة لأحد أفراد العصابة الإرهابية المتطرفة، أما المدرس فإن شهادته عما رآه في الحادث السابق أدت إلى اغتياله أمام التلاميذ الصغار أثناء القائه الدرس عليهم، كل هؤلاء القتلى لم تكن لهم أية صلة بالحادث الأول من قريب أو بعيد، إذن فهي ليست جريمة ثأر أيها الأفاضل.

أما ما خرجت به بعض الصحف من أنها فتنة طائفية فهو وصف خاطئ تماماً، فإنه ليس بين المسلمين والأقباط أي خلاف أو مشاكل، بل أن الرابطة بينهما وثيقة، والمحبة متأصلة في قلوبهم، وعلاقاتهم تسير على أحسن وجه، إذن فإن هذه المأساة ليست من مظاهر الفتنة الطائفية أبداً، وان أبلغ الدليل على ذلك البيان الذي وصلنا من جماعة الإخوان المسلمين باستنكار هذا الحادث، بل وما أظهره اخوتنا المسلمون من أسف وألم على ما حدث. إذن فهذا الحادث ليس فتنة طائفية بأي حال من الأحوال.

إن الطريقة التي أغتيل بها ضحايا هذا الحادث الرهيب، في وضح النهار عياناً جهاراً، وأمام أشخاص عديدين، وبطريقة وحشية قاسية، تدعو إلى امعان الفكر،والخروج بنتيجة لا ريب فيها، وهو أن الغرض من اقترافها بهذا الشكل الجماعي المريع هو ارهاب الأقباط، وفرض سيطرة هذه الجماعات المجرمة عليهم ليفعلوا بهم ما شاءوا وشاء لهم اجرامهم مادام الجو خالياً لهم. ولما كان الهدف والغرض الرئيسي من قيام الحكومات هو توفيرها للأمن والأمان للمواطنين، فإذا فشلت في ذلك فقد فقدت الغرض من قيامها وأصبح وجودها غير ذات موضوع ولا داعي له.

والغريب في الأمر أن القوات التي حاصرت البلد بعد الحوادث الأولى استولت على جميع الأسلحة التي لدى الأقباط حتى المرخص بها، وتركت الأسلحة مع هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، نحن لا نعترض بتاتاً على استيلاء السلطات على أسلحة العائلات القبطية لأن هذا واجبها، بل نحن نحتج على عدم استيلائها على أسلحة الطرف الآخر الإرهابي والتي استعملها في اقتراف جرائمه.

اننا نطالب الحكومة بإثبات وجودها، واتخاذ كافة الإجراءات لحماية الأقباط من هذا الإهاب البشع الذي استشرى أمره، أما الاجتماعات والخطب والقبلات المتبادلة فلا طائل منها، وأثبتت الأحداث عدم جدواها.

هى مشكلة سياسية وليست اقتصادية

خرجت علينا جريدة الأهرام في صباح يوم الجمعة ١٩٩٢/٥/٢٢ بمقال للأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحريرها يتحدث فيه عن وحدتنا الوطنية بمناسبة أحداث ديروط الدامية، وقد جاء بالمقال ما يجب مناقشته بروح الوطنية الصميمة، ولمصلحة مصر أولاً وأخيراً بدون حساسيات أو انفعالات لا مصلحة من ورائها.

جاء في المقال المذكور « فإن ما يثير الإنتباه الآن أن تقع بعض الأحداث التي سميناها مرة مؤسفة، ومرة أخرى غير معتدلة أو غير مقبولة بين المسلمين والأقباط في عدد من قرى مصر» . ان وصف هذه الأحداث بأنها بين المسلمين والأقباط هو وصف غير سليم وقد جانبه الصواب، فلم يحدث بتاتاً بين المسلمين والأقباط أي مشاكل أو اعتداءات، بل ان المحبة والإخوة تربطهم رباطاً وثيقاً، ان الوصف الصحيح والسليم لهذه الأحداث هو أنها اعتداءات من هذه الجماعات الارهابية لغرض خطير سنصل إليه في ختام هذا المقال.

أما الكلام عن الأحداث الحاصلة بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلندا فسببها معروف وهو العمل على ضم ايرلندا الشمالية إلى جمهورية ايرلندا، أما الانقسامات الدينية والعرقية في جنوب السودان وفي لبنان وبين الشيعة والسنة في العراق فلها أسباب كثيرة ومتعددة لا داعي للخوض فيها إذ لا يوجد شيء منها بين الأقباط والمسلمين في مصر.

أما القول بأنها صراعات اقتصادية في الحياة اليومية، واستدل بموضوع بيع المنزل من المواطن المسيحي إلى جاره المسلم، ومحاولة البعض أن يفرضوا عليه التراجع عن البيع لحساب مسلم آخر فرفض هذا الضغط فكانت النتيجة أنهم أشعلوا ما يسمى بالحركة الطائفية لتغطية الواقع الحقيقي المتمثل في التنافس الاقتصادي بين اثنين من المسلمين. ان تصوير هذا الموضوع على أنه منافسة اقتصادية وأن القضية متصلة تماماً بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو تفسير سطحي والحقيقة المؤلمة المحزنة هو رغبة هذه الجماعات الإرهابية في فرض سيطرتها ونفوذها وبطشها على الأقباط، بل والمواطنين جميعاً.

ويستطرد سيادته بأن البعد الثاني تثيره قضية سلبية الأقباط في الممارسة السياسية، وهذا القول سبق لي أن كتبت عنه أكثر من مرة، وقلت أن الأقباط ليسوا بسلبيين، بل هم مستبعدون عن العمل السياسي، وهو خطأ من الحزب الحاكم بالدرجة الأولى والوزارات المتوالية على الحكم بالدرجة الثانية، فالأقباط حاولوا وجاهدوا للدخول في الحياة العامة، واشتركوا في الأحزاب السياسية على مستوى مصر كلها، ولكن الحزب الحاكم استبعدهم من التمثيل السياسي سواء كان في المجالس الشعبية أو المراكز الوزارية، وهل ممكن أن تفيدني يا سيادة رئيس التحرير عن عدد النواب الأقباط في مجلس الشعب؟! نعم هو عدد ضئيل لم يحدث في أي عهد مضى منذ ثورة سنة ١٩١٩، وهل ممكن أن تخبرني كم وزيراً للأقباط في الوزارة؟!

نعم هو وزير واحد .. وهو وزير دولة فقط، بل في الحقيقة والواقع هو مدير مصلحة بدرجة وزير لا سلطة له. أبعد هذا نقول أن الأقباط سلبيون؟ هذا بخلاف عدم تعيين الأقباط في المناصب الرئيسية سواء بالحكومة أو القطاع العام. أبعد ذلك تقولون أن الأقباط سلبيون، كفانا هذه النغمة الممجوجة، فمن هو الذي يعمل على استبعاد الأقباط من الحياة السياسية والحياة العامة؟

ان الحقيقة الواضحة والتي تحاولون دفن رؤوسكم في الرمال وعدم رؤيتها والافصاح عنها، هو أن مصر هي المستهدفة، والوصول إلى الحكم بأي وسيلة، ان الاعتداء على الأقباط، والذي يتصاعد ويأخذ أشكالاً وحشية ما هو إلا بالونة اختبار لمعرفة تواجد السلطة وقوتها، وفي نفس الوقت ارهاب المواطنين الآخرين. ان الأقباط ما هم إلا البداية، وسيأتي الدور على السلطة لمحاولة الاستيلاء على الحكم والرجوع بمصر إلى العصور المظلمة المتأخرة، أفيقوا أيها القوم وأوقفوا هذا التيار الخطير. كان الله في عون بلدنا الحبيب.

الارهاب المريع في جمهورية ديروط المستقلة

كتب الأستاذ فهمي هويدي بجريدة «الأهرام»، التي صدرت يوم ٢٦ مايو ١٩٩٢ مقالاً تحت عنوان: «هوامش على دفتر الفتنة» وفيه يذكر بعض الكتابات والأقوال غير المسئولة، ويفترض ويستنتج منها الاستنتاجات التي تبعد عن الحقيقة.

ورداً عليه انشر الخطاب التالي الذي وصلني من أحد أبناء ديروط. وأنني أرجو من الأستاذ فهمي هويدي أن يقوم بزيارة لديروط ليرى بنفسه مدى صحة ما جاء بهذه الرسالة وليرى الحالة على حقيقتها وليعلم أننا لسنا مبالغين أو مضللين ولا نبغي أبداً الإثارة.

ليس هناك أي تفسير لسيطرة الجماعات المتطرفة الإرهابية على ديروط والبلاد والقرى التابعة لها، وعدم وجود أية سلطة للحكومة وأجهزتها الأمنية وفقدها لهيبتها، إلا أن نقول بأن ديروط وتوابعها قد استولى عليها الإرهابيون وأصبحت مستقلة.. يفرضون على المواطنين سلطتهم وأحكامهم التي ينفذونها بأنفسهم، ولا ينقص إلا صدور بيان رسمي بإعلان عصابات ديروط بقيام جمهوريتهم المستقلة بها، فهم يقومون باصدار التعليمات للأقباط بما يرونه، ومحاكمة من يرفض أو يتقاعس عن تنفيذ هذه الأوامر، وتنفيذ ما يصدرونه من أحكام، كما يقومون بتحصيل الضرائب منهم على شكل اتاوات فاحشة.

وفيما يلي ما جاء بالخطاب وخوفًا على مرسله من الجماعات الإرهابية فإنني أحتفظ باسمه.

- قامت مجموعة من الجماعات الإسلامية - كما يسمون أنفسهم - بالتعدي على نيافة الأنبا برسوم أسقف ديروط وأخذوا منه عصا الرعاية والصليب بعد اهانته، وقد تم تكتيم الخبر.

- ممنوع منعًا باتًا على أي كاهن أو رجل دين مسيحي السير في الشارع وإلا سيكون جزاؤه الرجم بالطوب والبصق فوق وجهه.

- يتم مراقبة الشباب المسيحي من قبل الجماعات الإسلامية، ومن يرونه يتردد على الكنيسة لحضور القداسات اليومية يرسلون له خطاب تهديد عليه رمز الجماعة، فإذا استمر هذا الشاب في الذهاب إلى الكنيسة كان مصيره الضرب بالجنازير ومواسير الحديد، فتتكسر عظامه ويقضي بقية حياته طريح الفراش.

- إذا حدثت مشادة بين مسيحي ومسلم لسبب ما يذهب المسلم إلى الجماعات الإسلامية التي تفرض على المسيحي مبلغًا ماليًا كبيراً يفوق مقدرته المالية فإذا عجز عن الدفع يكون مصيره تكسير العظام، وإذا فكر في الشكوى كانت نهايته القتل.

- تعقد بمسجد السايح بديروط جلسة محاكمة كل مساء يوم جمعة يحكم فيها بتكسير عظام البعض، وتمزيق أجساد البعض الآخر من المسيحيين الذين تصدر ضدهم أحكام الجماعة الإسلامية، وسجل مستشفى ديروط المركزي حافل بنزلائه من هؤلاء، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أرمانيوس ناشد زاخر قرابني كنيسة الشهيد تاوضروس المشرقي بصنبو، سليم بشرى المهندس الزراعي بمساره، شوقي كامل عياد بسادة، كمال عزمي سمعان وقد قتل شقيقه في أحداث الإثنين الحزين ١٩٩٢/٥/٤ بمنشية ناصر.

- ممنوع على المسيحيين الاحتفال بأي عيد من أعيادهم الدينية أو زيارة دير السيدة العذراء المحرق بالقوصية، ففي الطريق وبين القرى وديروط وقبل الدير ينتشر أفراد الجماعات الإسلامية لضرب المسيحيين وارجاعهم عنوة من حيث أتوا.

- في صباح كل أحد وفي أوقات الاجتماعات العامة بالكنائس تقف في الطريق المؤدية للكنيسة مجموعة من الصبية يحملون في أيديهم زجاجات مملوءة بالمازوت والحبر، ويقومون بالقاء محتوياتها على ملابس السيدات اللاتي ينوين دخول الكنيسة مما يضطرهن للعودة إلى منازلهن، وإذا ذهبن لرجال الشرطة تكون نصيحتهم لهن أن يذهبن لأمير الجماعة لأنه لا قبل للشرطة بهؤلاء الناس.

- يعاني طلاب المدارس في مدينة ديروط وقرى المركز معاناة رهيبة بعضها من زملائهم، ومعظمها من مدرسيهم لدرجة أن الكثير من أولياء الأمور فضلوا حرمان أبنائهم من التعليم.

- يعاني المدرسون معاناة لا توصف ولا سيما المدرسات، فزملاؤهم المسلمون يحرضون عليهم الطلاب لينعتوهم بألفاظ الكفر والزندقة، وذلك على سبورات الفصول وفي طرقات المدرسة.

• أصبحت حصص الدين الإسلامي ما هى إلا محاضرات يلقيها مدرسو الدين على الطلاب في كيفية تحطيم معنويات المدرسين والطلبة المسيحيين ومن يشكو فمصيره معروف.

• لا يستطيع مزارع مسيحي أن يطالب بحدود أرضه مع جاره المسلم لأنه يعرف مصير ذلك وهو احراق محصوله في نهاية الموسم الزراعي.

• إذا قام واحد من المسيحيين بارسال تلغراف أو خطاب مسجل بالبريد لأحد المسئولين فلا تصل رسالتنا بل نجد نص هذه الرسائل قد وصلت إلى أيدي الجماعات الإسلامية، وطبعاً يكون عقابنا صارمًا ونحن لا نعلم من الذي يقوم باعطائهم هذه الرسائل.

• ان جدران كنائسنا ومنازلنا قد غطتها العبارات التي كتبها أعضاء الجماعات الإسلامية. والتي تتهمنا بالكفر والإلحاد، وتحض اخواننا المسلمين على قتلنا واراحة المجتمع منا.

يعلم الله بصدق كل كلمة كتبتها، ويعلم الله أن هذا جزء مما نعانيه. انتهت الرسالة.

كان الله في عونكم أيها الإخوة المساكين على هذه الاهانات والتعذيب وهذا الذل.

« في العالم سيكون لكم ضيق، ولكن ثقوا، أنا قد غلبت العالم» يوحنا ١٦ : ٣٣

يا سيادة رئيس الوزراء هذه هى حالة المسيحيين في أرياف مصر.

يا سيادة وزير الداخلية، أين سلطتكم ورجالكم الأبطال الصناديد.

يا سيادة وزير التعليم، هذه حالة المدارس والتعليم.

اخوتنا الأحباء المسلمين، هل هذا يرضيكم؟

•• اننا نتقدم للسيد رئيس الجمهورية الذي دائمًا ما يبادر بانصاف شعبه، أن يحمي الأقباط من هذا الإرهاب البشع، فهو المسئول عنا أمام الله.

المغالطـات والمهاتـرات

خرج علينا بعض الكتاب بمقالات مملوءة بالمغالطات لمحاولة اظهار جرائم الاعتداء على الأقباط وآخرها مذبحة ديروط على أنها اعتداءات من الطرفين، وأن هناك جماعات متطرفة من الأقباط أيضاً، وللأسف الشديد فقد تشعلقوا في كتابات سيدة تقول على أنه توجد ١٧ جماعة متطرفة قبطية في أسيوط، ولو سألت سيادتها أو تحققت من كلامها المغلوط لوجدت أن جمعيات جنود المسيح والجهاد المسيحي ما هى إلا جمعيات روحية لتعليم الدين، وهى مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية من عشرات السنين، وتقوم بدورها الروحي وليس لها أي نشاط سياسي أو تدخل في المسائل العامة ويكفي للرد على هذا الإدعاء أن نذكر ما يلي :

جمعية جنود المسيح : تأسست سنة ١٩٣١ وسجلت بوزارة الداخلية برقم ٤، ولما انشئت وزارة الشئون الاجتماعية أعيد شهرها برقم ٥٦ وطبقًا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ برقم ١٨.

وأهداف الجمعية.. الخدمات الدينية والثقافية، وميدان الخدمة الاجتماعية بالقاء العظات، والترشيد، وتعليم النشء عن طريق مدارس الأحد، واستعمال الوسائل السمعية والبصرية في حدود الامكانيات، ومساعدة الفقراء.

ولا يجوز للجمعية أن تجادل في الأمور السياسية أو العقائدية أو الدينية.

جمعية الجهاد الأرثوذكسي: انشئت في ١٩٦٧/٤/٢٧ وسجلت بوزارة الشئون الاجتماعية برقم ١١٤ لسنة ١٩٦٧. وغرضها رعاية الطفولة والأمومة، والمساعدات الاجتماعية، ودور الحضانة، ونوادي الأطفال ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وخدمات رعاية الأمومة، ودفع تكاليف العلاج والأدوية.

ولا يجوز للجمعية أن تجادل في الأمور السياسية أو العقائد الدينية.

هذه هى الجمعيات التي تقول السيدة المذكورة أنها جمعيات متطرفة قبطية، وأخذها السادة الكتاب أساسًا لكتاباتهم بدون تحقيق ولا تمحيص، أما ما يكتبه أحد البروتستانت والذي يشغل والده رئاسة الطائفة البروتستانتية من مهاجمات مستمرة ضد الأقباط وكلها مسائل مختلقة وغير صحيحة لأغراض غير سليمة وحاقدة - ويكفي ما سبق قوله بأنه ابن رئيس الطائفة البروتستانتية.

لقد بنى هؤلاء الكتاب الأفذاذ ما ساقوه من آراء على كتابات مفتعلة وغير صحيحة ليثبتوا تجنيًا أن هناك جماعات متطرفة من الأقباط مقابل الجماعات المتطرفة الإسلامية، لمحاولة اظهار هذه الجرائم البشعة بصورة خلافات بين جماعات من الطرفين، وهو ما يخالف الحقيقة تمامًا - فلو جاريناهم في قولهم هذا فما هى مظاهر وجود هذه الجماعات المتطرفة القبطية في أسيوط؟ هل اعتدوا على أحد من اخوانهم المسلمين؟ هل سببوا أي مشاكل للأمن؟ هل ضايقوا أحدًا؟ لا لم يحدث ذلك أبدًا، ولم يعتد أحد من الأقباط المسالمين على المواطنين اطلاقًا.

أما إذا كان هناك قتيل في أحداث امبابة، فكان ذلك عملية دفاع عن النفس، فعند قيام الجماعة الإرهابية بالهجوم على الأقباط واطلاق الرصاص عليهم، حدث أن أحد المعتدى عليهم كان يحمل سلاحًا فاضطر لاستعماله للدفاع عن النفس، فهل تظنوا أيها السادة الكتاب اللوذعيون أن يقف أحد حاملي السلاح الأقباط متفرجًا أثناء الاعتداء عليه بالأعيرة النارية أليس من حقه أن يدافع عن نفسه. أما الاثنان من الإخوة المسلمين اللذين قتلا في احداث ديروط فأحدهما تتل برصاص رجال الأمن، والآخر قتل بمعرفة الجماعة الإرهابية لتصديه لهم وكان يرجوهم عدم قتل الأقباط الذين كانوا يعملون بحقله ولا ذنب لهم ولا جريرة، فحصده رصاص المجرمين مع أجرائه من الأقباط.

كفى أيها الكتاب الأجلاء من افتعال للأسباب لتبرير المذابح ضد الأقباط، لقد أصبحت كتاباتكم منفرة للجميع، وما هى إلا حجج مفضوحة للتغطية على هذه الأحداث الدامية التي لا ترضي أي مواطن عاقل يحس ويشعر بهذه الاعتداءات الفاجرة ضد اخوانه في الوطن. وبدلاً من هذا الدفاع الممجوج والمعوج اكتبوا عن الطريقة المثلى لإيقاف نزيف الدم الذي يحيق بالأقباط.

أما لهذا الليل من آخر

حقيقة انه ليل دامس الظلام والظلم، بل هو كابوس مفزع، كلما ظننا أننا صحونا منه، نجد أنفسنا قد استغرقنا فيه، لقد أصبحت مذابح الأقباط الأبرياء المسالمين متتالية متلاحقة، فبعد اغتيال ثلاثة عشر مواطناً قبطيا في منشية ناصر، وآخر ذبح وقطع جسده بالسواطير في أحد شوارع أسيوط المزدحمة. وفي وضح النهار، خرجت علينا الجرائد يوم الأحد الماضي بجريمة بشعة وهى قتل ثلاثة أقباط آخرين في مدينة صنبو، ثم القيام بتخريب وحرق ٦٤ منزلاً ومتجراً منها ٨ أتت عليها النيران بالكامل وهى مملوكة للأقباط المساكين بدون ذنب أو جريرة بمقولة أنه انتقام لقتل البوليس لإثنين من الجماعات الإهابية، ما دخل الأقباط في هذا الموضوع، فهل كلما حصلت موقعة بين قوات الشرطة والجماعات الإرهابية، تقوم الأخيرة بالانتقام من الأقباط؟.

أين أنت أيتها الحكومة، وأين سلطاتك وقواتك الكبيرة؟ لحمايتنا من هذا الارهاب البشع. ما ذنب طبيب عجوز يبلغ الثالثة والستين من عمره يقوم بعمل انساني في عيادته ليقتل في وضح النهار وأمام ابنه الطفل، ما ذنب تاجر الأحذية الذي خرج من بيته تاركاً زوجته وأولاده ليحصل على رزقه ليقيم اودهم فيغتال بهذه الطريقة البشعة، ما ذنب عامل أجير يعمل ليحصل على قوت يومه ليجندل برصاص هؤلاء المجرمين، ما ذنب أصحاب البيوت والمتاجر التي خربت وأحرقت ممتلكاتهم، هل انعدمت الرحمة في قلوبهم؟ هل سيطر عليهم شيطان الشر والقسوة إلى هذا الحد البشع؟.

اني آسف جداً أن أكتب بأن الحكومة فشلت تماماً في حفظ الأمن الذي هو واجبها الأول، بالرغم من جميع التوترات والظروف القاسية التي جعلت هذه الجماعات تعيش في المنطقة متجبرة متوحشة مدججة بأحدث الأسلحة، فإن الشرطة أضعف من أن تقف في وجههم وتجعلهم يلزمون حدودهم، انه للأسف الشديد حتى عندما يحاول البوليس التصدي لهم فإن أسلحته متخلفة بل وعاطلة، كما ذكر مأمور مركز صنبو، انه التقط بندقية آلية خاصة بأحد الجنود الذين أصيبوا ولما حاول استخدامها فوجئ بأنها معطوبة ولم ينطلق منها الرصاص، من المسئول عن هذه المهازل؟ انه حقاً وبكل صراحة هو وزير الداخلية المسئول الأول عن امداد الشرطة بالأسلحة التي يمكن بها مقاومة هؤلاء الأوغاد المدججين بأحدث الأسلحة شراسة وقوة، نعم وزير الداخلية الذي كلما وقع حادث وحشي ضد الأقباط أسرع إلى مجلس الشعب وألقى بياناته المغلوطة، وادعى فيها أنها حوادث فردية، أو حوادث ثأر، وان الحال عال العال والأمن مستتب، تمام يا افندم.

لقد كتب الأستاذ الكبير ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام مقالاً بالعدد الصادر في ١٩٩٢/٦/٢٣، تكلم فيه ولأول مرة بمنتهى الصراحة وبدون أية مواربة أو تعتيم عن هذه الأحداث المؤلمة معترفاً بأنه لم يعد هناك مفر أن نقول بأننا أمام مواجهة شاملة وحاسمة مع قوى الارهاب والتطرف والظلام، لقد تكلم سيادته وبكل صراحة واصفاً هذه الأحداث وهذه الجماعات الارهابية على حقيقتها بأنها قوى منظمة ممتدة الجذور تحت السطح، ولها تنظيماتها وتمويلها ومصادرها، وأنها تمتلك كميات كبيرة من الأسلحة الرهيبة ومخازن الذخيرة، واننا امام اختبار لهيبة الدولة وأمام اختبار لقدرتنا على حماية الأمن والأمان، وينتهي سيادته إلى ضرورة التصدي لما يجري بمواجهة عامة وشاملة تتكافأ مع ما أعلنته قوى التطرف والارهاب على هذا البلد واستقراره وأمانه وحاضره ومستقبله.

هذا ما يقوله رئيس تحرير أكبر جريدة في الشرق الأوسط، والكاتب الذي يقدر تماماً معنى ما يكتبه وتأثيره على البلد، ان هذا الكلام يا سادة هو ما كتبناه ونادينا به مراراً وطالبنا من الحكومة التدخل السريع وبكل شدة لأن مصر وحكومتها هي المستهدفة من هذه الاعتداءات وليس الأقباط العزل المساكين.

أيها الحكـــــام ...

ان مصر بلدنا المحبوب في خطر داهم، مصر الحبيبة ستدمر إذا لم تسرع الحكومة باتخاذ اجراءات سريعة جداً وحاسمة، وليس على طريقة السلحفاة، من تفكير طويل وتردد بغيض، ثم تكوين اللجان ومناقشة التقارير، هذا ليس وقته فإن النار مشتعلة وعلى وشك التهام الأخضر واليابس.

إلى السيد الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية نتجه طالبين أن يتولى الموضوع بنفسه وبحزمه لتدارك الخطر الداهم بالبلاد التي هو مسئول عنها وعن أمنها وشعبها ومستقبلها. وفقك الله للقضاء على أي شر يحيق بها.

ثم ماذا بعد؟!

تقوم الحكومة بجهد فعال للقبض على الذين قاموا بجرائم الاعتداء على الأقباط في محافظة أسيوط وعلى الأخص بمنشية ناصر وصنبو مركز ديروط، مستخدمة في ذلك ما لدى البوليس من قوات مدربة وعربات مصفحة وأسلحة حديثة، وهى دائمًا لا تتحرك إلا بعد وقوع البلاء وقتل الأبرياء وتخريب وحرق بيوت ومتاجر الأقباط الغلابة، أين كانت هذه القوات وهذا الحماس عند ازدياد التوتر في هذه القرى، وما وجه إلى الحكومة من تحذيرات ومناشدات بالتدخل السريع الفعال؟ لقد كانت في سبات عميق واستهتار وتهاون حتى وقعت المصيبة وكثرت المذابح واغتيل العدد العديد من الأبرياء الذين لا ذنب لهم ولا جريرة – لسنا الآن في مجال تحليل ومناقشة ما حدث فقد كثرت الكتابة عنه، ووجه الكثير من اللوم للدولة، لكننا الآن نريد أن ننبه الحكومة إلى ما يجب عمله سريعًا ثم على المدى الطويل لمنع وقوع مثل هذه الجرائم البشعة.

لقد صرح المسئولون كما كتب الكتّاب بوجوب اصدار قانون للإرهاب، ثم ضمرت الهوجة سريعًا ولم نر ولا ملامح لهذا القانون، والظاهر كما قلنا في مقالنا السابق أن الحكومة ستفكر ثم تفكر ثم تتحرك لتكوين اللجان المختلفة للدراسة، وهكذا سيطول الأمر ليصدر هذا القانون بعد حدوث موجات جديدة من المذابح للأقباط الأبرياء، وهذه هى طبيعة هذه الحكومات ان تصول وتجول وترتفع الأصوات وتكثر التصريحات، ثم تصاب بغيبوبة وسبات عميق لا تفيق منه إلا على نكبة تحل بالبلاد.

لقد كتب الكثيرون من المفكرين والأساتذة عن وجوب اعادة دراسة البرامج التعليمية، واعادة دراسة الكتب المدرسية وتنقيتها من كل ما يبذر بذور الكراهية والبغضاء بين التلاميذ والطلبة المسلمين والأقباط فتخرج الأجيال القادمة معبأة بكل عوامل الفتنة والفرقة، كما يجب محاسبة المدرسين الذين يقومون بتسميم أفكار ونفوس الصغار الأبرياء ضد زملائهم المسيحيين، والتفرقة بينهم في فصول محددة لكل فئة، وقد قرأنا لكثير من الآباء والأمهات المسلمين الذين ذكروا العديد من الحالات المؤسفة مظهرين المهم لهذه السياسة الهدامة في تنشئة الصغار على الحقد والكراهية. وبعد انتهاء موسم الامتحانات اننا نرجو من الأستاذ الكبير وزير التعليم أن يعطي هذا الموضوع اهتمامًا خاصًا وان يتولاه بنفسه لما له من أهمية كبيرة في تنشئة أبنائنا ومستقبل الأمة.

ان موضوع الاعلام يستولى على اهتمام الكثيرين من أبناء هذا الوطن الذي يحز في نفوسهم ما تردت إليه حالة هذا المرفق الهام الذي أصبح المؤثر الأكبر على توجيه فكر أغلب الشعب، لقد آثار الدارسون هذا الموضوع طالبين أن تكون كتابات الصحف والمجلات بعيدة عن المساس بالدين المسيحي وعدم التعرض له بالهجوم والسخرية المبنية على أفكار وتفسيرات ومفهومات خاطئة، ووجوب احترام جميع العقائد السماوية.

أما الاذاعة والتليفزيون فقد تردت حالتها وأصبحت مجالاً دائمًا للهجوم المحموم على الدين المسيحي بمغالطات وجهل فاحش، ورميه بأبشع الصفات والاتهامات مما يملأ نفوس المشاهدين بالكراهية للدين المسيحي ومعتنقيه، والسخرية والاستهتار بهم، وفي هذا تفرقة بين المسلمين والمسيحيين، واذكاء للفتنة الطائفية. اننا لا نطالب بالحد من البرامج الدينية، ولكننا نرجو أن تتولى شرح وتبيان ما في الأديان السماوية من محبة وسلام وقيم رائعة تملأ النفوس بالهدوء والسكينة والاتجاه نحو كل ما هو طيب وصالح في هذه الحياة.

لقد كتب الأستاذ الدكتور حسن وجيه الأستاذ بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣٠ مقالاً رائعًا تحت عنوان « بين تكنولوجيا العداء والمبدأ الديمقراطي »، وفيه تكلم عن لغة الحوار الاجتماعي والسياسي، وما يجب أن تكون عليه، وانتهى في مقاله إلى المطالبة بتكوين لجنة من خبراء التعليم المتخصصين ومن الاعلاميين بادخال مادة تسمى بمادة لغة التخاطب في العملية التعليمية، وان يكون لها وجهها الاعلامي في نفس الوقت، فهذا الأمر من شأنه تقويم جذور المشكلة، وتدشين سياسة جديدة للغة الحوار الموضوعي الذي يكون من شأنه التعامل الجذري مع العقلية العدائية حتى لا يكون البعض ضحية لها من ناحية، وتنمية الاحساس بالمبدأ الديمقراطي على أصول سليمة تتناسب وواقعنا الثقافي، ونحن نضم صوتنا إلى صوته مطالبين بتنفيذ هذا الاقتراح البناء.

●●●

نشرنا بالعدد الصادر يوم ١٩٩٢/٦/٢١ بمقالنا تحت عنوان «المغالطات والمهاترات» ان بعض المجلات كتبت أن سيدة قالت في لندن بأنه تكونت في أسيوط جماعات الجهاد المسيحي، وقد وصلتنا رسالة من سيادتها تذكر فيها بأن ما نشر لا يطابق الحقيقة وان ترجمة ما قالته جاءت محرفة وغير سليمة وهى لم تقصد بتاتًا ما نشر.

أسـباب الارهـاب

كثرت المناقشات والكتابات عن أسباب الارهاب الذي بدأ واستشرى منذ ١٩٧٥، وأخذت اعتداءاته وجرائمه تزداد شراسة وتوحشًا حتى أصبح وباء واضحًا في أنحاء كثيرة من المحافظات وخصوصًا الكائن منها في صعيد مصر. نعم لقد كثرت الاجتهادات في تفسير أسباب هذه الظاهرة الخطيرة، وانتهى الكثيرون إلى أن أهم أسبابها هو الأزمة الاقتصادية التي أخذت ضراوتها تشتد، وآثارها تظهر بوضوح خصوصًا بالنسبة للطبقة المتوسطة التي هى عماد الشعوب. نعم لقد أرجع أغلبية المفكرين والكتاب أسباب هذه الظاهرة إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية.

اننا نخالف هؤلاء الدارسين كلية، فقد حاقت بمصر أزمات اقتصادية كثيرة، ولم يظهر خلالها أية ملامح للإرهاب، بل كانت هذه الأزمات تمر في هدوء، وبدون أن تؤثر على تصرفات أو طباع المصريين، واننا لنرى أمامنا الطبقة المتوسطة والتي تمثل حوالي نصف تعداد الأمة وقد أصابتها الأزمة المذكورة في مقتل وفرضت عليها المعاناة القاسية، مع المسئوليات الجسيمة التي يتحملها أفراد هذه الطبقة من تربية أولادهم تربية سليمة والمحافظة على المظهر اللائق بهم، كما أن هذه الأزمة أصابت الأقباط وأوقعتهم في نفس المشاكل المالية التي حلت باخوانهم المسلمين، ومع ذلك فلم تظهر بين الطبقات المتوسطة مسلمين وأقباطًا أية ملامح للارهاب.

يقول البعض الآخر أنه تفهم خاطئ لاحكام الدين والتحمس والتعصب لهذه الأفكار التي هى في حقيقتها بعيدة تمامًا عن الدين، انه لقول بعيد جداً عن الحقيقة، فعلى مدى القرون الماضية والشعب المصري مسلميه ومسيحيه يتدين تدينًا حقيقيًا لا شائبة فيه، بل ان الشعب المصري هو الذي حافظ على الدينين الاسلامي والمسيحي نقيين عميقين بدون أية شوائب كتلك التي أحاقت بأديان الشعوب الأخرى التي أصابها الكثير من الهرطقات.

إذن فليست الأزمة الاقتصادية ولا التعمق في الدين والتمسك بمفاهيمه ودقائقه سبب قيام هذه الحركات الارهابية البغيضة، بل هى مبادئ وأفكار هدامة وافدة من بعض دول المنطقة، غذاها الاعلام المتدهور والتعليم المنحرف يبذر البغضاء والكراهية بين أفراد الشعب، كما أن دولاً أخرى من دول الجوار الذين أفاض الله عليهم بثروات طائلة، أخذت في تمويل هذه الجماعات بمبالغ باهظة، مكنتها من شراء الأسلحة الفتاكة والصرف بسعة على نشر أفكارهم في أوساط الجهلة، بغرض تحطيم مصر ونظامها القوي والوصول بها إلى حالة من الفوضى والتأخر. وقد يسأل البعض لماذا تقوم هذه الدول بالدور الذي تقوم به؟ وفي الواقع فإن هذه الدول تحمل لمصر والمصريين كراهية أحس بها كل المصريين الذين يعملون بها، وهذا نكران للجميل فقد أعطتهم مصر الكثير على مر العصور، ولكن يظهر أن احساسهم بتفوق مصر حضارة وعلمًا وقيمًا أدى إلى هذا الشعور المخرب.

انه على مر العصور والأجيال عاش شعب مصر في سلام ومحبة عميقة واخوة صادقة وود صاف مسلميهم وأقباطهم مشتركين في السراء والضراء، مكافحين من أجل حرية وتقدم بلادهم، ولم تكن الرابطة سماحة كما يصورها البعض بل قيم وخصال وحضارة عظيمة لم يعتورها أي شرخ أو ضعف أو وهن.

نعم أيها الإخوة فإن هذا الارهاب هو عملة غريبة عنا لم تكن أبداً من صفاتنا أو مبادئنا.

أنقذنا الله من هذا الارهاب وألهم معتنقيه الصواب وارجعهم إلى قيمنا الطيبة البناءة، انه سميع مجيب.

كلمــة عــتاب

خرجت علينا الأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد بمقال بجريدة الأهرام الصادرة في ١٩٩٢/٧/١٤ ولولا أن اسمها مكتوب عليه لأنكرنا نسبته إليها، وخصوصاً انه تحت شعار عزيز علينا وهو « مصريون قبل الأديان ومصريون بعد الأديان ومصريون إلى آخر الزمان» وهذا المقال يأتي غريبًا عما جاء في كتابها القيم (شخصية مصر) وعما سطرته في رسالتها عن النيل في الأدب المصري، فكم عبرت كتاباتها السابقة عن ايمان عميق بحضارة بلدها وعراقة الشعب المصري وأصالته، وان المصريين جميعًا جسم واحد بعضه مسلمون والبعض الآخر مسيحيون، ولا أدري ما الذي هز إيمان وعقيدة أستاذتنا العزيزة فخرجت لنا بهذا المقال المخالف تمامًا لروح كتاباتها السابقة.. حافظ الله عليها من كل سوء.

الأمر الخطير الذي يظهره مقال الأستاذة الدكتورة أنها تناقش الشئون المصرية على أرض المنهج اللبناني، متجاهلة تقاليد الجماعة المصرية تمامًا، ونحن نرفض هذا المنهج وهو التعامل بين المسيحيين والمسلمين على أنهم فئتان منفصلتان من الشعب، اننا شعب واحد لا فرق بين مسلم ومسيحي، الكل اخوان والكل أحباب.

لقد ذكرت سيادتها أرقامًا ونسبًا عن تعداد الأقباط نقلاً من أحد المراجع الأمريكية، وبه تؤيد الأرقام التي وردت في احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، وفات سيادتها أن المرجع الأمريكي لم يقم بعملية تعداد خاصة، بل قام بأخذ بياناته من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، وبذا لا تعتبر مؤيداً له، وبصرف النظر عن صحة هذه البيانات، فإن التطور المصري تجاوز مسألة النسبة العددية، فقول سيادتها بأن المناصب والوظائف في مصر يجب أن ترتبط بالنسبة العددية لمكونات الجماعة المصرية، فإن هذا المنهج قد رفضه المصريون جميعًا مسلمين وأقباطًا، فمنذ بداية توليهم أمور بلادهم بعد ثورتهم المجيدة عام ١٩١٩، وبصرف النظر عن صحة أرقام تعداد سكان مصر، فثمة تقليد ثابت أرساه المصريون جميعاً، ورفض الأقباط أن يكون عدد النواب الأقباط في مجلس النواب متناسبًا مع عددهم ضمن السكان.

وعقد الأقباط في كنائسهم المؤتمرات التي أعلنت رفضها لهذا المبدأ، وكانت صيغة الرفض نموذجًا مثاليًا للحرص على الوحدة الوطنية، والثقة المتبادلة بين مكونات الجماعة، فقد قال المجتمعون في الكنيسة البطرسية يوم ١٩ مايو ١٩٢٢، ان مقترحي تمثيل الأقليات (يقصدون أن يقولوا أن الأقلية مخدوعة وجزء منفصل يجب أن يكون له حق يدافع عنه، وان يقولوا للأغلبية اننا نراكم متعصبين فنخشاكم) وكان التفاؤل والثقة في المستقبل يملآن الوجدان المصري، إذ قال المجتمعون (احتمال المستحيل الوقوع أن لا ينتخب قبطي، المصريون كلهم لا ينظرون لغير الكفاءة والنزاهة والتضحيات).

من ناحية أخرى وقف سعد زغلول في مواجهة الملك فؤاد حين اعترض هذا على وجود وزيرين قبطيين ضمن عشرة وزراء، وواجه الملك بالموقف الأصيل الذي يعبر عن وحدة شعب مصر « عندما كنا نحارب الانجليز نفوا إلى جزيرة سيشل زعماء الثورة كنا أربعة مسلمين واثنين من الأقباط، وعندما حكم الانجليز بالاعدام على زعماء الثورة كانوا أربعة مسلمين وثلاثة من الأقباط» هذا هو الموقف المصري الثابت من جميع مكونات الجماعة.

لكننا نجد الباحثة المصرية تأتي بكلام يناقض هذا التقليد الثابت، وتستحضر إلى الذهن ما كان يقوله المعتمدون البريطانيون في تقاريرهم، انها تريد أن تغرس في الأرض المصرية المنهج اللبناني الذي أدى إلى تحطيم لبنان وانهياره، وهذا ما نرفضه تمامًا.

حين عاد سعد زغلول ووجد الموجة الطائفية يرفعها أحزاب الأقلية قال خطبته المشهورة « احذروا هذه الدسيسة، واعلموا أن ليس هناك أقباط ومسلمون، ليس هناك إلا مصريون فقط، فأحسوا التراب في وجوه هؤلاء الدساسين ».

كنا نرجو من الأستاذة صاحبة كتاب شخصية مصر أن تؤكد أن المساواة الدستورية لا تفرق بين المصريين بسبب الدين، وأن تعلم المصريين أن المناصب والوظائف انما ترتبط بالكفاءة والنزاهة والتضحيات.

نعم أننا جميعًا مصريون قبل الأديان ومصريون بعد الأديان ومصريون إلى آخر الزمان». وكان يجب أن يترجم هذا العنوان بحديث يتفق مع مضمونه، وليس بما يناقضه، ويزيد الاضطراب في الفكر والممارسة.

ولنا عودة لمناقشة ما جاء بالمقال المذكور.

ضحايا ديروط وصنبو .. المعدمون

وقعت أحداث ديروط وصنبو الدامية، وراح ضحيتها ستة عشر شخصاً قتلوا غيلة بطريقة وحشية لم تحدث في مصر أبداً، البلد التي يشتهر أهلها بالوداعة والمحبة والسلام، والتي يرتبط أهلها أقباطًا ومسلمين برباط الإخوة والتعاون والعلاقات الوثيقة الطيبة، نعم قتلوا بقسوة وبدون ذنب أو جريرة، لقد مضت على هذه الأحداث أربعة شهور ولم نر من الحكومة أي تحرك لتعويض أهالي هؤلاء القتلى الذين كانوا يعولونهم، لقد كنا ننتظر من الدولة أن تسارع بدراسة حالة عائلات هؤلاء الضحايا اقتصاديًا واجتماعيًا لتعويضهم ماليًا بما يوفر لهم دخلاً يقوم بأودهم ويربي صغارهم، وكفاهم انهم خسروا زهرة شباب عائليهم ورجالهم.

انتظرنا وانتظرنا، ولكن الحكومة لم تحرك ساكنًا ولم تتحمل مسئوليتها سواء لعائلات هؤلاء الضحايا، أو للخسائر التي أحاقت بالمعوقين والجرحى، والذين نهبت بيوتهم ومحالهم، والذين دمرت وحرقت مساكنهم وأصبحوا بدون مأوى ولا عمل، وخصوصاً ان هذا التخريب شمل عدداً كبيراً من المساكن والمحال بلغ ستين منزلاً، كما ذكرت الصحف القومية - هذا بخلاف الاجراء الذين تعطلوا عن العمل بسبب أوامر الجماعات الإرهابية بعدم خروجهم من منازلهم، أو لخوفهم من هؤلاء الارهابيين، وهم من الذين يعيشون وعائلاتهم على أجرهم اليومي الذي توقف، ولكم ان تتصوروا حالة هؤلاء المساكين وأولادهم وقد انقطعت أرزاقهم.

اننا بعد محاولات متعددة امكننا الحصول على البيانات التالية عن عائلات الضحايا وحالتهم الاجتماعية.

ألفي سمعان وعائلته مكونة من زوجته وأولاده حنا ونجيب وإيليا وسمعان وأليشع، وقد قتل الأب وثلاثة من شباب العائلة وهم إيليا وسمعان واليشع، هذه العائلة لا تملك من حطام الدنيا شيئًا، فهي أسرة تعاني الفقر المدقع وتسكن بالأجر، وقد اغتيل الأب والثلاثة أبناء الذين كانوا يعولون العائلة، وتركوا الأم وولدين بدون عائل.

عياد لمعي سمعان وعائلته المكونة من زوجته وأولاده وهم سمسم وكمال وميرفت وسونية وسوسنة، قتل وترك خمسة أطفال وهم ولدان وثلاث بنات لا عائل لهم، إذ هو معدم ولا يمتلك شيئاً، وكان يعيش هو وعائلته على ما يكسبه من عمله بالمزارع، فأصبحت هذه العائلة الكبيرة لا عائل لها.

مساعد شرطة فولي عبد الغني مهني قتل لقيامه بواجب وظيفته وترك والدته وزوجته وخمسة أطفال بدون أي عائل سوى معاش ضئيل لا يسمن ولا يغني من جوع، وعندما فتشت ملابسه بعد قتله وجد أن كل ما يملكه جنيهاً واحداً!

المجند امام عبد الحكيم وقد قتل عندما كان يقوم بعمله في محاولة القبض على القتلة، وأثناء مرافقته للعقيد محمد نجيب مأمور المركز، وهو لا يملك من حطام العالم شروي نقير.

كمال عزمي سمعان قتل تاركًا عائلة تتكون من أرملة وولد وثلاث بنات، وهو مزارع أجير لا يمتلك شيئًا وكان يعيش هو وعائلته على أجره اليومي.

اسحق أيوب خليل عامل زراعي يعمل ليحصل على قوت يومه، قتل تاركاً أرملة وثلاثة أطفال لا عائل لهم.

منصور قديس جرجس، وهو المدرس الذي قتل وهو يلقي درسه أمام تلاميذ فصله الصغار، ترك أمّاً عجوز وزوجة حامل، ولا يملك شيئًا سوى معاش ضئيل للغاية.

سرحان حنا عبد الله فلاح أجير لا يملك شيئًا سوى عمله بالحقول، ترك زوجة حاملاً تنتظر وليدها اليتيم.

سمير مرزوق عبد الله فلاح أجير لا يملك شيئاً، وقد ترك زوجة وطفلة صغيرة لا يتجاوز عمرها سنتان.

أمجد منير ملك - ٢١ سنة - كان مجنداً يقوم بإجازته قتل تاركًا أبًا وأمًا في مسيس الحاجة لعمله .. فوالده منير ملك مصاب في الأحداث الأخيرة بإصابة تقعده عن العمل.

فهمي فهيم جرجس فلاح أجير لا يملك شيئًا، يعيش بعمله في الحقول ليعول زوجة وثمانية بنات أكبرهن ١٤ سنة ولا عائل لهن.

أما القتلى الآخرون وهم الدكتور صبحي نجيب وعادل شفيق شاروبيم فحالتهم المالية معقولة ولا يحتاجون إلا لمساعدات قليلة.

هؤلاء بخلاف المعوقين الذين أصيبوا بإصابات خطيرة تمنعهم منّ العمل واعالة أنفسهم وعائلاتهم، ونحن في سبيل الحصول على بياناتهم، وكذا الذين أضيروا بتخيب وحرق مساكنهم ومحالهم وهم محتاجون إلى مساعدات سريعة.

ان هؤلاء الأرامل والأيتام - الذين أوصى عليهم الرب - والمصـابين والذين تحـملوا أضـراراً جـسيـمـة في محـالهم ومساكنهم، هم جميعًا محتاجون إلى مساعدات كبيرة أو مصادر إيراد دائمة لإعالة الأرامل وتربية الأطفال، فقد تركتهم الحكومة بدون أية تعويضات عن مصائبهم، نحن لا نريد أن يعوض هؤلاء الأرامل واليتامى عن آلامهم العميقة لفقد أزواجهن وآبائهم، لكن يجب على المجتمع أن يعولهم ليواجهوا الحياة.

إن جريدة وطني تفتتح اكتتابًا لهؤلاء الضحايا بتبرع رمزي قدره خمسة آلاف جنيه، كما أنه قد وصلتنا التبرعات الآتية:

جنيه	
٥٠٠٠	جريدة وطني.
٥٠٠٠	أ. س
٥٠٠٠	الإداريون والعاملون بالشركة العالمية لصناعات التبريد.
٥٠٠٠	الإداريون والعاملون بشركة ألاسكا لصناعات التبريد.
٥٠٠٠	الإداريون والعاملون بالشركة العالمية لصناعات البلاستيك.

وجريدة وطني ترجو ارسال التبرعات بشيكات أو نقداً على عنوانها ٢٧ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة.

• • •

ضحايـــا ديـــروط

يؤسفنا أن أحداث ديروط مازالت مستمرة بالرغم مما ينشر عن أن رجال الأمن ينتشرون بها ومسلحون بأحدث الأسلحة، ومع ذلك وفي وضح النهار قامت احدى المجموعات بقتل أربعة أشخاص، وانطلقوا في الشوارع يطلقون الرصاص ثم هربوا بدون أن يقبض على واحد منهم. فأين كان رجال الأمن الذين يكتبون عنهم، وأين أسلحتهم الحديثة التي يقولون عنها؟ ثم كيف ترك رجال الأمن هذه العصابة تسير في شوارع المدينة بأسلحتها، وكيف تركوها تقتل هؤلاء الأربعة أشخاص وأحدهم من رجال الشرطة، وأين كان رجال الأمن عندما عربد أفراد العصابة في شوارع ديروط يطلقون الرصاص يميناً وشمالاً، ثم انطلقوا من المدينة بدون أن يتعرض لهم أحد؟ وللأسف الشديد فإنه لم يقبض عليهم أو على بعضهم.

كيف يعيش أهالي ديروط في بلدهم في ظل هذا الارهاب البشع، وكيف يذهب الرجال إلى أبنائهم وهم مهددون بالقتل برصاص العصابات التي لا رادع لها، كيف يعيشون والحكومة لم تقدم الحماية والطمأنينة لهم ولعائلاتهم؟ انه حقاً لموقف محزن مؤلم رهيب.

وقد أوضحنا في العدد الماضي المسح الاجتماعي لعائلات ضحايا ديروط، وعدد أفراد كل عائلة وحالتها المالية وأعمارهم، واتضح من هذا البحث أن كل الضحايا أجراء معدمون لم يتركوا لعائلاتهم شروى نقير، وأنهم كانوا يقوتونهم من أجرهم اليومي، هؤلاء الأمهات الثكالى والأرامل الحزانى والأولاد اليتامى لا عائل لهم، ان كل أولاد الضحايا صغار وفي حاجة ماسة لتعليمهم وتنشئتهم، فوق ما هم في حاجة إليه من القوت اليومي، والملابس التي يغطون بها أجسادهم الهزيلة، كما أن أصحاب المنازل التي خربت وأحرقت والمحال التي نهبت وحطمت في صنبو هم من فقراء القوم ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة.

وافتتحنا فى العدد الماضي اكتتاباً لمساعدة هؤلاء الضحايا على الحياة، وتم تخصيص مبلغ لكل أسرة طبقاً لحالتها وحالة أطفالها لتشتري به شهادات استثمار توضع باسمها بالبنك الأهلى المصري بديروط لتحصيل عائدها، وصرف مبلغ شهري لها، حتى تتمكن كل عائلة نكبت أن تعيش وأن تربي أولادها الأيتـــام.

كلمة عتاب

ناقشنا في أسبوع سابق الجزء الأول من مقال الأستاذة الكبيرة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد تحت عنوان « مصريون قبل الأديان ومصريون بعد الأديان ومصريون إلى نهاية الزمان » المنشور بجريدة الأهرام يوم ١٩٩٢/٧/١٤ - نعم ناقشنا الجزء الأول والخاص بنسبة عدد الأقباط إلى مجموع مصر، ومقارنته بالنسبة لتكافؤ الفرص في المناصب والوظائف، موضحين لسيادتها أن الموضوع ليس موضوع نسب عددية حسب المنهج اللبناني الذي نرفض تمامًا المناقشة على أساسه مع اخواننا المسلمين، لأننا لسنا جزءاً منفصلا من جسم الأمة، بل نحن نسيج واحد في كيان الوطن، وسقنا لسيادتها بعض عناصر التاريخ المصري الحديث والذي اشترك فيه الأقباط مع اخوانهم المسلمين في الكفاح من أجل الاستقلال والحرية، ورفض الأقباط رفضًا قاطعًا عند وضع الدستور أن تكون لهم نسبة خاصة، سيادتها تعلم هذا جيداً، إذ هى استاذة التاريخ المدققة والتي لها مواقف مصرية وطنية مجيدة.

وأتت سيادتها في مقالها إلى موضوع الخلاف بين المواطنين، وان هذا الخلاف يحدث في البيت الواحد وفي المدينة الواحدة، وبين الأشقاء وبين الزوجين، وتؤاخذنا سيادتها على أنه كلما اختلف مصريان تحول الخلاف إلى دينين سمحين.

ان تصوير الموقف الحالي بهذا الشكل فيه افتئات جسيم على الواقع، فالموضوع ليس خلافًا بين شخصين، بل هو قتل بالجملة لأقباط ليس بينهم أي خلاف مع القتلة، بل أن ذنبهم الوحيد هو أنهم مسيحيون، هل قتل العمال الذين كانوا يعملون بالحقل لكسب معاشهم اليومي كان بسبب خلاف بينهم وبين القتلة؟ هل قتل الطبيبين أمام أولادهما كان بسبب خلاف؟ هل قتل المدرس أمام تلاميذه كان بسبب خلاف؟ هل تخريب وحرق ستين منزلاً في بلدة صنبو كان بسبب خلاف؟ لا يا أستاذتي الفاضلة، لم يكن هناك أي خلاف بين المعتدى عليهم الغلابة وبين السفاحين.. السبب لأنهم أقباط فقط، فإن تصوير سيادتك على أنه خلاف بين أشخاص لم يجانبه الصواب.

تقولين سيادتك « أن السبب الأهم والأخطر والأفدح هو ترديد القول بين الأقباط، أن المسلمين انما هم سلالة الفاتحين من جيش عمرو بن العاص، وان من اعتنق الاسلام من المصريين فإنما كان ذلك تحت ضغط الجزية » وتسوقين الأدلة على عدم صحة ذلك. انني في غاية الدهشة من هذا القول.. إذ أنني على مدى السنين الطوال سواء في طفولتي أو في دراستي أو في حياتي العملية ما سمعت هذا القول بتاتًا من أي قبطي، بالرغم من آلاف الأقباط الذين صادقتهم أو عملت معهم أو ناقشتهم في العلاقة بين الأقباط واخوانهم المسلمين، ومن أين جئت سيادتكم بهذه الأقوال والأفكار الغريبة تمامًا عنا فنحن مؤمنون تمامًا بأن أحباءنا المسلمين يشتركون مع اخوانهم الأقباط في أصولهم المشتركة منذ قبل التاريخ، نعم نحن نؤمن أننا مع اخواننا المسلمين دم واحد يجري في عروق جسد واحد هو مصرنا الحبيبة اننا نعلم ونؤمن بأن اخواننا المسلمين هم سلالة الأقباط الذين اعتنقوا الاسلام، وأني لأذكر أعز صديق لي وهو مسلم عندما كان يضاحكني بقوله يا نصراني، وكنت أرد عليه بأن جدك كان قبطيًا .. هذا هو ايماننا.

ان علماء الأجناس أثبتوا أنه بدراستهم للمصريين مسلمين وأقباطًا سواء بالصعيد أو بالدلتا، ومقارنتهم بالمومياوات بالمتحف المصري من حيث نوع الشعر ولونه ومقاسات ومواصفات الجماجم والهيكل العظمي، هم جنس واحد يتسلسل منذ فجر التاريخ، هل يمكن يا أستاذتي العزيزة أن تفرقي بين الأشخاص في جميع مناطق القطر، وتعرفي من المسلم والقبطي؟ بالطبع لا، فهم يشتركون في الشكل والطباع والعادات والتقاليد ولا يمكن التمييز بينهم. اننا جميعًا يا سيدتي الأستاذة مصريون الأصل والمنبت قبل الأديان وبعد الأديان وإلى نهاية الزمان.

يا سيدتي الأستاذة الجليلة بدلاً من كتابة مثل هذا المقال الذي يزيد الآلام في هذا الوقت القاسي الذي يمر بمصر تحت ضغط العنف والارهاب من جماعة نشاذ، وما سببته من آلام وأوجاع، يا حبذا لو كتبت لنا ما عودتنا عليه فيمطر علينا علمك العميق ومصريتك الصميمة بما يروي نفوسنا من أحداث وتاريخ هذه الأمة العريقة الطيبة فتهدأ نفوسنا وقلوبنا.

سلام الرب يكون لك ولشعب مصرنا الحبيبة.

ضحايا ديروط ومساعدتهم

كتبت أن ضحايا منشية ناصر وصنبو مركز ديروط جميعهم من الأجراء المعدمين الذين لا تجد عائلاتهم ما يقتاتون به بعد أن فقدوا عائليهم في الأحداث التي حدثت في هذه المنطقة، كما نشرت بياناً بعائلات هؤلاء الضحايا ومن تركوا من أمهات وأرامل وأيتام لا يمتلكون شيئاً من حطام هذه الدنيا، كما أن هناك ضحايا آخرين وهم الذين أصابتهم الجماعات الإرهابية بعاهات مستديمة بتكسير أرجلهم وأذرعهم فأصبحوا غير قادرين على ممارسة أي عمل يعيشون منه، وهناك فئة ثالثة وهم أصحاب المنازل والمحال التي نهبت وخربت وحرق بعضها بصنبو، وأصبحوا يعيشون ضيوفاً على جيرانهم وأقاربهم ولا مسكن لهم وقد طال بهم الحال على هذا الإذلال، فوق ما خسره أصحاب المحال فقدوا مصدر رزقهم، أما الفئة الرابعة، فهي مجموعة العمال الزراعيين الذين لم يتركوا منازلهم منذ بدء هذه الاعتداءات تنفيذاً لأوامر الإرهابيين وإلا نفذوا فيهم حكم القتل. ولما كانوا من الأجراء الذين يكسبون رزقهم يوماً بيوم، فلكي يقوتوا أولادهم باعوا ما لديهم سواء كان بقرة أو جاموسة أو دواجن حتى أصبحوا لا يجدون ما يقيم أودهم. وكما وصلت إلينا الأخبار فإن بعضهم قام بطحن الشعير الذي كانوا يقوتون به بهائمهم وصنعوا منه خبزاً أطعموا به أطفالهم الجياع، وهم يعيشون في انتظار الإفراج عنهم الذي لم يتم حتى الآن.

وانتظرنا أن تقوم الحكومة بمسئولياتها بتقديم المساعدة لهؤلاء المنكوبين، لكنها اصمت أذنيها عن هذه الآهات والآلام، ولم تقم بما يجب عليها تجاه هؤلاء الغلابة، فتوكلنا على الرب وفتحنا باب التبرع لهؤلاء الثكالى والأرامل والأيتام والمساكين. لقد عمر الله قلوب قراء وطني، فقدموا عطاياهم من قلوب مملوءة بالمحبة والعطف والواجب الذي عليهم نحو اخوانهم المكلومين، واقبلوا على الجريدة وأعطوا تبرعاتهم سواء كان شخصياً أو بالبريد يقودهم الرب الههم نحو الخير والعطاء، لقد فرحت بالمتبرعين الذين قدموا القليل أكثر من الذين قدموا الكثير، لأن الأولين أعطوا من احتياجهم وعوزهم يقودهم إيمانهم العميق، وطاعة سيدهم الذي في الأعالي.

ان اللجنة المشرفة على هذه التبرعات تقوم باستمرار بمراقبة العملية، ووضع الحصيلة يومياً في بنك الاسكندرية في حساب جريدة وطني، حتى تكتمل المبالغ اللازمة لمساعدة وتعويض هؤلاء الضحايا، ثم الاجتماع مع الرئاسة الدينية بالابروشية لدراسة حالة كل من هؤلاء البؤساء، وتحديد المبلغ اللازم له من مجموع التبرعات، إما تسليمه له لاصلاح حاله، أو استثماره في شهادات استثمار أو شهادات ادخار حسب ما تقرره اللجنة، وإيداعها بأحد البنوك في ديروط، وتقسيم ريعها على مرتبات شهرية تسلم لكل عائلة، لتعيش بها وتربي أطفالها وتوفر لهم مصاريف التعليم والكساء والطعام.

بذلك يكون المجتمع قد أرضى ضميره وقام بواجبه نحو اخوان أعزاء نكبوا بهذه الاعتداءات الغاشمة الأثيمة، وأصبحوا في احتياج شديد لأن يساندهم القادرون على العطاء، والله يعوض كل من أعطى مالاً أو جهداً.

• • •

تبرعات ضحايا ديروط وصنبو

عندما حدثت مذابح ديروط وذهب ضحيتها أربعة عشر قتيلاً لا ذنب لهم ولا جريرة، غالبيتهم من العمال الزراعيين الذين لا يملكون شروى نقير، وقد تركوا وراءهم أمهات وأرامل وأطفالاً مساكين لا يجدون قوت يومهم، وقد سبق ذلك عمليات ارهابية أدت إلي معوقين مصابين بعاهات مستديمة بسبب تكسير أذرعتهم وأرجلهم مما جعلهم لا يصلحون للقيام بأي عمل يعول عائلاتهم، ثم تلا ذلك اعتداء على أقباط صنبو بقتل طبيب وتاجر أحذية ثم تخريب وحرق أربعة وستين منزلاً، ونهب المحلات التجارية التي يمتلكها الأقباط مما سبب مشاكل مالية واجتماعية قاسية لهؤلاء الأقباط الغلابة. ثم تجبرت الجماعات الارهابية باصدار الأوامر بعدم خروج أي قبطي من منزله، وخوفًا من الاعتداء، عليهم واصابتهم باصابات جسيمة أو قتلهم، لزم هؤلاء المواطنون منازلهم، وطالت مدة هذا الارهاب أكثر من ثلاثة شهور على هؤلاء العمال الذين يعيشون على اجرهم اليومي، مما جعلهم يبيعون ما يملكونه من متاع الدنيا، سواء كان بقرة أو شاة ليقوتوا أولادهم، ثم جاعوا مما جعل البعض يحسن عليهم بما يسد رمق أطفالهم.

وقد قامت جريدة وطني بارسال مندوبيها إلى هذه المنطقة وعمل مسح اجتماعي واقتصادي لهؤلاء الضحايا وعائلاتهم، وبعد أن اكتملت البيانات اللازمة قمت بالكتابة عن هذه المأساة المؤلمة طالبًا من القراء التبرع لأسر هؤلاء الضحايا بما يساعد عائلاتهم المعدمة على تربية أطفالهم، شارحًا الحالة السيئة التي وصلت إليها هذه الأسر المسكينة. واستجاب قراء وطني لهذا النداء وبادروا بتقديم عطاياهم، وسارع الكثيرون إلى مقر الجريدة حاملين تبرعاتهم، كما جاء البريد بالكثير من الحوالات البريدية والشيكات البنكية بما جاد به القراء الكرام تعاطفًا مع اخوانهم المنكوبين، ومشاركة لهم فيما أصابهم. لقد أنكر الكثيرون ذواتهم ورفضوا بتاتًا ذكر أسمائهم، مما اضطر ادارة الجريدة باستخراج ايصالاتهم بأسماء متبرعين فقط.

ان ما حدث في الأسابيع القليلة الماضية من حماس القراء على التقدم بعطاياهم بروح المحبة الطاغية والمشاركة القلبية.. كان له أثره في تخفيف حزننا إزاء هذه النكبة التي أودت بأرواح الضحايا المساكين، والذين لا حول لهم ولا قوة، فقد اغتيلوا كما تذبح الشاة دون مقاومة أو دفاع.

ان اجماع القراء على المساهمة في هذا العمل الجليل، سواء كانوا متيسري الحال أو محدودي الدخل، فقد قدم الكثيرون آلاف الجنيهات، كما أعطى الآخرون المئات وكذا من قدم العشرات، كل على قدر ما أعطاه الله من فضله، هذا الاجماع فرحت به فقد أسرعوا في مساندة اخوانهم المنكوبين في محنتهم، ومشاركتهم في آلامهم، ومساعدتهم في بلواهم التي أودت بمصدر رزقهم، وحرمتهم من عائليهم. وقد تجمع لدى الجريدة من التبرعات حتى كتابة هذه السطور مبلغ ٣٠٩١١٠ جنيه مصري و ١٧٩٠٠ دولار أميكي قيمتها ٥٩٢٤٩ جنيهًا و ٣٠٠٠ فرنك فرنسي قيمتها ١٩٨٠ جنيهاً، و ٢٠ جنيه استرليني قيمتها ١٢٣ جنيهًا، أي أن مجموع التبرعت حتى الآن بلغ ٣٧٠٤٦٢ جنيهاً مصرياً.

لقد رأت اللجنة المشرفة على عملية التبرعات المكونة من السادة المستشار الفونس رياض والمهندس اسحق توفيق والمهندس نبيه زكي والأستاذ ماجد عطية والدكتور منير عزمي وأنطون سيدهم وسكرتارية الأستاذ مسعد صادق، رأت اختيار السيد الدكتور حنا يوسف حنا المحاسب القانوني مراقبًا لحسابات عملية جمع التبرعات وتوزيعها، كما رأت اللجنة أن المبلغ الذي تبرع به الخيرون وصل إلى الحد الذي يجب توزيعه وتخصيصه للمتضررن وعائلات الضحايا، فقررت الاجتماع في الأسبوع القادم باذن الله بحضور صاحب النيافة الأنبا برسوم أسقف ديروط وصنبو والأب القس ابرام كاهن كنيسة ديروط للاستنارة برأيهما ومعرفتهما لظروف المنطقة وكل فرد من الضحايا والمتضررين وعائلاتهم. أما ما قد يصل للجريدة من تبرعات بعد ذلك فستقوم اللجنة بانشاء مشروعات اجتماعية لمنشاة ناصر لخدمة الأهالي – راجين من الله أن يحل بروحه القدوس في اجتماعات اللجنة وتوجيهها لما فيه العدل والخير لأسر هؤلاء الضحايا.

• • •

مؤتمـر الوحـدة الوطنية

أجـمـعت مـجـمـوعـة من المثـقـفين المصريين المخلصين لوطنهم، والعاملين على تقوية ايمان أفراده على أن قيام مصر بدورها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا يستلزم وحدة جميع أفراد المجتمع وتضامنهم تجمعهم جميعًا روح المحبة والاخلاص والفكر الواحـد جـاهدين للعـمل على تحـقـيق هذا الهـدف السـامي، فكونوا لجنة منهم تضم السـادة « حسب الحـروف الأبجدية » :

١- الأســتـــاذ ابراهيم نافع
٢- الأسـتــاذ ابراهيم دسـوقي أباظة
٣- الأسـتــاذ أحــمــد الخـواجـة
٤- دكـتــور أحـمــد الغندور
٥- الأسـتــاذة أمـينة السـعـيـد
٦- الأسـتــاذ أسـامـة أنور عكاشة
٧- الأسـتــاذ السـيـد راشـد
٨- الأسـتــاذة أمـينة شـفـيق
٩- الأسـتــاذ أنطون سـيـدهم
١٠- الأسـتــاذ جـمــال بدوي
١١- الأسـتــاذ حـازم الببـلاوي
١٢- اللـواء حـسـن أبو باشـا
١٣- المهندس حسب الله الكفـراوي
١٤- دكـتـور حـمـدي السـيـد
١٥- الأسـتـاذ خـالد مـحـمـد خـالد
١٦- دكـتـور رفـعت السـعـيـد
١٧- الـفـنـان عـــادل امـــام
١٨- دكـتــورة عـائشـة راتب
١٩- الفنان عـمـار الشـريعي
٢٠- دكـتـور عـبـد العظيم رمـضـان
٢١- دكـتــور على الدين هلال
٢٢- الفنانة فـاتن حـمـامـة
٢٣- دكـتـورة فـرخندة حـسن
٢٤- الأسـتـاذ كـمـال حـسن على
٢٥- دكـتــورة ليـلا تكلا
٢٦- المستشار محمد سعيد العشماوي
٢٧- دكـتـور مـحـمـد عـبـد اللاه
٢٨- الأسـتـاذ مكرم مـحـمـد أحـمـد
٢٩- دكـتــور ممدوح البلتـاجي
٣٠- الأسـتـاذ منير فـخري عبـد النور
٣١- دكـتــور مـيــلاد حنا
٣٢- الـفـنـان نور الـشـريـف
٣٣- دكـتـور وليم سليـمـان قـلادة
٣٤- دكـتــور يونان لبـيـب رزق

وبمجـرد النشـر عن تكوين اللجنة وجدت تجاوبًا تامًا من الجميع وتحـفـزوا للعـمل على تنفيـذ أهدافهـا كـمـا تكونت جـمـعيـات مماثلة بالأسكندرية وأغلب عواصم المحافظات، هذه الجمـعيـات تكونت من تلقـاء نفسـهـا وبحافز وطني قـوي، واحساس عميق بخطورة تأثر الوحدة الوطنية وأصابتها بالضعف والوهن.

قامت اللجنة بعقد العديد من الاجتماعات لدراسة أسباب الحالة التي وصلت إليها البلاد من توتر نفسي شديد بعد توالي اعتداءات التيار الإرهابي على المسيحيين وكنائسهم ومحالهم ومنازلهم بالنهب والتخريب والقتل، كل هذا نتيجة للحملات الشرسـة المنظمـة والمدبرة من بعض العناصـر الموجـهـة والتي يتسرب صـوتهـا إلى وسـائل الإعـلام وعلى رأسـهـا الإذاعـات المسـموعـة والمرئية والصحف وعلى رأسـهـا الصحف القومية فتعمل على إثارة روح العداء بين المواطنين وخصوصًا الشباب وطلبة المدارس ضد الأقباط، كل ذلك عبأ النفوس الضعيفة والمنقادة إلى كراهية اخوانهم الأقباط، والاعتداء عليهم بجميع الوسائل.

وقـد تدارست اللجنة سبل مـعـالجـة هذه الأسبـاب التي استشرت وتعمقت بين الكثير من المواطنين، فرأت عقد مؤتمر للوحدة الوطنية تشترك فيه جميع فئات الشعب لتبيان أن هؤلاء الإرهابيين ما هم إلا قلة بين الشعب المصري، بينما الغـالبـية يملأ قلوبها روح المحبة الخاصة والصداقة المتينة، ولا توافق بتاتًا على هذه الروح السيئة لهـذا التيـار الإهابي.. وتعترض على أفعالها وتجرمها.

رأت اللجنة أن تبدأ تحركها بإقامة مؤتمر شعبي للوحدة الوطنية في السـاعة السـادسة والنصف من مساء يوم الجـمـعة الموافق ١٩٩٢/١٠/٩ يتكلم فيه قداسة البـابا شنوده الثـالث وفضيلة المفتي والأستاذ مكرم محمد أحمد والدكتور ميلاد حنا، ويقدم المتحدثين الأستاذة أمينة شفيق، يتلو ذلك حفل فني بتلاوة شعرية وعزف موسيقى من الفنان عمار الشريعي

والفنانين حمـدي غيث وعبـد الله غيث ونبـيل الحلفـاوي ومحمد وفيق، ويشرف على الحفل الفني الأستاذ ناجي چورج ويقام هذا الحفل الفني في الصيوان المقام بشارع عبد الخالق ثروت أمام نقابة الصحفيين ويكون الدخول من شارع رمسيس.

ان على المواطنين تأييداً للوحدة الوطنية وعمـلاً على دعم صلابتهـا لتصبح قوية كـمـا كانت، ان يحضروا هذا المؤتمر، اظهاراً لشعورهم وتضامناً مع اللجنة في هدفها القومي النبيل، علماً بأن الحضور عاماً للجميع.

• • •

قتل الأقباط وتخريب ممتلكاتهم بطما

يوم الخميس ١٩٩٢/١٠/١٥ بعد تشييع جنازة شخص سبق أن قامت بينه وبين أحد أقباط مدينة طما معركة، نقل المصاب بعدها إلى مستشفى أسيوط حيث توفي بعد عشرة أيام، قام المشيعون ومعهم آخرون بمظاهرات صاخبة هتفوا فيها بهتافات ضد المسيحيين، وبعد تشييع الجنازة قاموا بالاعتداء على الأقباط فقتلوا منهم أربعة وكثيراً من الجرحى وخربوا منازل كثيرة ونهبوها، كل هذا ولا أثر لوجود قوات الأمن والشرطة الذين اختفوا تمامًا من المدينة وتركوا الحبل على الغارب لهؤلاء القتلة المخربين يفعلون بالأقباط كل ما يريدون.

وفي يوم الجمعة ١٠/١٦ استمرت المظاهرات وقتلوا اثنين من المسيحيين وآخر مصاب باصابات خطيرة من عائلة واحدة كانت تقيم في منزلها هادئة فدخلوا عليها وقتلوا منها الاثنين، وتركوا الثالث بين الحياة والموت، ثم ساروا في المدينة نهبًا لمتاجر الأقباط وبيوتهم ثم تخريبها وحرقها، كما قاموا بالاعتداء على الكنيسة وحرقها بالكامل، كل هذا أيضًا والبوليس لا وجود له بتاتًا وبلا استجابة لاستغاثات وتليفونات. ولم يظهر له أثر إلا بعد انتهاء القتل والنهب والتخريب بثلاث ساعات.

كانت نتيجة النهب والتخريب والحريق، سبع صيدليات أتوا عليها بالكامل بعد أن نهبت الأدوية التي كانت بها، وتقدر خسائرها بمبالغ جسيمة فضلا عما على أصحابها من ديون وكمبيالات، و ٦٩ محلاً تجارياً من ورش ومخازن أخشاب، ومحال تجارية مختلفة جميعها نهبت وخربت وحرقت بالكامل، وقدرت خسائرها بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه، وبلغ عدد المنازل التي جرى اقتحامها ونهبها وتخريبها سبعة منازل منها اثنان احرقا بالكامل بأحدهما مخزن أخشاب وورشة نجارة ميكانيكية حديثة، وخمس سيارات أحرقت تماماً، وأيضًا كنيسة أحرقت تماماً.

ان ما حدث في طما يومي الخميس والجمعة ١٥، ١٦ أكتوبر شئ فظيع جداً لا يمكن تصوره وفي البلد وزارة داخلية وقوات أمن وشرطة جميعها مختفية عن الوجود، ولم يظهر لهم أثر إلا بعد قيام الجناة بانهاء مهمتهم بقتل الأقباط ونهب وتخريب وحرق ممتلكاتهم من ورش ومحال تجارية ومنازل وسيارات، ثم بعد ذلك بثلاث ساعات ظهرت قوات الأمن تهرول في المدينة ممسكة بكل من يقابلها من متهمين أو أبرياء.. حقًا انه لشيء مخيف محزن جداً.

ان ما حدث في طما يعطي مؤشرين، أولهما أن الحكومة لا وجود لها، وأنها تخلت عن دورها الأول وهو المحافظة على أمن المواطنين وممتلكاتهم، نعم تخلت تمامًا عن هذا الدور الهام والذي قام عليه النظام القبلي ثم نظام الدولة بعد ذلك، وعلينا أن نعتبر أنه ليس هناك حكومة إلا لجبي الضرائب من المواطنين.

ان الجماعات الإرهابية استحدثت وسائل جديدة وهى عدم ظهورهم في هذه الأحداث، بل تنظيم العملية وتخطيطها بكل دقة، وارسال رجالهم بالأسلحة البيضاء من سواطير ومطاوي لقتل الأبرياء، ثم الصبية من سن ١٥- ١٧ سنة تنهب المنازل والمتاجر وحرقها بوسائل مبتكرة وهى استعمال لفات الألمونيوم وعلب البيروسول، فإذا تم الامساك ببعضهم قدموا إلى محاكم الأحداث.

انه حقًا لموقف مخجل لحكومتنا العريقة المتخاذلة، وليس لنا إلا الله عز وجل، أن نصلي له طالبين حمايتنا من هذه المؤامرات البشعة، وهو على كل شيء قدير.

• • •

كشف حساب
إلى متبرعي ضحايا ديروط

بلغت التبرعات حتى الأسبوع الماضي ٤٤٧٣٧٣ جنيه مصري و ٢١٨٨٥ دولار أمريكي أي أن مجموع الكل حوالي ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري شارك فيه أقباط مصر أغنياؤهم وفقراؤهم، وتراوحت التبرعات من عشرة آلاف دولار أي ثلاثة وثلاثين ألف جنيه مصري إلى خمسة جنيهات وهى أقل ما وصلنا، وأن المبالغ الصغيرة التي قدمت من فقراء الأقباط أراحت نفسي كل الراحة لأنها تعبر عن المشاركة الروحية العميقة.. ذلك لأن هؤلاء المتبرعين ساهموا بما هو مستقطع من حاجتهم وقوتهم لمساعدة اخوتهم البؤساء، بل لقد أسعدني كل السعادة أن قدم أحد المحامين بعض قطع القماش كان قد اشتراها لأولاده كسوة الشتاء، كما قدم آخر أربعة كيلو سكر هى كل ما في منزله، وثالث قدم ساعته تبرعًا قلبيًا، وعلى قدر ما أسعدتني هذه المشاركة القلبية المؤثرة، بقدر ما أحزنني ما تبرع به أحباؤنا الأقباط من أمريكا، فلم تتجاوز تبرعاتهم عشرة آلاف دولار فقط، كما أن تبرعاتهم التي أرسلت إلى مطرانية ديروط مباشرة لم تزد على خمسة آلاف دولار، ولم يصل شيء بتاتًا حتى الآن غير هذه المبالغ البسيطة.

واجتمعت لجنة التبرعات أول اجتماع لها في أوائل أكتوبر بحضور صاحب النيافة الأنبا برسوم أسقف ديروط وصنبو والقس ابرآم ثروت كاهن كنيسة ديروط، وبعد أن استعرض نيافة الأسقف الحالة الأمنية المتدهورة بالمنطقة.. وان الكثير من المحال والأعمال مازالت متعطلة، كما استعرضت اللجنة التقرير المقدم من القس ابرام ثروت عن حالة كل أسرة من أسر الضحايا من الناحية المالية والاجتماعية والتعليمية، وعدد أفرادها وسن كل منهم، وكذا المعاقين بفقد أيديهم وأرجلهم بفعل الارهابيين، قررت اللجنة لكل أسرة معاشًا شهريًا سخيًا حتى يمكنها الحياة واعالة أطفالها وتربيتهم وتعليمهم، ثم قامت اللجنة بدراسة كل حالة من حالات التخريب والنهب التي اقترفت في صنبو، وقررت اللجنة تعويضات لهم لارجاع الحال إلى ما كانت عليه قبل الاعتداءات وقامت اللجنة بشكر القس ابرام على مجهوداته، علمًا بأن التعويضات لم تسلم لأصحابها خوفًا من سوء التصرف فيها في الظروف العصيبة التي يمرون بها، بل تم اصلاح كل ما تخرب من البيوت والمحال، كما تم شراء بضائع للتجار بدلاً من التي نهبت من محالهم. كما قامت اللجنة بصرف معونات للعائلات الفقيرة التي يعمل عائلوها بأعمال يدوية ويقتاتون من أجرهم اليومي، وقد تعطلوا بسبب سوء حالة الأمن بالمنطقة. وتم صرف جميع المعاشات والتعويضات والمعونات في أول شهر أكتوبر الماضي.

ثم اجتمعت اللجنة أيضًا في يوم الجمعة ١٠/٣٠ بحضور صاحب النيافة الأنبا برسوم والقس ابرآم ثروت، واستعرضت ما تم صرفه واتضح أن الغالبية من فقراء المنطقة لم يرسلوا أولادهم إلى المدارس لعجزهم عن سداد المصاريف المدرسية وشراء الكتب والكراسات والملابس اللازمة، وبعد دراسة ما يلزم لهذه الأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين يتجاوز عددهم ٨٠٠ طالب وطالبة بعضهم في الدراسة الجامعية قررت اللجنة تخصيص مبالغ كبيرة لدفع قيمة المصاريف المدرسية وشراء الأدوات الكتابية والملابس اللازمة لهذا العدد الكبير، بل وقد قام أعضاء اللجنة بالاتصال بأصحاب مصانع الملابس والأحذية، وأفاض الله قلوب هؤلاء المنتجين بالحنان فتنازلوا عن أرباحهم عن هذه الصفقة وسلموها بقيمة التكلفة وخصص لكل طالب قميص وبنطلون وبلوفر وحذاء وجوارب ولكل طالبة مريلة وبلوزة وبلوفر وحذاء وجوارب أيضًا.

كما قررت اللجنة مساعدات كثيرة لجميع الأسرة الفقيرة والمحتاجة التي اضيرت بتعطل عائليهم ليمكنهم اعالة عائلاتهم. وقد تم صرف جميع هذه المبالغ سواء كانت الاعانات الشهرية أو مصاريف الطلبة وملابسهم، ومساعدات العائلات الفقيرة في يوم الاثنين ١/٢ ليتم توزيعها لمستحقيها بموجب ايصالات تقدم للسيد مراقب حسابات اللجنة.

• • •

الاعتداء على السائحين بأسيوط وقنا

تكررت حوادث الاعتـداء على السـائحين بأسـيوط وقنا ومراكزها بطريقة مدروسة ومخططة، وقد نشر الأهرام بعدد السبت ١٩٩٢/١١/١٤ أن خطة الاعتداء على الأتوبيس التي حدثت هذا الأسبوع بمدينة قنا وجرح فيها سبعة من السائحين الألمان واحدة منهم حالتهـا خطيـرة لدرجة أن السيـد الرئيس أرسل فريقًا من الأطباء لتولى علاجها ونقلها إلى القاهرة. هذه الجـريمة الخطيـرة درست وخططت في مـدينة الاسكندرية، وارسلت للتنفيـذ في مدينة قنا. معنى هذا أن هذه الجمـاعات الارهابية لها زعامات ورئاسات على مستوى الجمهورية كما أن لهذه الرئاسات أركان حرب يقـومون بدراسة كل اعتـداء يريدون اقترافه. ومكان وقوعه، والتوقيت الأنسب له، ثم تدريب أعضاء الجماعة الذين سيقومون بتنفيذه، لذلك فقد تمت هذه الجرائم بمنتهى الدقة ونجحوا في ارتكابها.

لقد ركز الارهابيون اعتداءاتهم على الأقباط وممتلكاتهم منذ فترة، فقد قاموا بنهب وحرق متاجرهم ومنازلهم بامبابة كما حرقوا كنيستها، ولم يظهر للبوليس أثر إلا بعد الانتهاء من اقتراف جرائمهم، ثم قاموا بالاعتداء على أقباط مدينة أبو قرقاص تحت بصـر رجال الشرطة، بل والأنكى من ذلك أن رجال البوليس كانوا يتفـرجون عليهـم وهم يحرقون مصـانع ومحال الأقباط ويصفقون لهم مشجعين، وقد اختفت عربات ومضخات المطافئ ولم يظهر لها أثر إلا بعد نهاية الاعتداءات واستشراء الحرائق.

وتلى ذلك أحداث الفيوم وبني سويف ثم حادث مذبحة منشاة ناصر بمحافظة أسيوط حيث اغتيل بالرصاص أربعة عشر قبطيًا أغلبهـم من العمـال الزراعـيين الغـلابة وأحد الأطبـاء ومـدرس يلقي درسـه على طلبـة الصف الثـالث الابتـدائي، وجميعهم أبرياء لم يقترفوا أية جريمة إلا أنهم أقباط، كل هذا ولـم يظهر البوليس أو يقبض على أحد، ثم قتل بالسواطير أحد المواطنين الأقبـاط في أحد الشـوارع الرئيسية بمدينة أسيوط واختـفى القـاتل وليس لرجال الشـرطة وجود، وجاءت بعدها أحداث صنبو حيث قتل أحد الأطباء وهو يعالج مرضاه بعيادته وكذا أربعة من الأقباط الأبرياء ونهبت وخربت وحرقت متاجر الأقباط وأربعة وستين منزلاً.

أما أحداث طما الدامية فقد قتل في اليوم الأول أربعة من الأقباط في منازلهم وعقر دارهم وقد اختفى رجال الشرطة من البلدة، ومن المفروض أن تحضر قوات كبيـرة لحفظ الأمن، ولكنها وصلت في اليوم التالي بعد جرائم القتل ونهب المتاجر والصيدليات ثم حرقها، وحرق كنيسة البلدة بطريقة حديثة ومنظمة.. وبعد ذلك وصل رجال البوليس.

كل هذه الأحداث التي ذهب ضحيتها الكثير من الأقباط واعتدى على متـاجرهم ومنازلهم وحرقت لأنهم أقباط ليس إلا، وفي جميعها لم يظهر البوليس إلا بعد انتهاء المجرمين من استكمال تنفيذ جرائمهم، ثم خرج علينا المسئولون عن الأمن بعد ذلك بتصريحاتهم بأن الأمن مستتب، وذلك بعد خراب مـالطة، وكـان الموضـوع هو أن تتـركـهم الشـرطة يقـتـرفـون جرائمهم وتنفيذ خططهم ثم انسحابهم من مسرح الجريمة ثم يأتي البوليس يتبختر بأسلحته التي هى من عهد محمد على الكبير، والتي لا تصلح إلا للزينة والاستعراضات فقط لأنها لا تعمل ولا فائدة منها.. وكان المقصود هو ترك الارهابيين لقتل الأقباط ونهب وتخريب ممتلكاتهم.

لقد مضى علينا ما يزيد عن العام ونحن نكتب ونصرخ للحكومة بأن هذه الاعتـداءات على الأقبـاط ما هى إلا بالونة اختبار واستشفاف لقوة الحكومة وحزمها، وان اسقاط الحكومة هو الهدف الرئيسي، ولكن الحكومة كانت كأنها صماء وفي غيـبـوبة، وتركت هؤلاء الإرهابيين يستشرى شرهم وتمتد جـذورهم ليس في المدن الرئيسـيـة فـقط بل وفي القـرى والدسـاكـر، ينظمـون أنفسـهم.. وتقـوى رئاسـاتهم ويسلحون بأحدث الأسلحة ويمولون بالمبالغ الطائلة من الدول العربية المجاورة وإيران، وبذا أصبحوا قوات كبيرة منظمة تعمل تحت الأرض وفي الظلام، برئاسات وتخطيط منظم مخيف.

وبدأ هذا الارهاب يهـاجم الحكومـة في الصـمـيم وهو محاولة تخريب الاقتصاد المصري حتى ترتبك وتفقد سيطرتها على اقتصاد مصر، ويبدأ المواطنون في المعاناة الشديدة ومهاجمة الحكومة فينقض الارهابيون علينا ويسقطونها ويتولون حكم البلاد،، وهذه هى الطامة الكبرى والمصيبة التي ترجع بمصر إلى عصور التأخر والظلام، هذا التخطيط بدأ بالاعتداء على السائحين فـهم يقـومون بالاعتـداء على أتوبيسـات تقلهـم في المدن شـمـال الأقصـر وأسوان ورميـهـا بالرصـاص، ثم يمدون أذرعتهم بعد ذلك إلى الأقصر وأسوان مركز السياحة الهام في مصر، فإذا ما تم لهم ذلك فسيصاب الاقتصاد المصري في

الصميم إذ أن السياحة تستوعب مئات الآلاف من العاملين، كما أنها المورد الرئيسي للعملات الأجنبية الذي يمول استيراد المواد الغذائية وأهمها القمح. كم صرخنا وكم كتبنا للحكومة أن تصحو، ولكنها أصمت أذنيها، وهنا قد صحت بعد فوات الأوان وتأزم الأمور، وأصبح الأمر يقتضي اجراءات سريعة قوية حاسمة وحازمة.. كل ما نرجوه أن تتوحد جهود الحكومة من أجل انقاذ مصر مما يتهددها من أخطار ونكبات.. ذلك أن الأمر أصبح أن تكون مصر أو لا تكون.. والله هو المنجي والملجأ.

• • •

الحكومة هى المسئولة

ان أحداث طما الدامية كما سبق أن كتبنا بدأت يوم الخميس عند قيام الإخوة المسلمين بدفن أحد المتوفين بسبب اصابته عقب مشاجرة بينه وبين أحد الأقباط، وكان يجب على قوات الأمن التواجد في هذا اليوم وخصوصاً أثناء تشييع جنازة المتوفي تحسباً لما قد يحدث ولكنها لم تفعل شيئاً وتركت الجنازة تسير في هذا الجو الملتهب فيما عدا بعض العساكر الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، وقد استغل الارهابيون مشاعر النفوس الثائرة وقاموا بالاعتداء على الأقباط وقتل أربعة أشخاص أبرياء في عقر دارهم ولا ذنب لهم ولا جريرة إلا أنهم أقباط، وبطريقة بشعة وهى قتلهم بالسواطير، كل هذا نتيجة اهمال الحكومة ورجال الأمن.

وفي اليوم التالي وهو يوم الجمعة، والذي كان يجب أن تقوم الحكومة فيه بارسال قوات من رجال الأمن المركزي محافظة على البلد والأهالي، ولكنها لم تفعل وتركت طما في كف الرحمن، وعقب صلاة الجمعة قام الإرهابيون وبعض الغوغاء بالخروج من الجامع في مظاهرة عنيفة تهتف ضد الأقباط، وبهتافات مثيرة مما أشعل الجو، وأخذوا في نهب محال الأقباط وحرقها ودخول المنازل والاعتداء على ساكنيها من الأقباط وتخريبها وحرقها، وكانت النتيجة القضاء على جميع صيدليات ومتاجر الأقباط، وتخريب وحرق أربعة وستين منزلاً، وقتل اثنين من الأقباط في منازلهم وأمام أولادهم، ثم ساروا إلى الكنيسة وقاموا بحرقها بطريقة مستحدثة، ووقفوا يتفرجون عليها وهى تحترق ويصفقون ويرقصون ويهتفون ضد الأقباط حتى انتهت عن آخرها، ولم يحضر رجال الأمن والمطافئ إلا في آخر اليوم بعد انتهاء الارهابيين من جريمتهم والانسحاب ومن المضحك المبكي أن حكومتنا المبجلة ترفض حتى الآن قيام الأقباط ببناء كنيستهم، والتي كان يجب عليها - أي على هذه الحكومة - أن تبادر إلى إعادة بنائها حتى تزيل آثار اهمالها المزري.

نعم ان هذه الأحداث من قتلى عددهم ستة، وخسائر المتاجر المنهوبة والمخربة والمحترقة والتي تقدر قيمتها بمبلغ اثنين مليون وربع مليون جنيه، بخلاف الكنيسة المحترقة، والذي حدث بسبب الاهمال البشع والعجيب من الحكومة، والتي هى مسئولة مسئولية كاملة عنه، فإن الحكومة هى المسئولة عن تعويض أصحاب المنازل والصيدليات والمتاجر عن جميع خسائرهم الضخمة، وقد أصبحوا الآن معدمين تماماً، كما أنها مسئولة عن تعويض عائلات الضحايا عما حاق بهم من خسارة عائليهم، خلاف إعادة بناء الكنيسة.

لقد انتظرنا وانتظرنا أن تقوم الحكومة بواجبها بتعويض كل هذا، ولكنها للأسف الشديد لم تدفع إلى المتضررين إلا بعض القروش التي لا تعوض ولا جزء بسيط من هذه الخسائر الفادحة. اننا نطالب حكومتنا السنية بتأدية التزاماتها والقيام بدفع جميع الخسائر المادية والمعنوية كاملة، حتى تعود الحالة إلى ما كانت عليها، وكفانا تهاوناً واستهتاراً واهمالاً، فإن لهؤلاء المسيحيين حقوقاً كغيرهم من المواطنين الذين تسارع إلى نجدتهم عقب كل حدث، أم أن بمصر الآن نوعين من المواطنين يعامل كل منهما بكيل يخالف الآخر، أهذه هى المساواة التي يتشدقون بها؟

• • •

الحكومة شجعت الارهـاب

منذ خمسة عشر عامًا تقريبًا والحكومة تعمل بجميع الوسائل على اضطهاد الأقباط ومضايقتهم، فقد أخذت في استبعادهم من الوظائف الحكومية والقطاع العام، وأصبحت التعيينات تخلو إلا من عدد قليل منهم، أخذ هذا القليل في النقصان حتى أصبحت بعض المصالح تخلو من أي قبطي، بل وأيضًا بعض الشركات الحكومية ليس فيها قبطي واحد، ثم غالت في سوء معاملتهم وتضييق الخناق عليهم في الترقيات حتى خلت منهم الوظائف العليا، ان مجالس ادارات شركات القطاع العام استبعد منها الأعضاء الأقباط حتى انعدم وجودها فيها، اما رئاسة مجالس هذه الشركات فأصبحت محرمة على الأقباط، انها معاملة قاسية وشاذة.

أما التمثيل الشعبي، سواء عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية فمن النادر أن تجد حزب الحكومة قد رشح أحدهم فيها، وإذا ما رشح أحدهم ذرا للرماد في العيون، فإن الحزب يمتنع عن مساندته ليسقط في الانتخاب، وهذا ما حدث، حتى خلا مجلس الشعب الأخير من أحد الأقباط المنتخبين، وقد عينت الحكومة بعض الأعضاء من أتباعها بما لا يجاوز ستة أعضاء، وكذا الحال في مجلس الشورى والمجالس المحلية.

أخذت الإذاعة الضوئية والصوتية « وهى هيئة حكومية » في إذاعة البرامج المختلفة التي تسفه الدين المسيحي وتفتري عليه وتحقره، لحض الشعب على كراهيته، وكذا كراهية المسيحيين واحتقارهم، وقد تمادى المذيعون في إذاعة هذه البرامج حتى أصبحت قاعدة في ارسالهم مما ملأ نفوس الأقباط غضاضة وألما، وأوغر نفوس اخوانهم المسلمين ضدهم ومقاطعتهم لهم، هذه هى الإذاعات التي تعتبر في العصر الحالي أهم وأعظم الأجهزة المؤثرة على الرأي العام.

أخذت الحكومة في التشدد في تنفيذ الخط الهمايوني، في بناء الكنائس واصلاحها وصيانتها، فأصبح اصلاح دورة مياه أي كنيسة محرمًا على الأقباط ولو قاموا به فإن قوات الأمن تتحرك لمنعهم والقبض على القائمين به والتحقيق معهم والحكم عليهم بالسجن، ولكي يصرح البوليس بالاصلاح يجب استصدار قرار جمهوري بذلك، وما في ذلك من مشاق ومتاعب تأخذ سنوات لاصلاح أحد المراحيض، انه حقًا لأمر مضحك مخز.

قامت الحكومة بتعديل برامج التدريس بدءًا من السنة الأولى الابتدائية بادخال بعض الدروس التي تسيئ إلى الدين المسيحي وتنفر التلاميذ المسلمين من اخوانهم الأقباط وتسميم أفكار النشء يبرز الكراهية في نفوسه ضد بعضه البعض، وهذه نغمة كريهة جدًا، تلتها قيام بعض النظار المملوئين بالتعصب الأعمى بعزل الطلبة الأقباط في فصول على حدة، بحجة تسهيل تدريس الدين، ثم اساءة معاملتهم واهمال التدريس لهم. وأصبحت الظاهرة المنتشرة في الجامعات هى قيام الكثير من الأساتذة عديمي الضمير بإعطاء الطلبة المسيحيين درجات أقل مما يستحقونها خصوصًا في سنوات الدراسة الأخيرة بغية منعهم من الاستمرار للحصول على مراكز التدريس بالجامعات، وإذا ما أمكن لأحد الطلبة الأقباط أن ينجح بتفوق بالرغم من كل ما يجده من عقبات فإنه يحرم من التعيين كمعيد ويعين التالون له في الترتيب، لقد أصبحت هذه الظاهرة عامة في جميع الجامعات وعلى مستوى الجمهورية.

كل هذه العوامل وغيرها شجعت العناصر المتطرفة على الاستهانة بالأقباط بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ومحتقرون، فأخذوا في قرى الصعيد التي سيطروا عليها في اصدار أوامرهم وتعليماتهم إلى الأقباط وفرض الاتاوات عليهم ومن يخالف أوامرهم يعتدون عليه اعتداءات وحشية تسبب عاهات مستديمة له طوال حياته، كل هذا والحكومة تغض النظر عنهم، مما شجعهم على الاعتداء على الأقباط وممتلكاتهم ونهبها وتخريب بيوتهم ومتاجرهم وحرقها وحرق كنائسهم. ورجال البوليس يتفرجون عليهم بدون أن يتدخلوا، بل وفي بعض الأحيان كان رجال الأمن يشجعونهم، وقد أدى ذلك إلى تماديهم فابتدءوا في عمليات القتل الفردية ثم الجماعية للأقباط، ومع ذلك لم تحمهم الحكومة ولم تتدخل تدخلاً جديًا.

بذا تكون الحكومة قد شجعت وساندت الإرهابيين في الانتشار والتسلح والتمادي في غيهم وجرائمهم، ولم تتحرك إلا بعد اعتدائهم على السياح مما أدى إلى تخريب الموسم السياحي، وامتناع السائحين من جميع بلاد العالم عن زيارة مصر، مما سبب للبلد خسائر مالية باهظة، ولو استمر هذا الحال موسمًا آخر فإن الكثير من شركات السياحة والفنادق والمراكب السياحية يصبح مهددًا بالإفلاص. هذا هو نتيجة تصرف الحكومة وغض الطرف عن هؤلاء الأرهابيين.

لقد آن الأوان

نعم لقـد آن الأوان أن تقـوم الحكومـة باصـلاح الأخطاء الجسيـمة التي بدأت منذ حكم الرئيس السابق أنور السادات الذي خطط لهـا ونفـذها بكل احكام وروح مملوءة بالتعـصب الأعمى ضد مواطنيه الأقباط، بالرغم من أنه كان يحتمي بهم في عهـد الملكيـة حينمـا كـان يطارده الحكم، وكم من مـرة اختـفى لدى المتنيح القـمص غبـريال بولس واحتـمى بشـعار الكنيسة القبطية في وقت كان فيه مطارداً مشرداً.

وفي ليلة كـان سوادها حـالكًا تولى حكم مـصر فـقـام بالتخطيط لاضطهاد الأقباط في جميع مناحي الحياة، واستمر تنفيذ هذه السياسة حتى وقتنا هذا.

سبق وأن كتبت وأثرت موضـوع تنفيـذ الحكومة للخط الهمايوني وتعليمات وكيل وزارة الداخلية الأسبق المدعو العزبي بك، وذلك باحكام الطوق على رقـاب الأقـبـــاط في بناء كنائسـهم الا فيـمـا ندر وبعـد جهـود وعناء ومشقـة، بل لقـد وصل الأمر بأن كل كنيسة تتجرأ على ترميم مرحاضـها فإنه تقوم قائمة رجل الإدارة فيـمنعون ذلك بالقوة بل ويقـبضـون على كاهن تلك الكنيسة ويقدمونه للمحاكـمة فيحكم عليه بالحبس لأنه تجرأ على ترميم مـرحـاض بكنيسـتـه بدون أمـر جـمهـوري، فـهل هذا معقـول في أواخر القرن العـشرين، وفي ظل وثيقة حقوق الإنسان التي وقعت عليها الحكومة المصرية، ويا ليتـها لم توقع عليـها لأنهـا تتجاهل كل ما جاء بهـا عند تعاملها مع الأقبـاط، كل هذا وفي ظل الدستـور الذي ينص على حـرية العـبــادة. نعم ألـم يؤن الأوان لإلغـاء هذا الخط الهـمايوني البـغيض ومـا لحقه من تعليـمـات ظالمة مجحـفـة، واصدار قانون عادل ومحدد للتنفيذ بدون لبس أو التواء لإنشاء دور العبادة في مصر، يضع الجميع متساوين في هذا المجال.

نعم لقد سبق أن كتبنا عما يلاقيه أطفال وأولاد الأقباط من الاضطهاد الشائن فى المدارس والمعاهد العلمية، والبرامج الدراسية التي تحض على كراهيتـهم وتحقـيرهم، بل لقـد بلغ التعصب ببعض المدرسين والأساتذة الذين لا ضـمير لهـم في اعطائهم من الدرجات أقل مما يستحقونه حتى لا يأخذوا المكان الذي يليق بهـم في التقـدم والتفـوق، نعم لقـد بلغت مـعـاملة الطلبة المسيحيين أسوأ وأجحف ما يكون، حتى تداركتنا رحمة الله بتولي الأستاذ الدكتور حسين بهاء الدين وزارة التعليم فبدأ في تعديل البرامج الدراسية ووضع الأمور في نصابها إلى حد ما يمكنه ذلك، وفقه الله وقواه ليتم رسالته السامية.

فإذا مـا تخـرج الشـاب القـبطي بعد شق النفس، وبعـد أن جـاز العـقبـات الفظيـعة التي وضعت في طريقـه فإنه يجد أن أبواب العمل في الحكومة والقطاع العام مغلقة في وجهه، فقد أصبح تعيين أي قبطي بهذه الجهات أمراً نادراً حتى أنك لتجد جهة حكومية كبيرة ليس فيها بين العاملين أي مسيحي، حتى الاعارات للدول العربية ممنوعة على الأقباط بمقـولة أن الدول العربيـة تشـتـرط عـدم ارسـال أي مـسيـحي ضـمن البـعثـات التعليـمية، وهو ما تنفيـه السفـارات العربيـة، بل ما ينفيـه واقع الأمر في هذه الدول الشقيقة التي تستعين بالأقباط في وظائف كثيرة بل وتتمسك بهم وتعاملهم أحسن معاملة. وإذا ما عين أحـد الأقـبـاط المحظوظين في احـدى الوظائف بالحكومـة أو القطاع العام فـانه يضطهـد ويحارب وينبـذ من رؤسائه وزمـلائه ويحرم من الترقيات، وإذا ما وصل بشق النفس إلى مركز كبير فإن مجال الرئاسة مغلق في وجهه انها حالة محزنة حقًا – أما الكلام عن استبعاد الأقباط من الحياة العامة فكم كتبنا وكتب عنها اخواننا المسلمون مستهجنين ذلك، وأصبح وجود الأقباط في التـمـثيل الشـعبي سواء بمجلسي الشـعب أو الشـورى أو المجالس المحليـة نادراً جـداً. ألم يؤن الأوان لتـغيـر الحكومـة من سياستها هذه؟؟

ان تغيير الدولة لهذه السياسة القصيرة النظر سيؤدي إلى اعطاء الأقبـاط حـقـوقـهم المهـدرة واعادة الأمور إلى نصـابهـا السليم كما كـان سابقًا – بل ويعطي الأقباط المركز الطبيعي لهم في الوطن ويجعل اخوانهم المسلمين يحترمونهم ويحترمون حقـوقـهم، وبذا يقف اعتداء الإرهابيين عليهم وعلى حياتهم وأموالهم.

اننا نتوجه إلى السيد الرئيس المحبوب محمد حسني مبارك بهـذا الرجاء ليحوز عنايته ويتولى الاشراف على تنفيـذه، وهو الرئيس الحازم المنفذ لكل ما يؤمن به من حق وعدل، وفقه الله وكان معه.

• • •

الإرهابيـون موجـودون

على مدى الشهرين الماضيين ونحن نسمع تصريحات السيد وزير الداخلية في مجلس الشعب، كما نقرأ في الصحف بصفة مستمرة أقواله للصحفيين بأنه قبض على كل زعماء الإرهاب وقضى عليهم وأصبحت البلاد آمنة منهم، وبعد كل بضعة تصريحات تتم اعتداءات منظمة منهم في أماكن متفرقة فمن ديروط إلى أسيوط إلى محطات السكك الحديدية، إلى تفجير قنابل في قطار الصعيد، كما بدأت اعتداءاتهم في الهرم على الأتوبيسات السياحية، وبعد كل حادث يعلن السيد وزير الداخلية عن القبض على الجناة، كما تم القبض على بعض زعمائهم بالصعيد، وهى تصريحات جوفاء وأقوال فارغة تكذبها الاعتداءات المتكررة لهذه الجماعات.

هذا الأسبوع تم تفجير عبوة ناسفة في مقهى بأحد الميادين الكبرى بمدينة القاهرة، وبالقرب من وزارة الداخلية مقر رئاسات رجال الضبط والربط، وقد أودى هذا التفجير بحياة ثلاثة أشخاص منهم اثنان من السائحين الأجانب واصابة كثيرين من مرتادي هذا المقهى، كل ذلك تم في الساعة الثامنة مساء وفي وقت تشتد فيه الحركة في هذا الميدان المهم، ثم يخرج علينا صباح الاثنين ١ ,٣ السيد وزير الداخلية بتصريح أجوف بأنه سيتم القبض على الجناة خلال ساعات، وها قد مضت الساعات والأيام ولم يتم القبض على أحد، ثم يخرج علينا مرة أخرى يوم ٢ ,٣ بتصريح آخر وهو «لن تكون هناك فرصة أخرى أمام الجماعات المتطرفة، وسنعزلهم عن الشعب» يا سيدي الوزير هل تعلم أين هم لتعزلهم؟ هل تعرف كم عددهم؟ للأسف أنت لا تعرف شيئًا عنهم. ان لنا رجاء عند السيد وزير الداخلية بأن يقلل من تصريحاته وكلامه الكثير الذي لا معنى له.

لقد كتبت في عدة مقالات سابقة بأن الارهابيين منتشرون في أنحاء القطر ومتغلغلون في القرى والدساكر بأسلحتهم وعتادهم، وان قياداتهم سليمة وتنظيماتهم قوية وتخطيطاتهم مجهزة، وان اعتداءاتهم مرسومة من خبراء وموقوتة طبقًا لدراسة دقيقة، وأن أجهزتهم سليمة تمامًا، وان من يتم القبض عليهم بمعرفة رجال الأمن وتهلل له وسائل الاعلام، ما هم إلا بعض الأعوان الصغار بل والصغار جداً، أو أشخاص لا صلة لهم بهذه الجماعات ، وبعد التحقيق معهم يتضح ذلك ويتم الافراج عنهم.

ان لدى أخبار دقيقة من جهات متفرقة بالصعيد، بأنهم موجودون في كل مكان، بل ويسيطرون تمامًا على محافظة أسيوط، والتي هى أكبر وأهم محافظات الوجه القبلي، وأوامرهم للأهالي تحترم وتنفذ، وذلك بعلم ودراية رجال البوليس، بل وأسماء زعمائهم في هذه البلاد معروفة للبوليس الذي ينفذ تعليماتهم ورغباتهم.

يا رجال الحكم، ويا وزير الداخلية ورجال الأمن، عليكم أن تعرفوا أن تغاضيكم عن أعمال ونشاط هذه الجماعات مدة طويلة قد جعل عودها يشتد وساعدها يقوى فأصبحت قوة كبيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد من أقصاها إلى أقصاها ذات قيادات خبيرة وأنظمة دقيقة وتخطيط مدروس، مسلحة بأشد العتاد فتكًا، وتمول بأموال طائلة من جهات متعددة. يا سادة لا تضحكوا على أنفسكم وعلى هذا الشعب المسكين، وتعاملوا مع الواقع البعيد عن الخيال.

• • •

انتكاسة بشعة

تشجيع عناصر الفتنة الطائفية

ان ما حدث في الأسبوعين الماضيين يدعو إلى الدهشة والعجب، بل وإلى الحسرة على ما تسير عليه حكومتنا السنية، المترددة، والتي تلعب بها الأغراض السيئة والنزعات الشريرة مما يجعل المواطن يشك في مستقبل مصر وهي في أيدي هذه الفئة غير الحازمة، انني حقًا لفي دهشة شديدة، فالرئيس حسني مبارك في حديث مع مندوبة جريدة «الواشنطون بوست» الأمريكية في الأسبوع الماضي يصرح بأنه سيتعامل مع الارهابيين والمتعصبين بحزم، بينما تصرفات حكومته تخالف ذلك تمامًا، أو لربما تصورت الحكومة أن تصريح سيادته ينصب على الارهاب فقط، أما التعصب الأعمى فهو في الحفظ والصون والتشجيع، يا سادة ان الارهاب والتعصب شئ واحد، إذ أن التعصب هو الأب الطبيعي للإرهاب، وبذرته، ومنميه، وما لم تقض على التعصب فسيبقى الارهاب ويشتد عوده ويأكل الأخضر واليابس.

منذ أسبوعين أصدر الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم قرارًا بفصل أربع طالبات من مدرسة قليوب الثانوية بنات بمحافظة القليوبية، لانهن تداولن أشرطة تسجيل تدعو إلى الفتنة الطائفية، كما عوقبت ثريا بدير المدرسة بالمدرسة بنقلها إلى وظيفة غير تربوية بمحافظة قنا، لأنها سمحت بإذاعة شريط التسجيل الذي يدعو إلى الفتنة الطائفية على الطالبات أثناء حصة اللغة العربية، كما تقرر خصم أسبوع من راتب مديرة المدرسة لتقاعسها عن الرقابة في مدرستها، وانذار أحد مدرسي اللغة العربية، وخصم ثلاثة أيام من راتب أمين المكتبة لعدم مراعاته لنوعية الأشرطة التي يجب تداولها في المكتبة المدرسية.

انني لعلى يقين كما أن معلوماتي وثيقة بأن وزير التعليم لم يصدر هذه القرارات عشوائيًا أو ارتجاليًا، أو بناء على شائعات أو شكاوى، انما استند في قراراته على تحقيقات دقيقة وشاملة ونزيهة أجرتها ادارة الشئون القانونية معتمدة على أدلة ووقائع ووثائق وشهود. ولا شك أن وقائع هذا الموضوع خضعت لكل الاجراءات القانونية لضمان سلامة ونزاهة القرار.

وبعد مرور عدة أيام على هذه الواقعة خرجت مظاهرات الطلبة في شوارع قليوب احتجاجًا على فصل الطالبات الأربعة ونقل المدرسة إلى الصعيد، وعلى الفور اعلنت حالة الطوارئ وانتقل كبار رجال الأمن بالقليوبية إلى مسرح الأحداث، يا سلام على الهمة! وأجروا اتصالات سريعة بمحافظ القليوبية، وهدأت العاصفة بعد أن أصدر المحافظ أمرًا بالغاء نقل المدرسة واعادتها إلى وظيفتها المدرسية، كما أنه تم الغاء قرار فصل الطالبات الأربعة واعادتهن إلى مدرستهن!!!

انها تمثيلية واضحة المعالم فكلنا يعلم كيف تدبر وتنظم مظاهرات الطلبة، كما أننا نعلم جيدًا من الذي قام بهذه اللعبة المضحكة المبكية، وكيف انتقل كبار رجال الأمن بالقليوبية إلى مسرح الأحداث واعلان حالة الطوارئ – يا سلام على الهمة – لماذا لم يحدث هذا في محافظة أسيوط عندما قتل أربعة عشر شخصًا بريئًا في يوم واحد – في ديروط – وعندما ذبح ستة أشخاص في طما. ان في مصر الآن المضحكات المبكيات حقًا. ان هذه التمثيلية ينقصها فصل أخير وهو مكافأة المدرسة وباقي الرهط واقامة حفل تكريم لهم، وهذا ما نحن في انتظاره قريبًا.

ان قرار السيد محافظ القليوبية الغريب المبني على هذه التمثيلية المضحكة قد أصاب الرأي العام بصدمة استياء فهو يعني أحد احتمالين:

اما ان قرار الوزير معيب ظالم ... لذلك صدر قرار المحافظ مبطلاً له، وهذا مستحيل لأننا نعلم جيدًا سلسلة الاجراءات القانونية التي سبقت قرار السيد الوزير.

واما أن مدبري ومنظمي المظاهرات المعروفين وبعدهم أجهزة الأمن جاءوا لتكملة فصول التمثيلية والضغط على المحافظ لسحب القرار بمقولة أن ذلك حرصًا على استقرار النظام والأمن العام، اننا نعلم جيدًا كيف تدير مثل هذه التمثيليات المضحكة، ولكن للأسف فانها تمثيلية مفككة لا تخيل على أحد.

انني انبه الحكومة، كما سبق ونبهتها مرارًا وتكرارًا على مدى السنتين الماضيتين من أن الارهابيين يقصدونها بالذات وما الأقباط إلا مقدمة وحقل التجارب لهم، فلم تستمع لنا تاركة اياهم يقتلون ويذبحون الأقباط «الغلابة» وهي واقفة ضاحكة بل ومشجعة لهم، وها هى رؤيتي تحققت وبدأ

الإرهابيون في ضرب الحكومة في كل مكان، نعم انني أنبه الحكومة وأحذرها بأن الاستسلام لمثيري الفتنة الطائفية، يعني مزيداً من النار التي تغذي الفتنة وتعصف بأبناء الوطن الواحد، بل وستؤدي إلى زيادة نشاط الإرهاب وتقويته، لقد حذرت فهل من سميع؟!!

• • •

رجال الأمن المفترى عليهم

منذ عشرين عامًا تقريبًا تبنى الرئيس الراحل أنور السادات سياسة خطيرة، ألا وهى تشجيع العناصر المتطرفة، متصوراً أن هذه الجماعات ستسانده وتقوي مركزه، فأخذ يشجعها بل ويعمل على تمويلها ماليًا ليشتد عودها، وفعلاً أخذت هذه الجماعات تقوى وتنتشر في مصر بشكل أخاف كل العقلاء والمفكرين. بل وأخذت الأموال تتدفق عليها من الدول المجاورة فتسلحت تسليحًا جيداً، ولم يكفها ذلك بل أخذت في سلب ونهب الأقباط، وما حادث السطو على محلات الصياغ المسيحيين بنجع حمادي بالصعيد إلا أحد جرائمهم حين قتلوا عدداً منهم ونهبوا ما في محالهم من مصوغات، وقد شاع في ذلك الحين أن رجال البوليس قبضوا على القتلة ولكن صدرت لهم التعليمات بالافراج عنهم، والغريب أن أحدهم قام بقتل الرئيس أنور السادات بعد ذلك، كما تلقى رجال الشرطة تعليمات سرية بالتغاضي عن تجاوزاتهم وجرائمهم التي يقترفونها ضد الأقباط.

أصبح البوليس في طول البلاد وعرضها يقف مكتوف الأيادي وهو يرى هذه الجماعات الارهابية تقوى وتتسلح وتعتدى على الأهالي وخصوصًا الأقباط وهو لا يقدر على اتخاذ أي اجراء ضدهم، وأخذت سيطرتهم على الصعيد تظهر مما أدى إلى ضياع هيبة رجال الأمن على مستوى القرى والمراكز وعواصم الأقاليم، ومع استمرار هذه السياسة الخطيرة من الحكومة على مدى العشرين عامًا الماضية انتهت سلطة رجال البوليس تمامًا، فبعد أن كانت القرى تهاب أي خفير من الخفراء النظاميين، أصبحت تستهين بكل رجال الأمن، حتى كبار الضباط أصبحوا لا أهمية لوجودهم، وضاعت هيبة رجال الأمن تمامًا، وهى التي كانت تحفظ الأمن والنظام في طول البلاد وعرضها، حتى انتهى الأمر بضباط الشرطة في مراكز البوليس في القرى إلى عدم التصرف في أي كبيرة ولا صغيرة، وعلى الشعب المسكين أن يلجأ إلى أمراء الجماعات الارهابية لأخذ أي تصريح أو موافقة على طلب لهم.

انتهى الأمر في السنوات الأخيرة إلى سيطرة الارهابيين تمامًا على الصعيد، قراه ومراكزه ومدنه وعواصمه وفرض الأتاوات على الأقباط الغلابة واصدار الأوامر لهم في كل شئونهم حتى في العبادة والذهاب إلى الكنائس من عدمه والاحتفال بأعيادهم أو مواسمهم، كل هذا أصبح حسب رغبة وأهواء أمراء الجماعات، ورجال الأمن يرون. كل هذا ولا يحركون ساكنًا لأنه لا حول لهم ولا قوة. بل وأخذت الاعتداءات تتزايد على الأقباط وأملاكهم وحرق بيوتهم ونهب متاجرهم وتخريب وحرق كنائسهم بدون أي دفاع عنهم من رجال الأمن الذين يقفون متفرجين مشجعين تنفيذاً لتعليمات وأوامر السلطات العليا للدولة، وكأنه لا بوليس ولا أمن في مصر، ثم تمادى هؤلاء الارهابيون بمعاقبة من يجرؤ على عدم تنفيذ أوامرهم بتكسير أذرعهم وأرجلهم واصابتهم بعاهات مستديمة، وانتهى الأمر بقتل وذبح الأقباط قتلاً جماعيًا بدون تدخل رجال الأمن، لأن أوامر الحكومة وتعليماتها مازالت قائمة.

ماذا تظنون نتيجة لكل هذا العبث من الحكومة بأمن الشعب، الأمر لا يهم الحكام الكرام مادام النهب والتخريب على أموال الأقباط، والاعتداء والتعذيب والقتل لهؤلاء الغلابة الذين لا حول لهم ولا قوة، لقد كتبنا وحذرنا على طول السنتين الماضيتين الحكومة بأنها تلعب بالنار التي ستلتهمها بعد ذلك، وأن هؤلاء الإرهابيين سيتركون بعد ذلك الأقباط ويستديرون للاعتداء عليها بغية الحصول على الحكم، وخصوصًا أن التغاضي عنهم هذه السنوات الطويلة جعل جحافل العاطلين والمجرمين والمرتزقة تنضم إليهم، وخصوصاً مع تشجيع الحكومة لعناصر إثارة الفتنة وإزكاء روح الكراهية ضد الأقباط باستخدام كل وسائل الاعلام من اذاعة وتليفزيون وصحف ومنشورات وخطب بالمساجد والزوايا، وهكذا انتشرت الجماعة الإرهابية في طول البلاد وعرضها، من القرى والدساكر إلى المدن والعواصم، تنظموا وتدربوا وتسلحوا بأحدث الأسلحة.

وها هم قد استداروا على الحكومة لمحاولة تقويضها والاستيلاء على سلطاتها، فأخذوا في الاعتداء على السياحة بغية ضرب الاقتصاد المصري في الصميم وارباك الحكومة وإساءة سمعتها بالخارج. هنا فقط تحركت الدولة وأصدرت تعليماتها لرجال الأمن بمهاجمتهم واختراق أوكارهم ولكن هيهات بعد أن قويوا واشتدت سواعدهم وتنظمت صفوفهم وتدربت فيالقهم وأصبحوا مدججين بأحدث الأسلحة والذخائر، ورجال الأمن المساكين فقدوا كل هيبتهم ومركزهم أمام جميع الشعب، وتنفيذاً للأوامر الجديدة أخذوا في مهاجمة هذه الجماعات بسلاح قديم غير متكافئ مع أسلحة الارهابيين.

ان رجـال الأمن مظلومـون في هذا الموقف المؤلم، إذ أن هؤلاء الإرهابيين أصبحوا من الكثرة والقوة والتنظيم مما يصعب مواجهته برجال الأمن الذين فقدوا سيطرتهم تماماً على البلاد، ان قلبي ليتقطع ألماً عندما أقرأ عن ضباط وجنود الأمن الذين يسقطون قتلى بيد هذه التنظيمات، انهم ضحايا سياسة الدولة الخاطئة وتصرفاتها العرجاء، ان الطريق يا سادة صعب وطويل ومليء بالأشواك للقضاء على هذه العصابات الشرسة التي انتشرت وتوغلت وتوحشت وأصبحت لا يردعها رادع، ليكن الله في عون رجال الأمن ويساعدهم ويحميهم، انه سميع مجيب.

• • •

هــل سـقـطــت أقـنـعــة الإرهـــاب الآن فـقـــط؟!

كتب الأستاذ الكبير ابراهيم نافع بجريدة الأهرام الصادرة يوم ١٩ مارس ١٩٩٣ مقالاً تحت عنوان «وجه الإرهاب القبيح وسقوط الأقنعة» وبدأ مقاله بقوله «أواصل حديثي عن الإرهاب الذي سقطت كل الأقنعة عن وجهه القبيح، اننا نلاحظ الآن أن مؤشر العنف من جانب الجماعات الإرهابية ضد السلطة ومجتمعنا يتصاعد» ثم يستطرد سيادته «واستكمالاً لإزاحة الأقنعة عن الوجه الكئيب أقولها صراحة وبكل وضوح أن هناك قوى خارجية تمول وتخطط وتوجه هذا المخطط الاجرامي للإرهاب في مصر، وأن هناك عناصر خارجية تحركه وتشاركه فيه.

ثم كتب الأستاذ ابراهيم سعده في جريدة أخبار اليوم الصادرة يوم ٢٠ مارس ١٩٩٣، أي في اليوم التالي، في مقاله الافتتاحي «لقد أثبتت العمليات الإرهابية الأخيرة أن أصحابها ينفذون مخططاً واضحاً وضوح الشمس يستهدف اسقاط النظام الحاكم، توطئة لاسقاط الشعب كله في هاوية العنف والقهر والجاهلية».

سبحان الله، لم تدر الحكومة وكتابها بهذا الوجه القبيح والكئيب للإرهاب، ولم ترتفع الأقنعة عنه ويرون قبحه وكآبته إلا الآن فقط حينما حول ضرباته إلى الحكومة ذاتها، لقد حق عليهم قول الله على لسان اشعياء النبي «سيسمعون سمعاً ولا يفهمون، وسينظرون نظراً ولا يبصرون»، ألم ترتفع الأقنعة عن وجه الارهاب القبيح حينما أخذوا في الاعتداء على الطلبة الأقباط بالجنازير والمطاوي في أسيوط والاسكندرية والمنيا!! ألم ترتفع هذه الأقنعة عندما قتلوا الأقباط وضربوا منازلهم بالزاوية الحمراء!! ألم تروا وجههم الكئيب عندما اعتدوا على الأقباط ومصانعم وبيوتهم في أبو قرقاص!! ألم تروا نياتهم السيئة عندما هاجموا الكنائس في امبابة والفيوم وحرقوا بعضها بعد الاعتداء على الأقباط!!

أين كنتم يا سادة في الوقت الذي قتلوا فيه ستة عشر قبطياً أبرياء في منشية ناصر وصنبو مركز ديروط، ألم تسمعوا صراخ الأقباط الستة الذين أبيحت دماؤهم المهدرة عندما ذبحوهم ذبح الخراف في منازلهم بطما، أين كنتم في هذه الأوقات البائسة الحزينة، هل كانت عيونكم مغمضة وآذانكم صماء فلم تروا هؤلاء القتلى والمعتدى عليهم، ولم تسمعوا صرخات وآلام عائلات هؤلاء الضحايا المساكين؟ ألم تسمعوا عن الطبيبين اللذين قتل أحدهما في وسط زوجته وأولاده في منشية ناصر، وقتل الثاني في عيادته في ديروط وهو يقوم بواجبه في خدمة مرضاه؟ ألم تقرأوا عن المدرس الذي قتل في الفصل بين تلاميذه؟ عجبًا، عجبًا لهذا البلد العجيب وهذه الحكومة العمياء الصماء التي لم تسمع ولم تر النقاب وقد ارتفع عن هذا الوجه القبيح والكئيب للإرهاب بعد كل هذه الأحداث الخطيرة المحزنة.

لقد كتبت مراراً وتكراراً في أغلب مقالاتى على طول السنتين الماضيتين محذراً الحكومة بأن الأقباط العزل المساكين ما هم إلا بالونة الاختبار التي يستعملها هؤلاء الإرهابيون لسبر غور حكومتنا النائمة، ولكن الدولة كانت منتشية وفي غيبوبة فرحتها بالاعتداء على الأقباط ولم تحاول في أي وقت حمايتهم، حقًا كتبت وكررت منبهًا الحكام بأنهم هم المقصودون من كل هذا الارهاب، إذ أنهم سيندارون عليهم لضربهم في الصميم وازاحتهم من الطريق للاستيلاء على الحكم، ولكن الاستاذ ابراهيم سعده لم يدرك إلا الآن أن الارهابيين ينفذون مخططاً واضحًا وضوح الشمس يستهدف اسقاط النظام الحاكم، توطئة لاسقاط الشعب كله في هاوية العنف والقهر والجاهلية، سبحان الله يا أستاذ ابراهيم سعده، وأنت الصحافي الحصيف المشهور بالذكاء، كيف لم تدرك هذا من مدة طويلة، وكيف لم تقرأ ما كتبت طوال السنتين الماضيتين!!

لقد نبهتكم بأن هناك دولاً خارجية تمولهم وتساعدهم وتسلحهم بأحدث الأسلحة لتنفيذ عملياتهم الارهابية، ولكنكم تركتموهم يقتلون الأقباط وينهبون أموالهم ظنًا منكم بأنهم سيكتفون بهذا، ولم تروا أهدافهم الرئيسية وهى الاستيلاء على السلطة.

اني أصرخ بأعلى صوتي محذراً جميع الدول العربية من المحيط إلى الخليج بأن هذا الارهاب يهدف ويسعى إلى قلب أنظمة الحكم في هذه الدول جميعها ويحكم هذه الشعوب حكماً دكتاتورياً عنيفاً مملوءاً بالحقد والكراهية، وسينزلون عليها

كوباء الطاعون المميت مخربين اقتصادها ومحطمين حضارتها، والرجوع بها إلى عصور الظلمات، أنهم مصيبة كبيرة يا سادة.

لا تظن الدول التي تساعدهم أنها ستنجو من هؤلاء الإرهابيين، بل ستعاني منهم الأمرين، أما أمريكا، هذه الدولة القبيحة الأنانية فانها تحتضن وتساند زعماءهم، كما هو واضح من احتضانها لزعيمهم عمر عبد الرحمن، حتى إذا ما تولوا الحكم في هذا الشرق المسكين يضمنون لها مصالحها الاقتصادية وخصوصًا استمرار تدفق البترول إليها، ان هذه الدولة لا مبادئ لها إلا المال ومصالحها فقط، حفظنا الله، وفتح عيون دول المنطقة على هذا الخطر الداهم ولتتكاتف وتتعاون للقضاء على هذا الوباء المدمر، والله يفتح عيونها لتنظر ويقوى آذانها لتسمع وتعي وتفهم.

• • •

مأساة مذبحة الدير المحرق

فجعت عند وصولي من الخارج بالمذبحة الرهيبة التي حدثت عند باب الدير المحرق والتي راح ضحيتها خمسة من الأقباط الأبرياء بينهم إثنان من الرهبان وثلاثة من الزائرين كما صرح آخرون أن هذه المذبحة التي ارتكبت بكل وحشية وجسارة، وكانت قد أحاطت بها معلومات سابقة تجعلنا نفكر كثيراً فيما وصل إلينا قبل ذلك وأقربها هذا الأسبوع عن عدم اهتمام رجال الأمن بدرء الاعتداءات عن الأقباط بالرغم من اخطارهم مسبقًا عنها، بل واهمالهم بعد ذلك في عدم القبض على الجناة بالرغم من تعرف شهود الرؤية على مرتكبيها وتحديد شخصياتهم، انها حقًا لحالة مؤلمة مؤسفة تصيب النفس بالمرارة الشديدة، كأن أرواح الأقباط لا قيمة لها، ولا يهم الحكومة الدفاع عنهم كمواطنين في هذه الدولة.

سبق أن كتبنا عن وقوع المذابح السابقة التي اقترفت ضد الأقباط بالتهاون الشديد من رجال الأمن في المحافظة عليهم، وعدم تواجدهم المتعمد عندما اشتد التوتر وتوقع الكثيرون حدوث اعتداءات على الأقباط كما حدث في مذبحة طما، وبالرغم من حدوث اعتداءات ومذابح يوم الخميس المشئوم، وتوقع الجميع تجدد الاعتداءات يوم الجمعة بعد خروج الإرهابيين من الجامع، فقد اختفى رجال الأمن ولم يظهر أحدهم في البلدة مما أدى إلى قتل الكثيرين من الأقباط وحرق الكنيسة التي تقاعس رجال الاطفاء عن الحضور حتى أتت النار على جميع مباني ومشتملات الكنيسة، بعد تخريبها.

لقد أحسنا الظن برجال الأمن بعد تطور الارهاب واعتدائه على السائحين والمواطنين ثم مهاجمة رجال الشرطة، وبذلك تأكد للدولة أنها هى المقصودة بالذات من هذه الاعتداءات، التي تهدف إلى تخريب الاقتصاد القومي والاخلال بالأمن، وارهاب الحكومة ورجالها وكذا المواطنين الأبرياء كما سبق أن حذرنا منه، نعم لقد ظننا بعد كل هذه الموجات الجنونية، ان رجال الأمن قد رجعوا إلى عقولهم وفهموا جيداً أن المسألة ليست الاعتداء على الأقباط بل هو تخريب البلاد والقضاء على الحكم بغية الاستئثار به، وأنه يجب الدفاع عن أمن الوطن كوحدة واحدة لا فرق فيها بين مسلم وقبطي فالكل في الفجيعة سواء، ولكن مازال رجال الأمن يكيلون بكيلين، يهتمون كل الاهتمام بأية معلومات تصلهم للقبض على مرتكبي ما يقع من اعتداءات وتقديمهم للمحاكمة، كل هذا إذا كان الاعتداء على غير الأقباط، أما إذا كانت الأحداث ضد الأقباط فإنهم يغضون النظر عنها ويتركون الجناة يرتعون في غيهم ويمرحون بسلاحهم ورصاصهم في القرى والشوارع، يفرضون على الأقباط أتاواتهم وينهبون أموالهم ويعتدون عليهم.

لقد وصلت معلومات قوية إلى رئيس الدير ورهبانه عن تدبير مبيت للاعتداء على الدير وزواره، وقد ابلغت هذه الأخبار إلى مأمور مركز القوصية الذي لم يتخذ أية اجراءات لحماية الدير ورهبانه وزواره من الأقباط، بل والعجيب أن الطريق من أسيوط إلى القوصية ثم إلى الدير خلا من جميع نقاط المرور والتفتيش، كأن المسألة مقصودة من رجال الأمن لترك الارهابيين يعتدون على الأقباط كما يشاؤون وتشاء لهم أغراضهم الأثيمة. بدا تم قتل الراهبين القديسين وثلاثة من زوار الدير بدون أن يتصدى لهم أحد. فلا أمن ولا أمان للأقباط في بلادهم وداخل بيوتهم ولا للرهبان في أديرتهم، وكأن الأديرة رجع بها الزمان إلى العصور الوسطى حينما كان ينقض عليها البرابرة والأعراب لقتل من بها ونهب تموينها.

يا سادة دعونا نتكلم بصراحة. ان محافظة أسيوط تعتبر خاضعة تمامًا لسلطة الارهابيين، فهم يعبثون فيها فساداً، يجولون ويصولون في المدن والقرى، يفرضون اتاواتهم على الأهالي، وخصوصًا الأقباط منهم، يستولون على ما شاءوا من ممتلكات الأهالي، كل ذلك تحت أعين وأنظار رجال الأمن الذين لا يتعرضون لهم بتاتًا، ولعل ذلك خوفًا من بطشهم.

ان رجال الأمن في قرى الصعيد يعرفون تمامًا أمراء وزعماء الارهابيين وأماكن وجودهم وتحركاتهم، هل ترك الشرطة لهم هو للتستر عليهم، وإذا كان هذا للتستر فهو موضوع خطير يستحق الدراسة، أو هو خوف منهم، وهو أمر في غاية الخطورة – على العموم سواء كان أحد الأمرين أو الأمرين معًا فهو يستلزم اهتمام المسئولين.

• • •

الأقباط المعذبون فى قرى محافظة أسيوط

دهشت وتألمت عندما وصلني خطابان أحدهما من أحد اقباط قرية ببلاو مركز ديروط والآخر من بعض الأهالي الأقباط بقرية رزقة الدير المحرق والاثنتان تابعتان لمحافظة أسيوط، والأول يشكو فيه الأهالي من أن أحد المجرمين الخطرين ويدعى (.....) يعتدي على أهالي القرية ويسير فيها حاملاً بندقية آلية، ويعتدي على المسيحيين ويفرض عليهم الأتاوات ويسرق المواشي وينزع الحلي من السيدات أمام أزواجهن، وفي يوم ١٩٩٤/٣/٢ دخل أحد منازل المسيحيين بالقرية وطلب الأتاوة المفروضة عليه، ولما كان صاحب المنزل غير موجود ولم يكن هناك إلا زوجته وأحد أبنائه المدعو سعد عزيز قام بقتل الابن أمام والدته بكل وحشية، علما بأن رجال الأمن يعلمون بما فعله ويفعله هذا المجرم العاتي ولم يتخذوا أي اجراء وتركوا هذا الشخص يرتع في القرية ويعربد بها ويعتدي على الأقباط ويسومهم الإذلال والتعذيب.

أما الخطاب الثاني فيشكو فيه أهالي بلدة رزقة الدير المحرق من أن مجموعة من عائلة (......) يدخلون بيوت الأقباط ويستولون على ما لديهم من أموال تحت تهديد الرشاشات والبنادق الآلية ويعتدون على زوجاتهم ومن يرفض تسليمهم أمواله يعتدون عليه ويهددونه بالقتل، والبوليس يعلم بهذا الموقف الخطير ولا يحرك ساكناً لحفظ الأمن والمحافظة على هؤلاء الأقباط المساكين، ان هذا هو الارهاب الاجرامي تماماً.

أردت أن أتأكد مما جاء بهذين الخطابين فكلفت أحد الزملاء بالجريدة ليسافر إلى هناك ويتحقق مما جاء بهما، وقد نشر تحقيقه بالعدد الماضي.

كما أنني أعلم تمام العلم بأن هذه الحالة في هاتين القريتين هى المسيطرة على أغلب قرى محافظة أسيوط وخصوصاً قرى مركزي ديروط والقوصية إذ يعيش الأقباط في رعب واهانات متتابعة، كما تفرض عليهم الاتاوات على محصول أرضهم ومواشيهم وكل ما يمتلكون ومن لا يدفع معرض للقتل والتعذيب، كل هذا تحت سمع البوليس وبصره الذي ترك الحبل على الغارب لهذه العناصر المخربة مادام الاعتداء وفرض الأتاوات على الأقباط وحدهم.

وقد جال في خاطرنا أنه بعد انحسار موجة الاعتداء الإرهابي على الأقباط في سنتي ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣، والتي وقف فيها البوليس متفرجًا وتاركًا الحبل على الغارب لقتل الأقباط في ديروط وصنبو وطما، والمذابح التي حدثت في تلك القرى ولم يتدخل رجال الأمن لمنعها أو القبض على الذين اقترفوها كما كتبنا في ذلك الوقت، والذي حذرنا فيها الحكومة من أن ترك هؤلاء الإرهابيين يعيثون فساداً ويقترفون جرائمهم ضد الأقباط الغلابة ما هو إلا مقدمة لاعتدائاتهم على الدولة والنظام، فلم تسمع ولم تستجب حتى استفحل أمرهم وأخذوا في اعتداءاتهم البشعة على اقتصاد البلاد ورجال الشرطة الأبطال، لكن حالة الرعب التي يعيش فيها الأقباط في قرى محافظة أسيوط سواء من اعتداءات الارهابيين أو المجرمين مازالت مستمرة، ومازال فرض الأتاوات عليهم ونهب أموالهم والاعتداء عليهم وقتل بعضهم مستمراً، ومازال تغاضي البوليس عن هذه الجرائم أيضاً كما كان.

ان الأقباط شأنهم شأن جميع المصريين يقومون بواجباتهم نحو الدولة بكل أمانة واخلاص، فهم يؤدون ما يستحق عليهم من ضرائب، ويدافعون عن الوطن بجانب اخوانهم المسلمين، حافظين النظام ومنفذين للقانون بكل دقة وأمانة، فواجب الحكومة أن تحافظ عليهم وعلى أمنهم وأموالهم، لا أن تتركهم نهبًا لكل ناهب وفريسة لكل معتد أو قاتل بدون أي تدخل منها لمنع هذه الاعتداءات.

انني أضع هذه الأمور تحت بصر السيد وزير الداخلية والرئاسات الأمنية بالوزارة ليتداركوا الأمر بحزمهم، مقدراً لهم الجهود الجبارة والتضحيات الضخمة للقضاء على الارهاب، واني أشاركهم بشعوري ووجداني فيما يعانونه ويتكبدونه من متاعب وأوجاع وخسائر جسيمة في الأرواح، طالبًا منهم أن يعطوا الاهتمام اللازم لهذا الموضوع الحيوي، والله يوفقهم ويحافظ عليهم ويوفق جهودهم في هذا الوقت العصيب.

• • •

رسالة إلى الأستاذ الدكتور وزير التعليم:

اجازات أعياد الأقباط

لقد كتبنا الكثير عن نسيان المسئولين لأعياد اخوانهم الأقباط سواء كان هذا النسيان سهواً أو متعمداً، وهو ما يحز في نفوس الأقباط ويؤلم شعورهم ألماً شديداً، وخصوصاً أن هذا النسيان غالباً ما يتم في المدارس والجامعات فيحددون تاريخ الامتحانات محرراً في حلول أعياد الأقباط، فهل هذا يليق؟ — وقد وصلتني رسالة تذكر أن الأستاذ الدكتور جمال أبو المكارم رزق رئيس جامعة المنيا قد حدّد يوم ٧ يناير ١٩٩٥ وهو يوم عيد الميلاد موعداً لعقد امتحان الفترة الأولى للعام الدراسي الجامعي ٩٤– ١٩٩٥، وانني لمتأكد أن الأستاذ الدكتور جمال أبو المكارم قد حدد هذا الموعد سهواً، راجياً أن يتدارك هذا السهو بتعديل مواعيد الامتحان.

لقد سبق أن تكرر هذا السهو، وغالباً ما يرجع ذلك إلى عدم معرفة السادة الأساتذة المسئولين تواريخ أعياد الأقباط، لذا أرجو من الأستاذ الدكتور وزير التعليم، وهو الأب الحنون لجميع الطلبة، والوزير الحازم والدقيق في إراحة أبنائه من كل ما يؤلمهم أو يضايقهم، أن يصدر تعليماته الصريحة والواضحة بأعياد أبنائه الأقباط على أن تكون اجازات رسمية للمدرسين والإداريين والطلبة الأقباط في جميع مراحل الدراسة بالمدارس والجامعات، حتى تكون أساساً ثابتاً لهذه الاجازات، بدلاً من الكتابة عنها من حين إلى آخر، عندما يسهو رؤساء الجامعات ونظار المدارس عن هذه، مع التنبيه بعدم تحديد مواعيد الامتحانات بحيث تتخللها هذه الأعياد، ان هذه المشكلة وهى اجازات أعياد الأقباط، وكذا التصريح لهم ببدء العمل في أيام الآحاد في الساعة العاشرة صباحاً حتى يتمكنوا من الصلاة بالكنائس، قد تحددت طبقاً لتعليمات سابقة صدرت من سنين طويلة، ودرجت على السير عليها الإدارات الحكومية، أما الأقباط الذين يعملون بالقطاع العام والقطاع الخاص، فانهم يلاقون الأمرين إذ أن أغلب هذه الجهات ترفض اعطاءهم اجازات للاحتفال بأعيادهم بحجة أن هذه التعليمات لا تسري عليهم، وإذا انقطعوا في أيام أعيادهم عن العمل، فتخصم هذه الإجازات من اجازاتهم السنوية، أو تعتبر اجازة بدون مرتب، ان هذه المشكلة تسبب حرجاً وألماً للأقباط، وتجعلهم يحسون بأنهم مصريون من الدرجة الثانية، كم جاءتني الكثير من الخطابات بخصوص هذا الموضوع وكلها تقطر مرارة وأسى على أن الأمور وصلت بالأقباط إلى هذه الحالة المؤلمة.

اننا نتوجه إلى السيد الرئيس حسني مبارك، وهو أب الجميع ورئيسنا الذي نلجأ إليه لحل مشاكلنا، أن يصدر قراراً جمهورياً بتحديد أعياد الأقباط التي لهم الحق في اعتبارها إجازة مدفوعة الأجر حتى يحتفلوا بأعيادهم كما يحتفل اخوانهم المسلمون بأعيادهم، كذا أرجو أن ينص في القرار اعطاء الحق للأقباط في بدء عملهم كل يوم أحد في الساعة العاشرة صباحاً، حتى يحس جميع المواطنين انهم سواسية، بدون أي شعور بالمرارة والألم من التفرقة الموجودة الآن.

• • •

وطنية الأقباط ليست محل جدال

تفجرت في الأسبوع الماضي سلسلة من المقالات والبيانات عما يسمونه بالأقلية القبطية وحمايتها، ابتدأها الأستاذ محمد حسنين هيكل بمقال بجريدة الأهرام تحت عنوان «أقباط مصر ليسوا أقلية، تلاه بيان من لجنة الوحدة الوطنية ثم العديد من المقالات لكتاب مرموقين، مما اضطر صاحب القداسة البابا الأنبا شنوده الثالث، أن يدلي بحديث في هذا الموضوع مستنكراً ادخال الأقباط كأقلية ضمن أعمال مؤتمر كان مزمعًا أحد الأساتذة عقده بالقاهرة لحمايتها، وقد اضطر القائم بهذا المؤتمر تعديل اسمه واستبعاد الأقباط منه كأقلية مطلوب حمايتها.

لماذا كل هذه العاصفة عن مؤتمر يدعو إليه أحد السادة المفكرين، وهل وطنية الأقباط ورفضهم أية حماية خارجية لهم محل دفاع أو مناقشة، انني شخصيًا لم أعر أخبار هذا المؤتمر أي اهتمام لأن كل من سيشترك فيه أقباطًا ومسلمين سيرفضون اعتبار الأقباط أقلية مطلوب حمايتها، فمهما كانت لنا من شكاوى بخصوص معاملة قلة من اخواننا المسلمين، أو من معاملة الحكومة لنا، فمجال هذه الشكاوى أن تحل بيننا وبينهم في جو من المحبة والاخوة والثقة التي ظللتنا طوال القرون الماضية.

ان الأقباط تمسكوا في الماضي وسيتمسكون دائمًا برفض تدخل أي غريب بينهم وبين اخوانهم المسلمين مهما كانت الظروف والأحوال فكل ما يثور من متاعب ومشاكل ماله أن يحل داخل العائلة المصرية العريقة، والتي تظللها يد الله وحمايته. ويحضرني في هذا الموضوع ما قاله أحد البطاركة القديسين عندما زاره السفير الروسي عارضًا عليه رغبة قيصر روسيا في حماية الأقباط، فقد سأله البابا هل قيصركم رجل مثلنا يأكل ويشرب؟ فرد عليه بالإيجاب، فعاد وسأله : «هل قيصركم سيموت؟ فرد عليه بالإيجاب فقال له البابا : «ان حامينا لن يموت».

فخرج سفير روسيا من لدنه محدثًا عن وطنية الأقباط ومحبتهم لاخوانهم المسلمين، كما أن موقف الأقباط من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أصدره الانجليز عقب ثورة سنة ١٩١٩، حيث ورد به بند حماية الأقليات، فقد هب جميع الأقباط صغيرهم وكبيرهم ضد هذا التصريح ورفضوا بشدة أي حماية من أجنبي لهم، مما اضطر الانجليز إلى الغاء هذا البند من التصريح. ان سياسة الأقباط الثابتة والتي لم ولن تتغير هى عدم السماح بأي تدخل لأي فرد أو دولة أجنبية بيننا نحن الأقباط والمسلمين كما كنا دائمًا نعتبر أن السماح بذلك يعتبر خيانة وطنية نبرأ بأنفسنا منها. إذ أن الرابطة بيننا وبين اخواننا وأحبائنا المسلمين أقوى من ذلك، انهم اخواننا في السراء والضراء، وقد عشنا وسنعيش باذن الله معهم في هذا الوطن الحبيب مؤتلفين متجاورين ومحبين بعضنا بعضًا حتى انقضاء الدهر، هل من المعقول أن يرضى الإخوة بتدخل الغرباء بينهم، معاذ الله ولن ينال من ذلك تصرفات الارهابيين الخارجة على الوطن ووحدته الخالدة.

أيها الاخوة الكتاب والمفكرون أقباطًا ومسلمين أريحوا أنفسكم من عناء الكتابة في هذا الموضوع، فلا داعي بتاتًا لمناقشته لأنه مخالف لمبدأ الأقباط بل أنهم ليعتبرون الكتابة فيه اهانة لهم ولوطنيتهم ولمحبتهم واخوتهم لإخوانهم المسلمين واعتزازهم بالعلاقة الوثيقة والرابطة القوية بينهم.

• • •

أين كنتم؟ وأين أنتم الآن؟

لقد قامت قائمة الكتاب والصحفيين والمفكرين مسلمين وأقباطاً بعد أن عرف عن قيام مركز ابن خلدون بتنظيم مؤتمر عن الأقليات في الشرق الأوسط وما تلاقيه من اضطهادات، وقد ورد في جدول أعمال المؤتمر ذكر أقباط مصر كأقلية مضطهدة، الجميع أخذوا في الكتابة بكل حماس بأن الأقباط ليسوا بأقلية بل هم نسيج في الشعب المصري الواحد والمترابط منذ ألف وأربعمائة عام، انهم على حق فيما دافعوا عنه وانني لاتفق معهم تماماً فيما كتبوه وأثاروه بخصوص هذا الموضوع، ولكن ما أثار شجني وألمي هو أين كان هؤلاء الكتاب الأفاضل عندما دبرت للأقباط مذبحة الزاوية الحمراء، وما تم قبلها وبعدها من اعتداءات بشعة على الأقباط وكنائسهم ومساكنهم وأموالهم من نهب وحرق وتخريب في أنحاء كثيرة من البلاد وخصوصاً في بلاد وقرى الصعيد، لم يدافع عن الأقباط وما يلاقونه من آلام إلا الأستاذة الكبيرة أمينة السعيد، والأخ الأستاذ الدكتور رفعت السعيد اللذين كتبا مراراً وتكراراً في الدفاع عن الأقباط، أما باقي الكتاب الأفاضل فلم يكتب منهم أحد ولا كلمة واحدة طالباً من الحكومة التي وقفت متفرجة على هذه الاعتداءات أ ن تقوم بحماية جدية لهؤلاء الغلابة الذين هم من نسيج الأمة، كما سارعوا الآن بالكتابة بكل حماس عن أنهم جزء من الأمة ونسيج فيها.

حدثت مذابح ديروط وطما وغيرها ورجال الشرطة والأمن تاركين للإرهابيين الحبل على الغارب لقتل وذبح الأقباط وتخريب منازلهم وكنائسهم، بدون أي تدخل منهم، وبالرغم من علمهم بأسماء القتلة وشخصياتهم فلم يقدموهم للمحاكمة، وحتى من قبضوا عليهم وقدموهم للنيابة أو للمحاكمة فاما أن يكونوا من غير المعتدين أو منهم ولم تقدم الشرطة الأدلة الكافية على جرمهم، فكانت النتيجة الافراج عنهم أو الحكم لهم بالبراءة، هل من المعقول أن يقترفوا هذه المذابح ولا يحكم على أحد منهم ولا بشهر سجن، انها حقاً لعجيبة العجائب، أين كان الكتاب الفطاحل في هذه الأيام التعيسة.

لقد شدت الحكومة النكير على الأقباط، فقامت بالمغالاة في تنفيذ الخط الهمايوني البغيض وما صدر من قرارات وتعليمات بخصوصه حتى أصبح بناء كنيسة أعجوبة العجائب، بل وأصبح ترميم أو اصلاح أحد مراحيض أي كنيسة يستلزم صدور قرار جمهوري بخصوصه، هل يصح هذا مع بعض نسيج الأمة الواحدة، ومازالت هذه القرارات والتعليمات تنفذ حتى الآن بكل قسوة، لقد كتبت مراراً وتكراراً عن الأوقاف القبطية التي قامت وزارة الأوقاف باغتصابها ونهبها، وطالبت باعادتها إلى أصحابها الأقباط بدون نتيجة، هل تحرك أو كتب أحد السادة الأفاضل ليقول لوزارة الأوقاف عيب لا يصح ما تقومين به ضد اخواننا الأقباط من نهب أموالهم عياناً جهاراً، هؤلاء الذين هم من نسيج الشعب المصري، لقد أصم الجميع آذانهم.

لقد غالت الحكومة في سياستها من عدم تعيين الأقباط في وظائفها وكذا وظائف القطاع العام، بل وأصدرت تعليماتها للبنوك المشتركة بعدم تعيين هؤلاء الغلابة المضطهدين في وظائفها، وقد كتبت الكثير في هذا الموضوع، فهل تقدم هؤلاء السادة الكتاب ليكتبوا عن هذا الموضوع المؤلم منبهين الحكومة أن الأقباط من نسيج الأمة ولا يصح معاملتهم هذه المعاملة.

أقصى الأقباط عن المراكز العامة وعضوية المجالس الشعبية إلا من يعين منهم وهم لا يتعدون عدد أصابع اليد الواحدة، وقد كتبت الكثير في هذا الموضوع موضحاً أن الأقباط الذين هم من نسيج الأمة منتشرون بين اخوانهم المسلمين غير متكتلين في أماكن بعينها، وبذا فهم أقلية في كل دائرة انتخابية، ولذا فهم لا يفوزون بعضوية المجالس الشعبية، وهذه المشكلة لها الحلول الكثيرة ولكن الحكومة لا يهمها هؤلاء المنبوذين، وغيرها وغيرها من ألوان اضطهاد الأقباط واغتصاب واهدار حقوقهم.

فهل تقدم للكتابة أحد من السادة الأفاضل الذين دبجوا بأقلامهم مقالاتهم الرائعة بأن الأقباط من نسيج الأمة، أم أنهم ينبرون للكتابة عندما تثار مشكلة اضطهاد الأقباط للتغطية على هذا الموضوع الشائك للدولة والحكم .. يا سادة نرجو أن تكونوا عادلين وغير متحيزين في كتاباتكم وأن تنبهوا الحكومة لمعالجة مشاكل الأقباط، ورفع الاضطهاد عنهم واعطائهم حقوقهم وأموالهم المغتصبة بصفتهم من نسيج هذا البلد.

• • •

ما يعانيه الشباب القبطي من الاضطهاد

بعد أن هدأت العاصفة التي أثارها العديد من الكتاب ضد مركز ابن خلدون لمحاولته القيام بعقد مؤتمر لدراسة هموم الأقليات في الشرق الأوسط وأورد بها هموم الأقلية القبطية في مصر، وأخذ العاصفة منحى شكلياً بحتًا هو عدم اعتبار الأقباط أقلية في مصر، وترك الكتاب الأفاضل الهدف الأصلي وهو مشاكل ومتاعب الأقباط وما يلاقونه من تعصب أعمى واضطهاد. وسواء كانت هذه العاصفة هاجت وماجت للناحية الشكلية فقط وتركت لب الموضوع بدون دراسة أو ذكر، سواء كان هذا بقصد أو بدون قصد، فإننا نقوم الآن باستعراض ما يلاقيه الأقباط من آلام وأوجاع. وقد استعرضنا في العددين الماضيين من وطني وباختصار مشكلة الخط الهمايوني وحواشيه من تفسيرات وتعليمات في تعطيل ومنع بناء الكنائس واصلاحها ومرافقها، كما استعرضنا مشكلة اغتصاب وزارة الأوقاف التي هي احدى وزارات الحكومة المصرية لأوقاف الأقباط الأرثوذكس ضاربة عرض الحائط بجميع القوانين التي أصدرتها الحكومة بتنظيم ادارة هذه الأوقاف بمعرفة هيئة الأوقاف القبطية المكونة بقرار من السيد رئيس الجمهورية. وها هي مشكلة أخرى مؤلمة لأنها تتصل بالنشء القبطي الذي ما ان تتفتح أعينه على الحياة حتى يجد أمامه في المدارس اهانات واضطهادات من مدرسيه وزملائه المسلمين الذين عبأهم ذوو النفوس المريضة والتعصب الأعمى والتطرف المقيت من المدرسين بالحقد والكراهية فيفسدون نفوس هذه البراعم الصغيرة بهذه الروح العدائية والأخلاق والطباع السيئة فتقوم الجفوة بين الصبية أقباطًا ومسلمين منذ خروجهم إلى الحياة، وهذه هي بذرة التفرقة المؤسفة بين عنصري الأمة.

ويأخذ الشباب القبطي طريقه في الدراسة في هذا الجو الشديد التوتر والترصد من اخوانهم المسلمين لاهانتهم ونبذهم بسبب الدين، ويسيرون على هذا المنوال حتى يصلوا إلى الجامعات فيلاقون الأمرين من أساتذة بعضهم لا ضمير لهم فيقومون باضطهادهم وغبنهم حقهم في الامتحانات وخصوصاً في السنوات الأخيرة، فتكون النتيجة أن الشباب القبطي الذي كافح وجاهد وافنى دمه وعرقه في الاستذكار والتحصيل يتخرج في الجامعات بأسوأ التقديرات الظالمة، وبذا يجد باب الدراسات العليا مغلقًا في وجهه، وان هذا واضح تمامًا في ندرة المعيدين الأقباط بجميع الجامعات المصرية، كأن الغباء والكسل قد حلا على الطلبة الأقباط فجأة وفي هذا العهد الأغبر، وبذا يخرج الشباب القبطي إلى الحياة العملية وهو مملوء بالألم والحسرة وفمه يقطر مرارة وحزنًا على مجهوداته التي ضاعت في ظل هذا الظلم وعلى بلده التي يلاقي فيها الأمرين.

يخرج هؤلاء الشبان الأقباط بعد جهاد وكفاح وآلام منذ أن تفتحت أعينهم على الحياة حتى بلغوا من العمر العشرين عامًا فيجدون أمامهم مستقبلاً مظلمًا. فقد أصبح العمل في الحكومة والقطاع العام مغلقًا في وجوههم فالسياسة العامة للدولة الآن وللأسف الشديد هي عدم تعيين الأقباط بتاتًا بل لقد بلغ من صلف الحكام والمسيطرين على سياسة الدولة أن أصدروا تعليماتهم لمديري البنوك المشتركة بعدم تعيين الأقباط في وظائفها، بل لقد بلغت الموجة أشدها فإن بعض شركات القطاع الخاص تمنع الآن تعيين طالبي الوظائف من الأقباط الغلابة، إلى أين يذهب هؤلاء الشباب إذا كان قد بلغ اضطهادهم في بلدهم هذا الحد الجنوني، هل هذا معقول في بلد ينص دستوره على المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، والمؤسف والمزري حقًا أن يأتي هذا التعصب الأعمى من حاكمي هذا البلد البائس. إلى أين تسير مصر بهذه الروح الحاقدة.

ان ما يلاقيه الأقباط الذين سبق التحاقهم بالحكومة والقطاع العام في السنوات الماضية قبل أن يشتد التعصب إلى هذا الحد من البشاعة، من معاملة سيئة وشاذة وتخطي في الترقيات والدرجات، ونقلهم إلى الأماكن النائية وتكليفهم بالأعمال التي لا تتفق مع علمهم وكفاءتهم، لا تنقطع الشكاوى التي تصلني من موظفين أقباط عما يلاقونه من سوء المعاملة والاضطهاد وهضم حقوقهم فضلاً عن المؤامرات التي تحاك لهم من زملاء لهم فقدوا الضمير والأخلاق وحق الزمالة. أما المراكز العليا في الدولة فقد أصبح الأقباط محرومين منها تمامًا، وإذا ندر ورأيت اسم أحد الأقباط ضمن الترقيات لأحد هذه المناصب فتأكد أنه قارب على سن المعاش الذي سيحال إليه بعد بضعة أشهر.

هذا المقال مهدى إلى السادة الكتاب الأفاضل الذين انطلقوا كالنسور على مركز ابن خلدون هائجين مائجين بأن الأقباط ليسوا بأقلية بل هم نسيج من الشعب المصري، هذا هو حال النسيج المسكين الذي هو الأقباط.

مهاجمة الأقباط
من وسائل الاعلام وبرامج التعليم

تقوم الحكومة بجهد جبار وتضحيات كبيرة للقضاء على الارهاب، كل هذه الجهود هى لمعالجة الظواهر السطحية لمرض خبيث ينخر في جسد مصر هو الفكر الديني الخاطئ والتعصب الأعمى، ان الأيدي الخفية التي نظمت هذا المد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبدأته في مصر والجزائر درست وخططت له منذ ما يزيد عن العشرين عامًا، نعم لقد خططت بدقة واحكام وألقت شباكها على جميع مناحي الحياة، فبدأت بتوجيه أبناء أتباعها إلى معاهد التربية وبذا سيطروا على التعليم وأخذوا في بث سمومهم في الصبية منذ نشأتهم بل لقد انتشر هؤلاء الزبانية في جميع فروع التعليم من أول درجاتها إلى آخرها أي من السنة الأولى الابتدائية إلى آخر سنوات الجامعة وفي جميع الكليات كما أخذوا في مد نفوذهم إلى وسائل الاعلام بجميع فروعها وتوجهاتها..

وجهت هذه الأيدي الخفية أتباعها في وزارة التربية والتعليم فبدلت مقررات ومؤلفات اللغة العربية وخصوصًا كتب المطالعة وكذا كتب الدين بوضع نصوص لها يمكن للمدرسين المشبعين بتعاليمهم المسممة من تفسيرها تفسيرًا خبيثًا ينشر التعصب الأعمى والحقد والكراهية في نفوس هؤلاء الصغار وينشئهم نشأة سيئة تجعلهم في النهاية ينقادون لتعاليمهم وأغراضهم الشريرة.

اننا نطالب بأن تعدل هذه المقررات والمؤلفات باستبعاد كل ما يمكن اساءة تفسيره ويستبدل بما في القرآن الكريم من آيات مملوءة بالمحبة والسلام والتعامل الحسن، ويا حبذا لو اشتملت كتب المطالعة على بعض آيات الإنجيل التي تنادي بنفس القيم الطيبة المماثلة، وبهذ ننشئ جيلاً صالحًا نافعًا لنفسه ولوطنه ذا روح طيبة ونفس رضية فيحيا حياة كريمة سعيدة، بدلاً من النفوس الحاقدة المملوءة بالتعصب الأعمى والكراهية وتمني الشر والسوء لاخوتهم في الوطن ويجعلهم عجينة في يد دعاة الإرهاب والتخريب. ولا يمكن تنفيذ ذلك إلا بالتعامل بحزم وشدة مع جميع العناصر السيئة التي تنفذ سياسة هذه الأيدي الخفية التي تبغي السوء والشر لمصر وأهلها، وإذا لم يرتدع بعضهم فيلزم استبعادهم تمامًا من هذا المرفق الحساس والهام لمستقبل البلاد، وهو التعليم.

أما الاعلام فهو المرفق الحيوي والمؤثر الخطير في حياة الشعوب وخصوصًا في دولة تبلغ نسبة الأمية فيها ٨٠٪ من عدد السكان، ان الصحف والمجلات لها تأثير كبير على قرائها، حقيقة أن الجرائد والمجلات الدينية توزيعها محدود ولكن تأثيرها سئ جدًا حينما تأخذ منحى التهجم على الدين المسيحي والمساس بمعتنقيه بما يخالف ما يقول به الدين الاسلامي الحقيقي، كما نشرت هذه الصحف ما يؤذي شعور الأقباط ويملأهم بالألم والمرارة لما يرمون به من اختلافات وتفسيرات خاطئة ضدهم وضد مقدساتهم.

أما الإذاعة المرئية والمسموعة فإن اثارها خطيرة للغاية، إذ لو قدرنا عدد قراء الصحف بنسبة ١٠٪ على الأكثر من عدد السكان، فإن مشاهدي ومستمعي الإذاعة المرئية والمسموعة لا تقل عن ٩٠٪ من عدد سكان البلاد، إذ أصبحت مشاهدة التليفزيون ادمانًا لدى الشعب صغيره وكبيره، وبذا فإن تأثير برامجها يعتبر موجهًا قويًا للرأي العام المصري.

على مدى السنين الماضية جرى التليفزيون على بث أحاديث دينية لبعض الدعاة مملوءة بالتهجم على الدين المسيحي وادعاء التفسيرات المغرضة والخاطئة تمامًا لبعض آيات الانجيل، ومهاجمة السيد المسيح بأقذع الاتهامات الباطلة والتي لا يقرها الدين الاسلامي ولا أي شخص عاقل مطلع من اخواننا المسلمين، اني لا أتذكر انه أذيعت في التليفزيون أي كلمة أو تعليق طيب في حق الدين المسيحي، بل كان كله هجومًا وادعاءات وأكاذيب لا ترضاها أي نفس أبية، كم وصلتني خطابات لا عدد لها من الأقباط وكلها احتجاج على هذا الهجوم المغرض والمكذوب، من نفوس تقطر بالألم والحسرة على ما وصلت إليه حالة الإذاعة المرئية والمسموعة والتي أصبحت أداة لإثارة الإخوة المسلمين ضد مواطنيهم الأقباط.

اننا نرحب ببرامج التوعية الدينية الإسلامية التي تذيع كل ما هو طيب وجميل في الدين الإسلامي، وتفسير الآيات والأحاديث التي تغرس الديانة الاسلامية الصحيحة والتي تعلمناها منذ صغرنا، كما نطالب ببرامج مسيحية تنشر المحبة والسلام بين الشعب، ان الإذاعة لو اتبعت هذه السياسة لكان

دورها هامًا وقويًا في القضاء على الارهاب من جذوره، بل وافعام نفوس المواطنين بالأسس السليمة لنهضة البلاد وتقدمها بتضامن شعبها ووحدته وتعاونه، والقضاء على الارهاب.

يا حبذا لو نادى الكتّاب الذين انبروا للكتابة عن كون الأقباط ليسوا بأقلية بل هم من نسيج الشعب بالمناداة بذلك ومناشدة الحكومة بالعمل على اصلاح ما أفسده اهمالها لوسائل الاعلام كل هذه المدة، وترك الأمر لذوي النفوس المريضة والمخربة لتنفيذ سياسة أعداء الوطن.

• • •

متاعب الأقباط و الحوار الوطني

ان بدء الحوار الوطني ومناقشة آراء السياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال في مشاكل مصر المختلفة واقتراح وسائل لحل هذه المشاكل لتقوم الحكومة بدراستها وتخطيط تنفيذ ما تراه قابلاً لتنفيذه منها، هذه الدراسات الشاملة تستوجب إثارة موضوع شكاوى الأقباط الذين هم من جسم هذا الوطن، والذين يجب حل مشاكلهم ومتاعبهم كمكون هام في صلب الشعب المصري، انه لأمر يدعو إلى الأسى والحزن ان الأقباط يعانون كل هذه الآلام والمتاعب وهم الذين عملوا مع اخوانهم المسلمين على استمرار وتأكيد الحضارة المصرية طوال الأربعة عشر قرنًا الماضية، أبعد كل هذا الارتباط الوثيق في السراء والضراء نأتي إلى مشارف القرن الواحد والعشرين وجزء من هذا الشعب المصري يشكو مر الشكوى من التعصب البغيض والمعاملة السيئة كأن أفراده مواطنون من الدرجة الثانية، يا للعار والشنار أن يحدث ذلك بعد هذه السنين الطوال من الألفة والمحبة والغريب في الأمر أن الحكومة هى التي تقود وتعمل على ازكاء موجة التعصب والبغضاء والكراهية ضد الأقباط واضطهادهم.

ان فرصة الحوار الوطني يجب ألا تمر بدون إثارة هذه المشكلة الهامة والحيوية لمستقبل البلاد، تأكدوا أيها السادة ما لم يكن المصريون يدًا واحدة وشعبًا متضامنًا عاملاً بكل محبة واخلاص فلن يكون هناك أي نجاح لما ستضعونه من حلول وعلاج لمشاكل مصر الحيوية والكثيرة، والغريب أن هذه الموجة العارمة ضد الأقباط في جميع مناحي الحياة في مصر لم تظهر وتشتد إلا في العقدين الأخيرين فقط، أي من أوائل السبعينيات، حين بدأت خطط في المواقع الهامة من جميع مؤسسات الدولة، وكان بدء هذه السياسة بمثابة اشارة انطلاق للاعلام، فجندت الإذاعة والتليفزيون الوعاظ الذين استبدلوا بالمساجد الدعوة للدين الاسلامي وما يحويه من قيم وتعاليم طيبة، فبدلاً من ذلك أخذوا في الهجوم على الدين المسيحي وتفسيره تفسيرًا مغالطًا جاهلاً، والسخرية المؤلمة منه، كما أن تهجم أئمة المساجد برميهم الأقباط والدين المسيحي بكل نقيصة وهرطقة ألب الكثير من اخواننا المسلمين المحدودي المعرفة بالدين الإسلامي ضد اخوانهم الأقباط، هذا فوق استيلاء الموجة المتطرفة على التعليم وتسميم برامجه والسيطرة على التدريس مما أنتج جيلاً مملوءًا حقدًا وكراهية ضد الأقباط.

هذا بخلاف الشكاوى العديدة للأقباط والتي سبق أن تكلمنا عنها وشرحناها بكل استفاضة على مدى السنوات الماضية على أمل أن تقوم الحكومة بالعمل الجاد على معالجة هذه المشكلات الحادة والتي تنخر في جسد وكيان مصر والتي لها الآثار السيئة على مستقبل مسيرة التقدم والازدهار، لكن الحكومة أصمت أذانها وأغلقت عيونها ولم تحرك ساكنًا، بل واستمرت في سياستها الخاطئة ضد الأقباط المساكين.

الآن وستبدأ لجنة الحوار دراسة مشاكل مصر وتقدم ما تراه من حلول لها، هذه المشاكل التي استعصى على الحكومة معالجتها أو التي غابت عنها كلية، وبين أعضاء هذه اللجنة رئيس وبعض أعضاء حزب التجمع الذي تبنت جريدته الأهالي الكتابة عن جميع مشاكل الأقباط مشكورة، نرجو أن يثيروا موضوع هذه المشاكل التي يعرفونها تمام المعرفة.

فإن مشاكل الأقباط وآلامهم وما يلاقونه من متاعب وتعصب، وهضم حقوقهم كمواطنين، والتي حرص دستور البلاد على تأكيدها وحرموا منها، وبصفتهم جزءاً هامًا من الشعب المصري، ان هذا يستوجب من لجنة الحوار دراسة الموضوع بجميع نواحيه، وإيجاد الحلول الشافية والتي تضع الأمور في نصابها وتريح الأقباط مما يعانونه من معاملة شاذة لا تتفق مع الإخوة والحق والعدل، ليسير الركب قويًا متآزرًا متعاونًا للنهوض بمصر والوصول بها إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة المزدهرة، والله الموفق.

• • •

بماذا يستفيد الإنسان لو ربح العالم كله وخسر نفسه؟!

كما جاء بجريدة الأهرام الصادرة في ٦/٢٩ مخففًا ميتسرًا بلغني يوم الاثنين الماضي بأن السيد الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع في لجنة الحوار الوطني تحدث ذاكرًا شكاوى الأقباط مما يتعرضون له من اضطهاد وتعصب وطالب الحكومة بمعالجة هذه المشاكل، ومن العجيب والغريب أنه انبرى له السيد كمال هنري بادير عضو مجلس الشعب المعين من الحكومة، معارضًا وبشدة بأن كل هذه الشكاوى كاذبة وان الأقباط في أحسن حال وان ما يقوله الدكتور رفعت السعيد ترويج للفتنة الطائفية، وأنه ليس هناك تفرقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وذكر السيد المحترم كمال هنري بادير بأنه يتولى رئاسة لجنة الدفاع والأمن القومي منذ ١٧ سنة رغم أنه مسيحي، وأن المسيحيين يعاملون كمواطنين وأنه لا شئ يمنعهم من الوصول إلى أعلى المناصب، بل على العكس من ذلك فإن كونه مسيحيًا كان عاملاً مساعدًا في توليه كافة المناصب القيادية. نعم يا سيد كمال هنري بادير فإن توليك المناصب القيادية هى ثمن لسكوتك عن ظلم الأقباط واضطهادهم، ولتنبري في الوقت المناسب للدفاع عن الحكومة التي عينتك في هذه المناصب مكذبًا ما يقع على الأقباط من اضطهاد وتعذيب.

ألم تقرأ يا سيد كمال في جريدة وطني (وأنت لا يمكن أن تدعي عدم قراءتك لها إذ أنك تنشر بها كل عيد مقالاً بمناسبته) بأن بناء الكنائس يخضع لاجراءات طويلة وقاسية ووجود صدور قرار جمهوري باصلاحها بل باصلاح أي مرحاض بها؟

لكن السيد / كمال هنري بادير يقول أنه لا اضطهاد للمسيحيين ولا تفرقة بينهم وبين المسلمين، والسيد كمال هنري بادير مسيحي مخلص ووكيل المجلس الملي السابق للأسف الشديد!!

ألم تقرأ يا سيد كمال في جريدة وطني عن الكنائس التي طرد منها اخوانك الأقباط وأغلقت ومنعت الصلاة بها، ولا جدوى من الشكوى للجهات الإدارية، لكن السيد كمال هنري يقول أنه لا اضطهاد ولا تفرقة بين الأقباط والمسلمين والسيد كمال قبطي مخلص ووكيل المجلس الملي السابق.

ألم تقرأ يا سيد كمال في جريدة وطني عن الأوقاف القبطية التي اغتصبتها الحكومة بمعرفة وزارة الأوقاف من الأقباط والتي تبلغ مساحتها أكثر من ١٦٠٠ فدان بخلاف العقارات المبنية، والموقوفة على الكنائس والأديرة وفقراء الأقباط. لكن الفريق كمال هنري بادير يقول انه لا اضطهاد للأقباط والسيد كمال قبطي عريق وكان وكيلاً سابقًا للمجلس الملي العام!!

ألم تقرأ في جريدة وطني يا سيد كمال بمنع تعيين الأقباط في الوظائف الحكومية والقطاع العام بل والبنوك المشتركة أيضًا، لكن السيد كمال هنري بادير هو القبطي القح الذي كان وكيلاً للمجلس الملي العام!!

ألم تقرأ في جريدة وطني يا سيد كمال ما يلاقيه التلاميذ والطلبة الأقباط في المدارس من اضطهاد ونبذ واهانات بسبب دينهم، وما يلاقيه الطلبة الأقباط في الجامعات من محاربة واضطهادات من الأساتذة لغبنهم حقهم في الامتحانات، وبذا انعدم تعيين الأقباط كمعيدين بها وبالتالي عدم وصولهم إلى الأستاذية، كأن الأقباط أصيبوا بغباء مفاجئ في هذا الزمن الأغبر، ولكن السيد الفريق كمال هنري بادير يقول أنه لا اضطهاد للأقباط ولا تفرقة والسيد كمال قبطي عظيم وكان وكيلاً للمجلس الملي العام سابقًا.

وأحب أن يعلم السيد الفريق كمال هنري بادير ومن يسانده وأصحاب الفضل في تعيينه بأنني أحتفظ بجميع المستندات المؤيدة لما يلاقيه الأقباط من ظلم وأنا على استعداد لنشرها عند اللزوم.

وغيره وغيره من المظالم والاضطهادات والمعاملات الشاذة التي تحل على الأقباط من الحكم الحالي، نعم من الحكومة وليس من اخوانهم المسلمين الذين تسود بينهم علاقات الود والمحبة، إذن يا سيد كمال فهي ليست فتنة طائفية بل سياسة من الحكومة التي عينتك في المناصب القيادية لتدافع عنها وقت اللزوم وعن اضطهادها للأقباط، هذه هى الشخصيات

القبطية التي تستعين بها الحكومة وتعينها في المناصب القيادية لتكون سنداً لها في حربها ضد الأقباط، ان بعضهم لا يدافع عن الأقباط ولا يطلب انصافهم، فيصمت، والبعض الآخر مثل الفريق كمال هنري بادير وكيل المجلس الملي السابق، للأسف الشديد ينبرى بمهاجمة أي من اخواننا المسلمين عندما يطالب بانصافنا من الاضطهاد، لا منك ولا كفاية شرك يا سيد كمال.. الله يسامحك.

وتحية وتقدير من القلب للأخ المسلم الدكتور رفعت السعيد على دفاعه عن الأقباط وطلبه رفع الظلم الواقع عليهم.

حقاً لقد صدق من قال «أذل الحرص أعناق الرجال»

• • •

الحوار الوطـــني واهمالــــه لمشـــاكل الاقبـــاط

لقد اجتمعت لجنة الحوار الوطني وتناقشت في العديد من المواضيع وبوبت نتائجها التي قدمها أمين لجنة الحوار إلى السيد رئيس الجمهورية، ولا ندري هل أدت اللجنة مهمتها المرجوة، هل تدارست آلام وأمال مصر وحددت طرق وأساليب الاصلاح، هل إذا ما نفذت اقتراحاتها ستصبح مصر في أحسن حال، وعال العال، في الواقع لا ندري، فالجرائد الحكومية، تمجد في الحوار الذي جرى بين أعضائها، والروح الطيبة التي سادت بينهم، وان اللجنة أدت ما كان منتظراً منها، ونتائجها هى آمال مصر وأمانيها، بينما جرائد المعارضة تقول بعكس ذلك تماماً، وان الحكومة بالأغلبية التي لها في تكوين اللجنة حجمت الحوار ونتائجه في الاطار المرسوم من الحكومة، والتي أرادت ألا يتعداه المتحاورون، والتي أتت الاقتراحات والقرارات في حيز ما أرادته ورسمته.

ان ما حدث في اللجنة السياسية من لجان الحوار بخصوص موضوع مشاكل الأقباط وهمومهم عندما أراد اثارتها الدكتور رفعت السعيد فقامت عليه القائمة وهوجم من الأعضاء الحكوميين وتصدى له أحد الأعضاد الأقباط لتكذيبه، وحتى ما أمكنه الكلام فيه من هذه المتاعب التي تحيق بالأقباط حذفت من مضابط الاجتماع، وكان ما وصل إليه المجتمعون أنه ليس للأقباط أية مشاكل أو متاعب أو اضطهادات تمسك بخناقهم، وبذا تم التعتيم على هذا الموضوع الخطير، وكأننا ندفن رؤوسنا في الرمال. انني يهمني أن أستعرض بعض ما كتب بالجرائد المصرية في الشهور الأخيرة من هموم ومشاكل للأقباط والتي يجب دراستها وعلاجها وعلى سبيل المثال، فقد كتب الدكتور رؤوف عباس بجريدة الأهالي الصادرة في 1994/5/11 ضمن مقاله ما يأتي :

هناك تجاوزات كثيرة وخطيرة حدثت في العقدين الأخيرين يجب علينا مناقشتها بصراحة وألا نتعامل معها بمنطق ستر العورات لأنها ليست عورات فحسب، بل هى ألغام تهدد نسيج هذا الشعب ومستقبل هذا الوطن، بلغت ذروتها في حوادث الاعتداء على الأقباط في الصعيد، وحوادث الاعتداء على الكنائس، وربما رد البعض بأنها حوادث فردية أو ثأرية، ولكنها أصبحت ظاهرة يجب الوقوف أمامها لأنها تخفي تحتها نار التعصب الذي بلغ ذروته في ممارسات الجهاز البيروقراطي الذي لا يكاد يخفي سعيه لاختزال الأقباط من بعض المواقع الهامة في مؤسسات الدولة رغم أنف الدستور والقانون والسياسات المعلنة للحكومة، كما تخفي تحتها حصاد سياسة اعلامية خاطئة سمحت لبعض الوعاظ أن يتناولوا في الإذاعة والتليفزيون عقائد المسيحيين بالنقد والاستهزاء فضلاً عن ترك منابر المساجد لعناصر مريبة من المتطرفين يصبون اللعنات على الأقباط ويفتون بتحريم التعامل معهم، ثم هناك ما هو أخطر وأكثر تهديداً للوحدة الوطنية، وهو سيطرة بعض العناصر المتطرفة التي أفرختها الجماعات الإسلامية على الكثير من المدارس، وخاصة في الصعيد، وتربية جيل كامل على التعصب والكراهية، ولابد أن يؤدي ذلك كله إلى تغذية الاتجاهات التعصبية عند بعض الأقباط كرد فعل لهذه الممارسات المشبوهة التي يتعرضون لها، وعندئذ يصبح مستقبل هذا الوطن في خطر داهم، ما لم نتدارك الأمر قبل فوات الأوان.

ان طوق النجاة الوحيد الذي يستطيع انتشال مصر من هذا الخطر هو التعامل مع أزمة الوحدة الوطنية بغرض التوصل إلى حل جذري لها، انتهى كلام الدكتور رؤوف عباس بالأهالي.

كما كتب الكاتب الاسلامي الكبير فهمي هويدي بجريدة الأهرام ضمن احدى مقالاته «وان شئنا الأمانة والانصاف فلابد لنا أن نعترف بأن الأقباط، أقباط مصر لهم مشكلات جديدة بالبحث ومخاوف واجبة التبديد، وهذا الملف يحتاج إلى عناية أهل القرار والنظر، ولعلهم يجدون وسيلة للتعامل معه أكثر جدوى وأكثر رصانة، ان مثل ذلك التعامل الشجاع والمخلص هو السبيل الوحيد لتكريس شعور المواطنة لدى الأقباط وتراجع مفهوم الأقلية بمختلف إيماءاته التي تخطر على البال».

وغير ذلك مما كتب في جميع الجرائد والمجلات عن متاعب ومشاكل الأقباط، ولكن كل هذا لم يدع الحزب الوطني يعطي لهذا الجرح الغائر في جسد الوطن حقه من المناقشة. والبحث في لجنة الحوار، بل قام بالتعتيم العقيم على هذه المأساة، وهى طريقة خاطئة. أننا نضع هذا المشكل الخطير

تحت أنظار رئيسنا حسني مبارك، ليعطيه حقه من العدل والانصاف وتوجيه الوزراء والمختصين لعلاج هذا الجرح واراحة الأقباط من أتعابهم.

• • •

« وطني » أمينة وصادقة في كل ما تكتبه

ان ما تورده «وطني» من أخبار وأحداث وما تنشره من مقالات، لا ينشر إلا بعد دراسة دقيقة وأبحاث مستفيضة ومؤيدة بالمستندات، وبذلك لم يحاول أحد منذ صدورها تكذيب أي خبر أو حدث ورد بها، ولا أدل على دقة وصحة ما تنشره مما نشر بها في ٢٠ مارس ١٩٩٤ من تحقيق عن حادث الاعتداء على الدير المحرق، وقتل خمسة منهم اثنان من رهبان الدير وثلاثة من الزوار، كما تكلمت عن هذا الاعتداء البشع في مقالي بتاريخ ١٩٩٤/٤/٣ عن هذه المأساة المؤلمة، ذاكراً أن المعتدين هم من الارهابيين تأكيداً لما ورد في تحقيق ١٩٩٤/٣/٢٠ بالجريدة، واهمال البوليس في القبض على المعتدين بالرغم من التعرف على أشخاصهم من بعض الأهالي، بل حددنا الإرهابي المعتدي وهو أحمد السنوسي.

ثم خرجت التصريحات سواء من رجال الأمن أو بإيعاز واملاء منهم بأن هذا الاعتداء فردي، وكانوا يقصدون تكذيب وطني فيما جاءت به من أنه اعتداء من الإرهابيين على الدير، ووقتها لم أتكلم أو أناقش التصريحات التي قالت بأنه اعتداء فردي لاحترامي الشديد لبعض من أدلوا بهذه التصريحات، وبالتالي أهمل الموضوع ولم تبذل مجهودات قوية وفعالة للقبض على الإرهابي أحمد السنوسي المذكور – ولعل ذلك بسبب أن القتلى من الأقباط، ولربما اعتبروهم مواطنين من الدرجة الثانية.

وبتاريخ ١٩٩٤/٧/١٥ نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان «مصرع الإرهابي الثاني المتورط في حادث اغتيال ضابط أسيوط» أن العناصر التي قتلت الرائد عنتر عبد الحفيظ ضابط أسيوط هى من مجموعة الإرهابي القيادي أحمد السنوسي وقد قامت قوات الشرطة بمحاصرتهم وأطبقت الخناق عليهم الا أنها فوجئت باطلاق الرصاص بصورة عشوائية وبكثافة على قوات الشرطة، وبعد معركة شرسة اقتحمت القوات وكر الارهابيين وعثرت على الإرهابي الخطير عاطف محمد جبره جثة هامدة وعندما انتقلت النيابة للمعاينة وخبراء المعمل الجنائي وبمضاهاة الطلقات الفارغة الخاصة ببندقية الإرهابي القتيل وبفحص البندقية الآلية التي عثر عليها معه تبين أنها نفس البندقية التي سبق استخدامها في حادث اطلاق الرصاص على زوار دير المحرق وأيضًا مقتل خفراء بلدة بني قرة بمنفلوط وأخيراً الرائد عبد الحفيظ والذي يعمل بمديرية أمن الوادي الجديد انتهى كلام جريدة الأهرام..

ومعنى هذا بكل وضوح أن ما كتبته وطني بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ والذي اعترفت به هيئات الأمن في ١٩٩٤/٧/١٥ من أن الاعتداء على دير المحرق وقتل الراهبين والثلاثة زوار كان جريمة ارهابية وليس جريمة فردية كما حاولت تصويرها. بل وان الإرهابي الذي ذكرنا اسمه كمقترف لمذبحة الدير المحرق وهو أحمد السنوسي هو المحرك ورئيس المجموعة التي قامت بقتل خفراء بلدة بني قرة ثم الرائد عنتر عبد الحفيظ.

إذن فإن «جريدة وطني» صادقة وأمينة في اخبارها وحريصة على مصلحة الوطن والمواطنين، ولو أن رجال الأمن قاموا بالقبض على من ذكرته «وطني» كمقترف لجريمة الدير المحرق وهو أحمد السنوسي وعصابته، لما قتل خفراء بني قره ولا الرائد عنتر عبد الحفيظ. اننا لا نقلل من مجهودات رجال الأمن الأبطال وما يقومون به من أعمال مجيدة وجبارة في محاربة الارهاب ولكن لكي نظهر لهم صدق «وطني» واخلاصها ووجود احترامهم أقوالها وآرائها.

• • •

تبرعات عائلات ضحايا ديروط وصنبو

عندما حدثت مذبحة أقباط ديروط وصنبو في سنة ١٩٩٢، وسقط فيها العديد من الأقباط قتلى وبالبحث الاجتماعي المكثف عن هؤلاء الضحايا اتضح أن الغالبية العظمى منهم من العمال الفقراء الذين كانوا يكتسبون رزقهم اليومي بالعمل في الحقول، ولما كان جميعهم قد تركوا عائلات كبيرة بدون أي دخل أو مال يقوتهم، كما أن الحكومة لم تدفع لعائلات هؤلاء الضحايا تعويضات عن فقد عائليهم سوى مصاريف الجنازة – لذلك فقد قمت برجاء القراء بالتبرع لهؤلاء المساكين حتى يجدوا دخلاً شهرياً يقوتهم ويساعدهم على الحياة وأن يحظوا بالتعليم الكافي والتأهيل للحياة، وخصوصاً أن عائلات هؤلاء الضحايا من الأرامل واليتامى الذين هم في سن الطفولة.

وقد كان التجاوب من القلوب الرحيمة العامرة بالإيمان والمحبة طيباً جداً، وحاول الجميع أغنياء وفقراء المساهمة بما أعطاهم الرب، حتى وصلت قيمة التبرعات حوالي ٥٥٠,٠٠٠ جنيه وهي أكثر مما توقعنا، وحتى بعد أن قفلنا باب التبرع لصدور أمر عسكري بمنع جمع التبرعات إلا بمعرفة الحكومة، فقد رغب الكثيرون في تقديم تبرعاتهم.

قمنا بدفع تعويضات كافية لجميع العائلات بديروط وصنبو وهم الذين تخربت منازلهم ونهبت محال تجارتهم، كما دفعنا معونات للعمال الفقراء الذين تعطلوا ولم يكن لديهم ما تقتات به عائلاتهم وأطفالهم، ولما كانت أغلب العائلات في مركز ديروط في ظروف مالية صعبة للغاية لتعطل الأعمال وارتباكها فلم يتمكنوا من ارسال أولادهم إلى المدارس لعدم تمكنهم من دفع مصاريف المدارس والأدوات الكتابية بل وشراء كساوي لهم فقمنا بشراء كساوي لحوالي ٨٠٠ تلميذ وتلميذة، وشراء الكتب والكراريس اللازمة لهم وسداد مصاريف المدارس الخاصة بهم، كما دفعنا معونات للمطرانية لسداد مرتبات الكهنة والخدام وللمصاريف المختلفة لتوقف الأهالي عن دفع العضوية الكنسية والتبرعات العادية لضيق حالتهم.

تبقى لدينا بعد ذلك حوالي ٤٠٠,٠٠٠ جنيه، وعندما حاولنا توزيعها على عائلات الضحايا حذرنا الكثيرون لسوء حالة الأمن بالمنطقة وخوف الجميع من انقضاض الإرهابيين على هذه العائلات المسكينة وأخذ أموالها، حتى عائلات الضحايا فضلت حصولها على المعاشات الشهرية التي حددناها لهم والتي نادوا بأنها كافية جداً لهم، مما اضطررنا لإيداع المبلغ الباقي كودائع لدى بنك الاسكندرية وبذا استمر دفع المعاشات الشهرية لهم من فوائد هذه الودائع.

أخيراً ولتتحدد الأوضاع ونتهي مسئوليتنا عن هذه التبرعات طالبنا عائلات الضحايا بأن تقدم لنا اعلامات شرعية عن كل منهم، وكذا قرارات الوصاية الخاصة بقصر كل عائلة، وبذلك أمكن تحديد قيمة ما يخص كل فرد من هذه العائلات من مبلغ التبرعات.

تم الاتفاق بيننا وبين البنك الأهلي المصري على تسلمه هذه التبرعات المتبقية وقدرها ٣٩٩,٠٠٠ جيه وكشف بأسماء كل مستحق وسنه وعنوانه واسم الوصي عليه إذا كان قاصراً، وصور جميع الاعلامات الشرعية وقرارات الوصاية الخاصة بهم، وبيان نصيب كل منهم على أن يتم شراء شهادات استثمار وبالشروط الآتية :

- يشتري لكل منهم شهادات استثمار وبتسلسل تاريخي يعطيه معاشاً شهرياً من أول يناير ١٩٩٥.
- يصرف الإيراد الشهري المستحق إذا كان بالغاً أو للوصي أو الوصية المذكورة بقرار الوصاية إذا كان المستحق قاصراً.
- لا تسترد قيمة هذه الشهادات إلا بعد مضي عشر سنوات وللقاصر عند بلوغه سن الرشد، وتجدد تلقائياً لحين بلوغ القاصر لسن الرشد.
- لا يجوز الاقتراض أو رهن هذه الشهادات للضمان أو اصدار بدل فاقد عنها، وسنستمر في دفع المعاشات الشهرية حتى آخر سنة ١٩٩٤ ويبدأ بعدها صرف دفعات إيراد شهادات البنك الأهلي للمستحقين.

وبذا نكون قد انهينا مهمتنا والحمد لله، وأرحنا ضميرنا أمام الله والمتبرعين.

• • •

مأســاة القوصــية

كتبنا في عدد ١٩٩٤/٤/٢٤ عن الاعتداءات البشعة التي يقوم بها بعض محترفي الاجرام على الأقباط وفرض الأتاوات عليهم والاستيلاء على مواشيهم وأموالهم ونزع حلى السيدات واغتصابها، ومن يعترض أو يقاوم أو يتأخر عن دفع الأتاوات يقتل أمام عائلته وجيرانه ورجال الشرطة الأشاوس لا يحركون ساكنًا بالرغم من معرفتهم بالمعتدين والتستر عليهم والتغاضي عن جرائمهم البشعة وسقنا في المقال المذكور على سبيل المثال ما حدث في قرية ببلاو في يوم ١٩٩٤/٣/٢ من مقتل الشاب سعد عزيز أمام والدته بكل وحشية لعدم وجود والده لدفع الأتاوة المفروضة عليه ولم يقبض على القاتل وترك ليعبث فسادًا واجرامًا.

وما يحدث في بلدة رزقة الدير المحرق التي تسيطر عليها احدى العائلات المحترفة الاجرام والمعروفة لدى البوليس، وهجومها على منازل الأقباط شاهرة الرشاشات والبنادق الآلية مهددة بالموت كل من يتعرض لها مستولية على كل ما لديهم من مال أو محاصيل أو مواشي. ان هذا هو الارهاب الاجرامي تحت نظر الشرطة وعلمها بكل تفاصيله بدون أن تحرك ساكنًا.

لقد كتبنا بمقالنا المذكور عن مسئولية الحكومة في المحافظة على أمن وأموال هؤلاء الأقباط المساكين وقد رجوت السيد وزير الداخلية ورجال الأمن أن يعطوا هذا الموضوع الحيوي والهام اهتماماتهم وعنايتهم وللأسف الشديد لم يتحرك أحد ولم تقم وزارة الداخلية بأي اجراء لمعالجة هذا الموقف الخطير كأن حماية الأقباط ليست من اختصاصها. فقد وصلني العديد من الرسائل يشكو فيها الأقباط مر الشكوى من استمرار حالة الإرهاب والنهب والسلب وفرض الأتاوات على الأقباط الغلابة. وهذه الحالة الخطيرة مسيطرة تمامًا على قرى محافظة أسيوط وبتاريخ ١٩٩٤/١٠/٥ نشرت جريدة الأهرام لقى مواطنان من قرية مير مركز القوصية مصرعهما عندما اقتحم مجهولون منزلهما فجر أمس وسرقوا محتوياته» وكان اللصوص قد هاجموا المنزل الذي يمتلكه تاجر ثري يدعى سامي ميخائيل وعندما تصدى لهم ولداه عجيب وسامي أطلقوا عليهما الرصاص فقتلوهما وتمكنوا من الهرب بعد سرقة جميع محتويات المنزل.

كما نشرت جريدة الوفد في نفس اليوم «لقى مواطنان من قرية مير مركز القوصية مصرعهما بعد أن اقتحم مجهولون منزلهما فجر أمس وقاموا بسرقة محتوياته وكان اللصوص قد هاجموا المنزل الذي يمتلكه أحد التجار الأثرياء ويدعى سامي ميخائيل، وعندما تصدى لهم ولداه عجيب وسامي قاموا بقتلهما وتمكنوا من الهرب بعد سرقة جميع محتويات المنزل وتمكنت أجهزة الأمن من القبض على أحد المتهمين ويدعى محمد عبد الرحمن بلال، ومطلوب ضبطه في قضية قتل والد المجنى عليهما منذ سنوات ومعنى ذلك أن الوالد وابنيه قتلا اغتيالاً للاستيلاء على ما يمتلكون وأن المجرمين الحقيقيين الذين يرهبون الأقباط ويفرضون عليهم الأتاوات ويغتصبون أموالهم وبهائمهم ومحاصيلهم ومن يرفض طلباتهم يقتل بالرصاص، نعم هؤلاء المجرمون معروفون تمامًا لرجال الشرطة الذين يتغاضون عن جرائمهم ما دامت ضد الأقباط المساكين، ويتركون لهم الحبل على الغارب لتعذيبهم وقتلهم والاستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم بدون أن يحركوا ساكنًا.

اننا نعرض هذه الحالة الخطيرة للمرة الثانية على السيد/ وزير الداخلية ورئاسات الأمن، هذه الحالة المسيطرة على جميع قرى وبلاد محافظة أسيوط والتي فيها يقع الأقباط تحت سيطرة الارهابيين وكذا العائلات المحترفة الاجرام، راجين من المسئولين المبادرة بعلاج هذا الموقف الخطير بحزم وقوة وافهام المختصين أن الأقباط هم مواطنون يجب العمل على تأمين أمنهم وأموالهم ليعيشوا بسلام وأمان.

• • •

د. فـــرج فـــودة في ذمـــة اللـــــه

يشق على أن أنعي إلى الشعب المصري العريق المرحوم الدكـتـور فـرج فـودة الوطني الحق، والذي كـان دائمًا مـا يحارب بقلمه في سبيل الدفاع عن وحدة الشعب، والعمل بكل الجهد على تقوية هذه الوحدة وإزالة كل ما يعلق بها من شوائب وأفكار خاطئة تعمل على تفتيتها أو المساس بها، حقًا لقد كانَ رحمه الله رجلاً جريئًا يدافع عن رأيه بكل قوة، ويناضل في اعلاء ما يعتقد بأنه حق وصواب.

ولماذا إذا اعوزت الحجة البعض ، وفقد المنطق السليم يلجأ إلى القـوة والبطش لفـرض آرائه؟ ثم يتطور هذا إلى استـخدام السلاح والتصفيات الجسدية؟ هذا منحنى خطير وسابقة مؤسفة لإخراس الآخرين ووسيلة مرفوضة تماماً للوصول إلى دكتاتورية الرأي. ان أهم ما أعطاه الرئيس حسني مبارك للشعب المصري هو حرية الكلمة، ففتحت الصحف صفحاتها للرأي الحر في أي اتجاه كان.

ويحـضـرني في هذا المجـال الموقف الرائع الذي وقـفـه جلادستون رئيس وزراء انجلترا في مجلس العموم البريطاني، عندما وقف أحد نواب المعارضة وهاجم الحكومة بقوة وعنف، فهاج عليه نواب الحكومة لاسكاته، هنا صعد جلادستون إلى المنصة وأطلق قولته الشهيرة موجهًا إياها إلى النائب المعارض «أنا أختلف معك في الرأي لكنني أحارب لآخر قطرة في دمي من أجل حريتك في الدفاع عن رأيك»، هذه هي القـاعدة والأساس للديمقـراطيـة الحـقـة وهي احـتـرام رأي الآخـرين واعطاؤهم حرية الدفاع عن وجهة نظرهم وهي سبب تقدم هذه الشعوب وإزدهارها.

ان أسفي لشديد وألمي بالغ للاعتداء الأثيم على المرحوم فرج فودة، واسكات صوته بهـذه الطريقة الغاشمة البشعة، اسكنه الله فسيح جناته وألهم عائلته والشعب المصري العزاء.

• • •

إجـازات أعـياد الأقبـــاط

إن اجازات اعياد الأقباط أخذت منا الكثير من الكتابة في السنوات الأخيرة، فآونة عن توقيت أيام امتحانات الجامعات والمدارس في يوم أحد أعياد الأقباط، بعض عمداء الكليات تداركوا مشكورين هذا السهو فوراً، أما البعض الآخر فقد صمموا على عقد الامتحانات في يوم عيد الأقباط، وعندما توجه إليهم الطلبة الأقباط راجين تعديل المواعيد قالوا لهم ان الامتحانات ستعقد في مواعيدها ومن لا يريد حضور الامتحان بسبب عيده فهو حر يفعل ما يشاء وليتحمل نتيجة هذا الغياب، وهل من المعقول أن يتغيب أي طالب يوم امتحانه، فتكون نتيجة ذلك أنه بسبب هذا التصرف المتعصب المتعنت أن يقضي جميع الطلبة المسيحيين ليلة العيد في الاستذكار ويوم العيد في الامتحان، هل هذا عدل ومساواة كما نص الدستور وحقوق الإنسان!- بل وهناك من هو أشد صلافة وظلماً فيجار الطلبة بأنه حدد مواعيد الامتحانات يوم أعياد الأقباط عامداً متعمداً، من لا يريد منهم حضور الامتحان فليتحمل النتيجة، فيخرج الطلبة من لدنه ونفوسهم مملوءة إذلالا ومهانة وأفواههم مملوءة مرارة وألماً.

لقد أصدر الزعيم جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً باعتبار أعياد الأقباط الخمسة وهي: عيد الميلاد، وعيد الغطاس، وأحد الشعانين (السعف). وخميس العهد وعيد القيامة اجازات رسمية مدفوعة الأجر لموظفي الدولة من الأقباط، ولم يذكر وقتها في القرار موظفي القطاع الخاص لعدم وجوده في هذا الوقت، وبقى سارياً حتى الآن في الحكومة، أما في القطاع الخاص الذي استوعب الآن أغلب النشاط في الدولة فإنهم يرفضون تنفيذ هذا القرار بحجة أنه خاص بموظفي الحكومة فقط، وهم غير ملزمين بتنفيذه، وهم يصممون الآن على عمل الأقباط في أيام أعيادهم، أو الغياب عن العمل مع خصم أجر هذا اليوم من مرتباتهم التي هم في أشد الحاجة لكل مليم منها.

كما درجت جهات العمل في مصر منذ زمان بعيد على أن يبدأ الأقباط عملهم في أيام الآحاد في الساعة العاشرة صباحًا بدلاً من الثامنة حتى يتمكنوا من الصلاة وحضور القداس الإلهي في كنائسهم، ولكن وللأسف الشديد في العهد الأخير أخذت جهات العمل المختلفة في رفض هذا النظام الخاص بحضور الأقباط في أيام الآحاد في الساعة العاشرة صباحًا، بل وعليهم الانتظام في العمل من الساعة الثامنة ولا داعي لهم للصلاة، فهل هذا عدل؟ لقد بدأ الأقباط يحسون ويلمسون أنهم يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، وذلك في جميع المجالات في بلدهم الحبيب.

يا سادة اننا نقوم بجميع واجبات المواطن، فنقوم بسداد الضرائب المفروضة على المواطنين بأمانة وفي وقتها، نؤدي ما علينا من الدفاع عن الوطن كاخواننا المسلمين جنبًا إلى جنب، نخدم بلدنا بكل اخلاص وأمانة، نضحي بحياتنا في سبيل هذا الوطن العزيز، نحب اخواننا في هذا الوطن بقلوب مفتوحة، مسالمين لا نبغي لأحد شراً ولا ضغينة، إذا لماذا هذه المعاملة السيئة في هذا الزمن الأغبر، والسنين العجاف.

اننا لا نطالب بأكثر من حقنا كمواطنين ملتزمين ومخلصين، نطلب من الحكومة اصدار قانون أو قرار جمهوري بالآتي :

- تعتبر أيام أعياد الأقباط الخمسة وهى عيد الميلاد، وعيد الغطاس، وأحد الشعانين (السعف)، وخميس العهد، وعيد القيامة اجازات رسمية مدفوعة الأجر، لجميع العاملين الأقباط بجمهورية مصر العربية.
- تعتبر أيام أعياد الأقباط الخمسة المذكورة اجازة لطلبة المدارس والمعاهد والجامعات الأقباط، ولا يجوز اقامة امتحانات بتاتاً في الأعياد المذكورة.
- تعتبر مواعيد بدء العمل بالنسبة للأقباط في أيام الآحاد الساعة العاشرة صباحًا في جميع المصالح الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص بجميع أشكاله وصوره.

وإذا لم يصدر مثل هذا القانون أو القرار فيعتبر هذا تحكمًا واضطهاداً من الأغلبية للأقلية المغلوبة على أمرها، وتعتبر الديمقراطية التي ننادي بها ناقصة ولا قيمة لها.

• • •

صرخة ألـم

إلى الأستاذ الدكتور وزيـر التعليـم

اني أنشر للسيد الدكتور الأستاذ وزير التعليم رسالة تقطر ألمًا من الأستاذ الدكتور مختار منصور دوس الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية.

السيد الأستاذ أنطون سيدهم..

أؤكد لكم من موقعي كأستاذ بجامعة الاسكندرية أن ما يجري الآن بالجامعات المصرية مخطط حقير من تنظيم خلفي غير شرعي يعمل بشدة على اختزال وطرد الأقباط سواء طلابًا أو أعضاء هيئة تدريس في موجة اضطهاد عاتية تحتاج إلى مقاومتها ودرء خطرها على أمن وسلامة مصر.

لذا أطمع في نشر رسالتي إذ انها ليست شخصية بقدر ما هو سلوك موجه ناحية الأقباط بالجامعة.

من يقبل طرد أستاذ دكتور مشرف رئيسي من الاشراف العلمي دون أدنى سبب أو علة أو سند من قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية التي لا تجيز ذلك؟

ألعلها عقيدتي ومسيحيتي والتحدي فيها واضح، ولدي كافة المستندات التي تقهر تصرفهم، (انتهت الرسالة).

اني أقدم هذه الرسالة إلى الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والرجل الحق الذي كرس نفسه لإقامة الحق، صاحب المصرية السليمة. ان هذه الرسالة هي عينة من رسائل كثيرة تصلني من أساتذة يعانون من اضطهاد لهم ومعيدين توضع العراقيل في طريقهم حتى لا يصلوا إلى المراكز العلمية الجديرين بها وطلبة في السنوات النهائية يعاملون بطرق خبيثة حتى لا يتخرجوا بدرجات هم جديرين بها حتى يستبعدوا من الانخراط في هيئات التدريس الجديرين بها.

يا سيدي الوزير ان المسألة أصبحت ظاهرة عامة بالجامعات تستحق من سيادتكم وقفة حازمة من وقفاتكم لاصلاح التعليم في مصر، واني إذ أكتب هذا وفمي مملوء مرارة ونفسي تقطر ألمًا على ما وصلت إليه الحالة في وطننا الحبيب بسبب أن بعض اخوتنا في الوطن مرضى نفسيًا بالتعصب المقيت، هداهم الله إلى طريق الصواب والعدل والحق.

هذه حالة عامة وظاهرة مقيتة استشرت في جميع جامعات مصر نرجو أن يكون علاجها محل اهتمام سيادتكم – وشكرًا.

• • •

أنطون سيدهم
والقضايا الدينية

أنطـــون ســــيدهم والقضـــــايا الدينيــــــة

- **جاءت في الصدارة المقالات التي تناولت معاناة الأقباط الشديدة من عراقيل ومعوقات انشاء دور العبادة الخاصة بهم، وترميمها، وهو ما يعرف .. باخط الهمايوني.. وبدأت بمقالة بعنوان «امسحوا هذه الوصمة من جبين الوطن». يطالب فيها أنطون سيدهم بالغاء هذا القانون الجائر، ويدعو الرئيس السادات لأن يرفع عن جبين الوطن هذه الوصمة التي لا يجوز أن تستمر في دولة متحضرة تؤمن بالحرية والمساواة.**

وأعقب هذه المقالة مقالات أخرى تناول جميعها تلك القضية، بدأت بمقالة تتضمن نص قرار جمهوري نشر في الجريدة الرسمية يسمح بتجديد دورة مياه احدى الكنائس ويعلق أنطون سيدهم على هذا القرار بالقول «لا .. يا سادة، فالدستور نص على حرية العقيدة والمساواة بين المواطنين، وأنها مهزلة المهازل أن تنشغل الجهات الرسمية بكل هذه الاجراءات لإصلاح دورة مياه احدى الكنائس.

ثم توالت المقالات التي تندد بآثار الخط الهمايوني على الأقباط، واقترح أنطون سيدهم في إحدى المقالات اصدار قانون مصري بدلا من الخط الهمايوني، ينظم عملية بناء الكنائس والمساجد ويضع الشروط اللازمة والمتسمة بالعدل والمساواة، وأن يتضمن القانون تحديد موعد للجهة الإدارية التي تقدم لها الطلبات للرد سواء بالموافقة أو الرفض، وفي حالة الرفض يكون للجهة الطالبة أن تلجأ إلى القضاء لرفع مظلمتها إليه.

في المرتبة الثانية من الاهتمام جاءت المقالات التي تناولت «المجالس المليّة» اختصاصاتها وواجباتها، ثم تصور لرؤية الكاتب لدور المجالس الملية بعد الانتخابات وانتقاده عدم التنسيق بين المجلس الملي العام والمجالس الملية الفرعية.

في المرتبة الثالثة جاءت المقالات المرتبطة بمناسبات أعياد الميلاد المجيد، والقيامة، حيث كان يقدم فيها الكاتب تهانيه القلبية مع بعض التضرعات والابتهالات.

في المرتبة الرابعة جاءت قضية اغتصاب وزارة الأوقاف لأوقاف الأقباط وبدأت بمقال بعنوان «وزارة الأوقاف تغتال أوقاف الكنيسة القبطية»، حول استيلاء وزارة الأوقاف على أجزاء مهمة من أوقاف الأقباط، وحجب ريعها عن جهات البر التي أوقفت عليها، حتى وصل الأمر إلى حد الشكاوى والنزاع القضائي، ثم صدور أحكام قضائية لصالح الأقباط وعدم تنفيذ وزارة الأوقاف لها.

وفي المرتبة الخامسة من الاهتمام جاءت قضية استبعاد الأقباط من الحياة السياسية ومن الترشيحات ضمن الأحزاب السياسية وفي مقدمتها انتخابات مجلس الشورى التي رشح فيها قبطي واحد من بين ١٨٠ مرشحًا للحزب الوطني، وانتخابات مجلس الشعب التي رشح فيها اثنان من

الأقباط من بين ٤٤٠ مرشحًا للحزب الوطني، كما تناول مشكلة تجاوز الأقباط في الترقيات أو التعيينات في الوظائف القيادية بالحكومة والقطاع العام، وكذلك الظلم الواقع على الأقباط في تعيينات القضاء حين تم تعيين ٤ وكلاء نيابة أقباط من بين ٢٠٩ وكيلاً للنيابة، وتعيين ٤ مساعدين نيابة أقباط من بين ٢٥٥ مساعداً.

في المرتبة السادسة من الاهتمام كان التأكيد على وحدانية الزواج في المسيحية وقد أثيرت القضية عندما صدر حكم قضائي بصحة شرعية الزواج الثاني للمسيحي واعتبر أنطون سيدهم ذلك سابقة لها خطورتها وطالب بمراجعة قانون الأحوال الشخصية وتعديل كل ما يمس العقيدة المسيحية.

في المرتبة السابعة من الاهتمام جاءت مقالات «مواقف وطنية تاريخية للبابا شنوده» والتي تتناول موقف البابا شنوده من إسرائيل، ورفض سفر الأقباط إلى القدس إلا مع المسلمين والعرب، وقد اعتبر الرئيس الراحل أنور السادات هذا الموقف بمثابة تحد شخصي له، الأمر الذي كان أحد أسباب تحديد إقامة البابا شنوده بدير الأنبا بيشوي من ١٩٨١ حتى آخر عام ١٩٨٤.

في المرتبة الثامنة جاء الاهتمام بعدد من القضايا أهمها إجازات أعياد الأقباط ومطالبة الدولة بأن تكون إجازات رسمية، وموقف الأقباط من التعديل الدستوري الذي جعل الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسي للتشريع، وعدم تخصيص إذاعة يصل إرسالها بوضوح لإذاعة القداس الإلهي كل يوم أحد، هذا علاوة على مقالات متعددة عن جسد يوحنا المعمدان بدير الأنبا مقار، وفاجعة الدير المحرق، وقضية الأب أغاثون – ومدخرات دير الأنبا شنوده المعترف وإسرائيل ومشكلة دير السلطان، والكلية الإكليريكية جامعة لاهوتية.

* * *

لقاء الأعياد .. والصمود من أجل النصر

•• احتفلت مصر بأعياد ثلاثة .. عيد الأضحى المبارك الذي تتأكد فيه معاني التضحية والفداء، و يهل عيد الميلاد المجيد في هذه الأيام فتهفو النفوس إلى القدس حيث ولد السيد المسيح تدعو من الأعماق أن يتحقق السلام في أرض السلام، وأن تسود معاني الحب والرحمة والتعاطف والخير. تلك المبادئ التي جاء المسيح يدعو إليها من أجل البشرية.

ومع عناق عيد الأضحى المبارك وعيد الميلاد المجيد احتفلت مصر بعيد ميلاد الرئيس أنور السادات مجددة العهد على السير في طريق النضال والتحرر لتحتل هذه الأمة مكانتها التاريخية وأصالتها الحضارية، وأن يتحرر شعب مصر من كل القيود التي عطلت مسيرته، وعوقت تطلعاته إلى مستقبل أفضل.

• لقد خاض شعبنا حروبًا ضارية دفع فيها من دمه وجهده وقوته دفاعًا عن حريته وأرضه وعروبته وواجه أعتى القوى، وحققنا في عام ١٩٧٣ انتصارات أكتوبر المجيدة التي أظهرت للعالم قدرتنا على استيعاب متطلبات الحرب الحديثة وتحقيق النصر.

ان الشعب يؤمن بأنه يعيش أخطر مراحل التحدي عبوراً إلى الرخاء الأمر الذي يطالبنا جميعًا بالتكاتف والترابط لنصنع درعًا صلبًا في صمودنا الوطني.

ان هناك أعباء جسيمة تتحملها الدولة تدعيمًا لقواتنا المسلحة استعداداً لمواصلة النضال وتحريراً للأرض إذا عز السلام بالجهود السلمية .. لقد ارتفعت أسعار الواردات وتتحمل الدولة فروق أسعارها مع استمرار هذا التزايد بشكل مطرد الأمر الذي يشكل عبئًا ضخمًا على كاهل الميزانية. ان كثيراً من الدول الأوروبية تعاني مشكلة ارتفاع الأسعار والتضخم السريع الذي يحيق باقتصادها .. فالمشكلة إذن عالمية والدولة لم تدخر وسعًا في تخفيف الأعباء والعمل على تثبيت الأسعار متحملة هى فروق الارتفاع.

• لقد عرف شعبنا، بقدرته على الصمود والصبر، وعلينا في المرحلة الحالية أن نقدر الصعوبات التي تحيط بنا، وألا نسمح بالضيق أن يتسلل إلى نفوسنا .. ان التحرر ثمنه مرتفع، وقد تحملنا وسنتحمل، خاصة ونحن على مشارف مرحلة تحقيق التحرير..

ان عام ١٩٧٥ يحمل الكثير من الانجازات .. ستكتمل المؤسسات الدستورية والخطة الانتقالية .. هذا فضلاً عن كونها السنة الحاسمة في الصراع الدامي الذي تدور رحاه في منطقتنا.. لابد أن تتحرر الأرض ، اما عن طريق الجهود السلمية، أو عن طريق النضال...

• وشعبنا لن تعوق مسيرته النضالية ولن تحول دون تحقيق أهدافه الكبرى أية عقبات ومعوقات فإن الدماء الغالية التي روت أرض سيناء وخضبت ترابنا المقدس تدعونا أن نكون صفاً واحداً يدعم قيادتنا الواعية الوطنية ويعطي مصر وقضاياها وأهدافها كل ما يملك من ايمان وقدرة على العطاء.

• • •

لا .. لن يباح للمسيحي الزواج بأربع

أثار الحكم الذي نشرته صحيفة الجمهورية يوم الخميس الماضي بعنوان : «مبدأ هام لمحكمة الاستئناف يبيح للمسيحي حق الزواج بأربع» .. قلقًا في نفوس المسيحيين الذين يحرم دينهم الزواج بأكثر من واحدة، فغدوا في حيرة من أمرهم بين ما قضت به المحاكم .. مخالفًا لتعاليم الدين .. وبين ما تقضي به النواميس الإلهية من الالتزام بتلك التعاليم .. إذ أن الزواج في الدين المسيحي هو أحد أسرار الكنيسة السبعة الواجبة التقديس والاجلال.

غدا المسيحيون في مصر في حيرة وبلبلة خاصة وقد جاء هذا الحكم بعد حملة عارمة للدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وهى تبيح الزواج بأربع، ان هذه الإباحة مقصورة على أتباعها، فكيف بها تفرض على غير الذين يدينون بها؟ .. بل تفرض على الذين يقضي دينهم بتحريمها..؟!

والخطورة في الموضوع، أن ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف بصحة الزواج الثاني، يشكل سابقة لها خطورتها، إذ يتخذ مبدأ قد تستند إليه محاكم أخرى في قضايا مماثلة، وقد يمتد الاستناد والاستشهاد إلى ما هو أبعد، فيصدر ما يتعارض مع تعاليم الدين المسيحي، وينقض أسراره المقدسة.. ولا أدل على صدق هذا التوجس من متابعةالتسلسل الذي انتهى إلى هذه النتيجة المؤسفة، بل المفجعة، فقد كان هناك قضاء شخصي خاص بالمسيحيين، وكانت لهم مجالسهم الملية، بل كان لهم ممثلوهم في المجالس الحسبية يقضون في الميراث والوصية بما ينص عليه دينهم .. وظل الحال كذلك إلى أن هبت من نحو أربعين عامًا دعوة تنادي بتوحيد قوانين المواريث والوصايا وجعلها قانونًا واحدًا يطبق على جميع المواطنين على اختلاف عقائدهم، وصدر القانون الذي نص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المواريث والوصايا.

ومن نحو عشرين عامًا، انطلقت صيحة أخرى بنزع القضاء الشخصي من المجالس الملية وتخصيص دوائر في المحاكم لنظر قضايا الأحوال الشخصية .. وحاولوا في ذلك الحين تخفيف وقع هذا القانون بأن دوائر الأحوال الشخصية ستضم قضاة مسيحيين يلتزمون بتعاليم الدين المسيحي.. فلا تصدر أحكامًا تخالف تلك التعاليم .. وصدر قانون الأحوال الشخصية الذي عارضه المسيحيون .. وصدق ما توجسوه، فقد أصبحت معظم دوائر الأحوال الشخصية لا تضم قضاة مسيحيين، وها هى بعض أحكامها تصدر مخالفة للأركان الرئيسية للدين المسيحي.

قد تتذرع تلك الأحكام بأن هناك اختلافًا في العقيدة، ولكن كل العقائد المسيحية تتفق على عدم إباحة الزواج بأكثر من واحدة.

اننا لا ندعو إلى مجرد مراجعة لحكم صدر .. فان الأمر أخطر من ذلك بكثير، إذ يجب مراجعة وتعديل قانون الأحوال الشخصية في كل ما يمس العقيدة المسيحية والأخذ بشريعة العقد .. كما يجب الغاء الفرامانات والقوانين التي تمس حرية الفرد في عقيدته أو بناء أماكن العبادة والتي تعتبر رجعة إلى العصور المظلمة، إذ تمس كل ما أعطاه قانون حقوق الإنسان للفرد .. بل هى احدى صور العنصرية المقيتة.

اننا نرجو من صاحب الغبطة الأنبا شنوده الثالث بابا وبطريرك الكرازة المرقسية، والمجمع المقدس، والمجلس الملي العام، والمجالس الملية الفرعية، أن يبدوا رأيهم صريحًا في هذه المخالفات الجسيمة لنواميس وأحكام الدين ...

• • •

مأساة قانون الأحوال الشخصية

- **كيف ألغيت المحاكم الملية بقانون صدر في غيبة الحرية؟**
- **في يوم واحد صدر قانون الغاء المحاكم الملية وقرار إيقاف البطريرك يوساب...**
- **اعتراضات من أعضاء المجمع المقدس والمجلس الملي... ولكنها تاهت وسط الضجيج واختنقت بالدكتاتورية الصارمة...**

كيف صدر – في غيبة الحرية – قانون نزع القضاء الشخصي من المجالس الملية...؟

لقد كان هذا القانون السبب في المأساة التي نشرت «وطني» تفاصيلها في العدد الماضي، ورددتها صحف أخرى وتناقلتها الإذاعات في الخارج، وكان سببًا في مآس أخرى، عديدة، حطمت الكثير من الأسر، وفصمت عراها، وشتتت أفرادها، وشردت أطفالها... بل وكان وراء العديد من المحن التي أدمت القلوب، واستنزفت الدموع في المآقي، ونشرت البؤس والتعاسة والشقاء....!

كيف صدر هذا القانون، مجافيًا لما طبع عليه وطننا من مودة وإخاء...؟

بعد ٨٠ عامًا

في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥، أصدر مجلس الوزراء برياسة جمال عبد الناصر، القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، بالغاء المجالس الملية، وقضى بجرة قلم على نظام كان معمولاً به منذ نحو ثمانين عامًا، بل منذ أجيال بعيدة، إذ كان رجال الدين هم الذين يقضون في الأحوال الشخصية لأبنائهم، وجاء القانون رقم ٣ الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣، فنظم اجراءات التقاضي أمام المجلس الملي العام، الذي كان قد صدر القانون بتأليفه في ١٣ مارس من العام نفسه.. واستمر النظام قائمًا يقضي في شئون الأحوال الشخصية للأقباط، وعاصر عهودًا مختلفة، إلى أن تقرر الغاؤه في سنة ١٩٥٥.

ولم يغب عن الذين خططوا لانتزاع القضاء الشخصي من المجلس الملي، انه استقر في ضمائر الشعب، وأنه لابد لاتخاذ هذه الخطوة من التمهيد لها، وسوق المبررات للاقدام عليها، ثم احاطتها بالجو الذي يشغل الناس عنها، وهذا ما حدث فعلاً..

حملة جارفة

فقد سبق اصدار القانون حملة على النظام الملي، وعلى الرياسة الدينية، ولكي لا يبدو الافتعال أو الاستثناء في هذه الحملة، اقترنت بحملة أخرى على المحاكم الشرعية.. فكانت قصة الشيخ «فيل» والشيخ «سيف»، القاضيين بالمحاكم الشرعية، اللذين أخذت الصحف تسهب في الحديث عنهما، ولم يكن غريبًا وبالتالي أن تلوك حديثًا آخر عن المحاكم الملية، وعن البابا يوساب... والمعروف أن الصحف في ذلك الحين كانت لا تتحدث إلا بتوجيه .. وتعليمات .. أي أن المسألة كانت مدبرة باحكام...

وفي غمرة هذه الحملة، وفي الوقت الذي صدر فيه قانون الغاء المحاكم الملية.. صدر قرار آخر بوقف الأنبا يوساب بطريرك الأقباط الأرثوذكس عن القيام بأعمال منصبه.. وأذيع القراران ونشرا في يوم واحد...

واتخذت خطوات أخرى للتخفيف من الوقع والصدى.. فقد صدر قرار بتأليف مجلس ملي مؤقت، واختير لوكالة المجلس المستشار اسكندر دميان، وكان وقتها وكيلاً لمحكمة الاستئناف...

وصدر قرار آخر بعقد مؤتمر من أعضاء المجمع المقدس وأعضاء المجلس الملي، لترشيح لجنة ثلاثية من أعضاء المجمع المقدس، تتولى جميع اختصاصات البطريرك، وشكلت هذه اللجنة باسم «المجلس البطريركي».

وكان الغرض من هذا افتعال ضجة كبيرة بايقاف البابا يوساب، بغية ابعاد نظر الأقباط، وشغل أذهانهم عن قرار الغاء المحاكم الملية...

المقصود بالقانون

وكان أحمد حسني، وزير العدل في ذلك الحين، وهو معروف بنزعته... قد تبنى تنفيذ ذلك التخطيط، واجتهد في أن يسوق له المبررات والمسوغات، فقرر الغاء المحاكم الملية والمحاكم الشرعية باصدار قانون الأحوال الشخصية...

وعقد أحمد حسني، وزير العدل، في اليوم التالي مؤتمراً صحفياً قال فيه بالنص: «ان هذا القانون قصد به طوائف غير المسلمين، وان عقد الزواج لهذه الطوائف يتولاه القسوس في الكنيسة، دون أن تعلم الدولة عنه شيئاً، ودون أن يكون له مستندات بالوزارة يرجع إليها عند الميراث، أو عند قيام نزاع بين الزوجين، ولما كان القانون الجديد قد جعل الفصل في قضايا الأحوال الشخصية للمحاكم الوطنية، فكان لزاماً علينا أن نضع قانوناً ينظم عقود الزواج عند طوائف غير المسلمين.. وأن القضاة الشرعيين سيطلق عليهم بعد الآن لقب: قضاة الأحوال الشخصية»...

هذا ما صرح به أحمد حسني، وزير العدل، وواضح منه أن المقصود بذلك القانون هو المحاكم الملية، وقد ألغيت هذه المحاكم الغاء تاماً، اما المحاكم الشرعية فقد بقى وضعها كما كان، بقى قضاتها، وبقى موظفوها، وكل ما حدث أنه أطلق عليه اسم «محاكم الأحوال الشخصية».

معارضـــــة ...

وعلى الرغم من أنه لم يكن أحد يتجاسر حينذاك على رفع صوته بالاعتراض على ما يصدر من قرارات، أو قوانين، في غيبة الحرية... فقد اعترض الكثيرون بشدة، اعترض كل من الأنبا يؤنس مطران الجيزة، والأنبا بطرس مطران اخميم، والدكتور ابراهيم المنياوي وكيل المجلس الملي السابق، والدكتور لويس دوس عضو المجلس .. وغيرهم من أعضاء المجمع المقدس والمجلس الملي العام .. ولكن احتجاجات المعترضين تاهت وسط صيحات شعارات : «الولاء للنظام» ، و « لا صوت يعلو على صوت الحكام» ، وغيرها من الشعارات، إلى جانب الرعب الذي القوه في قلوب الشعب...

ولكن الأجهزة التي خططت ورتبت لاصدار هذا القانون، لم تعدم وسيلة لانتحال التأييد، فعبأت له البعض ممن ينضوي تحت سلطانها...

الشعب مظلوم

وقال جندي عبد الملك، وزير التموين في ذلك الوقت، في تصريح أذاعه على الصحف عقب انقضاء جلسة مجلس الوزراء، «ان الحكومة رأت أن تستجيب إلى رغبة الشعب القبطي ورؤساء الكنيسة من المطارنة في اعفاء غبطة البطريرك الأنبا يوساب من منصبه...» .. ودائماً الشعب هو السبب، وهو الذي يطلب...

والآن...

لقد صدر قانون الأحوال الشخصية في غيبة الحريات، وكان تطبيقه وبالاً على الأسرة المسيحية، فصدرت أحكام مجافية لدين أفرادها، آخرها هذا الحكم الذي صدر باباحة الزواج للمسيحي بأربع .. وبعدما ذهبت مراكز القوى والارهاب إلى غير رجعة... وقام الرئيس أنور السادات بحركة التصحيح، وهيأ للشعب الطمأنينة والحرية، فاننا نطالب بمراجعة شاملة لقانون الأحوال الشخصية، لسد الثغرات التي تتسلل منها رياح التفرقة، ولكي لا يكون ذريعة لتطبيق أحكام تخالف ما ينص عليه دين الفرد وعقيدته..

• • •

عقد الزواج شريعة المتعاقدين
فكيف يخالف ذلك قانون الأحوال الشخصية

اعترض المختصون على صدور قانون الأحوال الشخصية في سنة ١٩٥٥، وبالرغم من توجسهم من نتائجه وتحذيرهم من آثاره، فقد ضرب المسئولون في ذلك الحين بالاعتراضات والاحتجاجات عرض الحائط.

وها هى محكمة الاستئناف تصدر حكمًا يقضي لزوج مسيحي بصحة زواجه من زوجة ثانية.. مع بقاء زوجته الأولى في عصمته.. بل مضت المحكمة إلى ما هو أبعد من هذا، في حيثيات حكمها، فنصت على أنه يجوز للمسيحي أن يجمع بين أربع زوجات...!!!

كيف يحدث هذا في عصر متحضر؟ ... وفي ظل دستور ينص على حرية العقيدة، وعلى احترام شريعة الدين...؟؟

بل كيف تبيح المحكمة للمسيحي تعدد الزوجات، في الوقت الذي ينادي فيه المفكرون من المواطنين بالحد من هذا التعدد عند الذين يبيح لهم دينهم ذلك – ؟! –

لقد نادى الكثير من الكتّاب والباحثين، مطالبين بمنع تعدد الزوجات عند اخواننا المسلمين، مؤيدين ذلك بالكثير من الآيات والنصوص والشروح.

ليست هذه هى المرة الأولى التي يصدر فيها حكم مخالف لتعاليم الدين، لقد صدرت أحكام أخرى تنطوي على مخالفات.. ولكنها لم تكن صارخة إلى هذا الحد.. تتعدد الأحكام التي تستند إلى تفاسير اجتهادية.. وتختلف صورها.. ولكنها تتفق في مجافاتها لروح الدين، انها تجافي قواعد الدين المسيحي كل المجافاة، كما تخالف تعاليم الدين الإسلامي التي تقول : «دعهم وما يدينون».

لعل ذلك الحكم يفتح العيون على ما سبق أن صدر من أحكام وقرارات.. ومن قوانين وتشريعات.. لكي تعدل بما لا يدع مجالاً لتفاسير أو شروح تتعارض مع مبادئ العقيدة أو تمس الكرامة الدينية لأي فرد من أفراد هذا الشعب.

ليس من مصلحة الوطن، أن تكون هناك ثغرات في القوانين أو الأحكام تتخذ سبيلاً لإيلام المواطن في دينه.

وينبغي أن يستهدف التعديل القضاء على كل لبس أو غموض في المواد والنصوص، بما يقطع السبيل على كل اجتهاد أو تفسير.

فما الجدوى من النص في الدستور على حرية العقيدة، ما دامت هناك نصوص قانونية تفسر بما يؤدي إلى عكس ذلك؟

• • •

ان هناك مبادئ قانونية مقررة لا تقبل جدلاً، ومن هذه المبادئ الأخذ بشريعة العقد.. عملاً بالمبدأ القانوني الذي ينص على أن «العقد شريعة المتعاقدين».

إذا كان هذا المبدأ متبعًا في العقود المدنية – فما أحراه بالاتباع في العقود الدينية الواجبة الاحترام – والتي تتصل بحياة الإنسان، وبأقدس ما يعتز به من روابط أسرية، وحياة زوجية.

ومنذ صدور قانون الأحوال الشخصية في سنة ١٩٥٥، والمسيحيون ينادون بتطبيق شريعة العقد.. فالزوجان اللذان عقد زواجهما على أساس دين معين، وتحت ناموس أحكامه، ينبغي أن تطبق عليهما قوانين وقواعد هذا الدين عند تنازعهما.

ان القوانين تسن لتنظيم العلاقات بين الناس، ولحفظ حقوق الفرد، ولحماية الأسرة، وهى اللبنة التي يتألف منها كل كيان الوطن...

فالقانون الذي يعد للتطبيق على الأحوال الشخصية، ينبغي أن يؤخذ فيه رأي وموافقة رجال الدين المختصين، لأن هؤلاء هم العالمون بقوانين وأسس وأحكام الدين التي يجب أن تطبق على الأفراد.

ان قانون الأحوال الشخصية الساري حاليًا لم يؤخذ فيه رأي رجال الدين المسيحي، بل لقد اعترض عليه الكثيرون منهم.

• • •

لقد جبلت طبيعة وطننا من قديم على الاخاء والتعاطف والمودة، وصدرت العهود والمواثيق في بداية الفتح العربي، معلنة الحرص على حماية شعائر الدين لأبناء الوطن، وسار على النهج الولاة والحكام الذين تعاقبوا على حكم البلاد.

وحينما أعلنت مواثيق حقوق الإنسان، كان وطننا في مقدمة البلاد التي صدقت على تلك المواثيق، بل كان المرحوم الدكتور محمود عزمي مندوب مصر في الأمم المتحدة رئيسًا للجنة مكافحة التفرقة العنصرية.

هذا هو وطننا في ماضيه وحاضره ... حريص على السير في موكب الأمم المتحضرة، التي أقرت مبادئ المساواة، وتكافؤ الفرص، وحرية العقيدة...

لسنا نكتب هذا فقط من أجل حكم أو أحكام تصدر مجافية للدين أو مهددة لكيان الأسرة... بل أيضًا من أجل الوطن كله، من أجل سلامة كيانه، ووحدة بنيانه... من أجل الحفاظ على مكانته، والحرص على مستقبله.

من أجل حق كل مواطن في أن يعيش في وطنه كريمًا، آمنًا لحقه في الحفاظ على عقيدته ودينه.

من أجل الصورة التي نحبها لبلادنا، وسط بلاد العالم، مضيئة مشرقة، لا تشوبها شائبة، من ردة أو رجعية، من تعصب أو عنصرية.

من أجل هذا كله نكتب، ونخاطب الضمائر النقية، والقلوب العامرة بالوطنية.

• • •

دعـــاء وابتـهـــال
في عيد قيامة الفادي الحبيب

يا من هبطت من السماء فداء للبشرية..
أشرق بنورك عليها..
لتتحرر من أسر المظالم..
ومن ربقة الخطية.
يا من جئت رحمة للعالمين.. وهدى للحيارى والتائهين،
قو أواصر التراحم بين الناس..
واقشع عنا الحقد والتعصب الأعمى.
يا من مشيت بين الناس بالحب..
وقاومت الشر بالخير..
املأ بحبك القلوب..
وانزع الشر من أفئدة اخوتنا وأحبائنا.

• • •

يا من كـفكفت دمـوع الحـزانى، وجـبـرت خـواطر المنكسرين، وقويت الضعفاء والمستضعفين.. تطلع من عليائك إلى المحزونين والمكروبين وهئ لهم ما يمسح دموعهم ويملأ قلوبهم براحتك وقوتك.

يا من أقمت المقعدين، وفتحت عيون المكفوفين .. أنر البصائر لينهض الراقدون من الضعف والسلبية، وليبدأوا حياة جديدة منيرة بإيمانك ومحبتك.

يا من كنت رجاء لمن ليس له رجاء.. أحي الآمال في النفوس، وجدد فيها الرجاء.

• • •

يا ملك السلام، انشر سلامك علينا، وبين ربوع العالم بأكمله.

يا من دعوت حامل السيف أن يرد سيفه إلى غمده، وقلت له «من أخذ بالسيف .. بالسيف يؤخذ» حول أسلحة الحرب إلى أدوات سلام.

يا من علمت الناس أن يتناسوا الأحقاد، وقلت لهم ألا تغرب الشمس على غضبهم، امسح من قلوبهم الأحن، واملأها بالصفاء والتسامح والنقاء.

يا من ناديت بالاخاء والتعاطف والمساواة، أزل عوامل التفرقة وامح بواعث التمييز، ليكون الجميع واحداً، وليعلوا الإخاء وتسود المساواة.

يا من أرسيت بتعاليمك قواعد العهد الجديد، وقلت «ان الله خلق الإنسان في البدء ذكراً وأنثى وجعلت الذكر يتزوج بأنثى واحدة، وقدست الزواج واعتبرته سراً من الأسرار المقدسة، وأوصيت الزوجين بأن «يكونان جسداً واحداً» فلا توجد نزعات تفرقة توجه إلى الجسدالواحد، أو تحاول تقويض قواعد البناء.

• • •

يا من جاهرت بالحق، وكافحت المظالم، ساند المجاهدين بحقك، وشدد عزائم المدافعين عن المظلومين، هبهم من لدنك قوة على الثبات والصمود.

يا من وهبت أبناءك وشعبك صلابة في مواجهة الاضطهاد، واستبسالاً في ساحات الاستشهاد، تطلع من علياء سمائك إلى حاملي رسالتك والمنادين باسمك، أعطهم قوة وحكمة، وحل دون عدوان الإنسان على أخيه الإنسان.

يا يسوع الناصري ..

يا صاحب العيد ونحن نحتفل بذكرى قيامتك المقدسة..

يا من غلبت شوكة الموت.. هب البشر أن يتغلبوا على نزعات الشر، وعلى الأحن والأحقاد.. أحلل المحبة والإخاء والمساواة مكان الفرقة والبغضاء والكراهية، ليعيش الناس جميعًا – من كل جنس ودين ولون – اخوة متحابين في رعايتك ومحبتك وسلامك.

• • •

امســحوا هذه الوصمة من جبين الوطن

من فـجـر المسـيـحـيـة والكنائس تبنى على أرض هذا الوادي، بدأت بالأماكن التي حلت بها العائلة المقدسة عند قدومها إلى مصر، ثم انتشرت في ربوع الأرض كلها.

وفي الفـتح العربي صدرت العـهـود والمواثيق بالحفـاظ على «الأديرة والكنائس والبـيع» والحرص على حـرية أداء الشعائر الدينية، ووجد شعب مصر المسيحي في هذه العهود والمواثيق خلاصًا لهم من نير تدخل أباطرة البيـزنطيين في أمورهم الدينية، فرحبـوا بالفتح العربي، وفتـحوا له أبواب بلادهم.

ووجد المسلمـون القـادمون في المسيحيين المصريين أهلاً وسهلاً، وعاشوا معهم اخوة متحابين، وبنى عمرو بن العاص مسـجده على مقربة من كنائس مصر القـديمة في منطقـة الفسطاط التي حل بها وحط فيـها بجيوشه، وتحكي كتب التـاريخ كيف كان التعـاون والمحبة بين رجال الدين من هنا وهناك، وكيف كانوا يعطون بعضـهم البعض القناديل ووسائل الاضاءة المختلفة في الأعياد والمواسم.

وعلى مدى الحقب المتعـاقبـة، والعـهـود المتوالية، كان المسلمون يبنون مساجدهم في الأماكن المختلفة، وكانوا يجدون من المسيحيين عونًا على بنائها، وتشهد كتب التاريخ بأن كثيرًا من المهندسين الذين شيدوا هذه المساجد كانوا أقباطًا، وكان الولاة والحكام يبادلونهم المشاعر فيسهمون في تشييد الكنائس ويهبون لها الأموال ويقفون عليها الأرض، وتروى الوثائق أنهم كانوا يصنعون ذلك ابتغاء رضاء العباد، وعملاً بما قطع لهم من مواثيق، وما أوصوا به باعتبارهم أقرب الناس مودة إليهم، وهكذا سار الحال في معظم العـهـود... عدا فترات من الردة كانت تجثم على صدر البلاد وتخيم على سمائها بقتامة لا تلبث أن تنقشع، ويعود إلى سكان الوادي ما طبعوا عليه من صفاء واخاء.

• • •

وعندما كانت مصر ولاية تابعة لتركيا، وكانت الأوامر تصدر من هناك باسم «الباب العالي» إلى الوالي المبعوث لحكم مـصـر، وعـرفت هذه الأوامر باسم (الخط الهـمـايوني) أو الفرمانات، وكانت بمثابة قوانين يطبقها الوالي على شعب مصر.

وصدور الخط الهمايوني يشترط الحصول على موافقة (الدولة السنية) لبناء الكنائس.. واتخذ هذا الخط الهـمايوني، كما اتخذت معظم الخطوط المماثلة في ذلك الحين، سلاحًا في يد الوالي، يطبقه متى شاء، أو متى شاءت له رغبته أو مصلحة (الدولة السنية).

وكان طبيعيًا أن يلجأ الراغبون في بناء الكنائس إلى وسائل أخرى للحصول على [فرمان] ببناء الكنيسة التي يرغبون في تشييدها طبقًا لذلك الخط الهمايوني.

• • •

وانتهت تبعية مصر لتركيا، وألغيت الخطوط الهمايونية والفرمانات السلطانية، وحلت محلها قوانين الدولة... ألغيت كلها فيـمـا عـدا خطًا همـايونيًـا واحـدًا، هو الخاص ببناء الكنائس... من يصدق أن مصر التي استقلت عن تركيا منذ قرن تقريبًا مازالت تنفذ أوامر بغيضة مقيتة.. مثل هذا الخط الهمايوني.

بقي هذا الخط الهـمـايوني وحـده، دون سائر الخطوط، مسلطًا على رقاب الراغبين في بناء الكنائس، جاثمـا على الصدور كالكابوس.. كأنه خط مقدس لا يجوز أن يمس.

والأعجب أن يصدر وكيل وزارة الداخلية، في عهد بائد، منذ نيف وأربعين عامًا، قرارًا بشروط عشرة لمزيد من القيود.

أليس عـجـيـبًا أن يبقى (خط همـايوني) واحـد بعـد أن انقضى عهده وزالت دولته.. يبقى دون سائر الخطوط التي عفا عليها الزمن منذ مائة عام...؟

وأليس من العجب العجاب أن يصدر مجرد قرار من وكيل وزارة من نحو أربعين عامًا، ويرقى إلى مصاف القانون، بل يكاد أن يجب سائر القوانين والنصوص التي تحمي حرية العبادة وأداء شعائر الدين.

والغريب أنه صدرت في مصر الدساتير المتتالية وكلها تنص على حـرية العبـادة... ومع ذلك بقى هذا الخط الهـمـايوني البغيض ساريًا منفذًا؟!

ثم صدرت عن الأمم المتحدة وثيقة حقوق الإنسان بما تحويه من أعظم المبادئ البشرية في الحرية الشخصية والمساواة

وحرية العقيدة... ووقعت مصر على هذه الوثيقة.،. ومع ذلك بقى هذا الخط الهمايوني مخالفاً لكل مبدأ سليم ومعترف به.

وقد يقفز سؤال: هل من نظام لبناء الكنائس بعد الغاء الخط الهمايوني والشروط العشرة..؟

والجواب على ذلك بسيط، لا يحتاج إلى اجهاد في التفكير، إذ أن الجهة الدينية هى التي تعتمد البناء لأنها المسئولة عن مده بالذين يؤدون فيه شعائر الدين، فيكون بناء الكنائس بتصريح من الجهة الدينية التي تتبعها.

• • •

اننا نتقدم إلى الرئيس أنور السادات، الرجل الذي قام بثورة التصحيح، وبمناسبة ذكرى هذه الثورة في ١٥ مايو أن يقوم بالغاء الخط الهمايوني والشروط العشرة لبناء الكنائس.

وكما قام بخطواته الجريئة التي بعث بها الطمأنينة والأمان في نفوس المواطنين وأعطى للقانون سلطانه وأعاد للقضاء كرامته وحريته، ورفع رؤوسنا بانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ فلا شك في أنه سيرفع عن جبين الوطن هذه الوصمة التي لا يجوز أن تستمر في دولة متحضرة تؤمن بالحرية والمساواة والإخاء.

• • •

المجالـــس المليّـــة
اختصاصاتها وواجـباتهـــا

اليوم، وقد بدأ فتح باب قيد ناخبي المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس، فاننا نرقب أن يهب الشعب لأداء هذا الواجب، وأن تبادر الجمعيات والهيئات للمشاركة في حركة الانتخابات بالحث على القيد، وباعداد قوائم الترشيحات.. هكذا كانت تفعل في دورات ماضية جمعيات: التوفيق وثمرة التوفيق والاخلاص والايمان وأصدقاء الكتاب المقدس وغيرها.. وكانت مشاركتها تبث الحيوية والنشاط في حركة الانتخاب.

انه واجب الجميع، أفراداً وهيئات، أن يبصروا كل شخص بمدى الأهمية في ممارسة هذا الحق، وبمدى الضرورة في هذه الآونة بالذات أن تأتي الهيئة النيابية للأقباط ممثلة لهم خير تمثيل، فيكون انتخابها من قاعدة عريضة تنتظم كثرة من الناخبين.. ويكون أعضاؤها من الصفوة القادرة على التعبير عن إرادة الشعب، ومن الكفاءات المتمرسة على معالجة المشكلات... أن يكونوا من الاعلام لا من الأقزام... أن يكونوا جديرين بأن يجلسوا على المقاعد التي كان يجلس عليها بطرس غالي، ويوسف سليمان والدكتور ابراهيم المنياوي، وكامل صدقي، وتوفيق دوس، وحبيب المصري، ويوسف سعد... وغيرهم.

انه واجب وطني، وليس مجرد واجب ملي فحسب، فالمجلس الملي من أعرق الهيئات النيابية التي يعتز بها الوطن، وطالما كان عونًا له في الحركات الوطنية في فجرها.. صحيح أنه مختص بإدارة مرافق الكنيسة وتولى شئونها المالية، ولكن صفته التمثيلية تسوغ له التعبير عن الإرادة الشعبية، وهو بهذا يعتبر معاونًا، ومكملاً للهيئة النيابية العامة أي لمجلس الشعب، إذ أن التعيين فيه لا يمكن أن يعدل الانتخاب، ومن هنا تغدو للصفة التمثيلية للمجالس الملية ضرورتها وأهميتها، فأعضاؤها يأتون عن طريق انتخاب حر مباشر، وليس عن طريق التعيين.

ينبغي أن يدرك الشعب هذا الواجب، وأن يضعه في مكانه الصحيح من نفسه.. فهو جدير بأسمى مكانة، قد يتوه صوت الفرد بين أصوات عديدة في الانتخابات العامة، ولكنه في الانتخابات الملية سيكون له أثره في اختيار ممثليه، في اعلان ارادته، وفي تحقيق رغبته... أما المرشحون فقد يخطئ أحدهم الفوز في انتخابات عامة، ولكنه في هذه حتى لو أخطأه الفوز، فسوف يحل محله من يعبر عن مشيئته.. ان المجالس الملية - كما قلت - لهي أبلغ معاون للمجالس النيابية العامة، ومكملة لها، ولا تقل عنها في أهميتها، وفي جدواها.

ولا ينتقص من قدر المجالس الملية أن انتزع منها بعض اختصاصاتها، فما زال لها من الاختصاصات الكثير، بل وعليها من الواجبات الهامة ما يجب أن تضطلع به ... ان هناك اتجاهاً إلى العودة للاستعانة بالتعليم الخاص، مما يتيح للمجالس الملية أن تسترد مدارسها وتعيد تنظيمها لتساعد الدولة في حمل هذا العبء... وتخريج دفعات من الشباب على مستوى رفيع من التعليم... ثم أن هناك اتجاهاً إلى الاستعانة بالمجالس الملية في حل المشكلات العائلية المعروضة على القضاء قبل الفصل فيها، بل أن بعض المحاكم أحال إليها فعلاً عدداً من المنازعات الزوجية للسعي إلى التوفيق واصلاح ذات البين.. ثم هناك الاختصاصات العديدة الأخرى التي مازالت المجالس الملية تمارسها، وفي وسع هذه المجالس - بما لها من صفة تمثيلية - أن تضطلع بما تهيئه لها هذه الصفة من تحقيق رغبة الشعب ورفع صوته واعلان رأيه في شتى الشئون وفي مختلف المسائل والمشاكل.

وقد تحدث في هذا الاختصاص التقرير الذي وضعه المجلس الملي العام الأسبق في الدورة التي كان قد تولاها المرحوم المهندس يوسف سعد وكيل المجلس حينذاك، فقال ما نصه: «ان المجلس يؤدي رسالة هامة في المحيط القبطي، وهو باعتباره ممثلاً للشعب القبطي، صاحب الحق في ادارة الشئون المالية والإدارية للأقباط، وقد خوله القانون هذا الحق والنظام الملي بغير شك نظام وضع بإرادة الشعب وموافقة الرياسة الدينية، وأيدته الحكومات المتعاقبة، ليقوم بأداء خدمة عامة لوجه الله والوطن... وأن الشعب القبطي، وهو جزء لا يتجزأ من الوطن الحبيب، ليحرص كل الحرص على نظامه الملي الذي استقر وأصبح راسخًا منذ زمن بعيد... وقد اهتم المجلس بالمسائل القبطية العامة، ووصل إلى نتائج هامة، نتيجة لحسن التفاهم المتبادل بين المجلس والمسئولين؛ وهو في هذا يعمل باسم الشعب القبطي ولمصالحه باعتباره الهيئة الرسمية التي تنوب عنه

في المحافظة على حقوقه والدفاع عنها».

أما اختصاصات المجلس الأخرى، فقد أجملها المجلس السابق في تقريره المشار إليه بقوله : «ليست ادارة الأطيان والأملاك هى كل ما يضطلع به المجلس، بل ان له نشاطاً كبيراً في الناحية الإصلاحية، من انشاء وادارة المدارس والمعاهد العلمية والدينية والكنائس والأديرة، وما يلزم للمقر البابوي.. ويبلغ عدد المدارس التابعة للبطريركية سبع مدارس علمية، وتسع مدارس دينية بحتة، ويدخل في اختصاص المجلس طبقاً للمادة العاشرة من لائحته، إدارة هذه المدارس والاشراف عليها، وإذا كانت وزارة التربية والتعليم قد أدخلت المدارس الأولى في عداد المدارس المجانية المعانة، فقد طلب المجلس اخراجها من نظام المجانية وعودتها إلى نظام المدارس الخاصة، وبذلك تسترد البطريركية اشرافها الكامل على مدارسها».

وتمتد اختصاصات المجالس إلى الاشراف والانفاق على التعليم الديني في المدارس العلمية، وإدارة كلية اللاهوت، ومعهد الدراسات القبطية، والكلية الاكليريكية بأقسامها، ومعهد العرفان، ومدارس ومراكز تحفيظ الانجيل، ومكاتب الخدمات الاجتماعية والارشاد الديني، وحل المشكلات الأسرية، وتقديم المعونات والمساعدات في حالات التعطل والمرض والكوارث وتغطية مصروفات المدارس والكليات لغير القادرين.. كما أنه مسئول عن الصرف على أديرة الراهبات والاشراف عليها.

والمجالس الملية، بهذه المهام وغيرها، تؤدي رسالة وطنية جديرة بالتأييد والتعضيد، فهي تسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة في عديد من الجوانب، ثم هى بصفتها التمثيلية تعتبر معاونة ومكملة لمجلس الشعب في مهمته، ولا أدل على الصلة والترابط بينهما من أنه يشترط للقيد في جدول ناخبي المجلس الملي العام أن يكون الناخب من المقيدين في جدول انتخاب مجلس الشعب.

لا شك في أن المجالس الملية، بهذه الصفة، وبهذه المكانة، تمثل صورة من صور الوحدة الوطنية، وهى القادرة على دراسة الوسائل واتخاذ السبل لدعم هذه الوحدة واحاطتها بسياج من المنعة يدرأ عنها التيارات الهوجاء التي قد تهب عليها بين حين وآخر... وتحاول أن تعصف بالأسس الراسخة التي جبلت عليها طبيعة هذا الشعب الطيب في اخوته ومودته ومحبته.

لهذا ندعو أفراد الشعب القبطي إلى المبادرة بقيد أسمائهم في جداول انتخابات المجلس الملي العام والمجالس الملية الفرعية، ليشاركوا في ممارسة حقهم في اختيار نوابهم، ولتأتي هذه المجالس ممثلة لإرادتهم، ومعبرة عن رغبتهم.

• • •

المجلــس الملــي العـــام والمجالــس الملــية الفرعـــــية

يربط قانون المجالس المليَّة الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بين المجلس الملي العام والمجالس الملية الفرعية ولا أدل على ذلك من النص على جعل انتخابات المجالس الملية الفرعية سابقة على انتخابات المجلس الملي العام حتى تكون هذه المجالس كاملة التكوين عند انتخاب المجلس الملي العام فيشترك جميع أعضائها في انتخابه، وذلك لكي يأتي هذا المجلس وليد إرادة ناخبي القاهرة وكذا إرادة المجالس الملية الفرعية.

وبالرغم من وضوح حكمة المشرع في هذه الرابطة، فعلى مدى سنوات طويلة لا نجد أي مظهر من مظاهر التعاون والتنسيق بين المجالس الملية الفرعية والمجلس الملي العام، فكل يعمل في واد بعيداً عن الشعور بالمسئولية الجماعية وهو مظهر مؤسف حقًا - بل ولم يستشعر المجلس الملي العام في يوم من الأيام بمسئوليته تجاه هؤلاء الذين أعطوه أصواتهم وعملوا على انتخابه.

ان على المجلس الملي العام تنفيذ النص وروح القانون أن يدعو المجالس الملية الفرعية لمؤتمر عام بمناسبة بدء الدورة الجديدة وأن يكون الاجتماع مسبقًا بورقة عمل عما يرى المجلس الملي العام أنه تخطيط للسنوات الخمس القادمة - على أن يقوم المؤتمر بمناقشة هذا البرنامج وتقديم الأبحاث والأفكار المختلفة حتى يصل المؤتمر إلى البرنامج الأمثل.. ثم الاتفاق على توقيت لتنفيذه خلال دورة هذه المجالس... وانشاء الأجهزة اللازمة للتنفيذ وتدبير الأموال لتمويل هذا البرنامج. على أن تلتزم المجالس بذلك التزامًا تامًا - وحبذا لو رأس هذا المؤتمر صاحب القداسة البابا شنوده الثالث وأصحاب النيافة المطارنة والأساقفة أعضاء المجمع المقدس.. إذ أن لأفكارهم وآرائهم بالنسبة لهذا التخطيط الأهمية الكبرى.

على أن يتلو هذا التخطيط الاتصال المستمر بين المجلس الملي العام والمجالس الملية الفرعية لمداومة المتابعة وتذليل ما ينشأ من صعوبات أو مشاكل أثناء التنفيذ.. على أن يعقد كل عام مؤتمر عام يعرض فيه المجتمعون ما تم تنفيذه من الخطة الموضوعة بمعرفة كل مجلس من المجالس الملية سواء العام أو الفرعية. وهل تم التنفيذ طبقًا للتوقيت الموضوع.. ثم ما لم يتم تنفيذه وأسباب تعثره وطرق العلاج حتى يتم تنفيذ البرنامج كاملاً في نهاية الدورة الخمسية للمجالس بدون عقبات أو تأخير.

وعلى المجلس الملي العام أن يكون دائم الاتصال بالمجالس الملية الفرعية عن احساس قوي نابع من ايمانه بالمسئولية الجماعية الموضوعة على عاتق جميع المجالس.. كما أن عليه أن يساند أي مجلس ملي فرعي يحتاج لمساعدة أو مساندة في أي موقف أو مشكلة أو عقبة تقف في طريقه.. ان في هذا لدفعة قوية للمجالس عندما تشعر بمدى الرابطة القوية التي تربطها بالمجموعة ويحفزها على الاقدام على العمل الجاد وانجاز المشروعات النافعة والضرورية في الحقبة القادمة على البلاد.

أني لأؤكد أن جهازاً قويًا مترابطًا من المجالس الملية في جميع البلاد تعمل في اتجاه واحد .. وبتخطيط مدروس ومرسوم يغطي جميع نواحي النشاط الروحي والتعليمي والاجتماعي والقومي وغيره سيكون مثالاً عظيمًا للإصلاح وعاضداً ممتازاً للحكومة في الكثير من النواحي التي تحتاجها بلادنا أشد الاحتياج.

على المجلس الملي العام مع المجالس الملية الفرعية أن يقدم إلى الشعب الذي يمثله برنامجًا كاملاً عن الدورة الخمسية.. وتوقيت تنفيذ خطته فيها .. حتى يصبح ملتزمًا بهذا البرنامج .. على أن يقدم في نهاية كل عام من دورته تقريراً كاملاً مفصلاً عما تم خلال العام المنتهي .. وفي نهاية الدورة الخمسية يكون تقريره شاملاً لما نفذه من خطته وما لم يتمكن من تنفيذه وأسباب ذلك .. انه بهذا يرسي تقليداً هامًا للمجالس الملية إذ يقدم حساباً للشعب عما حققه من مشروعات وخدمات لانجاز المهمة الموكولة إليه وإلى المجالس الفرعية.

كما يجب أن يشمل برنامج كل مجلس مشروعًا أو مشروعات متميزة، فلا يصح أن يكون عمل المجلس الملي روتينياً مقصوراً على تحصيل إيرادات أملاك البطريركية وانفاقها في أوجه الصرف المقررة، فليس هذا هو دور المجالس الملية المتمثل في أعضائه كل هذه الكفاءات والقدرات، فالشعب يصبو إلى مجالس ملية خلاقة تحقق ما يصبو إليه الشعب من آمال.

وفقهم الله في أداء الأمانة الموكولة إليهم والنهوض بالأعباء الملقاة على كواهلهم.

المجالـــس المليّــة

•• لقد تمت انتخابات المجالس المليّة الفرعية، ثم المجلس الملي العام، وقد شغل مقاعد هذه المجالس مجموعات من الشخصيات المشهود لها بالوطنية الصادقة والخبرة الطويلة، والعمل المتواصل في ميدان الخدمة، ونحب في هذا المجال أن نضع تحت أنظار هؤلاء الأحباء أمنيات وآمال الشعب القبطي في متطلبات العصر الحاضر والسنوات القادمة التي يجب أن تكون مشحونة بالعمل الجاد من أجل الوصول إلى مستقبل باسم مشرق لوطننا ومجتمعنا وعائلاتنا.

على المجلس الملي العام والمجالس الفرعية، بالتعاون والترابط التام بقداسة البابا شنوده الثالث وأصحاب النيافة المطارنة والأساقفة أعضاء المجمع المقدس، أن يقوم كل في موقعه بدراسة احتياجات السنوات القادمة ووضع البرامج والخطة اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات على أن تكون الأجهزة الخبيرة اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والخطط بمنتهى الدقة من حيث كفاءة العمل والتوقيت الزمني الموضوع لها.

• ان من أول واجبات المجالس الملية هو العمل على تدعيم الوحدة الوطنية، كل في منطقته، ويجب التخطيط لذلك بروح المحبة والسلام التي سادت علاقات هذا الشعب العريق على مدى الأجيال الماضية، نعم على المجالس الملية أن تتعاون مع جميع الأجهزة الدينية المختلفة والفئات والطبقات والأجهزة الشعبية وغيرها، بارساء روابط التعاون والمحبة والإخاء الخالص بين جميع أفراد الشعب، حتى يمضي النهوض بالبلاد صفاً واحداً متراصاً لا ينفذ منه أي دخيل أو مخرب.

• ان الدولة تعمل جاهدة لتعميق المفاهيم الدينية لدى الشعب لمقاومة المبادئ الهدامة الدخيلة، وعلينا العمل في نفس الاتجاه، وبكل جهد ممكن، مؤيدين بذلك اتجاه الدولة وسياستها ضد الإلحاد.

وهذا العمل له شقان، الأول منهما هو تعميق المفاهيم المسيحية في قلوب الأقباط جميعًا، بناء على دراسات فنية متعمقة بمعرفة لجنة من علماء اللاهوت، وعلماء التربية، لدراسة كل الوسائل لإيصال التعاليم المسيحية الكاملة والعميقة إلى الأقباط: أطفالاً، وصبيانًا، وشبابًا... رجالاً ونساءً.

كما يجب تحويل الكلية الاكليريكية إلى جامعة لاهوتية لتخريج العدد اللازم من الكهنة والوعاظ، لتغطية احتياجات الشعب والكنيسة، وأن ينشأ قسم خاص لتخريج مدرس الدين المسيحي باعداد كبيرة تكون كافية للعمل الجاد في جميع مدارس الجمهورية، تصحيحًا للأوضاع القائمة وغير المجدية، ألا وهي تدريس الدين المسيحي بمعرفة مدرسي المواد الأخرى، وهم غير مؤهلين لهذه الدراسات.

• ان أزمة التعليم في مصر تحتاج إلى تكاتف جميع القوى للعمل على حلها، والارتفاع بمستوى جميع درجات التعليم إلى ما نأمل إليه لأبنائنا الذين هم عماد نهضة بلادنا، وحبذا لو عمل المجلس الملي على استعادة المدارس القبطية من وزارة التربية والتعليم، وفي ذلك تخفيف للعبء الملقى عليها في إدارة هذه المدارس، ثم يقوم بتحويلها إلى مدارس خاصة، وينشئ غيرها على أعلى مستوى في جميع نواحيها الإدارية والعلمية، حتى تستعيد تاريخها المجيد حينما كانت أولى دعائم النهضة العلمية في مصر.

• والثقافة القبطية في مسيس الحاجة إلى دار نشر تقوم بطباعة وتوزيع الكتب الدينية والكنسية التي أصبحت الكنائس في مسيس الحاجة إليها، وكذا المؤلفات المسيحية التي لا تجد من يقوم بنشرها، فإذا بدأ المجلس الملي بنهضة دينية وتعليمية، فإن ذلك يتطلب منه انشاء دار النشر، وان في مطبعة الدار البطريركية لنواة صالحة لهذا العمل، وإذا ما استكملت آلاتها، وأديرت ادارة فنية سليمة لأصبحت ثروة علمية عظيمة القيمة، كما تغد، مورداً ماليًا يفيد في مشروعات أخرى.

• ان ايرادات بطريركية الأقباط ضئيلة إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أن تنهض بأعباء ما نرجو من المجلس الملي أداءه، لذا فإنه يجب تكوين لجنة من كبار رجال المال والأعمال لدراسة مصادر إيرادات الدار البطريركية والإفادة من أملاكها المختلفة، ودراسة المشروعات التي يمكنها أن تدر إيرادات كبيرة تكفي لتغطية الصرف على مشروعاتها المرجوة.

هذه بعض آمال وأماني الأقباط، نرجو أن تعمل المجالس المليّة جاهدة على تحقيقها وجعلها حقائق تسعى.

ان تكثيف الجهود والعمل الدءوب لا بد أن يؤتي ثماره.. ولنا عودة.

• • •

دير الأنبا مقار ويوحنا المعمدان

ظهرت الصحف هذا الأسبوع حافلة بالكثير من الأخبار عن اكتشاف وجود جسدي يوحنا المعمدان والنبي اليشع مدفونين بدير القديس الأنبا مقار. ولما كان النبي اليشع من الأنبياء البارزين بالعهد القديم كما أن يوحنا المعمدان جاء إلى العالم ليعد الطريق للسيد المسيح له المجد. فقد اهتزت جميع وسائل الاعلام بالعالم أجمع وأرسل الكثير منها البعثات إلى الدير لتحقيق هذا الكشف العظيم.

ان دير الأنبا مقار كان منارًا للدين المسيحي على مدى العصور من القرن الرابع حينما أنشأه الأنبا مقار الكبير أحد مؤسسي الرهبنة في العالم، ومرت الأزمنة على هذا الدير، كان أكثرها مليئًا بالازدهار، وفي أقلها اعتوره الضعف والخمول، انها سنة الوجود على هذه الأرض، ولقد كانت السنوات السابقة لسنة ١٩٦٨ من الأزمنة العصيبة التي مرت بهذا الدير المشع بالقداسة والروحانية، حتى جاءه الأب متى المسكين مع اخوانه الرهبان القديسين، فبدأ عهد ازدهار وانتعاش فأعيد بناؤه وأضيفت صروح ومبان على أحدث التخطيطات العمرانية، كما انطلقت منه جذوة الروحانية المسيحية الحقة، فسرت إلى كل مكان، ووصل عدد رهبانه إلى ثمانين راهبًا، هؤلاء الذين ترهبنوا عن إيمان عميق بعد أن درسوا العلوم المختلفة إلى أعلى درجاتها، ولم تكن هذه الدراسات الا أساسًا لدراسة لاهوتية عميقة تلقوها على أيدي اللاهوتي الكبير الأب متى المسكين صاحب المؤلفات الرائعة الكثيرة في جميع مناحي الدين المسيحي - كما قام هؤلاء القديسون بدراسة اللغات القديمة كاللاتينية والإغريقية والقبطية وترجموا العديد من كتب الآباء والأبحاث اللاهوتية.

وامتدت أسباب العمران بالدير إلى الكنائس القديمة مع الحفاظ على طرزها القبطية وعلى ما فيها من نفائس وآثار لا تقدر بثمن. وقبل عملية التعمير هذه قام آباؤنا الرهبان بدراسة المخطوطات الموجودة بالدير، وبحث كل ما يتصل بهذه الكنائس فاتضح لهم أن الكثير من هذه المخطوطات يذكر بتأكيد واسهاب أن جسدي يوحنا المعمدان والنبي اليشع قد تم نقلهما إلى الدير ودفنا تحت أحد هياكل الكنيسة الكبيرة. وحينما بدأوا في ترميمه عثروا على المقبرة التي دفن بها هذان النبيان وكان قد دفن معهما عدد من بطاركة الكنيسة القبطية.

واحتفظ الدير بهذا النبأ بعد أن اطلع عليه الرئاسة الدينية العليا بالكنيسة، وظل طي الكتمان حتى اكتشفها بطريق الصدفة البحتة أحد الصحفيين وإذاعتها على العالم الذي ارتج للنبأ الهام، مما استدعى أن يؤلف صاحب القداسة الأنبا شنوده الثالث بابا وبطريرك الكرازة المرقسية لجنة من كبار علماء الآثار لتحقيق هذا الكشف العظيم، والمرجو من هذه اللجنة أن تبادر باعداد تقريرها تمهيدًا لإذاعته على الملأ الذي يرقب بصبر نافد معرفة جلية الأمر.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير إلى ما أدلى به بعض المتصلين بالكنيسة من تصريحات وآراء مختلفة عن غير تيقن أو تثبت، فإن مثل هذه التصريحات والآراء تبلبل الأذهان وتسيء إلى الحدث قبل جلاء جوانبه.

ويجب أن يترك الكلام والقرار في هذا الشأن لصاحب القداسة البابا الأنبا شنوده الرئيس الأعلى للكنيسة ليضع أمام أبنائه الرأي السليم عن علم ويقين.

ان ثبوت وجود جسدي هذين النبيين في أرض مصر لهو بركة كبيرة لهذا الوطن الحبيب الذي أكرمه السيد المسيح له المجد بقدومه إليه ابتعادًا عن وجه هيرودس.

• • •

المجالـــس المليـّـة والعضوية الكنســية

من أهم متطلبات السنوات القادمة على البلاد تعميق المفاهيم الدينية لمقاومة التيارات المختلفة التي تتفاعل مع النفوس، وخصوصاً الشباب، وتؤثر عليهم تأثيراً سيئًا، ينبغي العمل من الآن على مقاومته .. وهذا هو ما نادى به السيد الرئيس أنور السادات في الكثير من خطبه ومؤتمراته، وما حث عليه في اجتماعه برجال الدين الاسلامي والمسيحي، وقرر فيه أن يكون تدريس الدين في المدارس مادة أساسية يجب الاهتمام بها..

ان الحقيقة الراهنة أن الكثير من العائلات والشباب والنشء بعيدون كل البعد عن الثقافة الدينية، هذا أمر لا شك فيه، ويحتاج إلى تنظيم وتخطيط شامل، لكي تصل الرسالة الروحية إلى عقول وقلوب الجميع، رجالاً وسيدات.. شبابًا وشابات .. أولاداً وبنات .. جميعًا يجب أن نصل إلى أفئدتهم بالتعاليم المناسبة لكل منهم.

وقد يتساءل البعض: كيف يتم ذلك.....؟

والرأي عندي أن علينا أن نخطط للوسائل المختلفة المناسبة لكل جيل وسن، ثم نشكل الأجهزة اللازمة لإيصال هذه الدراسات إلى تلك المجموعات، وتعميق مفاهيمها في النفوس.. وهذا ما سنتكلم عنه تفصيلاً في كلمات مقبلة.

أما العنصر العام فى الموضوع فهو كيف نصل إلى أفراد الشعب بعد أن أعددنا لهم كل ما هو ضروري من مواد مختلفة عن طريق المتخصصين والمؤهلين لإروائهم من مناهل الروحانيات العميقة؟

ان الطريقة المثلى للوصول إلى جميع الأفراد هى العضوية الكنسية، فعلى كل مجلس ملي أن يقوم بالاشتراك مع الآباء الكهنة لإعداد بطاقة لكل رب عائلة، تشتمل على البيانات الخاصة بجميع أفراد الأسرة وحالتها الاجتماعية، وما يطرأ عليها من تغييرات، بحيث نصل إلى كل فرد من أفراد الشعب، فيكون تابعًا لكنيسة مسئولة عن رعايته وافتقاده .. ثم تدون البيانات الواردة بهذه البطاقات في سجلات الكنيسة وتبوب على حسب فئات العائلة حتى تتم الرعاية الدينية لكل حسب عمره، فيلقى الزاد المناسب من التعاليم الملائمة له.

وعلى الكهنة والأجهزة المختلفة المشار إليها أن تقوم بالدراسات الدينية وتعميق المفاهيم والقيم المسيحية السليمة في نفوس جميع أفراد الشعب، مع الافتقاد الضروري في المناسبات المختلفة.. كما أن على كل مجلس ملي أن يشكل الجهاز المختص للرعاية الاجتماعية، إذ أن الشعب الآن في مسيس الحاجة لرعايته اجتماعيًا، بسبب ما يواجهه من مشكلات جمة في حياته.

ان العضوية الكنسية يجب أن يكون لها اشتراك مالي شهري، بحد أدنى بسيط، يرتفع تبعًا لدخل الفرد، إذ أن هذا الاشتراك ينمي شعور الفرد بانتمائه للمجموعة، كما أنه يعاون في الانفاق على الخدمات التي ستقدم للجماهير على أساس العضوية الكنسية، فإذا شعر الفرد بما يقدم له من خدمات، وتفهم حقيقة وأهمية التعاليم الدينية، وادراك مسئوليته نحو المجتمع، فسيكون ذلك حافزاً روحيًا له لأداء العشور التي سيعتبرها واجباً حتمياً يفرضه عليه دينه وضميره.

بذلك نعمل على دعم القيم الروحية في المجتمع، وايصال الكلمة إلى نفوس الجميع، وتحصل الكنيسة على مورد كبير، يتمثل في العشور، هذا المورد سيكون عنصراً هامًا لتنفيذ المشروعات الجليلة التي يجب أن تتولاها المجالس الملية لخدمة الكنيسة والشعب.

• • •

الكليـة الإكليريكيـة جامعـة لاهـوتـيـة

في الأسبوع الماضي، وبالتحديد في ١٩٧٨/١١/٢٩ يكون قد مضى على انشاء الكلية الاكليريكية خمسة وثمانون عاماً، انقضت بحلوها ومرها، تتقدم أحياناً وتزدهر، وتضمحل أحياناً أخرى وتتأخر، وحتى في تقدمها لم تصل إلى ما نصبو إليه لاعداد رجال الدين المؤهلين تأهيلاً كاملاً لرعاية الشعب وغرس الكلمة في نفوسهم وافتقادهم روحياً واجتماعياً، وتغطية جميع الاحتياجات الدينية لهم في البلاد كلها، لقد انتهى الأمر بهذه الكلية إلى أن من التحق بها في هذا العام من طلاب بالقسم النهاري عدد ضئيل لا يذكر..!!

ان الهزال الذي أصاب هذه الكلية يستدعي عملاً سريعًا وحاسمًا لاقالتها من عثرتها، وللنهوض بها نهضة شاملة، تقتضي الثورة على جميع جوانب الضعف فيها.

اننا نريد للكنيسة جامعة لاهوتية على أعلى المستويات العلمية والتربوية، يتولى أمرها علماء متخصصون حاصلون على أعلى الدرجات العلمية في جميع فروع الدراسة. كما أن كلياتها يجب أن تجهز تجهيزاً حديثًا متميزاً، يتولاها مجلس ادارة من كبار رجال اللاهوت والتربية، يساندهم الاقتصاديون لتنظيم الموارد المالية الكافية لتمويل هذا العمل الجليل الضروري، على أن توزع الدراسة في الجامعة على عدة كليات مستقلة تعمل كل منها في دراسات متخصصة.

ان كلية رجال الدين بالمستوى الذي نصبو إليه يجب أن تعد للرعاية المئات سنويًا وعلى المستوى الرفيع من الدراسات اللاهوتية والرعوية والاجتماعية التي تجعلهم خير الرعاة للشعب دينيًا وروحيًا واجتماعيًا، متفقدين شعبهم في جميع أطوار أعماره المختلفة بكل الجهد والعناية.. فطالما تحدث قداسة البابا شنوده عن حاجة الكنيسة إلى الرعاة، على أن تحوي هذه الكلية أقسامًا أحدها للرعاة الذين يمارسون الخدمة في وطننا العزيز مؤهلين للعمل سواء بالمدن أو بالقرى حيث يستلزم الأمر دراسات ومؤهلات خاصة في مرحلة الانتقال التي سنمر بها. وقسم خاص بتأهيل رعاة لأبناء الكنيسة بالمهجر تتوفر فيهم دراسة لغات وعادات الشعوب الغربية واتقانها حتى يكونوا خير سفراء للكنيسة والوطن، وخير معين لأبنائهم ولمن ينضم للكنيسة من شعوب هذه البلاد لارشادهم في خضم هذه الحياة التي تنتشر فيها الأفكار والمبادئ المتطورة، حتى لا يجرفهم تيار مخالف للمبادئ الأرثوذكسية السليمة القويمة.

وفي هذا المجال ينبغي البدء من الآن في انشاء قسم خاص لتعليم الخدام المؤهلين للعمل في بلاد أفريقيا بعد أن جلا عنها الاستعمار، وأصبح الفراغ فيها يلقي على عاتق كنيسة مارمرقس تبعة ملئه وشغله بالخدام الأمناء التزامًا بواجب كرازتها لشعوب افريقيا.

ويضاعف من الاحساس بذلك الالتزام أن بتلك البلاد أعداداً كبيرة مازالت تمارس طقوس الوثنية، وهذا يلقى علينا مسئولية خطيرة أمام الله، فنحن مسئولون عن رعاية هذه الشعوب ويجب أن نبذل كل جهدنا في عمل مخطط ومنظم لرعاية المسيحيين والاحتفاظ بهم في حظيرة الإيمان، وهداية الوثنيين إلى الكلمة، ولهذا يجب أن يؤهل رجل الدين المناسب لهذه الخدمة، فيكون ملمًا بلغات تلك البلاد وعاداتها وتقاليدها، حتى يمكنه أن يؤثر ويتفاعل مع عقلية وتفكير شعوبها، كما يجب أن يكون مؤهلاً لخدمتها اجتماعياً وصحياً لينفذ إلى داخل نفوس الجماهير فيها.

أما كلية معلمي الدين المسيحي فهي الكلية التي يجب أن نعمل جاهدين لتنظيمها وتزويدها بالأساتذة اللاهوتيين والتربويين، واعداد البرامج القوية المدروسة لتخريج آلاف من مدرسي الدين المسيحي بالمدارس على جميع مراحلها، إذ أنه بعد أن قررت الدولة اعتبار الدين مادة أساسية بالمدارس فإن الحاجة ماسة وسريعة للرجال العاملين في هذا الحقل، بدلاً من قيام مدرسي المواد المختلفة بتدريس الدين، وهم غير مؤهلين لذلك، سواء من الناحية اللاهوتية أو التربوية.

كلية أخرى هامة وضرورية هي كلية الثقافة القبطية، التي تقوم بتدريس اللغة القبطية بعمق واجادة وكذا اللغة الهيروغليفية للعلاقة الوثيقة بين اللغتين التي بدأت في القرنين الأول والثاني للميلاد، واللغات السريانية واليونانية القديمة، إذ أن الكثير من مخطوطات الآباء مكتوب بهاتين اللغتين، وتشمل الدراسة آداب اللغة القبطية، والآثار والفنون والثقافة القبطية، حتى يكون لدينا العلماء والمتخصصون لدراسة

البرديات والمخطوطات والآثار القبطية المنتشرة في جميع متاحف العالم والربط بينها والكتابة عنها لتثقيف الشعب ثقافة قبطية واسعة وعميقة.

وعلى الجامعة انشاء المعاهد العليا المتخصصة في دراسة العقائد والتربية الدينية وأصولها وفلسفاتها، ولدراسات الكتاب المقدس في نواحيه المختلفة، ومعهد آخر لليتورجيات لدراسة القداسات العديدة والتراث الروحي المصري للآباء القديسين.

والمكتبة القبطية الشاملة من أهم ما يلزم الجامعة اللاهوتية، ولدينا نواة طيبة في مكتبات المرحوم الدكتور مراد كامل ومكتبة الاكليريكية ومكتبة معهد الدراسات القبطية.

وينبغي أن تضم الجامعة مركزاً للوسائل التعليمية الحديثة من أفلام واسطوانات وشرائح مضيئة وخرائط وأشرطة ووثائق وميكروفيلم.. وكل الوسائط المتقدمة في هذا المجال.

انها خواطر وآمال تجيش بالأفئدة نقدمها لمجلسنا الملي للعمل على تحقيقها.. راجين له التوفيق النهوض بها.

• • •

المجالس المليّة و عصـــر السلام

مضى العام تقريبًا على انتخابات المجلس الملي العام والمجالس الملية الفرعية، وهي تضم نخبة من أكفأ الشخصيات العامة التي شغلت وتشغل مراكز قيادية تنهض بها على أحسن درجة من الكفاءة والمقدرة، كلهم رجال عاملون مخلصون، تملؤهم الحمية والحماسة للعمل الجاد، ويبذلون خبراتهم للوصول بآمالهم إلى التحقيق والتنفيذ.. بعضهم شغل كراسي الوزارات بكفاءة وأمانة أثارت الاعجاب، والبعض الآخر يقوم بإدارة كبرى الشركات والأعمال الخاصة بنجاح رائع محل تقدير الدولة والجماهير العريضة، ومنذ توليهم شئون الأقباط كأعضاء للمجلس الملي وحتى الآن لم نر شيئًا من أفكارهم أو خبرتهم تظهر إلى حيز الوجود.

كتبت الكثير عن آلامنا وآمالنا في المجالات المختلفة، راجيًا من المجلس الملي العام والمجالس الفرعية أن تعمل جاهدة بقدرات أعضائها الفائقة واخلاصهم الأكيد على تحقيق هذه الأمال بمشروعات جريئة وأعمال خلاقة تتناسب مع عصر السلام الذي يجب أن تقفز فيه مصر قفزات سريعة في طريق التقدم والاصلاح والرخاء، تجاوبًا مع الجهود التي تبذلها الدولة في هذا السبيل.

ناقشت التعليم الخاص، وما يجب أن نعمله في هذا الميدان الهام من مساهمة فعالة وقوية بانشاء المدارس الرفيعة المستوى، والخاصة لتدريس اللغات الأجنبية وتدعيمها بالمدرسين الأكفاء، لنسهم بها في خدمة النشء، جيل المستقبل، وخصوصًا واننا كنا سباقين في هذا المجال طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ كانت مدارس الأقباط منتشرة في جميع أنحاء البلاد تعمل بجد واجتهاد، وتخرج فيها أجيال من رجالات مصر.

كتبت عن الكلية الاكليريكية، ووجوب تطويرها، لتغطي احتياجاتنا الماسة إلى رجال الدين والوعاظ، ومعلمي الدين المسيحي الذين يمثلون عاملاً هامًا في تربية النشء، و خصوصًا بعد أن أصبح التعليم الديني في جميع مراحل التعليم اجباريًا. لقد طالبت بعمل كبير وسريع في هذا الميدان، بل واقترحت أن تحول الكلية الاكليريكية إلى جامعة لاهوتية.

ان الوحدة الوطنية في هذا الوقت مطلب هام وعاجل تضعه الدولة والشعب نصب أعينهم، طالبين من الجميع تعميقه وتأييده بكل الجهد والنفس، حيث أن التيارات العنيفة التي تسيطر على بعض النفوس الضعيفة لا تجد أمامها الا اللعب بهذه النعرة الخطيرة.. لقد طالبت المجالس الملية بوضع تخطيط فعال وطويل المدى للعمل على توطيد الوحدة الوطنية، وجعل المحبة والتعاون قاعدة مستقرة لشعبنا الحبيب.

لقد طالبت المجالس الملية بالتعاون فيما بينها، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات لتخطيط الأعمال الهامة والضرورية لمستقبل باسم يصبو إليه الجميع، ودراسة الوسائل الفعالة لتنفيذ هذا التخطيط.. طالبت ببرامج خلاقة، تجاوبًا مع متطلبات عهد السلام، وترك صغائر الأعمال للموظفين الإداريين.

أين المشروعات الاقتصادية الضخمة التي طالبنا بها لزيادة موارد المجالس الملية لمواجهة المصروفات اللازمة لتنفيذ الاصلاح المطلوب؟

لقد كتبت وكتبت، وطالبت ورجوت، ومضت الأسابيع والأشهر دون أن نرى أية بادرة تحرك نحو العمل المأمول، هل هناك أسباب أو عوامل خفية تحول دون العمل؟ .. الله أعلم، لكن النتيجة الواضحة : لا شئ.

إن بلادنا العزيزة على أبواب تغييرات هامة وفعالة، دستور جديد يدرس ويعد، واصلاحات اقتصادية شاملة، وسياسة جديدة للأمن الغذائي، وقوانين تدرس لتصدر، مما جعل الرئيس أنور السادات بديمقراطيته كرب للعائلة يعمل بكل جهد لاستطلاع أفكار وآراء المواطنين من مختلف المهن والاتجاهات.. فعلى المجالس الملية (المجلس الملي العام والمجالس الملية الفرعية)، أن تعمل على تقديم آرائها وأفكارها، وآمالها، وأحلامها، مدروسة، مخططة، إلى السيد الرئيس أنور السادات، تضامنًا وتعاونًا مع الدولة في توضيح أوجه النظر المختلفة، وخاصة كما أوضحنا، ان كل أعضاء المجالس الملية من الرجال المفكرين، والخبراء، أصحاب النظر الثاقب في شتى النواحي والمجالات، ولا تنقصهم الخبرة والكفاءة، وفوق كل هذا فإنه تقع عليهم مسئولية الاعراب عن آراء الشعب الذي انتخبهم، وتحقيق الآمال التي علقها عليهم.

• • •

إسرائيل و مشكلة دير السلطان

منذ انشاء دولة إسرائيل وتزعم مصر للدول المقاومة لها بما تملكه من امكانيات واسعة وركيزة ضخمة من التأثير العميق على الشعوب العربية.. لم تأل إسرائيل جهداً في العمل على محاربتها في جميع المجالات سواء الدولي منها والمحلي.. فما أن وقعت نكسة ١٩٦٧ واستيلائها على الضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها القدس الشرقية حتى وجدت الفرصة سانحة في الانتقام من مصر بالاستيلاء على أثمن ما يملكه الأقباط بكنيسة القيامة ألا وهو دير السلطان.. ثم تسليمه لآخرين لا حق لهم فيه..

لقد قام نيافة الأنبا باسيليوس مطران القدس بمحاولات عديدة لاسترجاع هذا الدير التاريخي الاستراتيجي الموقع والذي يعتبر الطريق الوحيد بين بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقدس وكنيسة القيامة.. ولكن مجهوداته باءت بالفشل إذ أن الغرض الأساسي كان الاستيلاء على أملاك الأقباط الأرثوذكس أو بالأحرى أملاك مصر في الموقع المقدس.. مما حدا بنيافته أن يلجأ إلى القضاء .. وبعد تقديم المستندات التاريخية المؤيدة لامتلاك الكنيسة القبطية لدير السلطان وقيام المحكمة بمعاينة هذه المقدسات.. أصدت محكمة العدل العليا بالقدس حكمها بأحقية الكنيسة القبطية لدير السلطان وتسليمه لها..

ورأت الحكومة الإسرائيلية في هذا الحكم لطمة شديدة لها.. وخصوصاً أنه وجه لوماً عنيفاً لتصرفها الخاطئ.. فاجتمعت الوزارة الإسرائيلية وأصدت قراراً بإيقاف تنفيذ الحكم بحجة أن له أبعاداً سياسية وكونت لجنة من أربعة وزراء لدراسة الموضوع .. وبالطبع لم تجتمع هذه اللجنة بالرغم من استمرار تقديم الاستعجالات والشكاوى من صاحب النيافة الأنبا باسيليوس.. لقد كان الغرض من تكوين هذه اللجنة هو التسويف واستمرار الاستيلاء على دير السلطان نكاية لمصر وكيداً لها.

والآن وقد انتهت المشاكل بين مصر وإسرائيل بعد المبادرة الشجاعة للرئيس أنور السادات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.. فقد زال السبب الرئيسي للاستيلاء على دير السلطان.. وكان من المتوقع اعادته إلى أصحابه وهم الكنيسة القبطية، ولكن الذي حدث هو أن اغتصاب دير السلطان مازال مستمراً بالرغم من الاتصالات المستمرة مع المسئولين الإسرائيليين..

ان مشكلة دير السلطان مشكلة سياسية شكلا وموضوعاً.. ولولا الاشكالات السياسية والحربية التي كانت بين مصر واسرائيل لما اغتصب هذا الدير وسلمته لآخرين بدون وجه حق.. ومن هنا فإن واجب حل هذه المشكلة يقع على كاهل رجال السياسة المصريين لاتخاذ الاجراءات السريعة والفعالة لإعادة الحق لأصحابه.. فلا معنى لكل ما يكتب أو يقال من أن مشاكلنا مع اسرائيل قد حلت.. كما أن العلاقات بين الدولتين في طريق التطبيع في الوقت الذي ما زال اعتداء اسرائيل على المقدسات القبطية واستيلائها عليها مستمراً.

عجباً أن يقف رجال اسرائيل وبينهم رئيس الدولة ورئيس الوزراء امام أجهزة التليفزيون مرحبين بالسلام بين الدولتين.. وداعين إلى تطبيع العلاقات بينهما وهم في الوقت نفسه يضعون أيديهم على جزء من أهم المقدسات القبطية بكنيسة القيامة.. ان الأقوال الجوفاء التي تطلق بلا معنى للتمويه على عقول الشعب المصري لن تنطلي علينا لأننا لسنا بهذه الغفلة.

ان أقباط مصر لن يفكروا في زيارة القدس ما لم ترد لهم مقدساتهم، لقد امتنع الأقباط عن السفر إلى الأماكن المقدسة منذ حرب سنة ١٩٦٧ حتى الآن، وسيستمرون في هذا الوضع حتى يعمل المسئولون في اسرائيل إلى إعادة الحق إلى أصحابه وتسليم دير السلطان إلى الكنيسة القبطية.

اننا نتوجه إلى رب العائلة الرئيس أنور السادات راجين منه إثارة هذا الموضوع الهام مع المسئولين الإسرائيليين، وافهامهم بأن استمرار الاعتداء على مقدسات الأقباط واستيلائهم على دير السلطان فيه اساءة كل الإساءة إلى الشعب المصري والذي يجب أن ترد إليه أملاكه. فلم تعد هناك حجة لاستمرار اغتصابها بعد أن أصدرت أعلى محكمة في إسرائيل حكمها بإعادة ذلك المكان المقدس إلى أصحابه.. ولم يعد هناك مبرر لبقاء العدوان على ذلك المكان الذي قصد به الكيد لمصر.. بعد أن عقدت معاهدة السلام مع إسرائيل.

• • •

الدستور الجديد والشريعة الإسلامية

استجابة لدعوة السيد الرئيس أنور السادات أب العائلة المصرية، إلى جماهير الأمة للادلاء برأيها في التعديلات المقترحة على مواد الدستور، نرى واجبًا علينا أن نطرح أمامه آراء مجموعة من أبنائه.

فإن للإقباط، وهم من صميم أبناء هذه الأمة، رأيًا في بعض تلك التعديلات، أبداه رجالهم، وأعلنته مؤسساتهم، وهذا الرأي ليس بدعًا، فهو ينبع من عميق اخلاصهم لوطنهم، ثم هو لا خلاف عليه، لأنه يتمشى مع المبادئ والقواعد المتعارف عليها، والتي أعلن المسئولون حرصهم عليها وتمسكهم بها.

- **فلا خلاف على أن المصريين أمام القانون سواء..**
- **ولا خلاف على حرية العقيدة، وحرية أداء الشعائر الدينية..**
- **ولا خلاف على أن يترك غير المسلمين وما يدينون..**
- **ولا خلاف على وجوب احترام شرائع غير المسلمين وأن تطبق عليهم شرائعهم لا شرائع غيرهم..**

لا خلاف على شئ من كل هذا.. وقد أيده المشرعون أنفسهم الذين يشرفون على تعديل مواد الدستور، وأعلنه رئيس مجلس الشعب في أكثر من مناسبة.

ونحن لا نطلب أكثر من هذا، لسنا نختلف مع أحد على المبادئ والقواعد، وليس هناك من يختلف معنا عليها، فليس لأحد أن يفرض على أبناء دين معين ما يتعارض مع تعاليم ذلك الدين، لأن حرية العقيدة مكفولة ومصونة للجميع.. وانما كل ما هو مطلوب – امام التعديلات المقترحة التي قد تستخدم فيما بعد، كما استخدمت تشريعات مشابهة من قبل في المساس بحرية العقيدة وفي اهدار الحقوق المشروعة للمواطنين – كل ما هو مطلوب هو أن تحاط تلك التعديلات بما يكفل تلك الحرية، وبما يصون تلك الحقوق، وأن ينص على ذلك صراحة في صلب الدستور، بنص لا لبس فيه ولا ابهام ولا يدع مجالات للتفسيرات والاجتهادات، ولا شك في أن المواطنين والمسئولين يتفقون معنا في هذا الرأي.

بدأت الدراسات لتعديل الدستور وأخذت الأخبار تُترى عما يراد من تعديل المادة الثانية منه، أن التعديل المقترح ادخاله على المادة المذكورة هو أن «الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسي للتشريع» وجاء هذا تتويجًا للمحاولات العديدة التي جرت من قبل والدعاية التي روجت لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد عمل الرئيس أنور السادات جاهدًا طوال الفترة السابقة على تعميق الوحدة الوطنية، وصدر قانون لحماية الوحدة الوطنية، وبذا أصبح المفهوم العام أن الوحدة الوطنية هى هدف من أهداف الدولة، ومطلب ملح لتقدم البلاد وازدهارها. كيف يتأتى هذا مع ما يجرى الآن لتعديل الدستور بجعل الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع، وما هو معروف من أن هناك من أحكام الشريعة الإسلامية ما يخالف ما جاء بالمسيحية، وبالتالي لا يتفق مع أحكام الدين الذي يعتنقه أحد عنصري الأمة.

ألا يؤدي تعديل القوانين لجعلها مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية إلى المساس بالوحدة الوطنية في الصميم؟ ألا يؤدي بأحد عنصري الأمة وهم الأقباط إلى بلبلة فكرية، وحالة نفسية قاسية، إذا ما أصبحوا خاضعين لقوانين وأحكام تخالف شريعتهم الدينية؟

إن ما مر من مآس شديدة عقب صدور قانون الأحوال الشخصية الذي طبقت به أحكام الشريعة الإسلامية على المسيحيين مختلفي الملة، فأدى إلى تمزق الكثير من الأسر المسيحية، وتشتت أبنائها ينبئ بما يترتب على ذلك التعديل المقترح، فهو يضاعف من صدور أحكام لا تتفق مع أحكام الدين المسيحي وعهدنا بالحكم الذي صدر بإباحة زواج المسيحي بأكثر من زوجة غير بعيد، ومازال صداه السئ يتردد في جميع الأوساط المسيحية بمصر والخارج.

إن الكثير من المفكرين والباحثين من اخواننا المسلمين أنفسهم كتبوا البحوث والآراء المستفيضة في موضوع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وأعلنوا صراحة أن ذلك التطبيق لا يتفق مع الظروف الراهنة، ولا مصلحة فيه للوطن، ولسنا نعدد ما ساقوه من أسباب، فهي معروفة للجميع، ولا مجال للخوض فيها.

أليس من مصلحة هذا الوطن أن يعيش جميع أبنائه في سلام ووحدة ومحبة وتعاطف، وألا يشعر أي فريق من أبنائه ما يقلق خاطره، أو يمس مشاعره الدينية، أو يضائل من قدره؟

أليس من مصلحة هذا الوطن أن يستظل جميع أبنائه تحت سمائه بوارف من الرعاية للنفوس، والحماية للحقوق، والاحترام للعقيدة، والحفاظ على كيان الأسرة.. للجميع على قدم المساواة؟

أليس من مصلحة هذا الوطن أن يفيد من جهود جميع أبنائه وأن ييسر لهم سبل افادة وطنهم منهم، بما يهيئه لهم من فرص متكافئة في خدمة وطنهم.

ليس من مصلحة الوطن الذي عاش حياته نموذجًا للوحدة الوطنية بين سائر الشعوب والأوطان، أن يدع لأية نزعة مكانًا تنفذ منه أية ثغرة بين الصفوف المتراصة، وتشوب تلك الصورة المضيئة، ألم يعش الوطن حياته تلك في ظل شرائعه ومبادئه وقيمه، فماذا جد يدعو إلى ذلك التعديل؟

من أجل مصلحة الوطن وحدها، وليس من أجل مصلحة مجموعة من أبنائه فحسب، من أجل هذه المصلحة وحدها، ندعو، ونهيب، و لا شك في أن جميع المواطنين الواعين يشتركون معنا في الدعوة والإهابة.

• • •

صــــلاة شـــــكر ..

يارب ..

لقـد مـضـت علينا ثلاثة أعـيـاد مـيـلاد، والقـلـب حـزين، والنفس مـتـألمة، الفم ممرور، والروح هائمـة – نعم كـيف تتم الفـرحة بعيـد مـيـلادك، ورئيس كنيـستك وراعي رعـاة شعبك مـعـتكف بدير الأنبـا بيـشـوي في برية وادي النطرون، كـيف يتهلل القلب وتبتهج النفس وقداسة أبينا الطوباوي الأنبا شنوده الثـالث بعيـد عنا ونحن مـحـرومـون من خـدمـتـه لصـلاة العـيـد السعيد.

نعم يارب ..

لقـد مرت علينا أعيـاد الميلاد الثلاث وأنت الوحيـد الذي رأيت مـا كـان يخـيم على نفـوسنا وأرواحنا من حـزن وألـم، لحرمان الكنيسـة من رئيسـها، وحرمان الأقباط من راعيهم.

يارب ..

الآن وقد شاءت ارادتك، وأعـادت الينا أبانا الحـبـيب الأنبـا شنوده الثـالث إلى أحـضـان كنيـستك، فـإننا نسـجـد أمـامك خاشعين خاضعين، نسكب قلوبنا ونفوسنا عند قدس عرشك الإلهي شـاكـرين لك رحـمـتك ومـحـبـتك، وقـد امـتـلأت قلوبنا بالراحة ونفوسنا بالطمأنينة وأرواحنا تتهلل فرحًا، وعيوننا ترى وآذاننا تسـمـع اسـتـجـابتك لصلواتنا وابتـهـالاتنا بوجـود أبينا الروحاني بيننا.

يارب ..

من صـمـيـم قلوبنا وعـمـيـق نفـوسنا نطلب من جـلالك رحـمـة وغفـرانًا لكل من كـان له يد ومن ساعد فيـمـا حدث، فإننا مـتـأكـدون أنهم عن جـهـالة وعـدم دراية بالعـواقـب فـعلوا ذلك، لا تحاسبهم عما سببوه لنا من آلام، بل وبكثرة رحمتك يا ملك الرحمة اغفر لهم.

يارب ..

نبـتـهل إليك أيهـا الجـالس فـوق الكاروبيم أن تعطي من فـيض مـحـبـتك لكل من شـاركنا في مـحنتنا من اخـواننا المسلمين، بعـواطفـهم وقلوبهم، نعم تعطيـهـم سلامـا وراحـة، ولكل من تعب معنا وساعدنا، ان تعوضهم خيراً وبركة.

يارب ..

نرجوك يا محب البشر أن تعطي مصرنا الحبيبـة التقـدم والسلام، وحكامنا وعلى رأسهم الرئيس حسني مبارك حكمـة وتوفيقًا انك أنت السميع المجيب.

• • •

انتخـاب المجلــس الملي العَـــــام

على مدى السنتين السابقتين والجميع متفقون على أن انتخاب المجلس الملي العام في غياب صاحب القداسة الأنبا شنوذه الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ورئيس أساقفة الكنيسة عمل مرفوض تمامًا، فانتخاب المجلس الملي العام اجراء هام ورئيسي للأقباط ولا يمكن السير فيه بدون مباركة قداسته وصلواته حتى يتم اختيار الأعضاء الصالحين للعمل لخير الكنيسة بتوجيه من الله حتى تكون أعمالهم قوية وناجحة ومثمرة بعطاء قداسة البابا الذي هو الرئيس للمجلس الملي العام.

لقد بدأت اجراءات الانتخابات بقيد أسماء الناخبين من البارحة السبت ١٩٨٥/٣/٢ وستستمر حتى يوم السبت ١٩٨٥/٣/١٦ حينما يقفل باب القيد في الساعة الثامنة مساء – وأن شروط القيد بجدول الناخبين والأماكن المخصصة للقيد ومواعيد عملها وما يجب على الناخب تقديمه من مستندات مذكورة بالتفصيل بهذه الصفحة.

ان أهمية المجلس الملي العام والواجبات الجسيمة الملقاة على عاتقه تفوق بكثير ما يتصوره الكثيرون. فمن دراسة وتخطيط واقرار السياسات الاقتصادية السليمة والفعالة لاستثمار أموال وأملاك وأوقاف البطريركية ومراقبة تنفيذ هذه السياسات لتأتي بالنتائج المرجوة إلى وضع الميزانية العامة للبطريركية من مواجهة الاحتياجات والخدمات المطلوبة بدون تقصير أو تقاعس ثم دراسة الخدمات اللازمة طبقًا لتطورات العصر والمجتمع ليجد الشعب دائمًا ما يصبو إليه، كما أن من الواجبات الهامة للمجلس الملي هو الاتصال الدائم بالحكومة وأجهزتها وتعميق الثقة والمحبة المتبادلة حتى تكون العلاقة على أحسن ما يكون من الشفافية وصفاء النفس والتعاون المستمر لخير وطننا الحبيب وشعب مصر.

ان الوحدة الوطنية هي هدف هام من أهداف المجلس الملي العام يجب أن يعمل من أول لحظة لوجوده وبخطوات عميقة ودائمة على توثيقها وتقويتها سواء كانت مع الجهات الدينية الإسلامية أو مع أفراد الشعب أو مع المؤسسات الدستورية المختلفة وأعضائها، حتى تطمئن الحكومة على صلابة الوحدة الداخلية وتتفرغ لسياستها الداخلية والواجبات الجسام الملقاة على عاتقها.

هذه وغيرها مما نأمله من المجلس الملي القادم بإذن الله تستلزم أن نكون دقيقين في اختيار الشخصيات الجديرة بتحقيق ما نصبو إليه والحائزة لاحترامنا وثقتنا.

إن على كل قبطي حائزًا لشروط الناخب أن يتوجه فورًا وبدون تأخير لقيد اسمه في جدول الناخبين. بل عليه أيضًا أن يعمل في كل لحظة على حض اخوانه وأصدقائه وزملائه وجيرانه على قيد أسمائهم في جدول الناخبين فهو واجب وطني وكنسي يجب أن نؤديه بكل أمانة واخلاص.

أيها الأحباء

إذا كنا نأمل أن يعطينا الرب عهدًا جديدًا من العمل الجاد في جو يتسم بالمحبة والحنان والاخلاص فنرجو أن يندفع كل منكم بكل حماس لاختيار أحسن ممثليه. والله يوفقنا جميعًا.

• • •

رسالة المجلس الملي العام

إن انتخاب المجلس الملي العام من الأقباط في القاهرة ومن ممثلي المجالس الملية الفرعية المنتخبة بالمحافظات يضفي عليه صبغة تمثيلية للشعب القبطي في شئونه الملية وفيما نيط به من اختصاصات مالية وإدارية، وبذا فهو الصورة الحقيقية لهم والمتكلم باسمهم، والعامل على خدمتهم في نطاق تلك الاختصاصات.

إن الكثيرين يظنون أن عمل المجلس الملي العام يقتصر على إدارة الأوقاف العقارية والزراعية وتحصيل إيرادتها، ثم الصرف على مرافق البطريركية من مدارس وأديرة الراهبات والكلية الاكليريكية وغيرها.. لا يا سادة ، فلو اقتصر الأمر على ذلك لكان في رئيس الديوان البطريركي كل الكفاية في القيام بهذه الأعمال، ان مهام المجلس الملي التي يجب أن يقوم بها أهم من ذلك بكثير.

ان الوحدة الوطنية هدف هام يسعى إليه المجلس الملي برياسة قداسة البابا شنوده الثالث بابا وبطريرك الكرازة المرقسية، فعليه أن يقوم بتوثيق العلاقات بين رجال الدين المسيحي ورجال الدين الإسلامي، والتقريب بين رجالات المسلمين والمسيحيين، تظللهما المحبة والثقة والإخلاص، باتصالات مستمرة بأجهزة الدولة، وبالتعاون الوثيق مع الجهات الإدارية، كل هذا يعمل على تعميق وتقوية الوحدة الوطنية.

ان النشء الحديث والشباب الصاعد تقابله الصعوبات والمشاق المادية والروحية، فعلى المجلس الملي دراسة كل هذه المشاكل والعمل بجد ومثابرة لحلها وتعبيد الطريق أمام الشباب الذي هو أمل المستقبل، ان غرس الروح المسيحية الحقة في نفوس أولادنا لهو هدف سام بل واجب حتمي، حتى يقابلوا الحياة بفرح وإيمان فيؤدوا واجباتهم نحو وطنهم على خير ما يحبونه له.

ثم العمل على تنمية الموارد المالية لمقابلة متطلبات الاصلاح.

ان هناك الكثير من الثروات المعطلة والمهملة والتي لو استثمرت بطريقة علمية اقتصادية لأعطت حصيلة طيبة وأموالاً كافية تساعد على تأدية الخدمات المطلوبة والضرورية على أحسن وجه، فإن على المجلس الملي القادم القيام بمسح شامل لكل العقارات والأطيان الموجودة، واستغلال جميع أجزائها أفضل استغلال.

وعلى المجلس الملي أن يكون حلقة الاتصال بين المؤسسات المسيحية من كنائس وجمعيات ومختلف النشاطات الأخرى وبين الجهات الحكومية المختلفة، لحل المشاكل وتنظيم العلاقات على خير وجه، وجعل التعاون وثيقًا بين هذه المؤسسات والادارات المشرفة عليها، حتى تقوم بأحسن الخدمات وفي ذلك فائدة عظيمة للشعب والوطن.

ان التنظيم الحديث العلمي للإدارة عمل ضروري الآن لجميع الأجهزة بالبطريركية، فعلى المجلس الملي الاستعانة بالمختصين في التنظيم والإدارة، لدراسة جميع ادارات البطريركية وتنظيمها على الأسس والأساليب العلمية، مع تزويدها بأحدث الأجهزة حتى تكون على أعلى مستوى لتأدية خدماتها على أحسن وجه.

هذه وغيرها من الأهداف التي يجب على المجلس الملي العام أن ينشدها والتي تمثل أعباء كبيرة ينبغي النهوض بها، فعلى الناخبين اختيار الشخصيات التي لها الخبرات اللازمة والجديرة بالقيام بهذه المهام، حتى نتوصل إلى تحقيق الانجازات المنشودة، كما يجب أن يبادر الجميع لقيد أنفسهم في جداول الناخبين، ليقوموا بواجبهم في اختيار أعضاء المجلس الملي المؤهلين لهذا العمل الوطني الجليل.

ان المجلس الملي العام يجتاز في هذه الأونة مرحلة دقيقة من تاريخه الذي يمتد عبر أكثر من مائة عام.. ويواجه في دورته المقبلة أعباء جسامًا. وبقدر ما يزداد عدد الناخبين تتوفر للمجلس صفته التمثيلية بصورة أشمل وأكبر، ثم بقدر ما يحرص الناخبون على اختيار الأكفاء يأتي المجلس من القوة إلى الحد الذي ينهض فيه بجميع أعبائه على الوجه الأمثل.

• • •

فاجعة الديــر المحرق

بكل الحزن والأسى، فجعت بقراءة تفاصيل ما حدث لزائري الدير المحرق، والذي ذهب ضحيته ٤٦ فرداً، أغلبهم أطفال، دهمهم الموت وهم في أوج فرحهم وسرورهم بهذه الزيارة التي كانوا يحلمون بها طوال العام.. اني من صميم قلبي المتألم أقدم خالص العزاء للآباء والأمهات الذين ثكلوا في أولادهم، وللأسر التي فقدت عائليها أو أمهاتها، راجيًا من الرب أن يرسل لهم الروح المعزي، ويضمد جراحات قلوبهم الحزينة، ويملأ نفوسهم الممرورة بتعزياته وسلامه.

إن المشاعر النبيلة التي أبداها الرئيس محمد حسني مبارك بالاهتمام بالحادث ومتابعة أخباره أولاً بأول، وانتقال السيد/ رئيس الوزراء إلى مكان الحادث، مصحوبًا بالسيد نائب رئيس الوزراء وأمين الحزب الوطني، والسيد وزير الداخلية، والسيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية، ومحافظ ورجال الإدارة بمحافظة أسيوط، وما قاموا به من الاهتمام بالضحايا وعائلاتهم وزيارة الجرحى بالمستشفيات.. كل هذا كان بلسمًا للجراح النازفة.

كما كانت مواساة صاحب الفضيلة شيخ الأزهر في هذه المصيبة القومية، وكذا موقف السيد الدكتور وزير الأوقاف، الذي جعل من منصبه منذ تولاه مصدراً للمحبة للجميع، راحة للنفوس المكلومة، اهتزت لها القلوب والأفئدة.

لقد أوفد صاحب القداسة الأنبا شنوده بابا وبطريرك الكرازة المرقسية، أصحاب النيافة الأنبا سرابيون، والأنبا أرسانيوس، والأنبا اندراوس، والأنبا لوكاس، والقمص أنسطاسي الصموئيلي، كما صحبهم وفد من أعضاء المجلس الملي العام، مكون من الأساتذة: فخري قرياقص، وعزيز سليمان، وعبد المسيح يوسف، والمستشارين ملك مينا، وعزيز أنيس.. ومن هيئة الأوقاف: الدكتور حنا يوسف، واللواء عبده اسحق، والأستاذ رفلة مسيحة، لمواساة أهالي الضحايا والجرحى وتوزيع المعونات العينية والمالية عليهم.

وبعد ... لابد من وقفة عند هذه الفاجعة المؤلمة.. لنقم بتنظيم زيارة الأماكن المقدسة، وإقامة الأعياد هناك في الخيام، وعدم استعمال أجهزة الإنارة التي تمثل خطورة جسيمة على الأرواح.. فيجب العمل على إقامة مبان تستوعب الأعداد الكبيرة التي تؤم هذه الأماكن، أو على الأقل تنظيم إقامة الخيام بطريقة مدروسة، واستخدام الكهرباء في الإضاءة، وإيجاد أجهزة الاطفاء الكافية لاخماد الحرائق في أسرع وقت، للمحافظة على أرواح الزوار وأبنائهم.

رحم الله ضحايا هذا الحادث المفجع المؤلم، وألهم أهلهم الصبر والعزاء.

• • •

الأقبـــــاط ... والحـــياة السياســـية

منذ قيام ثورة ١٩٥٢، والحديث يطول أحيانا ويقصر أحيانًا أخرى عن دور الأقباط في حكم مصر، فطوال هذه المدة فإن تمثيل الأقباط في المجالس النيابية. مع ما هو معروف انها مجالس تمثل الحاكم أكثر منها ممثلة للشعب، فإن تمثيلهم فيها كان يسير حسب رغبة الحاكم، سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف، فتارة كان عددهم لا يتجاوز عدد أصابع اليدين، كما أنهم من حيث النوعية ففي الغالب ما كان يختارهم الحاكم من المطاوعين الذين كانوا أداة للتصفيق والهتاف له، سواء أصاب أم أخطأ، وفي النادر ما ظهر من بينهم أحد من الشخصيات اللامعة.

في الحقيقة والواقع فإن تمثيل الأقباط في المجالس النيابية التي ظهرت واختفت في العهود الماضية كان تغطية للمظهر ليس إلا أو بمعنى أصح على سبيل المثال الديكور، وقد يقول البعض في أن تلك المجالس نفسها لم يكن لها أية فاعلية وكانت هى نفسها لتغطية مظهر ديمقراطي لا وجود له. أي أنها كانت أيضًا ديكورًا لا معنى له، في وجود النظام الشمولي أو نظام الحزب الواحد.

ثم ظهر النظام النيابي المتعدد الأحزاب والذي تسير عليه مصر حاليًا، كان الأمل أن يكون للأقباط دور واضح في هذا النظام من خلال هذه الأحزاب، وأن يكون لهم دور فعال متعاونين مع اخوانهم المسلمين في النهوض بالبلاد وخدمتها خدمة جادة وفعالة في السنوات العجاف، ولكن خاب ظننا، فلم يمثل الأقباط في قيادات هذه الأحزاب إلا عدد قليل لا حول لهم ولا قوة. و ليس لهم أي دور في اتخاذ القرار، حتى الأقباط الذين وصلوا إلى الكوادر العليا في الحزب الوطني الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم، فهم أيضًا على سبيل الديكور، فلا رأي لهم ولا فاعلية، وقد يقول البعض أن هذه الكوادر بأكملها مسلمين وأقباطًا لا أهمية لرأيها. وأن القرار الفعال هو في يد بعض قلة من النخبة الحاكمة، ولكن حتى هذه النخبة فلم يكن من ضمنها في أي وقت من الأوقات قبطي واحد – والحال كذلك في باقي الأحزاب.

لقد برر البعض هذا الاستبعاد للأقباط من المعترك السياسي الفعلي لمصر بأنه بسبب تقوقع الأقباط وابتعادهم عن الاشتراك في الحياة السياسية، في الحقيقة ان هذا القول غير صحيح لأن الأقباط على اختلاف فئاتهم اشتركوا في جميع الأحزاب القائمة على اختلاف مبادئها، وفيهم الكثير من الشخصيات المفكرة واللامعة، وذات الركيزة الشعبية القوية، ولكنهم بكل أسف وجدوا أنفسهم مستبعدين من المراكز القيادية في هذه الأحزاب، بل واستبعدوا أو اهملوا عند اتخاذ أي قرار. ومن هذا يتضح بكل جلاء أن المسألة ليست في تقوقع الأقباط بل هى روح عامة في الأحزاب في التغاضي عن التعاون معهم معاونة فعالة وكاملة.

ان تمثيل الأقباط في مجلس الشعب ومن خلال جميع الأحزاب لا يتجاوز عدد أصابع اليدين من جملة الأعضاء وعددهم ٤٤٨ عضواً، وهو عدد ضئيل اختير لذر الرماد في العيون.

كما أن ما ظهر في ترشيحات الأحزاب لمجلس الشورى لهو الدليل كل الدليل على ذلك، فإذا أخذنا الحزب الوطني الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم وأكبر الأحزاب المصرية تمثيلاً في مجلس الشعب، نجد أن من بين مرشحيه لمجلس الشورى المائة والثمانين واحداً فقط قبطيًا، أني حسب معلوماتي فإن هناك الكثير من الأقباط أعضاء في الحزب المذكور في طول البلاد وعرضها فهل لم يجد الحزب من يستحق الترشيح في الدوائر المختلفة إلا هذا العضو الوحيد ألم يكن أشرف للحزب الوطني أن يمتنع عن ترشيح أي قبطي مسفراً النقاب عن حقيقة سياسته التي يسير عليها، كما سبق وظهر من تمثيل الأقباط بمجلس الشعب بعدد ضئيل.

اني أؤكد أن الأقباط يهمهم جداً أن يشتركوا في خدمة بلدهم الحبيبة جنبًا إلى جنب مع اخوانهم المسلمين في جميع المؤسسات الدستورية، والمواقع الوطنية، متفانين ومضحين وباذلين كل جهد للوصول إلى الأهداف السامية التي يبتغيها الجميع لازدهار الوطن وتقدمه، ولكن إذا ما استبعدوا وأهملوا من اشراكهم، فإنهم يسكتون ويصمتون على هذا الغبن.

علمـا أن الماضي علمنا أن تعاون عنصري الأمة في تسيير أمـور مـصـر أتى بالخيـر الكثيـر والازدهار الرائع لهـذا الوطن الحبيب، وما الفترة من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٤٠ إلا خير دليل على ذلك حين وصلت مـصر إلى ديمقراطية مشرفة ومركز اقتصادي قوي وسليم، نتيجة لتضافر جهود المسلمين والأقباط معًا في العمل الجاد المخلص من أجل مصر.

• • •

محبة عميقة .. وود أصيل

بعد أحداث أبو قرقاص والمنيا التي أدمت قلوب المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا وأباؤهم على هذه الأرض الطاهرة أجيالاً بعد أجيال، تربطهم المحبة العميقة والود والتعاطف ويظللهم السلام والوئام، مشتركين في أفراحهم وأحزانهم، محتفلين بأعيادهم ومواسمهم، مترابطين متعاونين عند وقوع أي بلاء، لم تفرق بينهم النوائب والأهواب، بل قابلوا كل ما جاءت به الأزمنة متراصين متآخين متحابين. نعم بعد هذه الأحداث وصلتني رسائل كثيرة من مسلمين ومسيحيين يتكلمون عن المحبة التي ظللتهم جميعًا، ويحكون قصصًا عن هذه العلاقة القوية الوثيقة، ولقد اخترت منها رسالة وصلتني من الدكتور برزي كيرلس ميخائيل من ديروط كان لها أعمق الأثر في نفسي.. ومن هنا فقد آثرت أن أقدمها بكل عباراتها الصادقة.. ومعانيها الأصيلة .. وسطورها التلقائية في غير افتعال بلاغة أو محسنات بديعية لتبيان روح الشعب المصري الأصيل بقيمه الخالدة.. ومثله العليا.

سيدي الفاضل .. تحية عاطرة وبعد..

معذرة ان كنت سأطيل عليك شارحًا مثلاً من رباط الحب والود والاخلاص بيننا مسلمين ومسيحيين وكم نتمنى أن تزداد هذه الروابط السامية، وأن لا يعكر صفوها أي مكدر كما كنا نعيش وسنظل نعيش.

كان لي أصدقاء أحباء أغلبهم من المسلمين في المرحلة الابتدائية والثانوية، ولم أسمع في يوم ما من أسرتي أن تنهاني عن ذلك، حتى التحقت بكلية طب القصر العيني في الأربعينيات وكنت أعيش بعيداً عن أسرتي في أسيوط، وكان لي أصدقاء عديدون وأغلبهم كانوا مسلمين، وكان أبرزهم وأعزهم صديق يدعى محمد زغلول حلمي.. يقطن بالمنزل ٩٦ شارع ساحل روض الفرج في شقتين متصلتين بباب خلفي مع والدته وأخ تاجر وأخ مهندس ضابط بالجيش. وكثيراً ما كنت أتردد على منزله لتبادل مذكرات أو محاضرات أو للمذاكرة حتى أنني كنت أبيت في احدى الشقتين ليالي كثيرة، وما أجل ليالي شهر رمضان المبارك في تلك السنوات حيث كنت أتناول معه طعام الافطار والسحور لم تكدر حياتنا أخطاء، ولم نتكلم أو نتجادل يومًا في أمور دينية. كانت ترفرف علينا روح الحب والود والصفاء.. وبعد التخرج رجعت أنا لمحافظتي واستقر هو بالقاهرة، وكنا نتبادل الرسائل عن الدراسات العليا، وعن أحوال حياتنا الجديدة، وأخذ الآراء في بعض الأمور، وعن أيام الدراسة والحنين إليها ولا زلت أحتفظ بخطاباته حتى الآن، ثم سافر إلى نيجيريا للعمل هناك.. وكنا نراسل بعضنا البعض كثيراً.. وانقطعت خطاباته فترة طالت بعض الشئ، فأخذت أكتب لأسرته بالقاهرة ولم أحظ برد خطاب واحد الأمر الذي جعلني أسافر للقاهرة خصيصاً لأعرف السبب.. وطرقت باب السكن وما من مجيب ثم قابلني صاحب المنزل وأفهمني أن صديقي توفي منذ سنتين.. وأن أخاه يقيم الآن في مصر الجديدة، ولا يحضر إلا لدفع الإيجار أو الإقامة بعض الوقت.. ورجعت باكيًا حزينًا وكتبت له نعيًا في جريدة الأهرام «لنا العزاء وله الجنة» .. وطلبت من صاحب المنزل أن يدلني على عنوان أخوته في مصر الجديدة في عديد من الخطابات، وحاولت بوسائل أخرى ولم أستطع معرفة عنوان أخوته حتى الآن.. والآن وبعد مضي عشر سنوات على وفاته يحدوني الأمل أن أعرف عنوان أخ من أخويه حتى أعرف كيف عاش أيامه الأخيرة وسبب وفاته ... وعن .. وعن .. فان صديقي الراحل هو أخ بالضبط...

والآن ولي أبناء في مراحل التعليم ابث فيهم الحب والصداقة لاخوانهم المسلمين .. وأن الجميع واحد في نسيج متين حتى وإذا هبت بعض العواصف فلابد أنها ستزول باذن الله القدير .. فهو القادر على كل شئ باذلين الجهد والطاقة فيما ينفع المجتمع والوطن.. فإن الدين لله والوطن للجميع..

وسلامي وأمنياتي لك بالتوفيق والنجاح في رسالتكم وفقكم الله عن طريق الصحافة والعمل.

دكتور برزي كيرلس ميخائيل بديروط

انني أبتهل إلى الله أن يهدي النفوس ويبعد عنا هذه العواصف من الغضب والكراهية الغريبة على روح هذا الشعب الأصيل، وان تنفتح قلوبنا بما في أعماقها من شعور طيب، يارب ابعد عنا الأفكار الهدامة الغريبة عنا وظللنا جميعاً بسلامك ومحبتك أنت السميع المجيب.

• • •

لقد آن لنا أن نتكلم...

على مدى السنوات الماضية وصلتني آلاف الرسائل المملوءة مرارة وألمًا من أقباط تم تجاوزهم في الترقيات أو التعيينات، أو نقلوا إلى أماكن نائية بدون سبب إلا ديانتهم، كنت دائمًا أتفادى الكتابة عن هذه المواضيع لحساسيتها وحتى لا انكأ هذا الجرح المؤلم، أو أتهم بإثارة هذا الموضوع البغيض إلى نفوسنا جميعًا، معللاً النفس بأن هذا التصرف صادر من ذوي النفوس الصغيرة الذين لا يراعون شعور اخوانهم الأقباط، والذين تعمل في نفوسهم روح التعصب المقيت، ضاربين بالاخوة والوطنية عرض الحائط.

في السنوات الأخيرة أصبحت هذه الظاهرة المؤلمة أكثر وضوحًا وعلى مستوى القيادات مما ألم الأقباط ألمًا شديدًا، ثم أخذ هذا الموضوع المنفر صورة اتجاه عام في الدولة، فبعد أن كان هذا التصرف يعمل على استحياء، وتستر، أصبح هو التيار الرسمي الذي تتجه إليه الدولة، لقد صدر عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ وقد ورد به في الصفحات من صفحة ١٧٧٩ إلى صفحة ١٨٠٢ بتعيينات وكلاء النيابة وقد بلغ عددهم ٢٠٩ منهم عدد ٤ فقط من الأقباط، وتلاها تعيينات مساعدي النيابة الذين بلغ عددهم ٢٥٥ منهم ٤ أقباط .. لقد تألمت جدًا، وأصابني الدوار من هذا التيار الرسمي الصريح والذي لا يرضى عنه اخواننا المسلمون.

ثم خرجت علينا الصحف هذا الأسبوع وضمت أسماء السادة مرشحي الحزب الوطني لمجلس الشعب وبلغ عددهم ٤٤٠ مرشحًا منهم اثنان أقباط، أي والله اثنان لا غير، ألم يكن من الأكرم عدم ترشيح الحزب للأقباط، ولما كان الحزب الوطني هو الحزب الحاكم والممثل للحكومة.. فمعنى هذا أن الحكومة تتخذ هذه السياسة مبدأ لها، أليس بالحزب الوطني أقباط غير هذين المرشحين؟ وإذا كان الأمر كذلك فمعنى هذا أن هذا الحزب لا يمثل الشعب المصري.

يا سـادة .. منذ استقلال مصر واعلان الدستور في سنة ١٩٢٣ لم يحدث هذا، فقد كانت الأحزاب المختلفة ترشح الأقباط مع اخوانهم المسلمين، وكان عدد كبير يدخل المجالس النيابية مشتركين مع اخوانهم في توجيه سياسة الدولة. بل وكان الكثير منهم يبرز في مجالس النواب أو مجالس الشيوخ المتوالية.

أما ان تقوم الحكومة بتعيين عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة كنواب في مجلس الشعب، فإن هذا أمر بغيض، لأنهم لم يدخلوا المجلس بارادة الشعب بل كموظفي الحكومة، وهم في الواقع يختارون من أذناب الحكومة والمصفقين لها، ويكون تعيينهم لذر الرماد في العيون، وكما سبق أن كتبت أنهم نوع من الديكور الذي لا يقدم بل يؤخر.

وقد خرج علينا بعض الأذناب بمقولة أن الحكومة لم ترشح الأقباط خوفًا من سقوطهم في الانتخاب، وهذا كلام باطل.. لأن هناك دوائر كثيرة في طول البلاد وعرضها بكل منها عدد كبير من الأقباط، ومع ركيزة الحزب الوطني التي يقولون عنها، فلا خوف عليهم من عدم النجاح، والماضي يؤيد هذا القول، فكم نجح الكثير من الأقباط لشخصياتهم الوطنية القوية، ولتأييد الحزب لهم. وماذا لو سقط بعضهم؟ وهل سينجح كل مرشحي الحزب الوطني؟!

لقد قيل في السنوات الأخيرة أن الأقباط سلبيون، وهم ليسو بسلبيين أيها السادة، بل أن الدولة تستبعدهم من الاشتراك معها في حكم البلاد، وأصبح هذا الاستبعاد سياسة عامة للحكم.

اننا بهذا نسجل اعتراضنا القوي على هذه التصرفات المؤلمة، والسياسة الخطيرة التي تتبعها الدولة، اننا نشرك اخواننا المسلمين في استنكار هذا الاتجاه الذي يمس الوطن في الصميم.

• • •

القرار الجمهوري رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١

نشر بالعدد ١٨ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢ مايو ١٩٩١ صفحة ٨٨٩ قرار جمهورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١ ونصه كالآتي :

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد.

وعلى الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ بالترخيص بانشاء كنيسة لطائفة الأقباط الأرثوذكس بناحية ميت برة - مركز قويسنا محافظة المنوفية.

قــــرر :

المادة الأولى

يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بتجديد دورة المياه والمخبز التابعين لكنيسة ميت برة التابعة لطائفة الأقباط الأرثوذكس مركز قويسنا - محافظة المنوفية وذلك طبقًا للرسم المرفق.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١١ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٩٩١.

• • •

هل نص الدستور على تقييد حرية الأقباط في اصلاح دورات مياه كنائسهم؟!

لا يا سادة فالدستور نص على حرية العقيدة، والمساواة بين المواطنين.

لقد دهشت كل الدهشة عندما قرأت نص القرار الجمهورى، وتولاني ألم عميق لصدور قرار من السيد رئيس الجمهورية بتجديد «أي اصلاح» دورة مياه احدى الكنائس، ومعنى هذا أن لجنة هذه الكنيسة عندما وجدت أن دورة المياه قد ساء حالها لم تتمكن من اصلاحها إلا بالجري وراء الجهات المختصة للتصريح لها بذلك، وبالتالي قامت هذه الجهات بمعاينة دورة المياه وكتابة التقارير اللازمة وارسال كل ذلك إلى الوزارة المختصة التي اجتمعت لجانها لدراسة هذا الموضوع الخطير. ووجدت أن دورة المياه فعلاً تحتاج إلى اصلاح فأرسلت الأوراق إلى الادرة القانونية لكتابة القرار الجمهوري. ثم وافق عليه السيد الوزير وأرسله إلى القصر الجمهوري الذي قام بالتالي بمراجعته وتقديمه للسيد رئيس الجمهورية لتوقيعه. ثم أرسل بالتالي إلى الجريدة الرسمية لنشره حتى يأخذ طريقه إلى التنفيذ.

انها حقًا لمهزلة المهازل أن تشغل الجهات المسئولة نفسها بكل هذه الاجراءات لاصلاح دورة مياه احدى الكنائس.

انها حقًا لتصرفات شائنة أن يقدم إلى رئيسنا المحبوب مثل هذا القرار لتوقيعه، عيب على حكومتنا مثل هذا التصرف المقيت.

هل وصل الأمر بإذلال الأقباط إلى هذه الدرجة المهينة حتى لا يمكنهم اصلاح دورة مياه احدى الكنائس إلا بالجري وراء الجهات المختصة لاستصدار قرار جمهوري بذلك، هل يليق في عهد الحرية والديمقراطية معاملة الأقباط هذه المعاملة المذلة؟ أم حقًا أن الحكومة تريد أن تثبت رسميًا أن الأقباط مواطنون من الدرجة الثانية، لا بل من الدرجة الثالثة، وأنه لا يحق لهم أن يصلحوا دورة مياه احدى كنائسهم إلى بموافقة رئيس الدولة واستصدار قرار جمهوري منه بذلك؟

إن هذا يا سادة حرام حقًا، وعمل لا يرضى به اخواننا المسلمون الأعزاء، ولا أي انسان يجيش بنفسه العدل والكرامة. وأني أهيب برئيسنا المحبوب حسني مبارك بأن يصدر ما يراه لإلغاء هذه الاجراءات المعيبة.

الخط الهمايونى البغيض .. وموقعة العصافرة بالأسكندريــة

بتاريخ فبراير ١٨٥٦ صدر بالاستانة «الفرمان العالي الموشح بالخط الهمايوني أيام الحكم العثماني الظالم والذي قضى على الحضارة والتقدم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما يعتبر من أقسى أنواع الاستعمار في تاريخ العالم، وقد نص هذا الخط الهمايوني البغيض على أنه يجب أن يقدم طلب بناء الكنائس إلى الباب العالي الذي يصدر رخصة بنائها. لقد ذهبت الامبراطورية العثمانية كما ذهب الباب العالي الذي كان يجب تقديم الطلب له، ولكن استبقت مصر هذا الخط الهمايوني لتنفيذه لبناء كنائس الأقباط المساكين.

وقد استقلت مصر عن الامبراطورية التركية، ولكن استمر العمل بهذا الخط المؤذي، ثم دخلت مصر في عهد الاحتلال البريطاني، ومع ذلك استمرت سلطات الاحتلال في الابقاء على هذا الخط اللعين لتوجد التفرقة والكراهية بين الأقباط والمسلمين، وهو ما لم تصل إليه ، ثم أعلن استقلال مصر وصدر دستور ١٩٢٣ ونسى المشرعون الغاء هذا الخط وبقى سيفاً على رؤوس أقباط مصر، وجاءت ثورة سنة ١٩٥٢ واستمر العمل وقتًا بهذا الخط، بل وازدادت الأحوال سوءاً بافتعال لوائح ونظم تضيق الخناق على الأقباط بحيث لا يمكنهم اصلاح أو ترميم مباني أية كنيسة إلا باستصدار قرار جمهوري – بل بلغ التعنت والإذلال مبلغًا وصل لدرجة عدم تمكن الأقباط من اصلاح أو ترميم مراحيض أية كنيسة إلا باستصدار قرار جمهوري كالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١ الذي تكلمنا عنه الأسبوع الماضي.

لقد وصلنا إلى سنة ١٩٩١ وأصبحنا على مشارف القرن الواحد والعشرين، ووقعت مصر على وثيقة حقوق الإنسان، ومازالت الحكومة المصرية مصممة على التضييق على الأقباط في انشاء كنائسهم أو ترميمها، فلا يمكنهم اصلاح بعض مرافقها إلا بعد الجري والارهاق والرجاء والمذلة والاستجداء، لاستصدار قرار جمهوري بذلك.

لقد نص الدستور على حرية العقيدة والمساواة بين المواطنين، فهل من الحرية أو المساواة بين المواطنين معاملة الحكومة لأقباط مصر هذه المعاملة الشائنة بالنسبة لأماكن العبادة الخاصة بهم.

بل ان الجهات الحكومية تطالب باستصدار قرارات جمهورية لكنائس أنشئت من عشرات السنين واستمرت أجيالاً كثيرة في اقامة الصلوات بها، والخوف كل الخوف أن تطالب هذه الجهات باستصدار قرارات جمهورية للكنائس القديمة المنشأة في القرون الرابع والخامس والسادس الميلادية.

لقد تسبب هذا الخط الهمايوني المنفر في الكثير من التصادم بين الأقباط والجهات الرسمية عندما تقوم باغلاق بعض الكنائس التي ينشئها الأقباط للتعبد فيها لله، وهو ما لا يرضاه لا المواطنون ولا الأنبياء ولا الملائكة ولا الخالق عز وجل.

ومن ذلك ما حدث بالأسكندرية عندما قام الأقباط بانشاء كنيسة لهم في حي العصافرة التابع لقسم المنتزة بالاسكندرية لحاجتهم لمكان يتعبدون فيه بتلك المنطقة، وبدأوا الصلاة بها في صباح يوم الأحد وهم في فرح وسرور بتمكنهم من الصلاة وعبادة الله في هذه المنطقة، فإنه بمجرد علم رجال الأمن ببدء الصلاة توافدت قواتهم المدججة بالأسلحة كأنهم خارجون لاعتقال تجار المخدرات أو المجرمين العتاة، وهددوا الموجودين بالأسلحة والقنابل المسيلة للدموع إذا لم يخرجوا من الكنيسة، ولكن المصلين رفضوا الخروج من بيت الله، وبعد تدخل كبار رجال الدين والمجلس الملي، خرج المصلون وهم يبكون وينتحبون ويقرعون صدورهم على هذا الظلم الفظيع الذي يقع في القرن العشرين.

هل في مثل هذا التصرف ما يتناسب مع حرية العبادة والعدل والمساواة بين المواطنين؟! انه مثل لما يحدث في مصر بسبب هذا الخط الهمايوني.

اننا نهيب ونرجو من رئيسنا المحبوب حسني مبارك أن يتوج اصلاحاته بابطال العمل بهذا الخط الهمايوني وإصدار اللوائح والنظم التي تتبعها الحكومة بخصوص انشاء الكنائس أو اصلاحها وترميم المنشآت الملحقة بها.

• • •

الخط الهمايونى البغيض ..
وموقعة سمالوط الكبرى .. انتصار ساحق لقوات الشرطة

كتبت الأسبوع الماضي عن الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي بالأستانة في سنة ١٨٥٦، وكيف أن الحكومة المصرية مازالت تنفذه على الأقباط المساكين بالرغم من انتهاء الامبراطورية العثمانية والباب العالي الذي أصدر هذا الخط الهمايوني البغيض ولكن الحكومة المصرية لم تحتفظ من الاستعمار التركي لمصر إلا بهذا الخط الذي تطبقه بشدة وقسوة على أقباط مصر، بحيث لا يمكن لهم بناء كنيسة ليتعبدوا فيها لله إلا إذا سمحت لهم الحكومة المصرية بعد جري وإذلال سنوات عديدة، واستصدار مرسوم جمهوري ببناء هذه الكنيسة.

لقد شرحنا في الأسبوع الماضي مدى تحمل الأقباط لهذا الغبن والتعذيب كل هذه السنوات العديدة، وحتى الآن. ويا ويلهم إذا تجرأوا وبنوا لهم مكانًا ولو كان صغيرًا ليعبدوا فيه الله فإن الحكومة بقواتها وجبروتها تقوم بمنعهم من العبادة، بل وتعتدي على المكان الذي تم انشاؤه، بالتخريب والاعتداء عليهم وكأنهم عبيد. هذا ما حدث بالنسبة لكنيسة العصافرة بالاسكندرية وشعبها المعذب.

الأدهى من ذلك ما حدث في قرية ابراهيم باشا مركز سمالوط والتي يسكنها حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة قبطي مسيحي، كما تجاورها قرية منقطين ويسكنها الفان من الأقباط ولا يوجد بهما كنيسة مما حرم سكانها من العبادة، كما يقوم المشكل عندما ينتقل أحد الأقباط إلى رحمة الله، فإن الأهالي يحملونه مسافة طويلة للوصول إلى أقرب كنيسة، ومنذ ثلاثة عشر عامًا تقدم سكان القريتين بطلب انشاء كنيسة، وعانوا الكثير من السعي والجري وتقديم كافة المستندات بدون جدوى مما اضطرهم لإقامة مبني عادي بدون قباب أو منارة ليقيموا فيه صلواتهم، واستكملوه بكل لوازم العبادة والأيقونات والكتب المقدسة، كما أقاموا بجواره بيتًا صغيرًا لإقامة الكاهن، وبدأوا الصلاة به يوم السبت ١٦ فبراير ثم الأحد ١٧ منه، وقد اتصل ضابط مباحث أمن الدولة بالمنيا بوكيل المطرانية طالبًا غلق الكنيسة، لأن الاستمرار في الصلاة هو تحدي لسلطة الدولة، هل يقصد سلطة الدولة أم الخط الهمايوني البائد؟! فإن الدستور وأيضًا القانون لم يعط الدولة سلطة حرمان المواطنين من العبادة. وهل من المعقول أن يتحدى هؤلاء المصلون العزل من السيدات والأطفال والشيوخ سلطة الدولة؟!

ولقد قامت الشرطة بهجوم خاطف على الكنيسة بقوات مدججة بالسلاح محمولة على سبع عشرة سيارة كبيرة، وطلبوا من المصلين الخروج من الكنيسة فامتثلوا للأمر، ولم يحاولوا ابداء أية مقاومة إذ هم أناس بسطاء لا يحملون أية أسلحة إلا إيمانهم العميق، ثم دخل رجال الشرطة إلى الكنيسة واعتدوا على القسوس بالضرب بالأيدي والأرجل وقطع الملابس وأوقعوا أحدهم أرضًا، ثم قاموا بتخريب الكنيسة وموجوداتها من كتب مقدسة وأيقونات وألقوها أرضًا وداسوها بالأقدام، كما قاموا بتخريب سكن الكاهن.

وفي اليوم التالي قام رجال الشرطة بنزع أبواب ونوافذ الكنيسة وتحميلها على سيارات الأمن المركزي وأخذها، وهكذا انتهت المعركة بالانتصار الساحق لقوات الشرطة، وكانت نتيجة هذا الانتصار الاستيلاء على الغنائم الآتية :

- ٢٢ بابا
- ١٠ نوافذ
- ١ ماكينة توليد كهرباء
- ٥ كلوب بوتاجاز
- ١ هورن للصوت
- ٥ أسرة خشب بلوازمها
- ٢ دولاب
- ١٠ بطاطين
- ٤ كنبة خشب

فهنيئًا لقوات الشرطة على انتصارها الكبير.

هذه هي نتيجة هذا الخط الهمايوني البائد، فهل هذه هي حرية العبادة التي كفلها الدستور ووثيقة حقوق الإنسان؟!

نرجو من قيادتنا الرشيدة تدارك هذا الموقف غير اللائق، باصدار توجيهاتها الحكيمة لرجال الأمن بعدم التعرض لعبادة الأقباط وتخريب كنائسهم.

• • •

الخط الهمايوني البغيض .. وآثاره البشعة

كتبت في العددين الصادرين يومي ١٦ و ٢٣ يونيو الماضي عما أصاب المصلين في كنيستي العصافرة بالاسكندرية وقرية ابراهيم باشا بسمالوط من تشتيت واهانات ومنعهم من الصلاة، وما قام به رجال الشرطة من تخريب الكنيستين المذكورتين واغلاقهما ووضع الحراسة عليهما لمنع الصلاة بهما لعدم حصولهما على قرار جمهوري بانشائهما، تنفيذاً للخط الهمايوني الذي يجب أن يعتبر وهمياً بالنسبة لمصر الآن.

لقد وصلني العديد من الرسائل بعضها من اخواننا المسلمين يبدون فيها المهم وجزعهم وخجلهم من هذا الوضع الشائن المقيت لتمسك الحكومة بهذا الخط الهمايوني، وتطبيقه على اخوانهم الأقباط ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، والبعض الآخر من أقباط أفواههم مملوءة بالمرارة من هذه المعاملة القاسية والعنيفة، كما ذكروا الكثير من أحداث وقعت في بلاد وقرى جمهورية مصر ، وفيها يظهر تعنت رجال الشرطة في اتخاذ الاجراءات الصارمة نحو من يحاولون الصلاة في أماكن عادية أو في أجزاء من منازلهم وتهديدهم بتقديمهم للمحاكمة، وأخذ الاقرارات عليهم بعدم اقامة الصلاة، واننا نسوق للقارئ بعض ما جاءنا بهذا الخصوص.

باحدى قرى مركز أبو تيج حيث لا توجد كنيسة، ولم يتمكن الأهالي من الحصول على قرار جمهوري ببناء واحدة، تطوع أحد الأهالي بتخصيص مكان من منزله لتقام فيه الصلاة، ولاتمام هذه الخدمة أرسل الأسقف أحد الكهنة للخدمة، وعندما وصل لعلم الجهات المسئولة هذه المعلومات هاجت الدنيا وماجت وكأن هناك حدثاً خطيراً، واستدعت الشرطة صاحب المنزل وهددته باتخاذ اجراءات قاسية ضده مما اضطره للتوقيع على اقرار وعهد بعدم اقامة الصلاة بمنزله.

وبناحية الطابية بالاسكندرية حيث يوجد بها وبالقرى المحيطة حوالي ثلاثة آلاف قبطي، ومنذ سنة ١٩٦١ ويسعى أهلها سعياً حثيثاً للحصول على قرار جمهوري لبناء كنيسة ليقيموا بها الصلاة دون جدوى، مما اضطرهم أخيراً لتخصيص منزل صغير مكون من دورين، ولما كان الدور العلوي مهدماً حصلوا على قرار لترميمه، ولكن عندما علم رجال الشرطة بذلك تم تحرير محاضر للقائمين على هذا العمل، وأوقفوهم عن القيام بعملية الترميم حتى انتهت مدة التصريح، وعند ذلك استدعت الشرطة الكاهن وأخذت عليه اقراراً بعدم استخدام هذا المكان للصلاة، وبذلك حرم سكان المنطقة من فرصة الصلاة لله عز وجل.

كما حدث في كنيسة ههيا محافظة الشرقية أن قامت لجنة الكنيسة بترميم السور المحيط بها من الداخل لسوء حالته ولكن الشرطة ومباحث أمن الدولة تحركت بسرعة كأن جريمة خطيرة قد وقعت، فأوقفت عملية الترميم علاوة على تقديم عضوين من الكنيسة للتحقيق معهما بقسم الشرطة واحالتهما للنيابة العامة.

وفي قرية عزبة نظيف التابعة لمركز البلينا حيث قام الكاهن ببناء سور بسيط للكنيسة، فإذا برجال الأمن يقومون بهدم السور وأخذ تعهد على الكاهن بعد اعادة اقامة هذا السور.

وهكذا ..... هذا بعض مما وصلنا من شكاوى مملوءة بالألم والحسرة والمعاناة من الأقباط الذين يحرمون من اقامة الصلاة، حتى في أماكن عادية أو بعض منازلهم، وهذه بعض آثار تطبيق هذا الخط الهمايوني المشئوم، فهل هذا يليق في عصر الحريات، وهل هذا يتفق مع نصوص الدستور على حرية العبادة، ووثيقة حقوق الإنسان والتشدق بالمساواة، وأين هي هذه المساواة؟!

• • •

مواطنون محرومون من الصلاة

منذ خليقة البشرية وروح الإنسان هائمة متعبة ولا راحة لها إلا بالالتصاق بالله خالقها وجابلها، ان شقاء الإنسان ومتاعبه راجعة إلى بعده عن ربه، وفي رجوعه إلى الله والتصاقه به يجد الراحة وهدوء النفس وطهارتها ونقاءها، ولذا فالإنسان في حاجة ماسة إلى اتصاله الدائم بالهه وباريه، وقد حضت جميع الأديان الناس على مداومة الصلاة بعمق وحرارة حتى تغتسل من آثامها وتستريح من أتعابها وآلامها.

ان أماكن العبادة هى التي يجد فيها الإنسان مكاناً طاهراً يرجع فيه إلى الله فتنطلق روحه متصلة بالخالق طالبة الرحمة والغفران مما اقترفته من خطايا وذنوب، وبهذا الاتصال تحس روح الإنسان بأنها قد اغتسلت وتطهرت وأصبحت في حالة جديدة من الهدوء والسكينة، بعيدة عن العالم ومتاعبه ترتدي لباس الإيمان والتقوى والسعادة بلا حدود، إذ في البعد عن الله تعاسة النفس وشقاؤها واحساسها بالوحدة القاتلة بين ذنوب هذا العالم وخطاياه الكثيرة والشعور بالتعاسة، لذلك أمرت جميع الأديان شعوبها بالتقرب إلى الله والالتصاق به بالصلاة، ولا صلاة أحلى منها إلا في بيت الله.

ان العمل على حرمان الناس من الصلاة لهو عملية لا انسانية تفتقر إلى العدالة والحكمة، لأنه سيجعل الإنسان المحروم من هذه الصلاة عنصراً ناقماً كارها لمجتمعه، وحاقداً على من حرمه من هذه المتعة وهى التقرب من خالقه والتصاقه به، وهى المتعة التي يحس بأن غيره يتمتع بها، بينما هو محروم منها، ولذلك فقد نصت دساتير الدول الديمقراطية والمتقدمة على حرية العقيدة وحرية العبادة معطية بذلك الحق لكل فرد أن يتمتع بعبادة الله بالطريقة التي رسمها له دينه.

لذلك فإن النفس يغمرها الألم والأفواه تمتلئ مرارة عندما نجد أن كثيرين من أقباط مصر قد حرموا من نعمة الصلاة بسبب الخط الهمايوني الظالم والمتعسف الذي يشترط الحصول على قرار من رئيس الدولة لإنشاء كنيسة يصلون فيها إلى الخالق، ويسعدون بهذه المتعة التي يسعون إليها، فكم من تجمعات كبيرة سعت سعيًا حثيثًا وجرت وتعبت ولهثت ولسنوات عديدة للحصول على قرار بانشاء كنيسة لهم ولكن للأسف الشديد خابت مساعيهم،ولم يتمكنوا من تحقيق هذه الأمنية البعيدة المنال في ظل هذا الخط المشئوم.

ان بعض هذه الفئات التي باءت بالفشل بعد جهد جهيد ورجاوات وإذلال واراقة ماء الوجه في الحصول على هذا الهدف قامت باعداد بناية صغيرة، أو تخصيص احدى الغرف في أحد منازل بعضهم للصلاة لله فيها، ولكن قوات الحكومة قامت بطردهم وبعنف من هذا المكان واغلاقه ومنع الصلاة فيه، وكانها استكثرت عليهم هذا الحق الإلهي أن يحوذوه، وكم كانت سعادتهم وفرحهم الغامر بتجهيز هذا المكان المتواضع فقامت السلطات الحكومية بطردهم منه شر طردة ومنعهم من عبادة الله.

ان أول حق للفرد وأهم هدف له هو القرب من ربه، وأن حرمانه من هذا الحق لهو الظلم كل الظلم، وهذه هى النتائج البشعة للخط الهمايوني البغيض وتنفيذ أحكامه بكل قسوة وعنف، اننا يا سادة لفي غاية الألم لما يحدث في وطننا العزيز ضد فئة مسالمة مخلصة ضعيفة في قوتها، قوية في إيمانها بالله وهو الذي قال «تكفيك نعمتي لأن قوتي في الضعف تكمل» – اننا نلجأ إلى الله عز وجل ليرفع عنا هذه الغمة ويهدي الجميع سواء السبيل.

• • •

حتى القرارات الجمهورية لا تنفـذ

كـتـبنا في الأسـابيع الماضـيـة عن ظلم تطبـيق الخط الهـمـايوني الجائر على الأقبـاط للتـصريح لهم ببناء كنائس ليتعبدوا فيها إلى الله عز وجل. وما جره تطبيق هذا الخط من متاعب وارهاق واراقة ماء الوجه حتى يصدر وغالبًا لا يصدر، ثم المعاناة عند الحاجة إلى ترميم أو اصلاح بعض الكنائس التي هى في مسيس الحاجة إلى هذا الاصلاح، حتى لو كانت دورة مياه تستلزم بعض الترميمات الدورية البسيطة، والتي لا تنقطع لمثل هذا المرفق، هنا تكون المشكلة، فلابد من صدور قرار جمهوري آخر لكل اصلاح أو ترميم مهما صغر حجمه وقلت قيمته.

وإذا ما صدر القرار الجمـهـوري تبدأ المتاعب والأهوال لتنفيذه فمن جرى وراء الجهات المختصة، ورجاءِ لصغار وكبار الموظفين، وإذلال من رجـــال الإدارة، والهـــرولة وراء الأوراق والمذكرات من مكتب إلى آخر، والتعب أيامًا وأسابيع وأشهرًا قد تصل في بعض الحالات إلى سنوات حتى يمكن تنفـيـذ هذا القرار الجمهوري.

ان أمامي الآن بعض الحالات التي صدرت فيـها قرارات جمهورية ولم تنفذ حتى الآن. لقد صدر القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٨٨ بالترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بإقامة كنيسة السيدة العذراء بقرية الزنقور مركز جرجا محافظة سوهاج على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرفق. وقد قامت مطرانية جرجا بابلاغ رجال الأمن بمركز جرجا بالقرار المذكور راجية تنفيذه، ومضت سنة ١٩٨٨ و ١٩٨٩ والسعي متواصل مع رجال الأمن لتنفيذ القرار بدون جدوى ولا ابداء لأسباب عدم التنفيذ، وفي ٧ مارس ١٩٩٠ أي بعد مضي سنتين على صدور القرار كتب صاحب النيافة مطران جرجا خطاباً إلى مأمور مركز شرطة جرجا راجيًا عمل اللازم لتنفيذ القرار الجمـهوري المذكـور، وها قد مضت سنة وأربعة شهـور على الخطاب المذكور بدون رد من المسئولين ولا اتصال منهم، أو تحريك ساكن نحو تنفيذ القرار.

كـمـا صدر القرار الجمـهـوري رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٨ لطائفة الأقباط الأرثوذكس ببناء سور كنيسة الأنبا شنوده بقرية بيت علام مركز جرجا، وابتدأت المتاعب والجري والدورة إياها مع رجال الأمن لتنفـيـذ القـرار، وقد مضت سنتـا ١٩٨٨ و ١٩٨٩، وفي ٧ مارس ١٩٩٠ كتب صاحب النيـافة مطران جرجا خطابًا إلى مأمور مركز جرجا راجيًا عمل اللازم لتنفيذ القرار المذكـور، وها قد مضت سنة وأربعة شـهـور أخرى ولم يتحرك رجال الإدارة لتنفيـذ القرار أو الرد على خطاب نيافة المطران بإبداء أسباب هذا التأخير.

لقد حدث بكنيسة الأنبا مقار الكائنة بناحية القصرية مركز جرجا محافظة سوهاج في سنة ١٩٨٤، والتي أنشئت في سنة ١٩٥٠، أن سقط عرق خشبي من سقف الكنيسة وبالبحث عن السبب اتضح أن الكثير من الأنقاض يتكدس فوق سقف الكنيـسة مما سبب سـقـوط العـرق المذكـور، مما يلزم رفـعـهـا لتخفيف الحمل عن السقف الضعيف، ولكن رجال الأمن ظنوا أن الأهالي يشرعون في تجديدات في الكنيسة مما دعاهم إلى غلق الكنيـسة منذ شـهـر يناير ١٩٨٤، وفي سنة ١٩٨٥ كتب صاحب النيافة مطران جرجا إلى السيد وزير الداخلية شارحًا له الموضوع راجيًا من سيادته إعادة النظر نحو فتح الكنيسة لإقامة الشعائر الدينية لها، وحتى الآن ونحن في سنة ١٩٩١ لم يتلق نيافة المطران أي رد من وزير الداخلية أو تحرك من رجال الأمن لفتح الكنيسة برغم مرور سبعة أعوام على غلقها، وطوال هذه المدة والأهالي محرومون من الصلاة.

هذه هى التصرفات التي يعامل بها المختصون الأقباط، فلماذا لم تنفذ القرارات الجمهورية، علمًا بأنها صدرت بناء على تحريات ومذكرات من الإدارة ورجال الأمن التي قامت بارسالها إلى وزارة الداخلية والتي تدارست الموضوع من جميع جوانبه ووافقت عليه وأرسلت للقصر الجمهوري لإصدار قرار به، وفعلاً صدر القرار، فما الداعي لعدم تنفيذ القرارات الجمهورية إلا أن تكون الأهواء الشخصية لبعض رجال الأمن تحفزهم لهذه التصرفات.

اننا يا سادة نعاني معاناة قاسية مما يتم تجاهنا لإنشاء كنائسنا أو اصلاحها لنعبد فيها الإله الذي نعبده جميعًا.

• • •

قانوناً مصـــرياً .. لا خطاً همايونياً تركيـاً

نشر بجريدتي الأهالي والأخبار لأحد الكتّاب المعروفين بروحهم الطيبة، والطيبة جداً نحو الأقباط مقالان بنفس المعنى، يتغنى فيهما بالخط الهمايوني! ويتساءل بعض التساؤلات التي يهمنا الرد عليها وشرح رأينا فيها، إذ من المهم جداً أن يكون موقفنا واضحًا ودقيقًا أمام حكومتنا العزيزة واخوتنا المسلمين الأحباء، الذين نطرح شكوانا أمامهم.

يتساءل الأستاذ الكاتب «ماذا يحدث إذا ألغيت القوانين التي تنظم الترخيص ببناء الكنائس والمساجد، وأصبح من حق من يشاء ويقدر أن يبني معبده إن شاء وكيف شاء تأكيداً لحرية العقيدة، ويرد سيادته على هذا التساؤل بأنه لن يجد المسلمون ولا الأقباط المصريون شبراً في مصر يبنون عليه مسجداً أو كنيسة، فالمعروف أن الكنائس غير القبطية بامتداداتها العالمية أكثر ثروة من كنيستنا القبطية، واقدر على الشراء والبناء، ونفس الشئ عن الجهات غير السنية المستعدة لانفاق المليارات لتزرع مصر بمعابدها للبهائيين والبهرة.

إن هذا التساؤل والرد الذي افترضه سيادته لا محل له، إذ أننا لم نطلب الغاء الخط الهمايوني لتترك عملية بناء المعابد فوضى، بل اننا نطالب بصدور قانون مصري ينظم عملية بناء الكنائس والمساجد ويضع الشروط اللازمة والمتسمة بالعدل والمساواة التي يجب أن تتوفر في هذا البناء والجهة الإدارية التي تقدم لها الطلبات على أن يحدد موعد للرد على هذا الطلب مبينا فيه أسباب الرفض إذا وجدت أو الموافقة، وإذا لم يتم الرد في الموعد المحدد يكون من حق الجهة الطالبة اعتبار ذلك بموافقة، كما أنه في حالة الرفض فالجهة المطالبة الحق في اللجوء إلى الجهة القضائية للفصل في النزاع.

أما عن القول بتسابق الكنائس العالمية غير القبطية التي هى أكثر ثروة لبناء كنائس في مصر فهو قول غير دقيق، إذ أن هذه الكنائس لم يصبح لها رعايا بمصر، بل انها باعت الكثير من كنائسها والقليل الباقي لا يجد رعايا للتعبد فيها.

ويستطرد سيادته فيقول ان معظم النقد للقرار الهمايوني لم يصدر عن الأقباط الأرثوذكس، ويهمني أن أوضح لسيادة الكاتب أن جميع الشكاوى ضد هذا الخط الهمايوني البغيض هى من شعب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الذين تخرب كنائسهم وتغلق في وجوههم ويمنعون من العبادة فيها بسبب هذا الخط الهمايوني اللعين، الأقباط الأرثوذكس يا سيادة الكاتب هم الذين يجرون ويسعون ويحضون لصدور قرار جمهوري لترميم دورات مياه كنائسهم إذا أصابها التلف، الأقباط الأرثوذكس هم الذين تضيق بهم الحياة من الرجاء والإلحاح لإصلاح بعض مرافق كنائسهم التي تغلق لخطورتها على أرواح المتعبدين فيها بدون جدوى، الأقباط الأرثوذكس يا سيادة الكاتب النحرير الكثير منهم المحروم من عبادة الله خالقنا وخالقكم.

انني أكتفي بهذا للرد على مثل هذه الأقلام التي تحاول الزج بالفتنة في كل شكوى من شكاوى الأقباط المقهورين، وأنني أرجو من أمثال هذا الكاتب القدير أن يرجعوا إلى بيان صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية بهذا الخصوص والمنشور في الأسبوع الماضي وما به من آيات بينات وأحاديث نبوية شريفة تطالب اخواننا المسلمين باعطائنا حق العبادة والمحافظة على كنائسنا ومعاملتنا بالتساوي معهم في الحقوق والواجبات، وهو ما لا نحظى بـه.

• • •

رسالة إلى اخوتنا المسلمين

كتبت في الأعداد السابقة عما فعله بنا الخط الهمايوني البغيض الباقي لمصر من تركة الاستعمار التركي المخرب والذي رجع بالشرق الأوسط إلى العصور المظلمة، وما زاد عليه من تعنت جهات الإدارة في تنفيذ هذا الخط والعنف والغلظة في معاملتهم لاخوانكم الأقباط لدرجة أن الكثيرين حرموا من الصلاة، كما أغلقوا الكثير من الكنائس ووضعوا عليها الحراسة المسلحة. وبالرغم من الشكوى من هذه التصرفات العنيفة والسالبة لحقوق فئات من الشعب المصري وحرمانها من عبادة الله عز وجل، فإن هذه الشكاوى ذهبت بلا رد ولا تبرير قانوني لهذه التصرفات. واننا نضع تحت أنظاركم احدى هذه المهازل المؤلمة فقد كتب لنا الأستاذ مجدي بديع لبيب المحامي بأنه قد صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٩ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بقرية الطوايل الشرقية مركز ساقلته محافظة سوهاج ببناء كنيسة السيدة العذراء مريم على قطعة الأرض المبينة بالرسم المرفق، وتم بناء الكنيسة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى ديسمبر ١٩٩٠ والباب الرئيسي للكنيسة المصنوع من الخشب قد تقادم عليه الزمن وتداعى، وذات ليلة رأى القاطنون بجوار الكنيسة كرة مشتعلة ملقاة تحت الباب الخشبي، فقام شعب الكنيسة بشراء باب حديدي بدلاً من الباب الخشبي، وفيما هم يخلعون الباب الخشبي توطئة لتركيب الباب الحديدي على الفور تم استدعاء كاهن الكنيسة وحرر له عن هذه الواقعة محضر عرض على النيابة وقيد برقم ٤٣ لسنة ١٩٩١ اداري مركز ساقلته، ومنذ هذا التاريخ بدأت سلسلة من العذابات والرجاوات والاجراءات واللجوء لكل ذي سلطان.

قام راعي الكنيسة بتقديم طلب لمديرية أمن سوهاج لتغيير الباب الخطير فطلبت ثلاثة رسوم هندسية للباب الخشبي، وأخرى للباب الحديدي مع صورة القرار الجمهوري الخاص بانشاء الكنيسة، وتم تقديم كل هذا لمديرية الأمن، التي قالت بأنها ستقوم برفع مذكرة بهذا لرفعها للسيد وزير الداخلية، ثم يرسل لمباحث أمن الدولة بسوهاج وشعبة البحث الجنائي لكي يوافي السيد الوزير بمعلومات عما إذا كانت النواحي السياسية والأمنية للبلاد تسمح باستبدال الباب الحديدي بالخشبي.

وهكذا دورات طويلة لم تنته بعد من يناير ١٩٩١ إلى الآن، ويعلم الله متى ستنتهي وعما إذا كان الرفض ينتظرها وتذهب كل هذه المجهودات أدراج الرياح. نعم أيها الاخوة الأحباء، هذه واحدة فقط من مئات الحالات في طول البلاد وعرضها التي يعاني منها اخوتكم الأقباط، سواء في انشاء كنائسهم أو ترميمها أو اصلاح بعض مرافقها.

أيها الإخوة، عندما يعاني الأخ الأصغر من المتاعب والمشاكل فالطبيعي أن يلجأ إلى أخيه الأكبر يشكو له همومه وآلامه ليساعده ويرفع عنه ما ينوء به من أثقال الأحمال، وعلى الأخ الأكبر أن يقوم بما تفرضه عليه الاخوة والمحبة لمساعدة أخيه الأصغر والأخذ بيده، نعم أيها الإخوة المسلمون الأحباء.. أنتم هو الأخ الأكبر في هذا البلد العزيز ونحن الأقباط هم الأخ الأصغر الذي عشنا معًا متشاركين في السراء والضراء تظلل علينا المحبة والاخاء، والاخلاص والوفاء، نعم أيها الأخ الأكبر اننا نلجأ إليك، بعد الله لمساعدتنا والأخذ بيدنا للخروج من هذه المآزق والمشاكل الخاصة ببناء كنائسنا أو ترميمها أو اصلاحها، والتي نعبد فيها الهنا والهكم، وأنتم مسئولون أمام الله والوطن والاخوة والمحبة التي تربطنا لرفع هذا العناء عن كاهلنا، والله الموفق لاصدار قانون ينظم هذه العملية تنظيمًا عادلاً وواضحًا لا لبس فيه ولا لف ولا دوران لإراحة اخوتكم الأقباط من المهانة والاحباط والمماطلة من الجهات الإدارية فيما تتخذه من اجراءات بعيدة كل البعد عن روح السماحة والمحبة التي وثقت بين عرى شعبنا على مدى القرون.

• • •

سوء معاملة الأقباط ..

كتبت قبل سفري للخارج عن الخط الهمايوني وآثاره السيئة على الأقباط، فكم يتحملون من مشاق ومتاعب للحصول على قرار جمهوري ببناء كنيسة لهم، ووصل الأمر بهم إلى الجري والرجاء لصدور قرار جمهوري باصلاح وترميم الكنائس، وحتى دورات المياه لم تسلم من آثار هذا الخط اللعين فأصبح ترميم أو اصلاح دورة المياه يستلزم صدور قرار جمهوري بذلك، كما أوضحت سوء معاملة رجال الإدارة للأقباط وحرمانهم حتى من تنفيذ القرارات الجمهورية، وما يتحملون من سوء المعاملة والاهانات في سبيل ذلك.

عند رجوعي من الخارج وجدت أكداسًا من الخطابات تنتظرني وكلها شكاوى من هذا القبيل أسوق منها اثنتين على سبيل المثال لا الحصر، في ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٤ وقد نص على الترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس باقامة كنيسة مارجرجس الصغرى بقرية بهجورة مركز نجع حمادي محافظة قنا، على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرفق، وفي ١٩٧٥/١/٦ أخطر السيد محافظ قنا بهذا القرار لاتخاذ اللازم وبعد بنائها وقبل تشطيبها منع البوليس استكمالها وحتى الآن تؤدى فيها الصلاة وهى بدون أبواب ولا شبابيك في زمهرير الشتاء وقيظ الصيف، وفي الوقت نفسه يقوم البوليس باجراءات تعسفية من قطع أشجار الحديقة المحيطة بالكنيسة وعندما يعترض على ذلك يقولون هذه أوامر من السيد ضابط نقطة شرطة بهجورة، فهل هناك إذلال أكثر من ذلك؟!

قام أقباط بلدة الطليحات مركز جهينة محافظة سوهاج وعددهم ثلاثة آلاف بوقف قطعة أرض مساحتها ٦ قراريط في سنة ١٩٥٨ لبنائها كنيسة، وقاموا بتقديم طلبات لترخيصها إلى وزارة الداخلية في سنة ١٩٦٧، وقد وافقت مديرية أمن سوهاج بأنه ليس لديها مانع من ترخيص الكنيسة، وفي عام ١٩٦٧ وبناء على هذه الموافقة قام الأهالي بالبدء في بناء الكنيسة التي أوقف بناؤها بعد أن ارتفع البناء مترًا ونصف من سطح الأرض، وقد تقدم الأهالي بطلبات متعددة لاستكمال البناء آخرها لمديرية الأمن في ١٩٩٠/٩/٢٤ ولم تحرك الإدارة ساكنًا، وها هى الأجزاء التي بنيت تقف شاهدًا على الاضطهاد الذي يقع على الأقباط.

الظاهر أن هذه الروح السيئة أحاطت بالجمعيات القبطية أيضًا، فها هى جمعية جنود المسيح القبطية بأسيوط تطلب من الإدارة التصريح لها بانشاء بعض الغرف الخاصة لمزاولة نشاطها الاجتماعي في خدمة البيئة وكذا دورات مياه، وتعددت الطلبات والرجاوات بدون فائدة ثم طلب مجلس المدينة تعديل الرسم والغاء الغرف المطلوبة والاقتصار على دورتي مياه واحدة للرجال والأخرى للسيدات، ثم عاد فرفض هذا التعديل والاقتصار على دورة مياه واحدة، فهل هناك تعسف أكثر من ذلك، وهل من تقاليدنا أن يستعمل الرجال والسيدات دورة مياه واحدة.

اما عن الاعتداءات المستمرة من الجماعات، فقد أصبحت سمة هذه الأيام ولسنا في حاجة لنشر تفاصيلها إذ أن جرائد المعارضة تنشر وبصفة مستمرة تفاصيل الأحداث المؤلمة من تهديد للأقباط والاعتداء عليهم بالضرب والقتل، ثم نهب متاجرهم ومنشآتهم وحرقها، وتخريب مساكنهم والاعتداء على النساء والأطفال، فان جرائد المعارضة تداوم على نشر هذه المآسي والخسائر الفادحة التي تصيب الأقباط، أما الجرائد القومية فقد اتبعت سياسة التعتيم على هذه الأخبار التي تهم المصريين مسلمين ومسيحيين، وبالرغم من المجهودات الكبيرة التي يبذلها رجال الأمن لايقاف هذه الاعتداءات، فانها لم تتوقف بل ازدادت وتقاربت أوقات حدوثها، أما آن لوزارة الداخلية أن تتدارس هذه المشكلة التي تهدد وباستمرار أمن الوطن وسلامة المواطنين، وأن تضع الخطط الكفيلة بايقاف هذه الجماعات عن الاعتداءات المتكررة على الأقباط ؟

لقد أصبحت هذه المآسي أشواكًا مؤلمة في حياة أقباط مصر، وبالرغم من الكتابة في هذا الموضوع مرارًا كثيرة، فإن الحكومة لم تحرك ساكنًا، ولم تتخذ أي اجراء سواء بخصوص ما يعانيه الأقباط في انشاء وترميم كنائسهم، أو بالقيام بتخطيط فعال لانهاء الاعتداءات على هؤلاء الأقباط المسالمين.

• • •

اختصاصات المجلس الملى العام

« ١ »

بمناسبة ما كتبته منذ شهر يونيو الماضي عن الخط الهمايوني ونتائجه البشعة من غلق بعض الكنائس وتحطيم بعضها وغير ذلك من تصرفات مؤلمة مخزية، ثم الاعتداء على الأقباط وكنائسهم ومتاجرهم ومساكنهم ونهب ما فيها وتخريبها، نعم بهذا المناسبات كتب إلى الكثيرون يسألون لماذا لم يقم المجلس الملي العام بواجبه نحو هذه المواضيع، وهل هو موجود أم انتهى أمره، كما كتب آخرون يسألون عن اختصاصات المجلس الملي ومسئوليته عن تنفيذها، وعندما أبطأت في الكتابة عن ذلك بدأت خطابات اللوم والتقريع لتقاعسي في توضيح كنه وجود المجلس الملي، بل وصل الأمر إلى اتهامي بالتعتيم على هذا الموضوع الهام لغرض في نفسي، وإزاء ذلك، وحتى أدرأ عن نفسي هذه الشبهات رأيت أنه من واجبي أن أتعرض لهذه المواضيع.

تمشيًا مع ما جاء في أعمال الرسل الأصحاح السادس «وفي تلك الأيام إذ تكاثر التلاميذ حدث تذمر من اليونانيين على العبرانيين أن أراملهم كان يغفل عنهن في الخدمة اليومية، فدعا الاثنا عشر جمهور التلاميذ وقالوا لا يرضى أن نترك نحن كلمة الله ونخدم موائد، فانتخبوا أيها الاخوة سبعة رجال منكم مشهودًا لهم ومملوئين من الروح القدس وحكمة فنقيمهم على هذه الحاجة. أما نحن فنواظب على الصلاة وخدمة الكلمة» . فعلا اختار التلاميذ سبعة رجال على رأسهم استفانوس، وسار الأمر في الكنيسة على أن يتفرغ رجال الدين لخدمة الكلمة ورعاية المؤمنين، على أن يقوم الأراخنة «العلمانيون» بإدارة أملاك وأموال الكنيسة والصرف على مرافقها، واستمر هذا النظام متبعًا في الكنائس المسيحية المختلفة حتى فترة التدهور في الكنيسة فاستولى رجال الدين على جميع السلطات وأداروا جميع مرافق الكنيسة دينية ومدنية ونحوا الأراخنة جانبًا.

في سنة ١٨٨٢ لما وجد كبار رجال الأقباط أن الاهمال والفساد قد استشرى في إدارة مرافق وأموال الكنيسة، وان المصالح الشخصية وجهل بعض رجال الدين بالمواضيع المالية والحسابية قد أدى لتدهور النواحي المالية للكنيسة، حتى وصل الأمر ببعض رجال الدين ببيع بعض أوقاف الكنيسة بعقود ابتدائية بالرغم من أن التصرف والبيع في العقارات والأطيان الموقوفة ممنوع بقوة القانون، كما أن الاهمال والتسيب قد أضاع الكثير من العقارات والأطيان بوضع اليد للمدة الطويلة، اجتمع الرجال الأجلاء وتشاوروا في انتشال الكنيسة من هذا الفساد، فتوجهوا إلى خديوي مصر طالبين صدور قرار بتشكيل مجلس من الأراخنة «العلمانيين» لتولي شئون الأقباط.

وبتاريخ ٢ مارس ١٨٨٣ صدر أمر الخديوي رقم ١ بتشكيل مجلس لإدراة ما يتعلق بطائفة الأقباط الأرثوذكسيين، وبتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٣ تحت رقم ٣ صدق الخديوي على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي. وقد أوضحت اللائحة ترتيب وتشكيل المجلس ثم اختصاصاته، وبمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ تم تعديل وترتيب اختصاص مجلس عمومي للأقباط الأرثوذكس، وفي أول مايو ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو ١٨٨٣ تصديقًا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومي.

يهمنا في هذا المجال أن نوضح اختصاصات المجلس الملي العام طبقًا للتعديلات الصادرة بخصوصه:

أولاً : حصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس، وادارتها والصرف منها على الجهات التي حددها الواقف، وتحسين حالتها، وكذا حصر الكنائس وقسيسيها وخدمتها، وعدد الأديرة والرهبان وغيرهم الموجودين فيها والذين يوجدون في المستقبل، وحصر الأمتعة والكتب الموجودة بها وقيدها بسجلات خاصة بذلك، وكذا تجديد سجلات كل كنيسة لقيد كل من يتعمد أو يتزوج أو يتوفى.

ثانيًا : ادارة مدارسها ومراقبة سير النظار والمعلمين والمعلمات، وتولى إيراداتها ومصروفاتها وافتتاح مدارس جديدة، وبالجملة كافة ما يتعلق بإدارة المدارس.

ثالثًا : الاشراف على الخدمات التي تقدم للفقراء وادارتها بكل دقة.

رابعًا : النظر فيما يختص بمسائل الأحوال الشخصية والفصل فيها.

خامسًا: ينتخب بمعرفة حضرة البطريرك باتحاده مع المجلس أربعة من الاكليروس للنظر في الأمور الدينية والدعاوى التي تتقدم على الاكليروس بحسب قانون الكنيسة.

وفي سنة ١٩٥٧ صدر القرار بتحويل اختصاصات المجلس الملي العام والمحاكم الشرعية بالنسبة للأحوال الشخصية إلى المحاكم الوطنية.

كما أنه في ١٩ يوليو ١٩٦٠ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس للإشراف على إدارة جميع الأوقاف القبطية ومحاسبة القائمين على ادارتها، وبذا اقتصرت وظيفة المجلس الملي العام في ادارة الأعيان الموقوفة على البطريركية وتوابعها من مدارس وخلافه. وسنقوم في أعداد قادمة بالكتابة عما تطور إليه أمر المجالس الملية من ١٨٨٣ وحتى الآن باذن الله.

• • •

عقبات في طريق المجالس الملية

« ٢ »

لقد عانت المجالس الملية منذ نشأتها في سنة ١٨٨٣ الكثير من العقبات والمشاكل التي أقيمت في طريقها من بعض رجال الدين، وخصوصًا رؤساء الأديرة، لأن السلطات التي أعطاها الأمر العالي للمجالس الملية وخصوصًا في الاشراف على أوقاف الأديرة كانت حدًا لسلطات وحرية هؤلاء الرؤساء في التصرف في الأموال الطائلة التي تدرها هذه الأعيان، فكم أساء بعض هؤلاء المسئولين عن الأديرة التصرف في هذه الأموال معتبرين أن هذا حق مطلق لهم، وأنه لتعود بي الذاكرة إلى سنة ١٩٦٧ عندما كنت عضوًا في هيئة الأوقاف القبطية، فقد حول لي المجلس ميزانية أوقاف دير الأنبا أنطونيوس عن السنة السابقة لمراجعتها ومناقشة رئيس الدير فيها، وفعلاً دعوت نيافة رئيس الدير وأخذت في مناقشته في بنود الميزانية، وهو في حالة نفور، وأخيرًا سألته: أرجو من نيافتك أن توضح لي هذا اللغز وهو أن الواضح من أرقام الميزانية أن ايراد المولد ٣١٠٠٠ جنيه ومصاريف رهبان الدير ٣١٠٠٠ جنيه، فأين ذهبت إيرادات الأطيان الواسعة والعقارات الموقوفة على الدير، هنا ثار ثورة عارمة قائلاً هي دي عزبة أبوكم؟ دي عزبتنا، فرددت عليه بهدوء قائلاً دي مش عزبة أبونا ولا عزبة أبوكم، دي عزبة الكنيسة وليس لك الحق في التصرف في إيراداتها كما تشاء، فانتفض غاضبًا وتركني ومضى قبل استكمال المناقشة، وهكذا كان شعور الكثيرين من رؤساء الأديرة. وهذا ما جعل عملية ادارة أوقاف الأديرة تتعثر إلا في بعض عهود الآباء البطاركة الذين كانوا يساندون المجالس الملية، وهذا ما كان نادرًا. حتى صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٣٣ في شأن ادارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٠، والذي نص على تشكيل مجلس ادارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وحدد اختصاصها بما يأتي:

« أ » الاشراف على إدارة جميع الأوقاف من أطيان وعقارات ومحاسبة القائمين على ادارتها عن ايراداتها ومصروفاتها.

« ب » اعداد الميزانية السنوية العامة لإيرادات ومصروفات الأوقاف.

« ج » توزيع ريع الأطيان الموقوفة على الجهات الموقوفة عليها بحسب احتياجاتها الحقيقية، وما يكفل المحافظة على تحقيق أغراضها الأصلية.

« د » توجيه الفائض بعد احتياجات الجهات الموقوفة عليها نحو مرافق الاصلاح أو وجوه الاستغلال التي تراها.

« هـ» تعيين وعزل القائمين على ادارة الأوقاف.

وقد وضع هذا القانون الأمور في نصابها وأصبح الاشراف على جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس في هيئة مشكلة بمقتضى قانون أصدرته الدولة برئاسة قداسة البابا ومع ذلك فقد تقاعس بعض رجال الدين المنظّرين على الأوقاف وكذا بعض النظار الآخرين عن تقديم حساباتهم للهيئة مما اضطرها إلى التقدم للجهات القضائية بشكاوى ضدهم، فانتظمت الأمور وحققت الأوقاف فائضًا كبيرًا.

كما أنه حدث في بعض العهود أن قام رجال الدين بايغار صدور الرئاسة الدينية حبًا في السيطرة على المسائل المالية، واختصاصات المجلس الملي الأخرى مما جعل الرئاسة تناصب المجالس الملية العداء، وتستولى على اختصاصاتها بما لها من سلطة روحية على الأقباط، وعدم رغبة أعضاء المجالس الملية في المساس بهيئة الرئاسات الدينية والوقوع تحت عدم رضائها، وهكذا سارت الأمور في تفاهم وتضامن بين الرئاسة الدينية والمجالس الملية مما أدى لقيام هذه المجالس بالكثير من المشروعات الهامة والاصلاحات التي أفادت الكنيسة، وعهود أخرى تعثرت فيها المجالس الملية بسبب حب الرئاسة الدينية في السيطرة على شئون الأقباط الروحية والدنيوية.

وفي الأعداد التالية ستتوالى الكتابة عن تاريخ المجالس الملية المتوالية وما قامت به من اصلاحات ومشروعات ومنشآت .. باذن الله.

• • •

المجالس المليّة على مدى قرن من الزمان

« ٣ »

المجالس الملية أو الهيئة الإدارية المالية للكنيسة نظام وضع أساسه الرسل موضحين أسبابه ونظامه في الكتاب المقدس «أعمال الرسل» لا يرضى أن نترك كلمة الله ونخدم موائد.. فانتخبوا أيها الأخوة سبعة رجال منكم مشهوداً لهم ومملوئين من الروح القدس وحكمة فنقيمهم على هذه الحاجة، وأما نحن فنواظب على الصلاة وخدمة الكلمة» ومعنى هذا أن الكنيسة منذ نشأتها وتنظيماتها الأولى فصلت الأعمال الدينية عن الأعمال الدنيوية وكلفت الأراخنة بالقيام بها.

على مدى السنين الطوال سار الآباء على هذا المنوال بتكوين هذه الهيئة المنتخبة من الشعب لرعاية مسائل الكنيسة المالية والإدارية. على أنه على مدى الأجيال تهاون رجال الدين في هذا النظام وتولوا هم بأنفسهم كل ما يتعلق بالمسائل الإدارية والمالية الخاصة بالأديرة والكنائس والمدارس والرعاية الاجتماعية، وذلك على حساب اهمالهم للرعاية الدينية بطبيعة الحال، مما أضر بالكنيسة ضرراً بليغاً.

ولما استمر الحال فترة طويلة ضج الشعب لضعف الخدمة الدينية واهمال الرعاية، حتى وجد الكثير من رجال الدين سوء الحالة فانضموا إلى الشعب في شكواه وطالبوا بأن يتولى الآباء البطاركة والمطارنة الرسالة الدينية من رعاية وافتقاد، وأن يتولى الأراخنة ادارة النواحي المالية والإدارية للكنيسة.

وفي سنة ١٨٧٢ دعا القائمقام البطريركي الأنبا مرقص مطران الاسكندرية ووكيل الكرازة المرقسية جمعًا من كبار الأقباط، وأعلن أن المسائل المالية والإدارية تشغل رجال الدين والرهبان عن التفرغ للقيام برسالتهم، فتكون مجلس من الأقباط ليتولى كافة المسائل القبطية ما عدا الدينية منها.

في سنة ١٨٧٤ أصدر الأنبا كيرلس الخامس بابا الكرازة المرقسية بالاتحاد مع المطارنة قراراً جاء فيه «ان رتبة البطريركية هى رتبة جسيمة روحية وخلافة شريفة رسولية من واجباتها حسن رعاية أبناء الكرازة، وهذه الرتبة مع جسامة قدر شرفها، واتساع دائرة متعلقاتها لا يليق أن يكون من خصائصها تعاطي تخزين الأموال وحفظ الأمتعة والموجودات، الأمر الذي يؤخر من يتولى هذه الرسالة عن التمكن من توفية وظائفه الروحية وواجبات رسالته الرعوية فأصدر الخديوي اسماعيل أمراً باعتماد هذا المجلس في نوفمبر ١٨٧٤.

ثم قام رؤساء الأديرة وبعض رجال الدين إلى مناوأة المجلس في إدارة الأوقاف والمسائل المالية، فتعطلت جلسات المجلس مما أثار ثائرة الشعب القبطي فاضطرت الحكومة إلى التدخل، واستجابة لرغبات الشعب أصدر الخديوي أمرًا عاليًا في ١٣ مارس ١٨٨٣ بتشكيل المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس، ثم أصدر بتاريخ ١٤ مايو ١٨٨٣ الأمر العالي رقم ٣ بلائحة ترتيب واختصاصات هذا المجلس.

ذكرنا ما تقدم لنوضح أهمية النظام الملي بالنسبة لمختلف الشئون الإدارية والمالية للكنيسة، وهى لا تقتصر على إدارة أوقاف الأديرة التي نظمها القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بهيئة الأوقاف القبطية، والتي ظن البعض أن اختصاص المجلس الملي تقلص بعد احالة قضايا الأحوال الشخصية إلى المحاكم الوطنية بمقتضى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، ثم قانون تكوين واختصاص هيئة الأوقاف القبطية السابق الاشارة إليه وبموجبه أحيلت ادارة الأوقاف القبطية إلى الهيئة المذكورة – وإنما يمتد اختصاص المجلس إلى ادارة أوقاف البطريركية وادارة أملاكها ثم ادارة المدارس اللاهوتية والعلمية، وادارة مطبعة البطريركية، وحصر جميع الأموال المخصصة للفقراء وتوزيعها، وكذا كل ما يختص بالكنائس والأديرة وحصرها وكل ما بها وقسيسيها وخدماتها، وكذا أن يشترك مع قداسة البابا بانتخاب أربعة من الاكليروس للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة قداسة البطريرك أو من ينتدبه لينوب عنه في الفصل في الدعاوى التي تقام على الاكليروس بحسب قانون الكنيسة.

وسنتولى باذن الله بعد ذلك بيان الأعمال والانجازات والاصلاحات التي قامت بها المجالس الملية على مدى السنوات من ١٨٨٣ وحتى الآن.

• • •

المجالس المليَّة .. انجازاتها

حددت لائحة انشاء المجالس الملية اختصاصات عديدة سبق أن أوضحناها، ويهمنا أن نبين الانجازات التي قامت بها المجالس الملية أثناء دوراتها المتتالية، واننا نلفت نظر القارئ اننا عندما نتكلم عن انجازات المجالس الملية فنحن نقصد المجالس الملية العاملة والنشيطة والتي قامت بأعمال طيبة في تأدية واجباتها، أما المجالس الخاملة والمستأنسة والتي خضعت خضوعًا كاملاً لسيطرة رجال الدين تركوا لهم كل السلطات الدينية والمالية والادارية فهذه كانت قلة والحمد لله وكانت عهودها عهود خمول وتوقف لجميع الأنشطة الهامة.

كانت من الاختصاصات الهامة للمجلس الملي طبقا لنص المادة التاسعة من لائحته التنفيذية إدارة جميع الأوقاف القبطية سواء منها ما هو متعلق بالأديرة الكبيرة خارج منطقة القاهرة أو داخلها، وكذا أوقاف البطريركية والأديرة الصغيرة والكنائس التابعة لها، وكان هذا الاختصاص الشامل سببًا في قيام منازعات عدة بين المجلس وبعض رجال الدين بشأن أوقاف الأديرة الكبيرة، مما أدى إلى عدم تمكن المجلس من مباشرة اختصاصه في إدارة هذه الأوقاف التي ظلت ادارتها في أيدي رؤسائها من رجال الدين بدون حسيب ولا رقيب، حتى صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وتحديد اختصاصاتها.

ان اختصاص المجلس الملي العام في ادارة أوقاف البطريركية والأديرة الصغيرة والكنائس التابعة لها مازال قائمًا لم يمس، ويباشره المجلس بكل السلطات المخولة له حسب نص المادة ٩ من لائحته حتى يومنا هذا، وأوقاف البطريركية التي يديرها المجلس الملي عديدة، منها أراضي زراعية يبلغ مسطحها ٣٧٠٠ فدان في أنحاء مختلفة من الجمهورية.

بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٧ صدر القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة، وشرعت وزارة الاصلاح الزراعي في تنفيذ هذا القانون على أوقاف البطريركية والأديرة، فاعترض المجلس الملي العام على تطبيق هذا القانون على الأوقاف التي يديرها، وأعد لذلك عدة مذكرات قانونية أوضح فيها أن أوقاف البطريركية لا تخضع لأحكام هذا القانون باعتبارها موقوفة على جهات خاصة، وقد نجح المجلس في هذا المسعى ولم تستول الوزارة على أوقاف البطريركية.

وبصدور القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ والذي نص على استثناء ٢٠٠ فدان أراضي منزرعة لكل جهة وقف على حدة، فقد قام المجلس بتقسيم الأراضي الزراعية التي يديرها بحسب جهات البر الموقوفة عليها وعددها ٣٥ جهة طبقًا لمنطوق الوقفيات الأصلية، وذلك بعد حصر الوقفيات وتنظيمها في ملفات خاصة مرفقًا بكل وقفية آخر كشف رسمي لها، وآخر ورد مال، وخرائط مساحية حديثة مبين عليها كل قطعة وحوض في كل ناحية، واتضح بذلك أنه يحق للمجلس الاحتفاظ بما يقرب من ٢٩٠٠ فدان وتسليم الباقي للاصلاح الزراعي.

ان ما قام به المجلس الملي في هذا الشأن لهو عمل مجيد ورائع ومجهود طيب لولاه لاستولى الاصلاح الزراعي على أغلب أوقاف البطريركية من أطيان زراعية تعتبر من أجود أراضي الجمهورية، بل أن بعضها أصبح داخل كردون المدن الكبرى ويساوي مبالغ طائلة.

أما العقارات الموقوفة والتي يديرها المجلس الملي العام فتبلغ ٧١ منزلاً و ٢٤٨ شقة و ٢٧٤ دكانًا و ٤٨ مخزنًا و١٤ حصة في عقارات و ٤٨٢ قطعة أرض فضاء بعضها مؤجر، وقد قام المجلس بحصر جميع الحجج الخاصة بهذه الأملاك وهى تربو على ستة آلاف حجة، إذ قد يوقف العقار الواحد بموجب عدة حجج، كما قام المجلس بتوقيع هذه العقارات على الخرائط المساحية الحديثة مع بيان واف عنها.

وليست ادارة أطيان وأملاك البطريركية هى كل اختصاصات المجلس الملي العام، بل أن له نشاطًا كبيرًا في النواحي الاصلاحية الأخرى والتي حددت في اختصاصاته طبقًا للائحة التنفيذية وهو ما سنتكلم عنه في العدد القادم باذن اللـــه.

• • •

المجلس الملي .. إنجازاتــــــه

تكلمنا في العدد الماضي عن الانجازات الكبيرة التي قامت بها المجالس الملية للحفاظ على أطيان وأملاك الكنيسة الموقوفة وادارتها الادارة المثلى لتأتي بأكبر عائد ممكن، وليست ادارة هذه الأطيان والأملاك هي كل اختصاصات المجلس الملي، بل أن انجازاته في الناحية الاصلاحية والتقدمية من انشاء وادارة المدارس والمعاهد العلمية والدينية والكنائس والأديرة، وما يلزم للمقر البابوي، كل هذا استغرق الكثير من وقت وجهد المجلس الملي العام على مدى عمره.

يدخل في اختصاص المجلس طبقًا للائحته انشاء وادارة المدارس القبطية التابعة للبطريركية والاشراف على كل ما يختص بها، ويبلغ عدد المدارس العلمية التي يديرها المجلس تحت اشراف وزارة التربية والتعليم سبع مدارس منها ست مجانية وواحدة خاصة بمصروفات وهى كلية مار مرقص. وقد كانت الست مدارس الأولى بمصروفات قبل أن تدخلها وزارة التربية والتعليم في عداد المدارس المجانية المعانة من الدولة. ثم أوقفت وزارة التربية والتعليم الاعانات بحجة الاطلاع على ميزانية البطريركية وحجج أوقافها للتأكد من قدر الموقوف على هذه المدارس، وما تدره من ريع تمهيداً لتقدير الاعانات على أساسها، مما حدا بالبطريركية أن تطلب اخراج مدارسها من نطاق نظام المجانية المعاناة وجعلها مدارس خاصة بمصروفات، ولكن الإدارة التعليمية رفضت هذا الطلب بمقولة أن بطريركية الأقباط الأرثوذكس تعتبر جمعية خيرية وليست جمعية غرضها الكسب.

قام المجلس الملي بتقديم العديد من المذكرات معترضاً على ما قامت به وزارة التربية والتعليم من اجراءات حيال مدارسه، مما اضطر الوزارة إلى تشكيل لجنة ممثلة لها، كما شكلت وزارة الشئون الاجتماعية لجنة أخرى لتحديد عما إذا كانت البطريركية جمعية خيرية من عدمه. وقد قام المجلس الملي بتقديم حجج الأوقاف التي ثبت منها أنه ليس هناك أوقاف خاصة بهذه المدارس، كما أثبت للجنة الممثلة لوزارة الشئون الاجتماعية بأن البطريركية ليست جمعية خيرية، مما أدى إلى اقرار كل من اللجنتين بعدم وجود أوقاف خاصة موقوفة على التعليم العام، وبالتالي ليس لهذا النوع من التعليم أموال خاصة، مما يستلزم صرف الاعانات الموقوفة، ثم صرف الاعانات السنوية، كما يقوم المجلس الملي بالمحافظة على مباني هذه المدارس والصرف على اصلاحاتها وترميماتها للابقاء عليها في حالة لائقة... وقد اتفق المجلس مع وزارة التربية والتعليم على ابقاء مدرسي تعليم الدين المسيحي بهذه المدارس، ويتولى المجلس صرف مرتبات هؤلاء المدرسين.

اهتم المجلس الملي العام بالتعليم الديني ونشر اللغة القبطية واحياء الألحان الكنسية، وهو يدير ويشرف على معهد الدراسات القبطية الذي أصبح له مركز عالمي كبير، ويقوم المعهد بتدريس اللغات القبطية والتاريخ الكنسي واللاهوت المقارن، وقد قام قسم الألحان الكنسية برئاسة الدكتور راغب مفتاح بجمع جميع الألحان القبطية وتسجيلها، وعمل النوت الموسيقية لها وذلك لأول مرة في تاريخ الكنيسة للمحافظة على هذا التراث العظيم من الاندثار، أو دخول ألحان غريبة عليه - وبه قسم للفنون والآثار القبطية، كما أن مكتبته تضم آلاف الكتب القيمة التي تبرع بأغلبها العلماء الأقباط كالدكتور مراد كامل والدكتور سامي جبره وغيرهما الذين أوصوا بتسليم مكتباتهم الثمينة إلى المعهد بعد وفاتهم. ويمنح المعهد الدرجات العلمية لطلابه حتى درجة الدكتوراة.

كما يقوم المجلس الملي العام بالاشراف على الكلية الاكليريكية بقسميها المتوسط والعالي ويقوم بالصرف عليها، وجميع طلبتها يقيمون ويتعلمون بالمجان مما يكلف المجلس مبالغ كبيرة. أما معهد ديديموس - مدرسة العرفان فيقوم بتعليم اللغة القبطية والألحان الكنسية ليعمل خريجوه مرتلين بالكنائس، وهو أيضاً داخلي مجاني.

وقامت المجالس الملية بمساندة الجمعيات الخيرية ومساعدتها في القيام بما تقوم به من أعمال جليلة في خدمة المجتمع.

وسنوالي في الأعداد القادمة بإذن الله نشر انجازات المجالس الملية الأخرى التي قامت بها على مدى قرن من الزمان.

• • •

المجلس الملي العام .. إنجازاتـــــــه

قام المجلس الملي العام بجانب اهتمامه بالتعليم الديني بارسال عدد من خريجي الكلية الاكليريكية في بعثات دراسية إلى الخارج ليتموا دراسات اللاهوت ويعودوا للقيام برسالتهم الهامة في الكنيسة، ومن الشخصيات التي درست بالخارج وأدت خدمات جليلة للكنيسة صاحب النيافة المتنيح الأنبا باسيليوس مطران القدس، وقد أثبت أنه كان خير من شغل كرسي مطرانية القدس والشرق الأوسط، وقد قام بأعمال هامة للمقادس القبطية والمحافظة عليها في ظروف صعبة وخطيرة، وكذا صاحب النيافة الأنبا غريغوريوس أسقف التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعد ثروة غالية للكنيسة، وعالمًا على مستوى العالم المسيحي، ومرجعًا رئيسيًا للمسائل اللاهوتية والطقسية، وغيرهما ممن عادوا من بعثاتهم حاملين أعلى الشهادات في اللاهوت، وهم ذخر للكنيسة والعمل في الحقل الديني .

أما في مجال الخدمة الاجتماعية التي نصت المادة ١٣ من لائحته التنفيذية الصادرة سنة ١٨٨٣ ، على أن يقوم برعاية الفقراء والعمل على تحسين حالتهم وتنمية الايرادات للصرف عليهم، فقد قام المجلس الملي العام بانشاء مكتب للخدمة الاجتماعية أدى خدمات جليلة للفقراء والمحتاجين وضعيفي الإيمان، وحل المشاكل الأسرية، والوفاق بين كثير من الأزواج بدلاً من الانفصال ودعاوى الطلاق، كما عاون المجلس معاونة فعالة في مساعدة الطلبة غير القادرين على اتمام دراستهم بدفع مصروفاتهم المدرسية وشراء الكتب اللازمة لدراستهم.

ولما كانت لائحة المجلس قد نصت على اختصاصه في النظر في الشئون المالية والإدارية للكنائس، فقد تولى الصرف على عدد كبير من الكنائس الأثرية. والضعيفة الدخل، فتولى دفع مرتبات كهنتها ومرتليها وخدامها، والقيام بصيانتها وترميمها والمحافظة عليها وعلى محتوياتها، وعندما قامت الحكومة بمد كورنيش النيل وأزيلت الكنيسة القديمة بطرة لتداخلها في مشروع الكورنيش فقد قام المجلس بانشاء كنيسة جديدة باسم الشهيد العظيم مارجرجس بدلاً عنها كلفته مبالغ كبيرة، بعد أن قصر مبلغ التعويض عن الوفاء بنفقات بنائها.

كما يشرف المجلس من الناحية المالية على خمسة أديرة للراهبات بالقاهرة بها عدد كبير من الراهبات، يصرف لهن المجلس بدل غذاء وكساء وخدم، كما قام المجلس في دوراته المختلفة بالمحافظة عليها وترميمها، إذ أن مباني هذه الأديرة قديمة ومتداعية، وقد قام منذ سنوات ببناء دير كامل للبنات بحارة الروم والمعروف باسم دير الأمير تادرس نظرًا لتداعي مباني الدير القديم وسقوط بعضها، كما قام باصلاحات مستمرة في دير العريان بالمعصرة ودير أبي سيفين وديري حارة زويلة وهما دير مارجرجس، ودير العذراء.

وبجانب قيام المجلس بانشاء الكلية الاكليريكية ومباني الأنبا رويس والقاعة المرقسية بها، والاصلاحات المستمرة للأديرة والكنائس، قام بعملية كبيرة فانشأ الكثير من العمارات السكنية التي تم تمويلها من ثمن الأملاك المنزوع ملكيتها للمنافع العامة أو من بيع واستبدال بعض الخرابات والأراضي التي لا يمكن استغلالها حاليًا لصغر مساحتها أو لوجودها في أحياء بعيدة متطرفة أو أزقة.

من كل ما نشرناه عن انجازات المجالس الملية عندما تكون نشيطة وعاملة، يتضح أنها عملت الكثير وقامت برسالة هامة في المحيط القبطي باعتبارها ممثلة للأقباط أصحاب الحق في إدارة الشئون المالية والإدارية للكنيسة، وقد خوله القانون هذا الحق.

أما بعض المجالس الملية التي سارت في ركاب الرؤساء الدينيين المحبي السيطرة على جميع مرافق الكنيسة الدينية والإدارية والمالية، وحجب اختصاصات المجالس الملية، هذه المجالس الضعيفة المستكينة تأتي ثم تذهب بدون أن تقوم بأي عمل اصلاحي واحد، بل كثيراً ما تترك مقاليد الأمور كبيرها وصغيرها في أيدي أتباع رجال الدين يتصرفون فيها كيفما شاءوا وشاء لهم الهوى، هذه المجالس للأسف الشديد لا قيمة لها، بل كل همها أن يقال عن كل منهم «عضو المجلس الملي» ، وبذلك فقد خانوا أمانة الناخبين الذين أعطوهم أصواتهم، بينما أن هناك الكثير والكثير جداً مما كان يجب عليهم القيام به.

• • •

تجاوب المسئولين مع مطالب الأقباط

كتبنا في هذا المكان الكثير والكثير جداً عما يعانيه الأقباط بتطبيق الخط الهمايوني عليهم، بل والتعنت الشديد لرجال الإدارة في تطبيقه، سواء كان في بناء الكنائس أو في ترميمها، بل ووصل الأمر أن أصبح ترميم دورات مياه الكنائس يستلزم صدور قرار جمهوري بذلك، بما فيه من معاناة وجري أشهر، بل وسنوات للحصول عليه، وما يعتمل في نفوس الأقباط من جراء هذا الخط الهمايوني وطالبوا بقوة والحاح بعدم العمل به وصدور قانون عادل ينظم بناء دور العبادة.

كما كتبنا مراراً عن سوء البرامج التعليمية التي يحشون بها عقول وأذهان الصغار منذ نشأتهم فيسممون أفكارهم بمواضيع تبذر فيهم بذور الكراهية والحقد والتعصب، فيخرجون إلى الحياة وبعضهم أسوأ ما يكون المواطنون، لقد كتبنا وحذرنا من هذه السياسة الخاطئة والتي تجعل من التفرقة بين أبناء الوطن الواحد هدفاً للتربية والتعليم.

أكتب هذا بمناسبة ما جاء على لسان الدكتور مصطفى الفقي مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للمعلومات في المحاضرة التي القاها سيادته في صالون الكاتب الصحفي الراحل احسان عبد القدوس في دار روز اليوسف، والتي تناولت مشكلة الفتنة الطائفية وانهاءها بحلول غير تقليدية، وتعرض سيادته لمحاولات حل الفتن الطائفية في البلاد الأخرى كلبنان والهند وفشلها، وذكر أن الحل بالنسبة لمصر يكمن في ضرورة اعادة النظر في القوانين المنظمة لدور العبادة الموروثة من العهد العثماني، وهو أمر وارد أمام القيادة السياسية. وكذا إعادة النظر في أساليب التربية والتعليم، إذ لابد أن تنبذ وبشجاعة الأساليب الخاطئة في التربية والتعليم والثقافة، وأن نعتمد التوجيه الديني السليم لكي نحترم حرية العقيدة عند الآخر.

بعد المحاضرة وأثناء الحوار مع الدكتور مصطفى الفقي، وجه إليه سؤال: إلى متى تخضع عملية ترميم كنيسة إلى قرار جمهوري، فرد سيادته بأنه لابد من تعديل القوانين، وإلى أن يتم ذلك فإن الرئيس حسني مبارك أعطى تعليمات واضحة لتلبية هذه الطلبات دون تعطيل.

ان استجابة السيد رئيس الجمهورية لرجاء أبنائه الأقباط برفع هذه الغمة عن نفوسهم، واعطاءه تعليمات واضحة لتلبية طلبات ترميم الكنائس بدون تعطيل قد أثلجت صدورهم، اننا نقدر الأعباء الثقال والمسئوليات الخطيرة الملقاة على عاتق السيد الرئيس، ولكننا نلجأ إليه فهو المسئول عنا بعد الله عز وجل، وهو الذي يملك اصدار التوجيهات بالإسراع في الاجراءات الآتية :

- اصدار قانون عادل لتنظيم بناء دور العبادة لجعل هذه العملية ميسرة وواضحة الاجراءات بدون أي تعنت أو ارهاب من المختصين ورجال الإدارة، إذ لا يصح أن تكون عبادة الله سبباً لإذلال المواطنين.

- اعادة دراسة برامج أساليب التعليم وخصوصاً التعليم الديني ليرفع منه كل ما يؤدي إلى سوء العلاقات بين المواطنين وزرع البغضاء في نفوس النشء، لما في ذلك من إثارة البغضاء التي هى من أهم أسباب الفتنة الطائفية.

- ان يعمل رجال الاعلام عامة، والإذاعة المسموعة والمرئية خاصة على تعديل برامجها وأساليبها برفع كل ما يؤدي إلى شحن النفوس بالعداء والكراهية، وبالتالي تفتيت الشعب المصري، بل يجب على رجال الإعلام بجميع عناصره العمل على نشر وإذاعة كل ما يؤدي إلى تدعيم المحبة والتقارب بين جميع عناصر الشعب.

• • •

إجـــازات الأعيـــاد المســيحية

وصلتني شكاوى كثيرة من القراء يشتكون من أنهم يعملون في شركات قطاع خاص، وأنه لم يصرح لهم باجازات في الأعياد المسيحية، كما أن بعضهم استقطعت اجازات الأعياد من اجازاتهم السنوية بمقولة أن القانون لم يحدد اجازات للموظفين المسيحيين في أعيادهم، وبسؤال المختصين بوزارة القوى العاملة أفادوا بالآتي: بالنسبة لاجازات أعياد المسيحيين الذين يعملون بالقطاع الخاص، ليس هناك قانون صريح لمنحهم أي اجازة، ولكن اسوة بما هو متبع مع المسيحيين الذي يعملون بالحكومة والقطاع العام فقد رؤي منح المسيحيين العاملين بالقطاع الخاص اجازات الأعياد بصفة ودية والتي أصبحت مع مرور السنين حقًا مكتسبًا لهم، وهذه الإجازات هي :

١- عيد الميلاد المجيد.
٢- عيد الغطاس.
٣- أحد الشعانين.
٤- خميس العهد.
٥- الجمعة العظيمة.
٦- عيد القيامة المجيد.

وعلى هذا فليس هناك قانون يلزم القطاع الخاص باعطاء الموظفين المسيحيين اجازة في أعيادهم، وعليهم بأخذ هذه الاجازات خصمًا من اجازاتهم السنوية، وتكون المشكلة عندما يكون الموظف قد استهلك اجازته السنوية لسبب أو لآخر، فعليه أن يعمل يوم عيده أو يستقطع من مرتبه، وفي هذا غبن عليه.

وبهذه المناسبة فنحن نثير موضوع قيام المدارس والكليات بعقد الامتحانات في أيام الأعياد المسيحية، وبالطبع يحدث هذا بدون قصد، مما يسبب لأبنائنا وعائلاتهم مضايقات قاسية، وآلامًا نفسية شديدة في ان اخواننا المسلمين لا يلتفتون لنا ولأعيادنا، ويكون الموضوع أكثر ايلامًا إذا ما ظن البعض أن المسألة مقصودة لمضايقتنا.

اننا نرجو من القيادة السياسية اصدار توجيهاتها لتقنين الاجازات المسيحية على أن تكون اجازات رسمية للدولة اسوة باخوتنا المسلمين، وفي هذا تنفيذ لمبدأ المساواة، واشعار للأقباط بعدم وجود تفرقة بسبب الدين.

• • •

مسلسل غلق كنائس الأقباط

سبق أن كتبنا عن غلق كنيسة العصافرة بالاسكندرية وتشميعها بالشمع الأحمر، بعد تخريبها، وبذلك تم منع الأقباط من الصلاة واقامة شعائرهم الدينية، كما كتبنا عن غلق كنائس أخرى بحجة مخالفة الخط الهمايوني الذي لا أساس قانوني له، أو الاستناد إلى قوانين لم تتعرض لبناء الكنائس أصلا، وهذه التصرفات الهمجية المجحفة بحق الأقباط في عبادة الله، مخالفة تماماً للدستور وأحكامه.

وانني أتعرض اليوم لحالة عجيبة من المغالطة البشعة التي تقوم بها الإدارة. تقع كنيسة مارجرجس ببلدة أولاد طوق مركز دار السلام محافظة سوهاج وهى كنيسة قديمة انشئت سنة ١٩٣٦، وقد قام رجال الإدارة بمحاولة غلق الكنيسة باعتبارها مقامة بغير ترخيص، ولكن نيابة أولاد طوق كانت قد أصدرت في شهر أبريل سنة ١٩٨٨ بالآتي «إيماء إلى الشكوى المقدمة من السيد عمدة الناحية ضد صبري صادق وأشرف حليم ومنير جميل وحليم كراس وجرجس باسيليوس وسعيد جرجس – قرر فتوى مجلس الدولة ٢٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبارها كنيسة شرعية حيث قرر الخفير والعمدة بالقيام فيها بالشعائر الدينية منذ مدة عشرين عاماً، وأنها كنيسة قديمة» هنا اسقط الأمر في يد رجال الإدارة وفشلت تدابيرهم لغلق الكنيسة، ولكن تفتق ذهنهم عن طريقة أخرى هى: بتاريخ ١٩٨٨/٦/٧ وردت اشارة رقم ٢٣ من مديرية أمن سوهاج إلى أولاد طوق نصها الآتي «بمناسبة صدور تعليمات السيد وزير الداخلية بغلق مضيفة بناحية دار السلام ونظرًا لتحديد باكر ١٩٨٨/٦/٨ موعداً لتنفيذ تعليمات السيد الوزير وتعيين خدمات نظامية وسرية مناسبة لضباط نظاميين ومباحث ادارة قوات الأمن لتعيين فصيلة فض شغب برئاسة ضباط من قسم قوات الأمن للاشتراك في الخدمة وادارة البحث لتعيين خدمات سرية مناسبة للاشتراك في الخدمة مع مباحث دار السلام.

يرأس الخدمة النظامية المقدم عبد الراضي حجاب، يرأس الخدمات السرية السيد العقيد رشاد جمعه. يشرف على هذه الخدمات السد اللواء مساعد المدير بالشئون المالية والإدارية» وحدث فعلاً أن قام السيد اللواء ومعه الحملة المذكورة بجميع قياداتها ظهر الأربعاء ١٩٨٨/٦/٨ باغلاق وتشميع الكنيسة على أنها المضيفة المذكورة بالتعليمات سالفة الذكر.

انها حقًا لمهزلة مضحكة مبكية، يظهر منها مدى الظلم والإدعاء والمغالطة لاغلاق كنائس الأقباط، وبطريقة تعسفية تثير النفوس والأحقاد، فهل عملية اغلاق الكنائس مخططة؟ ان اغلاق كنيسة العصافرة بالأسكندرية وتخريبها سبق الكتابة عنها، ومازالت مغلقة وكذا الكنائس التي سبق الكتابة عنها، وها هى كنيسة أخرى تم اغلاقها وتشميعها منذ أربعة أعوام تقريبًا بطريق المغالطة المفزعة، ومازالت حتى الآن مغلقة بالرغم من الجهود المضنية التي قام بها نيافة الأنبا ويصا أسقف البلينا وشعب الكنيسة بدون أي نتيجة أو استجابة من المسئولين.

ان تحت يدنا جميع المستندات الرسمية التي تؤيد أن ما تم غلقه وتشميعه هو كنيسة وليس مضيفة، وان هذا الاغلاق غير سليم. هذه التصرفات غير لائقة ولا مقبولة من رجال الإدارة.

اننا نلجأ إلى السيد رئيس الجمهورية أب الجميع، الرجل الساهر على مصالح شعبه، الدائب على العمل من أجل راحته ورفاهيته أن يتدخل لانقاذنا من هذه الغمة، وألاعيب رجال الإدارة الأبطال لغلق كنائسنا.

• • •

مواقف تاريخية وطنية «١»

للبابا الأنبا شنوده الثالـــث

خرج علينا بعض الكتاب بكتابات فيها مساس بصاحب القداسة الأنبا شنوده الثالث، وذلك في سياق تبريرهم للمواقف السيئة والجرائم البشعة التي تقترفها الجماعات الارهابية ضد الأقباط، وهي تفسيرات مغرضة وخبيثة تمس شخصية كبيرة لها مواقف تاريخية عظيمة لمصر والعالم العربي والقضية الفلسطينية.

ان صاحب القداسة الأنبا شنوده هو الرئيس الديني والرجل الوطني المخلص الذي يحتل مركزاً مرموقاً مبجلاً ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي أيضاً، بل وعلى المستوى العالمي، واننا نسوق في هذا المقال والمقالات القادمة بعض المواقف التاريخية الشجاعة والوطنية الحقة التي قام بها قداسته لخدمة وطنه والقضية الفلسطينية.

اننا نبدأ بالمحاضرة التي ألقاها قداسته مباشرة بعد رسامته بابا للاسكندرية وبطريركًا للكرازة المرقسية، وجلوسه على كرسي القديس مرقس. ففي ديسمبر سنة ١٩٧١ وجه مجلس نقابة الصحفيين الدعوة لقداسته لافتتاح الموسم الثقافي للنقابة بصفته عضوًا بها، وتكريمًا له بمناسبة انتخابه لمنصبه الديني الكبير، وحضرها جمع غفير من أعضاء النقابة وكبار المفكرين والكتّاب والمواطنين الذين ضاق بهم الصيوان المتسع الذي أقامته النقابة، وكان عنوان المحاضرة (المسيحية وإسرائيل).

كان لهذه المحاضرة دوى كبير في الأوساط الداخلية والعربية والأجنبية، وطلبت جهات كثيرة من النقابة نص المحاضرة، وإزاء ذلك قام مجلس النقابة بطبع المحاضرة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، ووزعت في جميع الدول العربية والأجنبية، حتى تنكشف للرأي العام في جميع الدول، الحقائق الخطيرة التي تناولها قداسة البابا في محاضرته التي ضمت إلى المكتبات العربية والأجنبية كوثيقة تاريخية هامة.

تحدث قداسته عن سيناء وذكر أنها ليست من أرض الموعد الذي يدعونه، انما كانت أرض المتاهة أو أرض العقوبة أو أرض الفناء، حيث أتاهم الله فيها أربعين سنة، ليفنى هذا الجيل المتمرد الذي تمرد عليه وحاول رجم موسى النبي واختيار رئيس آخر بدلاً منه، وفيها مات كل الرجال الذين جاءوا من أرض مصر ولم يدخل منهم إلى فلسطين إلا يشوع بن نون وكالب بن يوفنه فقط، كما شهدت سيناء كيف عبدوا العجل الذهبي، وكيف تمردوا على الله أكثر من مرة.

وفي الوقت الذي جمع فيه الله اليهود في أرض فلسطين، كان العالم كله يموج بالوثنية، الفئة الوحيدة التي كانت تعبد الله هى أولاد ابراهيم، ونحن لا ننكر اطلاقًا أن منهم خرج الأنبياء، وكانت مجموعة مؤمنة في ذلك الحين، ليس من أجل أن يعطيهم أرضًا، وإنما من أجل أن يحتفظوا بالإيمان ويحتفظوا بالعقيدة ويحتفظوا بالكتاب المقدس، حتى ينقلوه إلى جيل آخر يتسلمه منهم. وقد مرت بهم فترات عبدوا فيها الأصنام وتركوا فيها الله، وعندما جاءت المسيحية تسلمت ما عند اليهود من وديعة .. الكتب المقدسة والعقائد والطقوس والإيمان ذاته، بعد ذلك انتهى دور اليهود وأصبح الإيمان بوجود الله في كل ركن من أركان الأرض، وعلى ذلك أصبح دور اليهود كشعب الله المؤمن قد انتهى وأصبح الشعب المختار هو كل من يؤمن بالله، ومن هنا انتهت فكرة أرض معينة يعيش فيها هذا الشعب.

وتكلم قداسته عما إذا كان في الكتاب المقدس تنبؤات عن رجوع اليهود لفلسطين حاليًا، فأثبت عدم وجود ذلك، وان الآيات الموجودة هى عن رجوع اليهود من سبي بابل قبل خمسين سنة من مجيء السيد المسيح، وقد تحققت هذه الآيات وانتهى موضوعها.

ذكر قداسته أن أورشليم قد خربت سنة ٧٠ ميلادية ونقصد بالخراب خراب الأوضاع الخاطئة التي كانت فيها وتفرق اليهود في أرجاء الأرض كلها، وتزاوجوا مع الشعوب الأخرى، وأصبحت فيهم دماء غير الدماء الأولى. أما فكرة بناء هيكل سليمان فهي فكرة خاطئة، لأن الهيكل بني لتقديم الذبائح به لمغفرة الخطايا، وبمجيء السيد المسيح انتهت الذبائح وبالتالي انتهت فكرة هيكل سليمان.

ان محاضرة قداسة البابا الأنبا شنوده الثالث أوضحت الكثير من الموضوعات التي كان بحاجة إليها المسيحيون والمسلمون والعرب، وأظهر لهم الكثير مما خفي عليهم فهمه أو غمض تفسيره، وهذا موضوع هام كان لابد منه.

مواقف تاريخية وطنية «٢» للبابا الأنبا شنوده الثالث

نشرنا في العدد الماضي أن بعضِ الأقلام المغرضة نشرت ما يمس صاحب القداسة البابا شنوده الثالث واننا دحضنا ما ادعوه بنشر بعض المواقف الوطنية التاريخية لهذا الرجل العظيم، وقد كتبنا في العدد الماضي عن المحاضرة الرائعة التي ألقاها في نقابة الصحفيين وفند فيها ما تدعيه إسرائيل عن أرض الميعاد، وأنهم شعب الله المختار مؤيداً أقواله بآيات من الانجيل، وبأن أرض الميعاد كانت قبل سكناهم في فلسطين والتي ملأوها فساداً وعبدوا فيها الأصنام فشتتهم الله في جميع أنحاء المعمورة، أما أنهم كانوا شعب الله المختار فكان ذلك عندما كان العالم بأكمله يعبد الأصنام، وكانوا هم فقط يعرفون الله، ولكن بعد أن عرف العالم كله الله القوي وآمنوا به، أصبح جميع المؤمنين هم أبناء الله وشعبه.

واليوم ننشر موقفاً رائعاً لصاحب القداسة البابا الأنبا شنودَه الثالث، ففي أوائل سنة ١٩٧٧ زار قداسته الولايات المتحدة الأمريكية ودعي لمقابلة الرئيس جيمي كارتر. وقد طلب قداسة البابا أن يحضر الاجتماع سفير مصر في واشنطون الدكتور أشرف غربال وقتئذ، وأثناء الحديث سأله الرئيس كارتر عن رأيه في موضوع القدس، ورد عليه قداسته بأن اليهود ليسوا شعب الله المختار في الوقت الحاضر، وان كنا نعتقد أنهم شعب الله المختار فمعنى ذلك أننا نحن المسيحيين لسنا مختارين من الله.

وقد ذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب» هذه الواقعة. واننا نضع تحت أعين القارئ بعض ما كتبه سيادته عن هذا الموضوع ضمن تفاصيل ما حدث في هذا اللقاء «توجه قداسة البابا إلى البيت الأبيض وبرفقته الدكتور أشرف غربال سفير مصر في الولايات المتحدة، حيث استقبلهما الرئيس جيمي كارتر في المكتب البيضاوي، واستغرقت المقابلة نصف ساعة، استفسر الرئيس خلالها عن أوجه نشاط الكنيسة القبطية التي كان مهتماً بها وبتاريخها وبآثارها القديمة، كما تحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر، وقد قدم قداسة البابا للرئيس كارتر أيقونة ذات ثلاثة جوانب، على أحدها تظهر القديسة مريم، وعلى الجانب الثاني تعميد المسيح، وعلى الجانب الثالث تظهر قيامة المسيح، وفي بداية لقاء الرئيس كارتر بقداسة البابا شنوده الثالث قال له أنه سمع عنه كثيراً، وأن الرئيس أنور السادات قد مدحه كثيراً، وتحدث عنه بكل تقدير أثناء زيارته للولايات المتحدة. بعد ذلك فتح الرئيس كارتر الباب للصحافة والتليفزيون، وقال للمندوبين أنه يعرف أن عدد الأقباط في مصر سبعة ملايين، ثم انصرف الوفد وبقى قداسة البابا مع الرئيس كارتر في حديث خاص حضره نيافة الأنبا صموئيل والدكتور أشرف غربال، وذكر قداسة البابا «بعد المقابلة أن الرئيس سأله عدة أسئلة عن الكنيسة القبطية، وعن رأيه في موضوع القدس لأنه يعرف أن الكنيسة القبطية لها رأي في المشاكل السياسية لاسيما الصراع العربى الإسرائيلي، وكان رد قداسة البابا أن اليهود ليسوا شعب الله المختار في الوقت الحاضر، وإلا بماذا نسمي الكنيسة المسيحية، وإذا اعتقدنا أنهم شعب الله المختار، فمعنى ذلك أننا المسيحيون لسنا مختارين من الله، أما عن المشاكل السياسية فنحن نتحدث عن المبادئ العامة الأساسية الخاصة بالمشكلة، أما التفاصيل فهى متروكة لرجال السياسة. وقد علق الأستاذ محمد حسنين هيكل على هذه الواقعة أنها كانت محاولة لاستدراج الكنيسة القبطية إلى موقف ملائم من وجهة النظر الأمريكية، في مشاكل الصراع العربي الإسرائيل وقضاياه، لكن البابا شنوده، كما ستظهر الأحداث فيما بعد، كان أذكى مما قدر الآخرون، كما أنه كان أقرب إلى الالتزام بمقادير مصر مما ظن هؤلاء الذين كانوا يخططون لشئ آخر».

هذا الموقف المصري العربي الرائع الذي وقفه البابا شنودَه الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية وهى مركز نفوذ اليهود ليدل دلالة بالغة على شجاعة قداسته ووطنيته الحقة، وحصافته وقوة حجته وخبرته العميقة بمشاكل مصر والمنطقة العربية.

• • •

مواقف تاريخية وطنية «٣» للبابا الأنبا شنوده الثالث

قدمنا في العددين الماضيين بعض المواقف التاريخية لصاحب القداسة البابا الأنبا شنوده الثالث، كان الأول عن المحاضرة التي ألقاها قداسة البابا في ديسمبر سنة ١٩٧١ في نقابة الصحفيين، و التي فند فيها ادعاءات اسرائيل تبريراً لطرد الفلسطينيين من ديارهم والاستيلاء عليها لتكون وطناً قومياً لهم، وقد كانت هذه المحاضرة وثيقة تاريخية دقيقة، ولما وجدت النقابة تهافت الجهات العربية والأجنبية المختلفة على طلبها قامت بترجمتها إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية وطبعتها بجانب اللغة العربية. وكان المقال الثاني المنشور بالعدد الماضي عن تفاصيل مقابلته للرئيس جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض في سنة ١٩٧٧ وبحضور نيافة الأنبا صموئيل والدكتور أشرف غربال سفير مصر في واشنطون في ذلك الحين، والذي فيها سأله الرئيس كارتر عن رأيه في موضوع القدس، فنفى تماماً أن يكون اليهود هم شعب الله المختار مؤيداً كلامه بحجج دينية قوية، وقد نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل تفاصيل هذا اللقاء في كتابه «خريف الغضب».

واننا نسوق هنا ما حدث بعد توقيع معاهدات كامب ديفيد، في الجزء الخاص بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، فقد سأل بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلة، الرئيس أنور السادات عن الخطوات والوسائل التي ستتخذها مصر لتطبيع العلاقات، فذكر الرئيس أنور السادات عدة مسائل، وفي آخرها قال أنه سيصرح للأقباط بالسفر إلى القدس وإسرائيل لزيارة الأماكن المقدسة وخصوصاً في أسبوع الآلام وعيد القيامة.. وهنا قال بيجين لسيادته أن هذا يكفيني، ولما سأل الصحفيون البابا الأنبا شنوده عن زيارة الأقباط للقدس رد عليهم أننا لن ندخل القدس إلا مع اخوتنا المسلمين والعرب، وأصدر تعليماته إلى الأقباط بعدم زيارة القدس، وهو ما تم تنفيذه حتى الآن، ونشرت الصحف هذا التصريح وتلقفت الصحف العربية في جميع أنحاء العالم العربي هذا الخبر وأبرزته في الصفحات الأولى معلقة عليه بأن هذا موقف عربي شجاع وخصوصاً أن الدول العربية في هذا الوقت كانت في هياج شديد ضد اتفاقية كامب ديفيد، وبالتالي ضد الرئيس أنور السادات، وكانت في اجتماعات مستمرة ولقاءات قمة لرفض الاتفاقية، واتخاذ اجراءات ضد مصر، وفعلاً أصدرت قراراتها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ومقاطعتها، ونقل الجامعة العربية إلى تونس وغيرها من الاجراءات الانتقامية.

كان موقف قداسة البابا شنوده الثالث هذا موقفاً عربياً شجاعاً هللت له الدول العربية جميعها، كما اعتبره الرئيس أنور السادات تحدياً له، ومن هذا الوقت ساءت العلاقات بين الرئيس أنور السادات والبابا الأنبا شنوده الثالث، والتي أدت بعد ذلك إلى تحديده لاقامة قداسته بدير الأنبا بيشوي في سنة ١٩٨١، والتي استمرت حتى أواخر سنة ١٩٨٤

• • •

مدخرات دير الأنبا شنوده المعترف

مرت عهود على الأديرة كانت فيها محل اعتداءات مستمرة من العرب الرحل والبرابرة، وخصوصًا الأديرة الموغلة في الصحراء الغربية والبعيدة عن المنطقة المأهولة بالسكان، وكان أغلب هذه الغارات يتم بطريقة وحشية يقتلون الرهبان وينهبون كل شئ فيها ويخربونها، وتكررت هذه الاعتداءات على مدى العصور وتحمل الكثير من الأديرة آثار هذا النهب والتخريب، حتى أن بعض هذه الأديرة قتل جميع رهبانها بأكملهم ونهبت منها ما بها من أغذية وأموال وخربت مبانيها تمامًا، فلم يتمكن أحد من تعميرها بعد ذلك.. ومن الحفريات التي تمت في السنين الأخيرة وجدت بقايا هذه الأديرة وقد غطتها رمال الصحراء، كان دخل هذه الأديرة يأتي من عمل الرهبان ومن عطايا الشعب، ومنه يصرفون على احتياجات الدير من مأكل وملبس ومصروفات اخرى، وما يفيض من ذلك يدخرونه لاحتياجات السنوات العصيبة، وكلما اجتمع لهم مبلغ طيب فانهم يضعونه في جرار من الفخار ويدفنونه في أرض الدير، فإذا مضت سنوات طويلة على هذه المبالغ المدخرة فانهم ينسونها، وتبقى مطمورة في أماكنها التي لا يعرفها أحد.

منذ فترة عندما قامت مصلحة الآثار بعمل حفريات في دير الأنبا شنوده المعترف وما حوله من الصحراء حيث كانت المساحات المحيطة به من ممتلكات الدير، وكانت تزرع بمعرفة الرهبان، عثرت المصلحة على قدر محكمة الإغلاق ملأى بالعملات الذهبية بلغت عدة آلاف ومدفونة في أرض الدير، ولما كانت هذه العملات تعتبر من الآثار النادرة ولذا تعتبر مملوكة للدولة طبقًا للقانون، ومن ثم استولت عليها مصلحة الآثار، فقد انتظرنا لنشاهد هذه العملات معروضة في المتحف القبطي، ولكن طال انتظارنا ولم يعرف شئ من هذه العملات الذهبية التي بلغت الآلاف.

في السنة الأخيرة نشرت الصحف أن مصلحة الآثار أثناء حفرياتها حول دير الأنبا شنوده المعترف عثرت على جرة محكمة الغلق أيضًا، ولما فتحت بحضور كبار رجال الآثار وجد بها عدة آلاف من العملات الذهبية القديمة والتي لا تقدر قيمتها بثمن، وقد تم جردها واستلمها رجال مصلحة الآثار..

وهنا تذكرنا الكنز السابق الذي عثر عليه بنفس الدير واستولت عليه مصلحة الآثار واختفى تمامًا ولم نعد نسمع عنه شيئًا، والظاهر أن الكشف الأخير سيلحق بسابقه ويختفي أيضًا.

اننا نطالب مصلحة الآثار باصدار بيان تفصيلي بعدد هذه العملات الذهبية التي عثر عليها في المرتين في هذا الدير، والعهود التي سكت فيها ومناسبات سكها، وفي أي مكان تحفظ هذه العملات، كما يجب عرضها في المتحف القبطي الذي هو المكان المخصص للآثار القبطية، والذي يجب أن يعرض فيه كل ما يعثر عليه من آثار في الأديرة والكنائس القديمة، حتى تطمئن قلوبنا على كنوز أديرتنا.

• • •

اسـتمرار غلق الكنائس

سبق أن كتبنا عن الخط الهمايوني الذي صدر في الأستانة في سنة ١٨٥٦، والذي ينظم بناء الكنائس، على أن يقدم طلب البناء إلى الباب العالي بالاستانة ليصدر رخصة البناء، وانتهى عهد الامبراطورية العثمانية، كما أصبح لا وجود للباب العالي، وأخذ حكام مصر هذه السلطة واستمروا في تطبيق هذا الخط الهمايوني، كما قام بعض المسئولين بالحكومة باصدار النظم العقيمة لزيادة الصعوبات ووضع العقبات والعراقيل في طريق الموافقة على بناء كنائس الأقباط، حتى أصبح الحصول على موافقة لبناء كنيسة أمرًا صعبًا للغاية، بل أن السعي لهذه الموافقة يؤدي إلى إذلال راغبي الحصول عليها وارهاقهم في الجري وراءها من ادارة إلى أخرى، وبعد ذلك تكون النتيجة مشكوكًا فيها، بل قد وصل الأمر ببعض المسئولين المتعنتين والراغبين في اهانة الأقباط والحط من كرامتهم إلى وضع أنظمة تؤدي إلى عدم القيام باصلاح كنيسة أو أي ملحق بها، سواء كان هذا الاصلاح بسيطًا لأحد أبوابها، أو دهان أي جزء منها أو ترميم أحد حوائطها المنهارة، إلا بالحصول على ترخيص بهذا من الحاكم نفسه. بل بلغت الاهانة والاذلال لأقصى مدى كعدم السماح باصلاح دورة المياه بأي كنيسة الا باستصدار قرار جمهوري بذلك، وقد سبق أن نشرنا أحد القرارات الجمهورية الخاصة باصلاح دورة مياه باحدى الكنائس، انها حقًا لمهزلة المهازل هذه الاجراءات العجيبة لاضطهاد واهانة الأقباط.

ثم جاءت الطامة الكبرى بتعنت الادارة بقيامها باغلاق بعض الكنائس بحجة أو بأخرى، والقيام باجراءات تعسفية بتخريب هذه الكنائس من نزع لأبوابها ونوافذها إلى تحطيم مقاعدها بعد طرد المصلين منها. وبرغم الشكاوى المتكررة والرجاءات المتتالية، والجري بين الادارات المختلفة بدون جدوى فإنه يستمر اغلاق هذه الكنائس ومنع الأقباط من ممارسة العبادة فيها. وان الأمثلة كثيرة على هذا التصرف المزري من رجال الإدارة، واننا نسوق هنا مثلين سبق أن كتبنا عنهما.

كتبنا في العدد الصادر من الجريدة في ١٦ يونيو ١٩٩١، عما حدث لكنيسة الأقباط بالعصافرة بالاسكندرية، فقد قام رجال الشرطة بقواتهم المدججة بالسلاح بمحاصرة الكنيسة، واخراج المصلين منها، فخرجوا من الكنيسة يبكون شاكين لله هذا الظلم البين، لقد نشرنا هذا الموضوع منذ خمسة عشر شهرًا، ولم تتحرك الحكومة أو مسئولوها لإعادة فتح الكنيسة بالرغم من الشكاوى المتوالية، وتدخل بعض أعضاء مجلس الشعب والسعي لدى رجال الأمن بدون أي فائدة. فمازالت الكنيسة مغلقة وأقباط المنطقة يندبون حظهم على تصرف المختصين معهم.

كما نشرنا بالعدد الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٩٢ عن الوسائل الملتوية التي يقوم بها رجال الإدارة لغلق الكنائس، وهو ما حدث لكنيسة مارجرجس ببلدة أولاد طوق مركز دار السلام محافظة سوهاج، وهى كنيسة قديمة انشئت سنة ١٩٣٦، وقد قام رجال الادارة بمحاولة غلقها ولكن صدرت فتوى مجلس الدولة بالقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبارها كنيسة شرعية حيث قرر الخفير والعمدة بالقيام بالشعائر الدينية فيها منذ مدة عشرين عامًا، وأنها كنيسة قديمة، ولكن عندما أصبح اضطهاد الأقباط جهارًا نهارًا، اصدرت الإدارة قرارًا بغلق مضيفة بناحية دار السلام، وقامت حملة من رجال الأمن المدججين بالسلاح باغلاق الكنيسة وتشميعها على أنها المضيفة التي صدر قرار الإدارة باغلاقها. وان تحت يدنا جميع المستندات الرسمية التي تؤيد أن ما تم غلقه وتشميعه هو كنيسة ما جرجس وليست المضيفة، ورغم الجهود المستمرة والمعارضات المتوالية منذ اغلاق الكنيسة في ١٩٨٨/٦/٨ أي منذ ما يزيد عن أربع سنوات فالكنيسة مازالت مغلقة.

لقد استدعى رجال الإدارة المسئول عن شئون الكنيسة وعاتبوه على إثارة هذا الموضوع بجريدة وطني، ووعدوه برفع الشمع الأحمر عن الكنيسة واعادة فتحها وتسليمها، فقط عليه أن يحضر موافقة على هذا من مأمور المركز، وعندما ذهب إل المأمور وافق شفويًا على ذلك .. فقط عليهم أن يكتبوا للوزارة، فقاموا بكتابة التماس للوزارة بفتح الكنيسة، وهكذا مضت الشهور بالجري من النقطة إلى المأمور إلى الوزارة ذهابًا وإيابًا مرات عديدة بدون فائدة، وحتى الآن مازالت الكنيسة مغلقة.

هذا ما تقوم به الحكومة ورجال الإدارة من أسوأ معاملة للأقباط حتى في أماكن عبادتهم، وهو ما يخالف دستور البلاد ووثيقة حقوق الإنسان، وكأن هذا الاضطهاد أحد أسباب تشجيع الجماعات الارهابية في الاعتداء على محال الأقباط ونهبها وتخريبها وحرقها، ثم تمادوا في هذا حتى وصل الأمر بالاعتداء عليهم وقتلهم.

اننا نلجأ إلى السيد الرئيس حسني مبارك راعي البلاد وحاكمها أن يصدر توجيهاته باصدار قانون لتنظيم انشاء وبناء دور العبادة، وكذا تعليمات لرجال الأمن بالتوقف عن هذه الأعمال المسيئة التخريبية.

• • •

مسلســـل المهـــانة والاذلال للأقبـــاط

نشـرنا بعـدد ١٩٩٢/٩/٢٧ عـمـا تم في مـشكلة غلق كنيسة العصافرة، وكنيسة أولاد طوق وتلاعب رجال الإدارة بالأقباط واذلالهم، وبدون نتيجة لاعادة فتح أي من الكنيستين واللتين مـازالتـا مغلقتين حتى الآن. وقد وصلتني رسالة من كنيسة الشهيد مار بقطر بموشا محافظة أسيوط، هذا نصها:

يوجد داخل سور كنيسة الشهيد العظيم مار بقطر بموشا – أسيوط – مبنى قديم «كان مدرسة وألغيت» به مكتبة لبيع الكتب الدينيـة، ذات واجـهـة من الزجـاج، ونظرًا لأن السـور الخارجي غير مرتفع، يقوم الصبية من خارج السور بالقاء الطوب والحجارة والبيض الفاسد على المكتبة مما يتسبب في كسر الزجـاج وتلف الكتب الدينية، وعليه للمـحافظة على الكتب والبعد عن المشاكل عزمنا على تركيب باب لتغطية الزجاج، الأمر الذي تطلب ترميمًا بسيطًا بكتف المباني لامكان تثبيت الكانات. وهنا حدثت الكارثة، فقد ألقى القبض على فـراش الكنيـسـة في تمام السـاعـة الثـانيـة من فـجـر يوم ١٩٩٢/٥/٣ وكـذلك على بعض الخدام. ولما ذهب الكاهن لتـفـقـد الأمـر وشرح الموضـوع قـبض عليـه ووضع في زنزانة الاعتقالات. وبعد تحرير محضر له بمعرفة نقطة شرطة موشا رحل إلى مركز الشرطة بأسيوط الذي أرسله بدوره مقبوضًا عليه إلى سراي النيابة، وتأشر على المحضر في هذا اليوم «يعود لمركز الشرطة والحضور باكر، وعرض الموضوع على السيد الأستاذ وكيل النيابة يوم ١٩٩٢/٥/٤».

ماذا جرى في هذه الدنيا؟ وما الذي حولنا إلى مجرمين في حق القانون؟ رغم أنه قد تم تقديم طلب لترميم سـور الكنيسة الخارجي وتغيير الباب الخشبي إلى باب حديدي للمحاظة على مبنى الكنيسة من العبث من الشباب والأطفال الذين يلقون الأحجار والبيض الفاسد. وعليه نرجو من المسئولين الموافقة على الآتى :

١– ترميم السور الخارجي للكنيسة وتغيير الباب الخشبي بباب حديدي، رحمة بالمصلين ومبنى الكنيسة من عبث المخربين بالقاء الأحجار وغيرها.

٢– ترميم وبياض مبنى المدرسة القديم الموجود داخل سور الكنيسة مع تركيب باب حديدي لحماية الواجهة الزجاجية للمكتبة من الكسر.

انتهت الرسالة.

• • •

البابا شـــــنوده الثالــث الكلي الاحترام والقداسة

صدر كتاب في أواخر عام ١٩٩٢ وقد أجرى فيه المؤلف حواراً مع بعض المفكرين المسيحيين عن عدد من المسائل التي تتعلق بالسياسة بين الأقباط والكنيسة وبين الكنيسة والدولة، ومنها حوار مع الدكتور ميلاد حنا ورد به بعض الآراء التي لا نوافقه عليها ولكن هذه أراؤه الشخصية وهو حر في ابدائها، ولكن ما يهمنا في هذا الحوار هو ما جاء على لسانه خاصا بنا وأغلبه غير صحيح ومفتعل ويفتقر إلى الحقيقة، وبه مساس بصاحب القداسة البابا الأنبا شنوده الثالث، الذي نكن له جميعًا كل التقدير والاحترام والتبجيل.

في أواخر عام ١٩٩١ دعيت مع بعض المفكرين الأقباط للاجتماع ببعض أقطاب الاخوان المسلمين في دارهم، وقد كانوا كرامًا نبلاء، خرجت من هذه الاجتماعات وأنا على علاقة طيبة معهم أعتز بها، وبعد الاجتماع الثاني استقر رأي اخواني الأقباط على الالتقاء بعد كل اجتماع للتشاور في المناقشات التي تمت، واخترنا مكانًا للاجتماع مقر جريدة وطني، وبعد انتهاء الحوار مع السادة الاخوان المسلمين، استقر رأي المجتمعين على استمرار اجتماعنا مع ضم بعض المفكرين الأقباط كمستشارين لجريدة وطني على أن يكون الاجتماع أسبوعيًا كل يوم أربعاء، ولم نطلق على سيادتهم جماعة وطني كما ادعى الدكتور ميلاد حنا في حواره.

أخذ الدكتور ميلاد حنا في حواره يوحي بأن ما يذكره من أقوال هي أراء ما أسماه بجماعة وطني، وهذا ادعاء لا نوافقه عليه بتاتًا، بل ونشجبه، فقد ذكر سيادته بأن أولى مقالاته في وطني، مارس بها ضغطًا على قداسة البابا لكي يعود دور الأفندية من الأقباط المدنيين في الكنيسة، وهذا غير سليم، فقد كنت حريصًا على مراجعة مقالاته قبل نشرها حتى لا تأخذ أي اتجاه يضايق قداسة البابا، بل وأثناء سفري للخارج قام الأخ المستشار وليم سليمان قلادة بايقاف نشر مقال له بعد أن تم ارساله إلى المطبعة لنشره بالجريدة لما يشتمل عليه من هجوم وادعاءات غير سليمة...

ذكر سيادته في حواره أن هذه المجموعة القبطية المستنيرة حاولت من قبل الحوار مع البابا لتحقيق الاصلاح والتهدئة فأغلق الباب وقالت لنا الكنيسة: إذا أردتم المجئ كأفراد لأخذ البركة فلا مانع، أما كمجموعة فهذا مرفوض. اني أؤكد أن هذا الكلام كذب وافتراء فلم تتم أي مقابلة مع صاحب القداسة البابا، ولم نناقش بالتالي أي من هذه الأقوال التي يدعيها الدكتور ميلاد حنا، بل واني في جميع مقابلاتي مع قداسته كان نعم الأب الذي أحسست بمحبته وتقديره الذي أفخر به، واستمع قداسته إلى كل أقوالي واقتراحاتي بالاهتمام والرعاية. بل ويقول سيادته أننا ذهبنا إلى الدولة لعمل حوار حول قضية الفتنة الطائفية، فوجدنا من يقول: من أنتم؟ وهل عندكم تفويض من الأقباط بتمثيلهم، وهذا ادعاء أيضًا فلم يحدث بتاتًا شئ من ذلك.

كفى افتراء يا دكتور ميلاد حنا وادعاء آراء للآخرين وننشرها لتؤيد بها آراء لك لا نوافقك عليها.

ان صاحب القداسة البابا الأنبا شنوده الثالث هو محل تقديرنا وثقتنا ومحبتنا، بل ونحن نكن له كل الاحترام والاعجاب بقداسته ونظرته الثاقبة وذكائه وقوة حجته وبلاغته، ان هذا ما اؤمن به شخصيًا وكذا زملائي الكرام وهذا ما لن يؤثر فيه كتابات الدكتور ميلاد حنا وغيره.

عيد مجيد سعيد

يارب .. نشكرك ونحمدك لأنك جئت بنا إلى هذا العيد، عيد قيامة رب المجد والسلام والمحبة يسوع المسيح فادينا وحامينا وحافظنا، نشكرك ونحمدك لأنك حفظتنا في هذا العالم الشرير الخاطئ، حفظتنا من مؤامرات الناس الأشرار وأذاهم وأفسدت مشورتهم كما أفسدت مشورة أخيتوفل، واعنتنا على تحمل أتعاب ومشاكل هذه الحياة القاسية، وأجزتها عنا، انعمت علينا بإيمانك ومحبتك وبركاتك ، نعم نشكرك ونحمدك ونعبدك على كل حال وفي كل حال ومن أجل كل حال.

اننا نتقدم بأسمى آيات التهنئة بالعيد السعيد إلى صاحب الغبطة والقداسة الأنبا شنوده الثالث بابا وبطريرك ورئيس أساقفة المدينة العظمى الأسكندرية وسائر كنائس الكرازة المرقسية في مصر وسائر المعمورة، وجميع أساقفة كنيستنا الموقرين، راجين لهم عمراً مديداً وأياماً عديدة وتوفيقاً في خدمة كنيستنا القبطية الأرثوذكسية العريقة، نتقدم بخالص التهنئة لجميع الأقباط الأحباء في مصر وأوروبا وأمريكا واستراليا وسائر بلاد المعمورة، متمنين لهم النجاح والتوفيق وأن يجيز الله عنهم شرور هذا العالم ومساوئه، وينعم عليهم بالصحة والسعادة.

نعم اننا نتقدم بالتهنئة بهذه المناسبة المقدسة إلى رئيسنا المحبوب وإلى اخواننا الأعزاء المسلمين في مصر والعالم العربي مبتهلين إلى الهنا الحبيب أن يشملنا جميعاً بسلامه ومحبته، وأن يحل السلام والهدوء بالمنطقة بأسرها، وأن ينعم عليها بالتقدم والتوفيق، ويبعد عنها الأشرار وأفكار السوء التي ليس من ورائها إلا الدماء والتخريب والتأخر، انه سميع مجيب.

نطلب يارب في هذه المناسبة الطيبة، أن ترحم كل من أخذت نفوسهم من شعبنا الطيب المسالم، وعلى الأخص قتلى العنف الذي حدث بمصر، قتلى الشعب وقتلى رجال البوليس من ضباط وجنود، قتلى جماعة الارهاب الذين غرر بهم أعداء الوطن، نعم يارب أغفر وارحم هؤلاء المعتدين الذين اسالوا الدماء على هذه الأرض الحبيبة، واهدي زملاءهم وانعم بسلامك على مصرنا العزيزة، وابعد عنا عناصر التفرقة والفتنة وارفع من قلوبهم الكراهية والبغضاء، فأنت الرحوم الغفور.

اننا نقدم خالص التعزيات القلبية إلى أسر هؤلاء الضحايا من شهدائنا الأبرار ورجال البوليس الأعزاء، والارهابيين، نعم يارب اننا سامحناهم من كل قلوبنا متمثلين برب المجد الذي وهو يتألم على خشبة الصليب ابتهل لله قائلا (اغفر لهم يا أبتاه لأنهم لا يعرفون ماذا يفعلون).

نعم يارب حل بروح قدسك في قلوب جميع المصريين الأحباء الأعزاء واملأها بخوفك وهدايتك وسلامك ومحبتك وراحتك، وضم صفوفنا ولا تفرقنا شتاتا يا الله القدوس الطاهر.

• • •

وزارة الأوقــاف تغتــال أوقاف الكنائس القبطية «١»

ان جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس غير خاضعة لاشراف أو ادارة أو نظارة وزارة الأوقاف، فأوقاف الأقباط تدار قبل وبعد انشاء وزارة الأوقاف وللآن بهيئات انشئت بقوانين خاصة متلاحقة منذ ما قبل الأمر العالي رقم ٣ الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤. مما لا يجوز معه تطبيق الأحكام العامة، التي تقيدها الأحكام الخاصة. وامتدادا للأحكام الخاصة التي تنظم ادارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس، كما صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ محدداً اختصاصاتها وخولها سلطة الاشراف على جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس بدون استثناء، وسلطة تعيين وعزل النظار القائمين على ادارتها دون معقب.

كما تأيدت سلطة هيئة أوقاف الأقباط بقانون انشاء هيئة الأوقاف المصرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ عندما نص صراحة على خروج جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس الخاضعة لاشراف هيئة أوقاف الأقباط من ادارتها. كما أكدت ذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون المذكور عندما نصت «يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون».

ومؤدى نص المادة المذكورة الآتي:

- تأكيد مطلق لاختصاص هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس.
- الغاء أي حكم أو قانون أو نص أو اجتهاد أو فتوى يخالف ذلك.
- استثناء جميع أوقاف الأقباط من نظارة واشراف وادارة وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية.

وواضح أن ما راعاه المشرع بدقة أن نسب أوقاف الأقباط يكون لأسماء وعقيدة واقفيها لا إلى مصارفها وذلك اعمالاً للعرف الجاري بأن يوقف المسلم أوقافه على جهات البر الاسلامية، ويوقف القبطي على جهات البر القبطية.

ركبت وزارة الأوقاف موجة الاعتداء على أموال وكنائس الأقباط واغتيالهم التي سادت مصر منذ عهد أنور السادات فقامت بالاستيلاء على أجزاء هامة من أوقاف الأقباط وحجب ريعها عن جهات البر التي أوقفت عليها، وبالرغم من الشكاوى والمذكرات والمقابلات التي قدمها وقام بها المسئولون عن هذه الأوقاف إلى هيئة الأوقاف المصرية ووزارة الأوقاف والمسئولين في الحكومة، فلم يحرك أي منهم ساكناً، وبقيت وزارة الأوقاف في غيها والاستيلاء على أوقاف جديدة.

وقد لجأ بعض نظار هذه الأوقاف إلى القضاء للحصول على أحكام بارجاع هذه الأوقاف لنظارتهم ولاشراف هيئة الأوقاف القبطية المختصة بها قانوناً، وتداولت القضايا بين جدران المحاكم من ابتدائية ومكاتب خبراء وزارة العدل واستئنافية حتى وصلت إلى محكمة النقض، التي تعتبر على قمة النظام القضائي في مصر، والتي تعتبر أحكامها مرجعاً هاماً للقضاء يجب العمل به والسير في منواله. أصدرت محكمة النقض بجلسة ١٩٨٩/١/٣١ في الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٩ق أحوال شخصية في القضية المرفوعة من حضرة صاحب القداسة الأنبا شنوده الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ورئيس هيئة الأوقاف القبطية، وحضرة صاحب النيافة الأنبا دوماديوس أسقف الجيزة ضد السيد/ وزير الأوقاف والسيد رئيس هيئة الأوقاف المصرية، حكمها القاضي بالآتي:

«نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتهما بمصروفات الطعن، وحكمت في الاستئناف رقم ١ لسنة ٩٨ ق. القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنفين في النظر وادارة الأطيان الموقوفة......».

وقد كان من المنتظر بعد صدور هذا الحكم الدامغ أن ترجع وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية عما قامتا به من الاستيلاء على الأوقاف القبطية ويسلمانها إلى هيئة الأوقاف القبطية صاحبة الحق في الاشراف عليها وتعيين نظارها، ولكن للأسف الشديد فقد استمرت وزارة الأوقاف في غيها، ورجعنا إلى الشكاوى والاحتجاجات والرجاءات، ولهذه مهزلة أخرى سنوضحها في العدد القادم باذن الله.

• • •

وزارة الأوقـــاف تغتـــال أوقاف الكنائس القبطية «٢»

ذكرنا في العدد الماضي صدور حكم محكمة النقض ضد السيد وزير الأوقاف والسيد رئيس هيئة الأوقاف المصرية بعدم أحقيتهما بالاستيلاء على أحد الأوقاف القبطية وبأحقية حضرة صاحب القداسة الأنبا شنوده الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، ورئيس هيئة الأوقاف القبطية، وحضرة صاحب النيافة الأنبا دوماديوس أسقف الجيزة، في النظر وادارة الأطيان الموقوفة. بالرغم من أن حكم محكمة النقض يعتبر مبدأ قضائيًا هامًا يجب العمل بموجبه، فإن وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية مازالتا مسئولتين عن بعض أوقاف الأديرة والكنائس وجهات البر القبطية الأخرى حاجبتين عنهم ريع هذه الأطيان.

أصدر السيد الدكتور وزير الأوقاف القرار رقم ٢٠٧ بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأوقاف وهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس لدراسة وبحث اعتراض هيئة أوقاف الأقباط ونظار الأوقاف الخاضعين لاشرافها على استيلاء هيئة الأوقاف المصرية على أوقاف الأقباط. وقد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في ١٩٩٠/٢/٤ و ١٩٩٠/٣/١٧ و ١٩٩٠/٥/١٢ على التوالي. وقد قدم أعضاء هيئة أوقاف الأقباط مذكرات تفصح في مجموعها عن وجهة نظر متكاملة للهيئة حاصلها:

- ان جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس غير خاضعة لاشراف أو ادارة أو نظارة وزارة الأوقاف.
- ان استيلاء وزارة الأوقاف لا سند له من القانون، بل يتعارض مع القوانين والعرف السائد والقرائن القانونية.
- ان هذا الاستيلاء بواسطة هيئة الأوقاف المصرية نائبة عن وزارة الأوقاف خارج عن اختصاصها بنص صريح ورد بقانون انشائها رقم ١٩٧١/٨٠.
- تدار أوقاف الأقباط قبل وبعد انشاء وزارة الأوقاف وللآن بهيئات رسمية أنشئت بقوانين خاصة متلاحقة منذ ما قبل الأمر العالي رقم ٣ الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤ تقيد الأحكام العامة.

كما أوضحت مذكرة هيئة الأوقاف القبطية جميع الأسانيد القانونية المؤيدة لوجهة نظرها.

وقد خلصت المذكرات إلى أن استيلاء وزارة الأوقاف يعتبر اعتداء على أوقاف الأقباط وعلى سلطة هيئة أوقاف الأقباط.

واما فرضا لحراسة .. خلافًا للمادة ٣٤ من الدستور.

واما مصادرة .. خلافًا للمادة ٣٦ من الدستور.

واما توسيعًا لاختصاص هيئة الأوقاف المصرية على حساب اختصاصات هيئة الأوقاف القبطية خلافًا للمادة ١٤٦ من الدستور.

واحدى هذه المخالفات تكفي لانعدام قرارات الاستيلاء.

وبالرغم من وضوح الموضوع تمامًا الذي اعتبرته الهيئة اقتناعا من اللجنة المشتركة بأحقية هيئة الأوقاف القبطية، وانتظارها تسليم الأوقاف المستولى عليها لنظارها، فوجئت بخطاب من السيد وكيل وزارة الأوقاف لشئون الملكية العقارية مؤرخًا ١٩٩٢/٤/١٩ يطلب فيه تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأوقاف وهيئة أوقاف الأقباط لبحث مدى سلامة تصرف وزارة الأوقاف بالنسبة للأوقاف التي سبق استلامها.

عجب والله عجب .. أين نتيجة اللجنة السابقة والمذكرات المقدمة لها، والاجتماعات والمناقشات المتوالية، أبعد سنتين من تكوين اللجنة السابقة وبعد اجتماعاتها المتوالية والتي انتهت في ١٩٩٠/٥/١٢ بسنتين تقريبًا تريدون تكوين لجنة أخرى، بدون أي اشارة للجنة السابقة؟! أهذه يا وزارة الأوقاف الطريقة التي تتبعونها لتضييع حقوق الأقباط واغتيال أوقافهم؟!

ان للموضوع بقية مضحكمة مؤلمة ومحزنة.. سنستعرضها في العدد القادم باذن الله، ليرى القارئ كيف يحاولون بشتى السبل اغتيال حقوق الأقباط، حتى الأموات منهم الذين أوقفوا أطيانهم على جهات البر المختلفة.

• • •

أعيـــــادنا تتعـــانق

ان سنة ١٩٩٣ هى سنة تعانق الأعياد الاسلامية والقبطية، فقد وافق حلول عيد الفطر المبارك عند اخواننا المسلمين حلول عيد الميلاد المجيد عند الأقباط، وقد فرحنا جداً جميعًا لهذا التوافق المبارك، وها قد حل عيد الأضحى المبارك مع عيد دخول العائلة المقدسة أرض مصر، حينما جاءت القديسة العذراء مريم تحمل السيد المسيح له المجد يصطحبهما القديس يوسف هربًا من هيرودس، بناء على أمر إلهي!! وبعدما انصرفوا إذا ملاك الرب قد ظهر ليوسف في حلم قائلا قم وخذ الصبي وأمه واهرب إلى مصر وكن هناك حتى أقول لك. لأن هيرودس مزمع أن يطلب الصبي ليهلكه، فقام وأخذ الصبي وأمه ليلاً وانصرف إلى مصر وكان هناك إلى وفاة هيرودس، لكي يتم ما قيل من الرب بالنبي القائل «من» مصر دعوت ابني متى اصحاح ٢ عدد ١٣ و ١٤ و ١٥ وبقى في مصر حتى وفاة هيرودس وظهر الملاك ليوسف ليطلب منه أن يرجع بالصبي وأمه إلى موطنه.

قام بعض المغرر بهم بمحاولة بذر بذور الكراهية والحقد في نفوس الصغار ضد اخوانهم وزملائهم الأقباط بشتى السبل، سواء بتلقين الصبية الصغار ما يثير شعورهم ويولد الكراهية في نفوسهم، أو بنشر شرائط الكاسيت بين الفتية والفتيات وهى معبأة بالأقوال المفتعلة والدخيلة على الاسلام، الذي يأمر بالتراحم والمحبة، فيسوقون ويغالطون بكل ما يستفز الشعور والوجدان بين الزملاء الطهر ويأمرونهم بالابتعاد عن اخوانهم المسيحيين، بل وكراهيتهم وتحقيرهم، وبذلك يوقدون نار التعصب الأعمى والفتنة الطائفية بين شعب سادت بينه روح المحبة والوئام والتعاطف والتراحم والصداقة الأصيلة العميقة طوال أربعة عشر قرنًا.

كم من أعياد اسلامية ومناسبات دينية شارك فيها الأقباط اخوانهم المسلمين أفراحها، وكيف كان الأقباط يحتفلون مع أحبائهم بشهر رمضان المبارك، وبليلة عاشوراء وبالمولد النبوي، وحتى الآن وفي هذه السنوات التعيسة حين انتشرت الخطب والمنشورات والكاسيتات لبذر الكراهية والفتنة بين الأمة الواحدة، مازلنا كأقباط نحتفل بهذه المناسبات الاسلامية المحببة لنا، اني لاتذكر عائلات كثيرة من اخواننا المسلمين كانت تشاركنا الاحتفال بأعيادنا، بل أن كثيرات من السيدات المسلمات المتدينات كن يصمن معنا للعذراء القديسة مريم تشفعًا بها، لقد عشنا معًا بنفوس صافية وقلوب مملوءة بالمحبة الخالصة والتعاون الوثيق في المدرسة وفي الجامعة وفي العمل، لقد تشاركنا في أفراحنا وأحزاننا، في حلو الحياة ومرها، في الدفاع عن بلدنا ضد الاستعمار، وفي الحروب والنزلات التي مرت بمصرنا الحبيبة، اني مؤمن تمامًا بأن هذه الموجة الخبيثة ستنقشع باذن الله آخذة معها كل ما حاولت نشره من حقد وكراهية وتفرقة بين شعب واحد، واخوة متصافين، ويرجع لمصر وجهها المشرق وتنضح قلوب المصريين بالمحبة والسلام والصفاء والاخاء والتعاون كما كانت وكما ستبقى حتى يرث الله الأرض ومن عليها باذنه تعالى.

ان رسالة السماء ضد هذه الدعوة الخبيثة الوافدة، قد أتت في هذا العام بتوافق عجيب بين الأعياد الإسلامية والمسيحية، فها هو كما قلت عيد الفطر المبارك يحتضن عيد الميلاد المجيد، كما جاء عيد الأضحى المبارك مآخيًا وملازمًا لعيد دخول العائلة المقدسة مصر، فإنه بدخول السيد المسيح مصر قد أعطاها السلام والمحبة التي لن تتركها أبدًا، بل ستملأ قلوب أبنائها مسلمين وأقباطًا، وتجعل من شعب مصر بركة ومنارًا وهدى لكل ما هو طيب وصالح إلى دهر الدهور ان شاء الله.

اني بقلب مملوء بالمحبة والاخوة الصادقة أهنئ اخواني المسلمين بعيد الأضحى المبارك، راجيًا من الله عز وجل أن يعيده علينا جميعًا بالسلام والبركة والوئام والمحبة أنه سميع مجيب.

• • •

تطلعات وأمنيات قبطـــية

«١»

ان مصر تبدأ فترة جديدة بإعادة انتخاب رئيسنا المحبوب حسني مبارك رئيسًا للجمهورية ولمدة ست سنوات، نرجو أن تكون عهد اصلاح وتقدم ورخاء، وان يعطيه الله الصحة والتوفيق والنجاح في مهمته الصعبة، وهذا الانتخاب هو ما تمنيناه وعملنا له لمصلحة مصرنا الحبيبة، ونحن كلنا آمال ليتم تحقيق ما وعد به الرئيس في خطبه وتصريحاته منذ تبوئه رئاسة الجمهورية لفترة جديدة، كان الله معه وهيأ له كل ظروف النجاح في هذه المهمة الشاقة وفي هذه الفترة الصعبة لما تمر به مصر والعالم أجمع بحالة الركود القاسية والبطالة المؤلمة، في الوقت الذي زادت فيه تكاليف المعيشة، التي لم نكن نتصور اننا سنصل إليها.

لقد سبق أن كتبنا عن أمنيات البلاد فيما ترغب في الوصول إليه في هذه الفترة الثالثة والقصيرة على كل هذه الاصلاحات، وقد وجدنا أنه من واجبنا أن نكتب عن أمنيات الأقباط لما يلاقونه من متاعب راجين من الرئيس حسني مبارك وقد وضعوا فيه كل آمالهم، بعد الله، في إزالة هذا الغبن الفاحش الذي حاق بهم.

لقد سبق أن كتبنا في أعداد ٦/١٦ ، ٦/٢٣، ٧/٧، ٧/١٤، ٧/٢١، ٧/٢٨، ١٩٩١/٨/٤ عن الخط الهمايوني البغيض واثاره القاسية والمسيئة للأقباط، هذا الخط المعنون بالفرمان العالي الموشح بالخط الهمايوني الذي أصدره السلطان العثماني في سنة ١٨٥٦ أي منذ حوالي قرن ونصف، وقد ذهب الحكم العثماني لتركيا، إنحسر حكم الأتراك عن مصر وحازت البلاد على استقلالها، نعم ذهب هذا الكابوس المخيف بكل ما سببه للمصريين من تدهور وفقر وجهل وذهبت معه كل قوانينه وفرماناته، ولكن بقى فقط هذا الخط الهمايوني لتطبقه الحكومة المصرية على رقاب الأقباط، وتصدر قوانين وتفسيرات وتعليمات لتزيد ما أتى به الخط الهمايوني من تشديدات وظلم للأقباط لبناء كنائسهم وإصلاحها، لقد نشرت قرارًا جمهوريًا بالتصريح للأقباط باصلاح دورة مياه إحدى الكنائس، نعم لقد بلغ الحال هذا السوء فليس للأقباط إصلاح أي كنيسة أو بيت داخل أسوار هذه الكنيسة إلا بقرار جمهوري.

نشرنا في عدد ١٩٩١/٦/١٦ عما حدث لكنيسة العصافرة بالاسكندرية وما أن بدأت الصلاة فيها حتى توافدت قوات الشرطة المدججة بالسلاح وأجبرت المصلين على الخروج من الكنيسة وإغلاقها ووضع الحراسة عليها لمنع الصلاة فيها، كما حدث أيضًا في قرية ابراهيم مركز سمالوط التي يسكن بها حوالي ما يقرب من خمسة آلاف وخمسمائة قبطي، وقدموا الطلبات وما يلزمها من مستندات إلى الجهات الرسمية منذ ثلاثة عشر عامًا وعانوا الكثير في السعي بدون جدوى وعدما فقدوا الأمل أقاموا قاعة ليصلوا إلى الله بها وعندما بدأت الصلاة بها هاجمتها قوات ضخمة من الشرطة واعتدوا على القساوسة بالضرب والاهانات وقاموا بنزع أبواب القاعة ونوافذها وأثاثها وحملوها معهم على سيارات الأمن المركزي ثم خربوا المكان وتركوه حوائط عزلاء، هذان الحادثان على سبيل المثال لا الحصر، وغيرهما الكثير من هذه الحالات بل الأدهى من ذلك أنه بعد صدور القرار الجمهوري فإن البوليس يمنعهم من بناء الكنيسة طالبًا منهم توقيعات وموافقات لتعجيزهم عن الحصول عليها.

إن هذا الموقف الظالم من الدولة للأقباط نضعه أمام الرئيس حسني مبارك الذي لاشك أنه لن يرضى عن هذا الموقف ونرجوه أن يوقف العمل بهذا الخط الهمايوني ويلغي التعليمات والقوانين الصادرة على هداه، ويصدر لنا قانونًا ينظم بناء دور العبادة على أن تكون الجهة المختصة بالتصريح هى الإدارة المحلية للأقاليم التي تلتزم بالبت في الطلبات في ظرف شهر على الأكثر وإلا اعتبر موافقة منها وإذا رفضت الطلب يحق لمقدميه رفع الأمر للقضاء بجميع درجاته هذه هى آمالنا نضعها أمام رئيسنا المحبوب.

• • •

تطلعات وأمنيات قبطـــية

«٢»

كتبنا في الأسبوع الماضي عما يسببه الخط الهمايوني والتعليمات المجحفة التي خرجت بناء عليه وما يسببه ذلك من آلام ومتاعب للأقباط وشعورهم بما في ذلك من افتئات على مصريتهم ومساواتهم باخوانهم المسلمين، راجين من سيادة الرئيس أن يصدر قانوناً بتنظيم بناء المعابد بحيث لا يكون فيه تعقيد أو اجحاف، وأن يأخذ طلب بناء الكنائس طريقاً سهلاً، بدون وجود أي ثغرة فيه ليستغلها ضعاف النفوس لمضايقتهم وتعطيل طلباتهم، وهناك موضوع آخر يؤلم الأقباط ألماً شديداً ويسبب لهم مشاكل كبيرة، ألا وهو استيلاء وزارة الأوقاف على الأوقاف القبطية.

كـتـبنا في الأعــداد الصــادرة في ٤/٢٥ و ٥/٢ و ١٩٩٣/٥/١٦ شرحاً وافياً لهذه المشكلة وتطوراتها حتى سنة ١٩٩٣ واللجان التي تكونت ودرست الموضوع قانونياً. فمنذ ما قبل الأمر العالي رقم ٣ الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤ والقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء هيئة الأوقاف القبطية خولها سلطات الاشراف على جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس بدون استثناء، وسلطة تعيين وعزل النظار القائمين على ادارتها دون معقب، ثم جاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المصرية. ونص فيه صراحة على خروج جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس الخاضعة لهيئة الأوقاف القبطية من ادارتها مؤكداً هذا القانون على الآتي :

- تأكيد مطلق لاختصاص هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس.
- الغاء أي حكم أو قانون نص أو اجتهاد أو فتوى تخالف ذلك.
- استثناء جميع أوقاف الأقباط من نظارة واشراف وادارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية.

وواضح أن ما راعاه المشرع بدقة أن نسب أوقاف الأقباط يكون لأسماء وعقيدة واقفيها لا إلى مصارفها وذلك اعمالاً للعرف الجاري بأن يوقف المسلم أوقافه على جهات البر الاسلامية، وان يوقف القبطي على جهات البر القبطية.

لكن وزارة الأوقاف قامت بالاستيلاء على أجزاء هامة من أوقاف الأقباط وحجب ريعها عن جهات البر التي أوقفت عليها، وبالرغم من الشكاوى والمذكرات المستفيضة والمقابلات المستمرة التي قام بها المسئولون عن هذه الأوقاف إلى هيئة الأوقاف المصرية ووزارة الأوقاف لم تحرك ساكناً في الموضوع الا تكوين لجان ولجان وتأجيلات مفتعلة ضياعاً للوقت.

آخر لجنة تكونت من وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف القبطية، أوضحت هيئة الأوقاف القبطية بالمذكرات والمناقشات أحقيتها تماماً طبقاً للقوانين واللوائح في الاشراف على ادارة الأوقاف القبطية بواسطة النظار التي تعينهم، وكان آخر اجتماع للجنة في ١٩٩٠/٥/١٢، وبالرغم من وضوح الموضوع تماماً الذي اعتبرته الهيئة اقتناعاً من اللجنة المشتركة بأحقية هيئة الأوقاف القبطية في ادارة جميع أوقاف الأقباط ووجوب تسليم ما استولى عليه إليها، وها هي من ١٩٩٠/٥/١٢ وحتى الآن أي ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف تنتظر تسليمها الأوقاف المنهوبة، بينما وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف مستمرة في غيها وتستولى على ريع هذه الأوقاف بدون وجه حق ولا سند قانوني، بل ان المستشار القانوني للسيد وزير الأوقاف قدم مذكرة انتهى فيها بأن تقوم الوزارة بصرف اجمالي ريع الأوقاف القبطية إلى هيئة الأوقاف القبطية لتتولى بنفسها الصرف من هذا الريع تنفيذاً لشرط الواقف على الأوقاف القبطية بلا سند من القانون يعتبر اعتداء ومصادرة، وهذه المذكرة قاطعة بأحقية هيئة الأوقاف القبطية بارجاع هذه الأوقاف المستولى عليها لها.

اننا نستغيث بالسيد الرئيس حسني مبارك في الفترة الثالثة من رئاسته للجمهورية، وهى فترة اصلاح شامل كما أوضح سيادته في خطبه وتصريحاته، أن يصدر تعليماته لوزير الأوقاف بارجاع الأوقاف المغتصبة لأصحابها، وهى هيئة الأوقاف القبطية.

• • •

تطلعات وأمنيات قبطـــية

«٣»

كتبنا في العددين السابقين عن موضوع الخط الهمايوني ورجاء الغائه وما استتبعه من لوائح وتعليمات واصدار تشريح عادل لبناء المعابد لا يكون فيه تعقيد ولا تفسيرات متعددة يستغلها بعض ضعاف النفوس لمضايقة الأقباط، كما كتبنا عن استيلاء وزارة الأوقاف على بعض أوقاف الأقباط الأرثوذكس بدون أي سند قانوني، بل كان ذلك اغتصاباً، وذكرنا ما قامت به هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس من الشكاوى المتعددة والمذكرات المستفيضة لايضاح مخالفة هذا الاغتصاب لقانون هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس، وقانون هيئة الأوقاف المصرية، ورجونا بأن يأمر الرئيس حسني مبارك بإعادة هذه الأوقاف لأصحابها وهى هيئة الأوقاف القبطية.

والآن نثير موضوعًا هامًا جداً يهم الأقباط بل ومصر بأكملها، ألا وهو اشتراك الأقباط الأرثوذكس في الحياة السياسية، واعطاؤهم فرصًا متساوية مع اخوانهم المسلمين في الوظائف العامة سواء في الحكومة أو القطاع العام. فمنذ أواخر عهد الرئيس السادات وحتى الآن أصبح تعيين الأقباط في الحكومة نادراً ما يحدث وبنسبة صغيرة، بل وفي بعض الأحيان تخلو التعيينات باحدى الجهات من أي قبطي، أما في القطاع العام فأصبح تعيينهم فيها معدومًا تمامًا، بل وكثيراً ما تخلو بعض الشركات من أي قبطي يعمل بها، ان هذه المشكلة سببت للأقباط مرارة قاسية باحساسهم أن هناك تياراً جارفًا باستبعادهم من مؤسسات الدولة، وبتخطيط منظم وعام، ومن ناحية أخرى فإن هذا استبعاد لمواطنين مشهوداً لهم بالاخلاص لعملهم والتفاني من أجل مصلحته والأمانة المطلقة، وفي زمن أصبحت هذه الصفات نادرة بل ونادرة جداً. الأمر الذي يؤدي إلى الاضرار بمصلحة وطننا الحبيب، وان الله لا يرضى عن هذا الظلم البين.

أما الحياة السياسية فلنكن صرحاء بالنسبة لها، لقد اتهم الأقباط بأنهم سلبيون، وهذا الاتهام غير عادل، فقد اشترك الأقباط في كل الأحزاب السياسية عند تكوينها، ولكنهم وجدوا أنفسهم مستبعدين عن نشاط الحزب وتحركاته، وبالتالي مستبعدين من التكوينات الرئيسية في الحزب، وحتى إذا اشركوا بعضهم وهذا نادراً ما يحدث، فإنهم يختارون الشخصيات الضعيفة التي لا حول لها ولا قوة، أي استكمال عدد وذر الرماد في العيون مما جعل الشخصيات العاملة النشيطة تبتعد تمامًا، وأدى أيضًا إلى ضعف النشاط الحزبي بل انعدم وأصبح لا وجود له في الشارع المصري.

يا سادة ان الأقباط هم ملح وعصب الحياة السياسية والأحزاب.

أما إذا كانت السلبية هي عدم التوجه للانتخاب فهذا متعمد من الدولة، إذ أنها شبه ممتنعة عن قيدهم في جداول الناخبين بطرق ووسائل متعددة ولولبية، بل وحتى إذا كانوا مقيدين ولديهم بطاقات انتخابية فانهم يستبعدونهم من كشوف الانتخاب، وهذا ما حدث معي في انتخابات مجلس الشعب الأخير، فانني كنت أحمل بطاقة انتخابية رقم ١٤٠ قسم الأزبكية، وعند توجهي للانتخاب في مقر التوفيقية التابع لها، وقدمت البطاقة، بحث الموظف عن اسمي في الكشوف التي أمامه فلم يجد اسمي وطلب مني أن أتوجه إلى قسم الأزبكية، فتوجهت إلى القسم فطلبوا مني تقديم شكوى، ثم قالوا سندرسها، وانتهى الموضوع بعدم الأدلاء بصوتي.. ودفعني ذلك لقيد اسمي من جديد في ديسمبر الماضي! وهكذا.

كما أن الأقباط متهمون ظلمًا بعدم ذهابهم إلى الأدلاء بأصواتهم، ولكن هذه السلبية هى المسيطرة على مجموع الناخبين أقباطًا ومسلمين، وفي كثير من الانتخابات مجموع الحضور لا يزيد عن ١٠ ٪ من عدد المقيدين، فهل معنى هذا أن الأقباط تعدادهم ٩٠ ٪ من المقيدين؟! ان هذه السلبية مسيطرة على جميع المصريين لأسباب متعددة لا داعي لتكرارها.

نرجو من سيادة الرئيس دراسة هذا الموضوع الهام والحيوي وحله على الوجه الذي يريح جانبًا مخلصًا وهامًا من الشعب المصري، كما يمس صميم الحياة في مصر.

• • •

ابتهــالات فــى فجــر القيـــامة

في فجر قيامة الفادي الحبيب الذي صلب ومات وقام من الأموات، في فجر هذا اليوم المقدس، ابتهل إلى الله من كل قلبي، الذي قال اطلبوا تجدوا، اقرعوا يفتح لكم، كل ما تطلبونه باسمي يجاب لكم، نعم فبكل إيمان ابتهل إلى الله القوي الذي خلق السموات والأرض، والذي بكلمة من فمه يقول كن فيكون. ينظر إلى ضيقتنا ومذلتنا وهواننا، من اخوتنا وأحبائنا المسلمين، فحكومتنا، ورجال الدولة وممثلوا الشعب أصموا سمعهم وأغلقوا أعينهم عن سمع وبصر آلامنا وتأوهاتنا وشكاوينا.

أنت تعلم يا رب ما يلاقيه أهلنا في الصعيد وخصوصاً قرى ومدن محافظة أسيوط من الاهانات والتهديدات والنهب والسلب والقتل من أجل اسمك القدوس، نعم يارب ان هذا صليبنا الذي يجب أن نحمله، ابتهل، يارب أن تفتح أعين المعتدين علينا وتهدي نفوسهم وتبعد عنهم روح الشر المستولى عليهم ليبعدوا أذاهم واعتداءاتهم عن أهلنا، وتملأ القلوب والنفوس بالمحبة والسلام الذي كان مسيطراً علينا في الأيام الماضية.

أنت يارب عليم بما يلاقيه أطفالنا وأولادنا بالمدارس من إذلال واضطهاد من مدرسين مملوئين بروح التعصب الأعمى والفهم الخاطئ للدين، ويذيقون هؤلاء الأطفال الأبرياء العذاب، كما يغررون بزملائهم المسلمين فيشحنونهم حقداً وشراً على اخوانهم الأقباط فينفردون عنهم ويهينونهم من أجل اسمك القدوس، يارب ابتهل إليك أن تهدي نفوس هؤلاء المدرسين إلى الحق والطريق الصحيح فينقلب شرهم خيراً وحقدهم محبة، كما أبتهل أن تملأ نفوس الأطفال الأبرياء الطهر مسلمين وأقباطاً بالمحبة والسلام والصداقة والاخوة القوية، كما عشنا نحن في مدارسنا ومع اخواننا المسلمين الأحباء.

أما أولادنا بالجامعات فكم يصابون بصدمات بنتائج الامتحانات المجحفة بهم والظالمة للمجهودات الشاقة التي يبذلونها في الدراسة والاجابات الصحيحة التي أدلوا بها، وتكون النتيجة أنه انعدم المتفوقون من بين الطلبة الأقباط، وكأن الغباء حل على أولادنا في هذه الأزمنة التعيسة، يارب ابتهل إليك أن تبعد عن أولادنا هذا الظلم البين وتضع في قلوب أساتذتهم روح العدل.

يارب أنت ترى معاناة شعبك في الحصول على تراخيص بناء الكنائس التي يعبدونك فيها، وكيف أنهم يتكدسون في الكنائس الموجودة، والبعض الآخر لا يجدون كنائس في مناطقهم لعبادتك يا الله العادل، ارفع عنا هذه الغمة يارب.

يارب أنت ترى نهب أوقاف كنيستك بمعرفة وزارة الأوقاف، وبالرغم من وضوح هذا الظلم البيِّن فإن هؤلاء المغتصبين مستولون على أوقافنا ظلماً وعدواناً، يارب اهدهم إلى سواء السبيل ليرجعوا لنا ما أخذوه منا.

يارب أنت ترى استبعاد شبابنا من العمل في وظائف الدولة، وما يعانيه أولادنا من البطالة والإذلال عند بحثهم عن عمل، حتى أصبحت عائلاتنا في أزمات خانقة بسبب هذا التعصب الأعمى، يارب ارفع عنا هذه الغمة، وارجع الأمور إلى ما كانت تسير عليه سابقاً بسلاسة ومحبة وسلام.

نعم يارب أنت ترى هذه المظالم والأوجاع وغيرها التي أصابتنا واكتنفتنا من أجل اسمك القدوس، ابتهل إليك يارب في هذا اليوم المقدس أن ترفع عنا هذا العذاب لمجد اسمك الحبيب.

• • •

استــــمرار وزارة الأوقـــاف فى اغتصاب الأوقاف القبطية

انني أقدم هذا الاعتداء الصارخ على أموال الأقباط ونهب واغتصاب الأوقاف القبطية بمعرفة وزارة الأوقاف التابعة للحكومة المصرية، إلى السادة الأفاضل الصحفيين والكتّاب الذين انبروا لمهاجمة مركز ابن خلدون عندما أراد عقد مؤتمر لدراسة موضوع اضطهاد الأقليات، لقد تحمسوا واستشاطوا غضبًا لاعتباره الأقباط أقلية (ونحن نقف معهم تمامًا في ذلك) وهاجموا هجومًا ضاريًا مركز ابن خلدون لأن الأقباط من نسيج الأمة وليسوا أقلية، وتغاضوا وتناسوا اثارة الموضوع المهم وهو اضطهاد وهضم حقوق الأقباط الذين هم بعض هذا النسيج الذي تحدثوا عنه، أني أضع اليوم تحت عيون هؤلاء الأفاضل الكتّاب احدى نواحي هذا الاضطهاد البشع.

ان الحكومة المنوط بها حماية المواطنين والمحافظة على أمنهم وممتلكاتهم وأموالهم، هي التي تقوم بظلم الأقباط الذين هم بعض خيوط نسيج الأمة، فقد انقضت وزارة الأوقاف على الأوقاف القبطية وأخذت في اغتصابها وقفًا بعد آخر، بل ومازالت تسير في هذا الدرب الظالم حتى الآن، فقد استولت حتى الآن على **٢١ س، ١٩ ط، ١٦٢٣ فدان**، وهى موقوفة من الأقباط للصرف على النواحي الآتية :

٢٢ س ، ٤ ط ، ١١٦ ف مخصصة للصرف على الأديرة منها :

٢٢ س ، ٤ ط ، ١١٦ ف على رهبان دير السريان
– س ، – ط ، ٦٣ ف على رهبان دير المحرق
٣ س ، ١٣ط ، ٨٥٠ ف للصرف على الكنائس
٢٠ س ، ١ ط ، ٥٩٤ ف للصرف على فقراء الأقباط

الأطيان المخصصة لمأكل وملبس الرهبان نهبتها وزارة الأوقاف، والأطيان التي وقفها الأقباط لتخصيص ريعها لشراء احتياجات الكنائس ودفع رواتب كهنتها وخدامها اغتالتها وزارة الأوقاف، والأطيان التي خصصها الأقباط أوقافًا لدفع غائلة الجوع والعري عن مساكينهم اغتصبتها وزارة الأوقاف، تاركة الرهبان وكهنة الكنائس وخدامها بدون مورد ليسد حاجتهم، أما مساكين وغلابة الأقباط فليذهبوا إلى الجحيم، مادامت الأوقاف المخصصة لهم قد أصبحت في أذيال التعصب الأسود المسموم.

انى مندهش كل الدهشة عندما أقرأ عن زيارات السيد وزير الأوقاف لقداسة البابا شنوده الثالث مهنئًا بالعيد وعلى وجهه ابتسامته المعهودة مقبلاً قداسته وهو يغمد خنجره في قلب الأقباط وهم بعض نسيج هذا الشعب، باستيلائه على أوقافهم.

كل هذا بالرغم من أنه منذ نشأة الأوقاف القبطية والأقباط يقومون بادارة أوقافهم، وقد جاء الأمر العالي الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤ منظمًا هذا، كما صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس، وحدد اختصاصاتها القرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ وخولها سلطة الاشراف على جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس بدون استثناء، وقد تأيدت سلطتها بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المصرية إذ نص صراحة على خروج جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس الخاضعة لاشراف هيئة أوقاف الأقباط من ادارتها. وقد قدمت هيئة الأوقاف القبطية شكاواها واعتراضاتها لوزير الأوقاف على استيلاء هيئة الأوقاف المصرية التابعة لها على بعض الأوقاف القبطية، مما جعل السيد الوزير يصدر القرار رقم ٢٠٧ بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأوقاف وهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس لدراسة وبحث اعتراض هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس على استيلاء هيئة الأوقاف المصرية على أوقاف الأقباط.

عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في فبراير ومارس ومايو ١٩٩٠ وقد قدم أعضاء هيئة أوقاف الأقباط عدة مذكرات تفصح في مجموعها عن وجهة نظر متكاملة للهيئة حاصلها:

– ان جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس غير خاضعة لاشراف أو ادارة أو نظارة وزارة الأوقاف.

– ان استيلاء وزارة الأوقاف لا سند له من القانون بل يتعارض مع القوانين والعرف السائد والقرائن القانونية.

– ان هذا الاستيلاء بواسطة هيئة الأوقاف المصرية نائبة عن وزارة الأوقاف خارج عن اختصاصها بنص صريح ورد بقانون انشائها رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١.

– تدار أوقاف الأقباط الأرثوذكس قبل وبعد انشاء وزارة الأوقاف وللآن بهيئات رسمية انشئت بقوانين خاصة متلاحقة منذ ما قبل الأمر العالي رقم ٣ الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤.

وبالرغم من وضوح الموضوع تمامًا الذي اعتبرته الهيئة اقتناعًا من اللجنة المشتركة بأحقية هيئة الأوقاف القبطية، وانتظارها تسليم الأوقاف المستولى عليها لنظارها، فوجئت بخطاب من السيد وكيل وزارة الأوقاف مؤرخًا ١٩٩٢/٤/١٩ يطلب فيه تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأوقاف وهيئة أوقاف الأقباط لبحث مدى سلامة تصرف وزارة الأوقاف بالنسبة للأوقاف التي سبق استلامها. أي بعد سنتين على آخر اجتماع للجنة المشتركة تطلب الوزارة تشكيل لجنة أخرى. وذلك لغرض التسويف ليس إلا، لأن الموضوع قتل بحثًا ومناقشة ومذكرات ووضح خطأ الوزارة في الاستيلاء على الأوقاف القبطية عنوة وقهرًا.

وفي ١٩٩٢/٨/٦ استلمت هيئة الأوقاف القبطية خطابًا ثانيًا من السيد وكيل وزارة الأوقاف لبحث ما تم استلام الوزارة من أوقاف الأقباط، وأرفق السيد وكيل الوزارة بخطابه صورة مذكرة السيد الأستاذ المستشار القانوني للسيد الوزير «مفادها».. ان تقوم الوزارة بصرف اجمالي ريع الأوقاف القبطية إلى هيئة الأوقاف القبطية لتتولى بنفسها الصرف من هذا الريع تنفيذًا لشرط الوقف»، كما أكد السيد المستشار دفعًا لما وجه لوزارة الأوقاف من أن استيلاءها بلا سند من القانون يعتبر اعتداء ومصادرة «ان استلام الوزارة لهذه الأوقاف بقصد الإدارة فحسب كما أكد سيادته حرص الوزارة على تنفيذ شروط الواقف حسب حجة الوقف».

ان ما جاء بمذكرة السيد الأستاذ المستشار القانوني بعرض صرف اجمالي ريع أوقاف الأقباط على هذا النحو هو بمثابة اقرار صريح بأحقية هيئة أوقاف الأقباط في مطالبتها برد جميع الأوقاف المستولى عليها عينًا وريعًا. إذ أنه لا يتم صرف الريع إلا لصاحب الرقبة، ولا يملك استلام الريع وتوزيعه إلا من يملك إدارته وتحصيله.

إن ما حدث حتى الآن من وزارة الأوقاف من مصادرة أوقاف الأقباط وعزل نظارها وترويعهم بتوقيع الحجوزات الإدارية الباطلة ضدهم، وحرمان الجهات الموقوف عليها من حقوقها لينطوي على معان جسيمة من الاعتداء على حقوق الأقباط واغتصاب ونهب أموالهم من جهات حكومية.

اني أقدم هذا الظلم البين إلى السادة الكتاب والصحفيين الذين صالوا وجالوا في الكتابة عن أن الأقباط من نسيج الشعب، ليبدوا رأيهم ويدبجوا مقالاتهم عن هذا الاعتداء البشع. هذه واحدة من المظالم الواقعة على الأقباط وسأتلوها في الأعداد القادمة باذن الله عما يلاقيه الأقباط نسيج شعب مصر من ظلم واضطهاد مريع.

• • •

الخـــط الهمايونـي ومصائبه وبلاويــــه

ان مصر حقًا بلد العجائب، هل من المعقول والذي لا يصدقه العقل ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، والعالم يقفز قفزات سريعة في طريق التقدم العلمي الرائع والتكنولوجيا المتقدمة، بل وفي ظل دستور ينص على حرية العقيدة والعبادة، ان يعيش الأقباط في ظل فرمان اصدره الباب العالي صاحب الأمر والنهي في الدولة العثمانية في فبراير سنة ١٨٥٦ حينما كانت تحكم مصر والشرق الأوسط بأكمله، هذا الفرمان أطلقوا عليه الخط الهمايوني. ثم جاء بعض ذوي النفوس المريضة من الأذناب المملوئين بالتعصب الأعمى فاصدروا من التعليمات والتعقيدات ما زاده سوءاً على سوء.

هذا الخط الهمايوني الذي يضع شروطا قاسية على بناء الكنائس وذلك بوجوب اصدار قرار جمهوري بالتصريح ببنائها، بل وقرار آخر لتصليحها وترميمها، بل لقد بلغ التعنت في التنفيذ أن أصبح بياض غرفة بالكنيسة أو اصلاح مرحاض بها يستلزم صدور قرار جمهوري بذلك، هل هذا معقول أو مستساغ أن يصدر قرار بتوقيع السيد رئيس الجمهورية الذي هو الرئيس الأعلى للدولة وأرفع شخصية بها، باصلاح مرحاض احدى الكنائس انها حقًا لكبرى الكبائر التي يأسف لها كل مصري، بل وتمس شعور وكرامة كل وطني مخلص لبلده.

بلغ التعنت ببعض رجال الإدارة في تنفيذ هذا الخط البغيض وتوابعه من اللوائح والنظم أنه قبض على بعض الكهنة لمجرد شروعهم في اصلاح بعض ملحقات الكنائس من عطل طارئ، بل وحبسوا وقدموا للمحاكمة، وصدر ضد بعضهم أحكام بالحبس لهذا السبب العجيب.

كم من أحياء في المدن الكبرى مكدسة بالأقباط الذين يعيشون بمحبة فائقة مع اخوانهم المسلمين، ولكنهم للأسف لا يجدون كنيسة ليصلوا بها لله خالق الكل، كما أن هناك كثيراً من البلاد الصغيرة والقرى المنتشرة في طول البلاد وعرضها محرومة من نعمة أماكن العبادة للمسيحيين المساكين الذين يجدن الراحة النفسية في عباداتهم للإله القوي ملتجئين إليه من شرور ومتاعب هذا العالم القاسي. فإذا تقدموا بطلب لبناء كنيسة لهم، لاقوا الأمرين من التردد على مكاتب الدولة المختلفة، وفي النهاية يهمل طلبهم ولا يجابوا إلى رجاءاتهم وتذللهم واراقة ماء وجوههم بدون فائدة أو نتيجة، فإذا ما تجرءوا ببناء غرفة أو قاعة للاجتماع فيها والصلاة إلى الله عز وجل، تكون هنا الطامة الكبرى والجريمة التي لا تغتفر، فتعبأ قوات الشرطة بكامل أسلحتها كأنها خارجة إلى حرب ضروس، فتنقض على هذا البناء الفقير المتواضع وتشبع من فيه ضرباً واهانة وتسوقهم خارجه، كأنهم بعبادتهم للرب قد اقترفوا جريمة الجرائم، ثم تقوم بتحطيم ما بالمكان من أثاث وأدوات متواضعة وتنزع نوافذه وأبوابه وتخربه تماماً وتضع عليه الحراسة المشددة حتى لا يرجعون إليه، هذا إذا كانوا سعداء الحظ، وإلا يساق المصلون إلى مراكز الشرطة لعذابهم واهانتهم والتحقق معهم فيما اقترفوه من جريمة الصلاة، ثم يحجزون في مراكز الشرطة حتى يشاء لهم حظهم العاثر بالافراج عنهم. واني أسوق لكم بعض الأمثلة على هذا التنكيل بالأقباط.

قام أقباط حي العصافرة التابع لقسم المنتزه بالاسكندرية بانشاء مبنى صغير متواضع لعبادتهم، وبدأوا الصلاة به يوم أحد من شهر يونيو ١٩٩١، وهم في فرح وسرور لتمكنهم من انشاء كنيسة لهم في هذا الحي الفقير، وبمجرد علم رجال الأمن ببدء الصلاة حتى توافدت قواتهم مدججة بالسلاح وهددوا الموجودين بالقنابل المسيلة للدموع والأسلحة التي يحملونها ولكن المصلين رفضوا الرضوخ لأوامرهم وتأزمت الأمور لولا تدخل كبار رجال الدين المسيحي وأعضاء مجلس ملي الاسكندرية الذين اقنعوا المصلين بترك الكنيسة فخرجوا منها يبكون ويقرعون صدورهم، ثم قام رجال البوليس بانتزاع نوافذ وأبواب المبنى وتخريب ما به وتركوه خرابة بعد أن أصدروا أوامرهم بمنع الصلاة به.

كذلك ما حدث في قرية ابراهيم باشا مركز سمالوط والتي يسكنها وما حولها من قرى حوالي خمسة آلاف مسيحي لا يجدون مكاناً يقيمون فيه صلاتهم، أو شعائر الصلاة على موتاهم، وقد قاموا بتقديم طلبات عدة للتصريح لهم ببناء كنيسة، وانتظروا سنوات وسنوات بدون جدوى، وبعد مضي ثلاثة عشر عامًا اضطروا لبناء مبنى صغير للصلاة فيه، وبدأوا الصلاة بها يوم السبت ١٦ فبراير ١٩٩١ ثم الأحد ١٧ فبراير، وبمجرد علم رجال الأمن بهذا الجرم البشع اتصل ضابط

مباحث أمن الدولة بالمنيا بوكيل المطرانية طالبًا غلق الكنيسة، لأن الاستمرار في الصلاة هو تحدي لسلطة الدولة، ثم قامت قوات الشرطة المدججة بالسلاح والمحملة على سبعة عشر سيارة كبيرة بالهجوم على الكنيسة واخرجوا المصلين الذين انصاعوا لهم بدون أية مقاومة إذ هم أناس بسطاء مسالمون، ثم قام البوليس بدخول الكنيسة واعتدوا على القسوس بالضرب بالأيدي والأرجل وطرحوهم أرضًا، ثم قاموا بتخريب الكنيسة ونزع أبوابها ونوافذها وأثاثها ولوازمها وأخذوها معهم تاركين المصلين الغلابة في حزن وبكاء.

في احدى قرى مركز أبو تيج محافظة أسيوط، لا توجد كنيسة، ولم يتمكن الأهالي من الحصول على قرار جمهوري بناء كنيسة، فتطوح أحد الأهالي بتخصيص غرفة بمنزله لتقام فيها الصلاة، ولاتمام هذه الخدمة ارسل الأسقف أحد الكهنة للخدمة، وعندما علمت الجهات المسئولة بذلك هاج رجال الأمن كأنه قد وقعت جريمة خطيرة بالمنطقة، واستدعت الشرطة صاحب المنزل وهددته باتخاذ اجراءات قاسية وعنيفة ضده مما اضطره للتوقيع على اقرار وتعهد بعدم اقامة الصلاة بمنزله. وغيرها وغيرها من عشرات الحالات المماثلة والتي يندى لها جبين الوطن، وتمتلئ بها قلوب الأقباط حزنًا وألمًا.

هذه هي حرية العقيدة وحرية العبادة التي نصت عليها جميع الدساتير التي صدرت منذ ١٩٢٣ وحتى الآن والتي سردها الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان في مقالة بجريدة الأهرام في الأسبوع الماضي.

نعم هذه بعض مما يعانيه الأقباط من هذا الخط الهمايوني مع حواشيه من التعليمات والتنظيمات التي ابتدعها بعض رجال الإدارة والتي يصحبها تعصب وعنف رجال الشرطة والأمن، نعم هذا ما أسوقه من ضمن هموم الأقباط للسادة الكتاب الجهابذة الأفاضل الذين قامت قيامتهم وانبروا لمركز ابن خلدون صارخين بأن الأقباط ليسوا بأقلية، بل هم من نسيج الشعب المصري العريق.

ألم يحن الوقت لهؤلاء الكتّاب الأفاضل لينبروا بمقالاتهم الفياضة طالبين من الحكومة الغاء هذا الخط الهمايوني وما صدر بصدده من تعليمات وتنظيمات، واصدار قانون ميسر لبناء دور العبادة يسري على نسيج الشعب المصري بأكمله، اننا في انتظار انتفاضة من السادة الكتاب في هذا المجال الحيوي والهام.

• • •

الآثار المدمرة للخط الهمايوني

وصلتني الأسبوع الماضي عدة رسائل أخذت منها ما يختص بمحافظة سوهاج، ويهمني أن أقدمها إلى السادة الكتّاب والصحفيين الأفاضل الذين هاجموا مركز ابن خلدون وعارضوه في أن الأقباط أقلية وقالوا بأنهم جزء من نسيج الأمة، ان هذه الخطابات تقطر ألمًا على ما يلاقيه أقباط هذه المحافظة من تشدد ومعاناة ومحاربة في بناء كنائسهم وحصولهم على تصاريخ بذلك، ثم اغلاق الكنائس المشيدة وحراستها حراسة مسلحة لمنع اقامة الصلاة بها – كأن صلاة الأقباط لله احدى الجرائم الخطيرة التي يجب منع الأقباط عن القيام بها.

ذكر الخطاب الأول بأن ناحية نجع رزق شنوده التابع لنجوع الصوامعة غرب مركز طهطا محافظة سوهاج لا يوجد بها كنيسة وبها ما يقرب من ٢٥٠٠ مسيحي وقام الأهالي بشراء قطعة أرض لبناء الكنيسة، وتقدموا بطلب ترخيص لبنائها، وقدموا كل الأوراق المطلوبة من ملكية الأرض المسجلة والرسوم الهندسية والخرائط المساحية، وبالرغم من تقديم هذه الطلبات أكثر من مرة إلا أن جهات الاختصاص لم تتخذ أي خطوة ولم ترد بأي شئ إلى الآن علمـا بأن آخر طلب بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٤.

كما يذكر الخطاب الثاني بأن قرية الطليمات مركز جهينة محافظة سوهاج والتي يوجد بها حوالي ٦٠٠٠ مسيحي وبالنجوع المجاورة لها، ولا يوجد بها أي كنيسة لخدمة هؤلاء المسيحيين، وعندما قام الأهالي بشراء الأرض لبناء الكنيسة وشرعوا في بنائها، وما ان ظهرت المباني على وجه الأرض حتى سارعت جهات الأمن بمنعهم وطلبت منهم التقدم بطلب ترخيص، وفعلاً قام الأهالي بتقديم الطلب وجميع المستندات التي طلبت منهم، ومازالت الجهات المختصة تماطل وتسوف حتى الآن، علمًا بأن هذا العدد الكبير من الأقباط يعاني الأمرين في الذهاب إلى أقرب كنيسة والتي تبعد ٧ كيلومترات عن المنطقة، وبالرغم من استعجال الترخيص لم يتم شئ حتى الآن، والأهالي يسعون لذلك منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن.

والخطاب الثالث يوضح أن نزلة على مركز جهينة محافظة سوهاج لا يوجد بها كنيسة مما يحمل الأهالي الكثير من المتاعب في الذهاب والعودة إلى أقرب كنيسة في القرى المجاورة لهم، وقد قدم الأهالي طلب التصريح لهم ببناء كنيسة، كما قدموا الكثير من الشكاوى بشرح حالتهم وظروفهم واستعجلوا اصدار الترخيص، ثم اضطروا إلى اقامة كنيسة وأقاموا فيها القداسات في عام ١٩٧٩، ثم تعرضت للحرق والتخريب، وعرض الموضوع على مجلس الشعب الذي شكل لجنة تقصي الحقائق، وبناء على ذلك طلبت جهات الأمن تقديم طلب ترخيص لاصلاح ما تهدم واحرق، كما تم تقديم طلب ترخيص مصحوبًا بجميع المستندات المطلوبة كما تم استعجال ذلك وحتى الآن لم يتم شئ وذلك منذ عام ١٩٧٩، كما وضعت قوات الأمن حراسة مشددة عليها لمنع اصلاحها أو الصلاة بها.

وذكر الخطاب الرابع بأنه في ناحية جهينة مركز جهينة محافظة سوهاج قام الأهالي ببناء كنيسة لإقامة الشعائر الدينية بها نظرًا لعدم وجود كنيسة في هذه الناحية، وقد أقيمت الصلوات بهذه الكنيسة بالفعل واستمرت لأكثر من ست سنوات وتم سيامة كاهن عليها، وفي عام ١٩٧٩ فوجئ الأهالي بقرار من جهات الأمن باغلاق الكنيسة بحجة أنها غير مرخصة، وقامت قوات الأمن بوضع حراسة مشددة عليها لمنع الصلاة بها، وهى مازالت مغلقة حتى الآن. ومن الملاحظ أن ثلاثًا من هذه القرى تتبع مركز جهينة وواحدة تتبع مركز طهطا.

هذه عينة بسيطة مما حدث في مركزين من مراكز محافظة سوهاج، وقس على هذا الكثير في طول البلاد وعرضها، فكم من الأقباط يعانون معاناة قاسية من الخط الهمايوني اللعين والاجراءات المتشددة والتفسيرات الظالمة له، والظاهر أن سنة ١٩٧٩ كانت بداية فترة الهجوم على الكنائس وغلقها، هذا غير حرق وتخريب الارهابيين لها، والحكومة تتفرج وتحبذ كل هذه المظالم والاضطهادات.

هذه مشكلة من مشاكل الأقباط المخالفة للدستور الذي نص على حرية العبادة والعقيدة والمساواة بين المصريين، بل ومخالفة لحقوق الانسان التي نصت عليها اعلانات الأمم المتحدة، نقدمها للسادة الكتّاب الذين اندفعوا بكل قوة لتدبيج المقالات بأن الأقباط من نسيج الأمة، ليتفضلوا بالكتابة بأن هذه المعاملة الشاذة للأقباط تسيئ اساءة بالغة إلى نسيج الأمة، وعلى الحكومة أن تعطي الأقباط حقوقهم في حرية انشاء وصيانة واصلاح كنائسهم، ورفع هذا الظلم البينن عنهم.

عجـــب .. عجـــب

لماذا كل هذا الضجـيج؟!

بدأت منذ شهور تقريباً الشائعات عن موضوع الأب أغاثون وهو أحد الرهبان الذي أسند إليه قداسة البابا شنوده الخدمة في كنيسة أبو سيفين بمصر القديمة ثم أصدر إليه أخيراً أمراً بالرجوع إلى الدير وتعددت الشائعات وكثرت الأقاويل مما جعلني أكلف اثنين من الزملاء كبار محرري جريدة وطني بدراسة وتحقيق هذا الموضوع تحقيقاً دقيقاً وافياً، وأصبح تحت يدي ملف كامل مؤيد بالمستندات لكل صغيرة وكبيرة عن هذا الموضوع، وقد وجدت أنه موضوع كنسي ديني خاص بالكنيسة القبطية الذي لا حق لي بالكتابة فيه.

وفي الأسبوعين الأخيرين انبرى فرسان الكتابة وكل من له شهوة للنزال والصراع إلى إثارة هذا الموضوع على صفحات المجلات (وخصوصاً القومية منها) وأخذت الكتابة تتخبط بين الحق والباطل، والمبالغة والاعتدال، ثم تطور الموضوع إلى الدخول فيما يذكرون أنه انحرافات مالية في البطريركية، ويصولون ويجولون ويذكرون اشاعات سبق اثارتها ومن الصعب اثباتها، هنا وجدت نفسي مضطراً إلى ايضاح بعض الأمور لجمهور قراء وطني.

ان شئون الكنيسة القبطية تنقسم إلى جزءين، جزء ديني يختص بالطقوس والرعاية والخدمة ويتولاه رجال الدين والذين يرأسهم صاحب القداسة بابا وبطريرك الكرازة المرقسية، والمجمع المقدس المكوّن من مطارنة وأساقفة الكنيسة، وهى مؤسسة دينية لها أنظمتها وقوانينها التي وضعها الآباء والتي تسير عليها الكنيسة منذ عشرين قرناً.

أما النواحي المالية للكنيسة، فقد نظمها الرسل ولجأوا بها إلى الأراخنة أي العلمانيين، والتي قننتها الدولة بقانون المجلس الملي وحددت اختصاصاته وطريقة انتخابه والتي تجريها وزارة الداخلية، ويباشر نشاطه في إدارة الشئون المالية للكنيسة.

لذلك فإن موضوع الأب أغاثون، يعتبر موضوعاً كنسياً بحتاً والذي هو من صميم اختصاصات قداسة البابا شنوده الثالث، وإذا كان الأب الراهب يجد أن له تظلماً أو شكوى، فيجب عليه اللجوء إلى المؤسسات المختلفة للكنيسة، والتي رسم الآباء طريقة اللجوء لها، ويأتي على رأس هذه المؤسسات المجمع المقدس الذي له السلطة العليا في الكنيسة، والذي لا منازع في أن أعضاءه أكثر غيرة على صالح الكنيسة والرعاة والرعية من أي قبطي آخر، فهؤلاء الأعضاء هم الذين تركوا العالم وشهواته وأطماعه وأماتوا نفوسهم، ولذا فإنهم عند رهبنتهم يصلى عليهم صلاة الموتى. وبذا أعطوا حياتهم ونفوسهم لله وحده، وبهذا لا محل لأن يلجأ كل من له شكوى أو تظلم وعنده الامكانيات والطرق، للوصول إلى الصحافة، واللجوء إليها وإثارة الموضوع على صفحاته، فهو عمل لا نتيجة له لأنه خارج عن نطاق النظام والمؤسسات التي رسمها وحددها الآباء.

أما بخصوص ما يثار عن أن هناك انحرافات مالية، فهذه من اختصاصات المجلس الملي، والذي يجب على كل من له شكوى أو مظلمة أو ملاحظة أن يلجأ إليه، وإذا كان المجلس الملي المنتخب من المواطنين الأقباط قد قصر أو تعاون في القيام بمهامه، فإنه بعد بضعة شهور ستنتهي مدته وسينتخب مجلس جديد، فعلى الشاكين والمتضايقين أن يقوموا من الآن بالدعاية بين المواطنين الأقباط لمن يرون أنهم أقدر وأصلح على إدارة الشئون المالية للبطريركية.

أيها الاخوة الأحباء والزملاء الأعزاء، أرجو أن نكون بنائين لا هدامين، ان القاء الأحجار واثارة الشائعات واعادة الكتابة في مواضيع لم يثبت صحتها، لا نتيجة له إلا الشوشرة، أرجو أن نكون ديموقراطيين ونلجأ إلى النظم والطرق المرسومة والتي تؤدي إلى النتيجة المرجوة والمفيدة.

• • •

المغالطات لتبرير اغتيال الأوقـــاف القبطـــية

نشرت مجلة روزا اليوسف بعددها الصادر في ١٨ يوليو ١٩٩٤ تحقيقًا عن استيلاء وزارة الأوقاف على الأوقاف القبطية: ولما كان هذا التحقيق مملوءًا بالعديد من المغالطات التي ساقها المسئولون لتبرير نهب وزارة الأوقاف للأوقاف القبطية، لذلك فإنني سأقوم بمناقشة كل ما جاء بهذا التحقيق مقدمًا للقارئ ما يثبت عكسه وخطأه، وان المسألة ما هي إلا محاولة يائسة من بعض رجال وزارة الأوقاف لتبرير انقضاضهم على أوقاف الأقباط الغلابة لاغتيالها.

تستند وزارة الأوقاف إلى استيلائها على أوقاف الأقباط على القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩، وهى بذلك تتجاهل أن هذين القانونين ابطال العمل بهما بمقتضى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء هيئة الأوقاف القبطية، فحدد اختصاصاتها وخولها سلطة الاشراف على جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس بدون استثناء وسلطة تعيين وعزل النظار القائمين على ادارتها دون معقب والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المصرية وبه نص صراحة على خروج جميع أوقاف الأقباط الأرثوذكس الخاضعة لاشراف هيئة أوقاف الأقباط من ادارتها، كما أكدت ذلك المادة ١٢ من القانون المذكور عندما نصت «يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون» ومؤى نص هذه المادة الآتي:

- تأكيد مطلق لاختصاص هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس لإدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس (والمقصود هو كل وقف يوقفه قبطي بصرف النظر عن مصارفه).
- الغاء أي حكم أو قانون أو نص أو اجتهاد أو فتوى تخالف هذا.
- استثناء جميع أوقاف الأقباط من نظارة واشراف أو ادارة وزارة الأوقاف المصرية.

إذًا لا محل لتتمسح وزارة الأوقاف في القانونين ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩ اللذين أصبحا لا محل لتطبيقهما بعد أن نظم القانونان ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ و ٨٠ لسنة ١٩٧١ موضوع الجهات التي تشرف على ادارة كل من الأوقاف القبطية والأوقاف الأخرى.

تقول مجلة روزا اليوسف أن محكمة النقض أصدرت حكمًا برفض الدعوى ١١٢٢ سنة ١١٠ق المرفوعة من البابا شنوده بصفته ممثلاً لهيئة الأوقاف القبطية ضد وزير الأوقاف بجلسة ١٩٩٤/٦/٩ والذي طالب فيها البابا شنوده باسترجاع الوقف الخاص بالقمص يوحنا غطاس، وهذه مغالطة إذ أن الحكم المذكور صادر من الدائرة الأولى للأحوال الشخصية بمحكمة استئناف القاهرة والمطعون عليه في الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٦٤ق في ١٩٩٤/٧/١١. والحكم المذكور الصادر من محكمة الاستئناف والمطعون فيه أمام محكمة النقض جاء مخالفًا لحكم محكمة النقض في الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٦ق جلسة ١٩٨٩/١/٣١ في القضية المرفوعة من قداسة الأنبا شنوده الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ورئيس هيئة الأوقاف القبطية وصاحب النيافة الأنبا دوماديوس مطران الجيزة ضد السيد وزير الأوقاف والسيد رئيس هيئة الأوقاف المصرية، والذي قضت فيه محكمة النقض بالآتي:

«نقضت المحكمة المطعون فيه وألزمت المطعون ضدهما الأول والثاني بصفتهما بمصروفات الطعن، وحكمت في الاستئناف رقم ١ لسنة ٩٨ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنفين في النظر وإدارة الأطيان الموقوفة...»

وهذا الحكم هو آخر حكم صدر من محكمة النقض.

وهذه مغالطة أخرى إذ تقول وزارة الأوقاف أن البداية كانت عام ١٩٧٢ في القضية رقم ٧ لسنة ٣٥ قضائية والتي أيدت فيها الحكم الابتدائي الخاص بأحقية وزارة الأوقاف بالوقف الخاص بدكتور چورچ سوريال وقدره ٢٠٨ فدان بالجديدة مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية، وسرد هذا الموضوع بهذه الكيفية خطأ ومغالطة كبيرة إذ حقيقة موضوع الوقف خاص بالدكتور سوريال جرجس سوريال(وليس چورچ سوريال) كالاتي:

١ - رفع قداسة البابا شنوده بصفته رئيسًا لهيئة الأوقاف القبطية والمهندس بشرى رزق سوريال الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٨ أحوال شخصية جنوب القاهرة بأحقيتهما بالنظر على أعيان الوقف المذكور، وصدر الحكم بجلسة ١٩٩٠/٤/٢٣

بأحقيـة هيئة الأوقـاف القبطــية في النظر على هذا الوقف وادارته.

٢- استأنفت وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ١٠٧ ق وقضى فيه بجلسة ١٩٩١/١٢/١٢ بالغاء حكم محكمة أول درجة.

٣- طعن في هذا الحكم أمام محكمة النقض بالطعن رقم ٧ لسنة لسنة ٦٢ ق ولم يقض فيه من محكمة النقض حتى الآن.

أما ما جاء بمجلة روزا اليوسف من أن السيد/ مصطفى عبد الفتاح وكيل أول وزارة الأوقاف يعلق على الموضوع قائلاً أنه لا توجد أوقاف قبطية أو أوقاف اسلامية ولكن هناك أوقافًا مصرية تتولاها وتدير شئونها هيئة الأوقاف المصرية، فان هذا القول غريب وعجيب إذ أنه يلغي بجرة قلم القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس والقرار الجمهوري رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتعيين أعضاء هذه الهيئة وتحديد اختصاصها بالنظر على كامل أعيان أوقاف الأقباط الأرثوذكس وادارتها، وأن لهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس الاشراف على جميع الأوقاف من أطيان وعقارات مبنية وخلافه ومحاسبة القائمين على ادارتها كما نصت الفقرة هـ من ذات المادة على اختصاص الهيئة المذكورة بتعيين وعزل القائمين على ادارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس. كما أن سيادته يلغي أيضًا بمحض ارادته لا غير المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المصرية (الاسلامية) على استثناء الأوقاف التي تشرف عليها هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس من الأوقاف التي تختص بها هيئة الأوقاف المصرية.

ويقول سيادة وكيل وزارة الأوقاف أنه لا توجد أوقاف قبطية أو أوقاف اسلامية ولكن هناك أوقافً مصرية تتولاها وتدير شئونها هيئة الأوقاف المصرية والتي تقوم بصرف عائد هذه الأوقاف في أوجه الخير دون التفريق بين قبطي أو مسلم ومن يستطيع أن يثبت أمام القضاء ان هذا الوقف يخصص لأحد أو لشئ تبعًا لحجة الواقف نعيد إليه الوقف، الله .. الله .. يا سيادة وكيل الوزارة فأنت لا تلغي القانونين ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس و ٨٠ لسنة ١٩٧١ الذي نص على استثناء الأوقاف التي تشرف عليها هيئة الأوقاف القبطية من اختصاص هيئة الأوقاف المصرية، بل انت تدعي أيضًا أن الأوقاف لم تخصص لأحد أو لشئ وبذلك فأنت تلغي أيضًا بجرة قلم حجج الوقف التي نصت على جهات صرف ريع أعيان الوقف عليها، ما هذه القوة يا سيادة الوكيل وما هذا الجبروت الذي أعطاك الحق في الغاء القوانين والغاء حجج الأوقاف التي حررت على مدى سنين طوال.

أما التلاعب بالألفاظ أو التفسيرات الخاطئة لما يرد بحجة الوقف للاستيلاء عليه، كما حدث في بعض الأوقاف التي نص في حجتها على أن يصرف الريع على الكنيسة وما يتبقى يصرف على الفقراء في أعياد الميلاد والقيامة وعيد الملاك ميخائيل، ولما كان الواقع لم يذكر بأنهم فقراء الأقباط فقد اعتبر أن من ضمنهم مسلمين وبذلك استولت وزارة الأوقاف على عين هذا الوقف، وهكذا في كل الأوقاف المستولى عليها فإن عبارات حججها في ٩٩٪ فيها الريع مخصص لمصارف قبطية أما الـ ١٪ يوصف بالصرف على الفقراء أو التلاميذ دون تحديد ليصبح الوقف بالكامل لتعتبره وزارة الأوقاف اسلاميًا وتنقض عليه وتناله، بالرغم من أن الـ ١٪ لم تذكر بأنها للمسلمين بل جاءت عامة، لكنه التلاعب بالأقوال والتفسيرات التي ينطبق عليها مثل الذئب والحمل، الذي اتهمه بأنه عكر عليه الماء.

ان وزارة الأوقاف يا سادة تبذر بذور التعصب الأعمى والفتنة الطائفية الطاغية، إذ بتصرفها هذا تدعو الأقباط عندما يوقفون أعيانًا أن يذكروا أن ريعها يصرف فقط على فقراء الأقباط ولا يصرف منه شيئًا بتاتًا على المسلمين، ولعلهم بهذا يضمنون ألا تنقض أوقافهم وزارة الأوقاف، ان هذا موقف في غاية السوء تعمل على وضعه ومساندته وزارة الأوقاف بتصرفاتها الديكتاتورية الخاطئة.

انه على مدى مئات السنين والأقباط يديرون أوقافهم، حتى في أشد الأوقات ظلمًا وتعسفًا، أيام المماليك وغيرهم، ولكن في العشرين سنة الأخيرة والتي بدأ فيها محاربة الأقباط في جميع النواحي، ظهرت هذه البدعة العجيبة وهى استيلاء وزارة الأوقاف على الأعيان الموقوفة على الأديرة والكنائس وفقراء الأقباط. يا بئس هذا الزمن الأغبر. وأخيرًا وفي ١٩٩٤/٤/٢٤ وصل قداسة البابا شنوده الثالث رسالة من السيد وزير الأوقاف وبتوقيعه تتلخص في أن تقوم وزارة الأوقاف من جانبها بالآتي:

١- يصرف اجمالي ريع الأوقاف القبطية التي تديرها هيئة الأوقاف المصرية إلى هيئة الأوقاف القبطية لتتولى بنفسها الصرف من هذا الريع تنفيذًا لشرط الواقف. الأمر الذي يؤكد أن استلام هيئة الأوقاف المصرية لهذه الأوقاف هو بقصد الإدارة فحسب.

٢- تقوم الوزارة بموافاة هيئة الأوقاف القبطية بكشف يتضمن أسماء المواطنين الأقباط الذين يصرفون مبالغ من أوقاف الأقباط التي تديرها هيئة الأوقاف المصرية في حدود حاجتهم وصافي ريع الوقف.

الأمر الذي يؤكـد أيضًا حـرص الوزارة على تنفيـذ شرط الواقف حسب حجة الوقف.

٣- تؤكـد الوزارة وهيئة الأوقاف المصرية عدم اتخاذ أي اجراء يتعلق باستلام أوقاف جديدة التزامًا منها بتوجيهاتنا التي أصدرناها في ١٩٨٩/٨/٤ بايقاف اجراءات استلام الأوقاف التي أوقفها مسيحيون لحين الاتفاق على تسوية هذا الموضوع.

ويطلب سيـادة الوزير بموافـاة الوزارة بأسـمـاء من يمثلون هيئة الأوقاف القبطية في اللجنة المشتركة كي تتمكن من مواصلة دراستها.

ان معنى ومغزى هذه الرسالة أن وزارة الأوقاف بدأت في تفهم الموضوع على حقيقة إذ أن عرضها بتسليم ريع الأطيان المستولى عليها إلى هيئة الأوقاف القبطية يدل على صحة وجهة نظرنا في استرجاع هذه الأوقاف، إذ أن ما له الريع له حق الإدارة.

كما أن موافاة الوزارة لهيئة الأوقاف القبطية بكشف يتضمن أسماء المواطنين الأقباط الذين يصرفون مبالغ من أوقاف الأقباط التي استولت عليها هيئة الأوقاف المصرية ما هو إلا دليل واضح بأن المستحقين في هذه الأوقاف هم أقباط أرثوذكس.

اننا نهدي هذا الخطاب الى السيد. مصطفى عبد الفتاح وكيل أول وزارة الأوقاف وكذا إلى السيد مستشار وزارة الأوقاف (والذي رفض ذكر اسمه)، إذ هو يدحض كل ما ساقاه من ادعاءات لاستيلاء الوزارة وهيئة الأوقاف المصرية على الأوقاف القبطية ويدل على أحقية هيئة الأوقاف القبطية في استرجاع هذه الأوقاف.

أخيرًا نرجو من السيد وزير الأوقاف أن يتولى بنفسه هذا الموضوع الهام لاحقاق الحق وارجاعه إلى أصحابه.

• • •

عيد الميلاد المجيد

انه ولد لكم اليوم في مدينة داود مخلص هو المسيح الرب، هكذا قال الملاك للمجوس عندما بشرهم بميلاد السيد المسيح الرب (إنجيل لوقا إصحاح ٢ عدد ١١) أما يوحنا الرسول فقد قال في صدر انجيله (في البدء كان الكلمة والكلمة كان عند الله وكان الكلمة الله، هذا كان في البدء عند الله، كل شئ به كان وبغيره لم يكن شئ مما كان، فيه كانت الحياة والحياة كانت نور الناس، والنور يضيء الظلمة والظلمة لم تدركه (يوحنا اصحاح ١ عدد من ١ - ٥) هكذا اخبر لوقا البشير بميلاد المسيح حسب قول الملاك للمجوس وهو ما ظهر للناس فعلاً إذ ولد المسيح له المجد في مزود البقر، أما يوحنا الرسول فقد أخبر به لاهوتيًا بأنه جعل الكلمة في الجسد بين الناس ليقوم برسالة الفداء.

لقد حلّ علينا عيد الميلاد المجيد، ففرحنا به، ولبسنا الجديد، وأكلنا أكل العيد - وتزاورنا وهنأنا بعضنا البعض بحلول العيد، ولكن هل تأملنا وصية السيد المسيح لنا، متى إصحاح ٢٥ عدد ٣٥- ٤٠ (فأجابه يسوع، لأني جعت فأطعمتموني، عطشت فسقيتموني، مريضًا فزرتموني، محبوسًا فأتيتم إلى) هل تأملتم في هذه الوصية وعملتم بها في العيد هل كسوتم إخوة الرب، هل أطعمتموهم، هل زرتموهم، هل أويتموهم، حتى يكون فرحكم كاملاً بعيد ميلاد حبيبنا السيد المسيح له المجد، وحلوله بيننا في الجسد، فتقضوه مستريحي القلوب فرحى النفوس. هل تأملتم حال اخوانكم منكوبي السيول، وخصوصًا في قريتي نزلة عمارة وحاجر مشطا مركز طهطا محافظة سوهاج اللتين محيتا من الوجود بمنازلهما وأثاثهما ومحاصيلهما ومواشيهما وكل ما كان بهما وغيرها عشرة قرى أخرى اضيرت اضراراً بالغة، وتشردت آلاف العائلات يسكنون في الخيام، بارك الله في مجهودات الأنبا اشعياء اسقف طهطا وجهينة والذي تتبع ايبارشيته هذه القرى - وما يقوم به من توزيع البطاطين والمأكولات على جميع العائلات مسيحية (وهى الغالبية العظمى) ومسلمة بدون تفرقة بمساعدة بعض المحسنين، مما اظهر روح الوحدة الوطنية على حقيقتها، هل فكرتم في إرسال مساعدتكم له لتوزيعها على هؤلاء المساكين، الذين يعيشون في العراء داخل الخيام محرومين من جميع مقومات الاحتفال بعيد الميلاد المجيد.

إني أقدم من صميم قلبي أجمل التهاني القلبية لأخوتي وأحبائي الأقباط في هذا العيد المجيد أعاده إليه عليهم بالصحة والسعادة.

• • •

دورات مـــياه الكنائـــس

سبق أن كتبت مراراً عن ما يصدر من القرارات الجمهورية عن بناء أو اصــلاح دورات مـيـاه الكنائس، وقـد رجـوت في مقالاتي الجهات التي ترسل هذه القرارات إلى رئاسة الجمهورية لتوقيعها راجيًا اعتبار بناء دورات المياه واصلاحها مسألة عادية وضرورية لا داعي بتاتًا لاستصدار قرار جمهوري بها ولا حتى اذنًا من أي جهـة إدارية، ولكن استـمـرت هذه الظاهرة المشينة تتوالى في القرارات الجمهورية، وآخرها القرار الجمهوري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٤ والصـادر في ٥ يوليـه سنة ١٩٩٤ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١ يوليو سنة ١٩٩٤ ونصه «يرخص لطائفة الأقبـاط الأرثوذكس بهـدم واعادة بناء كنيسة السيدة العذراء بناحية بلقاس محافظة الدقهلية على ذات المساحة المقامة عليها واقامة مضيفة ودورات مياه وذلك طبقًا للرسم المرفق».

انه لأمر مسيء ومهين صدور قرار جمهوري باعادة بناء كنيسة آيلة للسقوط، أليس من الطبيعي إذا أصبح أحد دور العبادة آيلاً للسقوط أن يعاد بناؤه حتى لا يسقط على المصلين فيسبب ضحايا بالمئات، وذلك بدون اعتراض من أحد على ذلك العمل الذي لابد منه، بل ألم يجب على المسئولين أن يرسلوا الانذارات إلى لجان هذه الكنائس بضرورة اعادة بنائها محـافظة على أرواح المواطنين، لا أن يمنعـوهم عن القيـام بأعمال الرميم أو التنكيس أو إعادة البناء حتى يحصلوا على قرار جمهوري بذلك، والذي يستلزم أشهراً وأشهراً في تقديم أوراق ومستندات وخرائط واجراءات عديدة والكنيسة مغلقة والشعب محروم من الصلاة، أو تقام الصلاة فيها وفي هذا خطورة جسيمة على أرواح المصلين، ان هذا لأمر عجيب فيه الكثير من التعنت والإذلال، لجزء من نسيج الأمة.

ان الأكثر اساءة أن ينص القرار الجمهوري على بناء دورات المياه أو اعادة بنائها أو اصلاحها، ألا يجب أن يشتمل مبنى دور العبادة على دورات المياه لتجمع المصلين بها بالمئات مما يستلزم أن يشتمل المبنى على دورات مياه وإلا أصبح مخالفًا للصحة العامة. بل أن هذا ليعتبر شرطًا أساسيًا للتصريح ببناء أماكن التجمعات، كقاعات المحاضرات أو الاجتماعات أو المؤتمرات أو دور السينما، فما بالنا أن يستلزم بناء دورات مياه الكنائس أو اصلاحها أو ترميمها شمول القرارات الجمهورية على ذلك صراحة.

لقد سبق أن كتبت مراراً موضحًا ومبينًا أن في ذكر المراحيض سواء انشائها أو اصلاحها أو ترميمها في القرارات الجمهورية، لفيه الكثير من المساس بكرامة الدولة، بل فيه ما يدل على الظلم البين، والمهانة الواقعة على الأقباط وهم جزء من هذه الأمـة، وفي ذلك لدليل أبلغ الدليل على مخالفة الدستور الذي نص على حرية العبادة، والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين. فهل يعامل بناء الجوامع أو اصلاحها أو ترميمها نفس هذه المعاملة القاسية.

هل من اللباقة والكياسة أن يوقع السيد رئيس الجمهورية الذي هو رئيس للدولة، والذي هو محل احترام وتقدير جميع أفـراد الشـعب الذي يحـمل له المحبـة والاعـزاز، على قـرار كهذا؟!... إني أرى في ذلك اهانة لكل مواطن من المواطنين، ان على المسئولين التوقف عن ارسال مثل هذه القرارات إلى رئاسة الجمهورية لتوقيع رئيسنا المحبوب عليها، واعتبار بناء دورات المياه أو اصلاحها أو ترميمها شيئًا طبيعيًا لا يحتاج إلى إذن أو تصريح، بل تقوم لجان الكنائس بها بدون أي اعتراض من أحد.

أرجو أن يعطي المختصون أذنًا صاغية لهذا الرجاء محافظة على كرامة وحرية المواطنين والوطن.

• • •

الأقبـــاط والإذاعــــة

درجت الإذاعة المسموعة والمملوكة للدولة والتي تتحكم فيها كما تشاء وكيفما شاءت على إذاعة قداس يوم الأحد من احدى الكنائس من محطة صوت العرب ولمدة ٤٥ دقيقة فقط. وهذه المدة هى المحددة بكل دقة من المحطة المذكورة لدرجة أنها تقطع الإرسال في منتصف إذاعة القداس الإلهي، هذه الإذاعة التي لا تحترم مواعيد الارسال بتاتًا ففي البرامج العادية لا مانع لديها من أن تؤخر المواعيد المحددة بمعرفتها لاذاعة ما تشاء من اعلانات أو اخبار تافهة لا تهم المستمعين لا في قليل أو كثير، فأحيانا تحدد الساعة الثامنة مساء لارسال احدى الحلقات، فيجلس المستعمون بجوار الشاشة يحرقون الارم ويحترقون غيظًا إذ تأخر الارسال لانشغاله فيما لا يهم المتفرجين من اعلانات ساذجة أو أحاديث منفرة، بدون أي احترام للمواعيد وبالتالي للمتفرجين، مما حدا بي إلى عدم مشاهدة التليفزيون بتاتًا حتى لا اثير أعصابي، هذه الاذاعة تستعمل الدقة والحزم مع اذاعة القداس القبطي فقط، مما يثير الأقباط ويضايقهم أن تقطع صلواتهم من منتصفها، بل يعتبرون هذا العمل اهانة لهم ومساسًا بكرامتهم، ويجب على الدولة أن تحدد ساعة ونصف على الأقل لإذاعة القداس كل يوم أحد، إذ أن هؤلاء الأقباط هم جزء من الشعب المصري يجب احترام صلاته لله، وأظن أن هذا حق لا نزاع فيه - إذ هم يؤدون واجبهم كاملاً نحو الدولة فيدفعون الضرائب التي تستحق عليهم والتي تؤخذ منها ميزانية هذه الإذاعة لتصرف ببذخ واسراف.

لقد تطور الموضوع إلى الأسوأ إذ سحبت إذاعة القداس من صوت العرب وعهد بها إلى محطة أخرى أظن أنها قناة الشباب، وقد حاولت سماع القداس الإلهي يوم الأحد الماضي، ولكن هيهات، فبعد محاولات طويلة للحصول على المحطة المذكورة وصلنا الصوت ضعيفًا جدًا وغير مسموع، فأغلقت الراديو وجلست بجواره احرق القرم غيظًا من هذه المعاملة السيئة من الحكومة للأقباط، فهل هذا يليق بمعاملة الأقباط وهم جزء من الشعب المصري ونسيج وحدته، ان معاملة الدولة للأقباط لهو عمل مشين مؤسف، وذلك في جميع نواحي الحياة.

إن الإذاعة خصصت قناة خاصة لإذاعة القرآن الكريم وبصفة مستمرة، وهو طيب وحسن وسعدنا به كل السعادة، وكثيرًا ما أجلس منصتًا ومستعمًا لآيات الذكر الحكيم من هذه المحطة، فما بال الحكومة تكيل بكيلين بغير انصاف ولا حق فتعطي لاخواننا المسلمين حقوقهم كاملة وغير منقوصة، أما الأقباط فيحرموا من أبسط الحقوق وهو حق الصلاة إلى الله عز وجلّ.

نحن لا نطالب بأكثر من ساعة يوميًا ليذاع فيها القداس الإلهي والقراءات اليومية والأحاديث الدينية، وهذا حق ليس بعويص تنفيذه، فما أسهل على الإذاعة من تخصيص مدة ساعة يوميًا في احدى القنوات لارسال المسائل الدينية المسيحية، وهذا ليس بكثير على الأقباط، الذين يعملون بكل إيمان وأمانة واخلاص وجهد لخدمة وطنهم الحبيب - انه مطلب حق واجب التحقيق نحن في انتظار تنفيذه.

• • •

عــــيد فطـــــر ســــــعيد

اني أقـدم من صـمـيم قلبي أجـمـل تهـاني إلى اخـواننا وأحبابنا المسلمين بعيد الفطر المبارك راجيًا من الله أن تحل الأعياد القادمة على هذا الوطن الحبيب، أقباطًا ومسلمين بالمحبة والسلام والعز والرفاهية، مبعدًا عنا الحقد والكراهية والانجراف وراء الأفكار الخاطئة التي جلبت علينا جميعًا وعلى بلادنا الحبيبة القتل والارهاب والتخريب والتي اضرت بالجميع، هذه الأفكار والأفعال اللعينة الغريبة على هذا الشعب الطيب المسالم الذي كان دائمًا كارهًا للدماء والعنف، ماذا جرى؟! سامح الله كل الذين تسببوا في كل هذه الأضرار والمصائب.

اني أهنئ بكل الحب والاخاء رجال الشرطة والأمن الشجعان الذين يجابهون هذا الإرهاب متحملين في سبيل ذلك الكثير من الشهداء في سبيل الدفاع عن الوطن وأهله، نعم أهنئهم من كل قلبي بهذا العيد المبارك الكريم راجيًا من الله أن يعيده عليهم بالسلام والهدوء، وأن يزيل عنا هذا الوباء الفظيع ويبعده عن هذا البلد الأمين.

وإني بهذه المناسبة الكريمة ليمر بي شريط الذكريات، منذ طفولتي وكيف كان كل أصدقائي الحميمين من اخواننا المسلمين ثم في الثانوي وفي الجامعة كذلك بل وحتى بعد ذلك في الشباب والكهولة هم اخوتي، لم نشعر في أي يوم بفرق بتاتًا بل يسيطر علينا الحب والوداد والاخوة الحميمة، كم قضينا شهر رمضان المبارك بأكمله في الافطار معًا والسهر في قهوة الفيشاوي بسيدنا الحسين في تناول الشاي وتدخين الشيشة والمسامرة حتى يحين وقت السحور الذي نتناوله معًا، ولم نكن نفترق إلا للنوم، حتى يحل عيد الفطر فنحتفل به معًا بتناول الكعك والغريبة والبسكوت والملبس والشيكولاته.

كذا في عيد الضحية كم وقفنا أمام الجزار وهو يتناول سكينه لذبح الضحية، ثم تناول اللحمة والفتة اللذيذة وغيرها من مأكولات العيد في بيوتهم وبين أفراد أسرهم، هذا بخلاف الاحتفال بالمواسم المختلفة كعاشوراء ومولد النبي، وان أنسى لا أنسى عندما كان يصحبنا والدي رحمه الله إلى بائع الحلوى ليشتري لكل من اخواتي البنات عروسة، أما نحن الأولاد فيترك لكل منا اختيار ما يريده، فارس على حصانه أو قط أو خلافه، ثم يشتري للجميع الحلاوة الحمصية والسمسمية والملبن.

كما كان يحتفل معنا اخواننا المسلمين بصيامنا، وما كان يحدث في اليمكخانة (المطعم) إذ كان نظام المدارس الابتدائية والثانوية أن تقدم لنا وجبة الغذاء، فيقدم للأقباط الأكل الصيامي من فول وطعمية وعدس وخلافه، والذي كان اخواننا المسلمون يتخاطفونه منا ثم يلجأ من يشاء منهم إلى المشرف على اليمكخانة ليكون غذاؤهم من الأكل الصيامي أيضًا.

ثم نحتفل بعيد الميلاد وعيد القيامة معًا، كما قضينا نحن وعائلاتنا معا شم النسيم نلعب ونجري حتى تناول الغذاء ظهرًا من محشي ورق العنب والفسيخ والبصل، هذه كانت حياتنا قضيناها في محبة طاغية وزمالة حبيبة، ولم نشعر في يوم من الأيام بما يدور في المدارس الآن من حقد واهانات وتفرقة غريبة علينا وعلى بلادنا. لعن الله الشيطان والنفوس الضعيفة التي انقادت وراء التعاليم الخاطئة والأفكار الشريرة، وليس لنا إلا أن نطلب من الله عزّ وجل أن يعيد لنا هذه الأيام السعيدة ويحل علينا برحمته وسلامه ومحبته أنه سميع مجيب.

• • •

رسالة إلى وزير الأوقاف .. من ناثان النبي

«فأرسل الرب ناثان النبي إلى داود الملك وقال له (كان رجلان في مدينة واحدة واحد منهما غني والآخر فقير، وكان للغني غنم وبقر كثيرة جداً، أما الفقير فلم يكن له شئ إلا نعجة واحدة صغيرة قد اقتناها ورباها وكبرت معه ومع بنيه جميعًا، تأكل من لقمته وتشرب من كأسه وتنام في حضنه وكانت له كابنة، فجاء ضيف للرجل الغني فعفا أن يأخذ من غنمه ومن بقره ليهيئ للضيف الذي جاء إليه، فأخذ نعجة الرجل الفقير وهيأ للرجل الذي جاء إليه، هنا فحمى غضب داود على الرجل جداً وقال لناثان حي هو الرب إنه يقتل الرجل الفاعل ذلك ويرد النعجة أربعة أضعاف، لأنه فعل هذا الأمر ولم يشفق. فقال ناثان لداود، انت هو الرجل، هكذا قال الرب إله إسرائيل. انا مسحتك ملكًا على اسرائيل وأنقذتك من يد شاول، وأعطيتك بيت سيدك ونساء سيدك في حضنك وأعطيتك بيت اسرائيل ويهوذا وان كان كل ذلك قليلاً كنت أزيد لك، لماذا احتقرت كلام الرب لتعمل الشر في عينيه، قد قتلت أوريا الحثي بالسيف وأخذت امرأته لك امرأة، وإياه قتلت بسيف بني عمون..... . فقال داود لناثان قد أخطأت إلى الرب، فقال ناثان لداود: الرب أيضًا قد نقل عنك خطيتك لا تموت، غير أنه من أجل أنك قد جعلت بهذا الأمر اعداء الرب يشمتون فالابن المولود لك يموت.

فإذا كان الرب الذي وصف داود بأنه حبيبه عندما قال من أجل يعقوب عبدي وداود حبيبي، لم يشفق عليه عندما اغتصب امرأة أوريا الحثي وأمات ابنه عقابًا له، إذ أن الرب قال في العبرانيين أصحاح ١٠ عدد ٣٠ (لي الانتقام أنا أجازي يقول الرب) قد انتقم من داود حبيبه لاغتصابه ما لغيره...

نهدي واقعة الغني والفقير إلى وزير الأوقاف الذي يسيطر على مئات الآلاف من الأفدنة وملايين الأمتار المربعة من أرض المباني في أحسن المواقع والعمارات الشاهقة التي يتناطح كبار القوم على استئجار شققها، بالرغم من أن هذه امبراطوريته الواسعة، فهو يمد يده ويغتصب معزة الرجل الفقير ألا وهي ١٧٠٠ فدان أوقاف الأقباط الغلابة التي يصرفون ريعها على رهبان الأديرة الذين لا مورد لهم، وعلى احتياجات كنائسهم الفقيرة، ومحتاجيهم لأيتامهم المعدمين، يا سيادة الوزير اتق الله وارجع المعزة إلى أصحابها، ولا داعي لضياع السنين في تكوين لجان وانفضاضها وتكوين لجان أخرى، هذه الدائرة المفرغة التي لا تنتهي، ان الله قوي جبار.

• • •

أنطون سيدهم
والقضايا الاقتصادية

أنطـــون ســـــيدهم
والقضـــــايا الإقتصـــــادية

•• الاقتصاد .. عماد تقدم الأمم
ولأن أنطون سيدهم كان يفيض حبًا بأمته فقد جاءت كتاباته في الاقتصاد قوية حازمة صريحة تعكس غيرة وطنية نبيلة على مصر ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً.

•• الاقتصاد .. علم وخبرة
ولأن أنطون سيدهم درس في كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول، ومارس العمل الاقتصادي محاسبًا قانونيًا، ورئيسًا لشركة الكاتب المصري، ومشاركًا في تأسيس بنك النيل.. فقد جاءت كتاباته من نبع فياض بالعلم والخبرة وتبنى بفكره ورأيه وقلمه الحر العديد من القضايا الاقتصادية التي ساهمت في وضع الكثير من الأمور في نصابها الصحيح.

•• **عدالة الضرائب** .. كانت قضيته التي عاش مناضلاً بقلمه وفكره لتحقيقها، وخاض من أجلها معارك ضارية من بينها معركته مع وزير المالية وقتئذ ورئيس وزراء مصر الأسبق الدكتور على لطفي.. وكان يتساءل في مرارة.. كيف نطالب المواطن بضرائب باهظة على دخله الذي مهما ارتفع فإنه لن يلاحق بحال من الأحوال غلاءً رهيبًا يجثم على الصدور ويقتل الطموح ويزرع الحقد؟؟ .. كان هذا في ديسمبر ١٩٧٦ وكانت الدولة منذ أن صدر القانون رقم ١٤ بفرض ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية في عام ١٩٣٩ لم تغير من حدود الاعفاءات في حين أن متطلبات الحياة زادت بنسب وصلت إلى ٤٠ مرة .. وظل أنطون سيدهم يناضل بقلمه في مقالاته المتتابعة ما يقرب من عام ونصف عام إلى أن خرج من مجلس الشعب مشروع قانون جديد للضرائب.. ولكن مشروع القانون جاء على غير ما كان يأمل الرجل الذي عاصر النظام الضريبي في مصر منذ إنشائه سنة ١٩٣٩ وخبر نقائصه ومتاعبه، فكتب خلاصة خبرته في مقترحات تصدرت مقاله الافتتاحي، وكان مجلس الشعب قد أقرّ القانون وأرسله إلى رئيس الجمهورية لاعتماده، فما كان من الرئيس إلا أن أعاد إلى مجلس الشعب مشروع القانون معلنًا اعتراضه مطالبًا باعادة النظر فيه وتعديله على ضوء المبادئ والأهداف العادلة، وفي يوليو ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٤٦ حاملاً الكثير مما دعا إليه .. ومضت الأيام .. وسارت التنمية الاقتصادية بخطى سريعة لتلاحق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة .. ومرة أخرى وبعد عام وعدة شهور رأى ببصيرته أن القانون لم يعد يتناسب ومجريات الأحوال الاقتصادية فكتب في سبتمبر ١٩٧٩ ذاكرًا عددًا من المبادئ الهامة ووضعها تحت بصر اللجان المكلفة بدراسة التشريعات الضريبية داعيًا إلى الأخذ بها.. وظلت التعديلات تلاحق التشريعات الضريبية مرة تلو الأخرى إلى أن تقدمت الحكومة في نهاية عام ١٩٩٣ بمشروع قانون جديد تحت اسم «الضريبة الموحدة» فصرخ أنطون سيدهم وكتب بقلمه الجرئ سلسلة مقالات تحت عنوان «نكبات مشروع الضريبة الموحدة».. ورحل الرجل وصوته يصرخ في البرية «ان ارتفاع أسعار الضرائب وضيق الشرائح

في قانون الضريبة الموحدة سيكون نكبة على مصر، والله يلطف بهذا الشعب المسكين» .. رحل أنطون سيدهم وقلبه على شعب مصر.

•• **الاسكان** .. الاسكان في مصر صار مشكلة .. مشكلة اقتصادية واجتماعية. ولأن أنطون سيدهم رجل اقتصادي اجتماعي من طراز فريد فقد استوقفته المشكلة.. وكانت أولى مقالاته في هذا المجال ما كتب في سبتمبر ١٩٧٦ تحت عنوان «أزمة الاسكان .. أسبابها ووسائل علاجها» .. وهذا بعض من الحلول التي اقترحها بعد أن اشتد أنين العاجزين عن تدبير مأوى وارتفعت شكوى أصحاب العقارات.. كتب يقول «يا حبذا لو رفعت الحكومة يدها عن المباني فألغت قوانين تحديد الإيجارات وتركت الحرية للمالك في تحديدها ولتتأكد الحكومة أن هذه الخطوة ستدفع الكثيرين إلى الاستثمار في مجال الاسكان مما يوفر الكثير من الوحدات السكنية، وتوفرها سيحدد القيمة الإيجارية المعقولة» .. قال هذا أنطون سيدهم منذ عشرين عاماً .. قال كلمته ومضى.. وفي فبراير ١٩٩٦ أصدرت الحكومة القانون رقم ٤ في شأن سريان أحكام القانون المدني على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها، وهو القانون الذي يترك للمالك والمستأجر حرية الاتفاق على مدة العقد وقيمة الإيجار، أي أنه يخضع نظام تأجير المساكن لقانون العرض والطلب، ولو كانت الدولة قد أخذت بما نادى به منذ عشرين عامًا لما تفاقمت الأزمة واشتدت إلى الصورة المؤلمة التي نراها الآن.

•• **وعندما قامت** الدول المنتجة للبترول برفع أسعاره أثناء حرب ١٩٧٣ كتب محذراً ومنذراً من أن هذه الزيادة ستعود عليها بالوبال، وستؤدي إلى آثار قاسية ومدمرة للدول الفقيرة.. وعندما وجدت الدول العربية ان ارتفاع الأسعار يدر عليها دخلاً ضخماً تمادت في ذلك حتى وصل سعره إلى أربعين دولار للبرميل ومضى أنطون سيدهم يحذر وينذر في كتاباته إلى أن حدث ما توقعه، فالدول الصناعية بدأت في تشغيل آبار البترول في بحر الشمال وأنشأت العديد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وهبطت أسعار البترول هذا في الوقت الذي أخذت دول الشرق الأوسط المنتجة له في الاندفاع نحو المزيد من الانتاج لتعويض الهبوط في الأسعار فزاد المعروض عن المطلوب وهبط السعر مرة أخرى وكانت الكارثة.. الدول المنتجة تعاني من عجز ضخم في ميزانياتها، والدول النامية تعاني من الديون التي كبلتها عند ارتفاع أسعار البترول وكان ذلك هو المصير المحتوم الذي حذر منه أنطون سيدهم.

•• **كانت تؤرقه** المشكلة الاقتصادية وكثيراً ما كتب أنها نتاج تراكمات سنوات طويلة امتدت خلالها جذور الأزمة في جميع مناحي الحياة حتى أصبح اقتلاعها من الصعوبة بمكان .. وبكل أمانة الكلمة والفكر كان يمضي يناقش في مقالاته أعراض الأزمة ويقدم الحلول.. كان يرى أنه لابد من تعديل جهاز العمل والانتاج والضرب بيد من حديد على البيروقراطية المعوقة للعمل الجاد، وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين.

•• **كان وهو يشخص** المشكلات الاقتصادية ويقدم الحلول.. يأتي صوته فوق السطور «يارب .. اننا نسجد لك ضارعين أن تمد يدك لتنتشلنا من عثرتنا وتقودنا إلى شاطئ الأمان.. اعط لحكومتنا القدرة والحكمة على معالجة هذه المشاكل الخطيرة ووضع الخطط اللازمة» .. انه صوت الاقتصادي المؤمن.. والصفحات القادمة تعطي صورة صادقة لاقتصاد مصر خلال ربع قرن.

• • •

أزمـة الإسـكان
أسـبابها ووسـائل علاجها

•• تفاقمت أزمة الإسكان حتى أصبحت من أعقد المشاكل التي تواجهنا.. وتصاعدت الشكوى بحثًا عن مسكن مناسب بإيجار مناسب.. وأصبح العثور على شقة أملاً عزيزًا غاليًا، واشتد أنين الناس إزاء ظاهرة «خلو الرجل» التي تحاول الحكومة أن تتصدى لها بالاجراءات العسكرية التي صدت أخيرًا كخطوة من خطوات العلاج لمشكلة مزمنة بدأت منذ فترة طويلة. وكان علاجها للأسف من العوامل التي أدت إلى تعقيدها بل استحالة انفراجها.

• ان طبيعة المصري أنه متى ادخر بعض المال وتوفرت له بعض المدخرات اتجه إلى استثماره في الأراضي الزراعية أو في بناء عقار.. ولما كانت قوانين الاصلاح الزراعي قد أبعدت المدخرين عن استثمار أموالهم في الزراعة فإن الاتجاه التلقائي كان سيتجه إلى الاستثمار في العقارات .. وبالتالي فلا وجود لأزمة اسكان بهذا الشكل الحاد الخانق الذي تعانيه الجماهير اليوم..

ولكن سياسة الاسكان على مدى عشرين عامًا كانت سياسة عرجاء وغير مدروسة تتخذ دائمًا أسهل الحلول وأخطرها استجداء لتصفيق الجماهير.. وتخديرًا وقتيًا يسكن الألم ولكنه لا يعالج أسبابه ..

وهكذا توالت الاجراءات والقوانين ضد أصحاب العقارات وكأنهم جزء منفصل عن الشعب يجب مطاردته واضطهاده... والنتيجة؟ .. الاضرار البليغ بالجماهير التي هللت وصفقت لهذه القوانين!..

• لقد انهالت قوانين تحديد الايجارات مما أدى إلى انخفاض نسبة العائد منها إلى نحو ٢ ٪ .. وبذلك هرب الكثير من المدخرات من مجال بناء العقارات إلى سبل أخرى للاستثمار.. يضاف إلى ذلك رفع أسعار الأسمنت والحديد المسلح والزجاج المسطح وأخشاب البناء.. وارتفاع أسعار العمالة ومن هنا كان لابد لمن يتجه إلى البناء أن يعوض التكاليف برفع الايجارات والحصول على خلو الرجل أو التخلص من وجع دماغ لجان التقدير وتحويل المبنى إلى شقق تمليك يعجز الكادحون من أبنائنا الذين يريدون بناء مستقبلهم وتكوين أسر جديدة.. أقول يعجزون حتى عن مجرد أن يحلموا بها!!

• ولنحاول أن نتعرف عن طريق الأرقام على جذور المشكلة .. ان اللجان المتخصصة التي تتولى تحديد الإيجارات اتبعت طرقًا غير سليمة في تقديرها للتكاليف مما جعل العائد ضئيلاً وغير مجز .. فهل من المعقول أن تحدد إيجارات الشقق الآن على أساس أن تكلفة المتر المربع من المباني هي ستة عشر جنيهًا بينما تصل تكلفة المتر في المباني المتوسطة إلى أكثر من أربعين جنيهًا؟

وعلى أساس أن التكلفة المقدرة بمعرفة هذه اللجان ١٦ جنيهًا فإن الايجار المفروض على ملاك العقارات لن يأتي بعائد يزيد عن ١,٥ ٪!!

• وكم نادينا ونادى الاقتصاديون بالحد من خروج الفنيين والعاملين من مصر.. وضاعت الصرخات هباء، مما أدى إلى افتقار البلاد الآن من أبنائها الفنيين وهم عماد ثروتها القومية في جميع مجالات العمل الفني من تعمير وغيره.

لقد ارتفعت أجور العاملين في ميدان البناء ارتفاعًا فاحشًا بحيث أصبح الأجر اليومي لعامل البناء خمسة جنيهات، ولعامل البلاط سبعة جنيهات، ولعامل تركيب القيشاني اثنى عشر جنيهًا.. وهكذا بالنسبة لعامل البياض والأدوات الصحية والكهرباء.. وكان من الطبيعي أن تزداد – تبعًا لذلك – تكلفة بناء العمارات..

• والعلاج؟ .. العلاج بعد أن اشتد الأنين وارتفعت الشكوى.. أنين العاجزين عن تدبير مأوى، وشكوى أصحاب العقارات؟

لابد من دراسة متأنية موضوعية منصفة.. ولابد من جهد فعال من جانب وزارة الاسكان ومشاركة حقيقية بحيث تدخل هي الميدان وتقوم بواجبها الذي تركته للجهود الفردية.. فلا يصح أبدًا أن تقوم وزارة الاسكان بدور المتفرج .. وتكتفي فقط بالنقد واللوم والعقاب والقاء اللائمة على مالكي العقارات.. واستصدار القوانين التي لا تعالج المشكلة بقدر ما تعمل على تعقيدها..

• وحل المشكلة يكمن في العمل على توفير مواد البناء بأسعار معقولة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض الإيجارات.

والعمل على اصدار التشريعات التي تحد من نزيف هجرة العمال الفنيين، وفي نفس الوقت التوسع في انشاء معاهد تدريب الفنيين حتى تتوفر الأيدي العاملة في ميدان البناء بالأجور المناسبة.

ويا حبذا لو رفعت الحكومة يدها عن المباني، فألغت قوانين تحديد إيجارات المباني الجديدة وتركت الحرية للمالك في تحديد الإيجارات.. ولتتأكد الحكومة أن هذه الخطوة ستدفع الكثيرين إلى النزول في مجال الاسكان مما يوفر الكثير من الوحدات السكنية.. وتوفرها سيحدد قيمتها الإيجارية المعقولة..

• قلت أنه على الحكومة أن تنزل بكل ثقلها عن طريق وزارة الاسكان لحل هذه المشكلة وذلك بأن تقوم ببناء المساكن، وتنفيذ سياسة اسكانية سريعة تجند لها كل الطاقات ولسنا هنا بصدد تقديم مشروعات لوزارة الاسكان.. إنما الذي يهمنا بالدرجة الأول أن تنال هذه المشكلة كل الاهتمام، وأن تعمل كل الجهود لإيجاد حلول لها رحمة بالجماهير التي يؤرقها البحث عن مسكن.. ويقضي على طموحها العجز عن تدبيره.. وتمزق نفسيتها الحسرة.

• وبعد ... ان هناك قانونًا اقتصاديًا من أوليات علم الاقتصاد، هو قانون العرض والطلب.

على الدولة أن توفر العرض بقدر ما تستطيع – مع تقدير ما نمر به من ظروف قهرية – وبذلك تخف حدة الاختناقات.. ونعمل على حل مشكلة طال أمد التصدي الحاد العلمي لها.. وهى دون شك من مخلفات فترة من الزمن والشعارات المخدرة.. حتى وصلنا إلى هذه الهوة التي نعمل على انتشال جماهيرنا ومصرنا منها..

• • •

المرحلـــة القادمـــــة وعلاج المشكلة الاقتصـــادية

•• ونحن نقبل على مرحلة هامة من العمل المكثف الجاد لحل مشاكل الوطن التي تضخمت ملفاتها وتعددت وسائل علاجها دون جدوى.. لابد أن تكون خطواتنا محسوبة تقوم على الفهم الموضوعي للواقع الذي تعيشه الجماهير، وفي نفس الوقت لابد من التخطيط السليم الشامل الذي تتوفر له ضمانات التنفيذ فلا يختنق تحت ظاهرة القرارات المتضاربة المتناقضة، ولا يصيبه الشلل إزاء تعقيدات اللوائح والقوانين بتفسيراتها العرجاء أو المغرضة.

• وعلى مدى فترة طويلة صدرت مئات القرارات، واجتمعت مئات اللجان المتخصصة.. وبقدر ما ارتفعت تلال التوصيات، وتراكمت الدراسات والمشروعات وتعددت الحلول.. وصلنا إلى هذه الدرجة التي يبدو فيها واقعنا وكأنه عزت الحلول وأوصدت أبواب الرجاء!.

• وفي قمة ما يواجهنا من المشاكل الوضع الاقتصادي الراهن.. ان الانتاج الزراعي لا يكفي سد حاجتنا من الغذاء، وكانت مصر على مدى عمرها الطويل تغطي بانتاجها حاجات سكانها بل كانت دولة مصدرة للغذاء، واليوم أصبح شغل الدولة الشاغل هو كيف تدبر الرغيف لملايين الأفواه، كما أصبح استيراد المواد الغذائية يشكل عبئًا ثقيلاً على ميزان المدفوعات المصري.

• وفي مجال الصناعة فإن الوضع ليس أحسن حالاً.. وكان من الممكن وقد مضى وقت طويل على بدء أساليب الثورة الصناعية في مصر أن نصل إلى مستوى جيد من الانتاج كيفا وكما .. ولكن ما حدث كان تخبطًا مهينًا من حيث نوعية آلات المصانع التي أنشئت وأماكن وجودها وأساليب انتاجها.. الأمر الذي أدى إلى شكوى المواطنين من سوء انتاجها هذا إذا تمكنوا من الحصول عليها.. وفي الخارج لم يحدث اقبال عليها بالرغم من محاولة تخفيض أسعارها.

• وتفاقمت مشكلة الاسكان حتى أصبحت همًا مقيتًا بالنسبة للجماهير، وكانت الحلول التي تقدم .. والقرارات التي تصدر لعلاجها من عوامل تعقيدها وتأزمها.. هذا إلى جانب الخدمات في المواصلات والتليفونات والمياه والمجاري.. وأصبح واقع الجماهير مرارة ومكابدة وعناء ما بعده عناء.

• ولقد تولى الرئيس أنور السادات مسئولية الأمة منذ عام ١٩٧٠ .. وهو يستشعر منذ اللحظة الأولى لتوليه هذه الأمانة المعاناة التي تعيشها الجماهير في حياتها اليومية، ومن هنا كان عمله الدائم لرفع هذه المعاناة، وبالتالي فقد أخذت الدولة بسياسة الانفتاح الاقتصادي لإطلاق محركات الانتاج، والبدء في عملية اعادة امانة الثورة إلى الشعب.

• واليوم .. ونحن على أعتاب المرحلة الجديدة الهامة من أجل الجماهير يمضي الرئيس السادات بكل الجهد والاخلاص لتحقيق آمال الجماهير، ويكلف رئيس الوزراء بأن يقدم للشعب بيانًا مفصلاً لما لدى الحكومة من حلول للقضايا الداخلية.. ومما لاشك فيه أن الاقتصاد المصري يشكل بالنسبة للوزارة الجديدة أولى الاهتمامات لاجتياز الخندق الذي تجهض عنده كل التطلعات إلى واقع أفضل.

• وإذا كان الاقتصاد المصري في مقدمة ما تواجهه الوزارة الجديدة، وإذا كان المسئول عنه جهاز مخصص على أعلى درجة من الكفاءة والرغبة المخلصة في إحداث التغيير المنشود فإننا على ثقة من أن مصر تمتلك الكثير من الامكانيات التي تستطيع بها أن تحقق الكثير من الانجازات لو أحسن استغلال هذه الامكانيات.

لدينا الامكانيات المادية والكفاءة البشرية ومئات المشروعات التي تجتذب رؤوس الأموال في الداخل والخارج ولا تحتاج لكي تعطي أطيب الثمرات لعصى سحرية بقدر ما تحتاج إلى الدراسة الموضوعية والتخطيط الشامل والنوايا الخالصة التي لا تبغي سوى وجه الله والوطن والمواطنين.

• يجب تخطيط خريطة مصر من الاسكندرية شمالاً إلى أسوان جنوبًا زراعيًا وصناعيًا واسكانًا ومواصلات وخدمات، وأن يكون التخطيط جامعًا متكاملاً فلا تعالج مشكلة بحيث تخلق مشكلة أخرى، ويجب أن تتم الدراسات على مستوى أكبر الأخصائيين العالميين بالتعاون مع الخبراء المصريين وهم بحمد الله كثيرون.

• لابد من احـداث ثورة من أسـاليب الزراعـة ترفع انتاجيتها، ويوجد العديد من مراكز البحوث الدولية للعديد من المنتجات الزراعية.. بحوث القمح والذرة في المكسيك والأرز في الفلبين والبطاطس في بيرو.. إذ ليس من المعقول أن تسير الزراعـة على نفس الأسلوب وبنفس المحاصيل التي أدخلها محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر عندما كان تعداد سكان مصر نحو ثلاثة ملايين نسمة!.. يجب دراسة تربة ومياه وهواء الأراضي في جميع أراضي مصر لزراعة المحاصيل والبذور المناسبة لتعطي أحسن المحاصيل وأكثرها استجابة لهذه الظروف..

وفي مجال الصناعة يجب إعادة دراسة جميع المصانع وآلاتها وانتاجها وامكان اقامتها، والغاء غير الاقتصادي منها، أو استبدال ما يكون قديم الطراز بآلات أخرى تساير الثورة الصناعية التي تستفيد من التكنولوچيا ومنجزات العلم إلى أقصى الحدود.

وهكذا في كل المجـالات.. لم نصل بعـد إلى الطريق المسدود.. وفي الامكان القضاء على المعوقات والسلبيات وتحقيق سياسة الانفتاح وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية.

• وبعد .. ان تركة مثقلة يواجهها الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ومعه مجموعة وزراء القطاع الاقتصادي.

والجماهير على ثقة أن ثمة تغييرات ستحدد المسار الاقتصادي وصولاً إلى رفع المعاناة وبعث الأمل من جديد.

وكل ما ترجوه الجماهير.. أن تتحقق آمالها في المرحلة القادمة، وما تتطلع إليه الجماهير ليس من ضرب المستحيل.. فمصر بامكانياتها والجهود المخلصة والدراسة الجادة تستطيع أن تتجاوز مصاعب أزمتها الاقتصادية، وتجد الحلول للعديد من مشاكلها التي تضخمت واستفحلت بسبب النظرة الضيقة الأفق.. والارتجال.. والشعارات المضللة.

• • •

سباق الدول البترولية والدول الكبرى لرفع الأسعار والضحية الدول الفقيرة

•• قامت الدول المنتجة للبترول منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ برفع سعر البرميل من ٢,٥ إلى ١١,٥ دولار وأكثر من ذلك حسب نوعية البترول، وترتب على رفع أسعار البترول أن دخل العالم في عهد الطاقة الباهظة التكاليف، وبالتالي أخذت الدول الكبرى في زيادة أسعار منتجاتها سواء كانت زراعية أو صناعية بنسب كبيرة مما أدى إلى زيادة التضخم في العالم وارتفاع الأسعار، وازدياد ثراء الدول الغنية الكبرى أصلاً، فضلاً عن الارتفاع المذهل في رصيد الدول المنتجة للبترول.

لقد قفز سعر القمح بنسبة ٣٠٠٪، وارتفع سعر السكر بنسبة ١٦٠٠٪ أي ١٦ مرة.. كما ارتفعت أسعار السلع الصناعية بنسب كبيرة.

• وهكذا توفر فائض نقدي رهيب لدى البعض، بينما تردت الدول النامية في هوة أزمة اقتصادية خانقة أولاً لتأثير الإزدياد المستمر من واردات الزيت على ميزان مدفوعاتها وثانياً لمواجهة الارتفاع الفاحش في أسعار السلع الصناعية والمواد الغذائية التي تطعم بها أبناءها الأمر الذي يشكل في الوقت الحاضر مأساة انسانية لابد من إيجاد الحلول لها.

• ومما يدعو إلى الدهشة أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الكبرى بتمثيلية معارضتها لرفع أسعار البترول والواقع أنها شريكة في الاستفادة من رفع الأسعار لأنها ستقوم بالتالي برفع أسعار منتجاتها بنسب فاحشة.

ولو رجعنا إلى ميزانيات شركات البترول الأمريكية والأوروبية بعد رفع أسعار البترول لوجدنا أن أرباحها تضاعفت عدة مرات على حساب الفقراء والمعدمين في دول العالم الثالث.

• واننا إذا درسنا مشكلتنا الاقتصادية وحاولنا أن نتعرف على أسباب العجز المتزايد في ميزان المدفوعات المصري لوجدنا أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الصناعية التي نستوردها من الخارج من العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا العجز.. وبالتالي فقد أدى ذلك إلى هذه المعاناة التي أثقلت كاهل الشعب وسدت عليه مسالك العيش الكريم.

• لقد استخدم البترول العربي كسلاح إيجابي في معارك أكتوبر ١٩٧٣ وأدى دوره في الضغط على الدول الأوروبية المستهلكة للبترول فأيدت العرب بالقدر الذي يمكن أن تسمح به ظروفها، ولكن أن تستمر المزايدة على أسعار البترول ويحدث سباق بين الدول المنتجة دون تقدير للأضرار الوخيمة التي تلحق بالدول النامية فهذا يستدعي أن تتضافر جهود هذه الدول لوقف هذا السباق انقاذاً للملايين التي تتضور جوعاً أو التي على شفا الهلاك.

لابد من موقف موحد.. وعلى مصر وهى الدولة التي لها ثقلها وفاعليتها أن يكون لها صوت مسموع وموقف حاسم إزاء هذا الموضوع الخطير.

• ولنلق نظرة موضوعية للأرقام التي تتصدر الاحصائيات العالمية والتي تقدر للدول العربية المنتجة للبترول فائضاً يبلغ ٥٠ مليار دولار في ١٩٨٠، وأن الاستثمارات لدى الدول الغربية الكبرى لحساب دول البترول سوف تصل إلى ٤٠٠ ألف مليون دولار في سنوات قليلة قادمة..

ومن حقنا ونحن نطالع هذه الأرقام أن نتساءل.. لماذا تساهم هذه البلايين في الانعاش الاقتصادي لغير العرب في الوقت الذي تعاني فيه بعض البلاد العربية من الفقر والتخلف والأمية وعجز ميزان مدفوعاتها؟

هنا من يتشدق بالفائض العربي.. بينما تنهش البلهارسيا ملايين العرب ويعاني الكثيرون من فقر الدم، وترتفع نسبة الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية في الغذاء إلي أكثر من ٤٧٪ من مجموع سكان الوطن العربي حسب احصاءات منظمة الصحة الدولية.

انه لمن المخجل أن نتحدث عن زيادة الأسعار.. والفوائض.. بينما يموت البعض جوعاً. وتصل نسبة الأمية في بعض البلاد المنتجة للبترول إلى أكثر من ٩٠٪!!

• اننا نمر بمرحلة حاسمة تتحدد فيها مصائر الأمور.. ومن هنا نقول بمناسبة اجتماع الدول المنتجة للبترول لدراسة رفع أسعاره أن على مصر أن تعمل على وقف هذا السباق الخطير لرفع الأسعار، ويكفي ما تعانيه شعوب الدول النامية من عذاب في حل هذه المعادلة المستحيلة .. كيف تسد حاجة الأفواه إلى الغذاء مع الارتفاع بمستوى الإنسان إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة عن طريق التنمية اجتماعيًا واقتصاديًا.

وبعد .. اننا ننظر للمشكلة نظرة شاملة .. فليس من العدل أن يزداد الثراء فيموت البعض من التخمة .. بينما يتعرض الكثيرون للهلاك عجزًا عن الوصول إلى لقمة خبز!!

• • •

لا تنميـة ..
مع هذا النزيف البشري

.. مشكلة خطيرة تبرز في حياتنا أحدثت مضاعفات ذات تأثير بالغ في قدرتنا الانتاجية ومعدلات التنمية التي هي سبيلنا إلى إيجاد واقع اقتصادي أفضل.

هذه المشكلة هي النزيف المستمر في ثروتنا البشرية التي تمثلها العناصر المؤهلة أو ذات الكفاءة العالية .. لقد تسربت هذه الثروة في السنين الأخيرة بمعدلات كبرى إلى خارج مصر وتركت فراغًا وأحدثت عجزًا في التنمية والنمو الانتاجي.

وكأن أمرًا عجيبًا أن تفرط دولة في أدوات انتاجها، ومصدر من مصادر ثروتها.. والأعجب أن يحدث هذا في مصر في الوقت الذين تتردد فيه كلمة التخطيط.. وزارة وأجهزة ومعاهد!!.. وفي الوقت الذي نشكو فيه بطء النمو الاقتصادي، ونعمل على مضاعفة الدخل والخروج من أزماتنا المزمنة.

• ونظرة سريعة إلى واقع ما يواجهنا من مشاكل، نجد أن من أسباب أزمة المساكن وارتفاع أسعار الوحدات السكنية، هو الارتفاع الخرافي في أجور عمال البناء والنجارة والبلاط والبياض والكهرباء... الخ.. وكان ارتفاع الأجور نتيجة للسماح للآلاف من عمالنا في قطاع التشييد بالعمل في غير مصر.. وعلت الشكوى، وما زالت الأمور تجري .. والنزيف مستمر.. ولا يؤرق ضمير المسئولين عن التنمية والتخطيط والانتاج صراخ الملايين بحثًا عن مأوى.

• وتطالعنا الصحف في بداية كل عام بانتداب عشرات الألوف من خيرة الكفاءات التعليمية .. هذا فضلاً عن السماح لأساتذة الجامعات والمعاهد بالعمل في الخارج.. ثم نشكو ونلطم الخدود بعد ذلك من العجز في عدد المدرسين في مختلف مراحل التعليم .. وسرعان ما تجئ الحلول السريعة السحرية في صورة تكليف المحالين على المعاش، أو الاعتماد على حديثي التخرج ليعوضوا العجز في هيئات التدريس.. ويكلف خريج الحقوق بتدريس اللغة الانجليزية، وخريج اللغات الشرقية بتدريس المواد الاجتماعية...!

• وقد أدى هذا إلى تكدس الفصول بالتلاميذ، وإلى خلل في العملية التعليمية، تجلت آثاره في الهبوط الملحوظ في مستوى التحصيل، وأيضًا إلى انخفاض مستوى خريجي الجامعات من حيث الاعداد، ذلك الانخفاض الذي تحدثت عنه الدوائر العلمية في انجلترا بالنسبة لخريجي كلية الطب.

وقد يقول قائل أن مصر تقوم دائمًا بهذا الواجب نحو الأشقاء، وانها مصدر الاشعاع الثقافي والتعليمي.. هذا جميل.. ولن تتوانى مصر أبدًا في تقديم خبرتها .. وحتى غالي دمها .. ولكن أن تخلو جامعاتنا ومعاهدنا ومدارسنا من خيرة العاملين فيها، فهذا أمر لا يقبله منطق أو ضمير.

• ومثال آخر ليس هو آخر الأمثلة .. في قطاع الطباعة.. لقد كانت مصر دائمًا رائدة في هذا المجال، وعرفت الطباعة الراقية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأصبحت مطابع الصحف مدرسة تضم عناصر ممتازة في الجمع والتوضيب وشتى فنون الطباعة.. واليوم تشكو مطابع الصحف وغيرها من قلة العناصر الممتازة، وضغط العمل على القلة الباقية فيها.. وتعاني الدور الصحفية لكي تحافظ على العاملين الأكفاء فيها وحمايتهم من التسرب إلى حيث الأجور التي تدور معها الرؤوس.

وليس من شك أنه من السفه أن تبنى مصر حياة الآخرين، ويكون هذا على حساب كيان مصر .. اقتصادها .. وتعليمها .. نساعد نعم .. ولكن بالقدر الذي لا يلحق بنا أفدح الأضرار، اننا ندفع مئات الملايين نقتطعها من اقتصادنا المحدود لنعد أبناءنا كأدوات انتاج يدفعون عجلة التطور .. ثم هكذا، بسفه، نصدرهم خارج الحدود يبنون ويعمرون الدول والأفراد، بينما نترك بلادنا تنهار إزاء هذا العجز الخطير في هذه العناصر الهامة والبناءة.

• انه من تكرار القول أن نلقي بصيحات التحذير، وإلى خطورة التفريط في ثروتنا البشرية، دون ما ضوابط أو تخطيط.

اننا لا نستعدى الدولة على حريات المواطنين ومنعهم من العمل خارج مصر.. ولكن الذي نريد أن نؤكد عليه هو أن الدولة إذا تركت الأمور تسير هكذا بعشوائية، وتركت لكل من

يخايله بريق الثراء السريع، فإنها تتخلى عن واجبها في الحفاظ على كل مصادر ثروتها، بشرية كانت أو مادية، وأنها لا يمكن أن تسمح بتحقيق تطلعات بعض أبنائها على حساب مستقبل مصر كلها.

- ان التخطيط القومي الشامل مطالب بتعبئة كل الموارد المادية والبشرية، بهدف زيادة معدل الانتاج.. وتحقيق الرخاء للمجتمع ككل.

وأعتقد أن الحكومة، وهى تواجه كل المشاكل، دراسة وتحليلاً وبحثًا عن الحلول، لن تسمح بحال بالعشوائية.. فإن هذا النزيف المستمر من أغلى ما تمتلكه مصر .. وهو الإنسان.

• • •

عدالة الضـــــرائب وحـــــــدّ الإعفـــاء

•• تحظى المشكلة الاقتصادية بأكبر قدر من اهتمام الحكومة.. ومن أجل مواجهة هذه المشكلة ورفع المعاناة عن الجماهير فإن ثمة دراسات وقرارات مالية واقتصادية هامة بصدد الصدور لتصحيح المسار الاقتصادي وزيادة الموارد المالية.

والنظام الضريبي يشكل ركناً أساسيًا في خطة الحكومة وهى تعالج المشكلات المزمنة.. ومن هنا يتعين علينا أن نوضح بعض الأمور فيما يتعلق بالمسألة الضريبية التي تشد كل الاهتمام سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي.

• ان أول ما ينظر إليه الاقتصاديون ورجال التشريع عند فرض الضرائب على المواطنين هو ضمان العدل الاجتماعي قبل أي اعتبار آخر .. العدل قبل النظر في حصيلة الضرائب التي هى احدى وسائل تمويل الخزانة العامة.. ولذلك كانت الدراسة لأحوال الطبقات الكادحة واحتياجاتها وأعبائها من أهم المداخل التي تحدد أسس فرض الضريبة.

• لقد نظر المشرع دائمًا إلى تحديد القدر الذي يكفي من دخل الفرد ليحقق به حياة كريمة مطمئنة، واعفاء هذا القدر من الضريبة وهو ما يطلق عليه في العرف الضريبي بحد الاعفاء، وما يزيد عن هذا الدخل يخضع للضريبة. وتاريخ فرض ضريبة الدخل في مصر بعد الغاء الامتيازات الأجنبية يوضح لنا اهتمام الحكومة حينئذ بتحديد حد اعفاء معقول يعطي للمواطنين الكادحين القدرة على الحياة دون ارهاق أو اجحاف في المستوى المتوسط المعقول.

وقد نص القانون رقم ١٤ لعام ١٩٣٩ على أن يكون حد الاعفاء السنوي كالآتي:

١٠٠ جنيه للأعزب

١٢٠ جنيهًا للمتزوج ولا يعول أولادًا.

١٥٠ جنيهًا للمتزوج ويعول أولادًا.

واعتبر المشرع أن القوة الشرائية لهذه المبالغ تمكن المواطن من تحقيق حياة تتسم بالمقدرة على أن يعيش في استقرار معيشي ملبيًا حاجاته لا يخضع لذل سؤال أو ضغط حرمان.

• واليوم إذا تطرقنا إلى دراسة أسعار الحاجيات الضرورية لحياة المواطن بالنسبة لأسعار ١٩٣٨ لوجدنا الآتي:

ارتفع سعر كيلو اللحم من خمسة قروش إلى مائة وستين قرشًا، وارتفعت أسعار الخضروات والفواكه أضعافًا مضاعفة وارتفع سعر رطل المسلى البلدي من قرشين ونصف قرش إلى ستين قرشًا.

وارتفع سعر البدلة الصوف من جنيهين إلى أكثر من ٤٠ جنيهًا وبنفس النسبة كان ارتفاع أسعار الملابس.

وهكذا بالنسبة لأسعار لوازم المعيشة الأخرى بحيث زادت نسب الزيادة بقدر يبدأ من ٢٠ إلى ٤٠ ضعفًا بالنسبة لأسعار عام ١٩٣٨.

فإذا أخذنا الزيادة الأقل وهي زيادة الأسعار بقدر عشرين مرة لكان من الواجب أن يرتفع حد الاعفاء بنفس القدر فيصبح كالآتي:

٢٠٠٠ جنيه للأعزب.

٢٤٠٠ جنيه للمتزوج ولا يعول أولادًا.

٣٠٠٠ جنيه للمتزوج ويعول أولادًا.

أما حد الاعفاء الحالي فهو كالاتي :

٢٠٠ جنيهًا للأعزب.

٢٤٠ جنيه للمتزوج ولا يعول أولادًا.

٢٦٠ جنيهًا للمتزوج ويعول أولادًا.

• هذه هى لغة الأرقام.. وهى في غنى عن كل تعليق أو تفسير .. فهل تحقق هذه الأرقام من الاعفاء حتى الحد الأدنى من الحياة؟..

انه من الظلم أن تقوم الدولة بتحصيل ضرائب من المواطنين الذين يزيد دخلهم عن هذه النسب الضئيلة المقررة للإعفاء.

وكيف نطالب الموظف الذي أصبحت الحياة بالنسبة له عبئًا ثقيلاً مضنيًا بضرائب باهظة عن دخله الذي مهما ارتفع فإنه لن يلاحق بحال من الأحوال غلاءً رهيبًا يجثم على الصدور ويقتل الطموح ويزرع الحقد وحتى كراهية الحياة!!

ان أبسط قواعد العدل الاجتماعي هو توزيع الأعباء حسب الدخول والأرباح.. ومما لا شك فيه أن هناك فئات تمكنت من تحقيق تراكمات مالية غير معقولة، وما زالت بعيدة عن مساءلة القانون .. وحساب حق الدولة فيما كدست وكومت من ثروات .. هنا يجب وبكل الحزم أن تنال الدولة حقها .. إذ ليس من العدل في شئ أن تفرض ضرائب على من يقل دخله عن ألفين من الجنيهات في العام ذلك الدخل الذي لا يحتمل أية أعباء .. بينما تستطيع الخزانة أن تنمي مواردها ممن يمارسون تجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والسيارات والمضاربات على العقارات وأراضي البناء و .. و .. .. الخ.

وفي نفس الوقت تستطيع الدولة ترشيد الاستثمار ودفع خطة التنمية في غير ضغط أو تدخل يعيق حرية النشاط الفردي من المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي القومي.

•• وبعد .. ان الجماهير الكادحة تتطلع أن تكون نظرة الحكومة إلى معاناتها نظرة موضوعية ترفع عن كاهلها معاناتها التي طالت .. وأن تتحول المشروعات والتصريحات إلى واقع فعلي ملموس .. أما أن يأتي التعديل الجديد المقترح ليحدد الاعفاء السنوي بالمبالغ الآتية :

١٦٠ جنيهًا للأعزب.

٢٤٠ جنيهًا للمتزوج ولا يعول أولادًا.

٥٠٠ جنيهًا للمتزوج ويعول أولادًا.

فهو تعديل لا يتسم بالعدل والانصاف .. ولا يساهم بحال في رفع الهموم عن الصدور .. ولا يحقق شيئًا من الأمل المنشود.

• • •

الضـــرائب ..
هل هى مصادرة للربح؟

•• عندما صدر القانون رقم ١٤ لعام ١٩٣٩، الخاص بفرض ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حدد سعر الضريبة بنسبة ٧٪، على صافي الربح عن عام ١٩٣٩، تزاد إلى ٨٪ عن عام ١٩٤٠، ثم إلى ٩٪ عن عام ١٩٤١، ترتفع إلى ١٠٪ عن عام ١٩٤٢.. وفي عام ١٩٤٢، صدر القانون رقم ١٩ بزيادة سعر الضريبة إلى ١٢٪ من صافي الربح.

ثم أخذت الحكومات المختلفة تزيد في الضرائب تحت أسماء مختلفة.. ففي عام ١٩٥٢، صدر القانون رقم ٤٧ برفع سعر الضريبة إلى ١٧٪، كما فرضت ضريبة لصالح البلديات قدرها ١٠٪ من الضريبة التجارية، و ١٥٪ من ضريبة القيم المنقولة.. وبذلك أصبحت جملة الضريبة ١٨,٧٪ على الأرباح التجارية، و ١٩,٥٥٪ على القيم المنقولة.

ثم صدر القانون رقم ٥١ لعام ١٩٦٥، بزيادة ضريبة الدفاع إلى ١٠,٥٪ من الربح، وبالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٨، زيدت ضريبة الأمن القومي إلى ٨٪ من صافي الربح.. وكأن كل هذه الضرائب لا تشبع الخزانة العامة، ففرضت ضريبة جديدة سميت ضريبة الجهاد بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٣، ونسبتها ٢,٥٪ من الربح.

وبذا يكون مجموع الضرائب المباشرة على الأرباح التجارية والصناعية ٣٩,٧٪ وعلى القيم المنقولة ٤٠,٥٥٪.

كل ذلك فضلا عن الضريبة العامة على الإيراد التي فرضت بمقتضى القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٤٩، والتي تدرجت من ٩٪ إلى ٩٥٪ على صافي دخول الأفراد أيًا كان مصدرها.

• هذا عرض بالأرقام لتطور النظام الضريبي في بلادنا، يتضح منه أن الضرائب المفروضة حاليًا مرتفعة جداً، وتزيد نسبتها عما هو مفروض في جميع دول العالم!.. بل يمكن القول أنها بذلك تعد مصادرة للربح...!

ان مصلحة الضرائب تستولى على أغلب دخل الفرد وتترك له الفتات.. هذا هو حال الممول الذي تحمل المخاطرة برأس المال والعمل المضني من أجل الحصول على عائد معقول يحفزه على مواصلة نشاطه الاقتصادي.

• ولنا أن نتساءل: ما هى النتيجة الطبيعيةلهذه النسب الضريبية المرتفعة لدى الممولين؟ .. لقد أدى ذلك إلى محاولات التهرب من الضرائب بشتى الأساليب والسبل، سواء باخفاء حقيقة الأرباح للتخفيف من ثقل أعباء هذه الضرائب، أو بالقيام بعمليات تجارية بعيدة عن أعين مصلحة الضرائب.. وبالتالي ضاع على الخزينة ما كان يجب أن يدفعه هؤلاء الممولون لها، وبرزت على سطح مجتمعنا في السنوات الأخيرة مجموعات من التجار الذين يقومون بأعمال جانبية حققوا من خلالها الملايين من الجنيهات المتحررة من مصلحة الضرائب وقوانينها وحساباتها!!.. وقامت أنشطة طفيلية كعمليات الوساطة التي استشرت وساهمت في غلاء الأسعار وتكدس الثروات والافلات بمهارة من القوانين والأعباء!!

• لقد فات الحكومات المتتالية التي تولت الحكم وهى تصدر هذه التشريعات العديدة لتزيد من حصيلة الضرائب حقيقة هامة وهى أنه كلما ازدادت أعباء الضرائب أدى ذلك إلى قلة الحصيلة لا زيادتها!!.. ان الذي يدفع دائمًا هم أصحاب الدخول الصغيرة والثابتة.. أما الكبار من ذوي الدخول الرهيبة، الذين يصفع وجودهم وسلوكهم الغالبية من الناس فهم بمنأى عن الأعباء والمساءلة.. ومن السخف أن ترتفع بعض الأصوات التي تنادي بضرورة اخضاع هذه الدخول الكبيرة للضرائب، واجبارها على المشاركة في الأعباء لأن نشاط الطبقة الجديدة الثرية يتم دائمًا في الدهاليز وبذكاء شديد.

• المعقول ونحن نتدارس ونخطط ونعالج ونبني، أن نبحث عن أصل العلة وليس علاج طفحها وآثارها المخربة.

ومن هنا كان على الحكومة الآن، وهى على بداية المسار الاقتصادي!!.. وبصدد محاولات متعددة لجذب الشعب إلى استثمار أمواله في المشروعات المختلفة، وصولاً بخطة التنمية إلى تحقيق المعدلات المعقولة لزيادة الدخل القومي الذي هو الهدف الأمثل.. أقول لابد من مراجعة القوانين الضريبية الحالية بالفكر

العلمي والمنهج المنطقي، في ضوء الواقع الذي أفرزته التجربة الماضية.. والمحصلة التي وصلت باقتصادنا القومي إلى مرحلة أنه لابد من هزة، بل انتفاضة تزيح تراكم الأخطاء.. وتنفض الحلول الهزيلة ذات البريق الزائف الزاعق النبرات!!

- لابد أن تتعاون جميع الامكانيات، حكومية وشعبية، لبذل أقصى الجهود لزيادة التنمية لتتناسب مع احتياجات البلاد، حاضراً ومستقبلاً، لمواجهة الانفجار السكاني الذي يلتهم كل خطة مرحلية لا تحقق سوى المسكنات وتأجيل كارثة وشيكة الحدوث.

على الحكومة، وبخاصة وهي بصدد أن تعرض على مجلس الشعب تعديلات جوهرية لقوانين الضرائب، أن تدرك تماماً أن بقاء الضرائب بالنسبة الحالية المرتفعة تعتبر مانعاً لكل مصري يقدم على استغلال أمواله أو استثمارها في أي نشاط صناعي أو تجارى، لأن العائد بعد سداد هذه الضرائب الفاحشة لن يحقق للمستثمر سوى عائد ضئيل لا يتناسب اطلاقاً مع ما بذل من جهد، وما عانى من مشاكل ومتاعب في العملية الانتاجية لا حصر لها .. انه ببساطة يجد أنه من الأضمن والأيسر استغلال ما يملك في سندات حكومية أو شهادات استثمار تأتي له بعائد معقول ومضمون، معفي من الضرائب، وكفى المؤمنين شر القتال!!

- على الحكومة، قبل أن تقدم التعديلات الضريبية لمجلس الشعب، ان تعيد النظر في أعباء الضرائب الحالية إذا أرادت تحسين الحصيلة وانتظام العمل بمصلحة الضرائب واعادة الثقة بين الممولين ورجال الضرائب.. فلا تتحول العلاقة إلى لعبة بين غالب ومغلوب، الشاطر فيها الذي يناور فيغلب!!

ولا بد أن تتأكد الحكومة أن دفع خطة التنمية واطلاق القوى الانتاجية والحوافز لن يتحقق إلا إذا شعر المستثمرون بأسعار الضرائب المعقولة المحتملة التي تدفعهم إلى الاقبال وبحماس إلى استخدام ثرواتهم ومضاعفة جهودهم ومشاركتهم في واجب وطني يحتم تضافر كل الجهود واستخدام كل الامكانيات المتاحة من أجل الإنسان المصري متحرراً من ضغط حاجة.. متطلعاً إلى غدٍ أفضل، طالما عذبه الشوق إليه!!

• • •

التهرب الضـريبي .. أسـبابه وعلاجـه

•• **موضوع الضرائب هو الشغل الشاغل لكل الناس في الآونة الأخيرة بمناسبة تعديل القوانين الخاصة بها، وفرض العقوبات الشديدة على المتهربين منها.**

وتتوالى الندوات .. وتتعدد الآراء حول هذا الموضوع الهام الذي يمس عصب الاقتصاد القومي: ومن هنا جاء رد الفعل السئ على الحالة الاقتصادية والتجارية في البلاد نتيجة حساسية السوق الاقتصادية والتجارية لأية بيانات أو مناقشات لاجراءات قد تتخذ وتمس هذه الناحية.. وان فيما حدث في الأسبوعين الأخيرين من اندفاع بعض التجار والمستثمرين لسحب أموالهم من البنوك، وتوقف السوق التجارية وركودها ليؤكد هذه الحساسية.

• ان الحكومات عند دراستها للظواهر غير السليمة والمخالفة للقانون في المجتمعات المتقدمة تتبع وسيلتين :

الوسيلة الأولى:.تتخذ إذا كانت هذه الظاهرة لا تستوعب سوى نسبة قليلة منحرفة من الشعب، ولهذا فإن في فرض العقوبات يؤدي إلى ردع هؤلاء المنحرفين.

والوسيلة الثانية: تتخذ عندما تتجه الغالبية إلى مخالفة بعض اللوائح والقوانين وهنا يجب على الحكومة دراسة هذه الظاهرة الخطيرة والتعرف على أسبابها ودوافعها ومعالجتها بالطرق السليمة التي تضمن التزام هذه الغالبية بالسلوك القويم السليم وعدم مخالفة القوانين لأنه ليس من الطبيعي أبداً أن تتجه غالبية الخاضعين لهذه القوانين إلى الانحراف! .. بل لابد أن يكون هناك اجحاف ما في هذه القوانين أدى بهؤلاء إلى مخالفتها ومحاولة التخفف من التزاماتها وقيودها وأحياناً صرامتها وعدم مرونتها.

• ونحن عند دراستنا لموضوع التهرب الضريبي نجد الغالبية العظمى من الممولين يحاولون بشتى السبل والوسائل اخفاء حقيقة أرباحهم للتهرب من الضرائب.. لماذا؟.. هل لأن معظم هؤلاء الممولين لا يدركون واجبهم الوطني وبالتالي فهم منحرفون؟

ليس الموضوع بهذه البساطة وهو أكبر من أن نصدر فيه حكماً قاطعاً على هذا النحو.

إن نظرية فرض الضرائب على الشعب تقضي بأن يؤدي كل مواطن ما عليه من مسئولية ضرائبية حتى تتمكن الحكومة من تقديم الخدمات متكاملة، والمحافظة على سلامة الوطن وأمنه.. فهل يشعر المواطن المصري الآن أنه يحصل حتى على الحد الأدنى من الخدمات الضرورية مقابل ما يؤدى من ضرائب؟

وبكل الأسف فن بعض هذه الخدمات اليومية أصبحت محل نقد شديد من الشعب بل وباعتراف المسئولين أنفسهم.. لقد وصلت المواصلات والتليفونات والنور والمياه والمجاري والنظافة إلى أسوأ حال، واستحكمت أزمة الاسكان وتعقدت وسائل علاجها.

من هنا كانت الفجوة .. بل الهوة بين ما يحس به المواطنون من واقع يومي يعانون منه أشد المعاناة، وبين الدافع القوي الذي يجعلهم يقومون عن اقتناع بدفع التزاماتهم الضريبية بل واجبهم القومي نحو وطنهم.

لابد هنا أن يوضح المسئولون للجماهير ما تقوم به الدولة من خدمات شاملة لا تقتصر فقط على الخدمات اليومية – التي لا شك في قصورها – بل هناك أعباء جسام ومسئولية كبرى هى سلامة البلاد وأمنها والدفاع عنها وأعباء التعليم المجاني والرعاية الصحية وخلق فرص العمل لمئات الألوف الذين يتخرجون سنوياً من معاهد العلم و.. و.. الخ. مما يكلف آلاف الملايين سنوياً.

يجب أن توضح الحكومة بكل جلاء خطتها لمعالجة مشاكل الخدمات التي أصابت الناس بالمرارة، وأن هذا العلاج يقتضي أن يشارك المواطنون فيه بدفع الضرائب المستحقة على الأرباح الحقيقية والتي تشكل عنصراً أساسيًا في العلاج المنشود.

ان كل حق للمواطن يقابله واجب.. وهذا هو الوعي الضريبي الذي يجب أن يعيه الشعب ويدركه.

• والوجه الآخر لمشكلة التهرب الضريبي هو ارتفاع فئات الضرائب ارتفاعًا أدى إلى شعور الممولين بأنها مصادرة للربح الأمر الذي دفعهم إلى اخفاء حقيقة أرباحهم.

وإذا رجعنا إلى فئات الضرائب منذ صدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضرائب، وتتبعنا تطور هذا القانون على مدى السنوات الماضية لوجدنا أن الحكومات المتتالية أخذت في زيادة هذه الفئات سنة بعد أخرى.. وبعد أن كانت الضريبة سنة ١٩٣٩ (٧٪) أصبحت الآن ٤٠,٥٪.. هذا غير ضريبة الإيراد العام التي تصل نسبتها الآن إلى ٩٥٪.. وهى نسبة لا يمكن أن نقرر سوى أنها ضرائب فاحشة حرضت الممولين إلى محاولات التهرب بشتى الوسائل!!

• والعلاج؟ .. في اعتقادي أن العلاج الجرئ والعملي والموضوعي للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي هو تخفيض فئات الضريبة، والنتيجة العاجلة هى زيادة الحصيلة التي ستأتي عندما يظهر الممولون حقيقة أرباحهم، كما سيؤدي ذلك إلى عودة الثقة المتبادلة بين رجال الضرائب والممولين.

وإذا قامت الدولة بتوحيد الضريبة وجعلتها ٢٥٪ على الربح الصافي في حدود العشرة آلاف جنيه الأولى، وزيادة هذه النسبة إلى ٤٠٪ فيما زاد على عشرة آلاف جنيه فإن هذا سيؤدي إلى اطمئنان الممولين على ربحهم وعائد جهدهم.. بل وسيؤدي أيضًا إلى دخول رؤوس أموال كبيرة إلى السوق للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وما أسهل أن نصدر القوانين التي تنذر بالويل والثبور وعظام الأمور... وما أصعب الامتثال واحترام القانون إذا لم يجد ذلك القانون صداه في النفس وتأثيره في الضمير واتساقه مع الواقع.

• • •

القروض والمساعدات الخارجية ولـعـــبة الأرقــــــام

•• متى نتعلم الاقتصاد في التصريحات، ونحن نتعرض لاصلاح المسار الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية؟!.. ومتى نزن الكلمة بالميزان الدقيق حتى نكسبها القوة والقيمة، وبالتالي نوفر لها الثقة والضمان والاحترام؟

لقد دأب المسئولون بعد عودتهم من زياراتهم للخارج أو بعد اجتماعهم بزوارنا الأجانب، على اصدار تصريحات طنانة، تحمل أرقاماً مهولة عما حصلوا عليه من آلاف ومئات الملايين من القروض والمساعدات لمصر، معتقدين أن ذلك دليل على كفاءتهم ومقدرتهم وعبقريتهم في إيجاد الحلول واصلاح الأحوال!!

وتتلقف وسائل الاعلام هذه التصريحات لتزفها للرأي العام في مظاهر دعائية عالية الدوي، زاعقة التهليل.. هذا في الوقت الذي يكون فيه الكثير من هذه المساعدات مجرد وعود أو قروض مقيدة بشروط معينة لابد من تنفيذها ليمكن استخدام هذه القروض.

• وتقرأ جماهيرنا اللهفى هذه التصريحات والبيانات، مع تهليل الصحف، فتنفرج أساريرها، ويملأ نفوسها التفاؤل بقرب فرج وهطول رخاء.. فإن هذه المساعدات والقروض ستلغى – بجرة قلم – المصاعب ومشاكل الحياة اليومية التي طفح بها الكيل وهى تتجرعها صباح مساء.. وتتدافع الأحلام فيحلم المواطن المكدود أنه سيجد مكاناً داخل الأوتوبيس والترام.. وان الحرارة ستدب في التليفونات الخرساء.. وسيجد المواطن الذي عذبه الانتظار الطويل، المأوى المناسب لبناء أسرة..

أحلام كثيرة متواضعة تسعى إلى مخيلة الجماهير وهى تطالع هذه التصريحات الزاعقة العناوين .. وسرعان ما تتبدد الأحلام عندما تمضي الشهور والأيام، والحال على ما هو عليه، بل إلى أسوأ.. والمعاناة تزداد، والمشاكل تفترس الأعصاب.. وهنا يصاب الشعب بالاحباط، ويشعر أنه ضحية يذبحونها كل يوم بالوعود والأوهام والتخدير .. ولم تعد له ثقة بما يصدر من تصريحات، ويهز كتفيه لكل بيان، حتى ولو ثقل وزن ما به من حقائق!!.. وهنا الطامة الكبرى.. فلابد من وجود الثقة كاملة بين السلطة والجماهير.. بين الحاكم والمحكوم.

• وان ما نشر بالصحف منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى آخر سنة ١٩٧٦ من تصريحات للمسئولين عن آلاف الملايين من الدولارات التي قدمت لمصر في شكل مساعدات وقروض يفوق الحصر، لقد أحبطت أحلام الجماهير وتطلعاتها إلى الرخاء، ولكن بقى في أذهانها أمر واحد هو أن مصر قد حصلت على آلاف الملايين من الدولارات.

وهنا كثر التساؤل بين الناس.. أين ذهبت هذه الملايين، في الوقت الذي تزداد فيه الأحوال سوءاً؟.. وبدأت – وبصراحة – بعض أصابع الاتهام تلوح أن هناك تبديداً لهذه الأموال.. ومما لا شك فيه أن هذه الاتهامات ظالمة، لأن كثيراً من هذه المبالغ كانت وعوداً لم ير كثير منها النور!.. والبعض الآخر كان قروضاً مقيدة بشروط يصعب تحقيقها فلم نحصل عليها.

وهكذا جنى المسئولون على أنفسهم، وعلى الجماهير، باسرافهم في التصريحات، وكأن المشكلة الاقتصادية تحل بالتمني واصطناع البطولات في مجال الأرقام!!

• ومع ظهور هذه الأخطاء الجسيمة، نتيجة السباق في ملعب التصريحات والبيانات التي تفتقر إلى الدقة، والشعور بالمسئولية، والالتزام، فإن المسئولين مازالوا يمارسون الخطأ، وكأنهم أدمنوا اللعبة الخطرة دون مبالاة بنتائجها التي وضح تماماً أنها خربت الثقة حتى في الصادق من البيانات والتصريحات.. انهم ما زالوا يسوقون التصريح تلو التصريح، وفيما يلي نماذج منها عن مساعدات وقروض نشرت بعد يومي ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، نرجو الله أن تتحقق فتحس الجماهير بالتغيير.. وتكون جسراً لعودة الثقة:

١٤٠ مليون دولار قرض من صندوق النقد الدولي.. أهرام ١٩٧٧/١/٢٥.

١٤٠ مليون مارك من المانيا الغربية معونة لشبكات الكهرباء.. الجمهورية ١٩٧٧/١/٢٩.

١٩٠ مليون دولار اعانة عاجلة من امريكا .. أهرام ١٩٧٧/٢/٣.

٥٠٠ مليون دولار معونة عاجلة من كارتر .. اهرام ١٩٧٧/٢/٥.

٤ ملايين دولار من المجر .. أهرام ١٩٧٧/٢/١٨.

١٢٥ مليون دولار قيمة زيادة معونة امريكا لمصر (٢٠٪) .. أهرام ١٩٧٧/٢/١٩.

٩٠ مليون دولار قيمة قرض من البنك الدولي .. الجمهورية ١٩٧٧/٢/٢١.

٦٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي .. أهرام ١٩٧٧/٢/٢٨.

١٥٠ مليون فرنك من بلچيكا للاسكان .. الجمهورية أول مارس ١٩٧٧.

٢٠٠ مليون دولار تسهيلات ائتمانية .. الأخبار ٣ مارس ١٩٧٧.

هذه حصيلة تصريحات وبيانات المسئولين في أربعين يومًا، والبقية تأتي. وكأن ما انهال من تصريحات في السنوات الماضية لم يشبع هواة اللعب بالأرقام ولم يزعجهم ما ترتب عليها من نتائج خطيرة تضر بسمعة الحكم، فضلاً عن استفزاز واحباط أماني الجماهير.

• ان ما نريد أن نقوله هو أن يترفق رجال الحكم بمشاعر الشعب.. لا داعي على الاطلاق أن نحلق به في السحاب، نسوق له أحلامًا وردية ثم نهبط به إلى حالق.. وأن يترفقوا أيضًا بسمعة الحكم التي يساء إليها بمثل هذه الصورة الظالمة.

لقد اتضح أن هناك بعض القروض التي خصصتها بعض الدول لجهات معينة كمرفق التليفونات، ولم تسمع هذه الجهات بهذه القروض إلا بعد فوات مدة استخدامها!! .. هل هذا معقول؟!

وكم يكون جميلاً ونافعًا، لو انشئت وكالة وزارة لأمر حيوي وفي غاية الأهمية، هو شئون القروض، وأن تختص هذه الهيئة بما يأتي :

- **دراسة احتياجات المصالح والهيئات والخدمات من قروض، على أن تكون هذه الدراسات دقيقة ووافية.**
- **تحديد شروط استخدام هذه القروض مع تلك المصالح والهيئات، حتى لا تواجه بشروط يصعب تنفيذها.**
- **ابلاغ هذه المصالح والهيئات بالقروض المعقودة لتنفيذ مشروعاتها فور التوقيع على اتفاقيات هذه القروض.**
- **تتبع استخدام هذه القروض، ومراقبة خطوط تنفيذ المشروعات التي عقدت هذه القروض.**

•• وبعد .. لابد لنا، ونحن نبني أمتنا، أن تكون خطواتنا محسوبة بالفكر والموضوعية والصدق أمام أنفسنا .. وأمام جماهيرنا.. وأمام الوطن الذي هو أمانة في أعناقنا.

• • •

مشروع قانون الضرائب الجديد
لا يحقـق العدالـة الاجتماعيـة
ولا يخدم التنمية الاقتصادية ومكافحة التهرب الضريبي!

•• يناقش مجلس الشعب هذه الأيام مشروع قانون الضرائب المعروض عليه من الحكومة، وفي الواقع فإن هذا المشروع من وضع وزارة الخزانة بمقترحات من مصلحة الضرائب وكل من المصلحة والوزارة تنظر إلى هذا المشروع من ناحية الحصيلة ومنع التهرب الضريبي فقط، بينما الضرائب عند فرضها يجب أن ينظر إليها من عدة زوايا: العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية للبلاد والتهرب الضريبي والحصيلة المحققة.

العدالة الاجتماعية

من القواعد الأساسية لمشرعي قوانين الضرائب أن تبقى للممـول حداً أدنى من الدخل يكفل له التكاليف اللازمة ليعيش حياة كريمة معقولة، ويزاد الحد الأدنى المذكور كلما ازدادت تكاليف المعيشة، والممول الذي يحصل عل دخل أقل من هذا الحد يعفى من الضرائب. وقد أخذ بذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٨ والخاص بفرض الضرائب على المواطنين تنص على اعفـاء من يقل دخله السنوي عن ١٠٠ جنيـه للأعزب و ١٢٠ جنيهًا للمتزوج و ١٥٠ جنيهًا للمتزوج ويعول أولاداً، فإذا ما زاد دخله عن ضعف هذا الاعفاء فيخضع جميع دخله للضرائب. فإذا ما قارنا أسعار مستلزمات المعيشة في سنة ١٩٣٨ وأسعارها اليوم لوجدنا أن هذه التكاليف قد زادت في المتوسط عشرين مثلاً. وبمعنى آخر يجب أن تزاد الاعفاءات من الضرائب إلى ٢٠٠٠ جنيه للأعزب و ٢٤٠٠ جنيه للمتزوج و ٣٠٠٠ جنيه للمتزوج ويعول أولاداً. أما ما جاء بمشروع القانون برفع حد الاعفاء إلى ٥٠٠ جنيه فهو اجحاف بالعدالة الاجتماعية لأمن المواطن الذي يصل دخله السنوي إلى ١٠٠٠ جنيه أو ١٥٠٠ جنيه يعاني كثيراً ولا يحقق حتى الحد الأدنى من الحياة الكريمة إزاء الغلاء الفاحش الذي تزداد ضراوته يوماً بعد يوم.

التنمية الاقتصادية

وقد اتضح من الدراسات الاقتصادية المتواترة أن البلاد في مسيس الحاجة إلى زيادة الاستثمارات بشتى السبل حتى يزيد الدخل القومي - وهو السبيل الوحيد لحل مشاكلنا الاقتصادية سواء على المدى القريب أو البعيد - ولذلك تقوم الحكومة بتشجيع المستثمرين الأجانب والعرب على استثمار أموالهم في مصر في المشروعات الصناعية والسياحية والاسكان، وأعطى لهم الاعفاء الضريبي عن السنوات الخمس الأولى والتي قد تصل إلى ثمان سنوات، هذا في الوقت الذي يعامل فيه المستثمر المصري معاملة ضريبية قاسية. إذ قد تستوعب الضرائب المفروضة أغلب الأرباح المحققة. مما جعل الغالبية العظمى من رجال الأعمال المصريين يحجمون عن استغلال أموالهم في المشروعات الصناعية التي هى عماد مستقبل البلاد الاقتصادي، إما محتفظين بأغلب أموالهم سائلة، أو باستثمار بعضها في شهادات استثمار تدر عليهم دخلاً قدره ٧٪ سنوياً معفاة من الضرائب. وهذا الدخل لا يمكن أن يتحقق لهم من أي مشروع استثماري بعد أن تسدد عليه الضرائب المختلفة والمرتفعة النسب. بل هناك استثمار آخر ظهر أخيراً وهو سندات التنمية بالدولار التي تعطي دخلاً قدره ٨٪ معفى من جميع أنواع الضرائب حتى رسم الأيلولة وضريبة التركات وبذلك يصبح هذا الاستثمار ذا عائد كبير بالمقارنة إلى ما قد يحققه أي مشروع صناعي محملاً بالضرائب المبالغ فيها.

التهرب الضريبي

ان الطريقة التي اتبعها التشريع الجديد في فرض العقوبات الصارمة على المتهربين من الضرائب مع تخفيض طفيف في ضريبة الإيراد العام لن تؤدي لمنع التهرب الضريبي اطلاقًا، لأنه ليس معقولاً أن يقتنع الممول بقيد جميع إيراداته بمنتهى الدقة وتكون النتيجة استيلاء مصلحة الضرائب على معظم أرباحه تاركة له الفتات!! فهو اما أن يستمر في محاولة تهريب أغلب أرباحه بالتلاعب في حساباته، أو ينسحب من السوق مستثمراً

رأس ماله في احدى الوسائل الأخرى المعفاة من الضرائب، وفي هاتين الحالتين ينتفي الغرض من تعديل قانون الضرائب بهذا الشكل الوارد بالمشروع المقدم لمجلس الشعب.

لذا يجب أن تعدل الضرائب بحيث تكون ضريبة موحدة. والغاء هذا التعدد في الضرائب، ثم تخفيض نسب الضرائب بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ عن العشرة آلاف الأولى و ٤٠٪ على ما يزيد على ذلك، وبذلك يجد الممول أن ما سيتبقى له من أرباحه يعطيه عائداً معقولاً وعادلاً إزاء الجهد الذي يبذله، ومن ثم لا داعي لمحاولات التهرب واخفاء الأرباح الفعلية.

الحصيلة الضريبية المحققة

ومن المعروف اقتصادياً أنه إذا زادت الرسوم والضرائب عن حد معين تكون النتيجة عكسية وهى نقص الحصيلة وهو ما يحدث بالفعل في الوقت الحالي، فإذا ما أخذنا مثلاً ممولاً ربح ٢٠,٠٠٠ جنيه فإنه يدفع عنها الآن ضريبة أرباح تجارية وصناعية وضريبة إيراد عام حوالي ١٣٥٠٠ جنيه ويتبقى له ٦٥٠٠ جنيه. والطامة الكبرى إذا زاد ربحه عن هذا المبلغ فإن الضريبة التي تستحق عن كل ألف جنيه تزيد عن ذلك هى ٧٠ جنيهاً!!

وقد أدت هذه المبالغة في زيادة الضرائب إلى تلاعب الغالبية العظمى من الممولين في حساباتهم تهرباً من هذه الضرائب الفاحشة فيقدمون اقرارات على ربحهم لا تتجاوز الألفي جنيه. وعند فحص مصلحة الضرائب لحساباتهم فإنها ترفض الأخذ بها وتقدر لهم ربحًا لا يزيد في المتوسط الافتراضي عن خمسة آلاف جنيه يسدد عنها ضرائب أرباح تجارية وصناعية وإيراد عام مبلغ ٢٣٣٥ جنيهاً.

بينما إذا أخذ باقتراحنا السابق فإن ما سيسدده الممول من ضرائب سيبلغ ٦٥٠٠ جنيه. ومعنى ذلك زيادة الحصيلة زيادة كبيرة.

•• مما سبق يظهر بكل وضوح أهمية الأخذ في الحسبان عند مناقشة مجلس الشعب لقانون الضرائب العوامل المختلفة المؤثرة في هذا الموضوع بحيث تكون التنمية النهائية لمصلحة التنمية الاقتصادية المرجوة، ومنع التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

ولابد أن تكون نظرتنا للأمور موضوعية متأنية أساسها المنطق والتجربة والواقع والمقارنة فتخرج القوانين مستكملة لكل الجوانب بحيث تحقق في النهاية العلاج الجذري لما نحن فيه من مشاكل، مستهدفة أولاً وقبل كل شئ حق الإنسان المصري في تطلعه إلى الحياة الكريمة في ظل تشريعات مدروسة عادلة تسير بالوطن إلى الأمام وتحقق المعدلات المثلى لزيادة الدخل وبالتالي الخروج من خانق الأزمة الاقتصادية.

•••

قانـــون الضـــرائب

صح مـا توقـعناه حين كـتـبنا في هذا المكان منذ عـدة أشهر موضحين أن قانون الضـرائب المعدل لا يحقق العدالة الاجتـماعية، ثم عـدنا فكتبنا أن هذا القانون لن يؤدي إلى الحد من التهـرب الضـريبي، ولم يحـرك أحد سـاكنًا وقتـهـا ومـضى مـجلس الشـعب في اقـراره ثم أرسله للسـيـد رئيس الجمهورية لاعتماده.

ورأى الرئيس أنور السادات أن مشروع القانون المذكور جاء مخيبًا للآمال ومفتقرًا إلى الكثير من العناصر التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة، أدرك الرئيس هذا بصفته الرجل الذي عمل في وسط الطبقات الكادحة، وكابد ما هى عليه من مغبة وحاجة، بل وعانى الكثير مما تعانيه الطبقات المطحونة من شظف العيش. وبادر بصـفـتـه ربًا للعـائلة والحـريص على مصلحتها، باستعمال حقه الدستوري، وأعاد مشروع القانون إلى مجلس الشعب معلنًا اعتـراضـه عليـه، مطالبًـا المجلس باعادةالنظر فيه وتعديله على ضوء المبادئ والأهداف السامية التي أوضحها بكل تفصيل بخطابه.

والواقع أن العدالة الاجتـمـاعيـة التي كـانت هى حـجر الأساس في خطاب السيد الرئيس لمجس الشعب تقتضي تعديل النظرة التي اتبعت عند مناقشة واقرار مواد هذا القانون، فالضريبة قبل أن تكون حصيلة للدولة، هى أيضًا وسيلة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

يجب أن يعاد النظر في الاعـفـاءات الضـريـبـيـة بالنسـبـة لمحدودي الدخل، وهى الطبـقـة التي عانت وتعاني بقسـوة من ارتفاع تكاليف المعيشة. فقد حدد مشروع القانون حد الاعفاء بمبلغ ستمائة جنيه للأعزب وستمائة وستين جنيهًا للمتزوج – ومـا زاد عن هذا الحد تسـتحق عليـه الضـرائب ، أن العـدالة الاجتماعية والمبادئ الاشتراكية التي تنادي بها الدولة، تقضي باعفاء الدخل الكافي للمواطن ليعيش به حياة كريمة، وهذا ما اتبعه قانون الضرائب عند صدوره في سنة ١٩٣٩ إذ قضى بأن يكون حد الاعفاء مائة جنيه للأعزب ومائة وعشرون جنيهاً للمتزوج ومائة وخمسون جنيهًا للمتزوج ويعول أولادًا.

وبالعودة إلى تكاليف المعيشة في ذلك الحين ومقارنتها بما أصبح عليه الآن لوجدنا أنها زادت في المتوسط بما لا يقل عن خمسة وعشرين مثلاً، لقد كان ثمن كيلو اللحوم خمسة قروش فأصبح مائتي، وكان ثمن البيضة مليمًا فأصبح خمسين مليمًا، ناهيك بالزيادة الفاحشة في أسعار الخضر والفاكهة والكساء والعلاج، وغيره وغيره.

من هذا يتضح أن القيمة الشرائية للمائة وخمسين جنيهًا وهى المبلغ المعفى للمتزوج ويعول أولادًا طبقًا للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعادل القيمة الشرائية لمبلغ أربعة آلاف جنيه حاليًا، فالاعفاء الذي نص عليه مشروع القانون الجديد وقدره ستمائة وستون جنيهًا فيه كل الغبن على الطبقات الكادحة، ولا يحقق بتاتًا العدالة الاجتماعية.

• • •

ان مشروع القانون الذي أعاده السيد الرئيس إلى مجلس الشعب مازال يحوي العديد من أنواع الضرائب التي يحتار فيها المواطن وهى:

ضريبة القيم المنقولة
ضريبة المهن غير التجارية
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية
ضريبة البلدية
ضريبة الدفاع
ضريبة الأمن القومي
ضريبة الجهاد
الضريبة العامة على الإيراد

والمواطن وهو يمر بمتاهات هذه الضرائب المتعددة الأنواع والفئات يقف حائرًا، ولا يجد سبيلاً للخلاص من حيرته إلا المطالبة بتوحيدها في ضريبة موحدة بفئة معقولة غير مغالى فيها، مع تيسير اجراءات الربط والتحصيل، ان هذا هو السبيل الوحيد لمكافحة التهرب الضريبي، وأني لأؤكد بأن الحصيلة الضريبية ستتضاعف عما هى عليه الآن.

• • •

السيد الرئيس باحساس رب العائلة شعر بما يعتمل في نفوس أفرادها إزاء مشروع قانون الضرائب فأعاده لمجلس الشعب، الذي نرجو أن يعيد دراسته متوخيًا الأسس والأهداف التي نادى بها السيد الرئيس، وحبذا لو استطلع آراء الخبراء المتخصصين في هذا المجال، حتى يأتي التشريع خاليًا من الثغرات، محققًا للآمال المعقودة عليه.

الـــوزارة الجـــديـدة والإصـــلاح المنشـــود

•• يقول الرئيس أنور السادات في خطابه إلى الدكتور مصطفى خليل والذي كلفه فيه بتشكيل الوزارة الجديدة:

«وتقدرون أن هذه المرحلة تتطلب عملية إعادة بناء شاملة تمتد إلى جميع جوانب حياتنا....»

ان هذه الفقرة من خطاب الرئيس تعبر تمامًا عما يجول بل ويسيطر على تفكير كل مصري.. فالرئيس السادات ليس بعيداً عن نبض الجماهير ومعاناتها وتطلعاتها، وقد تساءل في خطابه إلى مجلس الشعب قائلاً.. أين نحن الآن في أوضاعنا الداخلية، وإلى أين بعد اتفاق السلام، ومتى يجيء الرخاء المرتقب؟.. ويمضي قائلاً.. هذه هى الأسئلة التي أعرف تمامًا أنها تدور في ذهن كل مواطن على أرضنا، وأعرف أيضًا أن الشعب يردد أننا حققنا انتصارات ضخمة في شئوننا الخارجية استحقت تقدير العالم، ووضعت مصر في مكان مرموق من الاحترام والاعجاب على المسرح العالمي.. فمتى نحقق مثل هذه الانتصارات الضخمة في شئوننا الداخلية ونحن الآن على مشارف السلام ... أعرف كل هذا .. لأنني لست بعيداً عن نبض الجماهير .. فأنا من الشارع منه وإليه .. قلبي مفتوح دائمًا لكل رنين.»

• هكذا بكل الصدق والوعي العميق عبر الرئيس أنور السادات عن تطلعات الجماهير التي عانت الكثير خلال فترة طويلة لم يمر بمثلها شعب من قبل لا في امتدادها... ولا في هول تضحياتها وأعبائها وتكاليفها إلى الدرجة التي أوصلت مصر بكل الحسرة إلى القاع في اقتصادها ومرافقها.. وهزت حتى القيم الأصيلة التي توارثها شعبها على مسار تاريخه الطويل، وكانت مثلاً يحتذى ومن مكونات حضارتها التي قدمها للبشرية عبر الأجيال.

• ان مهمة الوزارة الجديدة شاقة ومضنية وتستلزم دراسة شاملة لجميع مناحي الحياة في مصر.. الزراعة والصناعة والاقتصاد والتعليم والاسكان والخدمات وتنظيم الأسرة، والقيم الأخلاقية التي شابها الكثير من الاهتزاز الأمر الذي يتطلب دراسة عميقة يقوم بها رجال الاجتماع والدين.

كل هذه المجالات بحاجة قصوى إلى دراسة دقيقة تتوفر عليها أجهزة متخصصة عالمية ومحلية تشخص أوجه القصور، وتقدم الحلول، وتضع التخطيط الذي يكفل سلامة التنفيذ وصولاً إلى الاستغلال الأمثل، والنهضة الكبرى متمثلة حاجات جماهير مصر وتطلعها إلى التقدم في المستقبل القريب والبعيد.

• ثم تأتي المهمة الأصعب وهى تكوين الأجهزة المخلصة المتفانية المؤمنة بهذا التخطيط لتنفيذه بكل الدقة والأمانة وطبقاً للتوقيت المحدد لهذا العمل الوطني المجيد تحت اشراف هيئة عليا للمتابعة مهمتها الرقابة ضماناً لحسن سير العمل والأداء الكفء والجدية في التنفيذ والتوقيت.

وعلى الوزارات والأجهزة المختصة سواء بالتخطيط أو التنفيذ أن تبعد تمامًا عن البيانات والتصريحات والوعود الخلابة استجداء لاعجاب الجماهير.. أو تخديراً لأوجاعها.

لقد كان الطابع المميز للفترة الماضية هو ذلك السيل المنهمر من البيانات والتصريحات والتوقيتات التي يصعب تحقيقها، ولا يلمس الناس نتائجها، ومن هنا فقدوا ثقتهم في كل تصريح أو بيان، وأصابهم الاحباط لكثرة ما سمعوا، وطول ما عاشوا في الأمال التي علمتهم التجربة أنها سراب.

أقول من الأفضل أن تعمل هذه الأجهزة في جدية وبعزيمة صادقة قوية لا تعرف الوهن، جهدها الأكبر بالدرجة الأولى لإحداث التغيير والتقدم تعويضاً لسني التخلف التي طال أمدها، ونهوضًا بالشعب الذي من حقه أن يعيش في كرامة ومستوى يليق بالآدميين.

يجب أن يمضي عهد الشعارات ليبدأ عهد الجدية والعمل وإقالة عثرة هذا الشعب الذي ضحى وعانى ودفع من عمره وقوته وكرامته ما جعله في عداد الأبطال.

• ومن ناحية أخرى.. فإن على الشعب ونحن في هذه المرحلة الجديدة التاريخية – بحق – وهى مرحلة إعادة البناء .. على الشعب أن يعي تمامًا ويؤمن أنه بقدر إيجابيته في المرحلة الجديدة وبقدر تفانيه وعزيمته الصادقة كل في موقعه يكون النهوض والتقدم والازدهار.

لابد من الاصرار والمزيد من الجهد والعرب.. لابد أن نضع نصب أعيننا مصر الحبيبة..

لتكن سياجًا يحمي وحدتها .. سياجًا لحته وسداه المحبة والتعاطف والإيثار والجهد الواحد الخلاق.

المرحلة القادمة تصنع مستقبلنا الذي طال شوقنا إليه.. ولا يصنع هذا المستقبل سوى التعاون شعبًا وحكومة بكل ما حبانا الله من إرادة الصمود والقدرة على تجاوز المصاعب والضيقات.

●● على الشعب أن يؤمن بأنه بقدر السخاء في العطاء.. بقدر تحقيق الآمال المرجوة، والخطط الطموحة.

ان الحلول لا تأتي من فـراغ .. ومـرحلة السـلام تتطلب الصبـر والأناة لأننا نزيل الركـامات والمعـوقات، ونمهـد لإعـادة البناء.. وهى عـملية تطالبنا بالمشاركة التامة مع الحكومة من أجل الوصول إلى مجتمع السلام بتقدمه وخيره ورخائه.

التقدم والنهوض لا تصنعه خطط وبرامج وحدها، بل لابد من جـهـدنا كلنا من أجل أن تصـبح هذه الخطط والبـرامج حقائق حيّة تسعى بيننا.

لنستعيد الثقة بأنفسنا.. ولنكف عن النقد الهدام اللاذع.. ولتكن المعارضة عونًا للحكومة تقـدم العون بالرأي والتوجيه المجرد عن الأهواء لا يبقى سوى وجه مصر وشعب مصر.

المهمة شاقة أمام الوزارة الجديدة.. وأمام شعبنا .. المشاكل كثيرة.. والسلبيات متعددة.

ولكن بالإيمان والثـقـة والتـجـرد والسـخـاء في العطاء.. والوحـدة الصلبـة الشـامخة في وجه الأهواء والأنواء.. سنعبـر الآلام والأوجـاع.. وتنطلق طاقـات التـقـدم.. وتعـود إلى مصـر ريادتها في مجالات الابداع علمًا وثقافة واقتصاداً وقيمًا ومثلاً عليا.

● ● ●

مصـــر المستقبل

ان الإنسان ليقف حائراً ملتاعًا إذا ما فكر فيما عانت بلاده، وما حاق بها في جميع مناحيها، بعد سنوات حرب طويلة بين كر وفر، هزائم وانتصارات، مازالت تعض فينا بنواجذها في ما خلفته سنوات كبت وقهر حكمتها فيها مراكز القوى الجاهلة، سنوات استنفدت فيها ثرواتها وأغرقتها في الديون الطائلة، أيام سوداء ، ما كان يجول بالفكر أو الخاطر أن تمر بمصرنا الحبيبة. هذه الأعوام المشئومة تركت البلاد في أسوأ حال في جميع مرافقها وفي كل ناحية من نواحيها.

• الزراعة هبط مستواها وقل انتاجها لأسباب عديدة، وأصبحنا نستورد لقمة العيش، ارتفعت أسعار الخضروات والفواكه بشكل عارم قاصم ضج منه الميسور الحال والفقير حتى أصبح الكثير من الضروريات مثل الكماليات لا يقدر على الحصول عليها أغلب الشعب، ومع تزايد السكان بالسرعة المتوقعة سنويًا سيؤدي بنا الحال إلى استيراد أغلب المنتجات الزراعية لاطعام هذا الشعب البائس.

• والصناعة سيطرت عليها قوانين وأنظمة خاطئة، وتولاها غير جديرين بها، عدا أن أغلبها أنشئ بدراسات غير سليمة، كل ذلك أدى إلى سوء انتاجها وعجزها عن الصمود أمام منافسة المنتجات الخارجية، فتكدست منتجاتها في مخازنها لا تجد من يشتريها، وأدى سوء توزيع المصانع بالبلاد إلى تكدسها بالقاهرة وبعض المدن الكبرى مما سبب الكثير من المشاكل العويصة الحل، والتي يقف أمامها الحاكم.

• والاقتصاد المصري توالت عليه الأزمات العاتية، فإذا تمكنوا من إيجاد حلول لبعضها نشأت مشاكل أخرى لا حد لها.. ديون طائلة، وفوائد باهظة تستغرق معظم ميزانياتنا ودخلنا، وحتى ما نحصل عليه من معونات لا يتحمل الوقوف أمام هذا الخضم المتلاطم، هذا عدا ما تتحمله خزانة الدولة من ارتفاع الأسعار العالمية التي تبتلع ما نحصل عليه من إيرادات أو تسهيلات في الدفع، لقد حدث – مع الأسف – ما توقعته في كلمة كتبتها في هذا المكان من نحو خمس سنوات من أن رفع أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ارتفاعًا فاحشًا مما ستنعكس آثاره السيئة على اقتصاديات البلاد... ولقد كتبته منبهًا ومحذراً .. ومن اسف ان وقع المحظور.

• والتعليم أصبح مشكلة المشاكل، لقد أضحى هشًا متآكلاً ضحلاً، اعداد كبيرة مكدسة بالمدارس على اختلاف مراحلها، تتوه فيها مجموعات المدرسين، لا تدري ماذا تفعل بهذه الحشود التي ضاقت بها غرف الدراسة ولا تجد لها مقاعد فتفترش أرض الحجرات – جامعات أنشئت بغير حساب أو تخطيط لا تجد الأساتذة الكافين بعد الهجرة الخطيرة لهيئات التدريس إلى الدول العربية والإفريقية وغيرها، فأصبح معظم خريجيها يحملون شهادات بلا مضمون، أما العلم العميق فهو بعيد عنهم، لا سبيل لهم للحصول عليه.

• ومصيبة المصائب في الاسكان، فقد نكب بقوانين خاطئة أصلحت بأخطاء أبشع، مما جعل أزمة الاسكان أعقد من ذنب الضب، وذهبت المحاولات لحلها عبثًا بلا طائل، والشباب الآن حينما يحاول تكوين الاسر التي هى عماد الوطن لا يجد مكانًا ليبني فيه عش مستقبله ويبدأ حياته. لقد أدت السياسة الجاهلة في هذا المجال إلى اختناق البلاد بسكانها، فبدلاً من الافادة من بناء المساكن التي لو كانت قد أقيمت في سنوات ماضية حينما كانت التكاليف رخيصة ومعقولة، لساعدت على حل الأزمة، أصبحت الحلول الآن عسرة التنفيذ بعد أن ارتفعت التكاليف ارتفاعًا باهظًا أدى إلى ارتفاع إيجارات المساكن الشعبية ارتفاعًا فوق مقدور الشعب.

• ومشاكل الخدمات والمرافق لا حصر لها، الشوارع الممزقة والمملوءة بمخلفات الهدم والحفر وبقايا الزبالة، المياه العكرة والتي لا تصل إلى الكثير من السكان، النور الذي يتكرر انقطاعه في فترات متقاربة ومتلاحقة، المجاري الطافحة في أماكن عديدة وبصفة مستمرة، التليفونات التي لا تعمل برغم الوعود المتكررة باصلاحها، والمواصلات التي يعاني منها الشعب كل المعاناة.

• وحلت النكبة بآثارنا ورمز حضارتنا، ما سرق منها وهرب إلى الخارج بيع هناك وانتهى أمره، وما بقى منها صامداً آلاف السنين بدأ يخبو وينهار الآن بسبب بحيرة السد العالي، المصيبة الكبرى، الدير البحري بدأت ألوانه الرائعة تمحى، معبد الكرنك بضخامته وجبروته، أصبح مهدداً بالانهيار والدمار، الآثار المنتشرة في طول البلاد وعرضها غدت عرضة للزوال، انها حقًا لمأساة بشعة، موجعة.

• والأسوأ والأنكى ما دب في النفوس من يأس، فالتهاون في الواجب والاهمال والاستهتار في العمل كاد يغدو سمة العصر، المبادئ والقيم الطيبة الكريمة التي كانت سليقة المصري كادت تختفي من الوجود، وأصبحت عملة نادرة من الصعب العثور عليها، المثل العليا والإيمان العميق بالوطن ورفعته كادت تتبخر في زحمة المصائب والكبت واهدار انسانية الفرد أثناء حكم مراكز القوى السفاحة الجاهلة.

وبالرغم من كل هذا، فإن العلاج ممكن بالقيادة الشجاعة القوية الحكيمة التي تستعين بالخبراء والمتخصصين للدراسة الشاملة لجميع المشاكل، ووضع التخطيط العملي الحاسم للنهوض بالبلاد نهضة قوية مهما كان فيها من إيلام واغضاب لبعض الفئات، وأن ينفذ هذا بكل دقة بعيداً عن الشعارات الزائفة والأقوال الجوفاء والنعرات المختلفة، انها صورة لما هو كائن، وأمل فيما نرجو أن يكون في المستقبل، نضعه أمام أنظار الجميع لعل هناك من يؤمن ويعمل .. ويمضي إلى الأمام، ولا يلتفت إلى الوراء.

• • •

مستقبل الزراعة في مصــــر

إن الاهتمام الشديد الذي يبديه الرئيس أنور السادات ويعلنه في خطبه وأحاديثه بشأن الأمن الغذائي مؤشر هام نحو مستقبل هذا الشعب، مما يدعونا إلى أن نقف جميعًا صفًا واحدًا وراء أنور السادات للعمل على انماء الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء لكل فم، فإن الانفجار السكاني في العالم وعلى الأخص في الدول التي ليست بنامية سيجعل من المواد الغذائية عنصرًا هامًا بل وسلاحًا خطيرًا في يد منتجيها، أكثر تهديدًا من سلاح البترول، إذ أنه من الممكن للإنسان أن يستغنى عن البترول بالبحث عن بديل له، ولكنه لن يستغنى بأي حال من الأحوال عن الطعام.

ان أسبابًا عديدة أدت إلى تناقص المحاصيل الزراعية، فالاصلاح الزراعي بما هدف إليه من فوائد اجتماعية بتحويل الاقطاع إلى ملكية الفلاح للأرض التي يزرعها، قد فتت الملكية، وسيزداد تفتتها بالتوريث لأعداد كبيرة من الأولاد والأحفاد، وسيؤدي ذلك إلى أن تصبح الملكيات الغالبة تحسب بالقيراط والسهم لا بالأفدنة، كما أن ارتفاع المياه وراء السد العالي نجم عنه ارتفاع المياه الجوفية، في الأراضي الزراعية، وهو عامل خطير ترتب عليه نقص متوسط انتاج الفدان من شتى المحاصيل.

والري والصرف ووسائل الزراعة المختلفة مازالت تستخدم الأسلوب البدائي الذي كان يتبعه المصريون القدامى منذ خمسة آلاف سنة، لقد قفز العلم قفزات واسعة وسريعة في طريق الميكنة، واستخدم الوسائل العلمية الحديثة في انتاج المحاصيل الزراعية بكميات كبيرة وبلغ متوسط الانتاج حدا لم يعرفه العالم من قبل. كل هذا مازال بعيدًا عنا كل البعد.. لقد اتبعت الدول المتقدمة وسائل جديدة للري كما أعدت المصارف بنظام حديث لامتصاص المياه الجوفية التي تعتبر الخطر الأكبر على المزروعات إذ تضعفها وتقلل من انتاجها، كما وفرت الآلات الحديثة للحرث والبذر وجمع المحاصيل وتقليمها وتخزينها وفرزها تعمل على تنمية وزيادة المحاصيل والمحافظة عليها.

ان علينا أن نستعين بالعلم الحديث والخبرات الأجنبية المتقدمة في خبراتنا المصرية في القيام بمسح شامل للمشكلة من جميع نواحيها، باعداد دراسات دقيقة لبلادنا من شمالها إلى جنوبها - نوعية التربة، والجو ودرجات الحرارة والرطوبة بكل جزء منها، وكميات المياه المتوفرة، والمحاصيل الحالية بجميع أنواعها وكميات انتاجها، والتكاليف التي يتحملها كل منتج، والأيدي العاملة، والمشاكل الاجتماعية، ودرجة كثافة السكان - كل هذه الدراسات ضرورية وهامة.

إذا وضعت نتائج الدراسات المختلفة أمام العلماء والخبراء. أمكنهم وضع التخطيط الشامل لعلاج المشكلة بأكملها، ان من أهم المشاكل وأعوصها مشكلة تفتيت الملكية الزراعية، وتمسك كل مالك بزراعة المحاصيل التي يريدها وبالكيفية البدائية التي نشأ عليها، هذا مما ينبغي معالجته بحكمة وحزم، ووضع الحلول الكفيلة بتفادي مساوئ التفتت الخطير وأثره على مستقبل الزراعة بمصر.

ان المحاصيل الزراعية التي تعود الفلاح المصري على زراعتها منذ مئات بل وآلاف السنين وبنفس الطريقة التي كان يزرعها بها أسلافه، ينبغي دراسة كل نوع منها، وهل من المصلحة الابقاء عليه أو الغائه واحلال أنواع أخرى محله، وإذا تقرر الابقاء عليه فتحدد الأنواعالعالمية منه التي تعطي انتاجًا وفيرًا، كما يعرف الفلاح بأحسن الطرق لزراعتها وخدمتها الخدمة العلمية السليمة. أما الأنواع الجديدة من الحاصلات التي يتقرر زراعتها، فيجب أن تعد لها الخطوات وتحدد الدورات الدقيقة المناسبة لها، وأن يكون التوجيه والاشراف على زراعتها كاملاً، وخصوصًا في السنوات الأولى حتى يتعود المزارع على الطريقة الصحيحة لممارستها ولتأتي بالانتاج الكبير المفروض أن تعطيه.

ووسائل الري المتبعة حاليًا ثبت عدم صلاحيتها علميًا، فهي تضيع كميات طائلة من المياه بغير داع، كما أنها تسبب أضرارًا كثيرة للأرض وللمحاصيل الزراعية، فينبغي تحديد الطريقة العلمية الصحيحة لكل محصول من المحاصيل وتدريب المزارعين على اتباعها، ومراقبة ذلك بكل دقة، حتى لا يعود المزارع إلى الطريقة الخاطئة التي تعود عليها. اننا بذلك نعيد للأرض قوتها وللمحاصيل وفرتها، كما تتوفر لدينا كميات كبيرة من المياه لاستغلالها في زراعة مساحات شاسعة من الأراضي الجديدة التي يجب أن نتوسع في زراعتها ما دامت توفرت لدينا المياه اللازمة لها.

واستخدام الآلات الحديثة في جميع مناحي وخطوات الزراعة ضروري وهام، فإن هذه الآلات ستوفر الأيدي العاملة

التي بدأت تتضائل لتحولها إلى الصناعة وغيرها، كما أن مشكلة حيوانات الخدمة وما تستهلكه من انتاج زراعي في تغذيتها والذي بلغ ما استنفدته في بعض التقديرات ما يقرب من محصول مليون فدان نحن في مسيس الحاجة إليه لاستغلاله في انتاج المحاصيل الغذائية، هذه المشكلة ستنتهي باحلال الميكنة الزراعية، وسيؤدي حلها إلى زيادة كمية الانتاج الزراعي.

ان لديا مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن زراعتها بأعشاب خاصة لغذاء المواشي المنتجة للألبان واللحوم، وقد سبق لمؤتمر عقد في أسوان من علماء هيئة الأمم المتحدة أن قام بدراسات علمية دقيقة لزراعة مساحات كبيرة في تلك المنطقة بأعشاب من أنواع خاصة تزرع في استراليا لا تحتاج إلى مياه كما أن ظروف الجو مناسبة لها، وتعتبر هذه الأعشاب من أحسن الأغذية لمواشي التربية، ويمكن لهذه المنطقة أن تعطي لمصر اللحوم والألبان والجلود وغيرها من المنتجات اللازمة لسكانها، هذه الدراسات موجودة ولم يهتم أحد بها أو يحاول تنفيذها.

ان مصر بلد غني، وقد كان على مدى آلاف السنين يعطي أهله ما يكفيهم ويجود بما يفيض على ما جاوره من بلدان بالغذاء والكساء في وفرة وغزارة، فهل من عمل جاد بعزيمة صادقة، وإيمان وطيد.. ليكون الله معنا ويسدد خطانا؟!

• • •

زيـادة أسـعار البـترول نكـبـة علـى الدول الفقـيرة

كتبت في هذا المكان في أوائل سنة ١٩٧٤ حينما قامت الدول المنتجة للبترول بزيادة أسعارها، محذراً بأن هذه الزيادة ستعود عليها بالوبال، وستؤدي إلى آثار قاسية ومدمرة للدول الفقيرة، إذ ستبتلع دخلها، تدفعه ثمناً مضاعفاً لاحتياجاتها من السلع المختلفة التي تتزايد أسعارها تبعًا لزيادة أسعار البترول، سواء كانت مواد غذائية أو منتجات مصنعة، وقد طالبت في ذلك الوقت مصر بأن تتزعم الدول النامية في الوقوف صفاً واحداً ضد زيادة أسعار البترول، وقد ذهبت صرختي عبثاً ولم يستمع لها أحد.

لقد فرحت الدول الإفريقية بما قدمته لها بعض الدول المنتجة للبترول من معونات ضئيلة، وخالت أن هذه المعونات ستغطي الزيادة في أسعار وارداتها، ولكن خاب ظنها، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية - كما توقعت حينذاك - ارتفاعًا كبيراً، كما أن الواردات المصنعة قفزت أسعارها قفزات متوالية أضعافًا مضاعفة، فابتلعت هذه الزيادات المتكررة السريعة المعونة المقررة لها، وزادت عليها، وأصبحت عبئًا جسيمًا على ميزان مدفوعات هذه الدول الفقيرة، مما ألقى على كاهلها ديونًا ثقيلة تنوء بها، وتعاني منها ومن فوائدها، وأصبحت تواجه موقفًا صعبًا وأزمات عاتية، تحاول علاجها في العديد من المؤتمرات الاقتصادية مع الدول الصناعية بلا جدوى.

لقد خرج علينا مؤتمر دول الأوبك هذا الأسبوع بزيادة جديدة لاسعار البترول، ان هذه الزيادة بدورها ستؤدي إلى نتائج خطيرة على اقتصاد الدول النامية، إذ أن الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الغذائية سترفع أسعار صادراتها أضعاف ما ستدفعه من فروق في أسعار البترول، وكما قلت سابقًا فانها ستعوض مدفوعاتها بزيادة أسعار مبيعاتها وتستفيد من هذه الزيادة الأخيرة، بينما أن الذي سيدفع الثمن غالبًا هي الدول الفقيرة المستوردة لتلك المنتجات، قد يقول البعض: ان هذه الدول تنتج المواد الأولية وتقوم بتصديرها، وفاتهم أن أسعار المواد الأولية تتحكم فيها البورصات العالمية التي تحدد أسعارها، وإذا سمحت برفع تلك الأسعار فسيكون ذلك في حدود ضئيلة لن تغطي إلا جزء بسيط من الارتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والمنتجات المصنعة التي هي عماد حياة دول العالم الثالث.

إن العالم الآن ينقسم إلى ثلاث نوعيات من الدول، الأولى هي مجموعة الدول الغنية المنتجة للمواد الغذائية والمنتجات الصناعية، والثانية مجموعة الدول الغنية المنتجة للبترول، والثالثة الدول الفقيرة النامية والمنتجة للمواد الأولية، وهذه المجموعة هي التي تعيش في مسبغة يحيط بشعوبها الفقر والجوع والعري، هي فريسة للدول الغنية من المجموعتين الأولتين، فهي التي تمتص رحيقها وتتحكم في أسعار منتجاتها، وتبيعها ما يلزمها من ضروريات الحياة بأعلى الأثمان، وتدأب على زيادة تلك الأسعار بين الفينة والفينة، وبلغ بالمصانع في الدول الغنية أن ترفع أسعار منتجاتها عدة مرات في العام الواحد، مما يجعل الدول المستوردة لهذه المنتجات وهي دول المجموعة الثالثة تلهث وهي تلاحقها، وتعاني من اضطرارها إلى دفع هذه الأثمان الباهظة التي تقصم ظهورها.

انني أدعو هنا مصر إلى تزعم هذه الدول المكدودة، والمبادرة بعقد مؤتمر لها، ودراسة هذه المشكلة الخطيرة البعيدة الأثر على مستقبل شعوب هذه الدول، للبحث عن الحلول الحاسمة، وعرضها على المجتمعات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، لحملها على اتخاذ قرارات فعالة لعلاجها علاجًا حاسمًا يقيها ما يتهددها، فذلك من مهام الأمم المتحدة، ان السكوت والتواكل وترك الدول الغنية تواصل امتصاص مقدرات الدول الفقيرة، فتزداد الأولى في الغنى وتكديس الأموال الطائلة من مسبغة الدول الغنية، لهو جريمة انسانية بشعة، لا يصح السكوت عليها.

اني أحذر الأجهزة الحاكمة من أن رفع أسعار البترول سيؤدي إلى ابتلاع كل ما لنا من معونات وقروض، لأنه بدلاً من استخدامها في تنمية اقتصادنا الذي نسعى إليه، سنضطر لدفعها سداداً لزيادة أثمان وارداتنا، سواء كانت مواد غذائية أو مصنوعات مختلفة بل أنها لن تكفي للزيادة الكبيرة المتكررة، والنتيجة الحتمية لذلك زيادة مديونيتنا مرة أخرى ونقع في هوة عميقة ودوامة خطيرة من الديون والفوائد الجسيمة.

ان على حكومتنا مسئولية التصدي لذلك الوحش الكاسر المتحفز لابتلاع اقتصادنا المتعثر، والله يوفقها في الاضطلاع بمسئوليتها لتدرأ عنها وعن شعوب العالم الثالث ما نستهدف له من مخاطر، ولتأمن مستقبلها.

• • •

ونحـن نبـني اقتصـــاد مصـــر

•• ونحن نواجه موقفًا اقتصاديًا تكتنفه مصاعب شتى.. علينا دراسة العوامل المختلفة التي أدت إلى هذا الموقف المتأزم وصولاً إلى تشخيص الداء، ومن ثم تقرير العلاج الناجح مرتكزًا على استراتيجية ثابتة، وليس حلولاً عرجاء هي بمثابة المسكنات لمشكلات عاتية لا تجدي مع تعقدها وضخامتها أية مسكنات أو حلول جزئية.

هذه العوامل التي أدت إلى ما يعاني منه اقتصادنا في المرحلة الحالية تتلخص فيما يلي:

• الحروب المتتالية التي خاضتها بلادنا طوال الثلاثين عامًا الماضية، وما استلزمته تلك الحروب من تكاليف باهظة وأعباء فادحة تفوق قدراتنا كدولة نامية تتحكم في مواردها اعتبارات معينة منها ضيق الرقعة الزراعية، وتخلف التطبيقات الحديثة للعلم والتكنولوچيا، مع تزايد رهيب في عدد السكان... الخ.

أعباء الحروب هذه تتمثل في جيوب لابد أن تزود بالأسلحة المتطورة من طائرات ودبابات وذخيرة، وأن تكون في حالة تأهب دائم، الأمر الذي يزيد من التكاليف التي وصلت إلى عشرات المليارات بعضها استنفد ثروة البلاد، والبعض الآخر ما زال دينًا ثقيلاً يورثنا الهموم من جسامة أقساطه وفوائده.

• السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها مراكز القوى في غير ضمير أو استشعار بالمسئولية القومية مما أدى إلى التدهور الذي تدفع ثمنه الفادح جماهير شعبنا.

• اهمال الزراعة اهمالاً تامًا، واتباع سياسات زراعية غير سليمة أدت إلى تدهور الانتاج الزراعي مما دفعنا إلى استيراد المواد الغذائية بكميات كبيرة كلفت البلاد أموالاً طائلة.. وأنه من المؤسف حقًا أن مصر التي كانت مخزنًا عالميًا للغلال تصبح مشكلة الغذاء بالنسبة لها من أولى مشاكلها.. هذا في الوقت الذي تتوافر فيه العمالة والمناخ الملائم والمياه الوفيرة التي تذهب هباء إلى البحر المتوسط، وفي الوقت الذي تقوم فيه كليات للزراعة في كل إقليم تقدم المئات بل الآلاف من الخريجين الذين تسجنهم القوى العاملة في مكاتب التموين والمجمعات الاستهلاكية.

• الاتجاه إلى الصناعة بغير خطة سليمة.. كثير من المصانع أنشئ في غير حاجة ملحة، هذا فضلاً عن استيرادها من الاتحاد السوفيتي، وكانت بكل الأسف لا تتمشى مع التكنولوچيا الحديثة، وبالتالي كان انتاجها معيبًا ومرتفع التكلفة، والنتيجة الطبيعية خسائر فادحة.

• السياسة التعليمية الخاطئة.. والمحصلة النهائية لمحنة التعليم تدهور مستوى الدارسين على كل المستويات، وتكديس الجامعات بغير المؤهلين للدراسة فيها، والاسراف في انشاء الجامعات – في غياب خطة مستقبلية واعية – حتى أصبح من السهل على أي محافظة اقامة جامعة مادام الأمر لا يحتاج إلى أكثر من فرض تبرعات اجبارية على مواطني الاقليم، ثم تحويل المدرسة الثانوية إلى جامعة!.. أما المعامل والأجهزة والأساتذة فكل ذلك لا يهم!..

والنتيجة البديهية؟ .. عشرات الآلاف من الخريجين تعج بهم المصالح والشركات في غير حاجة حقيقية إليهم .. انها البطالة المقنعة .. وضياع مئات الملايين من الجنيهات من عرق الكادحين كانت أولى بها خطة سليمة وواعية لزيادة التنمية والخروج من خانق الأزمة.

• انها تركة مثقلة ورثها الرئيس أنور السادات .. والرجل يفعل المستحيل لعلاج الأخطاء المهولة التي أدت إليها .. والخروج بمصر من أزمتها قوية تبني نفسها من جديد.

ان الرئيس القائد بعد نجاحه الرائع في وضع حد للحروب التي أكلت اليابس والأخضر.. وكانت استنزافًا دائمًا لاقتصادنا القومي وبالتالي إلى تأخرنا في مجال التنمية والأخذ بأساليب التطبيقات الحديثة للعلم والتكنولوچيا .. أقول بعد نجاح مبادرة السلام التي من ثمارها اتفاقية السلام فإن الرئيس يعمل بكل الحماس والاصرار على معالجة الأخطاء جذريًا، والرئيس القائد استشعارًا لآلام الشعب وآماله بصدد اعداد خطة قومية متكاملة تعالج مشاكل الغذاء والاسكان والتعليم والبيئة والمعاملات الاقتصادية وحدود النمو.

ان الحلول الجزئية لكل مشكلة أن تؤدي إلى الاصلاح المنشود، والبناء الجديد المرتقب.

معـــارك البـــناء

• ان معارك البناء لا تقل في معاناتها عن معارك الدم..

ومن هنا فإن مصر تدعو كل بنيها لبذل الجهد من أجل حاضرها ومستقبلها ووجودها.

وعلى لجنة تجميع الحوار الذي دار بين السيد الرئيس وبين مختلف النقابات والفئات أن تسارع بوضع خطة عمل شاملة تتحول بمقتضاها التصورات والاقتراحات إلي واقع ملموس تشارك فى صنعه كل طوائف الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير.

لابد من تكوين لجنة من كبار العلماء المصريين والأجانب لدراسة الهيكل الاقتصادي لمصر، ووضع الأسس والنظم السليمة لبنائه من جديد في شتى المجالات، لإعادة بناء مصر من جديد وعلى أسس علمية وفنية حديثة.

وابتداء فإنه من الضروري دراسة ظروف الانسان المصري.. ان التنمية ليست فقط مجرد النمو الاقتصادي ، وانما هي عملية – في الدرجة الأولى – تحيط بالعديد من الاعتبارات الإنسانية التي تتصل برفاهية الإنسان، ليس من النواحي المادية فحسب، بل ثقافيًا ومعنويًا بما يساعد على تحقيق التغيير الاجتماعي والتقدم العام.

لابد من النظر بعين الاعتبار إلى الإنسان الذي عانى، ويتطلع إلى رفع المعاناة التي أثقلت كاهله وخنقت ملكاته.. وبذلك ينطلق كل انسان في مصر للعمل تحفزه قدراته الخلاقة – بعد أن توافر لها العدل والأمن والحرية – فيصنع المستحيل مؤديًا واجبه كاملاً فعالاً في بناء مصر المستقبل.

• • •

تعديـل قانـون الضـرائب

أمضينا عامًا ونصف عام من سنة ١٩٧٧ إلى منتصف سنة ١٩٧٨ في مناقشات ضارية سواء في صفحات الجرائد أو على شاشة التليفزيون، اشترك فيها رجال الضرائب ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والمحاسبون للوصول إلى تعديلات لقوانين الضرائب تؤدي إلى العدالة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، وعندما عرض مشروع القانون على مجلس الشعب - كتبت في هذا المكان صارخًا بأن هذا المشروع عبث ولن يؤدي إلى النتائج المرجوة، ومع هذا وافق مجلس الشعب على مشروع قانون وجده الرئيس أنور السادات غير مجد فأعاده إلى مجلس الشعب طالبًا تعديله، وفعلاً قام المجلس بتعديلات طفيفة فيه لم تؤثر على صلبه الذي بقى كما هو عاجزًا عن تحقيق الهدف من اصداره.

لقد صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٧/٢٠ مخيبًا للآمال، وقوبل من المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال والممولين والمختصين بالمعارضة والنقد الشديد، مما اضطر الحكومة لتكوين اللجان لدراسة نظام الضرائب في مصر من جديد واقتراح التشريع المناسب لتعديله.

ولما كنت قد عاصرت النظام الضريبي في مصر منذ انشائه في سنة ١٩٢٩ وخبرت نقائصه ومتاعبه، وما شابه من تعديلات وتفسيرات، والجهاز التنفيذي الضرائبي ومشاكله ومتاعبه، والتيارات المختلفة التي حاقت بالممولين وأثرت على نفوسهم وتصرفاتهم طوال الأربعين عامًا الماضية، وانعدام الثقة بين رجال الضرائب والممولين بسبب المغالاة في زيادة الضرائب المختلفة وما قابلها من التهرب الضريبي الذي أصبح سمة العصر. كل هذا يدعوني إلى أن أضع خبرتي هذه في مقترحات أقدمها لكل من يهمه هذا الموضوع الخطير، فإنه بالغ التأثير على اقتصاديات البلاد وتنميتها.

ان هناك مبادئ هامة ينبغي على اللجان المكلفة بدراسة التشريعات الضريبية الجديدة أن تضعها نصب أعينها، وهذه المبادئ هى :

- العدالة الضريبية:

ان من أهم القواعد التي تتبع عند فرض الضرائب هى أن يعفى منها الدخل الكافي لتغطية مصروفات الممول التي توفر له حياة كريمة معقولة - ولذا فقد أعفى المشرع بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والمهن الحرة، الممول من الضريبة على الأرباح الآتية :

جنيه	
١٥٠	المتزوج ويعول أولادًا
١٢٠	المتزوج
١٠٠	الأعزب

وأطلق على هذه المبالغ «الأعباء العائلية» - أي أن هذه هى المبالغ الضرورية للمعيشة.

كما أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض ضريبة الإيراد العام قد أعفى الممول من الألف جنيه الأولى.

فإذا أخذنا في الحسبان القيمة الشرائية للنقود في سنة ١٩٣٩، ومثيلتها الآن لوجدنا أن الأسعار ارتفعت بمعدل لا يقل عن ٢٠ مرة، وقياسًا على الحالة الأولى يجب أن تحدد الأعباء العائلية كالآتي :

جنيه	
٣٠٠٠	المتزوج ويعول أولادًا
٢٤٠٠	المتزوج
٢٠٠٠	الأعزب

كما أنه إذا اتبعنا نفس القياس بالنسبة للإيراد العام لوجدنا أن حد الاعفاء يجب ألا يقل عن ١٠,٠٠٠ جنيه.

- الضريبة الموحدة :

تعددت أنواع الضرائب وفئاتها المختلفة مما جعلت الشخص العادي في حيرة من أمره، فهناك ضريبة القيم المنقولة، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل، وضريبة المهن غير التجارية، وضريبة الإيراد العام، ثم هناك ضريبة الدفاع وضريبة الأمن القومي وضريبة الجهاد التي تخضع لها بعض الفئات ويعفى منها البعض الأخر. وهى ضرائب بعضها ثابت وبعضها متدرج. مما يسبب للممول ارتباكًا وبلبلة لا داعي لها - ويجب العمل جديًا وبأسرع وقت لإصدار التشريع الجديد بضريبة موحدة سهلة الفهم وسهلة التحصيل.

• سعر الضريبة :

لقد بدأ نظام الضرائب في مصر بضريبة واحدة على الأرباح التجارية والصناعية سعرها ٧٪ أخذت تزداد حتى وصلت إلى ١٧٪، ثم فرضت ضريبة بلدية بواقع ١٠٪ منها ثم فرضت ضريبة للدفاع قدرها ١٠,٥٪ وضريبة الأمن القومي وسعرها ٨٪ وضريبة الجهاد وسعرها ٢,٥٪ – ومجموع ذلك ٣٩,٧٪ – كل هذا لم يكف ففرضت ضريبة الإيراد العام التي تصل إلى ٨٠٪ – وهي ضرائب فاحشة – ففي حالة الممول الذي يصل ربحه إلى ١٠٠,٠٠٠ سنويًا فإنه يدفع ضرائب قيمتها ٧٢,٦٣٤ جنيه تقريبًا – وهذا ما أدى إلى انتشار التهرب الضريبي.

ان التهرب الضريبي ظاهرة طبيعية عندما تصبح الضرائب فاحشة وتستوعب أغلب الربح ، فهي اما أن تجعل الممولين الأمناء ينسحبون من النشاط أو يقللون منه، أو تجعل منهم متهربين يحاولون اخفاء أرباحهم بشتى السبل تنصلاً من سداد هذه الضرائب المجحفة – وتكون النتيجة انخفاض حصيلة الضرائب – والنظرة التي يرنو إليها الآن الاقتصاديون هي تخفيض أسعار الضرائب لزيادة النشاط وزيادة حصيلة الضرائب – وهذا ما نادى به الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان في كتابه «دراسات وقضايا اقتصادية».

لقد أعجبني قرار المسز تاتشر رئيسة وزراء انجلترا بمجرد توليها الحكم بتخفيض الضرائب، وقد بررت قرارها بقولها بأن تخفيض الضرائب سيشجع الممولين على زيادة نشاطهم وبالتالي ستزداد الحصيلة كما أن الممولين سيزدادون ثروة، وأن انجلترا تصبح غنية بغناء أفرادها بدلاً من أن تصبح فقيرة بفقر أبنائها، بل ووعدت بتخفيض آخر في المستقبل.

ان الضريبة الموحدة يجب ألا تتعدى نسبتها ٢٥٪ حتى تكون حافزًا قويًا على زيادة النشاط التجاري والصناعي كما تعالج موضوع التهرب الضريبي بطريقة فعالة – وانني أؤكد أن الحصيلة ستتضاعف.

• تبسيط الاجراءات :

ان الاجراءات المختلفة التي تسير عليها مصلحة الضرائب تشكل عبئًا ثقيلاً على رجال المصلحة كما أنها في الوقت ذاته تعتبر سياطًا قاسية على الممولين فمن الضروري اعادة دراستها وتبسيطها وتسهيلها رحمة برجال الضرائب، ورأفة بالممولين وضنا بأوقاتهم أن تضيع هباء واراحة لأعصابهم.

• الثقة بين الممولين ورجال الضرائب:

ان الارتفاع الفاحش في أسعار الضرائب واحجام بعض الممولين من اظهار حقيقة أرباحهم، انعكس على نفوسهم رجال الضرائب وجعلتهم يشكون في اقرارات جميع الممولين، وحتى في حالة اطمئنانهم إلى أمانة الممول فإنهم يرفضون الأخذ بما جاء في اقراراته، ولي في ذلك تجارب كثيرة آخرها أن أحد الممولين المثاليين في أمانتهم، حدث عند محاسبته أمام مصلحة الضرائب أن عمدت الأخيرة إلى استبعاد الكثير من مصروفاته المؤيدة بالمستندات. ولما ناقشت المسئولين في ذلك، جرت المناقشة كالآتي:

– الستم مطمئنين لأمانة الممول؟

– نعم، ولذا فقد اعتمدنا حساباته..

– لماذا إذًا استبعدتم مبالغ طائلة من مصروفاته المؤيدة بمستندات وفواتير من القطاع العام؟

– بالطبع، إذ ليس من المعقول أن نعتمد حساباته بالكامل؟

– لم ندرج على اعتماد الحسابات والاقرارات كما هى بدون تعديل؟

هذا هو منطق مصلحة الضرائب، وهذه هى العقوبة التي توقع على الممول الأمين، إذ لا يكفي أن يدفع الضرائب الباهظة على أرباحه الحقيقية، بل عليه أيضًا أن يدفع ضرائب أخرى عن أرباح صورية لم يحصل عليها.

إذا أردنا للنظام الضريبي أن يستقر، وأن تسير التنمية الاقتصادية بسرعة وبطريقة مرضية، فيجب على المشرع أن يأخذ في اعتباره ما أبديناه من ملاحظات وما أوضحناه من مبادئ وقواعد، ليضمها القانون الجديد‹

• • •

مشـكلة الــــدولار

لقـد أخـذ سعـر الدولار الأمـريكي في الارتفـاع السـريع بالنسبة للجنيه المصري في السوق الحرة – كما يسميها البعض – أو السوق السوداء – كما يسميها البعض الآخر – وهذا ما كان متوقعًا، بل أن بعض الخبراء في النقد يتوقعون مداومة ارتفاعه حتى يصل إلى سعر ما كان يظنه أحد.

يقـول البـعض ان الاجـراءات التي اتخـذها السـيـد وزير الاقتصاد، للقضاء على السوق السوداء، هى التي أدت إلى هذا الارتفـاع الجنوني في سعـر الدولار، فـهـذه الاجـراءات لـم تنه السوق السوداء، وما حلّت مشكلة الدولار .. بل أدت إلى قلة المعروض منه بالسوق، وبالتالي أدت إلى ارتفاع أسعاره.

يقول البعض الآخر: ان التحقيقات التي جرت، والمستمرة منذ فترة طويلة مع بعض البنوك وموظفيها وتجار العملات الصعبة هى التي أخافت الكثيرين من المشتغلين في هذه العملية، فأحجموا عن عرض ما لديهم من عملات بالسوق، مما أدى إلى الاستمرار في ارتفاع أسعاره.

كـما يقـول بعض الخبـراء.. ان قـوانين وقـرارات النقـد المتضاربة، والتي تسمح بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية المختلفة، والتي تمنع في نفس الوقت بيعها نقداً، بينما تصرح بتداولها عن طريق البنوك، بل أن ما هو قائم ومتبع من بعض شركات القطاع العام من تفضيلها البيع بالدولار النقدي.

حقيقة أن كل هذه العوامل وغيرها من العوامل الأخرى، قد أدت إلى الارتفاع السريع في سعر الدولار، وهذا سيؤدي بدوره إلى نتائج خطيرة بالنسبة لزيادة أسعار جميع البضائع المستوردة لبلد يعيش الآن على الاستيراد، سواء كان مواد غذائية أو مستلزمات الانتاج وقطع غيار الآلات وغيرها، فسنرى في القريب العاجل زيادة في أسعار جميع حاجيات الحياة، فوق ما يكتوي به الشعب حاليًا من الأثمان المرتفعة والباهظة لكل وسائل الحياة.

لذا يجب على الحكومة ألا تقف متفرجة على هذه المأساة التي ستكوى الجميع بنارها، بل عليها معالجة هذه المشكلة علاجًا جذريًا، وبكل شجاعة، بعد أخذ رأي جميع الخبراء المتخصصين داخليًا وخارجيًا، وكذا المؤسسات الدولية المعنية بالأمر كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

• • •

أسـعار الـدولار

تطلع علينا الجرائد يوميًا بأخبار اجتماعات تعقد مناقشات تجرى لتيسير الحصول على الدولار.. والمحافظة على أسعاره في مستوى معقول بعيداً عن السوق السوداء كما يسميها البعض أو السوق الحرة كما يطلق عليها البعض الآخر، وآخر ما وصل إلينا من بيانات أن الحكومة ستبيع الدولار بسعر ١٢٧ قرشًا للمستوردين وبالتالي سوف تشتري الدولار من المصريين وغير المصريين بالسعر الواقعي.

وصف رئيس تحرير - وطني - ذلك في العدد الماضي بأنه الخطوة الصحيحة التي كان يجب علينا أن تبدأ بها كعلاج لمشاكل سعر الصرف في مصر، وأنا أعارض سيادته في هذ الرأي فليس هذا الحل هو الخطوة الصحيحة، ولا هو علاج لمشاكل سعر الصرف، لأن السوق السوداء أو السوق الحرة ستبقى ولن تختفي .. مادام هناك من يرغب في الحصول على الدولارات.

اذن فالسوق الحرة ستبقى ما بقى هذا النظام العقيم والمعقد، وسيستمر ارتفاع سعر الدولار بحيث يزيد على سعر بيعه للبنوك بما يتجاوز ٢٠ ٪ على الأقل.

الحل الوحيد هو تعويم الجنيه المصري - بمعنى أن يصبح تداول وبيع الدولار حراً وبأسعار يحددها العرض والطلب، قد يعارض في ذلك البعض بأن هذا سيؤدي إلى تدهو سعر الجنيه المصري ويتوقعون أن يصل سعر الدولار إلى جنيهين مصريين .. والحل لهذه المشكلة أن يقف البنك المركزي بالمرصاد، فعندما يجد أن أسعار الدولار في طريقها إلى الارتفاع عليه أن يطلق في السوق كميات من الدولارات للمحافظة على سعر الجنيه من الانهيار، وعندما يجد أن سعر الدولار في هبوط له أن يشتري من السوق الكميات التي يرى أن شراءها سيحافظ على سعر الدولار، أي أن على البنك المركزي موازنة العرض والطلب.. والمحافظة على سعر معقول للدولار.

قد يقول قائل، ومن أين سيأتي البنك المركزي بالكميات اللازمة من الدولارات للمحافظة على الأسعار متوازنة، وهنا أمام البنك المركزي أن يقوم باصدار سندات بالدولار معفاة من جميع الضرائب بما فيها ضريبة التركات، وبسعر فائدة يزيد على الفائدة العالمية بنسبة ١,٥ ٪، أي بسعر فائدة ١١ ٪. انني أعتقد أنه يمكن تغطية سندات بالدولارات بهذه الشروط بما قيمته مليار دولار في أقصر وقت - وليس أدل على ذلك من أن الدفعة من سندات التنمية (بالدولارات) التي كان موعد استهلاكها محدداً في يناير وفبراير ١٩٨٥ وسعر فائدتها ٨ ٪، قد أعلنت الحكومة عن امكانية مد مدة هذه السندات ٥ سنوات أخرى وبفائدة ٩,٥ ٪، مع حرية الاختيار لحاملي هذه السندات، فبمجرد ظهور هذا الاعلان، سارع حملة هذه السندات إلى ابلاغ البنوك برغبتهم في تجديد مدة هذه الصكوك.

يا سادة .. لا تضحكوا على أنفسكم، ولا تحرثوا البحر فإنه لا حل لمشكلة الدولار والقضاء على السوق السوداء إلا بتعويم الجنيه المصري

• • •

التخبّط الاقتصادي

منذ النصف الثاني من سنة ١٩٨١، والسياسة الاقتصادية تتعثر في سيرها، والقرارات الوزارية تصدر ثم تلغى لفشلها، ولا أدري هل يرجع السبب إلى سوء الحالة الاقتصادية؟.. أم عدم خبرة من تولوا زمام الأمور؟.. أحسب أن الثانية هى الصحيحة، ثم تطورت الأمور في النصف الثاني من سنة ١٩٨٤ إلى الأسوأ، وبدأت الاتهامات لوزير الاقتصاد تتوالى، حتى ختمت بحكم محكمة القيم الذي أدانه ادانة قاسية، فاستقال، وتنفس المواطنون الصعداء باستقالته.

لقد كتبنا هنا، قبل صدور القرارات الأخيرة لوزير الاقتصاد الراحل نقول: ان هذه القرارات ليست هى الحل الصحيح لعلاج مشكلة أسعار الصرف، لأن السوق الحرة للدولار ستبقى، ما دام هناك طلب على الدولار لن تجيبه البنوك، وكلما رفع البنك المركزي سعر الدولار، ارتفعت بالتالي أسعاره بالسوق الحرة.. كتبنا هذا وأكدنا عليه بالرغم من خروج كل الجرائد والكتّاب تفيد بأن قرارات وزير الاقتصاد المستقيل هى الطريق الصحيح.. والحل الوحيد.. وهكذا تزاحم المهللون والمطبلون.

وللأسف .. لم تمض على صدور القرارات، التي هلل لها الجميع ، ثلاثة شهور، حتى اتضح فشلها وخيبتها، فلا هى حلت أزمة الدولار، ولا زادت من تحويلات المصريين بالخارج، ولا وحدت سعر الدولار، بل كانت نتيجتها وبالاً، فقد ارتفع سعر الدولار إلى ١٤٣ قرشًا بالسوق الحرة، وندر وجوده، وتضاءل تحويل الدولار من الخارج، وكانت الطامة الكبرى، كساداً بشعاً في الحركة التجارية في البلاد.

من العجيب أن أقرأ في الجرائد، ومن بعض كبار الاقتصاديين، عن مطالبة للحكومة، برفع السعر للدولار إلى ١٤٠ قرشًا، ليقترب من السعر الحر!.. يا سادة .. ما هذا؟ .. يجب أن تعلموا جيداً أنه برفع السعر الرسمي سيرتفع السعر الحر مرة أخرى إلى ما يزيد على ١٥٥ قرشًا.. فلا داعي لأن تجروا وتلهثوا وراء السعر الحر، فإنه سيكون لكم كالسراب، كلما حاولتم الوصول إليه، ابتعد عنكم .. ان هذا العبث خطير باقتصاد البلاد، أدى وسيؤدي إلى تضخم بشع مدمر، لا يعلم إلا الله مدى نهايته.

انني أكرر ما سبق أن قلته في مقالي بتاريخ ٩ ديسمبر الماضي، بأن الحل الوحيد لمشكلة الدولار، هو تعويم الجنيه المصري، والعمل من جانب البنك المركزي على عدم تدهوره، كما سبق أن شرحته في مقالي المذكور.

حقًا .. ان مهمة السيد / وزير الاقتصاد الجديد، شاقة وقاسية، والمشاكل التي تركها الوزير السابق متشابكة ومستعصية، تستلزم الكثير من الحنكة والخبرة والمعرفة والحزم، وفقه الله لصالح بلدنا العزيز المسكين.

• • •

الانتـاج .. سبيلنا إلى التقدم

ان ما تبـذله الحكومـة من مجهـودات لزيادة الانتـاج هو واجب قومي هام وضروري، ينبغي التركيز عليه واعتباره هدفًا وطنيًا هو عماد هذا الجيل والأجيال القادمة – إذ أن انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي، كمًا ونوعًا، وضع البلاد في موقف خطير للغاية، فاستمرار الزيادة البشعة للسكان مع انخفاض معدلات الانتاج الزراعي سيؤدي إلى استجداء رغيف الخبز.

ان آخر احصاءات عن كميات الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى كالسكر تعطي صورة دقيقة للأزمة التي نمر بهـا، والتي تسير من سيء إلى أسواء، ويكفي أن نذكر أننا ننتج من هذه المواد ما يكفي الاستهلاك المحلي يومًا ونصف أسبوعيًا اما احتياجات الخمسة أيام والنصف الباقية فإننا نستوردها من الخـارج، وهو مـوقف حـرج جـداً، ليس فـقط من الناحيـة التموينية، بل أيضًا من الناحية السياسية، إذ قد تتأثر البلاد في كل تصرفاتها بما يربطها بالدولة التي تمونها بالمواد الغذائية، حتى إذا رغبت في التملص منهـا قد تستهـدف إلى خطورة جسيمة تتمثل في امتناعها عن اعطائنا رغيف الخبز.

ان هذا الوضع المنهار سيوقع البلاد في أزمةاقتصادية لا مناص منهـا، فازدياد الواردات الزراعية والصناعية، مع النقص المتوالي في حصولنا على العملات الصعبة من مصادرها المعروفة، سيؤدي إلى استمرار تدهور الجنيه المصري، وبالتالي الزيادة المستمرة في التضخم وارتفا ع الأسعار، وهو مالا يمكن للغالبية العظمى من الشعب تحمله أو مواجهته.

ان الموقف جـد خطيـر، ولا يمكن عـلاجـه بالمسكنات الوقتية التي تتبع حاليًا، وبقدر خطورته يجب أن يكون الاهتمام بمواجهته بعلاج حاسم، تقوم فيه الحكومة بجميع أجهـزتها وخبـرائها بالتـخطيط الواعي السليم المدروس، وتزيل جـمـيع المعـوقـات، وتعـدل القـوانين التي تقف في طريق المشـروعـات وتعوق المستثمرين، تشجيعًا لهم، ومساعدة كل من يعمل على زيادة الانتاج، وان تجند جميع وسائل الاعلام والأقلام لحفز الهـمـم واقناع الجـمـيع بوجوب التـفـاني في العـمـل، وحث الشعب بأكمله وبجميع طبقـاته وأفراده للعمل بكل جـهـد وإيمان ومثابرة لتنفيـذ هذا التخطيط، حتى يمكن انقاذ البلاد من الوهدة التي تتردى فيها، وتهوى إليها، لنبدأ العمل سريعًا، ولندرك أننا في سباق مع الحياة.

ان الانتـاج يا سـادة، ليس شعـارات ينادى بهـا، أو أقـوال تلقى على عـواهنهـا، بل هو تخطيط، وعـمـل جـاد مـسـتـمـر، وأمامنا شعوب وأمم كانت مخربة من آثار الحرب التي قضت عليهـا كـاليـابان والمانيا الغربية، ولكنهـا بالتـفـاني في العـمـل، والاجتـهـاد المتـواصل، أمكنهـا أن تعـمـر مـا خـرب، وتعـوض مـا فقدته من صناعات، وأصبحت من أغنى بلاد العالم.

هناك بلاد كـانت فـقـيـرة وخـاوية الوفـاض، أمـثـال تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وغيرها، ولكنها بعملها ودأبها أصبحت مزدهرة، فتضاعفت صادراتها وقلت وارداتها وغـدت أرصـدتهـا من العـمـلات الصـعـبـة في إزدياد سنة بعـد أخرى.

أيها السادة، إذا أردنا لنا ولأولادنا حياة كريمة ومستقبلاً باسمًا، ولبلادنا العزة والكرامة، فيجب أن نعمل ونعمل بكل إيمان وجهد واخلاص، وأن ندرك أن العمل عبادة، وأن أداءه أمانة.

• • •

الاقتصـــاد المصـــري

ان الهدف الأول للوزارة الجديدة هو اصلاح اقتصاد مصر.

وتصريحات السيد/ الرئيس حسني مبارك، والسيد/ رئيس الوزراء، تعطي صورة واضحة لسوء الحالة الاقتصادية، ووجوب تضافر جميع القوى للقيام بعمل حاسم للنهوض بالاقتصاد واصلاح مساره.

ان المشاكل الاقتصادية الحالية لا ذنب للحكم الحالي فيها، بل هى رواسب الحكومات السابقة، وما وضعته من نظم غير مدروسة العواقب، برعونة، وبدون تقدير للنتائج الوخيمة التي أوقعت البلاد فيها، كما أنها تراكمات لمساوئ أدت إليها قوانين أصدرتها الدولة انسياقًا لأهواء وشعارات أطلقها من يفتقرون إلى الخبرة والحكمة.

ان الحروب المتوالية، والسياسات الخاطئة التي خاض غمارها هؤلاء برعونة وسوء تقدير، حملت البلاد بأعباء جسام أكثر من طاقتها، مما أدى إلى التردي في باهظ الديون، والتي أصبحت أقساطها وفوائدها فوق احتمال موارد الدولة.

لقد سبق أن كتبنا مراراً منبهين ومحذرين من خطورة الحالة الاقتصادية، مطالبين بوجوب الاسراع في العمل على إيجاد الحلول الحاسمة والجريئة والحازمة، للخروج من هذه الأزمة العاتية، التي قد تأتي على الأخضر واليابس، وتوقع البلاد فيما لا يرضاه أحد.

والآن وقد أصبحنا تحت وطأة عوامل قاسية:

• هبوط أسعار البترول عالميًا، فقد صرخ في الأسبوع الماضي السيد/ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي، وأحد الخبراء القلائل في العالم في الشئون البترولية، بأن أسعار البترول في يناير عام ١٩٨٦ ستهبط لى ١٨ دولار للبرميل – ولما كان كل دولار ينقص في أسعار برميل البترول يسبب لنا خسارة قدرها ٧٠ مليون دولار –ولما كان السعر الرسمي لبيع البرميل الآن ٢٧ دولاراً – فمعنى هذا أن ميزان المدفوعات المصري سيخسر ٦٣٠ مليون دولار سنويًا.

• إن سوق السياحة في مصر في ركود مؤسف لعدة أسباب لا مجال لشرحها الآن، مما زاد العجز في ميزان المدفوعات.

• نتيجة لهبوط أسعار البترول، ونقصان استهلاكه عالميًا، فإن دخل البلاد العربية قد نقص نقصًا كبيراً، بل أن بعض بلاد الخليج تقوم الآن بالاستدانة من البنوك العالمية، وأدى هذا إلى استغنائها عن خدمات الكثير من العاملين المصريين بها، وبذا فقد نقصت تحويلات المصريين من الخارج بنسبة كبيرة جداً.

كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع سعر الدولار هذا الأسبوع إلى ١٨٠ قرشًا للدولار الواحد، ومعنى ذلك هو هبوط قيمة الجنيه المصري هبوطًا كبيراً، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجيات الضرورية ارتفاعاً لا يمكن أن تتحمله الطبقات الكادحة والمطحونة.

حقًا أن المشكلة عويصة وقاسية، وانا لمشفقون على الحكومة من هذا الموقف الذي لا تحسد عليه، فالحالة خطيرة، وعلاجها بالوسائل العادية غير مجد، لقد نادى الكثيرون بزيادة الانتاج، ولكنهم وقفوا عند هذا الشعار الجميل ولم يوضحوا كيفية ووسائل زيادة الانتاج.

ان زيادة الانتاج هى الوسيلة الوحيدة لانتشال البلاد من وهدتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها، وتعديله لصالح مصر، ولكن ليس بزيادة الانتاج بنسب صغيرة تتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة، بل يجب أن تكون بمضاعفة الانتاج.

ان الوصول إلى مضاعفة الانتاج زراعيًا وصناعيًا يستوجب ثورة تكنولوجية وتعديل الكثير من القوانين والنظم التي حولت المصريين من شعب نشيط و منتج إلى شعب خامل ومتكاسل كل همه الاستهلاك والمتعة والانجاب مما جعل البلاد تتردى في هوة الفقر والديون.

ان أمامنا دول الشرق الأقصى، كاليابان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة.... التي تعمل شعوبها بجد واجتهاد وايمان، إذ يصل عمل الفرد اليومي إلى عشر ساعات ... وأمامنا ما وصلت إليه من تقدم وغنى وحياة كريمة .. وعلى الجانب الآخر أمامنا شعوب العالم الثالث، والتي ركنت إلى الراحة والخمول والتواكل، وما هى عليه من فقر قاس وديون طائلة.

حقيقة – وبكل الصدق – فإن علينا أن نختار بين الطريقين: طريق العمل الدائب والجاد، وبذل الجهد – كل الجهد – وما يؤدي هذا بالبلاد إلى سداد ديوننا الطائلة، وإلى الغنى والرخاء الذي يعم الجميع .. وبين الاسترخاء والراحة والمتعة، وما ينجم عن ذلك من انحلال، وفقر، وتأخر، وجوع.

الصناعة المصرية

منذ أوائل القرن التاسع عشر، أخذت الدول الغربية في دخول عصر الصناعة، وابتدأ العالم ينقسم إلى دول صناعية متقدمة، ودول زراعية متأخرة، إذ أصبحت الصناعة مصدراً للتقدم والرخاء، كما أخذت التجمعات العمالية في الظهور، وأدت إلى نشوء نقابات العمال لتنظيم صفوفهم، والمطالبة بقوانين للمحافظة على حقوقهم.

وفي مستهل النصف الثاني من القرن العشرين، بعد استقلال مصر وبدء الحياة الديمقراطية بها، قامت النهضة الاقتصادية بقيادة المرحوم طلعت باشا حرب، فأنشأ بنك مصر الذي ساند انشاء الكثير من الصناعات، كصناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وغيرها، وتلا ذلك قيام صناعات الغزل والنسيج بكفر الدوار والاسكندرية، ثم صناعة الأسمدة بالسويس، كما أن صناعة السكر بنجع حمادي أصبحت من الصناعات المتقدمة، وكان انتاجها يغطي جميع احتياجات البلاد من أجود أنواع سكر القصب الشديد الحلاوة.

وبتأميم المصانع، واستيلاء الحكومة عليها في سنة ١٩٦١، وتكون القطاع العام، وسياسته البيروقراطية الارتجالية، تم انشاء الكثير من الصناعات بدون دراسة دقيقة، سواء من ناحية نوع الصناعة ومدى احتياج البلاد إليها، أو وجود المواد الأولية اللازمة لها، أو أماكن انشاء المصانع ومدى ملاءمة هذه الأماكن لسلامة وتكاليف الانتاج، كل هذا أدى إلى تدهور انتاج الصناعات القديمة من حيث كمية الانتاج وجودته وتكلفته، فقد أصبح انتاج هذه الأماكن لسلامة وتكاليف الانتاج، كل هذا أدى إلى تدهور انتاج الصناعات القديمة من حيث كمية الانتاج وجودته وتكلفته، فقد أصبح انتاج هذه المصانع الذي اشتهر على المستوى العالمي بالنوعية الممتازة في الماضي، أصبح مرفوضاً من الأسواق العالمية .. أما الصناعات الجديدة التي أنشئت ارتجالياً وتداول ادارتها من لم يكونوا على درجة عالية من الخبرة والدراية، وكأن الكثير منها يعمل بآلات وأجهزة قديمة تنقصها التكنولوجيا الحديثة، فلم يعد انتاجها ينافس الانتاج العالمي، سواء من حيث الجودة أو السعر.

أما ما أدخل على القوانين من تعديلات متوالية، بغرض ممالاة الطبقات العاملة لكسب رضاها وتأييدها فقد أساء إلى الصناعة اساءة بالغة، وأدى إلى تدهور انتاجها، وارتفاع تكاليفه، وعلى سبيل المثال، فإن أغلب انتاج مصانع النسيج، وخصوصاً من الأصناف الشعبية، بلغ من السوء حداً لا يمكن تصوره، ولا يمكن مقارنته بما كانت تنتجه مصر سابقاً من هذه الأنواع، التي كان كل منها يفخر بها.

ان قوانين العمل المطبقة بمصر، وما فيها من حقوق وامتيازات للعامل، وما تفرضه على صاحب العمل من أحكام، تضر بالانتاج، وتجعل المستثمرين الأجانب يحجمون عن انشاء الصناعات الحديثة بمصر، هؤلاء المستثمرون الذين تعمل أغلب الدول على اجتذابهم للنهوض باقتصادها، وتشجيعهم على انشاء العديد من الصناعات المتقدمة، مستخدمة الاختراعات والتكنولوجيا التي وصل إليها العلم والبحوث المتواصلة.

لقد حاول أنور السادات في اجتماعاته برجال الأعمال الأمريكيين اقناعهم بالعمل على انشاء مصانع حديثة بمصر، وقدم لهم الكثير من الاغراءات والتسهيلات، ولكنهم رفضوا رفضاً باتاً الاقدام على ذلك ما لم تعدل قوانين الضرائب وقوانين العمل.

ان ما نراه الآن من قيام العمال ونقاباتهم في الخارج بالعمل المتواصل لزيادة الانتاج، لكي تقل التكلفة ويزيد التصدير، فتتقدم الصناعة وتهبط نسبة البطالة، يعطي صورة واضحة على منحى جديد لتفهم العمال ونقاباتهم للأوضاع السليمة، ووجوب تعاونهم وتفانيهم لزيادة الانتاج لمصلحتهم ولمصلحة بلادهم.

لقد حدث في اليابان، عندما تقرر تخفيض أيام العمل الأسبوعي إلى خمسة أيام بدلا من ستة، واحتج العمال عليه، خوفاً من اضعاف الانتاج، واظهاراً لاستيائهم، ان أضربوا ساعتين في أول اليوم، ولكنهم – محافظة على الانتاج – عملوا بدلا ع ذلك ساعتين في آخر النهار.

أما ما يحدث من نقابات العمال الآن في أمريكا لزيادة الانتاج، فإنه يعطينا درساً مهماً، إذ أنها تقوم – وعلى حسابها الخاص – بتنظيم دراسات ودورات تدريب مهني لعمالها لاعدادهم لمواجهة تطورات التكنولوجيا الحديثة، حتى يصبح الانتاج قادراً على الصمود أمام المنافسة العالمية، وتستعين النقابات في هذا بجميع الجهات العلمية كالجامعات ومراكز الأبحاث، كل ذلك عل نفقتها.

هذه هى النظرة الواعية الآن للعمال ونقاباتهم، وليس كما رأينا عندنا في السنوات السابقة من سعي نقابات العمال للحصول على مزيد من الحقوق والامتيازات المتوالية، دون مراعاة لما يقابلها من واجبات لتقدم الانتاج من حيث الكم والجودة.

من واجبنا الآن – ونحن في مفترق الطرق – أن تتدارس الدولة مع نقابات العمال، أحدث الوسائل لتعديل قوانين العمل، بما يؤدي إلى مضاعفة الانتاج، وتشجيع المستثمرين الأجانب على المساهمة في انشاء المصانع الضخمة بأحدث الاختراعات والأساليب الحديثة.

فإن مستقبل البلاد يستوجب تضافر قوى رجال الأعمال ونقابات العمال على العمل الجاد والواعي، ومضاعفة الجهود وحشد جميع الطاقات، التي لا بديل عنها لبناء مصر على قواعد متينة، ولتوفير حياة أفضل للأجيال المقبلة.

ان البناء الجديد للوطن ينبغي أن ينهض على أسس راسخة ودعائم ثابتة تصمد للأهواء والمطامع، وتصد تيارات العواصف والتقلبات .. وأن يشارك فيه المواطنون – جميع المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم ومناحيهم، فلا يكون هناك مجال لسلبية أو تواكل، وحتى لا تعتمد الغالبية على الحكومة في جميع مناحي الحياة من تعليم وعلاج وخدمات وتدبير الأعمال والوظائف مما يجعل المواطن لا هم له إلا أن يأكل وينجب ويسهر بجوار التليفزيون بغير اكتراث للعمل والانتاج، وهو ما أدى إلى هذه الحال المؤسفة التي يجب أن نسارع جميعاً للعمل على الخلاص منها.

• • •

ســنة ١٩٨٦

ابتهالات إلى اللّـه

•• يـا رب ..

لقد أطلق الرئيس حسني مبارك صيحته مطالبًا الشعب بالصحوة الكبرى، بعد أن وجد أن ظروف مصر أصبحت حرجة للغاية، فالأزمات الاقتصادية جارفة، والديون الخارجية والداخلية طائلة، اننا يا رب نسجد لك ضارعين أن تمد يدك لتنتشلنا من عثرتنا وتقودنا إلى شاطئ الأمان.

•• يـا رب ..

هذا الشعب الذي يتناسل بكثرة بدون وعي أو تفكير في العواقب الوخيمة لهذا الانفجار السكاني، هذا الشعب الذي سيصل تعداده في سنة ٢٠٠٠ إلى سبعين مليونًا، أي سيزداد عدد أفراده بحوالي عشرين مليونًا، لم يفكر كيف سيدبر لهذا العدد الكبير مساكن ونحن الآن في أزمة اسكان خانقة، أو ماذا سيأكلون وانتاجنا الغذائي الآن لا يغطي ٢٠٪ من احتياجاتنا.. ان هذا التناسل البغيض ما هو إلا انتحار لهذا الشعب الغافل عن مستقبله.

•• يـا رب ..

افتح عيون هؤلاء المواطنين ليروا الهوة الفاغرة أفواهها لابتلاعهم، اجعلهم يدركون خطورة تصرفهم هذا، اعط الحكومة القدرة على معالجة هذا الداء الوبيل بكل حزم.

•• يـا رب ..

يا من قلت: «مبارك شعبي مصر» .. بل لقد أتيت إلى هذا البلد طفلاً فتبارك وتقدس بك وبوالدتك القديسة مريم، شعبك هذا حلّت عليه لعنات الكسل والتراخي، فقل انتاجه، وأصبح يأكل رغيف الخبز.. بعضه احسانًا، والبعض الآخر دينًا، يارب اجعله يفيق من سباته ليعمل بجد واجتهاد لينتج فيشبع من جهده، ويسدد ديونه، ويقف مرفوع الرأس بين الشعوب.

•• يـا رب ..

يا كلي الصلاح اصلح أداتنا الحكومية وانتشلها من البيروقراطية البشعة التي يرتطم بها كل عمل منتج ومفيد، فكم من مشروعات هامة ومجهودات مخلصة تحطمت على صخرة هذه الروح الخبيثة التي سيطرت على جهازنا الحكومي، فكانت معول الهدم لكل من حاول العمل والبناء من أجل مستقبل مشرق .. يارب اصلح وحول هذا الجهاز إلى أداة لمؤازرة وتشجيع كل ما هو لمصلحة بلادنا الحبيبة.

•• يـا رب ..

لقد اجتاحت بلادنا موجة طاغية من الانحرافات – وعلى رأسها تعاطي المخدرات – هذه الضربة المخربة لشبابنا ورجالنا، يارب أنت بقدرتك ترفع عنا هذه المصيبة وتبعدها، وتطهر شعبنا من أدران هذه الانحرافات، وتجعل من شبابنا قوة عاملة نافعة لبناء وطننا الحبيب ومستقبلنا القادم بكل خير، بمعونتك أنت يا الله الرحيم.

•• يـا رب ..

اعط لحكومتنا القدرة والحكمة على معالجة هذه المشاكل الخطيرة ووضع الخطط اللازمة وتنفيذها بكل حزم وقوة، مع شعب متجاوب، متعاون، حتى تصل بلادنا في هذا العام إلى ما نصبو إليه جميعًا من تقدم وفلاح...

أنت السميع المجيب...

• • •

مشـاكل خطـيرة .. تتطلب سـرعة التحـرك

تمر البلاد بظروف صعبة، تراكمت من سنوات مضت، وأخذت تسير من سيئ إلى أسوأ، فمن هبوط سريع في أسعار البترول – مما سيؤدي إلى نقص شديد في حصيلة صادراتنا منه – إلى ركـود السيـاحـة بسـبب ظروف خـارجـة عن ارادتنا، فانخفض دخلها بنسبة كبيرة، أما تحويلات المصريين من الدول العربية فقد أصبحت دخلاً مهـزوزاً، هزيلاً، لا يعتـمـد عليه بسبب عودة بعضهم لاستغناء تلك الدول عن خدماتهم، ثم تخفيض مرتبات الباقين لديها منهم، ولا يخفى أن المعاملة السيئة التي عاناها الكثيرون عند سفرهم جعلتهم يحجمون عن تحويل مدخراتهم إلى مصر، فأخذوا في استثمارها بالدول الأوروبية.. كل هذا وغيره من العوامل، كهبوط دخل قناة السويس، أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات.

أليس هذا كله جديراً بأن يحملنا على التفكير بحرص شديد وحذر لما سيؤول إليه الحال في المستقبل القريب والبعيد، حتى لا نجد أنفسنا في موقف اقتصادي خطير لا نحسد عليه؟ .. ان هناك خطوات واجراءات يجب أن نبدأ في تنفيذها بأسرع وقت ممكن لحماية مستقبل هذا الشعب والأجيال القادمة.

من أكبر المشاكل التي ستواجه مصر، مشكلة الانفجار السكاني، فكلما جال بالفكر أن سكان مصر سيصبحون سبعين مليوناً في سنة ٢٠٠٠ ، يكاد يشل عقل الإنسان عن التفكير، كيف ستوفر الدولة لهذه الزيادة، وقدرها عشرون مليوناً، مساكن بما يلزمها من خدمات كالمجاري، والمياه، والنور، والمواصلات، وغيرها، كم من المدارس تتطلب بناءها وتجهيزها باللوازم والمعدات وامدادها بالمدرسين لخدمة هذا العدد الهائل؟ .. كم من المستشفيات يحتاج إليها العشرون مليوناً؟ .. ان البلاد حالياً تواجه عجزاً شديداً في كل هذه الاحتياجات، من الصعب تغطيتها.. فكيف بتغطية احتياجات هذه الملايين الزائدة...؟

ان مشكلة زيادة السكان تتطلب اتخاذ اجراءات سريعة، حاسمة وحازمة، لإيقاف هذا الطوفان المدمر، سواء كان بتعديل القوانين المختلفة لمعالجة أسباب هذا النزيف، أو باتخاذ اجراءات للعمل على إيقافه، كما يجب أن يتعاون الشعب مع الحكومة، وأن يدرك أن في هذا مصلحته ومصلحة أبنائه وأحفاده.. اني أقترح على مجلس الشعب تشكيل لجنة موسعة تضم اللجان التشريعية والدينية والصحية وغيرها من المفكرين لدراسة الموضوع على وجه السرعة، وعرض اقتراحاتها على مجلس الشعب لإصدار التشريعات اللازمة للعلاج، ولإيقاف نزيف الانفجار السكاني.

لقد نادى السيد الرئيس حسني مبارك بوجوب زيادة الانتاج، ودعا إلى ربط الأجر بالانتاج، وهو في هذا محق، فإن تدهور دخل مصر من العملات الأجنبية يشكل مأزقاً دقيقاً بالنسبة لسداد فوائد وأقساط الديون، ومما يفاقم الأزمة ويجعلها بالغة الخطورة .. ان البلاد أصبحت تستهلك أكثر بكثير مما تنتج، وهذا يقتضي مداومتها على تغطية العجز في المواد الغذائية باستيراد كميات كبيرة من الخارج.. عبء ثقيل ملقى على عاتق الدولة، فإذا لم نتمكن من الاكتفاء الذاتي، فإن لها أن تقصر استيرادها من هذه المواد على أضيق الحدود، كما يجب أن تعمل على زيادة الانتاج الصناعي زيادة كبيرة، ورفع مستواه لكي ينافس المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية، حتى نغطي أغلب الاستهلاك المحلي ونصدر الفائض لنحصل على العملات الصعبة لتوفير ما نحتاجه من لوازم الانتاج، والاستعانة بالحصيلة على سداد فوائد وأقساد الديون الخارجية.

ان الوصول إلى هذا الهدف الا وهو مضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي. يستلزم ضرورة تضافر جهود الشعب مع الحكومة على العمل بكل جهد ومثابرة، ثم أن ربط الأجر بالانتاج سيحمل كل عامل على بذل الجهد ليحصل على الأجر الذي يكفل له حياة كريمة، ويتيح في الوقت نفسه انتاجاً يعاون على بناء وطننا، وتهيئة مستقبل أفضل للأجيال القادمة....

• • •

آراء في المشكلة الاقتصادية (١) أســـبابها وجذورهــا

ان أسباب الأزمة الاقتصادية كثيرة ومتعددة، فهي تراكمات خمسة وثلاثين عامًا، تأصلت وتفاعلت وامتدت جذورها في جميع مناحي الحياة والنشاط حتى أصبح اقتلاعها ومعالجتها من الصعوبة بمكان مستوجبًا الكثير من التضحيات وتعاون جميع قوى الشعب والحكومة معًا.

ان الحروب الأربع التي خاضتها مصر، وهى حرب اليمن وحرب ١٩٥٦ وحرب الأيام الستة وحرب النصر سنة ١٩٧٣، والتجهيز لهذه الحروب، والأسلحة الضخمة التي استخدمت فيها، كلفت البلاد مبالغ طائلة فاستنزفت كل مدخراتها، بل وأوقعتها في كثير من الديون ثمنًا للأسلحة التي تم شراؤها من الدول المختلفة وبأسعار باهظة.

اتخذ الكثير من السياسات وصدر العديد من القوانين ارضاء للطبقات العريضة من الشعب، دون أي تفكير أو دراسة لآثارها السلبية في المدى البعيد.. ومثالاً لذلك قوانين الإيجارات التي صدرت لإرضاء الساكنين وكسب تأييدهم وتصفيقهم، وكانت النتيجة وبالاً على هذه الطبقات، إذ امتنع المستثمرون عن استخدام مدخراتهم في التشييد، في وقت كانت تكلفة المباني متدنية للغاية، وقد أدى ذلك إلى الأزمة الخانقة في الاسكان التي يعاني منها الشعب الآن.

إهمال اقتصاد البلاد اهمالاً تامًا، واعطاء النواحي السياسية والعسكرية كل اهتمام الحاكم، بل اتخذ الكثير من القرارات والاجراءات التي أساءت كل الاساءة إلى النواحي الاقتصادية فبدلاً من أن يكون النمو الاقتصادي هو الموجه الرئيسي لكل القرارات السياسية، كما هو الأساس في جميع الدول المتقدمة، أصبح الاقتصاد يتخبط ويتدهور نتيجة لقرارات سياسية خاطئة وسيئة.

لارضاء الطبقات العاملة واجتذاب تأييدها عدلت قوانين العمل أكثر من مرة لاعطائهم الكثير من الحقوق، بدون النظر إلى ما يجب أن يؤديه العامل لزيادة الانتاج نظير هذه الحقوق. بل لقد أعطى العمال الكثير من السلطات لدرجة أن أي شكوى من عامل ضد رؤسائه كان يؤدي إلى تحقيقات قاسية من جهات متعددة، وبذا أصبح العامل مدللاً وصاحب الكلمة الأولى في المصانع مما أدى إلى تدهو ر الانتاج كمًا وكيفًا.

تعديل نظام التعليم وجعله مجانيًا في جميع مراحله، مما أدى إلى اندفاع الجميع نحو التعليم الجامعي، فأوجب هذا التوسع انشاء الكثير من الجامعات وتكدسها بالطلبة بدون اعداد الكوادر العملية والفنية من مدرسين وأساتذة متخصصين في الخبرات اللازمة، لتعليم هذه الأفواج الضخمة من الطلبة، مما أدى إلى هبوط شديد في مستوى التعليم، واغراق البلاد بمتخرجين أنصاف متعلمين لضحالة ما حصلوا عليه من دراسة.. كما أدت هذه السياسة الخاطئة إلى عجز كبير في التخصصات الحرفية اللازمة للصناعة.

لقد كانت الرئاسات المسيطرة مشغولة بالنواحي السياسية والعسكرية وأطلقت شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» وأهملت الخدمات الضرورية وتركتها بدون صيانة أو تجديد مما أدى إلى تهالكها وتدهورها، وأصبحت الشوارع غارقة في مياه الصرف الصحي، ومياه الشرب مختلطة بالأتربة والوحول، من الصعب استخدام التليفونات التي بلغت نسبة العطل بها ٨٥٪، أما مشكلة المواصلات فتعقدت وأصبح الانتقال من مكان إلى آخر سواء بين المدن أو داخله معضلة يصعب التغلب عليها.

أما مشكلة الانفجار السكاني، والزيادة الكبيرة في معدل المواليد، فقد أقلقت الحكومات المتوالية، وأزعجت المفكرين، إذ أدى هذا إلى اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، مما جعل العبء يزداد ثقلاً وباستمرار على ميزان المدفوعات لاستيراد المواد الغذائية اللازمة لهذه الجيوش المتزايدة من السكان، وحتى عندما زادت موارد البلاد من العملات الأجنبية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات سواء بازدياد دخل قناة السويس والسياحة وحصيلة البترول المرتفعة وتحويلات العاملين بالخارج، لم يخطط لاستخدام هذه الحصيلة الهائلة لصالح الاقتصاد المصري، وترك الحبل على الغارب لاستخدام هذا الكم الكبير من العملات استخدامًا عشوائيًا لم تستفد منه البلاد كما كان يرجى.

لقد أهملت هذه المشاكل طوال الخمسينات والستينات والسبعينات، وتأخر اصلاحها إذ لم يكن مسموحاً بالبحث في أسبابها ووسائل علاجها، وتركت تتراكم سنة بعد أخرى حتى استفحل شأنها.

وسنناقش في الحلقة القادمة أعراض الأزمة الاقتصادية التي تحيق بالبلاد الآن.

• • •

آراء في الأزمة الاقتصادية (٢) أعــراضـــها

ناقشنا في العدد الماضي أسباب الأزمة الاقتصادية وجذورها.. أما أعراضها فبعضها اجتماعي يأخذ بتلابيب أفراد الشعب، وهو الانتاج، وعدم كفايته، وارتفاع أسعار حاجيات المعيشة.. أما الأعراض الأخرى فهي اقتصادية، لا يلم بها إلا الفنيون والخبراء، وهي عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة للدولة، زيادة الديون الخارجية والداخلية، زيادة التضخم، والارتفاع المستمر في أسعار العملات الأجنبية.

بالرغم من الزيادة الكبيرة في السكان، فبدلاً من أن يزداد الانتاج الزراعي ليغطي احتياجات زيادة السكان أخذ في التناقص، لقد انخفض انتاج القمح من ٢,٠٧١ مليون طن في سنة ١٩٨٣/٨٢، إلى ١,٩٧٦ مليـــون طن في سنة ١٩٨٦/٨٥ .. وهكذا في الكثير من المحصولات الزراعية، فكثيراً ما تختفي من الأسواق بعض الأصناف الضرورية كالبصل والثوم، وبالتالي ترتفع أسعارها ارتفاعاً كبيراً.

أما الانتاج الصناعي، فقد تقاعس وتراجع عن أن يواكب التكنولوجيا الحديثة، أو أن يؤدي دوره في تغطية احتياجات المواطنين، والزيادة البشعة في السكان، فقد تأخر انتاجنا الصناعي من حيث الجودة والكمية، حتى أصبحنا مستوردين للأقمشة والملابس القطنية من الصين الشعبية وغيرها، ونحن الذين كنا رواداً في انتاجها، بل لقد اختفت من المحال الكبرى في بلاد أوروبا لافتة: «مصنوع من القطن المصري»، التي كانت تفخر بها هذه المحال.. وهكذا بالنسبة للكثير من المصنوعات.

وهكذا إزداد العبء على الميزان التجاري لزيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والمواد المصنعة من الخارج لسد احتياجات الجماهير منها .. وأخذ العجز في الميزان التجاري، أي زيادة الواردات عن الصادرات، في زيادة مستمرة، للزيادة الكبيرة في المواليد، مع عدم ملاحقة الانتاج الزراعي والصناعي لها، وقد أدى هذا العجز في الميزان التجاري، مضافاً إليه انخفاض حصيلة البترول، لهبوط أسعاره عالمياً، وكذا انخفاض إيرادات قناة السويس، كما أن الأزمة الخانقة التي أحاقت بالدول العربية المنتجة للبترول، لتدهو أسعار البترول، قد أثرت بالنقصان الشديد في تحويلات المصريين العاملين في تلك البلاد، كل هذا جعل العجز في ميزان المدفوعات يزداد سنة بعد أخرى، أما العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، فقد أخذ بالتالي يتضخم بشكل خطير.

ان الديون الداخلية والخارجية لتعتبر النتيجة الطبيعية للأعراض السابقة، وكذا لاضطرار الحكومة لصرف مبالغ طائلة لتجديد واصلاح المرافق التي طال عليها الأمد بدون رعاية في العهود الماضية، حتى أصبحت في حالة يرثى لها، وهى الصرف الصحي، ومياه الشرب، والتليفونات، ووسائل النقل، والمواصلات المختلفة وغيرها، وقد أصبحت هذه الديون من الضخامة بمكان حتى بلغت فوائدها وأقساطها مبالغ لا يمكن أن تحتملها موازنة الدولة المتعبة بالأعباء المختلفة، وهذا ما جعل الحكومة المصرية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي للاتفاق معه حتى يمكنها الذهاب إلى نادي باريس لجدولة ديونها بعد الحصول على فترة سماح تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

بلغت ديون مصر الخارجية في آخر يونيو سنة ١٩٨٦ حوالي ٣٠ مليار دولار، كما بلغت ديونها الداخلية في نفس التاريخ ٣٦ مليار جنيه، وقد بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي ٣ مليارات دولار، وخدمة الدين الداخلي ١,٩ مليار جنيه.

ان النتيجة الحتمية لهذه الأعراض السابقة هى التضخم المتزايد، والذي أدى إلى خلل كبير في أسعار العملات الأجنبية، والارتفاع المستمر في أسعار حاجيات المعيشة والخدمات، مع بقاء دخول الطبقات الكادحة مجمدة تقريباً، مما كان له أسوأ الأثر على مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والفقيرة، التي أصبحت في حالة احباط كامل، لعدم تمكنها من تغطية أثمان حاجياتها الضرورية.

لقد أصبحت حالة الاقتصاد المصري في موقف لا يحسد عليه، تستلزم عملاً سريعاً وحاسماً للخروج بالبلاد من هذا الخلل الذي أصابها، وهو ما سنطرقه في الأعداد القادمة باذن الله.

• • •

آراء فـــي الأزمـــة الاقتصـــادية
(٣) تمهيد الطريق لحل مشاكلها

كما سبق وأوضحنا، فإن مشاكل مصر الاقتصادية تجمعت وتراكمت على مدى الثلاثين عامًا الماضية، نتيجة لأسباب كثيرة ومتعددة، تشابكت وتفاعلت مع التطورات السياسية والاجتماعية، حتى أصبح حلها عويصًا، ويحتاج إلى جهد خارق وعمل متواصل تقوم به الحكومة والشعب بكل عناصره وفئاته، متكاتفين ومتعاونين، مؤمنين ومتفانين في الهدف السامي الذي يسعون لتحقيقه، ألا وهو انقاذ مصر من ورطتها والنهوض بها من عثرتها، لتصبح وطنًا ناجحًا مزدهرًا متقدمًا نفخر به جميعًا.

قبل أن نناقش الاصلاح اللازم، يجب أن ندرس حالة الشعب الذي سيؤلف العنصر الأساسي في التنفيذ، للأسف الشديد فإن الإنسان المصري المجد العامل المجتهد الخلاق الذي بنى الحضارة المصرية منذ آلاف السنين، والذي عمل وجاهد وكافح في ظل ظروف صعبة وقاسية، هذا الإنسان الذي بنى الاقتصاد المصري زراعيًا وصناعيًا، وكان محل اعجاب العالم حتى الأربعينات، جاءت الثورة فأصدرت التشريعات والنظم لارضائه واسترضائه، لدرجة التسيب، فأصبح يسعى بشتى السبل للحصول على حقوق أكثر فأكثر، بدون أي اهتمام بالواجبات التي يجب أن تتناسب مع هذه الحقوق والمزايا التي حصل عليها، وأصبح مبدأ الثواب والعقاب مفقودًا في هذا البلد، فالمجد – وهو النادر – يتساوى مع المهمل والمستهتر والمقصر، وهو الغالبية، في الحصول على مغانم الاشتراكية المشوهة.

كما أن الهزائم المتوالية التي حاقت بالبلاد في حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧، وحروب اليمن، أفقدت الشعب الإيمان بالشعارات الجوفاء، والاقتناع بالقضايا العامة التي تنادي بها الحكومة، وحتى عندما انتصرنا في سنة ١٩٧٣، لم يستغل هذا النصر لصحوة قوية للشعب، وتحويله من شعب مستهلك إلى شعب منتج، وزاد على ذلك الوعود الكثيرةالتي أطلقتها الحكومات المختلفة للاصلاح، والانتقال بالشعب إلى حالة أحسن، ولم يتحقق منها شئ، كل هذا جعل الشعب يفقد الثقة بحكوماته ووعودها التي تطلقها من حيث إلى آخر، بل وأصبحت هذه الوعود محل التندر والفكاهة من الشعب.. ففقد الشعب ايمانه وانتماءه وثقته بالنظام.

أما العنصر الأساسي التالي، هو المستثمرون واقبالهم على اقامة المشروعات اللازمة للتنمية، مستخدمة في ذلك رؤوس الأموال الضخمة، وأحدث ما يمكن من التكنولوچيا الحديثة، حتى يمكن القفز بانتاجنا من حيث الكم والكيف الى المستوى العالمي، لنكفي استهلاك المواطنين والزيادة الهائلة في السكان، مع تصدير ما يكفي لتغطية احتياجاتنا من العملات الأجنبية لاستيراد لوازم الانتاج، وسداد فوائد وأقساط ديوننا .. بكل صراحة، فإنه في الوضع الذي نعيشه والبيروقراطية التعسة التي تسيطر على مقدرات هذا البلد، والتي لا عمل لها إلا تعطيل المشروعات وتخريب كل عمل صالح، فإنه لا أمل في أن يقبل المستثمرون، سواء من الأجانب أو المصريين، على استثمار أموالهم في إقامة مشروعات جديدة.

ان تصريحات الوزراء والمسئولين تؤكد إزالة المعوقات أمام المستثمر، بينما الحقيقة تخالف ذلك تمامًا.. فإن جميع الأجهزة تعمل كل جهدها لإقامة المعوقات البشعة لإحباط واجهاض أي مشروع جديد.. ان المتتبع لسير الأعمال في هذا البلد ليجد عدم تجاوب الأجهزة التنفيذية مع الرئاسات والقيادات، ولا أدل على ذلك من أن كثيرًا من المشروعات التي وافقت على اقامتها الأجهزة المختصة لم يتم تنفيذها، بعد أن فشل المستثمرون في تخطي ما وضع أمامهم من عقبات.

ان ما يراه المستثمرون مما يحيق بالاستثمارات التي تحققت وأتت بربح من انقضاض الأدارات والأجهزة عليهم بطريقة شرسة، كزيادة أسعار القوى المحركة بأثر رجعي، ومطالبتهم بمبالغ طائلة، بالرغم من أن انتاجهم حسبت تكلفته وتم بيعه على أسعار الطاقة الأقل سعرًا، أو مصلحة الضرائب ووسائلها الدكتاتورية في الفحص والتقدير والتنفيذ بطريقة مخربة، وكذا الطريقة الخطيرة في تعديل القوانين والنظم بصفة مستمرة، أفقدت العمل استقراره، هذه وغيرها تمنع أي مستثمر من الاقدام على بذل الجهد المضني وتعريض أمواله لمخاطر الاستثمار، وفي نهاية المطاف يتم تعقبه وملاحقته ومعاقبته على

مـا حـقـقـه من نجـاح وربح، إذا تحـقق تحت تلك الأوضـاع القاسية.

إذا لم تعـمل الحكومة على تعديل القوانين التي أفسدت جهاز العمل والانتاج، وعلى اعادة الثقة والولاء والانتماء إلى طبقات الشعب، والضرب بيد من حديد على البيروقراطية المخربة والمعوقة للعمل الجاد المخلص، إذا لم يتم هذا فإن ما سنطرحه من وسائل اصلاح المسار الاقتصادي يكون عبثًا، ولا طائل منه.

• • •

آراء فـــي الأزمــة الاقتصـــاديــة

(٤) حل مشاكلها: الانتاج الزراعي

عندما نتكلم عن الزراعة في مصر يجب أن نضع نصب أعيننا أن مصر كانت منذ فجر التاريخ بلداً زراعياً.. رائدة العالم في الزراعة المتقدمة ومحاصيلها الوافرة على مر العصور كما ذكرت لنا كتب التاريخ أن تعداد سكان مصر في عصر الرومان بلغ حوالي ثلاثين مليون نسمة، وقد انتجت مصر ما يكفيهم من المواد الغذائية. كما كانت تمون روما بالقمح الكافي لسكانها.. وقد استمرت مصر تنتج ما يكفيها من المواد الغذائية وتصدر الفائض منها إلى الخارج حتى منتصف القرن العشرين، كما كانت تنتج الكتان ذا الشهرة العالمية ليعطيها الكساء اللازم حتى بدأت في زراعة القطن في القرن التاسع عشر فأصبح هو مصدر الكساء، بل وكان هو المصدر الرئيسي لحصولها على العملات الأجنبية.

ما بالنا الآن وقد أصبحنا نستورد أربعة أخماس القمح اللازم لغذائنا، وكذا الكثير من المنتجات الزراعية ومنتجات المواشي من لحوم وألبان وجبن، ليس السبب كما يدعي البعض هو زيادة السكان فقط، بل هو تناقص الانتاج أيضًا. إذ أننا كنا ننتج ما يكفينا من قمح عندما كان تعداد مصر ٢٢ مليون نسمة، بينما الآن ننتج ما يكفي لغذاء عشر ملايين نسمة فقط.. وهكذا إذا أردنا أن نتكلم عن زيادة الانتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي فيجب أن تكون دراستنا مبنية على أساس عدد السكان الآن وما سيزيد عليهم سنويًا وهو ١,٢ مليون، أي أن تعداد السكان سيبلغ ٧٠ مليونًا في سنة ٢٠٠٠ باذن الله.

ان انتاج ما يلزم لغذاء وكساء هذا العدد الضخم من السكان يستلزم دراسة علمية، عميقة ودقيقة، فإن الكثير من الدول كانت تعتمد على الخارج في استكمال احتياجات شعوبها من المواد الغذائية، ولكنها بعد تدارس الأمر بواسطة العلماء الأخصائيين واجراء تعديلات جذرية في طرق الزراعة والري، واختيار المحاصيل المناسبة، أصبح الحال مختلفًا تمامًا، فقد كفت نفسها من جميع المواد الغذائية الضرورية لها، بل وأصبحت مصدرة لكميات كبيرة منها.

لقد أصبح استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة في أراضي الوادي صعبًا بسبب تفتت الملكية بعد تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعي وما طرأ عليها بعد ذلك من توزيع الملكية بين الورثة، مما جعل أغلب مساحة الأراضي الزراعية موزعة إلى ملكيات لا تتجاوز النصف فدان، وبذا يصير استعمال الميكنة والتكنولوچيا الحديثة في هذه الملكيات الضئيلة مستحيلاً.. لذا يجب أن نتجه إلى الأراضي الصالحة للزراعة في الصحاري المصرية، وهى مساحات شاسعة.

ان العقبة الرئيسية وراء زراعة مساحات لا تقل عن أربعة ملايين فدان بالصحراء هى توفير المياه اللازمة لذلك.. ان مصادر المياه الحالية هى مياه نهر النيل والمياه الجوفية، وهذه يجب العمل على دراستها والاقتصاد في استعمالها حتى نوفر منها ما يساعد في ري الأراضي المستصلحة، كما أن هناك مشروعات مقترحة في السودان لزيادة حصيلة النهر.

لما كان النيل هو المصدر الرئيسي للمياه، ولما كان استخدام هذه المياه الآن في الزراعة يتسم بالاهدار والاستهتار، إذ بالرغم من التطور الكبير في نظم الزراعة والري، فما زالت الطريقة المستخدمة هى تغطية الأراضي بالمياه فإن الوسائل المثلى الآن هى الري بالرش أو بالتنقيط، وهذا يستلزم مشروعات لمد مواسير المياه إلى المزارع وبذا يمكن توفير كميات كبيرة من مياه النهر، كما يجب العمل على الاستفادة من مياه صرف الأراضي ومياه الصرف الصحي بعد معالجتها علميًا، ويقدر ما يمكن توفيره باستخدام هذه الوسائل بحوالي ١٠ مليار متر مكعب سنويًا.

هناك مشروعات في أعالي النيل للمحافظة على مياهه من التبخر والضياع كما أن هناك مشروع قناة جونجلي، وهى مشروعات هامة توفر حوالي ١٠ مليار متر مكعب أخرى.

أما المياه الجوفية فيجب دراسة مصادرها بأحدث الوسائل العلمية حتى يمكن التأكد من مصداقية واستمرارية ورودها بانتظام، للقيام بمشروعات تعمير واستصلاح المناطق التي يمكن استخدام هذه المياه في ريها، وبناء القرى والمدن لخدمتها.

ان المساحات الشاسعة المطلوب استصلاحها وزراعتها والتي يجب ألا تقل عن أربعة ملايين فدان، لا يمكن أن يتم هذا العمل الجبار إلا بمعرفة الشركات الضخمة ذات رؤوس الأموال الطائلة والتي تساندها البنوك العالمية الفنية، إذ يجب أن تقوم ببناء القري والمدن الضرورية واستخدام أحدث الأجهزة والآلات المستخدمة في تمهيد الأراضي وحرثها وزراعتها وجمع محاصيلها وتعبئتها، وكذا انشاء المصانع الضخمة لتصنيع بعض الحاصلات الزراعية المنتجة من هذه الأراضي.. كما أن هذه الشركات ذات الامكانيات الكبيرة عليها الاستعانة بالعلماء في جميع مجالات عملها حتى تعطي الأراضي أكبر وأحسن المحاصيل الزراعية.

إذا أمكننا أن نصل إلى هذا الهدف فإنه يمكننا تغطية احتياجات السكان الحاليين وما سيزيد عليهم من الأعداد الهائلة المنتظرة، والله الموفق.

• • •

آراء فـــي الأزمـــة الاقتصــــاديـة
(٥) حل مشاكلها: تطوير الصناعة

للصناعة المصرية تاريخ طويل، فقد بدأت في أوائل القرن التاسع عشر، انشأها محمد على الكبير، مؤسس مصر الحديثة، فأقام المصانع الضخمة، وشجع الصناعات الصغيرة، وأرسل البعثات إلى الخارج ثم جاءت ثورة سنة ١٩١٩، فأزكت الروح الوطنية، وبدأت جماعات كثيرة تعمل للنهضة الاجتماعية والصناعية، بجانب الكفاح السياسي للاستقلال، مؤمنة بأنه لا استقلال بدون الاكتفاء الذاتي.. ونتيجة لهذه الروح الوثابة، تم انشاء بنك مصر، الذي قاد نهضة صناعية حديثة، مبنية على أسس علمية قوية، وتم تأسيس اتحاد الصناعات في سنة ١٩٢٢، لقد ساعد بنك مصر على تأدية رسالته: الروح الوثابة، والحماسة الشديدة التي ملأت قلوب المصريين جميعًا: كبارًا وصغارًا، رجالاً ونساء، فما كان على بنك مصر إلا تأسيس احدى الصناعات ومناداته للشعب بالمساهمة فيها، حتى يسارع الجميع بالاكتتاب فيها، فيتم تغطية رأس مالها عدة مرات بين ليلة وضحاها.. لقد كان الشعب مملوءًا بروح الوطنية، متفانيًا في مساندتها والدفاع عنها.

ان قلبي يعتصره الألم، ونفسي يملؤها الأسى والحزن، كلما تذكرت ما كان عليه الشعب المصري في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين من الحماس والوطنية والتضحية والاقدام، وما هو عليه الآن من تهاون واستهتار، وكسل وتراخ، وتسيب وانحلال.

ماذا حدث لنا؟ .. وماذا أصابنا؟ .. انها حقًا لمأساة.

لقد أنشئت في الثلاثينات والأربعينات العشرات من مصانع الغزل والنسيج، في طول البلاد وعرضها، فكفت المواطنين حاجتهم، وصدرت إلى الخارج فائضها من أجود وأجمل المصنوعات القطنية والحريرية.. كما أنشئت صناعات الزيوت، والطباعة، والسينما، والنقل النهري، والنقل البحري، والطيران، والزجاج.. وغيرها .. وغيرها .. وكانت كلها شركات ناجحة .. رابحة .. مزدهرة.

لقد تعلمنا في الماضي أن الصناعة الناجحة تقوم على ثلاثة عناصر هى: المواد الأولية ورأس المال والعمل .. ولكن أثبتت التطورات العملية بعدم أهمية المواد الأولية فها ه اليابان، الخالية من المواد الأولية، احتلت مركزًا مرموقًا بي الدول الصناعية، كما أن النظام المالي والبنكي الحديث قل من أهمية رأس المل، وأصبحت الأهمية الكبرى هى لعناصر العمل والإدارة والتكنولوجيا الحديثة.

ان المصري الذي كان مثالاً للجلد والمثابرة والوف والانتماء القلبي لعمله، أصبح بالشعارات الجوفاء والقوانين الاشتراكية التي استبعدت نظرية الثواب والعقاب وسوت بي المجد والمهمل، قد جعلت منه العامل الكسول والمتلاعب، حت أتت احصائية الأمم المتحدة لتصفه بأنه أقل شعوب الأرض م ناحية متوسط ساعات العمل اليومية.. فأصبح انتاج أغلب مصانع القطاع العام يتسم بزيادة الفاقد، وتدهور النوعية، وب استحال تصدير الكثير من منتجاتنا إلى الخارج، لصعوبة تنافس مع المنتجات الأجنبية المماثلة.

ان تطوير الصناعة يستلزم عدة خطوات هامة وأساسية لتنق الجو العام، وتشجيع الاستثمارات، وأهم عناصر الاصلاح هى

- تعديل القوانين، مما أدخل عليها منذ قيام الثورة م تعديلات أفسدت العمل والعمال، وأساءت إلى الانتاج وأحبطت همم المستثمرين المصريين والأجانب من انش الصناعات الهامة والكبيرة.

- تنقية الأجهزة الحكومية من عناصر البيروقراطي البغيضة التي تعمل بكل جهدها لاحباط انشاء المشروعا ووضع العراقيل في طريقها، والتي أدت إلى هروب الكثير م المستثمرين، وانهيار العديد من المشروعات، وكذا تعامل الكث من الادارات الحكومية مع الصناعات الجديدة، بروح التعاو والمساعدة على حل مشاكلها، لا بروح العداء والتعقيد والتخريف.

- وضع الثقة في نفوس المستثمرين ورجال الأعما بايجاد نوع من الاستقرار، والامتناع عن التعديلات المستم للقوانين أو باصدار قوانين سقيمة وبأثر رجعي، مما يسبب بلبا لمديري المشروعات.

• إعادة تنظيم التعليم، بحيث يقدم للصناعات عمالاً أكفاء ومهرة يمكنهم أن يسايروا التكنولوچيا الحديثة والآلات والأجهزة المعقدة والسريعة التطور، وبذا يصبح انتاجنا على أعلى مستويات الجودة، وقلة التكلفة، لنتمكن من المنافسة به في الأسواق العالمية.

• تطوير القطاع العام، من حيث التجديدات بأحدث الآلات، والاستعانة بالكفاءات العالية من الإداريين، واعطائها الامكانيات والسلطات لتعمل في حرية ومرونة لانجاح المشروعات.. كما يلزم مجابهة المشروعات الخاسرة بكل حزم، وتصفية الميئوس منها.

• امتناع الحكومة ووسائل الاعلام عن توجيه الاتهام دائمًا للقطاع الخاص، وفي أغلب الأحيان بدون وجه حق، وبجهل بالأسس الاقتصادية والتنموية، مما جعل الكثير من المستثمرين يحجمون عن المساهمة في انشاء المشروعات، وهذا ما سنناقشه بافاضة باذن الله.

• • •

دور القطاع الخاص في استثمارات الخطـة الخمسـية الجديـدة

ان الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد تلقى على عاتق القطاع الخاص أعباء هامة ودوراً فعالاً لابد أن يقوم به، إذ أنه أحد جناحي الاقتصاد المصري، والذي لابد له من التعاون والتضافر بكل اخلاص مع الجناح الآخر وهو القطاع العام للنهوض بالاقتصاد المصري ليزدهر وينمو ويأتي بالنتائج المرجوة – بل وهناك هدف هام هو ايجاد فرص عمل للشباب الذي يخرج إلى ميدان العمل والذي يقدر سنوياً بحوالي مليون شاب وشابة طبقًا لاحصائيات زيادة السكان.. نعم، ان على القطاع الخاص واجبًا هامًا وضرورياً وهو الخروج بجهده وخبرته واستثماراته الضخمة، لانشاء المشروعات الزراعية والصناعية الكبيرة طبقًا لأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا حتى يتضاعف انتاجنا ونغطي احتياجات البلاد ونصدر إلى الخارج سلعاً جيدة الصنع رخيصة الثمن لتنافس المنتجات الأخرى.

ان هذا هو المطلوب من القطاع الخاص وهو الذي يمتلك من الودائع طبقًا لبيانات البنك المركزي المصري في ١٩٨٦/٦/٣٠ ما قيمته ١٠٩٢٠ مليون جنيه بالعملات المحلية، كما يمتلك ما قيمته ٨٢٠٢ مليون جنيه بالعملات الأجنبية «علمًا بأن الدولار مقوم بسعر ٧٠ قرشًا» أي أن قيمتها بالسعر الحالي لسوق الصرف ٢٤٦٠٦ ألف مليون جنيه تقريبًا. ولكن يعترض استثمار القطاع الخاص عدة مشاكل يجب تذليلها لتشجيعه على القيام بالاستثمارات المطلوبة.

ان استثمار الأموال وانشاء المشروعات يستلزم الجهود المضنية والدراسات المتواصلة الدقيقة والتعب وتذليل الصعاب والعقبات لتنفيذ هذه المشروعات، فمع تخطي المستثمر لكل هذه المتاعب.. يقابل من الأجهزة المختصة بكل تعويق واحباط لجميع خطوات التنفيذ.. حقيقة أن القيادات العليا تداوم التصريحات بازالة المعوقات وتقديم المساعدات للمستثمرين، ولكن يظهر أن هناك انفصامًا في الشخصية ما بين القيادات العليا، والأجهزة التنفيذية التي تخالف في تصرفاتها كل التصريحات الجميلة التي تطلع علينا بها الصحف.

لذا يجب على الدولة اتخاذ ما تراه من اجراءات حاسمة وحازمة لايقاف الأجهزة التنفيذية عند حدها في معاملتها السيئة للمستثمرين، بل يجب استبعاد كل من يقوم بوضع العراقيل والمعوقات في طريق تنفيذ المشروعات. وتغيير مفاهيم هذه الأجهزة لتصبح عونًا وحافزاً ومشجعًا لأصحاب المشروعات.

لقد طالب رجال الأعمال مراراً وتكراراً بتثبيت القوانين واللوائح، وعدم تغييرها من حين لآخر، وخصوصاً الذي يصدر منها بأثر رجعي، إذ ما دامت المشروعات قد تمت دراسة جدواها الاقتصادية في ظل لوائح وقوانين معينة، فإن تغييرها قد يسبب خسائر جسيمة لها، بل قد يكون سببًا لفشل هذه المشروعات وتوقفها، وهذا ما يجعل الكثير من المستثمرين يحجمون عن اقامة مشروعات جديدة.

ان اقدام القطاع الخاص على استثمار أمواله، هو لغرض تحقيق الربح، ولكن المفاهيم التي استقرت بفعل الكتابات والأقوال والشعارات على مدى السنوات الماضية هى أن الربح خطيئة وجريمة. وان كل مستثمر يحقق ربحًا هو مغتصب ومستغل ومصاص دماء، كما أن وسائل الاعلام مازالت تقوم بترسيخ هذه المفاهيم الخاطئة، وهذا ما حدث عند انحراف بعض المستثمرين في تعاملاتهم مع البنوك، فقد قامت الصحف بالتركيز على هذه الانحرافات واعطائها طابعًا مفاده ان هذه من شيمة المستثمرين. فيجب تغيير هذه السياسة المنفرة للاستثمار.

ان القطاع الخاص مطالب بتغطية جزء كبير من استثمارات الخطة الخمسية القادمة، بما يوازي استثمارات الحكومة والقطاع العام، إذا لم يزد عنه، كما أن المسئولين يداومون التصريح بأن القطاع العام والقطاع الخاص هما ركيزتا الاقتصاد القومي، ومع ذلك فإننا نرى التفرقة واضحة في معاملة كل من القطاعين، وفي جميع المجالات والتصرفات، كأن القطاع العام ابن الست، بينما القطاع الخاص ابن الجارية، فكل المحاباة للقطاع العام، وكل المجافاة

والتعنت للقطاع الخاص، بكل كثيراً ما تصدر قرارات بعض السادة الوزراء بقصر التعامل على القطاع العام، هذه التفرقة يجب أن تتوقف، وأن يكون القطاعـان على قـدم المسـاواة في المعاملة.

يا سادة ... على المسئولين عن الاقتصاد المصري، وبالتالي مرؤوسيهم أن يغيروا مفاهيمهم عن القطاع الخاص، الذي لديه من الامكانيـات الماليـة والخبـرة والمعـرفـة، وسـرعـة التـحـرك، والاتصال، والتعامل مع التكنولوچيا الحديثة، ما يمكنه بحق أن يقوم بدور هام وفعال في النهوض بالاقتصاد المصري، وتصحيح أوضـاعـه... والمطلوب من الحكومـة هو تعبيـد الطريق أمـامـه، وتذليل الصعاب والعراقيل التي توضع في طريقه.

• • •

البيانات المتضاربة وثقة المستثمرين

لقد درج المسئولون على القاء البيانات والتصريحات بدون التأكد من صحتها، كما تعودوا على المبادرة بالوعود المطمئنة التي لا يتحقق منها شئ، حتى فقد الشعب الثقة في كل ما تعطيه الحكومة من تصريحات وأقوال، بل أصبحت أحاديث وأقوال الوزراء والمختصين محل تندر وسخرية الجماهير العريضة من الشعب!!

ولا أدل على ذلك من التأكيدات التي أطلقتها وزارة التموين في الشهر الأخير من أن الأسعار لن ترتفع، وأن الحكومة تعمل جاهدة على تثبيت الأسعار، والضرب بكل شدة على التجار الذين يحاولون زيادتها، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه أثمان جميع حاجيات المعيشة من فواكه وخضروات ولحوم ودواجن وغيرها ارتفاعًا جنونيًا، بل والمدهش أن أسعار الحاجيات التي تتولاها وزارة التموين قد رفعت أسعارها أيضًا، فكيف يثق الشعب بأقوال وتصريحات ذوي الشأن؟

لقد خرج علينا الأهرام الاقتصادي بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٩، وبصفحة [١٥] بخبر مفاده أن «الأرقام التي تذاع تشير إلى أن البنوك اشترت ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار، والدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يقول: أن المعدل اليومي حتى ١٦ يونيو الماضي وصل إلى ٧,٥ مليون دولار».. ولما كانت السوق المصرفية الحرة بدأت في ١٩٨٧/٥/١٠، فمعنى هذا أن ما تم شراؤه من دولارات هو ٧,٥ × ٣٧ يومًا، أي مبلغ ٢٧٧,٥ مليون دولار تقريبًا.. وفي صفحة [١٧] من نفس العدد، تذكر الجريدة «بلغت أمس حصيلة السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي حوالي ٣٣٠ مليون دولار، وذلك من خلال ٤٥ يومًا من بدء العمل بالنظام الجديد للتعامل في النقد الأجنبي».. ثم صدرت جريدة «الأهرام» في اليوم التالي ١٩٨٧/٦/٣٠، وبالصفحة الأولى منها، تصريح للسيد الدكتور رئيس الوزراء.. يقول: «أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أمس، أن السوق المصرفية الحرة ستوفر خلال فترة قليلة، جميع احتياجات الشركات الصناعية من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج.. وقال أن حصيلة استبدال النقد الأجنبي عن طريق البنوك بلغت حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار ومنذ بدء العمل بالسوق».

ما هذه الأرقام المتضاربة في يومين متتالين؟ .. هل نصدق وزير الاقتصاد ونخطئ رئيس الوزراء؟ .. أم نخطئ وزير الاقتصاد ونصدق رئيس الوزراء؟.. الواقع أن الجمهور لن يصدق أيًا من هذه البيانات، إذ لا يعقل هذا التخبط والتضارب في التصريحات في أرقام وبيانات لا يصح أن تكون محل خلاف، لأن المفروض ورودها من البنك المركزي.

يا سادة .. هذه عينة مما يراه المستثمرون فتهتز ثقتهم بكل ما يقرأ أو يعطى لهم من بيانات ومعلومات، في وقت نحن فيه في مسيس الحاجة إلى زرع الثقة في نفوسهم، وحثهم على الاقبال على دراسة وانشاء المشروعات التي نحتاجها للنهوض بالاقتصاد المصري وزيادة الانتاج.

اننا نرجو المسئولين الحرص الشديد في القاء التصريحات والبيانات، على أن تكون دقيقة كل الدقة، وتمثل الحقيقة - كل الحقيقة - بدون أية مبالغات أو مزايدات.

• • •

تضـــــافـر القـــوى

نادى الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير أمام ممثلي الشعب بأن ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية تقتضي من الزعامات السياسية أن ترتفع فوق المنازعات التي لا طائل منها، وأن تتعاون بكل اخلاص للخروج بالبلاد من الأزمات الخانقة التي تمر بها.

لقد وصلت الحالة الاقتصادية إلى مرحلة خطيرة للغاية لا يدري إلا الله ماذا ستكون نتيجتها ما لم يتحد الجميع، أي رجال الاقتصاد والأحزاب والمفكرين على جميع مذاهبهم للتخطيط والعمل بكل الجهد والعزيمة للخروج من هذا المنحنى المرعب الذي تمر به البلاد.

وليس الغرض فقط من وقوف الجميع جبهة واحدة أمام هذه المشاكل العويصة هو إيجاد الحلول لها، بل الأهم من ذلك اقتناع الشعب بأن هذه الحلول هي المخرج الوحيد للبلاد من هذا الموقف المؤسف، فالشعب فقد الثقة بأقوال ووعود الحكومات المختلفة التي لم يتحقق منها شئ، بل أصبحت الحالة أسوأ مما كانت عليه.

ان إيمان الشعب بصدق ما ستقدمه له المجموعة المؤتلفة من وسائل لعلاج هذه الأزمات، سيجعله يتعاون تعاونًا تامًا ومجديًا لتنفيذ الحلول المرجوة، وفي هذا التعاون الضمان لنجاح خطة الانقاذ، وهذا ما افتقدته الخطط التي وضعتها الحكومات السابقة ولم تأت بأية نتائج حاسمة لاصلاح الوضع الاقتصادي المتردي مما أتى بنا إلى المواقف المؤسفة الحالية.

ان الحلول المرجوة للأزمة الخانقة التي تحيط بنا لهي اجراءات وقوانين قاسية وصعبة، نعم تأكدوا أن الدواء الناجع لهذه الحالة مر، بل وشديد المرارة، فمن لنا باقناع الشعب بهذا العلاج الذي سيحمله بأعباء شديدة وقاسية، بل قد يحرمه من شعارات استمر في سماعها على مدى الثلاثين عامًا الماضية حتى آمن بها وأصبحت جزءًا من حياته ومعايشته، نعم من هو القادر على اقناعه بقبول هذا العلاج، والعمل متضافرًا وبكل حماس وعزم لتنفيذ الحلول المطلوبة؟ لابد من مجموعة متماسكة وقوية من علماء كبار وزعماء هذا البلد، نعم هؤلاء هم القادرون على اقناعه بالخروج من تقوقعه وسلبيته واستهتاره، ليتعاون بكل جدية وحماس لتنفيذ ما تقدمه له من سياسة جديدة واضحة المعالم لاصلاح حالة البلاد والنهوض بها والخروج بها من أزمتها المزمنة.

لقد سبق أن نادى الرئيس حسني مبارك بوجوب الانتاج الجاد والسريع، وكنا ننتظر من الحكومات المختلفة أن تعمل على تنفيذ هذا الأمل الكبير، ولكنها لم تقم بأي تخطيط أو جهد للوصول إلى هذا الهدف الهام. ثم قام الرئيس بالمناداة بالتنمية في النواحي الزراعية والصناعية والاقتصادية، ولكن الوزارات المتعاقبة أصمت أذنيها عن هذا النداء الحيوي، ولم تحرك ساكنًا للعمل على التنمية المرجوة لزيادة الانتاج وبالتالي تغطية أغلب احتياجات البلاد وزيادة الصادرات لنحصل على العملات الصعبة التي أصبحت البلاد في مسيس الحاجة لها. لقد فشلت الحكومات في العمل المطلوب منها.

الآن .. وقد نادى الرئيس حسني مبارك أمام مجلس الشعب بالأهداف التسعة التي يجب أن نعمل على تحقيقها وهى:

- الاستقرار هو مظلة الأمل.
- توفير العمل لكل مواطن.
- زيادة الانتاج لمضاعفة التصدير وتقليل الاستيراد.
- نشر الصناعات المتوسطة والصغيرة.
- تعمير الصحراء وبناء المدن وزراعة المزيد من الأرض.
- مضاعفة الموارد السياحية ومواقع السياحة المتطورة.
- تحويل القرية المصرية إلى خلية منتجة.
- محاربة الاسراف وتخفيض الاستهلاك.
- حماية الشباب من المخدرات والأفكار المضللة.

والرئيس وهو ينادي بهذه الأهداف الهامة، نادى أيضًا بتوحيد الجهود لتحقيقها لما وجده من عدم جدوى الحكومات الحزبية في تنفيذ ما سبق أن نادى به، فما هو يا ترى نوع تضافر الجهود اللازمة لتحقيق ذلك؟ هذا ما سنناقشه باذن الله في العدد القادم.

• • •

الائتــلاف المجـــدي

نادى الرئيس حسني مبارك في مجلس الشعب بالاجراءات والخطوط العريضة لما يجب القيام به للخروج بالبلاد من أزماتها الاقتصادية الخطيرة التي تمر بها - كما نادى أيضًا بالائتلاف والتضافر بين الجميع لانجاح هذه الاصلاحات، والعمل كفريق واحد في طريق التقدم والرقي والرفاهية.

كتبت في هذا المكان منذ أربع سنوات قائلا بأن السبيل الوحيد لانقاذ البلاد من مشاكلها الاقتصادية والمالية المتعثرة هو تأليف وزارة وطنية من جميع الأحزاب والعناصر الخبيرة والقوية التي يمكنها أن تضع الخطط والاجراءات الكفيلة بالنهوض بالبلاد من كبوتها والسير بها في طريق النهضة الصناعية والزراعية الشاملة المرجوة، ثم تنفيذ هذا التخطيط بالأجهزة المخلصة والمتفهمة للأوضاع، بعيدًا عن البيروقراطية المنفرة التي سيطرت على أجهزة الدولة فعطلت المشروعات وخربت ما تم تنفيذه منها، وجعلت المستثمرين يصفون أعمالهم مكتفين بما حاق بهم من مشاكل ومتاعب وخسائر، بل وجعل غيرهم يحجمون عن الاقدام على الاستثمار في مصر بعد ما رأوا ما أصاب سابقيهم من خراب ودمار.

إذا علمنا أن الوسائل المطلوبة للنهوض بالبلاد والسير بها بخطى سريعة ووثيقة في طريق التنمية والانتاج هي:

• الغاء الكثير من القوانين والتشريعات والقرارات التي صدرت في الفترات السابقة لأغراض وظروف خاصة، وكان من نتيجتها احجام المستثمرين عن الاقدام على انشاء المشروعات الكبيرة والفعالة في زيادة الانتاج وتشغيل الأيدي العاطلة، بل والقضاء على البطالة المقنعة التي تحمل الانتاج بتكاليف باهضة.

• تعديل قانون العمل الذي أساء اساءة بالغة إلى الانتاج، بانتهاجه طريق حماية العامل بحق وبغير حق، فساوى بين العامل المجتهد والعامل المهمل والمخرب، مما أدى إلى احجام المستثمرين الأجانب عن انشاء الصناعات الضخمة في مصر، لذا يجب تعديل هذا القانون تعديلاً جذريًا وحاسمًا حتى يعطي العامل المجتهد الحوافز والمكافآت على جهوده ونشاطه، وتشجيع غيره على التمثل به، ومعاقبة العامل المقصر على ما اقترفه في حق عمله وبلده من اهمال واساءة.

• الضرب بيد من جديد على البيروقراطية الهدامة، التي لا عمل لها إلا عرقلة انشاء المشروعات الانتاجية المطلوبة، والوقوف في طريق نجاح المشروعات القائمة بشتى الوسائل والحيل، أن القضاء على قوى البيروقراطية المقيتة المتفشية والمسيطرة على الأجهزة الحكومية لضرورة هامة لنشاط التنمية المرجوة.

• القضاء على الرشوة والفساد التي انتشرت بين ضعاف النفوس في القطاعات المختلفة، حتى أصبحت ظاهرة مدمرة لكل عمل جاد لصالح البلاد وتقدمها.

• اصدار التشريعات والقرارات والاجراءات الكفيلة بتشجيع المصريين سواء العاملين بالخارج، أو الذين يحتفظون بأرصدة لعملات أجنبية في الخارج بتحويل أرصدتهم إلى مصر، وبذا يكفون حاجة البلاد إلى العملات الصعبة، ويستثمرونها في المشروعات الصناعية والزراعية.

• العمل الجاد على تشجيع التصدير، بالقوانين واللوائح اللازمة، بعيدًا عن البيروقراطية المتعفنة.

• العمل على نهوض الشعب واخراجه من قوقعة التهاون والاستهتار والتسيب، والتي جعلت من المصري شخصية لا تعمل أكثر من ٢٣ دقيقة في اليوم، بعد أن كان مثالاً للعامل المجتهد المنتج.

كل هذه وغيرها من اجراءات، ضروري وهام لانقاذ البلاد من الضياع الذي تعيش فيه، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعثر فيها، ومن رأيي أنه لن يقدم على العمل على هذا بشجاعة واقدام إلا وزارة وطنية قوية تضم جميع ممثلي الشعب ومن يساندونهم من خبراء أكفاء، حتى يتجاوب معها الشعب، مصدقًا ومؤمنًا بما تقدمه له من اصلاح مهما كان شاقًا ومرًا - فيتعاون معها معاونة فعالة ومجدية.

كفانا ما رأيناه في السنوات الماضية من حكومات عجزت عن القيام بأي اصلاح مجد، وكان كل همها اطلاق الشعارات الجوفاء والوعود الكاذبة التي أفقدت الشعب ثقته فيها، وجعلته يصل إلى هذه الحالة من الضياع والانفلات.

أجهـــــــزة التنـمـيـــة

عارض الدكتور صليب بطرس في عدد وطني الماضي، مطالبتي بأن تتولى وزارة ائتلافية من الخبراء والعلماء والزعماء القيام بالاصلاح الاقتصادي المرجو بمقولة أنه سبق تكوين مؤتمر اقتصادي في فبراير ١٩٨٢ وقدم توصياته للرئيس حسني مبارك الذي أحالها بدوره للحكومات المتعاقبة، وان النتيجة كانت هذا التدهور الذي يزداد حجمًا يومًا بعد يوم، والحقيقة يا دكتور صليب أن الوزارات المتعاقبة لم تنفذ شيئًا من توصيات هذا المؤتمر التي وضعت في الدرج وضرب بها عرض الحائط. ولو كانت نفذت اقتراحات المؤتمر المذكور لما كنا الآن في هذه الحالة البائسة.

انه يهمني أن أوضح أن الحكومات المتعاقبة والأجهزة المختلفة المتعاونة معها لا تصلح بتاتًا للقيام بأية اصلاحات توصلنا للتنمية والانتاج المرجو - كما يهمني أن استشهد بما نشر في الأسبوع الماضي في اراء مختلفة تؤيد رأيي، فقد نشرت جريدة الأهرام الاقتصادي في عدد ١٩٨٩/٤/١٠ وهي جريدة جادة موضوعية للدكتور علي الدين هلال مقالاً تحت عنوان كيف تدار علاقات مصر الاقتصادية، وهذا المقال من الأهمية ليستلزم نشره بالكامل. «شاءت الظروف أن وضعتني في الأسبوعين الماضيين في موقع المتلقي لعدد من التقييمات لسلوك القائمين على أمور مصر الاقتصادية التي ينبغي أن تكون موضع تساؤل وتندر. ففي لقاء مع احدى الشخصيات العاملة في مجال صناديق النقد العربية سمعت انتقادات وملاحظات على السلوك المصري الرسمي. وأنه بعد غيبة مصر لسنوات فإن العودة المصرية تتسم بالتلكؤ، وبنقص المعلومات الضرورية، وبنقص التقدير الصحيح للأدوار والأوزان الموجودة في كل مجلس، وبعدم وجود تصور واضح لأهداف مصر بشكل تفصيلي، ولا حتى معرفة دقيقة بأساليب العمل في هذه الصناديق والاجراءات المتبعة فيها. واتضح ذلك في حالات محددة عند التعامل مع صندوق النقد العربي وهي حالات تكشف عن عدم قيام المسئولين المصريين بتأدية واجبهم بدقة.

من ذلك أيضًا عدم وجود تمثيل مصري على مستوى التمثيل العربي المناسب في اجتماعات مديري المؤسسات المالية العربية الذي عقد في الأردن مؤخرًا وقد أثر ذلك على حرية اتصالات الوفد المصري وقدرته على الحركة، أضف إلى ذلك ما قيل من عدم معرفة المسئولين المصريين عمومًا بنظرائهم في البلاد العربية الأخرى بما يستتبعه ذلك من أن تصبح العلاقات رسمية وبروتوكولية.

وفي نفس الأسبوع استمع المشاركون في ندوة عن العرب وأوروبا أقيمت في القاهرة إلى تقييم من أحد مسئولي الجماعة الأوروبية قال فيه أن كل الدول العربية - باستثناء تونس والمغرب - لا تتابع حركة الجماعة ولم تستفد بعد من الامكانات والفرص التي تتيحها، وأنه لا توجد سياسة تصديرية واضحة من هذه الدول تجاه الجماعة. وان على هذه الدول أن تتحرك بسرعة قبل أن تستكمل الجماعة مقومات السوق الواحدة في عام ١٩٩٣.

وفي نفس الأسبوع أيضًا استمعت من مصدر أوروبي إلى أن مصر لم تخبر أصدقاءها في أوروبا بما تنوي القيام به تجاه صندوق النقد الدولي وبالاقتراحات التي ستطرحها عليه - وأن الأوروبيين عرفوا بالتصورات المصرية من الولايات المتحدة، وتساءل الأوروبي عن كيف يمكن لأوروبا أن تساعد مصر إذا كانت لا تعرف شيئًا عن الاقتراحات المصرية، خصوصًا أن رئيس الصندوق فرنسي ويمكن أن يكون له دور في تحريك بعض الأمور.

وقبل ذلك بشهرين عرفت أن التقرير الاقتصادي الخاص بالمعونة الذي كان ينبغي أن تعده مصر للتوزيع على الكونجرس والادارة الأمريكية لم يكن جاهزًا في موعده، فتم توزيع التقرير الخاص بالمعونة العسكرية والذي أعدته وزارة الدفاع المصرية.

ومن كل المصادر تتكرر الملاحظات حول البطء غير المبرر، والتثاقل غير المفهوم، والتلكؤ في اصدار القرارات، وانشغال كبار المسئولين بأمور عديدة لا تدخل كلها في صميم عملهم المباشر، وعدم الحسم في الأمور المتعلقة، والتأخير في الرد على الخطابات بما في ذلك تلك المتعلقة بتسهيلات أو قروض، والمماطلة لأسباب غير معروفة، حتى وصل التعاون مع عدد من الدول الأوروبية الهامة إلى طريق مسدود» . انتهى مقال الدكتور علي الدين هلال ».

هذه بعض المآسي التي تفرزها الأجهزة الموجودة والتي تجعلها غير صالحة لتولي اصلاح الاقتصاد المصري.

كما جاء في مقدمة لمقال للأستاذ فهمي هويدي بأهرام ١٩٨٩/٤/١١ تحت عنوان «أجراس الخطر».

«منذ الفراعنة والناس في مصر يشكون بصوت عال، رسالة

الفلاح الفصيح الشهير تشهد بذلك، فلا جديد ولا غرابة اذن في أن تكون هناك معاناة أو مشكلات، أو أن يلغط الناس في هذه أو تلك، انما الجديد الذي لابد أن يستلفت أنظارنا هو أن خطاب الناس صار يتسم بكثير من اليأس والخوف، وبقليل من الثقة، وهو ما يعني أن بعض مفاتيح الأمان المهمة صار مشكوكًا في فاعليتها، وأصابها عطب تحتاج إلى اصلاح أو تصحيح، ولا يغرنك أن العجلات تدور وأن المركبة سائرة، لأن أية عربة معطوبة ستفعل ذلك الشيء. إذا وضعت على منحدر .. صدقت يا أستاذ فهمي هويدي .. والمؤسف أن المنحدر سريع الانحدار خطير النهاية.

هذا ما كتب في يومين متتاليين، وفي جريدتين محترمتين وهى الأهرام اليومية والاهرام الاقتصادية، ومن كاتبين في قمة الوطنية والجدية والمعرفة. وهى تعطي صورة واضحة على ترهل الأجهزة الحاكمة وفقدانها لكل فاعلية، فما بالك بوجوب وجود حكومة وأجهزة ذات خصائص وصفات معينة وعلى مستوى عال من الكفاءة والحزم وسرعة الحركة للقيام باصلاح مسار البلاد والنهوض بها إلى العمل الجاد والتضحية والالتزام القيم والمبادئ السامية للخروج مما نحن فيه من أزمات وخراب. الله يوفقنا جميعاً.

• • •

ديـــون مصـــر

قرأت هذا الأسبوع في إحدى الصحف المعارضة، لأحد أساتذة الاقتصاد عن ديون مصر، وساءني جداً ما جاء بهذا المقال بما فيه من تجن، ولا أقول من مغالطات، لأن الكاتب هو أحد رجال الاقتصاد ذو الباع الطويل في هذا الميدان، مما لا يجعل هناك أي شك في أنه وقع في هذه الأخطاء، بل هو ذكرها عامداً متعمداً لمهاجمة النظام الحالي، وهو يعلم تماماً بعدها عن الحقيقة والصواب. ان استمرار ذكر هذه التفاصيل التي لا تمثل الواقع تشوش أفكار الجماهير وتبتعد بها عن صحيح المسار الذي سار فيه اقتصاد مصر في السنوات الأخيرة، وتسئ إلى النظام الحالي ظلماً وعدواناً.

ذكر سيادته في صدر مقاله «فالدين العام تتوزع أثقاله بين الداخل والخارج، وبين الدين المدني والدين العسكري، ولا أحد يستطيع أن يفيدنا عن أحجام هذه الديون...» لقد دهشت كل الدهشة لهذا القول، لأن السيد الكاتب أحد أساتذة الاقتصاد وقطعاً لا يفوته دراسة التقرير السنوي للبنك المركزي، والذي يصدره البنك المذكور سنوياً وبصفة مستمرة، ويعتبر مرجعاً هاماً للموقف الاقتصادي المصري، أن التقرير السنوي للبنك المركزي يفرد فصلاً خاصاً للدين المصري الخارجي والداخلي، موضحاً به كل البيانات والمعلومات الخاصة لهذه الديون. وما اعتورها من زيادة أو تغيير. وما كان لسيادته أن يلقي في روع القارئ أن الحكومة تخفي على الشعب حقيقة ومقدار هذه الديون.

لا أريد مناقشة ما جاء بالمقال المذكور عن استخدام الديون الخارجية ومآخذه على هذه الاستخدامات، ولكنني أود أن أوضح أن الديون الخارجية تنقسم إلى ديون عسكرية وأخرى مدنية، فالعسكرية منها استخدمت في تغطية بعض امدادات الجيش المصري بالأسلحة اللازمة في الحروب المختلفة التي خاضها منذ سنة ١٩٥٦ وحتى حرب ١٩٧٣، وهى الحرب التي خاضها الجيش المصري لرفع ذل الهزيمة التي تحملتها البلاد منذ حرب ١٩٦٧، هذه الديون وما أضيف إليها من فوائد لا ذنب للنظام الحاكم فيها، ولم يكن منها مفر.

ان الحروب المذكورة جعلت الدولة توجه أغلب مواردها لتغطية تكاليف هذه الحروب، فأهملت صيانة وتجديد المرافق العامة، مما جعل المرافق المختلفة سواء في القاهرة أو في عواصم المحافظات والمدن الكبرى في أسوأ حال، وازدادت شكاوى الشعب من طفح المجاري الذي غطى الشوارع والأزقة وجعل السير فيها مشكلة المشاكل، كما أخذت مياه الشرب يضعف وصولها إلى المساكن كما ان انفجار مواسير المياه المستمر تسبب في انقطاع وصول المياه إلى أحياء كثيرة، أما أعطال التليفونات المستمرة فقد سبب ارتباكاً للأعمال المختلفة فقد ساءت حال هذا المرفق إلى أقصى الحدود،وكذا انقطاع التيار الكهربائي المتكرر بسبب قدم محطات القوى المحركة ضايق المواطنين كما سبب توقف المصانع عن الانتاج في فترات متقاربة، وناهيك عن وسائل المواصلات التي تكدست بالمواطنين حتى أصبح الانتقال من مكان لآخر عملية تعذيب وإذلال للأفراد.

رأت الحكومة أن استمرار الحال بهذا الشكل المؤذي لا يمكن أن يستمر، كما أن زيادة السكان استتبعتها زيادة العمران ووجوب العناية بالمرافق العامة التي هى البنية الأساسية للعاصمة والمدن الكبرى، فقامت بتجديد شبكة المياه في العاصمة وزيادة محطات التكرير بقدرات أعلى حتى يمكن تغذية المدينة وضواحيها بالمياه الكافية وكذا عواصم المحافظات والمدن الأخرى. أما المجارى التي كانت مشكلة كبرى للقاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن فقد لجأت إلى البيوت الاستشارية العالمية التي قدمت لها المشروعات المناسبة للموقف وقامت بتنفيذها وإن ولم يكتمل بعضها بعد - كما أقامت الكثير من محطات القوى الكهربائية لتغذية البلاد بالكهرباء والقوى المحركة اللازمة لزيادة العمران والتوسع الصناعي اللازم للتنمية، أما التليفونات التي كانت شبكة مهلهلة، فقد استخدمت الشركات العالمية في تجديدها واستحدث أحدث الأجهزة الحديثة الالكترونية، فبعد أن كان من الصعب الاتصال بأحد الأصدقاء في نفس المدينة، أصبح الآن وبكل سهولة الاتصال الفوري بأي جهة في جميع أنحاء العالم وفي نفس اللحظة.

ان المواصلات التي كانت متعثرة ومكدسة بالمواطنين، ومع زيادة السكان والاتجاه إلى استخدام السيارات الخاصة بشكل شبه جماعي جعل التحرك في مدينة القاهرة عملية صعبة جداً ومع مرور الزمن تصبح مستحيلة، فقد قامت الحكومة بانشاء الطرق والكباري العلوية الضخمة لتسهيل حركة المواصلات وسيولة المرور، كما أنها أنشأت مترو الأنفاق الذي استوعب الكثير من الحركة في وسط المدينة. كما أنها استوردت عشرات

الآلاف من الأتوبيسات لاستيعاب الملايين من الركاب الذين لم يكن لهم مكان في وسائل المواصلات، ان ما قام به النظام من مشروعات متوالية ومستمرة لخدمة وسائل النقل والمواصلات بالقاهرة والاسكندرية وعلى طول الجمهوية ليعتبر معجزة لم يكن يتصورها أحد.

ان ما قامت به الحكومة من ثورة عارمة في تجديد المرافق العامة وتوسيعها ليعتبر انشاء جديداً للبنية الأساسية للبلاد وبعد أن كانت على وشك الانهيار - كل هذا تكلف عشرات المليارات من الجنيهات أغلبها بالعملات الصعبة.

كما أن تجديد آلات المصانع وانشاء صناعات أخرى جديدة استوعب الكثير من الديون الخارجية.

يلوم سيادته الحكومة في استخدامها أغلب الديون الخارجية في تمويل مشروعات البنية الأساسية ذاكراً أنه كان يجب الاعتماد على الذات في تمويل هذه المشروعات بالمواد المحلية بدلاً من القروض، وقد نسى سيادته أو تناسى بأن أي مشروع يستلزم الكثير من الآلات والمستلزمات التي تستورد من الخارج وهو ما استعمل في تمويله القروض الخارجية، أما الأجزاء من المشروع كالأراضي والمباني وغيرها فكانت تمول داخليًا، أي أن جميع القروض الخارجية كان لابد منها لتمويل استيراد لوازم المشروعات التي لا يمكن الحصول عليها داخلياً.

اكتب هذا ليس للدفاع عن الحكومة والنظام الحاضر، ولكن لأعرض الحقيقة على الشعب ليكون على بينة من الأمر بدلاً من محاولة التغرير به وزرع معلومات غير حقيقية في أذهانه. وهذه هى المهمة الحقيقية للصحافة.

• • •

سداد ديون مصر

الدين هم بالليل ومذمة بالنهار، هكذا قال القدماء عن الدين وما يتحمله المدين من آلام نفسية بسبب مديونيته للآخرين، ولذا يجب أن يفكر الانسان بعمق قبل أن يستدين، كيف ومتى سيؤدي ما عليه من التزامات لسداد دينه، وأن يدرس بكل دقة قيمة دخله وما يمكنه أن يوفره منه لدفعه لدائنه سداداً لما هو مدين به وفي الموعد المحدد، بل يجب أن يقتر على نفسه ويربط الأحزمة محققاً ما وعد به من التزامات لدائنيه. هذا هو ما يقوم به أي مواطن يحترم نفسه ويحافظ على كرامته وكيانه.

ان الدول كالأفراد يجب أن تحترم التزاماتها وتؤديها في أوقاتها، فعليها قبل أن تستدين أن تدرس وسائل السداد حتى لا تتوقف عن سداد أقساط هذه الديون وفوائدها، وهذا ما يصيبني بالهلع كلما وجدت الصحف اليومية تخرج علينا مهللة ومطبلة بالقروض الكبيرة التي تحصل عليها الحكومة من الخارج، مفكراً هل درس المسئولون كيفية وطريقة سداد أقساط وفوائد هذه الديون؟! .. لا أظن ذلك، وإلا لما كنا وقعنا في هذه الهوة العميقة من المديونية التي لا قبل لنا على سدادها. ولما كنا قد توقفنا عن سداد بعض الأقساط.

الآن وقد بلغت ديون مصر الخارجية ما يزيد عن الخمسين مليار دولار، فعلينا أن نعمل جاهدين على تخفيض هذه الديون التي دفعنا عنها فوائد طائلة، وعلى الدائنين الذين حصلوا على كل هذه الفوائد وبنسب مرتفعة أن يوافقوا الآن على تخفيض هذه الديون بنسبة كبيرة لا تقل عن الثلث وكذا تخفيض نسبة الفوائد عليها بما لا يزيد عن ٧٪، وجدولتها وتقسيطها على سنوات طويلة لا تقل عن ثلاثين عاماً – حتى يصبح القسط السنوي في حدود ما يمكننا تدبيره وسداده بانتظام حتى نتخلص من هذا الدين البغيض.

أما الحكومة فعليها أن توقف الاقتراض من الخارج أو أن يكون ذلك في أضيق الحدود وعند الحاجة القصوى إليه، كما عليها العمل على تشجيع الاستثمار وأن تبعد عنه البيروقراطية الذميمة التي تعمل على هرب المستثمرين، وكذا زيادة الانتاج للاقلال من الاستيراد وتشجيع التصدير لزيادة فائض العملات الأجنبية حتى يتوفر منها ما يكفي لسداد أقساط وفوائد هذه الديون.

أما الشعب فعليه العبء الأكبر، ربط الأحزمة بانقاص الاستهلاك الفردي للمواد الغذائية الذي فاق متوسطها أعلى مستويات الاستهلاك في العالم وزاد على كل التوقعات المنتظرة مما جعل الفجوة بين الانتاج والاستهلاك تزداد اتساعاً بشكل أصبح فيه استيراد المواد الغذائية يمثل عبئاً قاسياً على ميزان المدفوعات من ناحية وعلى ميزانية الدعم من ناحية أخرى، وأدى بالتالي إلى تضخم العجز بميزانية الدولة.

ان الانفجار السكاني لهو مشكلة المشاكل إذ هو أيضاً عامل فعال في ارتفاع قيمة استيراد المواد الغذائية، ويستوعب أغلب العملات الصعبة التي تتوفر للبلاد، كما أن ميزانية الخدمات كالتعليم والعلاج وغيرها يزداد عبئها سنة بعد أخرى، محملاً ميزانية الدول بما لا طاقة لها به، ولذا يجب على الشعب العناية التامة بتنظيم الأسرة، والحد من الانجاب.

ان زيادة الانتاج لهو الدعامة الكبرى لنقص الاستيراد وزيادة الصادرات وبالتالي الحصول على أكبر كم من العملات الصعبة مما يوفر للبلاد ما تدفعه لفوائد وأقساط الديون الخارجية. فعلى الشعب بجميع طبقاته ترك جميع العادات الهدامة ألا وهي التعاون والاهمال والتسيب والاستهتار، والعمل بكل جهد واخلاص وتفان كل في موقعه حتى يزداد الانتاج كما وكيفاً، فيزيد الاقبال على منتجاتنا في الأسواق الخارجية.

كان الله معنا، وأعطانا الفهم الصحيح والحكمة والحماس حكومة وشعباً لتحقيق ما علينا من واجبات لنتخلص من هذه الديون بسدادها لأصحابها.

• • •

مصر .. والتطور السريع فى عالم اليوم

ان ما حدث ويحدث في أوروبا الشرقية وروسيا من تغييرات هامـة في شكل الحكم، والتطورات الأيديولوچيـة والتعـديلات الجذرية في النظم الاقتصادية لهذه الدول سيستدعي إعادة النظر في النظام العالمي بأكمله، إذ ستتجه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إلى معاونة هذه المنطقة سياسيًا واقتصـاديًا لإعادة رسم نظامها الديمقراطي لتتحول من النظام الديكتاتوري العنيف إلى الحريات والمؤسسات الديموقراطية السليمة، أما من الناحية الاقتصادية، فإن هذه الدول في حالة من الفقر والانهيار الاقتصادي التام مما سيجعل الدول الغربية تضخ لها الأموال الطائلة في شكل معونات وقروض حتى تتمكن النظم الحاكمة الجديدة لهـذه الدول من القيـام بالإصلاحـات الاقتـصـادية الضرورية واللازمة لتقدمها وملاحقة العالم في تطوره السريع.

ان على العالم الثالث أن يعيد خلط أوراقه ويدرس أوضاعه بكل دقة وتمعن ومـواقـفـه من الدول الأوروبيـة والأمـريكيـة، ويخطط لسياسته المستقبلية تجاه هذه الظروف الجديدة. فإن الزلازل العنيفـة التي أطاحت بالأنظمـة الشـيـوعيـة سـتـقلب الأوضاع رأسًا على عقب في العالم بأكمله.

ان مصر لتعتبر على رأس الدول النامية من حيث علاقاتها بالدول الأوروبيـة منذ قـرون طويلة، هذه العـلاقات التي تضـرب في القـدم تاريخيًا وحضـاريًا، سياسيًا واقتصـاديًا، هذه العلاقات المتشابكة، وكـذا علاقتـهـا القوية بالولايات المتحدة الأمريكيـة وخصوصًا منذ اتفاقية كامب ديفيد، ومساعداتها لمصر سنويًا بقروض ومعونات تصل إلى مليارين ومائة مليون دولار.. ما هو تأثير الأحداث الأخيرة على هذه العلاقات وخصوصًا السياسية والاقتصادية منها، لابد أنها ستتأثر تأثرًا عميقًا.

لقـد كـانت دول العـالم تتـوزع بين مـؤيدين للقطب الأمريكي والنظام الديمقـراطي الرأسمالي وبين مؤيدين للقطب الروسي والنظام الدكـتـاتوري الشـيـوعي، وقـد أدى ذلك إلى مسـاعـدة ومسـاندة كل قطب للدول المؤيدة له سواء سـياسـيًا بالوقـوف إلى جـانبـه في المحـافل الدوليـة وأزمـاته الإقليـمـيـة والداخلية، أو عسكريًا بامداده بالأسلحة الدفاعيـة والهـجومية سواء كمعونات أو بقروض طويلة الأجل، أو اقتصاديًا بالمعونات والقروض المالية لسد العجز في موازناته وتمويل خطط التنمية اللازمة له.

ان مصر لتعتبر من أكبر دول العالم الثالث التي تتـمتع بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية سياسيًا، وكذا في الحصول منها على أكبر المعونات والقروض التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكيـة للدول التي تساندها، ولا تساويهـا في هذه القـيـمـة المرتفعة من القـروض والمنح الا اسرائيل، والتي تبلغ قـيـمـة مـا تقـدمـه لكل منهـمـا سنويًا حـوالي المليـارين من الدولارات الأمريكية، كما أن الدول الأوروبية الغربية، وعلى رأسها المانيا الغربية وفرنسا وانجلترا، تقدم لمصر معونات وقروضًا تبلغ حوالي الخمسمائة مليون دولار سنويًا، سواء في شكل مواد غذائية أو أموال سائلة.

هنا يثـور التسـاؤل: مـاذا سيكون تأثيـر انتـهـاء الاحتكاك والتنافس بين القطبين الكبيـرين على العـلاقـة القـائمـة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تؤيدها، وقد أصبح هذا التـأييـد غيـر ذي مـوضـوع؟!.. مـاذا سيكون مـوقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية بعد أن توجه كل جهودها السياسية لمساندة دول أوروبا الشرقية لتتحول إلى النظام الديمقراطي، وكذا مساندتها اقتصاديًا بضخ مبالغ ضخمة جدًا لهذه الدول لانقاذها من الحالة الاقتصادية السيئة جدًا الغارقة فيها، وكذا النهوض باقتصادها وتنميتها للوصول بها إلى درجة مناسبة من التقدم الاقتصادي، وغالبًا ما تقوم الدول الغربية بمشروع انمائي يشابه مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لتعـمـيـر أوروبا والنهوض بها صناعيًا واقتصاديًا.

لا شك أن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية وبين دول العـالم الثالث سيطرا عليها الكثير من التعديل، فمن المتوقع أن تبدأ المعونات والقـروض في الانكمـاش حـتى تتـلاشى، ولما كـانت هذه المعونات والقـروض أصبحت موردًا هامًا في تغطية العجز في الميـزان التـجـاري ومـيـزان المدفـوعـات، بل هى سند ضـروري لاستيراد المواد الغذائية للبلاد، فماذا سيكون موقفنا من هذه الحالة الخطيرة...؟

انني أهيب بالقـيادة العليا للبلاد أن تتولى بنفسـهـا هذا الموضوع الحيوي والهام بتكوين جماعات سياسية واقتصادية واجـتـمـاعـيـة على مـسـتـوى عـال من الخبـرة والعلم والجدية

للاسراع بدراسة الموقف، والاحتمالات المختلفة للنتائج المنتظرة، واقتراح الحلول الجذرية والفعالة لمعالجتها، على أن يبدأ في تنفيذها فوراً وعلى وجه السرعة.

ان الأمور لا تحتمل التسويف، لأن الأمر يتصل اتصالاً وثيقاً بمستقبل الشعب المصري، والله الموفق.

• • •

وافرحـــــــتاه ..

في يوم الاثنين الماضي ١٩٩٠/٧/١٦ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكمها ببراءة المتهمين في قضية رشوة الصناعة الكبرى من التهم المنسوبة إليهم بعد اعادة محاكمتهم. وكان قد صدر الحكم ضدهم في ١٩٨٧/٨/١٢ بعد أن قبض عليهم في ١٩٨٦/٢/١٦، وقد قبلت محكمة النقض الطعن المقدم منهم وحددت دائرة أخرى لنظر القضية في شهر أكتوبر الماضي واستمرت الجلسات حتى قضت المحكمة ببراءتهم، وقالت في أسباب حكمها: ان جريمة الاتفاق الجنائي لا أساس لها في هذه الدعوى وأنه لا عقاب على النوايا ما دامت لم تنفذ ولم تتخذ أي مظهر خاطئ وبذلك تنهار التهم.

نعم لقد أسدل قضاؤنا العادل الستار على هذه المأساة المؤلمة التي استمرت أربع سنوات وخمسة أشهر، قضى منها أغلب المتهمين سنة ونصف في غياهب السجن ومحاكمات طويلة، ومعاملة لا تتسم إلا بالشذوذ والعنف والارهاب.

ان الطريقة التي تم بها القبض على هؤلاء المواطنين، والتشهير الفظيع بهم في الصحف والمجلات، والصور المخجلة التي نشرت لهم في جميع وسائل الاعلام، والتفتيشات الإرهابية التي جرت لمنازلهم ومكاتبهم، والمؤتمرات الصحفية التي امتلأت بالاتهامات والتشنيعات جعلت قلوبنا تدمى من أجل أحباب وأخوة أعزاء، لقد بلغ الحقد والامتهان لانسانيتهم ان كانوا يقودون المتهمين في شوارع القاهرة من دار القضاء العالي حتى مقر النيابة مكبلين بالأغلال لاستعراضهم في الشوارع أمام الجماهير، وعندما عاتبت أحد كبار المسئولين على هذه المعاملة القاسية، ضحك ضحكة صفراء واعداً بالنظر في هذا الأمر.

حتى المصوغات والمجوهرات العائلية والموروثة من الآباء والأجداد استولى عليها واتخذت أداة للتشهير والتشنيع وخرجت صورها في الجرائد بتعليقات مذرية. ومن المؤسف أن خرجت الصحافة المصرية كلها وعلى رأسها الأهرام والأخبار بأكبر حملة تشهير بالمتهمين الأبرياء يومياً وعلى مدى شهور وأثناء المحاكمات مما أساء اساءة بالغة بهؤلاء الأبرياء وبسمعتهم.

لقد تألم الآلاف لما حدث للأخ الحبيب والصديق العزيز المهندس عدلي أبادير للمعاملة السيئة والشاذة التي عومل بها، هذا الرجل الذي أعطى لمجتمعه الكثير والكثير جداً من جده وماله، كم ساعد وكم تحمل عبء المحتاجين والمرضى وهو فرح مسرور ناكراً ذاته ورافضاً ذكر اسمه، كم شارك في العمل الاجتماعي بمبالغ طائلة تحت أسماء مستعارة حتى لا يعرف أحد عطاءه، اني أعلم أنه سيغضب لذكر هذه الحقيقة الناصعة ولكن يجب أن أضع الحقيقة أمام الجميع، هذا الرجل النادر المثال عومل بهذه القسوة والمهانة التي لا يتصورها مخلوق.. ان قلوبنا كانت تتفتت حزناً وألماً على هذا الموقف الذي لم نكن نتصور أن يعانيه هذا الأخ الحبيب، ان عشرات الآلاف كانوا يصلون إلى الله بلجاجة طالبين اظهار براءته ورفع هذه التجربة القاسية عنه، كما أنه وهو في أشد أيام التعذيب النفسي والتشهير والاضطهاد لم يهتز إيمانه بالله وببراءته شعرة واحدة ولا قيد أنملة.. فكان دائم الابتسام والتفاؤل.

اننا نسجد لله شكراً على اظهاره للحق بهذا الحكم كما نقدم خالص التهاني القلبية الصادرة من عميق النفس إلى الأخ الحبيب والصديق العزيز المهندس عدلي أبادير، راجين من الله الصحة ودوام التوفيق في كل خطواته.

• • •

الاصـــلاح الاقتصـــادي

تدور الأحـاديث والكتـابات الآن حـول الاصـلاح الاقتصادي بمناسبة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي واجتماع نادي باريس لتخفيض ديون مصر وجدولتها مع اعطاء فترة سماح لمصر تربو على الخمس سنوات، كل ذلك بعد مباحثات ومفاوضات استمرت سنوات طويلة تعثرت في الكثير من مراحلها، حتى قامت أزمة الخليج ووقفت مصر فيها موقفاً قوياً ومشرفاً مع الشرعية والحق مما رفع أسهمها في المجتمع الدولي وخصوصاً بين الدول الغربية، التي ساندتها في مفاوضاتها الأخيرة مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى قبوله أن تقوم مصر بالاصلاح الاقتصادي على مراحل نظراً للظروف الاجتماعية التي تمر بها.

والسؤال .. هل حقاً ستعمل الحكومة المصرية بجدية وعزم على اصلاح الاقتصاد المتعثر؟ .. حتى الآن لم يتضح مسار هذا الاصلاح، واقتصر الأمر على تحريك الأسعار في جميع مناحي الحياة، ورفع أسعار الفائدة، وتوحيد سعر الصرف صورياً، إذ مازال هناك سعران للصرف أحدهما سعر السوق الأولية والبنك المركزي هو الذي يحدده، وسعر السوق الحرة «أسمياً» والذي يجب ألا يزيد عن ٥٠٪ عن سعر السوق الأولية أي أن البنك المركزي يمسك بزمام أسعار العملات، وليس هناك أية حرية لها.

إذا كانت الحكومة تظن أنه فيما قامت به اصلاحاً للاقتصاد فإنها مخطئة كل الخطأ، فإن الاصلاح الاقتصادي الذي يمكن أن يرتفع بمصر من تدهورها ودخولها ضمن الدول النامية ثم إلى مصاف الدول المتقدمة والتي كان يجب أن تكون بينهم الآن لولا السياسات الخاطئة والمتخبطة التي أتبعتها حكومات الثورة منذ سنة ١٩٥٢ .. هذا الاصلاح الاقتصادي سنده الأساسي يا سادة هو استثمار التصدير، نعم الاستثمار المبني على أسس سليمة وقوية، وهو القادر على زيادة حصيلة مصر من العملات الصعبة، وبالتالي تغطية العجز في ميزان المدفوعات، ورفع عبء استيراد غذاء الشعب واحتيجات البلاد بديون جديدة تثقل عاتق مصر، كما أنه العلاج الوحيد لأزمة البطالة الخانقة التي تمر بها البلاد والتي يقدرونها بنسبة ٢٥٪ من القوى العاملة. حقاً فإن الاستثمار هو الذي يخرج البلاد من موجة التضخم البشعة التي تزداد عاماً بعد عام.

ان الاصلاح الاقتصادي يقف في طريقه الكثير من العقبات التي يجب على الحكومة ازاحتها والقضاء عليها، وأهم هذه العقبات :

- اصلاح التعليم الذي يسير من سئ إلى أسوأ في جميع مناحيه سواء بالنسبة لمباني المدارس المتهرئة، أو كفاءة المدرس، أو البرامج المكدسة بمواد لا فائدة منها والتي يرهق الطالب بدراستها بدون جدوى. لذا يجب القيام باصلاح شامل في جميع هذه المناحي حتى تعطي البلاد شباباً قادراً على السير بالتنمية وخدمتها.

- الغاء الكثير من القوانين وتعديل البعض الآخر منها لتسهيل سير الأمور، إذ من المستحيل على المستثمر الالمام بها وبلوائحها التنفيذية وتفسيراتها المختلفة التي أصبحت غابة يتوه فيها المواطن.

- تعديل قانون العمل تعديلاً جذرياً بحيث يعطي العامل المجد حقه تماماً مكافاة له على جهده في انجاح الانتاج، كما يعاقب العامل المسيئ على تقصيره واهماله وما يسببه للانتاج من تأخر.

- دراسة نظام الضرائب.. ويا حبذا لو نفذ قانون الضريبة الموحدة وبنسبة معقولة. وانني أؤكد أن حصيلة الضرائب ستزداد لاقدام المستثمرين على انشاء المشروعات. إذ أنه من أهم أسباب تفضيل المواطنين ادخار أموالهم بالبنوك وعدم استثمارها في مشروعات جديدة هو نظام الضرائب الحالي الذي لا يترك لهم إلا الفتات، بينما أن فائدة الادخار بالبنوك مرتفعة وتعفيهم من عناء الاستثمار ومشاكله الكثيرة.

- العمل على انهاء النظام البيروقراطي المسيطر على جميع أجهزة الدولة والمعرقل لكل نشاط.

فإذا لم تعمل الحكومة على القيام بهذه الخطوات وبأسرع ما يمكن فلا جدوى من أي اصلاح اقتصادي تقوم به ولن يكون هناك أي استثمار مجد في البلاد.

• • •

هل هناك أمل في الاصـلاح؟

تخرج علينا الجرائد يوميًا ومنذ ما يزيد عن العام بأخبار ومشروعات الاصلاح الاقتصادي، وفعلاً اتخذت بعض القرارات كتوحيد سعر الصرف واطلاقه حرًا، وكذا الغاء الحد الأعلى للفوائد وتركه لتحدده السوق واصلاح القطاع العام بعد تغيير اسمه إلى قطاع الأعمال، ثم الدراسات المختلفة لاصلاح التعليم والتي مازالت مستمرة منذ سنوات وسنوات ولم يصلوا فيها إلى نتيجة بعد فمازال بائسًا متعثرًا متخلفًا.

ان سيطرة الأجهزة الفاسدة على الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام قد أصبحت حديث العام والخاص، فمن تسيب في العمل، إلى الاجازات المرضية والطارئة، وعدم القيام بواجبات الوظيفة سمة وشعار الموظفين مما يعاني منه المواطنون في جميع مناحي الحياة، فمن له مصلحة في أي جهة حكومية والمفروض أن تنتهي بزيارة لا تستغرق عشر دقائق، تستلزم الآن شهوراً لانهائها.. فمن تعالى الأسبوع القادم.. إلى نحن مشغولون وارجع لنا أول الشهر ثم يجب احضار الأوراق اللازمة «ولا هى لازمة ولا حاجة» ثم الملف في المراجعة تعال بعد أسبوعين.. وهكذا.. حتى إذا ما انتهت العملية يكون المواطن قد حفى وأضاع أيامًا وأسابيع في الجري والرجاء وسكب ماء الوجه والاذلال.

لقد أصبح التسيب والاستهتار السمة الغالبة لموظفي الدولة.. فهناك التأخير في الذهاب للمصالح والتزويغ أثناء العمل لدرجة أنه بعد الساعة الحادية عشرة من الصعب أن تعثر على أحد الموظفين شاغلاً لمكتبه، بل وبعض الغرف بالمصالح خالية منهم تماماً، والغريب في هذا البلد أنه بعد الساعة الحادثة عشرة صباحًا تزدحم الشوارع بالموظفين المزوغين، وفي زيارة لأحدرجال الأعمال الأجانب للقاهرة سألني ما هذا العدد الكبير من الرجال في سن العمل الذين يسيرون في شوارع القاهرة أثناء ساعات العمل؟ أكل هؤلاء عاطلون؟ وبالطبع فإن الذي دعاه إلى ذلك التصور انك لا تجد في أي مدينة أوروبية أثناء ساعات العمل اليومية إلا كبار السن الذين أحيلوا إلى التقاعد.

أما الاهمال في أداء الواجب فحدث عنه ولا حرج، وما سرقات الاثار في المتحف المصري ببعيدة.. لقد تكررت سرقة قطع ثمينة منه لا تقدر بثمن، خلاف السرقات المستمرة من مخازن الآثار بالأقاليم، بل أن الاهمال قد أودى بكثير من الآثار إلى أن تهرأت وانهارت بسبب الاهمال في حفظها وصيانتها.

كما انتشرت السرقات والرشوة بطريقة بشعة لا يمكن تصورها، فالحرائق تلتهم مخازن القطاع العام وتودي بكل ما بها وخصوصًا في مواسم الجرد السنوي، لاخفاء كشف ما سرق منها، أبلغ دليل على ما يصاب به القطاع العام والحكومة من سرقات، هذا فضلاً عن قضايا الرشوة التي أصبحت وباء في أجهزة الدولة، فمن له حاجة بالحكومة عليه أن يقدم المعلوم للموظفين كباراً وصغاراً حتى يحصل على حاجته وإلا فلن يصل إلى ما يريد.

أما التنمية التي تنادي بها الحكومة وتعتبر أساس التقدم الاقتصادي والعامل المهم لانقاذ البلاد من العجز المستمر في موازين المدفوعات، والأمل الوحيد في تخفيض البطالة التي تتزايد سنة بعد أخرى، فإن المستثمر الذي يبغي القيام بمشروعات فإنه يجابه بعداء سافر من بيروقراطية الموظفين.. وتتعطل أعماله حتى يفقد الأمل في البدء في مشروعه، وماذا يفعل وفي كل مكان في الحكومة يقابل كلص ومحتال.. ليس أمامه سوى أن يهرول هاربًا بجلده!

أما اسراف هيئات الخدمات في مصاريفها والتسيب في العمل فقد أدى إلى ارتفاع فواتير الاستهلاك وها هى هيئة الكهرباء ترهق الجمهور بفواتير متضخمة ضج منها الجميع وقاعدة ادفع واشتكي وإلا يقطع التيار الكهربائي أصبحت مسلطة على رقاب العباد، وهل ينظر في هذه الشكاوى؟ بالطبع لا وليذهب الجمهور إلى الجحيم، أما هيئة المياه فمصيبتها أكبر فقد وصلت فواتيرها إلى أرقام فلكية والرد الوحيد أن هذه هى التكاليف، وبالطبع التكاليف خيالية لانه باعتراف أحد كبار الهيئة بأن الفاقد من المياه بلغ ٦٠٪ من الاستهلاك بسبب انفجار المواسير لقدمها أو تدني أنواعها وكذا الاهمال في الصيانة وهكذا فإن الجمهور أصبح يتحمل الاهمال والاستهتار وسوء الإدارة، والشعب المطحون عليه تحمل كل هذه البلاوي.

هذه أمثلة من بعض نواح على سبيل المثال لا الحصر، فكيف يتم الاصلاح وهذه الأجهزة الفاسدة المهملة تجثم على رقاب العباد، وهل من الممكن أن يعطي الفساد صلاحًا أو يخرج الشر خيراً؟ وكما تعلمنا فإن هذا مستحيل.

الســـياحة اليـــوم

ان ما تمتلكه مصر من مقومات عظيمة من الناحية السياحية يجعلها من أهم مناطق العالم اجتذاباً للسياح، فجوها الدافيء شتاء وشبه المعتدل صيفاً، وشواطئها الجميلة على البحر المتوسط، والبحر الأحمر بما يحويه من مزايا رائعة من حيث الجو الدافيء شتاء، والمناظر الرائعة سواء الشعب المرجانية أو الأسماك الخلابة الألوان، كل ذلك جعله منتدى عظيماً للغوص. هناك أيضاً الآثار العظيمة المنتشرة في جميع أرجاء مصر من الاسكندرية شمالاً حتى النوبة جنوباً وهي تمثل ثلث ما يمتلكه العالم من آثار قديمة بل وأكثرها روعة وقيمة. كما أن مركز مصر في وسط العالم فهي الأقرب إل أوروبا مصدر أغلب السياحة الآن، وكذا طبيعة سكانها الطيبة وحضارتهم العريقة.

كل هذه المزايا العظيمة التي تتمتع بها مصر يجب أن تستغل على أوسع نطاق لجعل مصر من أكثر بلاد العالم استحواذاً على السياحة سواء كانت سياحة ترفيهية أو سياحة أثرية أو سياحة صحية، وهى مؤهلة لذلك كل التأهيل.

ان ما يقوم به الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة ومساعدوه من رجالات الوزارة من مجهودات كبيرة ومستمرة، جعل من المرافق السياحية ما تفخر به مصر، فأصبح عدد الفنادق كبيراً، وهي مزودة بكل ما يحقق للسائحين الاقامة المريحة والهنيئة، ولو أن النهضة السياحية التي نطمع فيها تستلزم تشجيع القطاع الخاص على بناء فنادق أكثر، وهذا يستلزم اعطاءهم الكثير من التسهيلات خصوصاً ان هذه المؤسسات الفندقية أصبحت باهظة التكاليف.

وما تم من اصلاحات وتجميل لمدينتي الأقصر وأسوان يدعو إلى الاعجاب، فقد أصبحت كل منهما معبدة الشوارع، تتمتع بكورنيش على النيل ينافس كورنيش القاهرة والاسكندرية بل ويتميز عنه، كل شئ في المدينتين نظيف وجميل، فقط تحتاج هاتان المدينتان الهامتان إلى مراسي للفنادق العائمة، التي تعتبر الآن من العناصر الهامة للسياحة، فللأسف الشديد فإن نزلاء هذه الفنادق العائمة - يتحملون كثيراً من المشاق عند نزولهم من هذه الفنادق أو الرجوع إليها، إذ يضطرون لتسلق شواطئ النيل غير المعبدة والمكدس عليها الأحجار الناتئة، وان منظر السائحين كبار السن وهم يتسلقون هذه الشواطئ وخطورة وقوعهم في النيل أو اصطدامهم بهذه الأحجار ليدعو إلى العجب أن تترك هذه الشواطئ بهذا الاهمال. ويا حبذا لو أعطى السيد وزير السياحة اهتمامه لهذا الموضوع وتم تجهيز المراسي اللازمة لهذه الفنادق العائمة وخصوصاً أن عددها قد أصبح كبيراً بل ويزداد باستمرار.

ثم أن هناك موضوعاً دقيقاً وحساساً نريد أن نهمس به في أذن وزير السياحة، ان هذه الفنادق العائمة تقوم بسحب المياه اللازمة لها من النيل وتمريرها بالفلاتر لتنقيتها من الشوائب والأتربة العالقة بها، ان هذا غير كاف إذ تبقى التلوثات والجراثيم بالمياه، وتسبب اصابة أغلب السائحين بأمراض المعدة والأمعاء، قد يرد على ذلك بأنه يتم التنبيه عليهم بعد شرب هذه المياه، ولكن هذه المياه تستعمل في غسل الأواني المختلفة والسلاطات والخضروات والفواكه، مما يلوثها ويؤدي إلى أمراض معوية لأغلب النزلاء وبشكل وبائي، وإذا تكلمت عن هذا وسائل الاعلام الخارجية فإن ذلك سيؤدي إلى تأثر السياحة تأثيراً سيئاً.

وبالرغم من اعجابنا الشديد بنظافة مدينتي أسوان والأقصر، فإن هذا الاعجاب يتحول إلى ألم عندما نطرق المدن الأخرى لرؤية المعالم السياحية بها، وعلى سبيل المثال اسنا وادفو وغيرهما من المناطق السياحية الهامة، اننا نرجو أن تأخذ المدينتان نفس العناية التي أخذتها الاقصر وأسوان - كما نرجو الاهتمام بمراسي الفنادق العائمة بتلك المدن.

موضوع آخر نرجو الاهتمام به وهو ظاهرة الشحاذين الصغار الذين يحيطون بالسائحين أينما ذهبوا بمنظرهم المنفر وملابسهم الممزقة. ان ذلك يسئ لمصر وحضارتها، لهذا لابد من تخصيص بعض رجال الشرطة في المواقع السياحية للتخلص من هذه الظاهرة.

ولا يفوتنا في النهاية أن نهمس في أذن السيد رئيس مجلس ادارة شركة الطيران الوطنية، بأن ما تملكه الشركة الآن من اسطول طيران عظيم، وطيارين أكفاء، وما تقدمه على ظهر طائراتها من خدمة ممتازة، فكل ذلك يفقد بهاءه ذلك ان الشركة لا تزال لا تعطي اهتماماً بمواعيد طائراتها، فقد ينتظر الركاب بالمطارات الساعات الطوال لوصول أو قيام الطائرات المتأخرة عن مواعيدها.

ان السياحة يمكن أن تكون من أعظم المصادر لثروة مصر من العملات الأجنبية، فضلاً عن أنها مصدر عمل للآلاف المؤلفة من شبابنا الذي يعمل في هذا المرفق الهام.. وقد أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم وامتيازهم، واعتقد أنه من اليسير علاج تلك السلبيات حتى تحقق السياحة الآمال المعقودة عليها.

• • •

إلى أين تسير ديون مصر؟

اطلقت الإذاعة البريطانية خبراً غريبًا، عند كلامها عن الموقف الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط، بأن أكبر الدول مديونية هي مصر، إذ أن ديونها بلغت أربعين مليار دولار، بالرغم من أن موقفها من حرب الخليج أدى إلى تخفيض ديونها بنسبة كبيرة لتنازل بعض الدول عما تدين به مصر من قروض، كما أن نادى باريس وافق على تخفيض باقي ديونها بنسبة ٥٠٪، وهذا معناه أن ما تبقى عليها من ديون بعد تنازل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وباقي الدول العربية عن ديونها على مصر قد تم تخفيضه إلى النصف، وقد عقبت الإذاعة البريطانية بأن مصر اندفعت في سنة ١٩٩٢ في عقد قروض ضخمة.

هذا الخبر الغريب الذي أذاعته لندن قد جاء بالنسبة لنا نكسة بعد أن اطمأن المصريون بأن ديون مصر قد هبطت قيمتها، فأصبحت فوائدها وأقساطها مما يمكن سداده بدون ارهاق للميزانية المصرية، ولكن (يا فرحة ما تمت أخذها الغراب وطار).. واننا في طريقنا بسرعة كبيرة في الوقوع في حبائل ديون ضخمة تكبلنا وأولادنا بقيود ثقيلة لسداد أقساطها وفوائدها.

صرحت الحكومة بعد اتفاقيات تخفيض الديون بانها لن تعقد قروضًا أخرى إلا عند الحاجة الماسة الضرورية، بل لقد نادى أعضاء مجلس الشعب بعدم عقد قروض في المستقبل، كل هذا ضربت به الحكومة عرض الحائط واندفعت في عقد هذه القروض الضخمة، اننا نريد بيانًا مفصلاً منها موضحة ما هي الحاجة الماسة التي أدت إلى الاندفاع المثير في عقدها، وهل إذا كانت الحكومة قد امتنعت عن عقد القروض بهذه المبالغ الطائلة كانت شئون مصر ستنهار، حتى خاطرت ومدت يدها إلى الدول الأخرى لتقترض منها، وبذا سنرجع للوقوع في حبائل الدول الدائنة التي تفرض علينا ارادتها، واذلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لنا وفرض شروطهما التي يتحمل آثارها الشعب المصري الغلبان فقط.

يجب على مصر أن تقف وتدرس موقف حكومتها الغريب وعدم احساسها بالمسئولية وتقدير عواقب هذه التصرفات غير المدروسة النتائج، والتي ستؤدي بنا إلى الهوان والتردي في حماية الأزمات الاقتصادية التي سنصل إليها عند حلول مواعيد سداد أقساط وفوائد هذه الديون الضخمة، وما سيكتنف ميزان المدفوعات من عجز في العملات الأجنبية نتيجة لهذه الالتزامات الثقيلة، اننا نرجو من السيد رئيس الجمهورية أن يولي هذا الموضوع اهتمامه ليوقف اندفاع الحكومة في هذا التيار المدمر، والله هو المنقذ.

• • •

الاصـــلاح الاقتصـــادي
الشعب المكافح يتحمل أعباءه وآلامه

تأخر الاصلاح الاقتصادي، وعندما أصبح لابد منه لمستقبل مصر والأجيال القادمة أصبح العلاج مراً وقاسياً، وكنا نظن أن الطبقات المتيسرة ستتحمل القسط الأكبر من أعبائه، ولكن جاءت النتائج على عكس ما كنا نتوقع، وها هي الطبقات الفقيرة المطحونة تئن من أوجاع هذه الاصلاحات والأعباء الثقال، فللأسف الشديد فإن الحكومة التي وعدت أن تكون الاجراءات التي ستتخذها بعيدة على قدر الامكان من التأثير على الطبقات الفقيرة، فإن ما حدث فعلاً ان هذه الجماهير «التعبانة» أصلاً قد أصابها الجرم الأكبر من فاتورة هذا الاصلاح الثقيل.

ان رفع الدعم أو تخفيضه على الدقيق جعل سعر رغيف الخبز يرتفع بشكل عنيف أثر تأثيراً سيئًا على حياة الطبقات الفقيرة، فقد أصبح الخبز بنداً يستوعب أغلب دخلها، كما أن حرية التعامل في بعض المواد الأخرى التي كانت مدعومة أخذت تؤثر تأثيراً فعالاً على ميزانية الأسر، وقد أثر هذا على استهلاكها من المواد الأخرى والضرورية، مما عرضها إلى الضعف والهزال وجعل أبناءها عرضة لأي مرض وافد. أما باقي المواد الغذائية الأخرى فقد أخذت في الارتفاع الجنوني سواء كان بسبب رفع الدعم عن الأسمدة والمبيدات الحشرية أو بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة الأخرى كالطاقة، وكذا وقود سيارات النقل الذي حركته الحكومة عدة مرات في سنة ١٩٩٢. وبذا فقد استوعبت المواد الغذائية اللازمة لكل أسرة كل دخلها تقريباً.

أصبحت عائلات كثيرة من الطبقة العاملة في حالة من الفقر المدقع حتى أنها لا تجد ما تصرفه على كساء أولادها، وقد أدى هذا إلى حالة ركود دائمة في المحال التجارية تتساوى فيها المواسم مع الأيام العادية، لقد أصبح عادياً جداً أن تتطلع إلى المحال التجارية فتجدها خالية من العملاء وليس هناك من يشتري منها شيئًا. وخاصة أن المصانع المختلفة سواء كانت قطاع عام أو قطاع خاص قد رفعت أسعار منتجاتها بسبب زيادة التكاليف المختلفة.

ان قيام هيئات الخدمات التابعة للدولة كالكهرباء والمياه والتليفونات بزيادة أسعارها زيادات كبيرة متتالية بمقولة أنه لتغطية تكاليف هذه الهيئات جعل تلك الخدمات عبئًا قاسياً ليس على الطبقات الفقيرة فقط بل وعلى الطبقات المتوسطة أيضاً، وفي الواقع فإن ارتفاع تكاليف هذه الخدمات ناشئ عن الاهمال والاستهتار والتسيب في ادارة هذه القطاعات مما رفع التكاليف ارتفاعاً كبيراً، ومعنى هذا أن المستهلك الغلبان عليه أن يتحمل هو هذه المساوئ في الإدارات الحكومية وأنفه في الرخام والذي تفرضه عليه بالتهديد بإيقاف هذه الخدمات الضرورية عنه إذا تأخد في سداد ما عليه من فواتير باهظة القيمة بدون وجه حق، وهذا هو استغلال الهيئات الحكومية للجمهور.

أما ضريبة المبيعات التي طبقت في العام الماضي فقد جاءت ضغثًا على ابالة، وزادت العناء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تئن من الغلاء، إذ أنها ضريبة غير مباشرة والتي يسمونها ضريبة عمياء تصيب كل أفراد الشعب بدون تفرقة بين الفقراء والأغنياء، ومن المؤسف حقًا أنها تطبق حتى على الأدوية، التي سبق أن ارتفعت أسعارها لرفع الدعم عنها، فجاءت هذه الضريبة لتجعل تكاليف العلاج مستحيلة على أفراد الشعب الفقراء بل وصعبة الاحتمال على الطبقات المتوسطة، أما القول بأن أسعار الأدوية أرخص منها في الخارج فهو قول غير صحيح ولي تجربة معها، فهناك من الأدوية الخاصة بعلاج ضغط الدم وأسعار شرائها من سويسرا أرخص منه في القاهرة علمًا بأن نفس النوع يتم تصنيعه باحدى الشركات الحكومية بتصريح من الشركة الأصلية ويباع بثمن أعلى مما في الخارج. هذه الضريبة يجب أن ترفع عن الأدوية رحمة بالمرضى.

نرجو من الحكومة أن تتأنى في تطبيق وسائل الاصلاح الاقتصادي لأن الشعب لم يعد يحتمل أي زيادة أخرى في تكاليف المعيشة.

• • •

الخصخصــة بالفهــلوة

عندما قدم صندوق النقد الدولي شروطه لاعطاء قروض جديدة وجدولة ديون مصر بعد تخفيضها، وموافقة الدول الدائنة على ذلك، كان الاصلاح الاقتصادي هو أساس هذه الشروط، وأهم بنوده هو تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص، إذ اتفق جميع الاقتصاديين على أن هذا القطاع هو من أهم أسباب نكبة الاقتصاد المصري، هذا القطاع الذي تستثمر فيه الحكومة حوالي المائة مليار جنيه ولا يدر عليها إلا ربحاً ضئيلاً جداً.

وافقت الحكومة على جميع شروط صندوق النقد الدولي وبدأت الجرائد حملة لتأييد هذا الاتجاه وانشغلت فترة في مناقشات فبماذا تسمى عملية تحويل القطاع العام إلي قطاع خاص، واقترحت الكثير من الأسماء على المولود الجديد، وفقه الله وأنجحه، حتى استقر الرأي على تسميته بالخصخصة، ثم ملئت صفحات الجرائد والمجلات الاقتصادية بالمناقشات في الطرق المختلفة للخصخصة، ما هي أحسنها وأجداها، وكثرت التصريحات بخصوص عمال هذه المشروعات ومصيرهم، وغير ذلك من المشاكل التي ستنتج عن هذه العملية.

لقد انقضت حوالي السنتين على موافقة الحكومة على عملية الخصخصة ووقعت الدولة في تيارات مختلفة ومعارضات شرسة من هيئة المنتفعين والذين أثروا من هذا القطاع الذي لا صاحب له، والذين استساغوا أموال هذه التكية على مدى الثلاثين عامًا الماضية، وعلى سبيل الفكاهة أسوق لكم مناقشات بعض الأصدقاء في جلسة هذا لأسبوع، تداولوا فيها عملية الخصخصة وما وصلت إليه، لقد قال أحد الأصدقاء، يا عم هل يعقل أن يتركوه وخصوصاً هؤلاء الحرامية، فضحك صديق آخر ورد عليه أنهم لا يسرقون بل ينهبون ويلهطون بجشع، نعم انهم لا يشبعون بتاتاً.

من المضحك المبكي أن يخرج علينا السيد رئيس الوزراء بتصريح بأن الحكومة ستبيع الشركات الخاسرة، هل يظن سيادته أن المستثمرين سذج، أو «دّقين عصافير»، كما يقول أولاد البلد، حتى يضعوا أموالهم في مشروعات خاسرة، مهلهلة، بينما لو قاموا بانشاء مشروعات جديدة وعلى أسس سليمة وبعمال مدربين نشطين ستكون تكلفتها أقل بكثير من شرائهم لهذه المشروعات الخاسرة الفاشلة المكبلة بالعمالة الكسلانة اللاهية.

ثم أتحفنا سيادة رئيس الحكومة بتصريح آخر، بأنه سيرجع الشركات المؤممة إلى أصحابها القدامى، هل يعقل أن أصحابها السابقين يأخذونها بعد أن نهبت وتحطمت وانهارت فوق ديونها الطائلة للبنوك، بعد أن كانت مشروعات ناجحة زاهرة ذات أرباح ضخمة، وعلى رأي المثال، يأكلونها لحم لحم ويرمونها عضم عضم، بالطبع أصحاب هذه المصانع سيرفضون استلامها، إذ هم ليسوا بهذه البلاهة.

هل يظن السيد رئيس الحكومة أنه يمكنه أن ينفذ سياسة الخصخصة بالفهلوة، أم أن المسألة تمثيلية، ولا تتعدى الضحك على صندوق النقد الدولي، الذي لا أظن أن خبراءه بهذه السذاجة والغفلة حتى يصدقوا هذا العبث.

يا سادة أوقفوا هذه التمثيلية وانتهوا من هذا القطاع الفاشل الذي لا صاحب له، فهو نهباً سهلاً للناهبين.

• • •

انقذوا شركات السياحة من الافـلاس

ماذا دهى السياحة وماذا حدث لها؟ فبعد الاستثمارات الضخمة من المصريين والعرب في بناء الفنادق والقرى السياحية ذات النشاط الضخم وبعد أن تدفقت الجماعات السياحية على مصر، سواء القاهرة أو الصعيد أو شواطئ البحر الأحمر نعم بعد أن أخذت مصر تظهر في سوق السياحة العالمية وخصوصاً في فصل الشتاء كمنتجع سياحي على مستوى رائع من الفنادق الضخمة والآثار التي لا مثيل لها والخدمات الممتازة والشواطئ الجذابة على البحر الأحمر، وبعد أن أخذت مليارات الدولارات تتدفق على مصر نتيجة لهذا العمل الضخم، وبعد أن أخذت مصر في احتساب دخل السياحة كبند رئيسي ضمن الدخل القومي، وبعد أن استوعبت السياحة مئات الآلاف من الأيدي العاملة، نعم بعد كل هذا تصاب السياحة بنكسات متوالية وضربات شديدة ما هذا الحظ السيئ لهذا المرفق الهام في حياة مصر والمصريين؟!

تقوم حرب الخليج في سنة ١٩٩١ على بعد آلاف الكيلومترات من مصر فتضرب السياحة في مصر، لماذا ونحن بعيدون عن ميادين القتال!! ولكن هي حساسية السائح التي تبعده عن مواطن الخطر، فهبطت السياحة هبوطاً كبيراً، وتأثرت جميع مرافقها فانخفضت إيراداتها بينما مصروفاتها ثابتة تقريباً، وقد قام البنك المركزي في ذلك الوقت بناء على طلب الحكومة بتوجيه البنوك على تعضيد شركات السياحة بشتى السبل وخصوصاً المدينة منها، وما ان توقفت الحرب حتى بدأ تقاطر السياح تدريجياً ولكن بعد أن خسرت الشركات المعنية خسائر فادحة.

وجاء موسم ١٩٩٢ من أنجح المواسم السياحية حتى زاد دخل السياحة على ثلاثة مليارات دولار فانتعشت المتاجر في المناطق السياحية، وأصبح الحصول على غرفة بأحد الفنادق عزيزاً جداً، أما الفنادق العائمة فأخذت تتجول في النيل ما بين الأقصر وأسوان مكدسة بالسائحين، حقاً لقد كان موسماً طيباً للسياحة والعاملين فيها وقد قامت أغلب الشركات بسداد ديونها للبنوك وحققت أرباحاً كبيرة، وأخذ الكثير من المستثمرين في دراسة مشروعات سياحية كبيرة وخصوصاً بانشاء القرى السياحية على سواحل البحر الأحمر.

ما ان التقطت الهيئات والشركات السياحية أنفاسها حتى بدأ الارهابيون ضرب السياحة في الصميم، وقد بدأت تخريبها بقتل السائحة الانجليزية والاعلان في الإذاعات الخارجية عن تحذير للسائحين بعدم زيارة مصر والا تعرضوا للقتل، ثم أخذت اعتداءاتهم على المجموعات السياحية والحافلات الناقلة لهم آنا بضربها بالرصاص وآنا بتفجير قنابل بها، ويتلو كل حادثة خطابات تهديد للأجانب إذا أقدموا على الحضور لمصر، وقد كانت جميع هذه الضربات المتتالية مدروسة ومخططة، وهدفهم من ذلك تخريب مرفق هام يسهم في موارد الدخل القومي وتعطيل الاصلاح الاقتصادي، وزيادة البطالة، وارباك الحكومة.

ان ما أصيبت به السياحة في موسم ١٩٩٣ من اعتداءات وتخريب قد أدى إلى امتناع السائحين عن زيارة مصر، وهبوط النشاط السياحي إلى أدنى مستوى، وتوقف النشاط في جميع المرافق السياحية من فنادق وقرى سياحية ومتاجر عاديات وفنادق عائمة والشركات التي تقدم الخدمات لهذه المرافق وغيرها من أماكن يغشاها السائحون، فتوقف العمل تقريباً في جميع هذه الأنشطة وانعدم دخلها بينما هي محملة بمصروفات جسيمة وخصوصاً مرتبات الموظفين والعمال، مما اضطرها إلى الاستغناء عن العمال المؤقتين، وبقيت أعباء الموظفين الدائمين على أمل رجوع المياه إلى مجاريها.

لقد قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في مجابهة الجماعات الارهابية ومحاولة القضاء عليها، وخسرت في ذلك الكثير من أرواح ضباط وجنود الأمن، ولكن هل هذا يكفي لمواجهة هذه الكارثة؟ هناك الموقف السيئ للمرافق السياحية المختلفة من فنادق وشركات وغيرها، هذه المؤسسات محملة بالديون الكبيرة، وفوائدها الباهظة وكذا المصروفات الضرورية اللازمة لاستمرارها، ولما توقفت عن سداد ديونها وفوائدها امتنعت البنوك عن امدادها بأية مبالغ أخرى مما أوقع الكثير من هذه المنشآت في أزمات ومشاكل متعددة، قد تؤدي بالكثير منها إلى الإفلاس.

ان على الحكومة عبئاً ثقيلاً لعلاج مشكلة ضرب السياحة، بجانب محاولتها للقضاء على الارهاب فيجب دراسة موقف الجهات المختلفة التي تعمل بالسياحة من الناحية المالية، سواء كان ذلك بتدخل البنك المركزي لدى البنوك للاستمرار في تمويلها، أو دعمها بالمساعدات لتغطي جزءاً من خسائرها الباهظة، حتى تستمر في بقائها، لأنها إذا اضطرت لاغلاق أبوابها فستزداد البطالة، ويخسر مرفق السياحة مجموعة كبيرة

من الموظفين المدربين تدريباً جيداً على هذه الأعمال، كما أن على وزارة السياحة الاستعانة بخبراء في مجال الدعاية لدراسة ما يجب القيام به فوراً لاعادة الثقة إلى السائحين، لاسترجاع ما فقدناه من سمعة طيبة في هذا المجال.

• • •

أعــباء الحكــومة ثقيلة وآلام الشــعب موجعة

كان الله في عون الحكومة في هذه السنة القاسية، لقد زادت أعباؤها وكثرت، ان مشكلة المشاكل هى تصعيد الارهابيين لهجومهم على الأهداف المتعددة وازدياد اعتداءاتهم على ضباط ورجال الأمن، وبعد أن تصاعدت في الاعتداء على السياحة والسائحين، وما سببته من ضحايا كثيرين من رجال الشرطة ثم تطورت هذه الاعتداءات فشملت الأهالي الآمنين الغلابة والتي بدأت في مقهى ميدان التحرير ثم حي القللي، وهو حي شعبي يسكنه فقراء القوم، فاعتداءاتهم المباشرة باستعمال الأسلحة الآلية، واعتداءاتهم غير المباشرة باستعمال القنابل والعبوات الناسفة، أودت بأرواح الكثيرين، وسببت للحكومة ارتباكاً شديداً، وخصوصاً أن هذه الاعتداءات أخذت أشكالا مختلفة وشملت القطر من أقصاه إلى أقصاه فآنا بالصعيد حيث الآثار والسائحين وآنا بالعاصمة، انه كفاح قاس على الحكومة بمحاولتها السيطرة على الأمن واحتواء هذه الاعتداءات والقضاء على الارهاب، ومن يقومون بكل هذه الجرائم أولاد لنا غرر بهم زبانية دول أجنبية تبغي الاضرار بشعب مصر الهادئ الأمن، بأفكار خاطئة ومبادئ كاذبة، وقع فيها من يقترفون هذه الجرائم، وضد أهلهم ومواطنيهم انهم حقاً مسلوبو الارادة.

ان محاولات الحكومة في السيطرة على ارتفاع الأسعار لم تنجح، وها هى الأسعار في ارتفاع مستمر حتى أصبحت لا تطاق وأصبحت تكاليف المعيشة أكبر بكثير من دخول الطبقات المتوسطة، ومعنى الطبقات المتوسطة هى التي لا تقل دخولها عن ثمانمائة جنيه مصري شهرياً، وهؤلاء يجدون الأمرين في تغطية متطلباتهم الضرورية من مأكل ومشرب وعلاج ومصاريف المدارس ولوازمها، أما باقي ملابس العائلة، ففي القديم منها الكفاية، ومن تقل دخولهم عن هذا المبلغ فلا أدري كيف يعيشون كان الله في عونهم، لقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً، وهذا الارتفاع مستمر يوماً بعد آخر، فلا تذكر أسعار اللحوم فقد بلغت أرقاماً فلكية واستغنى عنها الغالبية العظمى من الشعب المصري، كما أن البقول كالفول والعدس والفاصوليا وخلافها والتي كانت زهيدة الثمن، فهي اليوم تعتبر أثمانها عبئاً ثقيلاً على الكثيرين، لقد أصبحت الحياة قاسية وثقيلة على أغلب الشعب المصري المثقل، كل هذا بسبب السياسات الاقتصادية السابقة الفاشلة، وأخيراً خضعت الحكومة لتنفيذ اصلاحات صندوق النقد الدولي العنيفة الباترة، والتي نرجو أن تنتهي آثارها المؤلمة هذا العام كما وعدتنا الحكومة.

أما التعليم فقد خضع لسياسات جاهلة فاشلة على مدى ثلاثين عاماً عجافاً مما أدى إلى انهياره انهياراً تاماً حتى أصبحت الغالبية من خريجي الجامعات جهلة ومعلوماتهم ضحلة تافهة، فمن مدارس متهدمة، إلى آثاث متهالك، إلى معامل كل ما بها متعطل وأحنى عليه الدهر، إلى فصول مكدسة بالطلبة الذين لا يجدون ما يجلسون عليه، إلى برامج مشحونة تتسم بعدم مجاراتها للتقدم العلمي الحديث والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على الطلبة، إلى مدرسين أغلبهم غير مؤهل، والصالح منهم لا يجد سبيلاً للقيام بواجبه لتكدس الطلبة بأعداد كبيرة وقلة الوقت المتاح له، هذا فوق ما يعانيه هؤلاء المدرسون بسبب تفاهة مرتباتهم وعدم كفايتها لضروريات الحياة النصف كريمة. أخيراً قامت نهضة كبيرة لاصلاح التعليم من نواحيه المختلفة، كلل الله الجهود المبذولة بالنجاح.

أما أزمة البطالة فقد بلغت أقصاها وأصبح خريجو الجامعات لا يجدون عملاً، ولمدد طويلة تصل إلى ثمانية أعوام، ولما كان أغلبهم من عائلات محدودة الدخل بل وتعتبر فقيرة، فقد أدى هذا إلى مشاكل كثيرة للحكومة، وأصبح هذا الشباب العاطل عرضة لاعتناق المبادئ الهدامة، والوقوع في حبائل الجماعات الارهابية مما أدى إلى تزايد اعتداءاتها، وها هى الحكومة تحاول بشتى الطرق تشغيل أكثر ما يمكن من هؤلاء العاطلين، وكذا تشجيع الاستثمار حتى يستوعب عدداً منهم.

ان أزمة الزيادة الكبيرة في المواليد بالرغم من محاولات الحكومة المستمرة وعلى مدى السنوات الماضية لاقناع الشعب بالاقلال من الانجاب فلم تأت إلا بنتائج غير محسوسة، ان أزمة الزيادة المستمرة في عدد السكان تجعل الحكومة في حيص بيص، إذ يلزم زيادة المستورد من المواد الغذائية باضطراد وكذا

المدارس والمدرسين، والعـلاج المجـاني، ثـم زيادة فـرص العـمل لتستوعب هذه الأعداد الغفيرة من الشباب الذين يزيدون سنة بعد أخرى، وكل هذه النتائج عويصة الحل وتسبب صداعًا للحكومة.

حقيقة أن الحكومة الآن تسير في الطريق السليم بحلول مدروسة وبعزيمة صادقة، وفقها الله للوصول إلى حل هذه الألغاز الصعبة، وانقاذ البلاد من نتائجها الوخيمة.

أما الشعب فليساعده الله على تحمل أعبائه الثقال.

• • •

نكبات مشروع الضريبة الموحدة

[١]

يجب أن تكون نظرة مشرعي الضرائب شاملة للبعد الاجتماعي أولاً ثم مصلحة البلاد الاقتصادية من جميع نواحيها وأخيراً الحصيلة، ويجب ألا يكون الهدف من تشريعات الضرائب هو جباية أكثر ما يمكن من الشعب، ولو أدى هذا إلى ارهاقه وعنائه والهبوط بمستوى معيشته، وإلا نكون قد رجعنا إلى عهد الجباة أيام الحكم العثماني الذي خرب دول الشرق الأوسط لأنه عاملها باعتبارها البقرة الحلوب ومصدر جمع الأموال، وهو ما حدث أيام الحكم البغيض للأتراك والمماليك، إذ لم تكن تهمهم مصلحة وتعمير وتقدم هذه البلاد البائسة، بل كان الغرض الرئيسي من استعمارهم لها هو امتصاص دمائها ونهب أموالها.

لقد قامت ضجة قوية ووقع الجميع ضد هذا المشروع المخرب.

إن المشروع الضريبي الأخير وهو المسمى بالضريبة الموحدة وقد أرجعنا إلى عصر الحكم التركي والجباة العتاة المتمثلين الآن في مصلحة الضرائب، وهى مصلحة الذبح والارهاق والتخريب، إن مصر الآن تشكو مر الشكوى من قانون الضرائب الحالي ورسوم الدمغات الفاحشة وقانون ضريبة المبيعات البغيض، فمابالك وقد أتى مشروع الضريبة الموحدة ضغثاً على إباله، ونكبة جارفة تفوق بكثير ما نحن فيه.

فمن الناحية الاجتماعية فقد راعاها المشروع عندما وضع أول قانون للضرائب وهو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ راعى ما يجب أن يترك للموظفين من أعباء عائلية لا يخضع لأية ضرائب ما يكفي لمعيشتهم هم وعائلاتهم حياة كريمة مستورة فقرر للعائلة أعباء عائلية ١٢٠ جنيهاً سنوياً، وهى ما تساوى الآن ١٢,٠٠٠ جنيه إذ أن تكاليف المعيشة ازدادت في هذه المدة أكثر من مائة مرة على الأقل، ثم تعدلت الأعباء العائلية بالزيادة حتى أتى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فقرر أعباء عائلية ٧٢٠ جنيهاً للأعزب و ٨٤٠ للمتزوج ولا يعول أولاداً و ٩٦٠ للمتزوج ويعول أولاداً، وقد كانت هذه الأعباء محل شكوى مريرة طوال الفترة حتى الآن، ولما كانت تكاليف المعيشة ازدادت على الأقل أربع مرات حتى الآن، وزادت عليها ضريبة المبيعات فكان يجب أن يأخذ المشرع هذا في الحسبان ويقرر أعباء على الأقل ٥٠٠٠ جنيه للعائلة سنوياً، ولكن للأسف الشديد فقد خرج علينا المشروع بأعباء للعائلة ١٤٤٠ جنيهاً سنوياً، فهل من العدالة وقد زادت الأسعار زيادة فاحشة كما زادت أسعار استهلاك الكهرباء والمياه والتليفونات وكل هذا زادت عليه ضريبة مبيعات ١٠ ٪ على الأقل، فهل في هذا الغلاء الفاحش يمكن أن تعيش أي عائلة بمستوى معقول بمبلغ ١٢٠ جنيهاً شهرياً!!!

على السادة واضعي تشريع الضريبة الموحدة أن يزوروا احدى المدارس ويشاهدوا التلاميذ أولاد العائلات المتوسطة وقد أصبحت جميع عائلات الموظفين على اختلاف درجاتهم فقيرة ثم متوسطة فسيجدونهم صفر الوجوه وضعاف البنية من سوء التغذية، ملابسهم قديمة متهرئة وأحذيتهم في أسوأ حال بها الكثير من الرقع والاصلاحات، كل هذا يدل على شظف الحياة التي يعيشونها، كما أن عائليهم مرهقون بالعمل صباحاً ومساء في أعمال متعددة، حتى يجدوا ما يسدون به رمقهم ورمق أولادهم الجوعى، هل من العدالة الاجتماعية أن يفرضوا على هؤلاء المساكين ضرائب كسب عمل، هل من المعقول في هذا الغلاء الفاحش أن تعيش الأسرة بدخل ١٢٠ جنيهاً شهرياً، يا سادة يجب زيادة الأعباء العائلية إلى خمسة آلاف جنيه على الأقل، كما يجب مضاعفة مبالغ الشرائح على أن تبدأ بنسبة ٢ ٪ كما كان القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١، حتى نترك لهذه الطبقات المكافحة البائسة ما تسد به غول الجوع، وما يكفيها للعلاج والملابس البسيطة الى تستر عريها، أرجو أن يضع الله في نفوس هؤلاء المشرعين الشفقة والرحمة على الناس الغلابة.

• • •

نكبات مشروع الضريبة الموحـدة

[٢]

كتبنا في الأسبوع الماضي عن التأثير السيئ للمشروع الذي قدمه وزير الخزانة للأحزاب ومجلسي الشورى والشعب والنقابات والهيئات المختلفة والضجة التي قامت حوله بالرفض من الجميع، ثم تكلمنا بإيجاز عن الحالة الاجتماعية البائسة التي يعيشها أغلب الشعب المصري في ضنك وعوز، وما كانوا ينتظرونه من هذا القانون أن يخفف عنهم بعض العوز والضنك والفقر الشنيع الذي يعيشون فيه من مصائب الضرائب التي تمتص دماءهم سواء مباشرة كضرائب الدخل أو غير مباشرة كالرسوم الجمركية وضرائب المبيعات ورسوم الدمغة وغيرها وارتفاع الأسعار السريع المدمر وفواتير التليفون والكهرباء والمياه التي بلغت أرقامًا فلكية، لتغطية التسيب وقلة الذمة التي تعيشها المصالح المعنية، ثم زيادة أرباحها وليتحمل كل هذا الشعب البائس، فجاء هذا المشروع اللعين مخيبًا لكل الآمال، لقد وضعه وزير الخزانة وهدفه الوحيد زيادة الحصيلة لتحتفظ الحكومة بالبذخ والاسراف والفشخرة التي تعيش فيها، وليذهب الشعب إلى الجحيم.

وسنتكلم هذا الأسبوع عن آثاره المدمرة على الاقتصاد المصري بجميع مناحيه، لقد كان المنتظر أن تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب حتى تزيد الحصيلة وتزدهر المشروعات، ويحضرني في هذا المجال أن أذكر أن مسز تاتشر رئيسة الوزارة البريطانية السابقة عندما تولت الحكم أن قامت بتخفيض الضرائب، وعندما سئلت عن سبب ذلك وبميزانية الدولة عجز كبير ذكرت أنها خفضت الضرائب لتشجع الاستثمار وبذا تقل البطالة وتتزايد الحصيلة، كما ذكرت الأهرام الاقتصادية في عددها الصادر في ١٩٩٣/١٢/١٣ بأن الحكومة اللبنانية قامت بتخفيض الضرائب ١٠ ٪ فأصبحت ٢٠ ٪ فكانت النتيجة أن زادت الحصيلة ٥٠ ٪ وذلك للاقبال على انشاء المشروعات، ونقص التهريب. إن نمور جنوب شرق آسيا (كما يطلقون عليهم) قد قام بعضها بعدم فرض ضرائب، والبعض الآخر بتحصيل ضرائب أقصاها ١٠ ٪ وبذلك تدفقت عليهم الاستثمارات وأنشئت المشروعات الضخمة. ولكننا لا نأخذ دروسًا ولا عظة من الآخرين، إما لجهلنا بما يحدث في العالم الخارجي أو لتمسكنا بتفكيرنا الخاطئ، ولكن للأسف الشديد كأن حكومتنا السنية ليس لديها فكرة عن الاقتصاد السليم، فقامت بزيادة الضرائب على المشروعات من ٤٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ يزيد عليها ٢ ٪ رسم تنمية، كما زادت الضرائب على المهن الحرة من ٣٢ ٪ إلى ٥٠ ٪ دفعة واحدة، ولم تأخذ في الحسبان أن هناك فرقًا بين الضريبة على العمل ورأس المال (الضرائب التجارية والصناعية) والضرائب على العمل فقط، وجميع التشريعات التي صدرت في الماضي راعت ذلك.

يا سادتنا الحكام.. إنكم تخربون الاقتصاد القومي، فستقل الاستثمارات لأن المستثمر قبل أن يقبل على القيام بأي مشروع فإنه يسأل عن سعر الضريبة، فقطعًا عندما يعرف أنها ٥٢ ٪ فإنه لن يقبل بتاتًا على انشاء مشروعات جديدة. وبذلك تطير كل الآمال التي وضعناها على زيادة الاستثمار وزيادة الانتاج. وازدهار التصدير، الذي هو أمل مصر لتدخل السوق العالمية، وتزداد إيرادات البلاد من العملات الأجنبية، وينتهي العجز في ميزان المدفوعات الذي سبب لمصر مشاكل كبيرة في السنوات الماضية وأسقطها في حماة الديون الخارجية الضخمة، بل أن توقف انشاء المشروعات الجديدة سيجعل أزمة البطالة تشتد إذ أن هذه المشروعات التي من الممكن أن تستوعب أعدادًا كبيرة من العاطلين وهو أملنا جميعًا في حل هذه المشكلة التي سببت لمصر الكثير من المتاعب. ستضيع هذه الآمال بهذا القانون البشع، إن للموضوع بقية فموعدنا إن شاء الله في العدد القادم.

• • •

نكبـات مشـروع الضـريبة الموحــدة [٣]

كتبنا في الأسبوعين الماضيين عما سيحيق بالشعب والبلاد بسبب هذه الضريبة البشعة، فوق ما سبق وان ابتدعته الحكومة من ضرائب أخرى، فضريبة المبيعات التي أحاقت بجميع أفراد الشعب بدون تفرقة بين معدم لا يجد ما يسد به رمقه وغنياً متخماً، هذه الضريبة العشوائية المؤذية، بل والأدهى والأمر أن الحكومة السنية ستضاعفها مرة أخرى، ورسم الدمغات التي تتضاعف كل سنة تقريبًا حتى أضحت ضريبة مرهقة هى الأخرى، وغيرها من تفانين وألاعيب الحكومة لامتصاص دماء المواطنين، فوق ما تقوم به الهيئات الحكومية من زيادة أسعار الماء والكهرباء التي غدت مشكلة أخرى يئن الشعب تحت وطأتها كل هذا على حساب قوته الضروري.

كما تكلمنا عن الأضرار الاقتصادية المدمرة لهذه الضريبة الموحدة، وما ستسببه من نكسة قاسية للاستثمارات التي ستضمحل نتيجة لكون المستثمرين الأجانب سيبتعدون باستثماراتهم عن مصر تفاديًا لهذه الضرائب المرتفعة التي ستستولى على أكثر من نصف أرباحهم وهى ٥٠٪ الضريبة الموحدة و ٢٪ رسم تنمية كما أن رجال الأعمال المصريين سيحتفظون بأموالهم ودائع في البنوك لأنها أكثر ربحية لهم، وسيستريحون من الجهود القاسية والمخاطرة برؤوس أموالهم فيما لا جدوى من ورائه إذ ما ذا سيتبقى لهم بعد ما تستولى الحكومة على أكثر من نصف هذه الأباح.

ان الغريب في الأمر والواضح من مناقشات مجلس الشعب وتمسك الحكومة برأيها خوفًا من هبوط الحصيلة، فهي نظرة قصيرة خاطئة تدل على جهل بالحياة العامة، فقد ثبت بالدليل القاطع والممارسة العملية أن تخفيض أسعار الضرائب يؤدي إلى زيادة الحصيلة لأنه يشجع المستثمرين على انشاء المشروعات الضخمة، وهى بالتالي ستقوم بدفع مزيد من الضرائب التي سترفع قيمة الحصيلة، وهو ما نادت به مسز تاتشر في أول حكمها لبريطانيا ونفذته، كما قامت لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية بتخفيض سعر الضريبة من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ مما أدى إلى اندفاع المستثمرين إليها وقد أدى ذلك إلى زيادة حصيلة الضرائب بنسبة ٥٠٪، كما أننا لو درسنا أسباب تقدم بلاد جنوب شرق آسيا صناعيًا وزيادة حصيلة الصادرات ارتفاعًا كبيرًا وبالتالي أصبح فائض العملات الصعبة يمثل مبالغ طائلة، هو أن الضرائب بها لا تتعدى ١٠٪ بل أن في بعضها الضرائب غير موجودة. هذا فوق استشراء ظاهرة التهرب.

ان آمالنا كانت كبيرة في أن تخفيض أسعار الضرائب سيؤدي إلى انشاء المشروعات والمصانع الضخمة التي ستستوعب أعدادًا كبيرة من العمال فتنخفض أزمة البطالة التي هى السبب الرئيسي لتفشي الارهاب الذي سبب للبلاد آلامًا شديدة وأدى إلى نكسة فظيعة للسياحة، لقد ذهبت هذه الآمال مع الريح بعد أن تمسكت الحكومة بهذه الضرائب الفاحشة المدمرة.

كما أن هناك نتائج أخرى سيئة ستصيب البلاد في النواحى الاقتصادية والاجتماعية، وستؤثر تأثيرًا خطيرًا على مستقبلها.

ان ارتفاع أسعار الضرائب وضيق الشرائح في قانون الضرائب الموحدة سيكون نكبة على مصر من جميع النواحي، والله يلطف بهذا الشعب المسكين.

• • •

إنهيــــار أســــعار البتــــرول

إن العشرين سنة الأخيرة تعتبر فترة خطيرة في تاريخ البترول، فقد حدثت فيها تطورات متعددة، فبعد أن كانت الدول المنتجة للبترول وخصوصاً الكائنة منها في الشرق الأوسط تسير بطريقة رتيبة وعادية من انتاج البترول التي تتولى توزيعه شركات أجنبية وبأسعار مستقرة، فقد ظهرت في سوق البترول ظاهرة جديدة لم يكن أحد ينتظرها أو يتنبأ بها، وهي قيام الحرب في سنة ١٩٧٣ بهجوم مصر وسوريا على اسرائيل لتحرير أراضيهما المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وقد أدت مساعدة امريكا لاسرائيل إلى اعلان الدول العربية المنتجة للبترول بإيقاف انتاجه وتصديره للخارج.

سبب وقف الدول العربية لانتاجها للبترول أزمة فظيعة في سوق البترول في العالم مما أدى إلى ارتفاع أسعاره من ثلاثة دولارات للبرميل إلى عشرين دولاراً، وعندما وجدت الدول العربية ان ارتفاع الأسعار يدر عليهم دخلاً ضخماً ما كانوا يتصورونه أخذوا في رفع أسعاره تدريجياً حتى وصل سعره إلى أربعين دولاراً للبرميل، واضطرت الدول جميعها إلى قبول هذه الأسعار الباهظة وخصوصاً الدول الصناعية منها لحاجتها الشديدة له لتشغيل مصانعها وقواها المحركة المنتجة للكهرباء لاعتمادها الكلي على البترول، وفي فترات رفع الأسعار كان رجل البترول الأول في المنطقة وهو الشيخ زكي اليماني الذي أعجبتني أفكاره في ذلك الوقت، يحذر وبكل شدة الدول المنتجة من رفع الأسعار بهذه الطريقة العشوائية، قائلاً لهم بأن هذا الاندفاع نحو تيار رفع الأسعار سيسبب مشاكل خطيرة للعالم كله، وستكون النتيجة وبالاً على الدول المنتجة للبترول، وكان يرى ألا تزيد الأسعار عن عشرين دولاراً، وكان دائماً يقف حائلاً ضد هذا التيار الخطير وخصوصاً أنه كان يمثل المملكة السعودية في الأوبك، وأخيراً تخلصوا منه ومن سياسته المكروهة منهم.

لم تسكت الدول الصناعية على هذه الظاهرة الخطيرة، فبدأت في تشغيل آبار البترول في بحر الشمال سواء في النرويج أو اسكتلندا وأمريكا وأماكن أخرى بأقصى انتاجها، كما بدأ تعاملها مع روسيا وهي من أكبر الدول انتاجاً للبترول، وكونت مجموعات من كبار علمائها لاكتشاف مصادر أخرى للطاقة، وانشأت عشرات من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وشجعلت شركاتها على البحث عن البترول في جميع أنحاء العالم، وأدى ذلك إلى هبوط أسعار البترول إلى حدود ثمانية عشر دولاراً للبرميل.

في نفس الوقت أخذت دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول في الاندفاع في انتاج البترول لزيادة الكميات المنتجة لتعويض الهبوط في أسعار البيع، وقد حاولت مؤسسة الأوبك تحديد الانتاج لكل دولة، ولكن أغلب الدول المنتجة لم تلتزم بهذا التحديد وتجاوزته بكثير، وقد أدى ذلك إلى استمرار هبوط الأسعار، وأخيراً وصلت الأسعار إلى عشرة دولارات للبرميل، ومع ذلك استمرت الدول المنتجة في زيادة انتاجها والذي سيؤدي إلى هبوط آخر للإسعار ، وهي كارثة لهذه الدول.

لقد أدت موجة ارتفاع أسعار البترول في سنة ١٩٧٣ وما بعدها إلى ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات مصانع الدول الصناعية، إذ أن البترول يمثل عنصراً أساسيًا في الانتاج، وبذلك أخذت الدول العظمى في تعويض خسائرها من ارتفاع أسعار البترول، ولم يضار ضرراً بليغًا إلا الدول النامية التي لا صناعة لها ولا بترول، وكان سببًا في زيادة ديون هذه الدول المسكينة التي اندفعت في طريق المديونية حتى غرقت فيها، كما أدت إلى التضخم الشديد الذي اكتسح العالم وسبب أزمات للجميع.

كما أخذت الدول العظمى في محاولة امتصاص المدخرات الكبيرة للدول المنتجة للبترول ليس فقط برفع أسعار منتجاتها ولكن بطرق متعددة، فأثارت التوترات والحروب بين هذه الدول، وأخذت في بيع الأسلحة لها بمبالغ باهظة، حتى يقال أن حرب الخليج كانت بتكتيك أمريكي، والتي جعلت سفيرتها في العراق تفهم الرئيس صدام حسين بطريقة غير صريحة بأن امريكا لن تعارض في استيلائه على الكويت، وبمجرد انقضاضه على الكويت واستيلائه عليها قامت الكويت والسعودية وامارات الخليج بالاستغاثة بأمريكا، التي كتلت الدول الغربية لمحاربة العراق واجلائه عن الكويت، كل ذلك بنفقات ضخمة وباهظة تحملتها السعودية والكويت، وأدى ذلك إلى استيلاء امريكا على كل مدخراتهم بل واضطروا إلى الاستدانة أيضًا، علما بأن هاتين الدولتين كانتا أغنى الدول المنتجة للبترول وأكثرها مدخرات.

النتيجة الآن أن الدول المنتجة للبترول تعاني من أزمة خانقة سببها هبوط أسعار البترول، وعجز ضخم في ميزانياتها. كما أن الدول النامية تعاني من الديون التي كبلتها ولا تتمكن من الفكاك منها، هذه هي نتيجة الاندفاع الأحمق وغير المدروس في رفع أسعار البترول في سنتي ٧٣ و ١٩٧٤

السوق المغلقة وتدهور الانتاج

لقد كان انتاج المصانع المصرية في ذروة جودته قبل اتباع مصر سياسة السوق المغلقة سواء بالمنع القطعي لبعض أنواع المصنوعات أو بالموانع الجمركية ألا وهى رفع الرسوم الجمركية أو بنظام أذون الاستيراد، فكم كان الانتاج المصري قبل اتباع السياسة المدمرة هذه ألا وهى إغلاق السوق، متميزاً يضارع الانتاج الأجنبي، بل كان يتفوق عليه أحياناً، وأن أجيال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات يتذكرون كم كان انتاج مصانع مصر بكفر الدوار ومصانع البيضا ومصانع مصر بالمحلة الكبرى رائعًا، سواء من الأصناف الشعبية كالدمور والبفتة والكستور بأنواعه والبوبلين، أو من الأنواع الراقية كالتريكولين والللينوه وغيرهما مما يستعصى على الفكر تذكرها، ولم تكن الجودة مرتفعة جداً فقط بل والأسعار رخيصة للغاية. هذه الأصناف حل محلها أخرى رديئة الصناعة ومرتفعة الأسعار بشكل باهظ، كل ذلك سببه السوق المغلقة على المصنوعات المحلية ومنع دخول المنتجات الأجنبية ولذا جاءت هذه البلوى كغيرها من الصناعات الأخرى، التي تدهورت نوعياتها.

إن في غياب ورود البضائع الأجنبية تنعدم المنافسة التي هي أساس تقدم الصناعة سواء من ناحية الجودة أو رخص الأسعار، إعتماداً على أن المستهلك سيشتري ما يقدم له مهما كان رديئًا، وأنفه في الرغام، وبذا أخذت الصناعات المصرية في التدهور وأخذ الاهمال والتسيب يدب في الانتاج المحلي اعتماداً على أن كل ما يصنعونه يباع مادام ليس هناك في السوق ما ينافسه، وأخذ الراكد في المصانع يزداد، والعيوب في الصناعة تزداد نسبتها، مما جعل هذه المصانع التي كانت تحقق أرباحًا مرتفعة تنقلب إلى مشروعات خاسرة، ولا حسيب ولا رقيب بعد أن تم تأميمها بالكامل، وتحملت خزينة الدولة مبالغ طائلة سنويًا لخسائر لهذه الصناعات.

لما أجبرت الحكومة على اتباع سياسة السوق المفتوحة طبقاً لطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأحد عناصر الاصلاح الاقتصادي، قامت المصانع بإطلاق الصرخات المدوية طالبة من الحكومة حمايتها لها من منافسة قاسية بالنسبة لهم عندما يجد المستهلك بضاعة أحسن جودة وأرخص سعراً، ولذا هى تطالب برفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، وهو طلب جائر إذ هو ضد مصلحة المستهلك إذ سيصبح مضطراً لشراء بضائعها المتدنية. أين كانت هذه المصانع طوال السنوات الماضية؟ لماذا لم تحسن انتاجها وتقلل تكلفتها حتى يمكنها من الوقوف على قدم المساواة مع البضائع المستوردة؟ .. بل كان يجب أن تكون أسعارها أقل من البضائع الواردة من الخارج والتي يتحمل مستوردها ثمنها ومصاريف الشحن والتأمين والرسوم الجمركية عليها، بعد كل ذلك يشكو المنتجون من رخص أسعارها ومضاربتها لانتاجهم الذي لم يتحمل شيئاً من كل هذه التكاليف.

إن أساس تقدم الصناعة هو أن تكون السوق مفتوحة وبدون رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، وبذا تكون المنافسة بين المنتجات الأجنبية والمصرية على قدم المساواة، فيبذل المنتجون قصارى جهدهم لتحسين ما يصنعونه وبأقل سعر، نعم هذا أساس التقدم الصناعي والذي به يمكننا الخروج بانتاجنا إلى الخارج وزيادة صادراتنا التي يمكنها منافسة البضائع الأجنبية في عقر دارها.

إننا ننصح الحكومة بعدم الاستجابة إلى شكاوى المنتجين لزيادة الرسوم الجمركية إذ في هذا الاستمرار في انتاجنا السيء، الذي لن يكون في يوم من الأيام محل تصدير للخارج، كما أنه سيضر بالمستهلك المصري الذي سيضطر لشراء هذه البضائع السيئة مع فرض أسعار مرتفعة عليه، واستثناء من ذلك فيمكن للحكومة حماية الصناعات الوليدة فقط وفي السنوات الأولى لانشائها حتى تشتد عوداً وذلك برفع الرسوم الجمركية عن مستلزمات انتاجها أو دعمها.

• • •

إنهـــيار أســـعار البتــــرول وتأثيره على أسعار البنزين والكهرباء

لقد أخذت أسعار الطاقة في الارتفاع في السنوات الأخيرة ارتفاعًا متواصلاً حتى ضج المواطنون من قيمة فواتير استهلاك الكهرباء التي أصبحت عبئًا ثقيلاً على عاتق المستهلكين، كما أن فواتير استهلاك المصانع من الطاقة غدت تكاليفها محبطة للتصنيع لما تتحمله المنتجات من تكاليف الطاقة الباهظة وتجعل أسعارها تحت وطأة منافسة البضائع المستوردة، بل أن الكثير من المصانع غدت مدينة بمبالغ ضخمة لهيئة الكهرباء لعدم تمكنها من سداد قيمة فواتيرها المتضخمة، أما شكاوى الشباب الذين أقبلوا على امتلاك الأراضي لاستصلاحها فإنهم يئنون من الأثقال التي يتحملونها بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء التي يستخدمونها في زراعة هذه الأراضي المستصلحة، فإنها صارخة ومؤلمة، حتى أدت ببعض الشبان إلى النكوص على أعقابهم وترك هذا الطريق الصعب وهو استصلاح الأراضي.

أما أسعار البنزين ومنتجات البترول الأخرى التي أخذت في الارتفاع بوثبات سريعة حتى غدا ثمن اللتر الواحد من البنزين جنيهًا كاملاً، بل وهناك سيف على رؤوس مستهلكي البنزين برفع أسعاره مرة أخرى، علمًا بأن رفع أسعار البنزين يمس غالبية الشعب، فمن مستهلكي البنزين من أصحاب السيارات التي أصبحت ضرورية لغالبية الجمهور، إلى الذين يمسهم بطريق غير مباشر في رفع أسعار السلع المختلفة التي تحتاج إلى نقلها بالسيارات، وهى السلع اللازمة لجميع مناحي الحياة مما أدى إلى رفع أسعارها نتيجة لرفع تكاليف نقلها.

لقد دافعت وزارة الكهرباء عن زيادتها لأسعار الكهرباء، كما دافعت وزارة البترول عن رفع أسعار البنزين والسولار والزيوت وغيرها من منتجات البترول بأن أسعاره العالمية مرتفعة وعلى ذلك يجب زيادة أسعار منتجاته المختلفة، وكذلك زيادة التكاليف الأخرى، وبدون الدخول في مناقشة أسباب زيادة هذه التكاليف التي تتحمل بعبء الاهمال والتسيب والانحرافات، فإنه بعد ما حدث في سوق البترول العالمية من انهيار شديد، فبعد أن كانت أسعاره تتراوح ما بين ١٨ و ٢٠ دولارًا للبرميل غدت ١٠ دولارات، ويتوقع المختصون أن تهبط الأسعار إلى ثمانية دولارات للبرميل، بالطبع هذا الهبوط في الأسعار أزعج البلاد المنتجة للبترول وسبب عجزًا كبيرًا في ميزانياتها، حتى إستدان بعضها مبالغ هائلة لتغطية هذا العجز، وذلك بعد سعة في الدخل ورفاهية في المعيشة. لكن هذا الهبوط الكبير سيسبب راحة للدول الصناعية والدول النامية التي أرهقها تحميلها بمبالغ كبيرة في العشرين سنة الأخيرة اضطرت لاستدانتها حتى غدت مدينة بديون فاحشة نظير اضطرارها لسداد فاتورة البترول الباهظة.

أما وقد هبطت أسعار البترول إلى النصف وبذلك انخفضت تكاليف الطاقة أفلا يحق للجمهور تنفس الصعداء بتخفيض استهلاك الكهرباء والمواد البترولية الأخرى كالبنزين والسولار والزيوت المختلفة، أم أن الموضوع أصبح استغلالاً للشعب وامتصاصًا لدمائه، لقد انتظرت طويلاً لقيام مؤسسات انتاج الكهرباء ووزارة البترول بالتخفيض اللازم فلم يحدث وكأنها في سبات عميق واستحلت أموال الجمهور الغلبان، أما كفانا الضرائب الباهظة، حتى نستغل أيضًا من الهيئات الحكومية الأخرى.

الغريب أن الصحف المختلفة لم تدرك أو تفكر في هذا الموضوع وتكتب فيه مطالبة بتخفيض أسعار الطاقة، وأرجو منها أن تولي هذا الموضوع الاهتمام اللازم لأهميته للمستهلكين الذين هم الشعب بأكمله، غنيه وفقيره على حد سواء.

• • •

البطـــــالة هـــى الخطـــــر الأكـــبر

سمعنا الكثير بأن الحكومة تعمل جاهدة لإيجاد حلول فعالة لحل مشكلة البطالة، ولكن حتى الآن لم نر مشروعًا متكاملاً لحل هذه الأزمة الخطيرة والتي تتفاقم سنة بعد أخرى لخروج حوالي ثلاثة أرباع مليون شاب لسوق العمل سنويًا كلهم مملوءون حماسة ليعملوا ويجاهدوا ليصلوا إلى النجاح الذي ينشدونه، وكذا ليكسبوا رزقهم وبناء مستقبلهم، فما يلبثوا أن يصابوا بالاحباط بعد ترددهم على الشركات والمصانع المختلفة بدون جدوى لعدم وجود عمل لهم. لقد مضت على بعضهم أشهر بل وسنوات قد تبلغ الست سنوات وهم يحاولون بشتى السبل الحصول على عمل ينهي حالة اليأس التي أصيبوا بها وليكسبوا ما يقتاتون به.

ان الغالبية العظمى من هذا الشباب هم أولاد عائلات فقيرة مطحونة، لاقي والداهم الأمرين والضنك لكي ينشئوهم ويعلموهم آملين في أن يساعدوهم بعد تخرجهم في تربية باقي اخوتهم، وليروهم في المستقبل أصحاب عائلات تشرح صدورهم وتملأهم بهجة وحبورا، فكما صرفوا عليهم من الدخل الضئيل الذي يحصلون عليه وحرموا أنفسهم من أشد الضرورات، كما استدانوا ليوفروا لهم أجر الدروس الخصوصية، بعد كل ذلك جاء الهم والألم ليجدوهم مازالوا عبئًا عليهم بدلاً من أن يصبحوا عونًا لهم.

كم صرفت عليهم الدولة في مراحل التعليم المختلفة، حتى تخرجت هذه الملايين من العاطلين، والذين لا نعلم عددهم بالضبط لافتقارنا إلى الاحصاءات الدقيقة ولكن يقدرهم البعض بستة ملايين عاطل أغلبهم في حالة يرثى لها حاجة وفقرًا مدقعًا، ان ظروف هؤلاء العاطلين سيئة جدًا، فهم في حالة مؤلمة من جميع النواحي، فمعيشتهم مع عائلاتهم المحتاجة لجهدهم للمعونة على الحياة وما يكتنفها من غلاء فاحش ودخل قليل، فهم يشعرون بأنهم عبء ثقيل على والديهم، بل وفي كثير من الأحيان فإنهم غير مرغوب فيهم، وفي نفس الوقت يحسون باذلال لأنهم يحتاجون للملابس وبعض المصاريف الشخصية الضرورية ولا يجدون، وكفى عائلاتهم انها تحتمل إيواءهم وأكلهم.

ان هؤلاء العاطلين هم قنابل موقوتة يعتمد انفجارها على قوة احتمالهم لهذا الضنك والآلام النفسية والشعور بالذل والمهانة، وان السنين التي صرفوها في التعليم ذهبت هباء وبدون فائدة أو نتيجة، وان الآمال الكبيرة التي كانوا يؤملونها ضاعت، ولا أمل في العمل أو الحصول عل المال من طريق شريف، هذا الشعور البغيض يقود الكثير منهم إلى طرق غير شريفة، فمنهم من يجرفه تيار الجريمة بشتى سبلها، فمن نصب واحتيال، إلى سرقة، إلى الجرائم المختلفة من نهب وقتل وتهديد، ان مأساة البطالة هى السبب الرئيسي لانتشار الارهاب، فالغالبية العظمى من الارهابيين لا يعرفون شيئًا عن الدين وليس هو سبب اقترافهم لهذه الجرائم البشعة في حق وطنهم ومواطنيهم، بل هو حقدهم على المجتمع، وحاجتهم الشديدة إلى المال، فبعد أن كانوا يتمنون أن يحصلوا على بضعة جنيهات أصبحوا يحملون المئات بل والآلاف من هذه الجنيهات التي يغدقها عليهم محركوهم وراسمو خطط اعتداءاتهم.

ان مأساة البطالة يجب أن تأخذ الاهتمام الأول والجهد الأكبر من الحكومة والشعب بأكمله خصوصًا الأحزاب ورجال الأعمال وأصحاب الفكر والرأي حتى يمكن الحصول على حلول سريعة وحاسمة، والله الموفق.

• • •

الكهـرباء والـدواء

بحت أصوات الجماهير والكتّاب في السنتين الأخيرتين من الشكوى للارتفاع المستمر في قيمة فواتير استهلاك الكهرباء سواء من المصانع أو المنشآت المختلفة أو الجماهير المطحونة، قارعة الصدور من التضخم الجنوني في مطالبات شركات الكهرباء سواء من حيث أسعار الكيلوات التي لا تمضي بضعة أشهر إلا وتزيد قيمتها زيادات رهيبة، وكذا ما يضاف إليها من دمغات وضريبة مبيعات وغيرها، هذا بخلاف المغالاة الكبيرة في المقايسات عن التوصيلات نعم أصبحت فواتير الكهرباء عبئًا ثقيلاً على كاهل العائلات سواء كانت الفقيرة منها أو متيسرة الحال، وكذا المصانع التي زادت تكلفة منتجاتها بسبب هذه الزيادات الكبيرة.

بالرغم من الشكاوى والكتابات المستمرة لم تحرك وزارة الكهرباء ساكنًا حتى زيارة الرئيس لمدينة ٦ أكتوبر وتقدم أصحاب المصانع بشكاويهم من أعباء الطاقة، وتوجيه سيادته للمختصين في هذه الوزارة لرفع الزيادات الكثيرة على فواتير استهلاك الكهرباء – هنا فقط تحركت الجهات المختصة لتنفيذ توجيهات سيادته. اننا نتساءل هل في رفع هذه الزيادات الجائرة ما يكفي، يمكننا أن نؤكد أن أسعار الطاقة مغالى فيها جداً ولا تمثل التكلفة الحقيقية زائداً هامش ربح معقول.

ان تكلفة الطاقة التي تحتسبها وزارة الكهرباء يدخل ضمنها استهلاك كهرباء انارة الشوارع والميادين حيث الكثير منها يبقى مضاء طوال النهار، وكذا استهلاك المصالح الحكومية التي يبقى الكثير منها مضاء طوال الأربعة والعشرين ساعة يوميًا، كما أن استهلاك مصانع القطاع العام يحتسب بربع أسعار القطاع الخاص، والفرق يتحمله المستهلك العادي، وهى فروق ضخمة بسبب التهاون والاستهتار، لقد سبق أن كتبنا عن الهبوط الكبير في أسعار البترول، ويجب أن يؤثر ذلك بالنقص في أسعار الطاقة موزعة بالتساوى على جميع المستهلكين بدون محاباة جهات على حساب جهات أخرى ومن ثم تصبح فواتير الكهرباء معقولة ومحتملة وتنتهي شكاوى الجماهير المتألمة.

اما مأساة ارتفاع أسعار الأدوية فهى حقًا نكبة على المرضى وعائلاتهم وخصوصًا إذا كانت الأمراض دائمة كمرض السكر وضغط الدم وغيرها، والتي تستلزم استعمال الدواء بصفة مستمرة، فبعد الارتفاع الكبير في ثمن الدواء أصبح عبئًا غير محتمل على المرضى، ومستحيل الشراء على مرض آخرين، ان أي أسرة يمرض أحد أفرادها يصبح علاجه مشكلة عويصة تقابل بالوجوم والنكد، فمن أجور الأطباء المرتفعة وخصوصًا الأطباء المتخصصين والتي كانت محل شكوى الجماهير، إلى ثمن الأدوية التي ارتفعت بجنون في الأشهر الأخيرة، حتى أصبح دخول شخص إلى الصيدلية بروشتة أحد الأطباء يمثل ارهاقًا لأعصابه. وخصوصًا عندما يخطره الصيدلي بثمن الدواء المطلوب، وكثيراً ما يخرج رافضًا الشراء لعدم توفر الثمن معه، مفضلاً معالجة المريض ببعض الوصفات البلدية أو ببعض الأدوية الزهيدة الثمن كالأسبرين. اما ضريبة المبيعات التي أخذت الشعب بخناقه وأوقعته في حبائلها، وفرضت على جميع لوازم الحياة، فقد حاقت بالأدوية أيضًا، كيف جاز للدولة أن تأخذ من المرضى ضريبة، أما يكفيهم ما هم فيه من آلام وأوجاع، وتحمل تكاليف العلاج من أطباء وأدوية، فتأتي الحكومة أيضًا وتفرض عليهم ضريبة مبيعات، أي قسوة هذه؟ لقد أوصى الله بالمرضى وطلب منا الاشفاق عليهم ومساعدتهم. لكن الحكومة تأتي وتبتز منهم ضريبة مبيعات على مرضهم ونكباتهم. يجب أن ترفع ضريبة المبيعات على الأدوية بعد تخفيض أسعارها – تخفيضًا كبيراً – وخصوصًا أن اسعارها أصبحت أكثر من مثيلاتها بالخارج ولدى الأمثلة العديدة على ذلك.

اننا في انتظار ما تأتي به الحكومة من تخفيضات في استهلاك الطاقة وأسعار الدواء حتى ترفع عن عاتق هذا الشعب المسكين بعض ما فرضته عليه من أعباء ثقال، وعسى ألا تكون هذه التخفيضات تافهة وصورية.

• • •

الســوق الشـــرق أوســطية

بعد ما تم التوقيع على اتفاقية غزة اريحا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كثرت المناقشات بين الكتّاب والمفكرين والاقتصاديين حول السوق الشرق أوسطية المزمع ابرام اتفاقاتها بين دول المنطقة، فمن قائل بابتعاد مصر عن هذه السوق ورأى آخر يقول ان تتقدم لهذا التنظيم بحذر وحيطة شديدة، كما يقول آخرون بوجوب الاسراع للاتصال باسرائيل والدول المعنية بخصوص القيام بهذه الاتفاقية وسرعة تنفيذها، وكل من المتصارعين في هذا الموضوع الهام لمستقبل المنطقة بأكملها يحاول أن يؤيد رأيه بحجج وأسانيد ليقنع القراء بسداد وجهة نظره.

وبادئ ذي بدء، يجب أن نحدد موقف مصر من اسرائيل بعيداً عن الماضي البغيض والعداوات القديمة والحروب التي قضاها ضدها على مدى خمسة وأربعين عامًا مضت، فالعلاقة بين الدول لا تحددها العواطف وما اعتور الماضي البعيد أو القريب من آلام ومواجع، وهذا ما حدث على مدى التاريخ في العلاقة بين الشعوب، فعدو الأمس يصبح صديق اليوم، وصديق اليوم قد يصبح عدو الغد، وأقرب مثل على ذلك هو حرب الجواسيس بين روسيا وأمريكا وأوروبا بالرغم من العلاقات السياسية الطيبة القائمة بينهم الآن، تحسبًا للمستقبل وما قد يأتي من مشاكل، بل وانه من أهم ما يؤثر على العلاقات بين الدول هي العلاقات الاقتصادية التي هي أساس العلاقات بينها والموجه الأساسي لسياستها ببعضها فليس هناك في العلاقات الدولية عدو أو صديق بل هي الفائدة المادية التي ستعود على البلاد بعلاقاتها الخارجية، ان الضرر البليغ الذي حاق بمصر في عهد جمال عبد الناصر تسبب في أن جعل السياسة موجهة للاقتصاد، وهذا خطأ كبير، إذ يجب أن توجه المصالح الاقتصادية سياسة الدول.

الآن لنفكر بهدوء وبدون انفعالات أو شعارات لا يأتي من ورائها إلا التدهور والفقر، لندرس ما هي مصلحة مصر، ومصر فقط، وشعبها اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، ماذا بعد السلام الشامل، يقول البعض أننا يجب أن نتعاون مع اسرائيل كمجموعة عربية واحدة، ان هذا أمر مرغوب فيه ونتمناه جميعًا، ولكنه بعيد المنال، فلن تتحد كلمة الدول العربية، وخصوصًا في المسائل الاقتصادية لاختلاف توجهاتها ومصالحها، ويجب أن نركز سياستنا الاقتصادية على مصالحنا وظروفنا.

يجب ألا نهون من مركز اسرائيل الاقتصادي والسياسي العالمي، فلها ركيزة قوية ومؤثرة في جميع الدول تقريبًا، كما أنها تجد مساندة فعالة من الدول الاقتصادية الكبرى، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإنه وضح أن الاتجاه العام في العالم هو تكوين التكتلات الاقتصادية، فأوروبا كونت السوق الأوربية المشتركة التي طورتها إلى الوحدة الأوروبية بين اثنى عشرة دولة لها مركزها وثقلها الاقتصادي والسياسي، بل لقد أصبحت الوحدة سياسية واقتصادية. وها أربعة دول أخرى تطلب الانضمام لها، واني أعتقد أن الدول الأوربية الأخرى وخصوصًا دول شرق أوروبا وروسيا ستعمل جاهدة للانضمام إلى الوحدة الأوربية، وبذا ستكون قوة عظيمة في مقابل التكتلات الاقتصادية الأخرى، والمكوّنة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وكذا تكتل دول شرق آسيا، وهي الدول السريعة التقدم الاقتصادي، إذًا لقد أصبح العالم الصناعي والمتقدم تكتلات في مجموعات قوية ومنسقة تقودها سياسة اقتصادية مشتركة.

ان الدول الواقفة بمفردها في مواجهة هذا العالم السريع التحول والتقدم، ستجد نفسها عاجزة عن أخذ مكان معقول في مواجهة سياسات هذه التجمعات الخطيرة، ليس أمامنا في الشرق الأوسط إلا أن نكون تكتلاً واحدًا، يعمل وينظم نفسه ويدرس بجدية كيف يقف في هذا العالم الشرس بقوة واقتدار وينهض ويتقدم اقتصاديًا واجتماعيًا ساعيًا وراء الازدهار.

نعم يجب أن تكون اتصالاتنا باسرائيل بعيدة عن التهافت والاندفاع بل يجب أن تكون باتزان ودراسة عميقة، ولا يخاف على مصر في تعاملها مع اسرائيل لسببين واضحين، أولهما أن لمصر ركيزة هامة من شعب كبير وامكانيات اقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية وسوق واسعة مستهلكة، كما أن لها من رجالها الاقتصاديين والسياسيين والخبرة الطويلة، ما يؤهلها للتعامل مع اسرائيل معاملة الند للند.

وثانيًا فان اسرائيل ستكون شريكة لنا في السوق الشرق أوسطية ومن مصلحتها نجاح هذه السوق وبالتالي نجاح أعضائها، إذا تخوف البعض من التعامل مع اسرائيل فهذا التخوف في غير محله، ولا داعيي له بتاتًا. لاشك أن تعاون مصر بما لها من ثقل كبير في المنطقة وعلاقات دولية متميزة وامكانيات ضخمة، مع اسرائيل وهي الأخرى من أقدر دول المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا، ذات العلاقات القوية على المستوى العالمي، سيأتي بفوائد جمة ومنافع كثيرة للمنطقة.

• • •

انقـذوا المنشآت السياحية

أصبحت مصر تمتلك كمًا هائلاً من المنشآت الحديثة الممتازة التي تقوم بخدمة السائحين وجذبهم، ضمن أعداد كبيرة من الفنادق الفارهة الخمسة والأربعة نجوم والتي تحتوي على عشرات الآلاف من غرف النوم الفخمة المريحة، والمطاعم التي تقدم جميع أنواع الأطعمة الشهية، والذي يجب أن تفتخر به مصر هو الأسطول الضخم من الفنادق العائمة والتي يبلغ عددها ما يزيد عن المائتي وعشرين، تجوب النيل بمراسيه على جميع المناطق السياحية مقدمة للسائحين جميع الخدمات التي كانوا يحلمون بها والتي يحدثون عنها العالم في زهو وفخر واصفين رحلاتهم على ظهر هذه الفنادق العائمة بأنها حلم رائع.

هذه المنشــآت التي تكلفت المليـارات من الدولارات، والمجهودات الشاقة في تأسيسها لتصير في هذا الوضع الذي تفخر به مصر، ويدر عليها مليارات الدولارات سنويًا، مهددة بالانهيار، وبذلك تخسر مصر الكثير والكثير جدًا بضياع العمل المتواصل طوال العقدين الماضيين في تشييد هذا الصرح الضخم من هذه المجموعة الرائعة من المنشآت، كما تخسر نخبة عظيمة من الخبرات وعشرات الآلاف من العاملين في هذا المرفق الكبير الذين سيصبحون عاطلين عن العمل.

ان مرفق المنشآت السياحية يمر الآن بأزمة خانقة، لا بل بنكبة عارمة ستودي به إذا لم تتدخل الحكومة لانقاذ الموقف، ان الفنادق القائمة والعائمة والمطاعم الفخمة وغيرها والتي انشئت خصيصًا لخدمة السياحة والسائحين أصبحت قاعًا خفيضًا بعد امتناع الأجانب عن زيادة مصر بعد موجة الاعتداءات الموجهة اليهم والتهديدات المتوالية لهم، قد يقول البعض بأن الارهاب موجود في أغلب البلاد الغربية كانجلترا وامريكا، هذا الكلام غير سليم لأن الارهاب في الخارج غير موجه للسائحين بل هو عام، أما الارهاب في مصر فهو موجه للاعتداء عليهم، كما أن انذارات الارهابيين موجهة لهم.

ان ابتعاد الأجانب عن زيارة مصر جعل مرفق السياحة خاويًا ولا مورد له، وبذا فإن الشركات والأفراد الذين يمتلكون هذه المنشآت أصبحوا في موقف لا يحسدون عليه، فعليهم توفير المبالغ اللازمة لتغطية مصروفات هذه المنشآت، وهى مصاريف ضخمة من صيانة وكهرباء وغيرها، وفوق هذا مرتبات الموظفين والعمال، إذ مع الاستغناء عن عدد منهم وتخفيض مرتبات الباقين مازالت تمثل عبئًا ضخمًا يصعب تحمله لمدد طويلة، أما الطامة الكبرى والتي تكبل أصحاب هذه المنشآت باغلالها والتي تقض مضاجعهم فهي ديونهم الكبيرة، ومطالبة البنوك بفوائدها وأقساطها، هذه مسألة شائكة.

انني أحذر الحكومة من ترك هذا الموضوع بدون علاج فوري يجعل هذه الثروة الوطنية الرائعة على وشك الانهيار، إذ أن استمرار الكساد في السياحة مع سيف الفوائد وأقساط الديون التي تطالبهم بها البنوك سيؤدي إلى اشهار افلاس أغلب المنشآت السياحية القائمة فتغلق أبوابها ويتشرد موظفوها وتسقط هذه الامبراطورية الضخمة، ويصبح من الصعب خدمة السياحة بعد انتهاء هذه الضائقة القاسية.

ان على الحكومة أن تصدر قرارها بإيقاف سداد ديون شركات السياحة ومنشآتها وتتحمل هي فوائدها، كما عليها أن تقدم مساعدات كافية لهذه المنشآت لتتمكن من الاستمرار وتحمل المصاريف الضخمة التي تكبلها الآن مع انعدام الايرادات، كما يجب على الدكتور وزير السياحة أن يجعل هذا الموضوع شاغله الشاغل، وخصوصًا ان الوزارة بالرغم من مجهوداتها ومحاولاتها لم تتمكن من اقناع شركات السياحة الأجنبية باستئناف رحلاتها لمصر. وفق الله الجميع للمحافظة على هذا المرفق الهام.

• • •

الضـرائب المباشـرة والضرائب غير المباشرة

لقد عملت الحكومات دائمًا على تفادي اصدار قوانين بفرض ضرائب غير مباشرة على شعوبها، إذ أنها تصيب الغني والفقير، المتيسر الحال والمحتاج إلى الغذاء والكساء له ولأولاده، فالمواطنون الفقراء دائمًا ما يجدون رعاية من حكوماتهم، بدلاً من العمل على زيادة شقائهم بفرض ضرائب عشوائية تزيدهم فقرًا وعناء، ولكن حكومتنا السنية دأبت في السنين الأخيرة على تحميل الشعب بما فيه الطبقات المطحونة بضرائب عمياء تصيب الجميع بدون تفرقة.

من هذا النوع من الضرائب الرسوم الجمركية والتي تحصل على الواردات عند التخليص عليها، وهذه البضائع يشتريها الغني والفقير، وكذا رسوم الدمغة التي زيدت في السنوات الأخيرة عدة مرات حتى أصبحت عبئًا قاسيًا على جميع أفراد الشعب، أما الطامة الكبرى فكانت فرض ضريبة على المبيعات، ان الغني قادر على سدادها، أما المحتاج البائس فهي عبء ثقيل عليه، وخذ مثلاً رب عائلة يعيش عيشة الكفاف، وكم هم كثيرون بل ويمثلون الأغلبية من الشعب المصري، فإذا ما جاءت مواعيد دخول المدارس، ورغم أنفه اقتضت الحالة السيئة لملابس أولاده الثلاثة أن يشتري لهم ملابس جديدة، واضطر لذلك ان يقترض على مرتبه وأن يلجأ إلى أقاربه ميسوري الحال لاقراضه أو مساعدته، هل هذا الغلبان قادر على سداد ضريبة المبيعات الباهظة، هل من العدالة في شئ الاستيلاء على لقمة العيش من أفواه هؤلاء المساكين، ألا تعلم الحكومة أن الكثير من هذه العائلات تبيت على الطوى، لأن دخلها في هذا الغلاء الفاحش لا يكفي لحصولها على ثلاث وجبات، انه من الظلم أن تؤخذ ضرائب من هؤلاء المواطنين المعوزين.

أما الضرائب المباشرة فهي الضرائب التي تجبى من الشخص أو الشركة وهذه يفترض فيها أن تكون متدرجة، أي أن تفرض على الدخول القليلة بنسبة أقل من الدخول الكبيرة، حتى لا يضار قليلو الدخل، كما أنها تتمتع باعفاءات معينة منها الأعباء العائلية وما يدفعه الممول من أقساط تأمين وغيرها، وهذه حددها القانون بالتفصيل، وبذلك يتسم هذا النوع من الضرائب بالعدالة الاجتماعية إذ أنها تفرض على ذوي الدخول القليلة بنسب صغيرة تتدرج مع زيادة الربح، وهو ما تأخذ به أغلب قوانين الضرائب في جميع الدول.

ولكن يؤخذ على قانون الضريبة الموحدة أنه غالى في نسب الضرائب صغيرها وكبيرها، حتى أصبحت عبئًا ثقيلاً على الممولين، وهذا قانون الضريبة الموحدة، الذي بمجرد نشر مشروعه بالصحف، لاقى الكثير من الهجوم من جميع الصحف القومية والخاصة، بل والصحف التي هى تدافع عن وجهة نظر الحكم، بل وهاجمه جميع نواب مجلس الشعب سواء كانوا ممثلي حزب الحكومة أو الأحزاب المعارضة، ولكن بين عشية وضحاها أخذ التصويت على القانون وبعجلة، وعجب الجميع إذ أن جميع أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم، قد وافقت عليه بالاجماع، وهو أمر غريب حقًا إذ كانوا جميعًا وفي جميع المناقشات يهاجمونه هجومًا شرسًا، وفي الواقع فإن هذه الضرائب المرتفعة، ورسم الدمغة الباهظ على رأس المال، قد نفر المستثمرين وجعل أغلبهم يحجم عن القيام بمشروعات في مصر، كما توقع الكثيرون، وهى اساءة كبيرة للتنمية.

واني لأعجب للهجوم القاسي من جميع الصحف على الدكتور الرزاز وزير الخزانة على هذه الضرائب المجحفة ورسوم الدمغة الضخمة وغير العادية، ففي الواقع أن سيادته لا ذنب له في هذا، فهي سياسة الحكومة التي تعمل جاهدة لامتصاص جهود ودماء المصريين، وسيادته ما هو إلا منفذ لهذه السياسة الظالمة، واظن أن الجميع يتذكرون تهديدات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بسحق قانون الضرائب الموحدة عند الهجوم عليه في مجلس الشعب. وان ما حدث منذ أسبوعين من تشديد النكى على المواطنين العائدين من الخارج، وتفتيش حقائبهم بكل قسوة وتحصيل آلاف الجنيهات من كل منهم في شكل رسوم جمركية، ما هو إلا طريقة جديدة لأخذ أكثر ما يمكن من الشعب، وكم سنرى من أساليب جديدة في المستقبل للاستيلاء على أموال الشعب.

• • •

معــــــاناة الشـــــعب

جاء في فكرة للأستاذ مصطفى أمين بعدد جريدة الأخبار الصادر يوم الجمعة ١٩٩٤/١٢/١٦ عن فداحة الضرائب التي تفرض بهمة ونشاط والتي تأخذ بتلابيب الشعب المصري، والذي يضع هذه القوانين لم يعرف ما يكابده المواطن من تعذيب يومي وشفاء دائم من العلقة التي يتلقاها كل يوم من الأسعار المرتفعة أو من دفع فاتورة التليفون أو فاتورة الكهرباء. نعم أن الطبقات المطحونة وهى ٩٥٪ من الشعب المصري تعاني معاناة شديدة من الحصول على الطعام الضروري لسد أودهم واشباع جوعهم، وان عائلات كثيرة تنام على الطوى لعدم وجود عشاء في بيوتهم، وان عائلات أخرى اختزلت الثلاث وجبات إلى وجبتين، لقد بلغت أسعار المواد الغذائية الضرورية حداً مرتفعاً للغاية لا تقدر على شرائها أغلبية الشعب المصري.

ان الاشاعات تتردد بأن السيد وزير المالية سيزيد ضريبة المبيعات بمقدار ١٠٪، الم يكفه ما حصله في العام الماضي من الشعب الغلبان، إذ بلغت ضريبة المبيعات المحصلة ١٧ مليار جنيه فيريد مضاعفتها، وأخذها من أفواه المساكين الجائعين، لقد حذرنا مراراً من هذه الضريبة غير المباشرة والتي تصيب القادر والمعدم على حد سواء، فهى ضريبة عمياء – فهل أغلب الشعب المصري الكادح والمطحون قادر على دفع مثل هذه الضرائب، انني أؤكد لحكامنا الأفاضل أنهم بذلك يأخذون لقمة العيش من أفواه المساكين المعدمين وأولادهم الجوعانين – هذا في الوقت الذي خرجت فيه جريدة أخبار اليوم الصادرة يوم السبت ١٩٩٤/١٢/١٧ بأن الرئيس كلينتون أعلن عن مقترحات جديدة لخفض الضرائب على الطبقة المتوسطة بنحو ٦٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية، ونحن هنا نأخذ الضرائب العشوائية من الطبقة المعدمة، لأنه لم يصبح بمصر طبقة متوسطة، فالشعب المصري ينقسم الآن إلى طبقة غنية تبلغ ٥٪ من الشعب وطبقة دخلها يقل عن مستوى تحت الفقر، وحكومتنا السنية تحصل ضريبة المبيعات وغيرها من الطبقتين سواء بسواء، فهل هذا عدل، وهل هذا يرضي الخالق؟!

ان الزيادة الرهيبة في السنتين الأخيرتين قد أثرت تأثيراً سلبيًا على حركة الاستثمار وانشاء المصانع خاصة، فالمستثمر الأجنبى عندما يعرف بمقدار الضرائب التي ستفرض عليه وهى ٤٨٪ ضريبة موحدة و ٢٪ رسم تنمية، هذا بخلاف رسم الدمغة على رأس المال وقدره ١,٢٪ سنويًا والذي يؤخذ منه سواء ربح المصنع أم خسر، بل ويحصل منذ تأسيس الشركة وطوال فترة بناء المصنع وتجهيزه بالآلات مما قد يستغرق أربعة أعوام أو خمسة، وهذا الرسم اللعين تأخذه الدولة بدون توقف، فإن المستثمر الأجنبي يرفض الاستثمار في مصر، وخصوصاً أن هناك دولاً أخرى كثيرة في العالم تعفى المصانع من الضرائب أو تفرض عليها ضرائب لا تتجاوز ١٠٪.

ان توسع الحكومة في فرض الضرائب والرسوم بأنواعها ومسمياتها المختلفة لتغطي العجز في ميزانيتها، هو وسيلة خاطئة، فقد أرهقت بها الشعب وجوعته كما أنها أدت إلى تعثر حركة التنمية، كل هذا لتستمر هى في الصرف ببذخ، وكان يجب على الحكومة أن تعمل على تخفيض مصروفاتها لتخفف من عجز الميزانية، لا أن تمتص دماء الشعب الفقير الغلبان.

• • •

قانـــــون الاســـــكان

لا شك أن قوانين الثورة الخاصة بايجارات المساكن والمحال التجارية والمكاتب كان لها آثار مدمرة على البلاد، كغيرها من القوانين التي صدرت لممالاة الطبقات العريضة على حساب ظلم طبقات محدودة، لقد أصدرت الثورة قوانين تخفيض الايجارات وكذا تجميدها، وجعل عقود الايجار أبدية ولا نهاية لها، ولا حق للمالك في زيادتها، بل وعاملت الثورة المباركة طبقة الملاك كأنهم أعداء للشعب والدولة، ان من طبيعة المصري إذا ما ادخر جزءاً من إيراده فإنه يشتري قطعة أرض ولو بالتقسيط لبنائها منزلاً يتخذ من احدى شققه سكناً له ويؤجر شققه الأخرى ليحصل على ايرادها إذا ما أحيل إلى المعاش أوفقد عمله، كما كان بناء العقارات استثماراً مضموناً ومربحاً لمتيسري الحال أيضًا، وحتى لكبار المستثمرين، للبعد عن المجازفة، ولإيراده المنتظم شهريًا، فقامت المنازل الصغيرة والعمارات الشاهقة التي كانت كافية للشعب، بل وتزيد عن حاجته، وكانت ظاهرة عادية وجود لافتات «للإيجار» على أغلب المنازل والعمارات وللساكن أن ينتقي ما يشاء وبإيجارات معقولة مريحة.

ما ان جاء قانون تخفيض الايجارات وتجميدها وغيره من القوانين المجحفة والظالمة للملاك حتى أقلع الجميع عن بناء العقارات كبيرها وصغيرها، وتطور الأمر حتى أصبح الحصول على شقة خالية أمرًا صعبًا، ثم أخذت الأزمة تشتد حتى وصل الأمر إلى دفع مبالغ قد تصل إلى عشرات الآلاف كخلو رجل للحصول على احدى الشقق، وبذا اشتدت الأزمة واستحكمت حلقاتها حتى أصبحت عبئًا ثقيلاً على الشعب والحكومة، وسببت الكثير من المشاكل الاجتماعية للجماهير العريضة.

هذا بالنسبة للسكان، أما بالنسبة للملاك فقد ظلموا ظلماً بينا، إذ تجمدت ايراداتهم بالرغم من التضخم الذي أخذ في الزيادة سنة بعد أخرى، حتى وصل ارتفاع الأسعار إلى ما يوازي مائتي مرة بالنسبة للأسعار في الخمسينات، وأصبحت الشقة العادية التي كان ايجارها خمسة جنيهات في سنة ١٩٥٢ ومازال مجمداً حتى الآن لا يغطي مصاريف العقار، وأصبح المالك معدماً، ان في هذا لظلم كل الظلم.

لما أحست الحكومة في السنوات الأخيرة بمصائب قوانين الاسكان وانه يجب تعديلها لرفع الظلم عن الملاك المساكين ولمحاولة حل أزمة الاسكان، حاولت اصدار قوانين جديدة أكثر عدالة ولكنها كانت تحجم دائمًا خوفًا من الطبقات العريضة التي قد تضار ضرراً بليغًا، إذا ما اعتبر العقد شريعة المتعاقدين وأعطى الملاك الحق في زيادة الإيجار كما يشاءون وكذا انهاء عقد الإيجار..

ولما أصبح الأمر يقضي اتخاذ اجراء سريع وحاسم لتعديل القانون، ومع تولي وزارة الاسكان وزيراً بعيداً تمامًا عن نبض الجماهير ولا يحس بالمعاناة القاسية التي يعانونها، فقد أخذ يطلق التصريحات التي أقلقت السكان بل واقضت مضاجعهم، ففي أول الأمر صرح بأن القانون الذي سيصدر سينص على أن للملاك العمارات الجديدة الحرية في تحديد الإيجارات التي تعطيهم عائداً مناسبًا، وهذا لا اعتراض عليه، أما بالنسبة للمساكن القديمة فستزداد بنسب معينة وبعد مدة يعطي للمالك الحق في رفع الإيجار بما يراه وإلا فله الحق في اخلاء الساكن، كما صرح أيضًا أنه في بحر هذه المدة ستزداد المساكن زيادة كبيرة ويصبح العرض أكثر من الطلب وهو قول نظري وغير مدروس، وبعد أن ضج الجمهور من هذا المشروع واعترض الصحفيون والكتّاب من صدور مثل هذا القانون، وتهدئة للنفوس سحب القانون.

وقد اقترح الكثيرون حلولاً معقولة لرفع بعض الظلم عن الملاك وتحميل المستأجرين بما يمكنهم تحمله، ومن الواضح أنه لا الآن ولا في المستقبل القريب ستنفرج أزمة المساكن بل ستمضي عشرات السنين قبل الخلاص منها، وان من المضحك المبكي أن يخرج علينا سيادة الوزير بتصريح لجريدة الأهرام الصادر في ١٩٩٥/١/١٠ يقول فيه أنه يتوقع ارتفاعًا كبيراً في ايجارات المساكن الجديدة ليصل من ألف إلى ألفي جنيه بعد تطبيق القانون الجديد، من في مصر يا سيادة الوزير يمكنه دفع الإيجار الخيالي الذي تذكره، ان هذا يؤكد أن سيادة الوزير يعيش في الخيال وبعيداً عن الواقع.

• • •

أزمـة الجنـيه المصـري

طالب صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه بمقدار ٢٥٪ وقد صرحت الجهات المسئولة أكثر من مرة بأنها لن تستجيب لهذا الطلب ولن تسمح بهذا التخفيض، ومازالت الصحف المالية الأجنبية تتحدث عن عدم الثقة في مركزنا الاقتصادي وذلك لعدة أسباب منها أن الاصلاح الاقتصادي يسير بطريقة متعثرة، وان الاحصائيات التي تنشرها الحكومة المصرية غير دقيقة، فالتضخم الذي تقوله بيانات الحكومة بأنه انخفض إلى ٧٪ يكذبه الواقع الذي ينم عن أنه أضعاف هذه النسبة، وان البطالة في زيادة مستمرة، والاستثمار ليس بالتقدم المرجو والذي كان متوقعًا، وأن الانتاج ليس بالدرجة الكافية لزيادة الدخل القومي، وعلى ذلك فإن قيمة الجنيه المصري بالنسبة للعملات الأجنبية والتي هى في الواقع يحددها البنك المركزي تزيد بكثير عن قيمته الحقيقية، وبذا فإن صندوق النقد الدولي يضغط على الحكومة لتخفيض قيمته.

ان هذا الموقف الحرج الذي وضعت فيه الحكومة المصرية نفسها لهو موقف خطير، فإن الجميع يعلمون بأنه في حالة موافقة الحكومة على تخفيضها للجنيه المصري سيؤدي ذلك إلى اشتعال الأسعار وارتفاعها بأكثر من نسبة التخفيض، مما يؤدي إلى ازدياد حالة الطبقات العريضة سوءًا أكثر مما هى عليه الآن، والسؤال الخطير هو هل سيتحمل الشعب المصري عيشة الضنك والعوز الذي يعيشها، فقد أصبحت الحياة مرة وقاسية، وارباب العائلات يرون أولادهم في هزال وجوع، وان ملابسهم مهلهلة، ولا يدرون ماذا يفعلون، فالجميع يئنون من أن دخلهم لا يكاد يكفي لسد جوعهم ناهيك عن المصاريف الأخرى من ثمن ملابس وتعليم وعلاج وغيره من ضروريات الحياة.

اندهشت جداً عند شرائي لبعض الأدوية من الصيدلية التي أتعامل معها، إذ وجدتها خاوية من المشترين بعد أن كانت تعج بهم، وبسؤالي عن سبب ذلك علمت أنه ليس مع الناس ما تشتري به الدواء، ومعنى هذا أن الجمهور لا يعالج مرضاه، أو يستبدل الدواء ببعض أدوية العطارة لرخصها، وبذا يستغنى عن دفع أتعاب الأطباء وثمن الدواء التي لا يمتلكها.

عندما بدأت الحكومة الاصلاح الاقتصادي قالت بأنه سيستغرق ثلاث سنوات من التقشف ليتم فيها وتصبح حالة البلاد على أحسن ما يكون، فيزيد الانتاج وترتفع أرقام التصدير، ويعمل العاطلون بارتفاع عدد المصانع التي سيقيمها الاستثمار، ويزيد الدخل القومي وبذا يصبح دخل الأفراد يكفل لهم حياة كريمة رغدة، وها قد مضت الثلاث سنوات ولم نر شيئًا من هذا بل ازدادت الحالة سوءاً وفرضت الكثير من الضرائب والرسوم المختلفة، وارتفعت الأسعار سنة بعد سنة بسبب رفع الدعم وفرض ضريبة المبيعات، وزادت أسعار الكهرباء والتليفونات زيادة فاحشة جعلت قيمة فواتيرها تتضاعف، وانقشعت وعود الحكومة، والاحلام البراقة التي صبر عليها الشعب لم يتحقق منها شئ بل ازدادت حالة المواطنين سوءاً سنة بعد أخرى وليس هناك بارقة أمل في انفراج أزمة هذا الشعب البائس، فماذا يحدث لو خضعت الحكومة لضغط صندوق النقد الدولي والمؤسسات العالمية، لا أحد يدري إلى أي حد ستسوء حالة البلاد.

• • •

وعـود ووعـود لم ولن تتحقق

نشرت جريدة الأهرام بملحق عدد الجمعة الصادر في ١٩٩٥/٢/١٠ بالصفحة الاقتصادية تحت عنوان «البورصة في انتظار طرح أسهم قطاع الأعمال العام» جاء بها، ان تصريحات عديدة للمسئولين بوزارة قطاع الأعمال العام عن طرح أسهم شركات الأعمال العام بالبورصة لتوسيع قاعدة الملكية وذلك خلال الثلاث سنوات الأخيرة لم يتحقق منها سوى طرح نسبة من أسهم أربعة شركات. وقد ذكرت بعض تصريحات المسئولين بوزارة قطاع الأعمال منذ سنة ١٩٩٢ وتتوجت بذكر تدخل الدكتور الوزير عاطف عبيد في سباق التصريحات من كبار المسئولين لم يتحقق منها إلا النادر.

هذه بعض الوعود التي ذكرتها الأهرام، ولكن فاتها ذكر الوعود الكبرى من سنة ١٩٩١، فقد خرجت علينا الجرائد بتصريح هام بأن مدة الضنك والتحمل وربط الأحزمة على البطون ستستغرق ألف يوم يتم فيها اصلاح الاقتصاد ثم يعم الرخاء وتذهب الغمة، وعلى الشعب أن يتحمل هذه الألف يوم ليحل عليه الخير بعد ذلك وتنتهي آلامه وأوجاعه، وفي سنة ١٩٩٢ بعد موافقة الحكومة على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التي طلبها صندوق النقد الدولي، خرجت التصريحات المتوالية من أكبر الشخصيات بأن مدة هذا الاصلاح ثلاث سنوات، وعلى المواطنين تحمل ما سيجره هذا الاصلاح عليهم من شظف العيش والحاجة الشديدة وشد الأحزمة على البطون حتى نهاية الثلاث سنوات ثم تنفرج أزمة هؤلاء المساكين ويتمكنوا من العيش بكرامة ورغد، وأخذت الحكومة في رفع الدعم عن جميع الحاجيات فيما عدا القليل من بعض الحاجيات، فارتفع سعر رغيف الخبز من قرش واحد إلى خمسة قروش، ونقص وزنه نقصاً كبيراً، كما رفعت أغلب المخابز سعره إلى عشروة قروش للرغيف الواحد، وهذا ارهاق لميزانيات أصحاب العائلات وذوي الدخول الصغيرة والمحدودة وهم حوالي ٩٠٪ من سكان مصر، ثم توالت الضربات المبرحة، فارتفعت أسعار المياه والنور والتليفون بطريقة مذهلة حتى أصبحت قيمتها حوالي خمسة أمثال الأسعار قبل هذا الاصلاح اللعين، كما ارتفعت أسعار البنزين والوقود، مما أدى أيضاً إلى زيادة تكلفة باقي الحاجيات من خضروات وفواكه، وكافة المواد الغذائية، وجاءت الطامة الكبرى بفرض ضريبة المبيعات والرسوم المختلفة من ضرائب غير مباشرة مما قصم ظهور عامة الجمهور، إذ أصبحت دخولهم تكفي بالكاد لاطعامهم وعائلاتهم فقط، فضلاً عن باقي حاجيات المعيشة من ملبس وعلاج وتعليم، وأصبح الجميع لا يعرفون ماذا يفعلون.

وها قد مضت الألف يوم كما قاربت فترة الثلاث سنوات على الانتهاء ولم تظهر بارقة أمل في انتهاء حالة الفقر والضنك والجوع التي يعيشها الشعب البائس، فهذه هي الوعود التي وعدتنا بها الحكومة ورجالها، وللأسف الشديد فإنهم لا يريحوننا بمصارحة الناس بحقيقة الحال، بل أغلقوا أفواههم إلا عن كل ما هو ليس بصادق من الأقوال والتصريحات الخاوية من المعنى والتي أصبحت غير ذات قيمة للجمهور البائس.

نرجو أن تتلطف علينا الحكومة وتعطينا صورة حقيقية وواضحة وصريحة عن الموقف، وهل هناك أمل في انفراج هذه الحالة المؤسفة التي نعيشها ومتى يكون ذلك.

• • •

أنطون سيدهم
والسياسة الداخلية

أنطــون ســـيدهم و الســـياسة الداخلـــية

• **كان أنطون سيدهم مهمومًا بهموم الوطن.. صادقًا مع نفسه وقلمه.. عندما يجد تقصيرًا أو انحرافًا كان شديدًا في لومه، وعندما يجد انجازًا وعملاً كان عظيمًا في تشجيعه.**

•• كان يحمل حبًا كبيرًا للرئيس مبارك إذ كان يرى أنه تولى حكم البلاد في ظروف صعبة حرجة، ولم يستغل فرصة الارتباك وعدم الاستقرار لاحكام قبضته على البلاد، بل أعطى الكثير من الحريات، ومضى يغير وجه مصر .. مرافق مصر التي كانت منهارة تم تجديدها .. الأزمات الاقتصادية التي أحاطت بالبلاد نتيجة تراكمات سنوات الحروب وسوء الادارة وضع حلولاً لها .. ولهذا كتب أنطون سيدهم في يونيو ١٩٨٧ يبايع حسني مبارك لفترة رئاسة ثانية.. وفي يونيو ١٩٩٣ كتب يبايعه لفترة رئاسة ثالثة ولم تكن مبايعته تصفيقًا للحاكم أو نفاقًا للسلطة، بل كتب في خمسة مقالات متتالية الأسباب التي دعته إلى هذا محللاً انجازات الرئيس حسني مبارك خلال سنوات رئاسته، فجاءت مبايعته بعد دراسة عميقة لسياسته وما قدمه لمصر من حلول لمشاكلها الكثيرة والمتراكمة.. وعندما نال الرئيس ثقة الشعب كتب أن هذه الثقة تضع على عاتق الرئيس مبارك عبئًا ثقيلاً ألا وهو أن يبذل جهدًا مضاعفًا لتقديم الكثير لهذا الشعب حتى يرفع عن عاتقه المعاناة التي سببتها له سياسات الاصلاح الاقتصادي والظروف الصعبة التي مرت بها البلاد من جراء ذلك.

•• كان حزينًا على الضمير المصري الذي - كما كتب في نوفمبر ١٩٩١ - ذهب مع الريح .. وتساءل في مرارة لماذا تغير الشعب المصري هذا التغيير المؤلم؟؟.. ولم تكن الاجابة بعيدة عنه فقد مضى في مقالاته يكشف الحقائق ويضع النقاط فوق الحروف.. وكانت دعوته «أن تقوم الدولة وبسرعة وبكل الجهد للعمل على دراسة مشاكل الشباب والحلول الفعالة لها حتى لا يصبح مستقبل البلاد قاتمًا يبشر بالسوء» واختتم بالدعاء إلى الله للخروج بمصر من هذه الأزمة المدمرة.

•• كانت له تطلعات وأمنيات مازلنا نعيشها في مقالاته.. كان يتطلع إلى اعادة النظر في تنظيمات الدولة السياسية من تشريعية وتنفيذية وقضائية.. وكان يتمنى اجراءات حازمة وعنيفة للقضاء على البيروقراطية والمنتفعين والمرتشين.. وكان يتطلع إلى تعليم حديث يساير التقدم والتكنولوجيا في مجالات الصناعة والزراعة.. كانت له الكثير من الأمنيات التي عبر عنها بشجاعة في مقالاته لأنه كان يرى أننا يجب أن ندخل إلى القرن الحادي والعشرين ونحن مستعدين له حتى نستطيع السير مع العالم المتقدم بإيقاع سريع وبدون عثرات.

•• من وسط المقالات التي كتبها أنطون سيدهم عن أحوال مصر حظيت قضية حق الانتخاب للمواطن باهتمام كبير من فكره وقلمه.. منذ عشرين عامًا وبالتحديد في ٢٢ أغسطس ١٩٧٦ .. كتب داعيًا كل مصري «لا تعيش في عزلة، ان الذين يعتزلون الحياة يبتعدون عن الواقع.. ان كلا منا مطالب بأن

يؤدي دوره في حكم وطنه، انه واجبه نحو وطنه وأهله ونفسه» .. وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤ - كتب داعيًا «يجب على كل مصري ومصرية، شابًا وفتاة، رجلاً وسيدة، أن يسارع بقيد اسمه ي قوائم الناخبين، وان يعمل ويتكالب على استلام بطاقة القيد، ومن تواجهه مشكلة فليكتب إلينا» .. وبين دعوته الأولى والأخيرة تعددت دعواته للمواطنين يحثهم على استخدام حقهم الانتخابي إذا كان يرى أن هذا هو أساس الديمقراطية.

• • •

في رحاب الله:

الدكتور مراد كامل..

•• فقدت مصر هذا الأسبوع ابنًا بارًا من أبنائها الذين أدوا واجبهم باخلاص، وأمانة، وصدق، ازاء الوطن...

فقد اختار الله إلى جواره المغفور له الأستاذ الدكتور مراد كامل، العالم، الانسان، الفيلسوف، الباحث، بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال في مختلف مجالات الفكر، والأدب، والتاريخ، واللغات...

•• لقد كان، رحمه الله، موهوبًا لا يضن بعلمه، بل يقدمه لخدمة وطنه مصر، وللإنسانية جميعها، بسخاء يؤكد أصالته وعلو قامته في كل مجال تناوله بالبحث البناء، بالعمل الدائب المثمر، بالفكر العميق الجاد...

•• وقد عرفت المحافل الدولية العالمية مكانته العلمية الرفيعة، ووقفت على قدرته الفذة في البحث العلمي المستند إلى الحقائق، فأقبلت على انتاجه تنهل منه ما يمهد أمامها الطريق وهى تقوم ببحوثها في مختلف مجالات الفكر.

وانعكس أثر هذا الاهتمام الدولي في الجامعات الأوربية والأمريكية، فاستعانت بمؤلفاته الكثيرة التي تجاوزت المائة، في بحثوها التي تسعى للاستفادة بالماضي من أجل الحاضر، والاستفادة بالحاضر من أجل مستقبل زاهر يظلل البشرية بسعادة، وخير، وطمأنينة، وسلام...

•• ولن أطيل في الثمرات التي جنيناها من علمه الغزير في مصر، وفي الوطن العربي جميعه، فقد اعتمدت الدراسات اللغوية عليه اعتمادًا كبيرا، كما اعتمدت دراسات تراثنا الفرعوني والعربي على ابداعه العبقري، فهو – رحمه الله – كان موسوعة في مختلف الثقافات الانسانية، يعطي للجميع بكرم انساني فريد، ويقدم لتلاميذه ومريديه خير ما يقدمه استاذ ورائد قل نظيره..

•• كان متواضعًا، جم الحياء، لا يتعالى بعلمه، بل يقدمه برغبة أصيلة تجيش في نفسه، هى أن يعمل في كل لحظة من لحظات حياته لخدمة الفكر، والتراث، والقومية، دون أن ينتظر مقابلاً إلا أن يؤدي دورًا بنّاء يفيد الانسانية ... والوطن ...

•• لقد أحسست بثقل العبء عليه وهو يعمل في السنوات الأخيرة من حياته، وقد أثقل المرض كاهله، فطلبت منه أن يقلل من مجهوده حرصًا على صحته، ولكنه، بأدبه الجم، وبخلقه الكريم، قال أني وهبت حياتي للعلم والبحث والفكر، ولن أذوق طعمًا للحياة بغيرها أبدًا...

ومما تعيه ذاكرتي، ويذكره الكثيرون أيضًا، أن الحكومة الأثيوبية قد استعانت به في تنظيم وزارة التعليم بها، واعداد برامج الدراسة في مدارسها المختلفة...

وهذا بالاضافة إلى أنه – رحمه الله – كان أول عميد لكلية الألسن في مصر، ثم شغل بعد ذلك منصب رئيس قسم اللغات السامية بكلية آداب جامعة القاهرة...

•• وأدى الفقيد الكريم خدمات جليلة للكنيسة القبطية، فقد كان مرجعًا رئيسيًا ورائدًا يعتمد عليه في البحوث والدراسات..

•• وبقى أن أقول أن العالم الفقيد قد ساهم بقلمه وفكره ووجدانه في جريدة «وطني» منذ العدد الأول لها، وكان يقدم النصائح والتوجيهات للعاملين فيها بخبرة الباحث المدقق، والانسان الواعي، بل والصحفي البارع القدير..

لقد كنا جميعًا في جريدة «وطني» نشعر بأنه رائد يسعى للنهوض بمستوى كل سطر فيها، ولا يبخل عليها بأي جهد فكري أو علمي..

•• كان الفقيد العظيم في الحقيقة استاذًا، وعالمًا...

كان صاحب قلم وفكر ودين..

كان مصريًا .. قوميًا .. محبًا لبلده .. لأمته .. لعروبته..

كان صديقًا عزيزًا، يحب صديقه ويتمنى له الخير دائمًا..

لقد ترك وراءه الآلاف من تلاميذه ومحبيه ومريديه..

فإلى جنة الخلد .. رحمه الله .. وطيب ذكراه.

•••

أيهـــا الـــناس:
رفـقـــاً بالحكـــومة

لا أحد ينكر اطلاقـاً أن الشعب يعاني الكثير من المتاعب بسبب ارتفاع الأسعار في مختلف المواد الغذائية...

ولا أحد ينكر أن المرافق العامة أصبحت لا تؤدي الخدمات المطلوبة منها بالصورة المناسبة، فمياه الشرب تصلنا في كثير من الأحيان مختلطة بالتراب أو الصدأ، الأمر الذي دفع الناس إلى الشكوى بصورة شغلت مجلس الشعب خلال أكثر من جلسة..

وما ذكرته عن مرفق مياه الشرب أقوله عن مرفق الكهرباء، فالتيار ينقطع في الليل أو النهار أو خلالهما لساعة أو ساعات، وأقوله أيضًا – وبصوت عال – عن مرفق التليفونات التي أصبحت أجهزتها في حالة يرثى لها، الأمر الذي جعل الخدمات التليفونية مشكلة يتحدث عنها جميع أصحاب المصالح في الحكومة والمؤسسات والشركات...

أما المواصلات، فحدث عن مرفقها، ولا حرج، فقد أصبح الانتقال من مكان إلى آخر في القاهرة، وسيلة للتعذيب، تؤثر بصورة واضحة على الانتاج، فبدلاً من أن تكون وسيلة لزيادته، أصبحت وسيلة لتعطيل أية محاولات تبذل لتطويره...

كل هذا وأكثر منه لا ينكره أحد، وقد حدث لأننا أدينا واجبنا على خير وجه في الدفاع عن القضية العربية، وليس لأننا أهملنا في حق الشعب ماديًا أو فنيًا...

وتأدية هذا الواجب القومي الذي كلفنا شهداء من خيرة شبابنا، يقدرون بعشرات الألوف، روت دماؤهم الزكية رمال فلسطين وسيناء على مدى سبعة وعشرين عامًا، بالاضافة إلى انفاقنا ألوف الملايين من الجنيهات في الاستعدادات العسكرية لمواجهة احتمالات الموقف، بصورة ضغطت – وبشدة – على اقتصادنا الذي يكاد ينوء من ثقل المهمة الملقاة على عاتقنا..

والشعب المصري لم يتذمر، ولم يتبرم، بل صبر وتحمل، وما زال يقدم كل ما يملك من جهد ومال لصالح قضية العرب القومية، فهو يؤمن بها إيمانًا لا يتطرق إليه الشك، ومن هنا كان عطاؤه وفيرًا، وبذله ليس له حدود...

ولكن الأمر وصل إلى حد يلزمنا بالكلام، يطالبنا بالحديث الموضوعي البناء، فلم يعد من المقبول، شكلاً ولا موضوعًا، أن يقوم شعبنا الذي يعاني من هذه المشاكل الكثيرة بالدفاع عن قضية اخوة لنا أصبحوا يمتلكون القناطير المقنطرة من الذهب، ولا حديث لهم إلا عن المجالات التي يستثمرون فيها أموالهم الطائلة في أي مكان على ظهر الأرض إلا مصر!!

ان الموقف في حاجة إلى الصراحة التامة، فليس غيرها يخدم قضية الحرب، وليس غيرها يسهم في تدعيم أواصر التعاون بين أبناء الشعب العربي، وهو يواجه مرحلة حاسمة ومصيرية وتاريخية لم يواجه مثلها في جميع أطوار حياته..

ان حكومتنا، بالاضافة إلى ألوف الملايين التي تنفقها على الحرب وأدواتها والاستعداد لها، فانها تدفع الملايين كفروق أسعار بسبب ارتفاع أثمان الخامات بصورة فاحشة، مثل أثمان الصودا الكاوية والشحومات، لتقدم للشعب قطعة الصابون بنفس ثمنها الذي كان يحصل به عليها منذ فترة طويلة، كما تدفع مئات الملايين أيضًا لتقدم لأبناء الشعب رغيف العيش دون زيادة في سعره، كما تدفع الملايين لتثبيت أسعار المواد الأخرى كالزيت والسكر وغير ذلك من مواد التموين الضرورية.. وقد أدت الحكومة دورها كاملاً في خدمة المجتمع وخدمة مصر.. بل قامت بأكثر من طاقتها في مواجهة المشكلات الجماهيرية..

•• يا رب ... اعط لشعبنا رحمة وصبراً ..

وللرئيس أنور السادات والدكتور عبد العزيز حجازي ومعاونيه حكمة وتدبيرا...

•• ويا أيها الناس .. رفقًا بالحكومة ...

• • •

كلمـة..

•• أتيحت لي الفرصة أن أقضي وقتًا طيبًا ومثمرًا في اجتماعات المؤتمر القومي الأخير .. وكانت لحظات لمست خلالها أن التنظيم السياسي في مصر بخير.. وأن الوعي السياسي في مصر بخير ..

•• وحقيقة .. ان المؤتمر القومي – من واقع أعماله ولجانه وقراراته – كان إيجابيًا .. وعمليًا .. وواقعيًا .. بل كان يمثل الطاقات الجماهيرية .. والقاعدة الشعبية خير تمثيل ..

•• وحقيقة أخرى تقول .. ان الموضوعات التي نوقشت والآراء التي تداولت .. والبحوث التي عرضت، كانت كلها أو معظمها موضوعية وبناءة .. والدراسات كانت جادة .. وهامة ..

•• وحقيقة ثالثة تقول .. ان المؤتمر القومي كان قويًا بأعضائه .. شيوخًا .. وشبابًا .. قويًا وصريحًا بتوصياته وقراراته ..

•• ولكن ..

•• اننا نرجو ونطالب بالاستفادة بهذه الآراء وهذه الدراسات وهذه المناقشات التي بذل في اعدادها مجهود واضح، وحس قومي، وغيرة وطنية وشعور بالمسئولية في هذه الفترة التاريخية التي نبني فيها نظمنا السياسية والاجتماعية..

•• اننا لا نريد لهذه الدراسات وهذه البحوث وهذه الآراء أن تصبح مجرد خطب للمنابر.. أو تتحول إلى ملفات تأخذ طريقها إلى الأرشيف أو المخازن!!

•• اننا نرجو متابعة هذه الآراء والدراسات التي أثيرت في مختلف اللجان .. وفي الاجتماعات التي عقدت .. ووضعها موضع التنفيذ .. والاستفادة بكل ما هو صالح منها من أجل التنمية والتطور والديمقراطية الحقيقية ..

•• ومن الجميل حقًا .. ان تبرز في أثناء الاجتماعات المختلفة أصوات شابة فتية، يعمر صدرها بالإيمان والحماس والجدية فضلاً عن استيعاب ثقافة وعلم العصر واجادة التخصص، وقدمت هذه الأصوات الشابة بعض الآراء الهامة وبعض الدراسات الجادة، وكم يكون جميلاً أن نستفيد من طاقة وعلم وغيرة هؤلاء الشبان من أجل البناء .. والتعمير .. انهم دعامة مصر المستقبل .. ويعملون من أجل مصر المستقبل.. فيا ليت التنظيم السياسي في مصر يستفيد منهم ومن طاقاتهم .. ويهتم بأعمالهم وآرائهم ...

•• مجرد رأي ..

• • •

■ نحن .. و مصر .. و أكتوبر العظيم

•• أصابت هزيمة يونيو ١٩٦٧ عمق كبريائنا بل وجودنا.. وما أبعد الصورة اليوم بجلالها وروعتها عن ملامحها في تلك الأيام بمرارتها وسوادها وهوانها.

•• طوال السنوات الماضية.. كنت أزور أوروبا، وكم كان يحز في النفس أن نجد صورة مصر قد اهتزت بعد سقطة ١٩٦٧ ..

وكنا نحن المصريين نحس بالهوان بعد أن استغل العدو الاسرائيلي انتصاره في يونيو، وأخذ في حملات مركزة ضاربة يشكك في قدراتنا ومعنوياتنا، وكيف استطاع الكيف الاسرائيلي أن يدمر الكم العربي في ستة أيام! .. وكيف تمكن الفكر الاسرائيلي المتقدم أن يحول العرب الذين لا يجيدون سوى صناعة الكلام أن يبعثرهم إلى أشلاء في ساعات!

ولم نكن نستطيع ازاء هذه الحملات المسعورة أن نغير شيئًا من القناعة التي سيطرت على أذهان الأوربيين اننا عجزنا عن الدفاع عن أنفسنا ونحن نملك القوة البشرية وترسانات الأسلحة التي نملأ الدنيا صياحًا بقدراتها التي تستطيع أن تلقي بعدونا في البحر!

هوان ما بعده هوان .. صورة مصر الرائعة صاحبة تاريخ مجيد عمره ستة آلاف سنة .. تاهت بل تمزقت .. وتمزقت معها الكرامة والكبرياء..

وفي الجانب الآخر .. اسرائيل تبدو أمام العالم في صورة براقة .. ولم لا؟! .. ألم تصبح المنطقة العربية تحت رحمتها؟.. وفي متناول يدها الطويلة التي تستطيع أن تضرب في كل مكان؟..

لقد سيطر على الفكر العالمي والأوروبي فكرة أننا متخلفون حضاريًا وصناعيًا واجتماعيًا وان اسرائيل هى واجهة الحضارة الأوربية المتقدمة بكل مكوناتها.

وجاء ٦ اكتوبر ليرفع عار السنوات العجاف التي تجرعنا فيها الاهانات، وليرد عنا حملات الزيف والأباطيل ويمحو نظرات الاستخفاف التي كانت تصفعنا ونحن نواجه أو نتعامل مع العالم.

لقد وضعتنا حرب أكتوبر في مكاننا الصحيح، وأعادت تأكيد وجودنا وانسانيتنا، وبدأ العالم يصحو على حقائق جديدة مسخت كل النظريات والحسابات، وعاد للإنسان المصري اعتباره وقدره، واستردت مصر وزنها السياسي والحضاري والدولي..

لقد غيرت الساعات الست من يوم ٦ أكتوبر الصورة الدامية التي خلفتها هزيمة يونيو .. ولمست - وأنا في الخارج - مدى التغيير في المعاملة، ومدى التقدير الذي اكتسبته مصر بحربها الماجدة التي كانت في نظرهم في حكم المستحيلات.

لقد نسف الجندي المصري الدعايات التي نفث العدو سمومها عنه .. وكم اسعدتنا تعليقات الصحف العالمية .. تقول التايمز «ان العرب حققوا الانتصار وبرهنوا على أن قواتهم تستطيع أن تقاتل وأن تستخدم الأسلحة المعقدة بنجاح كبير، كما أثبت القادة أنهم يقودون ببراعة».

وكنت في عواصم أوربا في سبتمبر الماضي أتابع ما كتبته الصحف والاذاعات عن اتفاقية فض الاشتباك الثاني.. وقد أجمعت الآراء على أن الاتفاقية خطوة عظيمة نحو السلام.. وأشادت بموقف الرئيس أنور السادات وما يتصف به من حكمة وصبر وموضوعية.

ففي باريس أعلن المتحدث باسم قصر الإليزيه أن الرئيس الفرنسي والحكومة الفرنسية يشعران بالاغتباط حيال ذلك الاتفاق الذي يشكل لا أدنى شك عاملاً هامًا يدعم السلام، وأعلنت صحيفة «لورور» اليمينية الراديكالية، الاتفاق يمثل بداية لمسار السلام، وتحولاً هامًا في الاتجاه يقضيان تمامًا على خطورة حدوث تحول فجائي للنزاع ليشمل القوتين العظميين.

وفي لندن قالت الصحف الانجليزية أن الحكومة البريطانية تلقت نبأ توقيع الاتفاق المصري - الاسرائيلي بارتياح، وأصدرت وزارة الخارجية بيانًا بأن الاتفاق يعتبر خطوة جديدة على الطريق المؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط.

وبعـد .. فإن مـصر رغم كل مـا قـدمت من تضحيـات وجهود .. ورغم ما تحمل شعبها من غالي العطاء..ومن دماء أبنائها وقوتها وعلى حساب اقتصادها القومي.. ورغم ما حققته في حرب أكتوبر سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا «للعرب» .. وما كـان يمكن أن يتحقق ذلك لولا قـرار الحرب الذي أصدره الرئيس أنور السادات .. فلا حرب بدون مـصر .. نقـول رغم كل ذلك فـمـا زالت الطعنات والهـجمـات والمزايدات .. ومن الذي يطعن؟ .. انهم رفاق السلاح!! .. وقد تحملنا الأهوال من أجلهم وما زلنا نتحمل ..

ولكن السادات يسير .. والقافلة تسير .. ومصر بخير وفي غنى عن كل وصـاية من الحمـقى والجهـلاء والمغـرضين وأصحاب الماضي الطويل في الابتزاز...

ان مصر تعي مسئولياتها .. وتعرف تمامًا طريقها .. وهى بكل ما تملك من طاقات الحب والتأييد تعطي ابنها السادات .. المزيد من الثقة .. والمزيد من الاعتزاز .. وليوفر الجاحدون المضللون أراجيفهم وأباطيلهم ..

وحيا الله أكتوبر المجيد.

• • •

مرحباً بالمنبر الجديد.. ولكـــن..!!

•• كانت اجتماعات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي الأخيرة، بداية لنشاط كبير للتنظيم السياسي، وقد برزت من خلال المناقشات آراء بناءة، وظهرت شخصيات يحمل فكرها الكثير من الاقتراحات، وتشتعل رغبة في الانطلاق بمجتمعنا إلى آفاق رحبة من التقدم نحو النماء والرخاء، وتخليصه من كل المعوقات والسلبيات التي تحد من فاعليته وقدرته على تخطي القصور والجمود إلى معدلات كبرى من الانتاج والتقدم.

وملأ الأمل قلوبنا أن تتجسد هذه المناقشات والاقتراحات والآراء إلى فعل وعمل نشط، وقد تناولنا ذلك في مقال سابق.

وانتظرنا أن تكون هناك استجابة سريعة فتتبنى منابر الاتحاد الاشتراكي نفس الأفكار، وتنمو وتتبلور الاتجاهات المختلفة من خلال ممارسة حقيقية للديمقراطية فتعلن هذه المنابر برامجها وتصورها وخطتها، وتقدم في نفس الوقت جهدها الخلاق من أجل دفع عجلة التغيير والبناء، فضلاً عن تصديها لما يمكن أن ينال من جبهتنا أو ينفذ إلى صفوفنا من حملات التضليل، ومحاولات الحد من انطلاقنا الفعال، وانفتاحنا المثمر على كل العالم في توازن محسوب له ضوابطه ومقاييسه.

وطال انتظارنا دون أن تتحرك هذه الآراء التي برزت في اجتماعات المؤتمر القومي، وكأنها اكتفت بما قدمته خلال المناقشات من آراء.. وكان حماسها شديداً.

وأخيراً.. أعلن الأستاذ محمود أبو وافية عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى قيام أول منبر حر بالاتحاد الاشتراكي، وصفه بأنه منبر سياسي ديمقراطي اشتراكي..

فمرحباً بأول منبر في الاتحاد الاشتراكي ولكن...!!

ان ملامح البرنامج الذي أعلن ما هي إلا مبادئ ثورة يوليو الخالدة.. وكنا نأمل أن يشتمل برنامج أول منبر بالاتحاد الاشتراكي على خطط وخطوات عمل جديدة تجعل من هذه المبادئ واقعاً ملموساً تعيشه الجماهير التي طال شوقها إلى العدل الاجتماعي والعدل الاقتصادي، وطالت معاناتها من الاختناقات والعجز عن تحقيق الحد الأدنى من مطالب وتكاليف الحياة.

وكنا ننتظر بعد أن طال انتظارنا أن تتضح الملامح الجديدة التي تستظل بمبادئ ثورة يوليو لتعبر بمصر من مصاعبها الحالية إلى ما تبتغيه من تقدم ومستوى أفضل.. وأن يعلن تصور جديد لتطبيق هذه المبادئ حتى تكون برنامجاً ملتزماً لهذا المنبر، فإذا قامت منابر أخرى، فإنه يكون لها برنامجها وأسلوبها المتميز، ومن هنا يكون الاختيار للمنبر الأقوى اعداداً واستعداداً وإيماناً وعملاً من أجل بلادنا، وبقدر الإيمان بالانتماء إلى مثل هذا المنبر، تكون قوة الدفع لتنفيذ البرامج.

وشيء آخر.. لماذا لم تنشر اللجنة التأسيسية للمنبر الجديد أسماء أعضائها؟ .. واننا نتساءل: هل هؤلاء الأعضاء ينتظرون مدى الصدى والتجاوب الذي سيلقاه المنبر الجديد، وعلى ضوء هذا التجاوب يكون الاعلان عن الأسماء؟! .. أم أن هناك أهدافاً أخرى لعدم النشر؟

لقد كنا نأمل أن يكون الاعلان عن تأسيس المنبر شاملاً لأسماء أعضائه المؤسسين .. وفي هذا استقطاب لاقتناع الجماهير بأول منبر يعمل في ظل التحالف، معبراً عن مطالبها وحاجاتها وآمالها .. لقد تعودنا منذ ثورة يوليو، وتعودت كل جماهير الشعب الوضوح والصراحة التامة في كل ما يمس قضايا الشعب ومصيره.

وأخيراً .. مرحباً مرة أخرى بأول منبر في الاتحاد الاشتراكي.. ومرحباً بالمنابر القادمة من أجل الانسان المصري منطلقاً نحو آفاق العصر اقتصادياً وحضارياً، متاحة له الفرص ليكشف عن قدراته العظيمة المادية والبشرية.

•••

خطـــــوات..
على الطـــــريق

.. عـديدة هي الانجـازات التي تمت منذ ١٥ مـايو ١٩٧١ .. لقد كان هذا اليوم منطلقًا تاريخيًا غير الأحداث ونقل شعبنا إلى عصر جديد أشرقت فيه شمس الأمل من جديد.. تبدد الظلام، وانتشر ضياء الحرية التي أنارت الطريق لنصر أكتوبر ١٩٧٣ ..

• قضى الرئيس أنور السادات بقبضة حديدية مؤمنة في ١٥ مايو على مراكز القوى التي خنقت الحريات، وطبقت شريعة الغاب، وأحالت أمن المواطنين إلى جحيم.. تلقى الروع في النفوس، وتخرس الألسنة وتعد حتى الأنفاس.. تلفق التهم ويهدد زائر الفجر الأبرياء ليفترسهم الأوغاد زبانية جهنم تعذيبًا وفتكًا واراقة للدماء.

• لقد زالت دولة مراكز القوى، وتنفس الناس الصعداء، وزال كابوس، ثقيل جثم على الصدور وكاد يخنق معاني الكبرياء في نفوس هذا الشعب الأصيل.

• وانطلقت الصحافة من أثارها بالغاء الرقابة، وعاد لها دورها بكشف المأساة التي عانى منها شعبنا في ظل ارهاب لم يسبق له مثيل، وإظهار الصفقات المريبة، وعمليات الرشوة وتهريب الأموال، وقاسى من الحراسات والهوان الذي أصاب الشرفاء على أيدي الجلادين الذين نطالب بشدة أن يطولهم القانون الذي عادت إليه السيادة يقتص منهم ازاء ما اقترفوا من اجرام ووحشية.

• وبدأ الجيش ينفض عن نفسه الهوان الذي لحق به في مصيبة ١٩٦٧ . فكان الاعداد العلمي، والتدريب الشاق والتفرغ الكامل الأمين للمعركة، واختيار القيادات التي تعرف للعسكرية شرفها ومسئولياتها وواجبها، وكان نصر أكتوبر تتويجًا لهذه الجهود .. وتكريمًا للحرية التي اعتقها الرئيس السادات.

• ان نصر أكتوبر كان بداية لتغيير شامل.. ونهاية لعصر ساد فيه الجمود والتخبط والظلام.

ومن هنا كانت سياسة الانفتاح وتحسين العلاقات مع الغرب للحصول على التكنولوجيا الحديثة.. وتشجيع الاستثمار في بلادنا التي عانت من الاختناقات ووصل اقتصادها إلى درجة الصفر كما صرح الرئيس السادات في شجاعة قبل أكتوبر ١٩٧٣ .. ان من حق شعبنا وقد طالت معاناته أن يتطلع إلى حياة كريمة يتوفر له فيها - بعد طول حرمان - الحد الأدنى من الرخاء.

• واليوم.. الدنيا كلها تتحدث عن شخصية الرئيس أنور السادات بعد رحلاته التاريخية الناجحة إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا.. انها تتحدث عن رجل السلام الذي قدم للعالم وجهًا عظيمًا مضيئًا لشخصية مصر ووضع العالم أمام مسئولياته ازاء السلام الذي يجب أن تتكاتف الجهود من أجل ارساء قواعده من أجل البشرية جمعاء.. ومسئوليات العالم أمام بؤرة من بؤر الصراع تمثل أخطر ما يمكن أن يواجهه السلام وهى منطقة الشرق الأوسط التي طال أمد مشكلتها وهو الصراع العربي الاسرائيلي.

• ان لقاء الرئيس السادات بالرأي العام الأمريكي بدءًا من رجل الشارع الذي افترسته أباطيل الدعايات الصهيونية وانتهاء إلى رجال الكونجرس الأمريكي حقق الكثير من تقارب وجهات النظر.. ومد جسور تفاهم عميق لأهدافنا وعدالة قضيتنا.. وآمالنا في سلام وطيد يمكن للرخاء والأمن وإبعاد شبح الحروب.

• ماذا نقول.. ولم تحدث زيارة من قبل لرئيس أو زعيم مثل ما أحدثته رحلة السادات من ردود فعل عميقة وأصداء كبرى فاقت كل تصور.. اننا نقول وبكل مشاعر الفخر أن الرئيس السادات قد شد الدنيا في خلال أيام قصيرة محدودة إلى مصر بما تمثله من وزن حضاري، ومركز استراتيجي، وركيزة لأي جهد بناء من أجل السلام.

ان ما حققته مصر في هذه الأيام كان حصادًا طيبًا ليوم ١٥ مايو ذلك المنطلق التاريخي نحو مستقبل شعب مصر.. فالحرية التي أعتقها الرئيس السادات في ذلك اليوم كانت الجسر الذي عبرت عليه مصر نحو النصر ونحو مركزها العالمي المرموق الذي انتزعته وسط القوى الأعظم.. وإلى الأمام يا سادات.. لتسير ببلادنا الحبيبة من تقدم إلى تقدم حتى تصل بها إلى مكانة مرموقة بين دول العالم.. وقلوبنا معك .. والله يحفظك.

المنابر..
هل تمثل المعارضة؟ أم .. ماذا؟

•• النقاش ما زال حاميًا حول المنابر.. والآراء تدور في حلقة مفرغة حول ماهيتها .. شكلها .. شروط عضويتها.. هذا فضلاً عن مبادئها وبرامجها .. ويشط الخيال بالبعض فلا يشغله من هذا الموضوع الجاد سوى التساؤل الساذج.. أين يكون مقرها؟!.. هل في قاعات وغرف الاتحاد الاشتراكي؟ .. أم في خارجه؟

وجماهير شعبنا – وهذا هو موضوعها – تطرح أسئلة عديدة، وتجتهد في الاجابة عنها، وتختلف الاجتهادات والتفسيرات والتصورات .. ولا تسفر المناقشات عن تصور محدد لما يمكن أن تكون عليه المنابر.. وتطول الحيرة .. ويستمر التساؤل .. ولا من خطوط واضحة محددة فيما يثار تهدى الرأي العام إلى اتخاذ الطريق السليم نحو غاية محددة مطلوبة – في المرحلة الراهنة – هي تأصيل الديمقراطية وممارستها ممارسة فعالة حقيقية، والمشاركة في صنع القرارات التي هي حاجة الجماهير ونبضها ومصلحتها ، ومن ثم الحرص والعمل من أجل ضمان فعاليتها.

• لقد ارتضى الشعب نظم تحالف قوى الشعب العاملة اطارًا لحياته السياسية في المرحلة الراهنة .. ويقول الرئيس السادات اننا أحوج ما نكون لهذا التحالف والتجمع الذي يمثل عناصر المجتمع .. ومن هنا كان استبعاد فكرة تكوين الأحزاب وفكرة الحزب الواحد أو الرأي الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير ويحرم الشعب من ممارسة حريته السياسية.

الأمر هنا واضح .. الاتحاد الاشتراكي هو اطار التحالف للوحدة الوطنية، تعبر من خلاله عن مصالحها وآرائها، وهي ليست بالضرورة متطابقة .. ولابد للآراء المتباينة ووجهات النظر المختلفة أن تبرز، وأن توفر لها الضمانات لتعبر عن معارضتها.. ومن خلال الحوار البناء الموضوعي تتبلور الاتجاهات، وفي ممارسة ديموقراطية تتخذ القرارات التي تحصل على غالبية الآراء.. ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود المنابر.

• وهنا .. لابد من توضيح فكرة المنبر.. هل يعني المنبر حقًا أنه الرأي الآخر أو الرأي المعارض؟ .. ان الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي العربي د. رفعت المحجوب يقول: ان المضمون الحقيقي لفكرة المنابر يتمثل في إيجاد الرأي المعارض.. أي في ايجاد المعارضة المنظمة داخل التنظيم السياسي.. ولنا أن نتساءل بعد هذا التعريف لمفهوم المنابر.. «إذا كان المنبر هو الرأي المعارض.. فهل معنى هذا أن كل المنابر لابد أن تكون معارضة؟.. وبالتالي هل تعلن في برامجها التي تسبق تشكيلها أوجه معارضتها؟.. ثم .. هل ستظل تعارض على طول الخط حتى في المواقف التي لا تدعو اطلاقًا إلى المعارضة؟!.. ثم تعارض ماذا؟!.. أتعارض فلسفة التنظيم السياسي والخط العام له، وهو أساس قيام التحالف؟.. ان المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي ملتزمة بفلسفته ومبادئه.. إذن المعارضة ستنصب على التطبيق.. لنفترض هذا.. ألا يصح أن يتخذ منبر معين موقفًا معارضًا في أمر من الأمور ويعترض عليه.. ثم يتغير هذا الموقف إلى تأييد في موقف آخر...؟!

• ان البرامج التي أعلنتها المنابر في هوجة تكوين المنابر لا توحي أن هناك رأيًا معارضًا للخط العام، بل كلها تتفق مع الميثاق ومبادئ ثورة ١٥ مايو.. لقد تصور البعض أن المنابر .. هكذا .. ببساطة .. شعارات مكررة واكليشيهات بالية .. وعبارات طنانة .. وسباق نحو الأضواء والزعامات .. حتى بلغ عدد المنابر أكثر من ثلاثين منبرًا!! .. وقابل الشعب هذا الاندفاع بفتور وصل أحيانًا إلى درجة السخرية، فليس هذا هو الهدف من المنابر .. المنابر التي يجب أن تنطلق بالتنظيم السياسي إلى آفاق جديدة من البناء والتقدم من خلال الحوار البناء .. والمناقشات الجادة .. والفكر الخلاق .. والممارسة الديمقراطية .. والمعارضة التي لا تبتغي سوى وجه الله والوطن والمواطنين..

• بقيت كلمة .. أننا لسنا مع الرأي الذي يقول أن المنابر تمثل الأقلية.. لأنه إذا كان الأمر هكذا – مسبقًا – فلا معنى أبدًا لقيام منابر .. وليس من أجل هذا أراد الرئيس تطوير الاتحاد الاشتراكي ودعا إلى الحوار.. وتوفير الحرية.. واتاحة الفرص للديموقراطية..

ان السيد أنور السادات - وببساطة - كما أعلن، يريد للقوى الوطنية المتحالفة داخل التنظيم، وهى تعبر عن مجموع الشعب.. يريد لها أن تعبر عن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الأغلبية التي يجب أن تبناها الدولة.

اما ان تقوم منابر تمثل مصالح معينة.. وآراء محددة مسبقة - معارضة - ويتعالى الصياح .. وتتضارب الاتجاهات .. وربما توجه الاتهامات والتجريحات.. فهذا مناقض تماماً أولاً لفلسفة التحالف.. ثم لأهداف تكوين المنابر.. وهى تثبيت الديموقراطية وممارستها.. واطلاق الحريات لتعبر جميع الآراء في جو صحي عما يريده الشعب .. وما يعانيه الشعب.. وما يتطلع إليه الشعب الذي قاسى كثيراً.. ويهفو إلى كل ما يعيد إليه ثقته بنفسه.. واحترامه لذاته.. ويؤكد انسانيته.

• • •

الأحـــــزاب..
والوعي السياسي

.. سيطر الرأي الواحد على حياتنا فترة طويلة، وانفرد هذا الرأي الواحد باتخاذ أخطر القرارات التي تتعلق بمصير الوطن، وكان لابد لهذا الرأي أن تحيطه حملات اعلامية مكثفة.. وضاع صوت الجماهير في غياب الديمقراطية والاجراءات الاستثنائية.

سنوات طويلة كان الناس يرددون خلالها الشعارات، وشوهت الحقائق.. بل شوهت حتى حقائق التاريخ، وكان من المستحيل أن يعلو صوت فوق صوت الاجماع المفتعل.. وحدث ما حدث في ظل الرقابة ومراكز القوى من نكسات وهزائم وويلات.

وجاء ١٥ مايو ليصحح الأوضاع، ويقيم دولة المؤسسات، ويرفع الرقابة وليمارس الشعب حريته من خلال مجلس الشعب «والتنظيم السياسي والصحافة وفي ظل سيادة القانون.

ومن أجل هذا كانت ورقة أكتوبر وتطوير الاتحاد الاشتراكي، وطرح فكرة قيام الأحزاب وصولاً إلى الديموقراطية.

وكان يمكن بعد ١٥ مايو والرئيس أنور السادات يؤمن بالديمقراطية حقًا للشعب وضمانًا للاستقرار أن يصرح بقيام الأحزاب لتعبر عن الشعب وتطلعاته وحقه في الحكم الديمقراطي.

نقول كان من الممكن والشعب يتسلم مقدراته ويمارس حرياته أن تقوم الأحزاب، ولكن المرحلة التي كان يمر بها الوطن وكانت مرحلة بالغة الدقة استدعت التبصر والتمهل لاتخاذ مثل هذه الخطوة.

كان أمام أنور السادات بعد ١٥ مايو ١٩٧١ عملاً مضنيًا داخليًا وخارجيًا من أجل الإعداد للمعركة، واستدعى ذلك تعبئة كل الطاقات .. وقامت المعركة وتحقق النصر في أكتوبر ٧٣ دون أن تتخذ أية اجراءات استثنائية.. واليوم .. والحديث يحتدم عن الأحزاب والمنابر والديمقراطية..

هل اجتزنا الصعاب التي تحوطنا؟.. وهل تسلحنا بالوعي السليم وظهرت الكوادر السياسية التي تتسلم مهام العمل السياسي عن طريق الأحزاب التي توليها الجماهير تأييدها وثقتها؟

نحن ما زلنا تحوطنا مؤامرات دولية بالغة الخطورة والتعقيد.

ولا يجوز اطلاقًا تبديد الطاقات في صراعات حزبية. والدخول في تجربة سريعة لممارسة الديمقراطية، ربما كانت غير مأمونة الجانب.

اننا لا نعترض أبدًا على فكرة قيام الأحزاب فهي مطلب عزيز لشعبنا الذي مارس الحياة السياسية، وكان له نضاله الثوري وتضحياته الغالية ضد الاستعمار والطغيان منذ القرن الماضي..

ولكن هل تقوم الأحزاب هكذا بقرار؟ ثم تعد البرامج وترفع الشعارات وتبرز زعامات لا خبرة لها ولا هدف سوى الأضواء؟

ان الشعب لم يمارس لفترة طويلة حرية التعبير وحرية الاختيار وحرية العمل السياسي.. ثم أين القيادات التي تدربت وتدرجت ومارست العمل السياسي على مختلف مستوياته وتلاحمت مع الجماهير وخاضت معها وبها مختلف المواقف؟

وسؤال.. هل تصلح القيادات التي تولت العمل السياسي في المرحلة الماضية التي غابت فيها الحرية والممارسة الديمقراطية.. وتصدرت التنظيم السياسي وكانت تذكيها مراكز القوى بل تفرضها.. ومهمتها اعداد المظاهرات والهتافات والحصول على المكاسب والثروات باسم تحالف قوى الشعب العاملة؟!

وسؤال آخر.. نحن لا نشك في قدرة الشعب على الادراك السليم والوعي بمصالح الوطن.. ولكن هل نحن اعددنا الشعب الاعداد الواعي السليم لكي يمارس حقه في الديمقراطية وهو يعطي تأييده لحزب من الأحزاب؟.. لقد مضت فترة طويلة غاب فيها الرأي الحر .. واختنقت خلالها ملكات التفكير والقدرة على التمييز بين ما هو حق وما هو

باطل .. وأصبحت السلبية للأسف طابع حياتنا..

واليوم .. ونحن نتنفس حرية التعبير ما زالت هناك بعض الأصوات التي تستغل هذه الحرية لتلقى بآراء مضللة، وهناك من يستجيب في غفلة إلى هذا الضلال حتى سمعنا أن الدعوة إلى الأحزاب والديموقراطية ردة إلى الوراء وضياع للمكاسب التي حققها الشعب!!

فكيف نطمئن إلى مصيرنا، وهناك فلول من المتاجرين بالشعارات مازالوا في طريق الضلال والأكاذيب؟.. وهؤلاء الذين يعارضون حرية تكوين الأحزاب اليوم.. قد نراهم في الغد يتصدرون الأحزاب التي رفضوا فكرة قيامها؟!

لقد مرت بمصر فترة عصيبة.. والرئيس أنور السادات الذي يؤمن بالديمقراطية طريقًا للاستقرار والتقدم حريص على توفر كل الضمانات لتجربة الحرية والديمقراطية.. ومن هنا كان التأني والتفكير المتزن.. واتاحة النقاش لشتى الآراء.

كلنا يهفو إلى قيام الأحزاب عنوانًا للديمقراطية الحقة .. وكلنا يتطلع إلى اليوم الذي يمارس فيه الشعب حقه في التعبير عن رأيه من خلال الأحزاب يعطيها ثقته.. وبالتالي تولى الحكم.. فالديمقرطية هى حكم الشعب بالشعب وللشعب.

ولكن علينا أن نعد الجماهير في شتى المواقع بالكلمة الصادقة، وأن نمكنها من خلال تنظيماتها بأن تعبر عن رأيها دون وصاية أو تدخل.. ومن خلال العمل السياسي على كافة المستويات تبرز الكفايات وتظهر القيادات.. وتنمو الكوادر.

ان ما نرجوه أحزابًا قوية واعية تدرك مسئولياتها.. وتتسلم أمانة العمل السياسي بكل مخاطره ومحاذيره فتعبر كل هذه المخاطر وتجنب الوطن هزات قد تودي به.. وفي نفس الوقت العمل الجاد البناء من أجل الجماهير إلى الحياة الأفضل..

ونستطيع أن نقول أن تكوين مثل هذه الأحزاب القوية الواعية غير متوفر لافتقارنا للقيادات السياسية المتمرسة على العمل السياسي والحزبي لتولي الحكم في هذه المرحلة البالغة الدقة.

• • •

لماذا هذا الجُحود؟

•• لماذا ينال أبناء مصر المكافحون العاملون جزاء سنمار؟.. ولماذا يعامل المجاهدون الذين شقوا الصخر، وبنوا الأمجاد والصروح لوطنهم بمثل ما عوملوا به.. جحوداً وتشريداً..؟

وفي تاريخ مصر الحديث، تطالعنا صفحات كفاح مضيئة سطرها رواد أوائل جاهدوا لكي يرسوا قواعد بناء اقتصادي وطني مصري، وخاضوا بحاراً صعبة الأنواء في وقت كان يسيطر فيه الأجانب على كل مجالات الاقتصاد.

كان إيمان هؤلاء الرواد بأنفسهم وبمصر قوياً، فبذلوا من الجهد ما يفوق الطاقة البشرية، وقام اقتصاد مصري بفضل الإيمان والصلابة والصمود.

وماذا كان جزاء هؤلاء؟ .. انه الجحود ونكران الجهود.!

• لقد قام طلعت حرب بانشاء أول بنك مصري يعتبر صرحًا شامخًا في النهضة الاقتصادية، وأنشأ أيضًا الصناعات العديدة التي ما زلنا نفخر بجودتها حتى اليوم.. وكان جزاؤه الابعاد.. وحكم عليه أن يبقى في عقر داره بلا عمل.. تملأ نفسه المرارة وتفيض مشاعره بالأسى حتى ودع الحياة.

• وجاهد أحمد عبود، وكان له أكثر من ميدان أثبت فيه قدرته وكفاءته.. لقد أنشأ صناعة الأسمدة في مصر على أحدث ما وصلت إليه هذه الصناعة في العالم.. واعتبر عبود مصاص دماء، ومات في أوربا بعيداً عن مصر التي زرع المداخن فيها تعبر عن مطلع نهضة صناعية حقيقية.

• وكافح يعقوب بباوي، وهو يحرر تجارة القطن من الأجانب الذين احتكروا هذه التجارة وكانوا حقًا يمتصون دماء الفلاحين وصغار التجار المصريين. ودخل يعقوب بباوي في حرب ضارية مع الأجانب تحمل فيها الكثير من أجل مصر والفلاحين.. وكان الجزاء وضعه تحت الحراسة والاستيلاء على جميع أمواله.

ورحل يعقوب بباوي عن عالمنا حزينًا متألمًا جزاء ما لاقى من هوان.

• هذا بعض من كل.. ليتنا نتخلص من هذه العقدة.. عقدة تعذيب وهدم العاملين المكافحين.. وإلى متى تحكمنا هذه العقدة فننكر فضل العاملين ونحطم المجاهدين.. ونضع العثرات وننال بالتجريح الذين يصنعون الخير.. ويزرعون النماء.. ويملون من ارتفاع المداخن؟

لقد شعرت بالمرارة إزاء هذه الحملة الشعواء التي تعرض لها قطب كبير من أقطاب الانشاء والتعمير في مصر، والبلاد العربية وهو المهندس عثمان أحمد عثمان.

لقد أممت الحكومة شركته، وطلبت منه البقاء رئيساً لمجلس ادارتها، فاشترط أن يترك له نشاطه الخارجي حرًا. وكنت أحس بالفخر والزهو عندما أزور البلاد العربية، وأرى أن أكبر المشروعات على امتداد الوطن العربي قام بها المصري عثمان أحمد عثمان.

ان بصمات هذا الرجل نجدها على أغلب الانشاءات العملاقة في السعودية والكويت ودول الخليج والعراق والأردن وليبيا.. هذا فضلاً عن عمله العملاق في انشاءات السد العالي والذي اختصر فيه الزمن وقدم عملاً يعتبر مفخرة عالمية لمصر والسواعد المصرية.

• لقد كان قبول عثمان أحمد عثمان لمنصب وزير الاسكان والتعمير تضحية كبيرة بمصالحه الخاصة.. ولكنه قبل التكليف من أجل مصلحة الوطن.

فهل رحمنا هذا المكافح العامل من عقدة الهدم وحب التشهير...

أيها الهدامون .. بحق الوطن .. وبحق الضمير .. وبعيداً عن روح الأنانية .. دعوا العاملين يعملون .. وكفى تحطيمًا وتشهيراً حتى نبني لمصر الرخاء .. والخير .. والمحبة.

• • •

السلبيّة..

♦♦♦

لا تعش في عزلة .. ان الذين يعتزلون الحياة يبتعدون عن الواقع، ويعيشون في دنيا الأوهام والأحلام، يقبعون في الظلام، وغيرهم يحيا في النور، يلفهم سكون القبور في عالم يموج بالحركة والحيوة والنشاط...

ولا تتقوقع، ان الذين تقوقعوا انكمشوا على ذواتهم، فلم يعد أحد يحس بوجودهم.. لا صوت لهم، ولا كيان، ولا مكان...

خـذ مكانك في بناء وطنك .. خـذه من الآن .. ان لوطنك عليك حقًا، وهو يقتضيك أن تشارك في أنشطته، وأن تكون على مقربة من مجريات الأمور فيه، تسهم في صنعها بالصورة التي تحبها لوطنك .. قد لا ترضى عن موقف معين، أو عن وضع بالذات، ولكن ليست العزلة هي الطريقة المثلى للتعبير عن عدم الرضاء، وليس النأى أو الابتعاد هو السبيل إلى التقويم، وانما الاقتراب والمشاركة بالرأي والفكر والعمل.

• • •

حملني على هذا التقديم لموضوع اليوم، ما ألمحه من روح السلبية والتقوقع بين فئات مختلفة من الشعب.. صحيح أنه مرت بمصر فترة من الكبت والعنت والارهاب، أدت إلى نمو الشعور بالسلبية والابتعاد عن الحياة العامة وتركها للحاكم المسيطر على كل شئ...

هكذا كان الحال إلى أن جاء يوم ١٥ مايو، وقامت ثورة التصحيح، وتمت تصفية مراكز القوى التي كان يسيطر عليها الطغاة، وبدأنا عهدًا جديدًا، قوامه الحرية وسيادة القانون.. وبدأ المواطنون يستروحون نسمات الحرية وينطلقون لابداء الرأي.. وبالرغم من أننا بدأنا نمارس الحرية في جوانب متعددة من حياتنا.. فإنه مازالت هناك فئات عديدة مختلفة تلوذ بالسلبية.

ليس من ينكر أن هناك الكثير من المشكلات التي تحيط بحياة الفرد، سواء من بيروقراطية متأصلة عنيفة، أو من خدمات سيئة، ولكن ليس هناك من ينكر أيضًا أن للحكومة عذرها في عدم تمكنها من القضاء عليها... وقد آلت إليها تركة مثقلة بما تخلف من عهود جعلتها مكبلة بالاغلال والقيود.

لقد كان من رأيي أن المنابر التي أُلفت أخيرًا هى الخطوة الأولى في طريق الأحزاب، وجاءت تصريحات المسئولين مؤيدة لهذا الرأي، وتعتبر هذه الخطوة منفرجًا لابداء الآراء الجماعية في حرية، سواء كانت لحكم البلاد أو للمعارضة السليمة.. وكان منتظرًا أن تسارع فئات الشعب إلى الانضمام إلى هذه المنابر، كل فيما يراه مناسبًا لآرائه ومعتقداته.. ولكن مما يدعو إلى الدهشة، والأسف الشديد، أن كثيرين من فئات الشعب أحجموا عن الانضمام إلى هذه المنابر.

لقد اجتمعت بالكثيرين من هؤلاء، وناقشتهم في ذلك الموقف السلبي، وكان تبريرهم له أنهم يئسوا من حل المشكلات التي يعانون منها، والتي كثرت الكتابة عنها بلا جدوى.. وحقيقة أن كثيرين يضيقون بتلك المشكلات، ولكننا لا ننسى أن جهودًا تبذل لحلها، وقد تخفق الجهود أو تتعطل أو تتعثر، ولكنها تبذل، ولو أدركنا ما تضطلع به الحكومة من مسئوليات جسام، وما تعانيه من عجز كبير في الناحية المالية، لالتمسنا لها بعض العذر، لا كله، ومع ذلك أليس الأجدى والأوفق أن ينضم الجميع إلى هذه المنابر لاعلان شكواهم وابداء آرائهم ومقترحاتهم .. ان أصواتهم، حينئذ ستصل إلى الأسماع، سواء كانوا في المنبر الحاكم أو في منابر المعارضة، وسيكون لها صداها وأثرها في حل المشكلات... أليس هذا أفضل من بقائهم بعيدين عن التنظيمات السياسية، يجترون همومهم، ويطوون صدورهم على الألم الكظيم بدون جدوى...؟

ان كلا منا مطالب بأن يؤدي دوره في حكم وطنه، سواء كان مشتركًا في المنبر الحاكم، أو معارضًا له... انه واجبه نحو وطنه وأهله، بل هو واجبه نحو نفسه، إذ هو قطعة من هذا الوطن، ثم هو استجابة لما يمليه عليه ضمير الانسان الحر..

• • •

لماذا نؤيد الســــادات

الذين يسألون : لماذا نؤيد السادات، يجدون عديداً من الاجابات قد تتنوع ولكنها تتفق في شئ واحد هو أن هذا التـأييـد نابع من القلب عن إيمان ويقين واقتناع، انه ليس مجرد تأييد من شعب إلى قائد، ولا من محكومين لحاكم... وانما هو تأييد من الشعب لنفسه، لقلبه النابض.

والذين يؤيدون أنور الســادات... انما يؤيدونه من أجل أنفسهم، من أجل مستقبل أفضل لوطنهم، من أجل حياة حرة كريمة لأبنائهم.

لقد جاء أنور السادات أثر حقبة من الزمن تمكنت فيها مراكز القوى من حكم البلاد حكمًا تعسفيًا أشاع الارهاب واهدر الحريات، وامسكت بمقاليد الأمور زمرة أساءت اساءة بالغة إلى مركز مصر سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.. هكذا ألفى بلاده تزرح تحت النير وتنوء بالأثقال، يلفحها الجفاف من مخلفات سنين عجاف... كما تقطعت الأوصال وتفككت الوشائج بيننا وبين معظم دول العالم في الغرب، وفي الشرق، إذ أدت السياسة الخرقاء في ذلك العهد إلى فصم العري التي تربطنا بدول عربية شقيقة، وإلى حمل دول غريبة على الوقوف إلى جوار اسرائيل في معاركها ضدنا.

هذا عن الجانب السياسي، أما الاقتصاد فقد كان في حالة انهيار، إذ تولته أيد غير خبيرة انحدرت به إلى طريق وعر، أفقر البلاد وأضاع ثرواتها وأوقعها في ديون طائلة مازالت ترزح تحتها وتئن منها إلى الآن.

وعن الناحية العسكرية، كانت القيادات الجاهلة التي تولت أمور الجيش قد أفسدت نظامه وأساءت استخدامه مما أدى إلى الهزيمة المنكرة التي حاقت به في يونيو ١٩٦٧ وأضاعت سيناء وأغلقت قناة السويس وخلفت وصمة عار نكست رؤوسنا أمام العالم..

على هذه الحالة المحزنة، جاء أنور السادات، وكان عليه أن يواجه تلك الهموم، وأن يحمل تلك الأثقال، وهى جاثمة كالكابوس على صدر وطنه، لقد كنا نشفق عليه، من هول هذه الأعباء، ونتساءل كيف سيتعامل مع كل تلك المشاكل..

ونهض السادات بالعبء. بدأ باتباع سياسة جديدة مع دول الغرب، واجتذب التقدير والحب. أما الأشقاء العرب، فقد دنا منهم واقترب، ومحا ما خلفته عهود ماضيه من رواسب، حتى إذا جاءت حرب أكتوبر، الفانا العالم صفًا واحدًا، فحسب لنا كل حساب.

وفتح انتصار أكتوبر ١٩٧٣ عيون العالم علينا، فرآنا بصورة تختلف عن تلك التي أبصرها في هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧. وجاء النصر بعد كفاح وجهاد من المقاتل الذي تمرس على النضال، فقد عنى بتقوية الجيش واعداده للمعركة، وكان يواصل زياراته لوحداته وقياداته، ويعمل على توفير السلاح والمعدات لها، ثم أقدم في حكمة وحزم على تحديد ساعة المعركة، وكان الانتصار الباهر الذي أزال وصمة الانكسار، وحطم اسطورة اسرائيل التي لا تهزم ورفع الرؤوس التي نكستها هزيمة سنة ١٩٦٧.

ولم يقف أنور السادات عند حد هذا الانتصار، وانما مضى في تزويد الجيش بأحدث الأسلحة من شتى بلاد العالم، ليكون على أهبة الاستعداد لتحرير الأرض المحتلة في سيناء إذا فشلت الحلول السياسية – أنه يقدم على السلام قبل أن يقدم على الحرب، ومن هنا تلحظه عناية إله السلام وتسدد خطاه...

وأعاد السادات إلى وطنه سلطة القانون، ورد إلى الشعب حريته كاملة. وبعد دراسات عميقة للمؤسسات السياسية قرر أن تؤلف المنابر توطئة لعودة الأحزاب، ليمارس الشعب حريته، ويتولى حكم بلاده.

وفي الناحية الاقتصادية أصدر السادات القوانين والنظم للانفتاح الاقتصادي على العالم، وأعد الخطط للتنمية الاقتصادية، حتى تنهض البلاد من الهوة التي تردت فيها، وتتبوأ المكانة التي يحبها لها كل مصري مخلص لوطنه..

من أجل هذا، نؤيد أنور السادات...

• • •

كفى هزلاً..

علام نحتفل بعيد أو بذكرى لم تعد ذات موضوع، اننا الآن في عهد نحاول أن نستدرك فيه ما فات وأن نعوض ما فقد، فليس لدينا وقت للضياع ولا مجال للهزل. لقد انتزعنا احترام العالم وتقديره، فلن نقبل أن يبدر منا ما يضحك العالم علينا. ولقد انصرفنا إلى البناء فلا يصح أن نبدد الجهد هباء «ومن يضع يديه على المحراث لا يلتفت إلى الوراء».

اجتمعت يوم الثلاثاء الماضي ببعض رجال الأعمال الأجانب واحتدت المناقشات، ومضى الوقت سراعاً قبل أن نستكمل البحث والدراسة ونصل فيها إلى قرار، فرأوا ارجاء الاجتماع إلى اليوم التالي، وتذكرت أنه أول سبتمبر فاعتذرت لهم بأنه يوم عطلة رسمية، وسألوا عن مناسبتها، فما كادوا يعرفون أنها لذكرى الثورة الليبية حتى انفجروا ضاحكين..

وحاولت أن أبرر الدوافع السابقة للاحتفال بهذه الذكرى، ولكن التبرير لم يشفع لسوق المعاذير عما جرى بعد ذلك من أحداث.. من عدوان آثم على أبنائنا الذين يقتلون بقنابل ومفرقعات العقيد القذافي، وما تقذف به الاذاعة الليبية أثناء الليل وأطراف النهار من سباب وأكاذيب وشتائم، وسكت القوم، ولم يعقبوا على ما قلت مجاملة وتأدباً، ولكنني لمحت في عيونهم عدم الاقتناع بما سقت من مبررات ومعاذير، ولعلم أدركوا انني أيضاً غير مقتنع.

وعاد بي الفكر إلى عهود مضت، وطافت بالخاطر صور عبرت عن ما جان يجيش بها من حماسة وتهليل وتكبير، وما بذلناه فيها من جهد، وما انفقناه لها من مال طائل، ثم كان الانفصال المفاجئ لعري هذه الوحدة بطريقة مسيئة ومهينة، هزت كيان الحاكم فراح ينفث جام غضبه على هذا الشعب الأعزل المسالم.. وكانت الاعتقالات والتعذيب، والحراسات.... التي ناء الشعب بثقلها وعانى من أوزارها. وفي الوقت الذي كانت فيه سوريا تكيل لنا الاتهامات، وتنهال في هجومها علينا بأقذع العبارات.. في هذا الوقت بالذات فرض علينا الحاكم أن نحتفل بعيد ثورتها واستمر الاحتفال به في الثامن من مارس حتى الآن، إذ تقرر عطلة رسمية لجميع أجهزة الدولة والقطاع الخاص.

وجاءت الثورة الليبية، ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩، وارتمت هذه الثورة في أحضان مصر، ونادى رجالها بأنها وليدة ثورة ١٩٥٢. وفي فورة الحماسة قال عبد الناصر للقذافي أنه يذكره بشبابه، وكانت الطامة الكبرى، إذ تلقف القذافي تلك العبارة واعتبرها اشارة بوراثته لجمال عبد الناصر، وشطح به الخيال فحلق في دنيا الأوهام، وظن أن تلك الاشارة كفيلة بتبوئه الصدارة في المنطقة وتفرضه زعيماً على الدول العربية، فراح يبعثر أموال البترول على عصابات الارهاب والهجوم الكاذب بوسائل الاعلام، وينفقها في سفه وطيش على المؤامرات، لعلها تؤدي إلى تحقيق خياله المريض، ولكن خاب ظنه، وطاش سهمه.

وبالرغم مما تواجهنا به سوريا وليبيا من عداء، ومن هجوم بكل وسائل الاعلام... وبالرغم مما يقترفه عملاء القذافي من ارهاب وتخريب يودي بحياة أبنائنا وأطفالنا الأبرياء.. فإننا ما زلنا نعتبر عيد كل من الثورتين عطلة رسمية في جميع أنحاء البلاد.

هل جال بفكر المسئولين ما تقتطعه هاتان العطلتان من الانتاج القومي؟ ان الاحصاءات الرسمية تحدد الدخل القومي بمبلغ ٥٨٠٠ مليون جنيه، وبعملية حسابية يتضح أننا نضحي بانتاج تبلغ قيمته نحو تسعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات.. فهل هناك حكمة من التضحية بمثل هذا المبلغ في بلد يفتقر إلى الكثير من الخدمات ويعيش أبناؤه في حالة من الضنك والحاجة...؟

ثم كيف يطلب إلى الشعب أن ينصرف إلى العمل والانتاج، وأن يضاعف من الجهد.. في وقت ترتسم أمامه هذه الصورة من الاستهانة بأيام العمل والتضحية بها من أجل مظاهر خاطئة كاذبة!!

لا أريد أن أعدد هنا ما انفقناه على تلك المظاهر الجوفاء، وما فقدناه من أرواح أبنائنا وأقوات أهلينا، وانما ينبغي أن نعي دروس الماضي جيداً، فإنها لم تترك لنا ما نحتفل فيه بعيد، ولا ما نستعيد به ذكرى، إلا ممزوجة بمرارة تغص بها الحلوق، وأحزان تضطرب بها القلوب.

كفى .. كفى عبثاً وهزلاً..

• • •

بمناسبة فترة رئاسته الثانية

رسالة إلى الســادات

السيد الرئيس أنور السادات...

كتب الكثيرون عما قمت به من جليل الأعمال وعظيم الانجازات منذ توليت مسئولية قيادة الأمة في فترة من أخطر فترات تاريخها الممتد عبر الزمن.

•• لن ننسى أنك أنقذت البلاد من طغمة من السفاحين أشاعت الرعب والارهاب، وأذلت كرامة الإنسان بما ارتكبت من جرائم مازالت تدمي النفوس إذا جاء ذكرها.. لقد استباحوا الحرمات، وولغوا في الدماء.. وداسوا على كل عزيز وغال من القيم والأخلاق.

• لقد أعدت - سيدي الرئيس - للقانون هيبته، ومسحت بيدك الكريمة على النفوس الجريحة، وحررت الإرادة المكبلة بالأصفاد، وأطلقت الحريات من عقالها، وأعدت للمواطن أمنه وكرامته، وفجرت فيه قدرته على الانطلاق لصنع الحياة.

• لن ننسى أبدًا إيمانك بالشعب الذي انغمرت في كفاحه منذ فجر صباك.. وكرست حياتك تناضل من أجل حريته، وتعرضت، شأن الثوار، للأذى والقضبان والتشريد، فلم تفقد إيمانك أبدًا بحتمية الثورة والتغيير والنصر.

• وتسلمت القيادة.. ومصر مهيضة الجناح.. عميقة الجراح.. وزادك هذا إيمانًا فلم تدع لليأس أو روح التخاذل مكانًا في وجدانك العامر بحب مصر.. وانطلقت من جديد تشق الصخر وتبني النفوس، وحققت المستحيل.. ودحضت كل ما تردد من أننا قد انتهينا إلى الأبد.. ورفعت منا الرؤوس، واستعدت، وما زلت، تستعيد الأرض.

• لقد أنجزت الكثير - سيدي الرئيس - وليس من أجل هذا فقط نؤكد الثقة بك، ونلح عليك أن تمضي في المسيرة التي لم تستكمل بعد كل خطواتها، وما نرجوه أنت لها.. المزيد من الحريات .. وتأكيد سيادة الشعب.. وتحقيق الرخاء.. ومن حق من يثقون فيك إلى أبعد الحدود، أن يطالبوك بما يأتي:

•• استعادة كل التراب المصري وحقوق شعب فلسطين.. ونحن معك فيما تراه وتتخذه من اجراءات، سواء كانت سياسية أو عسكرية.

وإذا كنا قد حررنا مصر من الاستعمار البريطاني بكل جبروته وضراوته.. وخضنا حرب أكتوبر، وذاق العدو الاسرائيلي أول هزيمة زلزلت كيانه وجعلت الأرض تميد من تحته .. فلن نرضى أن يظل جزء من سيناء تحت سيطرة الغرور الاسرائيلي.. ولن نرضى أبدًا أن تظل قضية فلسطين وشعبها مهدرة، وأن تظل المنطقة تحمل براكين الغضب واحتمالات الصدامات المروعة، تستنزف طاقاتنا، وتبدد جهودنا التي يجب أن تنصرف إلى البناء والرخاء.

•• نطالب بالسير بخطى سريعة نحو التنمية الاقتصادية، والنهوض بالزراعة والصناعة، وتجاوز معدلات الانتاج الحالية، كما وكيفًا .. نحقق حاجات البلاد، ونصدر الفائض، وبذلك يرتفع المستوى المعيشي للفرد ويحيا الحياة الكريمة اللائقة، تعويضًا له عن الحرمان الطويل.

•• نطالب بعلاج الخدمات التي وصلت إلى أقصى درجات التخلف والقصور .. علاج وسائل المواصلات التي أصبحت محنة يومية .. وشبكات التليفونات والاضاءة والمياه، التي استهلكت .. لابد من إيجاد حلول سريعة حتى يتفرغ الناس إلى الانتاج الذي تحد من فاعليته هذه المعاناة التي يكابدها الناس، وجعلت حياتهم نهبًا للشكوى، بل الأنين.

•• نطالب بدراسة جادة لمرتبات الموظفين بالدولة، فهي لا تتناسب اطلاقًا مع الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة، مما جعل حياة الأسر ضربًا من المحال!.. لم تعد تجدي المسكنات والعلاجات الوقتية من علاوات غلاء أو علاوات دورية لكبح جماح الغلاء.

اننا نرجو تعديل الأجور والمرتبات تعديلاً حاسمًا يتناسب وضراوة الغلاء، وبذلك نوفر للمواطنين الطمأنينة، ونرحمهم من التفكير المضني في حل معادلة مستحيلة تستنزف الطموح من أجل تحسين الدخل.. وتقتل حتى الرغبة في الحياة!

•• والبيروقراطية .. والتعقيدات .. والانحراف .. انها المعوقات الخطيرة التي تجعل التخطيط والتنفيذ والنهوض في حكم المستحيلات.

لابد – سيدي الرئيس – من القضاء على هذا الأخطبوط الذي ينشب أظافره الخبيثة في عجلة الانتاج والانفتاح .. ان هؤلاء الذين يعطلون ويسوفون ويسيئون عن عمد أو غباء استقبال أصحاب المشروعات والراغبين في استثمار أموالهم يرتكبون جريمة في حق الوطن، وعليهم أن يتحملوا وزرها.

لقد ضربت – سيدي الرئيس – مراكز القوى .. وأنت قادر على استئصال عناصر الشر التي استمرأت التهليب والتعويق، وبذلك تطهر مجتمعنا من هذه الأدران.

•• سيدي الرئيس .. نحن ننتخبكم .. ونطالبكم .. ويملأ صدورنا الأمل أن عهداً جديداً لابد أن يحمل لهذا الشعب الذي طالت معاناته .. وطال صبره الأمن والرخاء.

وفقكم الله وأعانكم بقدر الثقة والأمل فيكم.

المخلص

أنطون سيدهم

أحـــــداث مؤلمـــــة وعـــلاج حاســـــم ..

• **لشـد مـا أصـابني الجـزع وأنا أرقب بقلب واجف أحـداث ١٨ ، ١٩ يناير .. ولشـد مـا كـان ألمي عندمـا أخـذ الموتورون يزرعـون اللهب، ويلحقـون الدمار بمرافق الوطن، في استغلال مغرض لمعاناة الجماهير وضيقها.**

ولكنني في جـزعي وألمي لم أفـقـد إيماني قط بوعي الجماهير المصرية التي استنكرت، بل شـاركت في الدفاع عن منشآتها، وتصدت للمـخربين وهـم يحاولون تقـويض مصـر ككيان وتحويلها إلى أشلاء متناثرة يحكمها الخراب والفـوضى والغـوغـاء!.. وهكذا بالوعي والأصـالة والحـزم، استطعنا احتواء الغـمة، فتقطعت خيـوط المؤامرة، وسلمت مصر.

• حقيقة لقد جانب الحكومة الصواب عندما أصدرت تلك القرارات التي تمس معيشة الشعب في الصميم دون أن تعده لهذه الجراحة الصعبة بالتوضيح والتوجيه إلى حقيقة الوضع الاقتصادي الراهن الذي يقتضي – وبحسم – ضرورة الالتجاء إلى هذا العلاج ولو كان قاسيًا.

كـان يجب على الحكومـة، بواسطة أجـهـزة الاعـلام والندوات، وعن طريق طرح المشكلة على مـجلس الشـعب، أن تقدم للجماهير بالأرقام والتحليل، هول الهوة التي تردى فيها الاقتصاد، نتيجة العديد من تراكمات الأخطاء وفداحة الأعباء.. وهذا نفس مـا فـعله الرئيس أنور السـادات في لقـاءاته وحـواره الموضوعي الواضح المنطقي المقنع.

• وكـان من الممكن أيضًا، وقـد صـدرت هذه القـرارات، أن تناقش وتعـارض بالطرق الديمقـراطيـة السليـمـة، وأن يقـدم المعارضـون والغـاضبـون والرافـضـون آراءهـم ووسـائل عـلاجـهـم خاصة ونحن نعيش في ظل نظام ديموقراطي يتيح لكل الآراء والاتجاهات أن تظهـر، ولا يستطيع مكابر أن ينكر مناخ حـرية الرأي المتاح بعد أن ألغيت الرقابة على الصـحف.. وهناك من يعـارض، بل يشـوه الحـقـائق ويـتجنى ويسـتـغل الحـرية أسـوأ استغلال، ينفث السموم ويستثير الحقد ويشعل الكراهية.

إذن كـانت هناك الوسـائل المشـروعة للمـعارضـة بدلاً من هذه المظاهرات والمؤامرات وتعبئة الأغرار واشعال الأحقاد ونشر الخراب والحاق أفدح الأضرار بمصر.

• انني لم أكـتب إنتظارًا لما يدلى به رئيس الدولة، ولديه الرؤية واضـحة لما حدث. وما وراءها من خلفيات.. واستمعت إلى الندوات التي عـرضـهـا التليـفـزيون لآراء رجـال الحكومة والاقـتـصـاد، والبـيـان الذي ألقـاه رئيس الحكومـة في مـجلس الشعب يقدم التفسير والايضاح والمبررات التي اقتضت اصدار هذه القـرارات الاقتصادية، وهذا ما كـان يجب حدوثه قبل أن تفاجأ بها الجماهير التي تتطلع إلى التخفيف والتيسير لا المزيد من الارهاق، ولم يكن مستساغًا أبدًا ما قالته الحكومة في تبرير مفاجأة الجماهير بهذه القرارات.

وجاء حديث الرئيس أنور السادات مسـاء ٣ فبراير وافيًا، شافيًا، موضحًا الأمور، وكشف عما كان يقصده المخربون، وما كـان يمكن أن يصيب مصر، لو لم تبادر السلطة – وبحزم – إلى وأد المؤامرة والتوصل إلى مدبريها ومنفذيها.

• ان القـانون الذي أصـدره الرئيس السـادات في خـتـام حديثه، هو العلاج الحاسم للتصرفات والأحداث التي حدثت في الفـتـرة الأخـيـرة، وبلغت قـمـة خطورتهـا يومي ١٨ و ١٩ يناير.. والرئيس بهـذا القـانون يرد الطمأنينة إلى الشعب، ويرعى الأمانة التي يحرص عليها كل الحرص.

وبنود هذا القـانون تضع كل مـواطن أمام مسئولياته، سواء من ناحية الأمن أو من الناحية الاقتصادية.

لا جريمة ولا اجرام بعد اليوم .. ولمعاهد العلم حرمتـهـا وقدسيتها، وللمال العام والخاص أمنه وسلامته.

والضـرائب والأعبـاء على الجـمـيع، كل بقـدر طاقـتـه.. الطبقـات الكادحة تخفف عنها الضرائب، إذ ليس في قدرتها أن تتحمل أكثر مما تحملت، وعلى جميع المواطنين أن يقوموا بواجبهم القومي فلا يتهربون من دفع ما تستحقه الدولة من ضرائب على دخولهم.

• سيدي الرئيس .. لقد كنت أمينًا .. صادقًا .. قويًا .. وكانت أمانتك من صفحات جهادك.. وصدقك من صدق ثوريتك .. وقوتك من تقدير وتأييد الشعب لك.

وكان علاجك في الحدود الديمقراطية التي تؤمن بها مساراً لطريق شعبك نحو غد آمن لا تعصف به ردة نحو الفردية والانتهازية وتجار الانقلابات ...!

وكان علاجك أيضًا بلسمًا للقلوب الجزعة التي زادت إيمانًا بمصر وبك.

• • •

مسئولية الإعلام

ما هذا الخليط المتنافر من الدعايات التي تبثها أجهزة إذاعات وبيانات لشتى الاتجاهات .. يكاد يقف المرء ازاءها مبلبل الذهن، مشتت الخاطر...

صحيح ان افساح المجال للرأي الآخر من مظاهر التحرر.. ولكنه حينما يستغل الحرية في الدعوة إلى ردة أو رجعية، وحينما يمس أعز ما يقدسه الإنسان من عقائد أو شعائر.. يغدو سبة في حق الحرية الشخصية...

وحينما تلقى تلك الدعوة من يؤازرها ويسير في ركابها، عن خشية ورهبة، أو ابتغاء تأييد وغلبة، أو عن منفعة مادية، أو عن جهل وتعصب، يغدو أمرها جديراً بالنظر والتدبر.. قبل أن يستشرى الخطر، ويستفحل الضرر.

ليس أمر مثل تلك الدعوة الرجعية جديداً على بلد من البلاد، أو وطن من الأوطان، انها تهب هنا وهناك من بقاع الأرض، في موجات متلاحقة بين حين وآخر.. تهب كالوباء، وأكثر ما تجد فرصتها في الأوساط الرجعية، والبيئات المتخلفة، حين تمشي بالفرقة بين الصفوف، وتبث سمومها في الظلام، ومن سماتها أنها تغشى الجحور والأوكار، وتخشى الظهور في النور، وتتظاهر بالغيرة على الدين.

• • •

لاجهزة الاعلام دور هام في حياة الأمم...

والصحافة، والإذاعة، والتليفزيون.. كل هذه من أجهزة الاعلام.

واهتمام الشعوب والدول بالاعلام، وبتوفير أجهزته ووسائله مظهر حضاري متقدم. فحضارة كل أمة أو شعب، تقاس بمدى الاهتمام بأجهزة الاعلام. والشعب الذي يفتقر إلى أجهزة الاعلام.

شعب متخلف يفتقر أبناؤه إلى الوعي بأسباب النهوض والحضارة، لأنه ليس بين مجموعاته وأفراده من يقدم على الاضطلاع بحمل هذا العبء الثقيل.

نعم ... الاعلام عبء ورسالة، فاصدار صحيفة مثلاً ليس أمراً هيناً، وإنما هو عبء ثقيل، لا يدرك ما يتطلبه من جهد إلا من مارسه وعاناه...

ولكنه، إلى جوار ذلك، فهو رسالة لها قدرها وأثرها العميق في الشعب وأفراده على مختلف درجاتهم.

• • •

وأجهزة الإعلام مسئولة مسئولية خطيرة في كل ما تنشره أو تذيعه أو تعرضه.. لأنها تعبئ الشعب، اما الى الطريق السليم والقيم العليا أو إلى طريق مملوءة بالأشواك والعثرات...

وحينما صدرت «وطني»، من نحو عشرين عاماً، التزمت بهذه القدوة، وحرصت على أن تكون مترفعة عن التعصب والرجعية، عن الابتذال وتوافه الأمور، فكان موظفوها ومحرروها – مسلمين ومسيحيين – يتعاونون ويتعاملون بروح الفريق، بل كان سكرتير تحريرها صحفياً كريماً فاضلاً من رجال الأزهر، هو المرحوم الدكتور أحمد عبد المنعم البهي، وكانت صفحات الجريدة مفتوحة للجميع، تنشر لائمة المسلمين، كما تنشر لرجال الدين المسيحي...

واستنت «وطني» لنفسها المثل العليا، بأن تصدف عن نشر ما يمس النفس البشرية من تفاصيل الجرائم، مع ما فيها من استهواء، وان نمتنع عن نشر الصور والقصص الخليعة، مع ما فيها من اغراء، وألا تسود صفحاتها أية كلمة نابية..ولقد كانت «وطني» تعرف من الوهلة الأولى أن الالتزام بهذه المبادئ قد يفقدها الذين تجتذبهم صور الاستهواء والاغراء أو عوامل الإثارة، التي يعتبرها الكثير من الصحف هى أساس الصحافة الحديثة.. ولكن «وطني» تمسكت بما استنته لنفسها من مبادئ، حفاظاً على القيم التي تدعو إليها، وكان أن أصبح قراؤها من الصفوة الخالصة المتفتحة، يحملها رب الأسرة إلى أولاده وبناته وهو مطمئن إلى أنه لن تجرح نفوسهم صورة خليعة أو كلمة نابية...

إذن مسئولية وسائل الاعلام هي مسئولية جسيمة حقاً، إذ يجب أن تكون دقيقة وحريصة على أن تقدم لأبناء هذا الشعب الحبيب كل ما هو ثمين من القيم، وما يدعم وحدة الأمة، فتبتعد عما يثير فيها عوامل الحقد من جانب، والمرارة من جانب آخر، فلا يستشعر المجتمع، أو جانب منه بما ينتقص من مكانته أو قدره، لينشأ الجميع اخوة متحابين، ومواطنين صالحين متعاطفين...

• • •

وكما نحب أن تكون صحافتنا قدوة للمواطنين في الالتزام بالقيم، والحرص على الوحدة.. وتجنب كل ما يخدشها أو يوهن من روابطها .. كذلك نحب أن تكون اذاعتنا أيضاً..

ويحضرني في هذا خاطر أرجو أن أسر به إلى الأستاذ عبد المنعم الصاوي وزير الاعلام، اسره إليه ليس بوصفي أحد ناخبيه في دائرته الانتخابية، وانما كمواطن يرى أن له حقاً فيما يحفل به الجهاز الإذاعي من برامج، ولست أول من يطالب بهذا الحق، فقد طالب به كثيرون قبلي، ولكنني أرجو أن يكون قد آن الأوان ليلقي الاستجابة.. فالفترة القصيرة المحددة لإذاعة صلاة الأحد، وهي خمس وأربعون دقيقة.. تؤدي لقصرها إلى قطع هذه الصلاة في منتصفها، ولا يخفى على السيد الوزير النابه أن الدين ينهي عن قطع الصلاة، فلعله يعيد النظر في الأمر بما يتيح لها الفترة الكافية لإذاعتها كاملة..

• • •

أين يذهب الشباب والطلاب؟!

إلى أين يذهب الشباب والطلاب في مدة الصيف...؟

انهم يؤلفون عدة ملايين، ويصل عددهم إلى ما يقرب من الثلث من مجموع هذا الشعب...

والإجازة السنوية أو المدرسية في الصيف تبلغ نحو ثلاثة أشهر...

فـمـاذا تصنع تلك الملايين العـديدة في خـلال هذه الأشهر...؟

لقد أعد معظم بلاد العالم البرامج التي تشغل أوقات الفراغ عند الشباب فيما ينفع ويفيد...

فماذا أعددنا نحن...؟

• • •

كان بعض الشباب يلجأ إلى السفر إلى الخارج، ويجد في هذا السفر متنفسًا مما يعانيه .. وخلاصًا من الجدب الذي يلاقيه.

وبالرغم مما كان يستهدف له من متاعب الاغتراب، ومن مشاق السفر، ومن عقبات في طريق البحث عن عمل، أي عمل مهما هان أو ضؤل، إلا أنه كان يجد في تلك المتاعب والمشاق ما ينفس به عما في نفسه من ضيق، وما يهيء له من أسباب التحرر والانطلاق.

وفي هذا العام، لم يعد سفر الطلاب إلى الخارج ميسوراً كما كان في سائر الأعوام، فقد فرضت عليه القيود من البلاد التي كانت تستقبل أعداداً منهم، وأصدر معظمها التعليمات إلى سفاراتها بعد اعطاء تأشيرات دخول إليها لهذا النوع من الطلاب بعد أن ضاقت بهم...

فإلى أين يذهبون...؟

هل نقذف بهم إلى قارعة الطريق...؟

وحتى هذا الطريق كاد يغدو مسدوداً، فقد أصدرت الأجهزة الإدارية أوامر مشددة بعدم السماح بلعب الكرة في الشوارع...

ولسنا نؤيد السماح بلعب الكرة في الشوارع، فهذه ظاهرة طالما شكا منها الناس... لكننا نبحث عن المكان الذي يستوعب تلك الأعداد الهائلة من الصبية والشباب، وعن السبيل إلى تهيئة الجو المناسب لأكبادنا لقضاء أوقات فراغهم فيما يعود عليهم وعلى الوطن بالخير والنفع...

• • •

اننا نبحث هنا عن علاج لذلك النزيف المتصل من الوقت والطاقات الضائعة بلا طائل... بل وفي كثير من الأحيان بما يعود بالضرر على النشء...

ولن يحتاج البحث إلى عناء، فيكفي أن نلتفت حوالينا، لنعرف كيف تفيد دول العالم من أوقات وطاقات شبابها.. بل يكفي أن نعود بالخاطر إلى الماضي، حينما كانت هناك نواد وساحات شعبية تضم أعداداً كبيرة من أولئك الطلاب.

ولأضرب مثلاً ببعض أحياء القاهرة، فقد كان في حي شبرا أكثر من ناد وساحة شعبية، كان فيها نادي شبرا الرياضي، ونادي مدرسة التوفيقية ونوادي المدارس الأخرى، وغيرها وغيرها، فماذا بقى منها...؟

وفي حي الفجالة، كانت هناك نواد بمدارس التوفيق، وثمرة التوفيق وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس... وغيرها ... ولم يعد شئ منها ...

كانت هناك نواد وساحات شعبية في الوقت الذي لم يكن عدد الشباب قد بلغ فيه هذا القدر المتزايد والمتكاثر ... وكان ينبغي أن يزيد عددها مع السنين، فكيف بها تتضاءل وتتلاشى؟.. وكيف بنا نتأخر ونتقهقر، في الوقت الذي يأخذ فيه غيرنا بأسباب التقدم والتطور.

أليس هذا دليلاً على الافتقار إلى سياسة مرسومة من أجل شبابنا وطلابنا..؟

• • •

ان السياسة المنشودة للعناية بالشباب ليست مشكلة أو معضلة، ولا تتطلب ما تنوء به الكواهل من متاعب، بل أنها تخفف من المتاعب التي تنجم عن ترك أمر الشباب هكذا فوضى، ويستطيع القائمون على رعاية الشباب أن يفيدوا مما سبق من تجارب.

لقد عمل في ميدان خدمة الشباب عدد من الهيئات والجمعيات والمؤسسات، وأثمرت ونجحت نجاحًا باهرًا، وكان بعض ثمار ذلك النجاح نادي كوبري الليمون بالقاهرة، ونادي

فرغلي بالاسكندرية، وغيرهما من التجارب الأخرى...

ماذا لو اتخذت هذه التجارب كنماذج لنواد مماثلة في مختلف الأحياء؟

اننا لا نريد أن نلقي عبئًا على كاهل الدولة، ولا نطلب منها انشاء النوادي والساحات الشعبية والانفاق عليها.. فيكفيها ما تنهض به من أعباء جسام، في توفير مواد التموين ودعمها وجعلها في متناول سواد الشعب، بالرغم من الزيادة الفاحشة في الأسعار العالمية، وفي الاضطلاع بنفقات التعليم الطائلة، والمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وما تبذله من جهود جبارة لرفع مستوى الخدمات وإزالة تراكمات سني التخلف .. يكفي الدولة هذا وغيره مما تنفض به من أعباء، وتبقى مسئولية المجتمع عن هذه البراعم والأغصان أن يتولاها بالسقي والرعاية والعناية.

ومسئولية المجتمع هنا في تأليف الهيئات الأهلية، والجمعيات التطوعية في كافة البلاد والأحياء، لوضع المشروعات التي تستوعب أوقات وطاقات النشء والشباب في مختلف المراحل، بما يدرأ عنهم الاستهداف للفراغ والضياع، وبما يهيىء لهم النمو العقلي والخلقي والجسماني.

ان هؤلاء هم عماد الوطن وعدته في مستقبله، ومن واجبنا أن نعدهم لمستقبل أفضل...

• • •

الحـــــزب الجـــديـــــد وتطلّـعـــات الجماهـــــير ..

• منذ سنة ١٩٥٢ والخطوات متعثرة في طريق العمل السياسي بدءاً بهيئة التحرير ومروراً بالاتحاد القومي.. وانتهاء بالاتحاد الاشتراكي الذي قرر الرئيس أنور السادات حله في خطابه الجامع بمناسبة الاحتفال بذكرى ثورة ٢٣ يوليو.

لقد سارت هذه التنظيمات على وتيرة واحدة باعتبار أنها أجهزة نبعت من السلطة توجهها وتحدد مسارها وتنفق عليها، وهكذا كانت هى في واد والشعب في واد آخر لا يحس بجدواها وفاعليتها، ولا تعبر التعبير الحقيقي عن حاجاته ومشكلاته وتطلعه إلى إيجاد الحلول لهذه المشكلات، هذا فضلاً عن تعذر الممارسة الديمقراطية، وتسلط الرأي الواحد.

لقد تولى أنور السادات مسئولية الحكم في ظروف صعبة افتقدت فيها البلاد الحريات، وخضعت لمراكز القوى وعناصر الارهاب، وبدأ الرئيس السادات في تصحيح المسار فمن قضاء على مراكز القوى، إلى اعادة الحريات وسيادة القانون، ثم السير بالشعب في طريق الديمقراطية بعد أن مضت السنون الطويلة والشعب معزول عن الحياة النيابية الصحيحة.

• وجربت المنابر فكانت صورة باهتة للاتحاد الاشتراكي ومن هنا ولدت ميتة. ثم كانت تجربة الأحزاب وليس أصدق من وصف الرئيس السادات لها من أنها المقاعد التي حصل عليها التجمع الحزبي في الانتخابات، أما قيادة الحزب للجماهير والالتحام بها والشعور باحساساتها والعمل على حل مشاكلها، فهذا ما بعدت عنه تجربة الأحزاب كل البعد، وما جعل الجماهير تحس بالفراغ، وأن تراقب اللعبة السياسية وصراعاتها بكل الحس الفطري والذكاء الغريزي.

• • •

• ويقرر الرئيس السادات أن يضع حداً لهذه الملهاة الحزبية بتشكيل حزب جديد يعمل على ارساء القواعد السليمة الحقة للحياة النيابية، واعطاء صورة صحيحة وواضحة للديموقراطية المرجوة.

لقد قرر الرئيس السادات أن ينزل إلى الشارع السياسي ليحاول - كما أعلن في خطابه الأخير - بكل ما يستطيع من جهد أو من خبرة أو من عرق أن يضع بعض اللبنات التي يستطيع بها أبناؤنا من بعدنا أن يسترشدوا بها وأن يأخذوا معركة البناء.

أما وهذا الحزب يرسي قواعده الرئيس أنور السادات، ونعتبره التعبير الحقيقي عن آمال جماهير مصر في عمل سياسي جاد ومخلص وبناء ومتجرد من المصلحة الذاتية لا يبغي سوى وجه مصر بملايين شعبها فإننا نعرض تصورنا لما يمكن أن يتوخاه الحزب الجديد من قواعد واستراتيجيات ؟!

•• برنامج الحزب ...

• يجب أن يشتمل برنامج الحزب على ما نرجوه لمصر في الحاضر والمستقبل في مجال علاقاتها الخارجية بالدول العربية والدول الغربية والشرقية، وأيضاً مدى خطتنا في علاقتنا بالتضامن الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية.

• الزراعة ورفع مستواها وزيادة انتاجها حتى تكفي السيل الجارف من زيادة السكان.

• الصناعة وإعادة دراستها وتنسيقها مع احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي.

• السياحة، سواء السياحة الخارجية والسياحة الداخلية وإيجاد المناخ المناسب لجعلها مورداً ضخماً لاقتصاديات البلاد.

• الاقتصاد المصري، اعادة تخطيطه من جديد بمختلف جوانبه للقفز به قفزات سريعة في طريق التقدم الصحيح.

• المجتمع وتقديم الخدمات اللازمة لجميع طبقاته، على مدى الأعمال من الأطفال إلى الصبيان إلى الشباب إلى الكهول.

•• التنظيم الإداري للحزب

وضع تنظيم اداري للحزب وفروعه على أحدث ما وصل إليه العلم، إذ يجب حصر أعضائه وقياداته على جميع المستويات بواسطة العقول الالكترونية، حتى يمكن الاتصال

بهم جغرافيًا وطبقيًا في أية لحظة ليقوموا بما يطلب منهم وخصوصًا توعية الجماهير لما يراه الحزب لتنفيذ برنامجه لمصلحة العمل الحزبي الناجح.

•• الإعـــــلام

تنظيم جهاز اعلامي مؤهل ونشيط لتنظيم اعلام الحزب بكافة الوسائل للوصول إلى عقول وقلوب المواطنين بكل ما يراه الحزب للمصلحة العامة.

•• الالتحام بالجماهير

على الحزب أن يضع الوسائل المختلفة للاتصال بالجماهير سواء في فترات منتظمة أو في المناسبات الهامة على مستوياته القيادية المختلفة كما يضع النظام الدقيق لفروع الحزب لارسال التقارير الأسبوعية عما يتجاوب في نفوس الجماهير من أفكار وآراء، على أن يقوم جهاز مختص في الحزب بتحليل هذه التقارير وتقديمها لقيادات الحزب لدراستها لتوجيه وسائل الاعلام لمناقشة هذه الأفكار والآراء.

•• مشـــاكل الجماهـــير

على الحزب دراسة المشاكل التي تعاني منها الجماهير دراسة علمية شاملة كأدق ما تكون عليه الدراسات بحيث إذا تولى الحكم أخذ في وضع دراساته في حيز التنفيذ بقدر الامكانيات المتاحة، على أن يكون التنفيذ وفق برنامج زمني محدد يلتزم به الحزب بكل دقة.

وفي بعض المشاكل المستعصية على الحزب أن يوضح للمواطنين الصعوبات التي تعترض الحلول، ومن ثم تعود الثقة للجماهير التي اهتزت ثقتها لكثرة ما تجرعت من تصريحات ووعود من مسئولين أسرفوا بل تهالكوا في سباق التصريحات ففقدوا ثقة الناس بل احترامهم.

• على الحزب أن يقوم بصفة منتظمة بعمل ورقة أسئلة محددة وواضحة لاستطلا ع آراء قطاعات متباينة من الجماهير، وتبويب الاجابات والآراء عن طريق العقول الالكترونية حتى تكون آراء الشعب في المواضيع الهامة واضحة أمام قيادات الحزب.

• هذه تصوراتنا لما نتطلع إليه من الحزب الجديد الذي يعيش في ضمير السادات ويهفو به منهجًا إلى العمل السياسي الخلاق.

الحزب الذي تتطلع إليه آمال مصر وجماهيرها، وصولاً إلى مسيرتها في الطريق الصحيح الذي يوصلها إلى التقدم الحقيقي الديموقراطي والاجتماعي والاقتصادي.

المشاركة الديمقراطـية.. واجــــب وطــــنى

لقد مرت على مصر فترات كانت فيها الانتخابات البرلمانية والاستفتاءات الشعبية معروفة نتيجتها مقدمًا، وما زل عالقًا بالأذهان نتائج الـ ٩٩,٩ في المائة، وعلى ذلك وجدت الغالبية من أفراد الشعب أن اشتراكهم في الانتخابات والاستفتاءات عمل لا طائل منه فسواء كان رأيهم بالموافقة أو الرفض فإن النتيجة التي يريدها الحاكم هى الفائزة بالأغلبية المطلقة.

ان الكثيرين من الشباب وجدوا أنه لا داعي لقيد اسمائهم في كشوف الناخبين وكفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى أقسام البوليس للقيام بهذا القيد، كما أن بعض المقيدين فقدوا الصلة بهذه الجداول بل وفقدوا أيضًا بطاقات الانتخاب التي كان لا لزوم لها ولا فائدة من الاحتفاظ بها.

أما الآن وقد بدأ الرئيس حسني مبارك عهداً جديداً من الممارسة الديمقراطية السليمة، وأخذت الانتخابات وجهاً طبيعياً معبراً عن ارادة جماهير المواطنين وأصبح كل منا يذهب إلى صناديق الانتخاب مطمئناً أن صوته مؤثر وله قيمته في اختيار النائب الذي يدافع عن رأيه وينادي بما فيه صالح الوطن والمواطن، فقد أضحى واجبًا هامًا على كل مصري أن يستعمل حقه كاملاً في هذا الشأن.

ولما كان فتح قيد أسماء المواطنين في جداول الانتخاب هو طوال شهر ديسمبر من كل عام، لذا يلزم أن يتوجه كل مواطن إلى قسم الشرطة الذي يقع فيه مكان اقامته ويطلب قيده في جداول الناخبين ويتسلم بطاقة الانتخاب الخاصة به، بل وأني أهيب بكل مواطن أن يكون داعية بين أهله وأصدقائه على أن يقوموا باجراءات القيد المذكورة، كما أنه واجب على كل مواطن سبق أن قام بقيد اسمه أن يتحقق من ذلك بمراجعة جداول القيد واستلامه البطاقة الخاصة به.

ان قيد المواطن بجدول الانتخاب يعطي للمواطن حقه في انتخاب نائبه وكذا اختيار رئيس الجمهورية، ثم في ابداء رأيه في أية استفتاءات تقوم بها الدولة، وهو حق وواجب وطني جليل يجب ألا نتخلى عنه أبداً، ونتمسك به كمواطنين نبغي مصلحة وطننا وشعبنا..

هذا فوق أن هناك مسائل أخرى لا يكون للمواطن الحق فيها إلا إذا كان مقيداً في جداول الناخبين – وعلى سبيل المثال القيد في جداول انتخاب المجالس الملية، فإنه يشترط للقيد فيها أن يكون الشخص مقيداً في جدول الانتخابات العامة.

• • •

إعادة بنـــاء مصـــر

مرت على مصر سنون طوال، حوالي الثلث قرن، ومواردها تستنفذ في حروب ضروس أو للاستعداد لحروب قادمة، فمن حرب ١٩٥٦ – ناهيك عن حرب ١٩٤٨ وحرب اليمن – مروراً بنكسة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف حتى حرب أكتوبر المجيدة لاسترداد الأرض الضائعة والكرامة المهدرة وخلال هذه الحقبة من الزمان حدثت التغييرات الاجتماعية العنيفة التي أدت إلى اختفاء طبقات وظهور طبقات جديدة وصاحب ذلك أيضًا تغيرات عنيفة شملت نظم الحكم وأسفرت عن ظهور مجموعات يغلب عليها عدم الخبرة في إدارة الكثير من شئون الدولة والاقتصاد بصفة خاصة.

وكان هذا طريقًا إلى حدوث سلبيات في كثير من الأمور: مثلاً، باتت الزراعة لا يغطي انتاجها احتياجات البلاد وكانت مصر من قبل دولة مصدرة للمنتجات الزراعية. وقد يعزي الأمر إلى الزيادة السكانية، ولكن أما كان على الحكومة الواعية أن تخطط لزيادة الرقعة الزراعية تحسباً لهذه الزيادة السكانية.

أما الصناعة فيقال أنه قد أقيمت صناعات جديدة كثيرة وفي الحقيقة ان انتاج هذه الصناعات جاء متخلفًا تكنولوجيًا وتكلفته عالية، إما لإن الإدارة لم تكن على مستوى الكفادة وإما لتخلف آلات وأنظمة هذه المصانع، ناهيك أن المصانع التي كانت قائمة من قبل بالفعل والتي كان انتاجها يضارع انتاج مثيلاتها في البلدان المتقدمة، فباتت الآن في درجة من السوء والتخلف.

وإذا جئنا إلى الحديث عن الخدمات فقد أصبحت مثار شكوى جميع الناس .. المجاري [طافحة] والمياه لا تصل إلى الأدوار العليا .. والتليفونات وأعطالها .. والشوارع ومطباتها .. والمواصلات ومتاعبها.

أما عن الاسكان فحدث ولا حرج .. فكم أخذت من الحكومات برامج ومشاريع ووعوداً ولكن النتيجة لا يجادل فيها حتى المرائي والمنافق..

والتعليم .. الذي أصبح معظم خريجيه على درجة كبيرة من السطحية والضحالة حيث تدهورت نوعية الخريج.. تقوم الحكومة بتكديس الخريجين في المصالح بالشركات والمصانع بدون عمل نظير مرتبات هزيلة لا تصمد أمام الغلاء الفاحش.

كل هذه المشكلات تشكل منظومة تعيسة متداخلة ومتشابكة لم تعد تصلح لها الحلول الجزئية ولا الخطط الاصلاحية التي قامت وتقوم بها الحكومات المتعاقبة. ودليلنا الدامغ أننا نسمع منذ ما يزيد على العشر سنوات عن المشروعات والاصلاحات والخطط المختلفة.. والنتيجة أن ازدادت الحالة سوءاً والمشكلات تعقيداً.

بوضوح ان ثمة حاجة إلى اعادة بناء مصر..

اننا ندعو الحكومة الى انشاء هيئة عليا تضم كل علماء مصر وخبرائها من جميع التخصصات، تنبثق منها لجان متخصصة تتولى كل منها دراسة مشكلة بعينها دراسة متعمقة – في إطار خطة بحث شاملة – وتقترح ما تراه من حلول جذرية .. وتجمع هذه المقترحات وتنسقها لمنع التضارب عند التنفيذ. وعلى الدولة عندئذ أن تعتبر ما انتهت إليه هذه الهيئة خطة بحث شاملة – وتقترح ما تراه من حلول جذرية .. وتجمع هذه المقترحات وتنسقها لمنع التضارب عند التنفيذ. وعلى الدولة عندئذ أن تعتبر ما انتهت إليه هذه الهيئة خطة ملزمة للحكومات بعد طرحها على الشعب ليشارك فيها بالرأي والاقتناع بنتائجها وحتى يعمل الجميع بكل قواه وإيمانه على تنفيذها.

بدون هذا، وإذا سرنا في الطريق الذي نسير فيه، نكون كمن يحرث في البحر .. وبغير هذا يضعف الأمل في إعادة بناء مصر ..

ولست أنكر أن جهوداً بذلت .. وأن أموالاً أنفقت .. وان انجازاً جزئيًا تحقق هنا أو هناك .. على هذا الجانب أو ذاك .. غير أن الأمر بحاجة إلى أن يلمس الشعب نتائج تنعكس مباشرة على صميم مشكلاته ومعاناته..

• • •

جماعة الناخبين

كافحت الشعوب منذ القدم للحصول على الحرية .. وعلى مدى التاريخ الطويل قامت الثورات لتتخلص الأمم من الطغاة، ولتحكم نفسها حكمًا ديمقراطيًا سليمًا حقيقيًا لا زيف فيه. ان الصورة المثلى لتولي الشعب حكم نفسه هى أن ينتخب حكامه. ولهذا قامت الأحزاب يحمل كل منها مبادئ وبرامج ليقنع بها جماعة الناخبين.. وهي الطريق الأمثل لخدمة الوطن ولخير أفراد الشعب ولإعطاء الأجيال القادمة حياة كريمة ومستقبلاً ناجحًا آمنًا.

ان الحياة الديمقراطية تقوم على جماعة الناخبين الذين يمثلون عناصر الشعب المختلفة ومجتمعاته المتباينة. وهذه الجماعة تتكون من كل مواطن ومواطنة تتوفر فيهم شروط الناخب طبقًا لقانون الانتخاب.. فإذا تكاملت هذه الجماعة وشملت جميع أفراد الشعب بكل تياراته وطبقاته كان ممثلو هذه الجماعة جديرين بالمناداة بمطالبه واحتياجاته بما فيه مصلحته ومستقبله.

أما إذا تقاعس أفراد الشعب عن القيد في جداول الناخبين أو قصروا في القيام بواجبهم نحو انتخاب ممثليهم في الهيئات المختلفة سواء على المستوى المحلي – كالمجالس المحلية – أو على المستوى العام – كمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو رئيس الدولة – أو في المناسبات الهامة. كالاستفتاءات التي تجريها الحكومات. فإن هذا يؤدي إلى قصور في التمثيل – وابتعاد عن الرأي العام الحقيقي للشعب.

ان المصلحة العامة للشعب والمصلحة الخاصة لكل فرد – تقتضي أن يكون كل مواطن ايجابياً ومتحمساً للمحافظة على حقه بقيد اسمه في جداول الناخبين فهذا فوق أنه واجب قومي هام فهو شرف وطني كبير يجب أن نتمسك به ونحافظ عليه ليتاح للشعب المشاركة الفعالة في اختيار ممثليه على جميع المستويات. بذا يحس بكل جوارحه أنه عامل فعال في حكم بلده، وان الحكم سيأتي وليد ارادته.

لقد رسم القانون قيد أسماء الناخبين في شهر ديسمبر من كل عام – واليوم هو ثاني أيام هذا الشهر – فيجب على كل منا جميعًا التوجه إلى قسم الشرطة أو المركز التابع له لقيد اسمه في جدول الناخبين واستلام البطاقة الخاصة به. أما إذا كان قد سبق قيده فعليه أن يتأكد من ذلك بمراجعة الجداول واستلام البطاقة إذا لم يكن قد حصل عليها. هذا حق هام جدًا يجب أن نحض عليه وأن ننبه أصدقاءنا ومعارفنا إلى ممارسته وعدم التفريط فيه.

أخي المواطن .. ان قيد اسمك واحتفاظك بحقك القومي في الأدلاء بصوتك يضع زمام التوجيه السياسي في يدك، إذ سيأتي أعضاء الهيئة النيابية وفق مشيئتك وسيعملون لصالحك – والمحافظة على حقوقك – والتنافس على كسب رضاك للاحتفاظ بصوتك مؤيدًا لهم في الانتخابات القادمة .. وبذا يصبح لرأيك قيمته الموجهة والفعالة.

• • •

الواجـــب الرئيســـي

اليوم الأحد وباكر الاثنين هما اليومان الأخيران من شهر ديسمبر، والفرصة الأخيرة لقيد المواطنين في جداول الناخبين..

– إذا كنت مواطنًا صالحًا : تريد أن تؤدي لوطنك حقه.

– إذا كنت ترغب في أن تكون قوة دافعة لتقدم بلادك وقومك.

– إذا أردت لنفسك كرامتها وعزتها.

– إذا رغبت في المحافظة على حريتك وحرية بلادك.

– إذا رغبت لكلمتك أن تكون مؤثرة في اختيار حكومتك ورؤسائك.

– إذا أردت لرأيك أن يكون فعالاً في سياسة بلدك وادارتها بما تريد وتشتهي، وبالمشاركة في توجيه مصائر وطنك.

– إذا رغبت في أن يعمل نواب الشعب على تحقيق آمالك وشكواك.

– إذا أردت أن تحس بقيمتك وأثرك الفعال في شئون بلدك، إذا شئت أن يكون لك كل ذلك، بل وكل ما يجول في خاطرك من أمان..

عليك أن تتوجه فورًا مصطحبًا كل أقاربك وأصدقائك ومعارفك لقيد أسمائكم في جداول الناخبين واستلام بطاقاتكم الانتخابية قبل فوات الأوان.

في هذا العام تجتاز بلادنا مرحلة حاسمة في تقدمها الديمقراطي والاقتصادي، أدعو إلى أن تتوفر فيها المشاركة بالرأي والمشورة.

فلا تستهن برأيك .. لا تقل أنه مجرد رأي فردي، فمن مجموع الأفراد يتكون الرأي العام .. صاحب الحق في اصدار القرار، وفي توجيه المصائر.

ولا تستهن بصوتك في الانتخابات، فمن مجموع الأصوات تتحدد النتائج، وتسفر عن نوابك وممثليك الذين يأتون وفق ارادتك ومشيئتك.

انها فرصتك الأخيرة، هذا العام لتثبت وجودك. ولتحافظ على كيانك. ولتحرص على حقك. ولتعطي كلمتك. وتفرض ارادتك.

• • •

انفـــــلات

ان تعـرض الطيـران الأمريكي لطائرة الركـاب المصـرية حـدث ترك آثاره المؤلمة في نفس كل مـصـري، وقـد احـتـج على هذا التصرف الجميع بدون استثناء، حكومة وشعبًا، بجميع أحزابه وطبقاته، حقيقة أنه كان اجماعًا عامًا، مؤيدًا من جـميع الأحـزاب.. ولكن مـا قـام به طلبـة جـامعـة عين شـمس ما كـان يصـح أن يحدث من أبنائنا الذين يجب أن يكونوا مـثـالاً للانضـبـاط والالتـزام، فـفـي فـورة غـضـبـهـم وحماستهم اندفعوا في الاعتداء على رجال الأمن لقيامهم بواجبهم في حفظ النظام، ان هذه اساءة جسيمة للجامعة ورجالها وطلابها، كما أن ما حدث من اشعال النيران في بعض مباني الجامعة، تصرف أخرق وعمل أحمق من بعض الطلبة المندفعين بلا تفكير، وهذه المباني دفعت تكلفتها من عرق هذا الشعب الكادح لتكون مكانًا لتعليم أبنائنا، فكيف يقدم البعض منهم على أحراقها واتلافها.

يجب أن يؤمن الجميع بأن رجال الشرطة هم الجهاز الذي يقـوم بحمايتنا والمحافظة علينا حتى نعيش في أمان وطمأنينة، وفي سبيل ذلك فهم يضحون براحتهم ساهرين على خدمتنا هؤلاء الرجال يجب أن نحمل لهم كل الاحترام والتقدير، وأن نساعدهم قدر استطاعتنا لنسهل لهم مأموريتهم، لا أن نعتدي عليـهم ونزعجـهم بتـصرفـات لا يصح أن تصـدر من شـبـاب المستقبل المتعلم الذي سيحمل عبء هذا الوطن وتقدمه.

علينا أن نفهم أن الاحتجاج يجب أن يأخذ مظهرًا مغايرًا لما يحدث غـالبًا في بلادنا، وليس الاضراب التام، والاعـتـداء على رجال البوليس، لقد رأينا في البلاد المتحضرة أن اظهـار الاستيـاء والاحـتـجـاج يتم بكتـابة اللافـتـات بمضـمـون هذا الاحـتـجـاج، وأحيـانًا يصطحب بالاضراب لمدة ساعـة في أول اليـوم، ثم ينتظم الطلبة في دراسـتهـم، والعـمـال في عـملهـم، بدون اساءة لأحد.

أما الحدث الثاني المؤسف الذي استهجنه الجميع، فهـو سفـر زعمـاء بعض الأحزاب المعارضة إلى بغداد للاجـتـمـاع ببعض فئات منظمة التحرير الفلسطينية، هؤلاء الذين أساءوا لمصر بتصريحاتهم الهوجاء المعادية، ان السياسة الخارجية هى عمل هام وعميق من مهام وتخطيط الحكومة، لقد رأينا في الدول الغربية، انه عند سفر بعض رجال المعارضة إلى الخارج فإنهم يقومون بالاجتمـاع برجال الحكم ودراسة هذه الزيارة معهم وتخطيط أقوالهم وتصريحاتهم حتى تتفق مع مضمون سياسة الحكومة.

ان ما يقوم به الرئيس حسني مبارك منذ توليه الحكم في اجتمـاعه بزعمـاء المعارضة للتدارس معهم في شتى المواضيع الهـامـة التي تمس مـصـالح الدولة، سـواء كـانت خـارجيـة أو داخلية، لتـعـتـبـر سـياسـة حكيـمـة، واحـد أسس الديمقـراطيـة السليمة، وما دام الأمر كذلك فما هى الحاجة إلى هرولة بعض زعمـاء أحزاب المعارضة إلى الخارج كلما وقع حدث جديد، وعلام الاجتماع ببعض المسئولين في البلاد الأخرى، والقاء التصريحات والبيانات التي غالبًا، ما تتخذ ذريعة للإساءة إلى السياسة المرسومة من الدولة.

أما كان يجب على هؤلاء الزعماء قبل مفاجاتنا بسفرهم أن يجتمعوا بالمسئولين، بعد ما رأوه من الروح الطيبة للرئيس حسني مبارك في اجتمـاعه بهم في جمـيع المناسبات حتى تكون اجتماعاتهم ومناقشاتهم وتصريحاتهم منسقة مع الدولة، أم أن المقـصـود ه المزايدة على بعض القـضـايا العـربيـة، انه شئ مؤسف حقًا.

إلى أبنائنا الشباب، وإلى اخوتنا رؤساء الأحزاب.. ان تعالوا إلى كلمة سواء.

ماذا كان يستطيع حسني مبارك أن يفعل أكثر مما فعل، ماذا كان يمكن أن يتخذ من مواقف مشهودة أفضل مما اتخذ. بل ماذا كان في مقدور أي رئيس دولة، مهما أوتي من شجاعة – أن يصنع أكثر مما يصنع حسني مبارك من أجل وطنه، ومن أجل صون كرامته ، ضعوا أنفسكم مكانه.. أكان في وسعكم أن تفعلوا أكثر؟ ثم حاسبوا ضـمـائركم، أليس مـا يلقاه من البعض منكم، عدا ما يلقاه من غيركم.. يعتبر نكرانًا وجحودًا لجهود لا يصح أن تنكر أو تجحد؟!

ان الحقائق لابد من أن تظهر مهما حاول البعض طمسها أو اخفاءها، وهى هنا ساطعة كالشمس، وهيهات أن تحجبها مهاترات أو مزايدات.

أبناء الوطن ..

رفقًا بالوطن، ودعوا الرجل يعمل بوازع من ضميره، وبالهام من رغبته الصادقة في خدمة وطنه ومواطنيه، دعوه يعمل وكفاه ما يلقى في هذا السبيل، كان الله في عونه.

• • •

مجلس الشعب

تبدأ هذا الأسبوع الدورة الثانية لمجلس الشعب بعد اجازة طويلة جرت خلالها أحداث هامة نرجو أن يوليها المجلس اهتمامه وعنايته لمساسها بمصالح الشعب وكيانه ومستقبله، لقد تم تعديل الوزارة وتولى رئاستها الدكتور على لطفي، حقيقة أن أغلب الوزراء بقوا كما كانوا متولين نفس الوزارات والمسئوليات، ولكن تغيير رئيس الوزراء معناه تعديل مسار الوزارة وتغيير سياستها العامة.

ان الاتيان بأحد رجال الاقتصاد رئيساً للوزراء معناه شعور السيد رئيس الجمهورية بالحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وإزدياد حدة الأزمة الاقتصادية، فقد أخذت الأسعار في الارتفاع وأمسكت بخناق الطبقات الكادحة من الشعب ومع الصعود المتوالي في سعر الدولار في السوق الحرة، فإنه ينتظر إزدياد الارتفاع في أسعار الحاجيات، سواء كانت مستوردة من الخارج، وبالطبع سيتبع ذلك ارتفاع أسعار الخدمات. ان على رئيس الوزراء أن يتقدم لمجلس الشعب بخطة كاملة لمعالجة الحالة الاقتصادية وخصوصاً أن الشعور بالأزمة لاحق الجميع وأدى إلى حالة شديدة من الركود في السوق التجارية.

وهنا على مجلس الشعب أن يتولى مناقشة خطة الوزارة بكل اناة ودقة للتأكد من فاعليتها وجدواها في معالجة هذه الضائقة التي أخذت تزداد وتشتد، ثم على المجلس متابعة تنفيذ الحكومة لهذه الخطة خطوة بخطوة، حتى لا تنحرف عن طريقها المرسوم ونجد أنفسنا في مواقف خطيرة لا سبيل لنا إلى معالجتها.

ان زيادة الانتاج من المواضيع الهامة التي يجب أن تستحوذ على اهتمام مجلس الشعب، فعلى اللجان المختصة بالمجلس أن تقوم بدراسة جادة وعميقة لزيادة الانتاج، وفي سبيل الوصول إلى نتائج فعالة علينا بالاستعانة بجميع الجهات المختصة للحصول على بيانات وآراء دقيقة.

وهناك الكثير من المشاكل التي يجب أن يوليها مجلس الشعب اهتمامه، فالتعليم، والاسكان، والخدمات بكل نواحيها، هي مشاكل مزمنة حاولت الحكومات المتوالية بكل جهدها أن تعمل على حلها بدون نتيجة ملحوظة، بل ان الكثير من تلك المشاكل ازداد حدة وقسوة على رقاب الشعب الذي يئن منها فعلى مجلس الشعب اعطاء هذه المشاكل الهامة الاهتمام الأكبر من دراساته ومناقشاته.

ان موضوع القروض التي على عاتق البلاد، تسبب ضيقاً شديداً لكل مصري وخصوصاً أن البيانات عنها متضاربة فمن قائل بأنها ١٦ مليارا إلى أقوال أخرى تصل بها إلى ٤١ مليار دولار، فما هي حقيقة هذه الديون وقيمتها، ولأي من الدول هي، فعلى المجلس اعطاء هذا الموضوع الذي يؤرق نوم المصريين اهتماماً خاصاً، من حيث التحديد الصحيح لقيمة هذه القروض، والتخطيط الفعال والسليم لطريقة سدادها.

ان الدستور قد أعطى لمجلس الشعب سلطات واسعة فقد نصت المادة ٨٦ من الدستور على الآتي:

«يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور».

كما نصت المادة ٩٠ من الدستور على الآتي:

«يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتي:

أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهوري وأن أرعى مصالح الشعب، وأن احترم الدستور والقانون».

وفي سبيل قيام مجلس الشعب بما عليه من واجبات فقد أعطاه الدستور سلطات واسعة في مواده ليكفل له القوة اللازمة للقيام بالأعباء الملقاة عليه، وتنفيذ قسمه بأن يرعى مصالح الشعب.

ان البلاد تنتظر من المجلس بكل أحزابه عملاً قوياً وحاسماً بكل دأب واخلاص لمساندة الحكومة ومساعدتها على الخروج بالبلاد من الأزمات والمشاكل التي تمر بها، والله يوفقنا جميعاً لخير بلادنا الحبيبة.

• • •

هذا الخطاب الجامع الشامل

كان خطاب الرئيس حسني مبارك يوم الأربعاء الماضي بمجلس الشعب في بدء الدورة البرلمانية الثانية لمجلسي الشعب والشورى شاملاً جامعًا لجميع مشاكل مصر، عرضها سيادته بكل صراحة وجلاء، موضحًا للشعب الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، شارحًا آلام الجماهير وأوجاعها، وما تعانيه من مشاكل ومتاعب، فهو يعايش شعبه وعلى دراية تامة بما يمر به من ضيقات هي تراكمات سنين طوال من حروب وتغييرات اجتماعية عنيفة.

لقد شخص الرئيس الداء ولم يتركه للمتخصصين لوصف الدواء بل قام أيضًا بتقديم الحلول لهذه المشكلات، شارحًا إياها الشرح الوافي لعلاج حاسم للمتاعب التي تحيط بالبلاد، داعيًا إلى أن يتعاون الجميع كشعب واحد متماسك أمام هذه التحديات والعمل على انجاح خطة الاصلاح، وهي خطة علمية تعتمد على حلول جذرية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمسكنات الوقتية.

تكلم سيادته عن الانتاج، وأهمية تحويل القوة الشعبية الضخمة من مجموعة بشرية مستهلكة إلى طاقة هائلة منتجة، تعمل لمصلحة بلدها ولخير الأجيال القادمة، بزيادة الانتاج الصناعي والزراعي لتغطية احتياجات البلاد، وتصدير الفائض للحصول على العملات الصعبة التي تتطلبها التنمية، مستصرخًا الضمير الوطني لكل العاملين للالتزام بمواعيد العمل، كما طالب سيادته المختصين في الحكومة والقطاعات المختلفة بالعمل على نشر التدريب المهني على أحدث الوسائل العلمية المتقدمة حتى تكون لدينا طبقات من العاملين على أعلى المستويات، أولى سيادته موضوع الحوافز أهمية خاصة بأن تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالانتاج، كما نادى بالعمل على تخفيض تكلفة الانتاج لاعطاء الفرصة للمنتجات المصرية للمنافسة في الأسواق العالمية.

ناقش سيادته موضوع التشييد والبناء، لحاجة مصر إلى ملايين المساكن الجديدة، وكذا بناء المصانع في وقت مناسب بدون تلكؤ أو تعطيل وطالب بتعديل المواصلات الانشائية على أحدث ما وصل إليه العلم حتى تقل كميات المواد الأولية اللازمة لعملية التشييد. وأشار إلى تجارب بعض المحافظات في المشاركة الشعبية مع جهود الحكومة في حل أزمة الاسكان، ووجوب العمل على امتداد هذه المشاركة في جميع المحافظات.

أما عن الطاقة التي ارتفع استهلاكها من ١٨ ميجاوات في سنة ١٩٨١ إلى ٤٠ ميجاوات في سنة ١٩٨٤، وهو انفجار خطير في الاستهلاك، فقد طالب سيادته بترشيدها، والتوسع في استعمال الطاقة الشمسية.

وتطرق السيد الرئيس إلى الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية وتناولها بكل صراحة وموضوعية، ورسم للشعب صورة واضحة لما تمر به البلاد، داعيًا الجميع، من حكومة ومعارضة، عمالاً وفلاحين، فئات وحرفيين، للعمل بكل جهد واخلاص وتفان وولاء لمصرنا الحبيبة للخروج بها من هذه المآزق الصعبة لتذليل الصعاب التي تقف في طريقها.

وبقى أنه على مجلس الشعب بلجانه المختلفة دراسة فحوى هذا الخطاب، دراسة عميقة وواعية، ومناقشتها بكل موضوعية، وعلى الأعضاء العمل، كل في موقعه، على نشر الوعي لدى الشعب وتعبئته – بكل طوائفه وجماعاته – للعمل على تحقيق ما نادى به الرئيس من زيادة الانتاج.

أما الحكومة فعليها دراسة الحلول التي عرضها الرئيس، والتخطيط لتنفيذها بكل جدية وبلا توان، لأن ظروف البلاد لا تتحمل اجتماعات اللجان وانفضاضها، وضياع الشهور بلا جدوى.

وأما الشعب، فقد رسم له الرئيس بخطابه، وبعمله، قدوة ونبراسًا.. وبقى أن يستجيب له ويترسم خطاه كل من يستظل بسماء هذا الوطن.

• • •

مستشارو الوزارات

على مدى سنوات طويلة كانت سياسة الحكومة هي نقل كل موظف فاشل أو مغضوب عليه إلى أسوان أو الواحات، حتى أصبحت ادارة هذه المناطق في أيدي مجموعة من المواطنين غير المؤهلين لتولي المناصب التي تسند إليهم، ثم أخذت هذه السياسة تنحسر وغدت العقوبة الآن لكل مدير فاشل أن يلحق بالوزارة التابع لها كمستشار، حتى أصبحت نظرة الجمهور إلى مستشاري الوزير – أي وزير – نظرة مقززة، على اعتبار أن هؤلاء المستشارين تولوا أعمالاً فشلوا فيها، فعوقبوا على فشلهم بتكديسهم في الوزارات تحت لقب مستشارين.

انها سياسة خاطئة تسئ لسير العمل بالدولة وللنظام الوظيفي، إذ المفروض ان مستشاري الوزير هم قمة الخبرة وصفوة الكفاءات في أعمال وزارته، يلجأ إليهم في كل ما هو هام وفني، ويأخذ رأيهم في التصرف الأمثل والأحسن حتى تكون قراراته مبنية على خبرة هؤلاء الصفوة والإلمام بشئون وزارته. أما وقد أصبحت وظائف المستشارين ملاذاً لكل فاشل في عمله، فهي اذن سبة لكل من يشغلها، واسما على غير مسمى.

لفت نظري لهذا الموضوع ما نشرته الصحف هذا الأسبوع من أن احدى شركات القطاع العام خسرت ٢١ مليون جنيه، وعلى ذلك فقد تم نقل رئيس مجلس ادارتها مستشاراً بالوزارة، كما قرأت في اليوم التالي أن رئيس احدى شركات القطاع العام التي خسرت ١٢ مليون جنيه قد أمر الوزير بتنحيته ونقله مستشاراً بالوزارة. ان هذا تصرف خاطئ، فقد كان يجب دراسة أسباب هذه الخسائر الفاحشة التي أحاقت بالشركتين، فإذا كان السبب فيها راجعاً لسوء ادارة رئيس مجلس الإدارة فهنا يجب محاسبته على ذلك وتوقيع العقوبة المناسبة عليه ليكون عبرة لغيره، أو على أقل تقدير احالته إلى المعاش لتجنب تصرفاته وتصرفات أمثاله، أما إذا كانت الخسائر لأسباب لا دخل له فيها وخارجة عن ارادته، ولا يمكن تلافيها. لسوء دراسة المشروع أصلاً أو تحديد أسعار لمنتجاته أقل من تكلفتها، أو غير ذلك من الأسباب التي فرضت على ادارة الشركة، فهنا ليس من حق الحكومة وصف رئيس مجلس الإدارة بالفشل ونقله مستشاراً بالوزارة، بل يجب العمل على تعديل مسار الشركة ورفع العوائق التي سببت هذه الخسائر الضخمة.

ان هذه السياسة الخاطئة، هي أحد أسباب ما يحيط بالقطاع العام من فشل، فمهما أساء أحد المديرين للمشروع، فلن يلقى شيئا من العقاب، وكل ما هناك أن ينقل مستشاراً بالوزارة، أي أن العقاب والثواب الذي طالب به السيد الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير في مجلس الشعب، لا وجود له في القطاع العام، وهي نقيصة تعتبر احدى مصائب القطاع العام، الذي يقول عنه العامة أنه لا صاحب له.

إذا كنا قد تخلصنا مما كان متبعًا قديماً، من نقل المغضوب عليهم أوالفاشلين في عملهم إلى أقصى الصعيد، فينبغي ألا نستبدل مظهراً بغيضاً بمظهر آخر أكثر بغضاً.

وإذا كنا ننادي بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب فلا يصح أن ننقل هؤلاء إلى تلك المناصب.. إلا إذا كان منصب المستشار من أدنى المناصب في سلم الوظائف، وهو بعدئذ سيغدو وصمة لكل من يشغله أو ينقل إليه، تدمغه بالاخفاق فيما سبق.

ان لقب المستشار لقب كريم، يطلق على الصفوة من الخبراء، وعلى من بلغوا الذروة من رجال القضاء. واطلاق هذا اللقب على المنقولين طرداً من وظائفهم، لفشلهم في عملهم، لا يسئ اليهم وحدهم فحسب، وانما يلحق الاساءة بنظرائهم من حاملي هذا اللقب.

أيها السادة اتقوا الله في وطنكم، وحافظوا على أموال البلد، وتعاملوا في مثل هذه المسائل بحزم وصراحة حتى تصلح الأحوال.

• • •

محنـــــة

نعم محنة .. وأي محنة .. ان النفس لتمتلئ حزنًا وان القلب ليقطر ألمًا على ما حدث هذا الأسبوع من بعض رجال الأمن .. لقد جاءت الضربة من أبعد ما كنا نظن أن تأتي منه، ووقعت الكارثة بيد من كان مكلفًا بدفعها وهو الحارس علينا والمفروض أن يحمينا من الاعتداء، انها لطمة قاسية للجميع. وهي تذكرني بالشاب المختل الذي قتل والديه بالرصاص.. فقد قام بعض من أبناء مصر وحماتها بضربة في الصميم .. وهي تترنح تحت وطأة مشاكلها وأزماتها.

ان القيام بعمليات التخريب وحرق الأماكن العامة والاعتداء على وسائل المواصلات عمل اجرامي في حق الوطن، فهذا الشعب الذي يدفع من عرقه وتعبه لتعمير بلده واصلاح مرافقه وخدماته يعز عليه أن يجد من أبنائه من يقوم بتخريب كل هذا المجهود في لحظة غضب، فهو كالأحمق الذي إذا استبد به الغضب يقوم على ملابسه فيمزقها وعلى أثاثه فيحطمه، وهو الذي سيعاني من ذلك أولاً وأخيراً – ما ذنب المواطنين المساكين الذين احرقت مساكنهم بما تحويه من ممتلكات هي حصيلة تعبهم وكدهم، وأين يذهبون الآن بعائلاتهم وأولادهم.

على الحكومة أن تقوم بالضرب بكل شدة على المتزعمين، والمهيجين لهذه العملية البشعة، كما يجب العمل على الكشف عمن هم وراء هذه الاثارة، وخصوصاً أنه وجدت مع بعض المعتدين مبالغ كبيرة، فهي تشير بأصبع الاتهام إلى أن وراء هذه الأحداث أيدًا تبغي الاضرار بالبلاد.. يجب الكشف عن هذه العناصر المدمرة ومعاقبتها بأشد العقاب.

لقد كانت قوات الأمن المركزي هذه سندًا كبيراً في حفظ الأمن والطمأنينة للبلاد على مدى سنين طويلة، هذه مهمتها، ونحن على يقين من أن الغالبية العظمى من هذه القوات لم تشترك في هذه الجريمة النكراء، وان اخلاصها وولاءها لمصرنا الحبيبة ليست محل شك بتاتًا، ان الفئة التي اقترفت هذه الأعمال، ما هي إلا مجموعة صغيرة غرر بها ممن يبغون لمصر السوء والمضرة، فلن نصم هذه القوات الكبيرة التي تمثل عنصراً هامًا في خطط الأمن، بهذه الوصمة البشعة، وانما يجب فرز الأقلية المخربة ومحاكمتها وتوقيع أقصى العقوبة عليها، أما الأغلبية الملتزمة فيعاد تنظيمها وتوجيهها التوجيه السليم.

ينبغي ألا تمر هذه الأزمة ببساطة، بل يجب دراسة خلفياتها دراسة عميقة، والتغلغل إلى جذورها للكشف عن خباياها، فإن هناك أسباباً كثيرة لها، فهل بينها أسلوب معاملة هذه القوات، سواء كانت معاملة عسكرية، أو مدى توعيتها بواجباتها الهامة والخطيرة، ومسئولياتها، وضبطها وربطها، والتزاماتها نحو الوطن والشعب؟ نعم ان مسئوليتها العسكرية جد خطيرة وهامة، ويجب أن يكون جميع أفرادها على وعي كامل بها، كما أنه يجب دراسة احتياجاتهم الاقتصادية، وقدرتهم على الوفاء بها، علمًا بأن الكثير منهم يعول عائلات كبيرة، وعليهم أعباء ثقيلة يجب العمل على التخفيف منها وتوفير الكفاء لها، كما يجب دراسة وسائل معيشتهم في معسكراتهم، إذ أن عدم راحتهم في حياتهم يجعلهم دائمًا عرضة لأية مؤثرات أو اثارات من راغبي الفتنة والتخريب.

وبهذه المناسبة فإن علاج الأزمات الاقتصادية الحالية بالبلاد سيؤدي إلى علاج مثل هذه الظاهرة الخطيرة، إذ أن اشتداد الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وازدياد تكاليف المعيشة على الطبقات الكادحة من العوامل الخطيرة التي قد تحدث الانفجار في أي لحظة، وهذا ما سبق أن حذرنا منه مراراً، وأنا أكرر ما ذكرته في مقالي السابق في هذا المكان من وجوب تأليف وزارة ائتلافية يمثل فيها جميع الأحزاب على أن يكون أفراد هذه الوزارة من الشخصيات القوية والمشهود لها بالخبرة العميقة، حتى تتمكن من وضع خطة عمل للخروج بالبلاد من أزماتها الحالية.

ولا يفوتنا في هذا الوقت أن نقدم لقوات الشرطة وللقوات المسلحة خالص الشكر والتقدير على ما قامت وتقوم به للمحافظة على أمن البلاد.. وحمايتها من الأيدي الخائنة التي تريد العبث بها وتخريبها.

ومن صميم قلوبنا نعلن تأييدنا الكامل للرئيس المخلص محمد حسني مبارك .. وندعو له بالتوفيق والسداد والحكمة ليقود البلاد إلى بر الطمأنينة والسلام والرفاهية قواه الله .. وسدد خطاه .. وأعانه على حمل هذه الأعباء الثقال والمسئوليات الجسام.

الشـــــرطة المصـــرية

أدهشني ما قرأته في الصحف، دفاعاً عن الشرطة، بمناسبة الأحداث الأخيرة التي قام بها قلة جاهلة من قوات الأمن المركزي، فانني أعترض بشدة على الزج بالشرطة في هذا الموضوع المؤلم، سواء كان دفاعاً أو لوماً، فإن قوات وتنظيمات الشرطة المصرية منفصلة تماماً عن قوات الأمن المركزي، الأولى هى قوات نظامية مدربة تدريباً خاصاً على المحافظة على سلامة البلاد الداخلية من جميع الأخطار، وعلى التزام جميع المواطنين بالقانون والنظام.. أما قوات الأمن المركزي فهى قوات مجندة من المواطنين على مختلف طبقاتهم، ومدربة فقط على حفظ النظام، عند محاولة بعض الفئات استعمال العنف أو الخروج عن جادة الصواب.

ان قوات الشرطة، بجميع تنظيماتها، التي تتولى السهر والاشراف على كل ما يستظل بسماء وطننا العزيز، والمحافظة على جميع القيم والآداب العامة، والأخذ بتلابيب كل من يخالفها أو يعمل على الاضرار بالوطن أو المواطنين، وتقديمه للجهات القضائية لتوقيع الجزاء العادل عليه، قوات الشرطة هذه كانت دائماً أبداً، وطوال تاريخها الحديث، فخراً لمصر، ولنا جميعاً.

لقد قامت الشرطة المصرية بواجباتها على أكمل وجه، وفي جميع مناحي الحياة المصرية، سهرت على أمن المواطنين، وحافظت على ممتلكاتهم، ليس المواطنين فقط، بل كل من يتفيأ سماء مصر، فلا يمر أسبوع بدون أن نقرأ في الصحف عن القبض على مخالفي القانون، ومقترفي الجرائم، بل واعادة الكثير من المسروقات للمواطنين، ومن اللافت للنظر أنه ما من سائح سرق منه بعض أمواله إلا وردت إليه في اليوم التالي وأصبح الأمن في مصر حديث العالم، بل أصبحت مصر أكثر أماناً من كثير من الدول الأوروبية، كل هذا بفضل كفاءة رجال الشرطة وسهرهم بكل اخلاص وجهد على القيام بواجباتهم على أحسن وجه.

هناك الكثير من النواحي التي يتولى رجال الشرطة حماية البلاد من أخطارها ودرء شرها عن المواطنين، ان حماية البلاد من المخدرات عمل هام من أعمال الشرطة، وهى تؤديه على خير وجه وبكفاءة عالية.. كما أن حماية المجتمع والشباب من الانحراف والمنحرفين مهمة شاقة لرجال الشرطة يبذلون فيها قصارى جهدهم.

ان الادارات المختلفة للشرطة، والتي يتولاها رجال تمرسوا على القيام بها، علماً وخبرة، على أحدث ما وصل إليه العلم الحديث، لتعتبر فخراً لمصر، بل هى تعتبر مرجعاً لرجال الأمن في المنطقة كلها، وكثيراً ما تلجأ إليها المنظمات الدولية للاستعانة بخبراتها.

ولا يفوتنا في هذه العجالة أن نذكر وطنية رجال الشرطة وتضحياتهم في سبيل الوطن العزيز، فيما قاموا به ضد قوات الاحتلال البريطانية، وتضحيات الكثير منهم بأرواحهم في سبيل الذود عن مصالح البلاد، فهو يتوج بالعزة والكرامة هامة كل رجل من هذه الفئة المخلصة الحبيبة.

ان محاولة الدفاع عن رجال الشرطة، عما فعلته فئة قليلة بعيدة عنهم، هو عمل مرفوض، فإن رجال الشرطة هم فخر مصر وعزها وكرامتها، وهم فوق كل دفاع.. حفظهم الله لمصر سنداً وقرة وفخراً....

• • •

ديمقراطية الحكم

أعطى الرئيس محمد حسني مبارك إلى الشعب المصري الكثير من الحريات، والنظم والتقاليد الديمقراطية التي خطت بالبلاد خطوات واسعة في سبيل المثل العليا للديمقراطية وحكم الشعب، فهو دائم التحدث إلى الشعب عن المشاكل الداخلية والخارجية والطريق إلى حلها، كما أنه يعمل على الاجتماع بممثلي الأمة وهم أعضاء مجلسي الشعب والشورى لتوضيح كل الخطوات التي تتخذها الحكومة للوصول بالبلاد إلى ما نتمناه جميعًا من رخاء وتقدم ورفاهية، كما يجتمع برؤساء الأحزاب جميعها من حين إلى آخر لعرض الدقيق والهام من الأحداث التي تعتور مسيرة الحكم - وهو بذلك ضرب المثل القوي على اشراك الحاكم للشعب في حكمه للبلاد.

فإذا كان رئيس الجمهورية وحاكم البلاد يسعى جاهدًا لوضع أسس الديمقراطية الحقيقية، فما على الشعب إلا أن يقوم من جانبه بالتمسك بهذه الديمقراطية والعمل على تثبيتها وتقويتها وصيانتها. ان أهم واجبات الشعب في هذا المجال أن يختار ممثليه في المجالس الشعبية، سواء كان مجلس الشعب، أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية، فهؤلاء الأعضاء هم صوت الشعب القوي والفعال في حكم البلاد. فإن انتخابه لأعضاء هذه المجالس ليعتبر هو الدور الهام والأساسي، بل والركن الأهم في النظام الديمقراطي، ان تخاذل المواطنين عن المبادرة إلى انتخاب ممثليهم في هذه المجالس الشعبية ليعتبر خيانة وطنية بشعة في حق الديمقراطية لا يستسيغها أي عاقل محب لبلاده.

ولما كانت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يوم الأربعاء الموافق أول أكتوبر ١٩٨٦، لذا فإننا نهيب بجميع المواطنين بالمسارعة إلى الادلاء بأصواتهم في هذا الانتخاب، ففي هذا تأكيد للمارسة الديمقراطية الحقيقية.

• • •

٥ سنوات عمل

بانقضاء هذا الأسبوع يكون قد مضى خمس سنوات على تولي الرئيس حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر، نعم لقد تولى شئون مصر في ظروف صعبة وخطيرة، عقب اغتيال المرحوم أنور السادات، وانتخاب الشعب له بأغلبية ساحقة، لقد تولى الحكم والبلاد تمر بأزمات سياسية واقتصادية خانقة، فوق اهتزاز الأمن الذي أدى إلى أحداث أسيوط المؤسفة والتوتر الشديد في طول البلاد وعرضها.

اننا لن ننسى أبداً أنه قاد البلاد في هذه الفترة الحرجة بحكمة واتزان إلى بر الأمان والطمأنينة والهدوء، بدون أن يتخذ أية اجراءات عنيفة أو قاسية أو دكتاتورية.

لقد تولى حكم البلاد والمرافق العامة في حالة يرثى لها، التليفونات عاطلة أغلب الوقت، المجاري طافحة في الشوارع والأزقة تنشر الروائح الكريهة والجراثيم على أفراد الشعب، المياه مفقودة طوال ساعات النهار، الكهرباء تنقطع مراراً عديدة، المواصلات مستعصية على الجماهير، وإذا تمكن المواطن من الركوب ففي زحام خانق كأنه يوم الحشر. نعم لقد كانت كل هذه الخدمات في أسوأ حالاتها، مما جعل المعيشة صعبة وقاسية. وبمضي هذه السنوات الخمس تغيرت الحالة تغيراً كاملاً وشاملاً، وحدث اصلاح وتغيير كامل لكل هذه الوسائل الهامة والضرورية للمعيشة اليومية للجماهير العريضة.

أما الناحية الاقتصادية، فإن تراكمات السنوات الماضية من مآسي الحروب، وسوء الإدارة، أورثت الرئيس حسني مبارك موقفاً اقتصادياً لا يحسد عليه، وقد قام بمجهودات جبارة لاصلاح المسار الاقتصادي للبلاد، ومن سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بدء العمل بالخطة الخمسية، وها نحن في العام الخامس منها، وقد تم تنفيذ الخطة على أحسن وجه وطبقاً لما هو مرسوم منها، وأدت إلى نتائج وانجازات رائعة في شتى المجالات الزراعية والصناعية، وقد تبنى سيادته تشجيع القطاع الخاص الاستثماري حتى يسير في خدمة الاقتصاد القومي بجانب القطاع العام ليصبحا ركيزة اقتصاد مصر، ان ما تم في السنوات الأربع الماضية من اصلاحات وأعمال ليدعو إلى الاعجاب.

أما على المستوى السياسي، ففي الداخل عمل الرئيس حسني مبارك على تأكيد الممارسة الديمقراطية، وصيانة وتعميق حرية الرأي مهما كان عنيفاً مادام في حدود القانون، أما على المستوى الخارجي، فقد عمل سيادته على اصلاح قنوات الاتصال بين مصر والدول العربية، التي كانت علاقتنا بها قد ساءت بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد، فأصبحت الآن علاقاتنا بالعرب ودية تتسم بروح التفهم والمحبة، كما عمل على توثيق علاقات البلاد بالدول الأوروبية والافريقية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بزياراته المتوالية ومقابلاته الكثيرة وأحاديثه الطيبة حتى أصبحت الرابطة بيننا وبين هذه الدول على أحسن ما يكون، كما أنه أعاد العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتي إلى ما كانت عليه.

اما مجهوداته لحل المشكلة الفلسطينية واحلال السلام في الشرق الأوسط فقد أخذت وتأخذ منه مجهوداً قاسياً وعملاً متواصلاً في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الدول العربية، بل وأصبح مجهوده هو الوحيد المتسم بالاتزان والتعقل.

في هذه المناسبة السعيدة فإننا نقدم لسيادته خالص التهاني القلبية، كما نرجو من الله أن يحافظ عليه ويعطيه الحكمة وسداد الرأي والنجاح والتوفيق في كل ما يسعى إليه.

• • •

الدكتور كمال رمزي استينو في جـنات الخلـــــد

تولى الدكتور كمال رمزي استينو أرفع المراكز، فتألق فيها، وكان خير من شغلها، كان أستاذًا متفوقًا بكلية الزراعة بجامعة القاهرة، كما تولى وزارة التموين في سنة ١٩٥٦، والسنوات التالية، وهي سنوات الحرب ضد الدول الثلاث، فلم تشعر البلاد بأي اختناقات أو أزمات غذائية، بالرغم من صعوبة الموقف، وبكفاءته واخلاصه أصبح نائبًا لرئيس الوزراء، كما شغل أهم المراكز السياسية، وأصبح محل ثقة الزعماء والرؤساء، واستعين بعلمه وخبرته في المحافل العلمية بمصر والخارج.

كان المغفور له الدكتور كمال رمزي استينو رجلاً فذًا، جادًا، صادقًا مع نفسه ومع كل من أحاط به.

وجريدة «وطني» لا تنسى للدكتور كمال رمزي استينو فضله في العمل على الحصول على ترخيص صدورها، في وقت أممت فيه الجرائد، وأصبحت الصحافة حكومية قلبًا وقالبًا، كما أنه ساندها في أشد الظروف حرجًا وشدة، لقد كان - بحق - وطنيًا صادقًا خدم وطنه وشعبه بكل الاخلاص والتفاني.

كما خدم - رحمه الله - كنيسته بكل قلبه ونفسه، فقد كان وزيرًا منذ تولى الأنبا كيرلس السادس كرسي كرازة القديس مرقص، فكان نعم المشير والمعين للأنبا كيرلس في هذه السنين الصعبة.

لقد عاش - رحمه الله - حياة كلها عمل وخدمة وجهاد في جميع المجالات التي تولاها وساعد فيها .. رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، والهم عائلته العزاء.

• • •

مجلس الشـــــعب

انتهت انتخابات مجلس الشعب، بعد معركة ساخنة بين الأحزاب المختلفة، التي بذلت فيها – هي ومرشحوها وأعضاؤها – مجهودات شرسة للفوز بأصوات الجماهير.. والحمد لله فقد انتهت بسلام، وبدون ما يعتور جوها من أحداث مأساوية أما بعض المصادمات التي قامت بين المتنافسين، فهي دائمًا ما تحدث في أية انتخابات تجرى في جميع الدول، نتيجة للحماس والأعصاب المتوترة بسبب الكفاح الشاق والمجهود الجبار الذي بذله القائمون بالحملة الانتخابية.

وفي هذا المجال، يجب أن نعرب عن اعجابنا وتقديرنا لوزارة الداخلية ورجالها، على ما بذلوه من مجهودات شاقة ورائعة في تنظيم العملية والمحافظة على الأمن والنظام بكل دقة وأمانة، وتهدئة الجو واخماد الاثارات.

أما وان افتتاح مجلس الشعب الذي سيكون في أواخر هذا الشهر باذن الله، فإن آمال الأمة منعقدة على ما سوف يقوم به المجلس من نشاط وعمل لانجاز الكثير، فالمسئوليات الواقعة على عاتق أعضاء مجلس الشعب هامة وخطيرة.

لقد قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في النواحي الاقتصادية، ولكن التراكمات السابقة، والانفجار السكاني، وزيادة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ونقص حصيلة الدولة من العملات الأجنبية كل هذه المشاكل جعلت جهود الدولة تذهب هباء، وتزداد الأزمة شدة، مما جعل أسعار الحاجيات وتكاليف المعيشة في ارتفاع مستمر يمسك بتلابيب الطبقات المطحونة، فعلى أعضاء مجلس الشعب العمل – بكل طاقتهم – وخصوصًا في اللجان المتخصصة في مجلس الشعب، على التعاون مع الحكومة في دراسة وسائل علاج هذه الأزمة، لرفع المعاناة عن المواطنين.

ان على أعضاء مجلس الشعب النزول إلى الشارع بدراسات وافية عن الخطة الخمسية، حتى يؤمن المواطنون بها وبوجوب العمل بكل اخلاص وتعاون مع الحكومة لتنفيذها، وبذا يتم التلاحم بين تخطيط الدولة وإيمان الشعب على السير بها في طريق النجاح.. ان التعليم ومشاكله أصبح من المسائل الهامة التي يجب أن يعطيها النواب اهتمامًا خاصًا، ان مستواه الهابط في جميع مراحله وتكاليفه الباهظة التي أمست فوق قدرة الحكومة وميزانية الدولة المحملة بالمسئوليات الجسام، في حاجة ماسة لتعاون ممثلي الشعب مع الحكومة في الخروج به من هذا الطريق المسدود، بل يجب عليهم أن ينزلوا بالكثير من هذه المسائل إلى المواطنين لحلها بالمجهودات الذاتية، كبناء المدارس وتأثيثها وتجهيزها.. أما موضوع الدعم، ووصوله إلى مستحقيه، فأمام النواب دراسات وحلول وافية لهذا الموضوع، وما عليهم إلا مساعدة الحكومة في اتخاذ القرار الحاسم والناجع في هذا المشكل المستعصي، والذي وقفت أمامه جميع الحكومات السابقة عاجزة عن تنفيذ أي حل من الحلول المختلفة، خوفًا من عدم رضاء الشعب به .. لذا على نواب الشعب أن يأخذوا على عاتقهم التفاهم مع الشعب واقناعه بالحل المناسب.

اني أتوجه إلى ممثلي المعارضة في مجلس الشعب في هذا الظرف الدقيق الذي تمر به البلاد، أن يكونوا على مستوى المسئولية، بحيث تكون معارضتهم جادة وهادفة، بدون استفزاز أو اساءة.. كما يجب أن يقدموا للحكومة اقتراحات بناءة وعميقة لصالح الوطن والمواطنين.

هذا بعض مما نرجو ونأمله من المجلس الجديد.

وفق الله مجلس الشعب والحكومة على العمل المثمر لصالح بلادنا العزيزة الحبيبة.

• • •

لماذا نبايع حسني مبارك

اننا نبايع حسني مبارك لفترة ثانية لرئاسة جمهورية مصر، عن ايمان واقتناع عميق بحاجة البلاد له في السنوات القادمة، لم يأت هذا عن حماسة أو اندفاع المحبة له، بل عن دراسة مدققة لما قدمه للبلاد أثناء فترة حكمه من أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن.

تولى الرئيس حسني مبارك حكم البلاد في ظروف صعبة حرجة، بعد اغتيال الرئيس السابق المغفور له انور السادات، لم يستغل فرصة الارتباك وعدم الاستقرار الذي حدث لاحكام قبضته على البلاد، أو الحد من الحريات، بل بكل شجاعة قام بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وقابلهم في منزله مطمئنًا اياهم، ومعطيًا صورة واضحة لما ستسير عليه البلاد من احترام الحرية السياسية، والديمقراطية الحقيقية التي استمرت حتى الآن.

أعطى حسني مبارك للصحافة كامل الحرية، فخرجت الجرائد الحزبية تنطق بكل ما يعتمل في قلوب الأحزاب من آمال ومطالب، وبكل ما يجيش في صدور رجالها من شكاوى ومعارضات، بل لقد تمادت بعض الصحف الحزبية في الهجوم على الحكم والحكومة وما قامت به من تصرفات وقرارات، حتى اتخذ هذا الهجوم صورة قاسية من التجريح، ولكن حسني مبارك استمر متمسكًا بالحرية الكاملة للصحافة، لقد أثار بعض أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في اجتماعات الحزب والهيئة البرلمانية، ما لحق بهم من هجوم عنيف من بعض صحف المعارضة، فكان رد الرئيس مبارك بأنه لا رجوع بتاتًا في حرية الصحافة، ولمن يشكو منها أن يتقدم إلى القضاء.. نعم بقيت الصحافة تتمتع بحرية كاملة طوال السنوات الست الماضية، هذه الحرية التي لم نرها في تاريخ مصر الحديث.. هذه الحرية التي هى عماد الديمقراطية وعماد الاصلاح والتقدم.

لقد غير حسني مبارك وجه مصر .. مرافق مصر التي كانت منهارة وفي أسوأ حال، تم تجديدها وتوسيعها، مياه الشرب التي كانت مشوبة بالعكر، وفي تناقص مستمر، زادت كمياتها ورق ماؤها.. الصرف الصحي الذي كانت تعوم فيه شوارع القاهرة، أنشئت له محطات الضخ ومواسير الصرف.. التليفونات التي كانت تثير أعصاب المواطنين لكثرة أعطالها ومشاكلها، أصبحت في أحسن حال، شوارع القاهرة التي كانت مختنقة بزحام المرور القاسي، استراحت بعد انشاء الكثير من الكباري العلوية.. وهكذا ما من مرفق من مرافق الخدمات لم تمسه العصا السحرية للاصلاح.

قام حسني مبارك بمجهودات جبارة لحل الأزمات الاقتصادية التي أحاقت بالبلاد، نتيجة تراكمات سنوات الحروب وسوء الادارة.. فمراراً كثيرة زار الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض على زيادة المعونات، أوتعديل مساربعضها، وقد نجح والحمد لله في مجهوداته هذه، كما أنه كثيراً ما زار رؤساء دول أوروبا مستخدمًا ما يحملونه له من تقدير واحترام وثقة للحصول لمصر على اتفاقيات اقتصادية هامة وضرورية لسير مجريات الأمور .. انه حقًا يبذل قصارى جهده للنهوض بالبلاد، وان زياراته المتكررة والدائمة لمراكز الانتاج الزراعي والصناعي، وتشجيعه للمشروعات المختلفة والعاملين فيها، ظاهرة للجميع.

القوات المسلحة التي هى درع مصر، وعماد قوتها وأمنها، وزهوها وفخرها، في هذه المنطقة التي تعج بالمشاكل والمنازعات، والتي تعمل بعض دولها على اثارة المتاعب لجيرانها، نعم هذه القوات تم تزويدها وتدريبها بأحدث الأسلحة والمعدات، حتى أصبح جيش مصر محل اعجاب وتقدير دول العالم، وسنداً وقوة للبلاد عند الملمات أبعدها الله عنا.

ان حسني مبارك يبذل من نفسه وروحه وجهده الكثير في سبيل اصلاح مصر، والنهوض بها في شتى المجالات.

لهذا ولغيره من الأعمال الطيبة التي يقوم بها الرئيس حسني مبارك، فإننا نبايعه مؤمنين تمامًا بأنه أفضل ما نقدمه لبلادنا العزيزة.

• • •

رئاســة الدولــة

ان الاستفتاء الشعبي لاختيار رئيس الجمهورية، الذي سيتم - باذن الله - في الخامس من شهر أكتوبر القادم، أي بعد ثمانية أيام، يستلزم منا التفكير العميق، والتأمل الدقيق في النتائج الهامة لهذا الاستفتاء.. ان انتخاب رئيس الدولة كل ست سنوات يجعل منه حديثًا هامًا في مجريات الأمور .. إذ بعد قيام ثورة سنة ١٩٥٢، وتحول مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري الرئاسي، أعطى لرئيس الدولة سلطات ضخمة تستلزم قدرات خارقة وامكانيات فكرية واسعة، للمسئوليات الخطيرة الملقاة على عاتقه، حتى يمكنه السير بالبلاد داخليًا وخارجيًا في الطريق الصحيح للمحافظة على أمنها الداخلي والخارجي وتقدمها الاقتصادي، للارتفاع بمستوى معيشة الشعب.

ان هذا الاستفتاء يختلف تمامًا عن انتخابات مجلسي الشعب والشورى، أو انتخابات المجالس المحلية التي كثيرًا ما تقابل من الجماهير بالتعاون والاستهتار وعدم المبالاة، بل وفي كثير من الأحيان بالسلبية المقيتة، كأن الموضوع لا يهم الكثير من أفراد الشعب وطبقاته، فيلبثون بعيدين عنها، كأن الموضوع لا يهمهم ولن يؤثر على مستقبلهم ومستقبل أولادهم .. هذه السلبية اللعينة يجب أن تتلاشى تمامًا بالنسبة للاستفتاء على اختيار رئيس الدولة الذي هو الموجه الرئيسي لسياسة البلاد خارجيًا في علاقاتها بالعالم الخارجي ودوله المختلفة، والتيارات العنيفة التي تستلزم الحنكة وحسن التصرف .. كما أن تسيير دفة الأمور داخليًا تضع عبئًا ثقيلاً على عاتق هذه الرئاسة للمحافظة على حقوق الشعب بطبقاته المختلفة الواقعة تحت الضغوط الكثيرة من الأفكار العنيفة، فالمحافظة على الديمقراطية والسير بها في الطريق القويم في وجود هذه الأفكار والآراء المتضاربة، ومحاولة استخدم العنف لفرض بعضها، لهو عمل يستلزم الكثير من الحكمة والحزم.

أما اقتصاد البلاد في أزماته القاسية التي يمر بها، ومحاولة الخروج منها بسلام، بازدهار الزراعة، وتقدم الصناعة لاستيعاب الأيدي ا لعاملة التي تزداد بسرعة رهيبة، ورفع مستوى معيشة الشعب، وتقديم الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والمرافق الجيدة، لهو مسئولية ضخمة، وعبء قاس وخطير، تجعل من رئاسة الدولة مركزًا صعبًا شديد الخطورة.

ان ادلاء كل فرد بصوته في هذا الاستفتاء يعتبر عملاً وطنيًا خطيرًا وهامًا وأساسيًا في حياة مصر السياسية، فعلى كل منا عدم التخلي عن هذا الواجب، بل والمسارعة لتأديته بكل أمانة واخلاص.

أما عن الرئيس حسني مبارك، والموافقة بـ «نعم» على اختياره رئيسًا للجمهورية، فإنه بالرجوع إلى السنوات الست الماضية، والتي تولى فيها حكم البلاد، وما أظهره من كفاءة عالية، وحكمة واسعة، وحزم فعال في السير بالبلاد في طريق الديمقراطية بخطوات مدروسة وسليمة، بالرغم مما حدث من أعمال عنيفة كانت كفيلة بتراجع أي رئيس آخر عن السير بالديمقراطية في مسارها الحق.

ان السياسة الداخلية، والانجازات الكثيرة التي نفذت في هذه السنوات الست، من اصلاح الخدمات التي كانت منهارة فأصبحت في أحسن أحوالها، كالتليفونات، والمواصلات، والصرف الصحي، والمياه، والانارة، وانشاء الكثير من الكباري، ومترو الأنفاق والتي لولاها لأصبحت الحياة في القاهرة مستحيلة.. كما أن المشروعات الزراعية والصناعية وتنمية الموارد التي تسير بالبلاد في طريق التفاؤل للوصول إلى مستقبل مشرف وسعيد، كل هذا يجعل من الرئيس حسني مبارك، الرجل الواجب اختياره لرئاسة البلاد في الظروف الصعبة التي تمر بها.

على كل مواطن التوجه يوم الاستفتاء لاختيار الرجل الذي بأعماله وخدماته للبلاد جعلنا نحبه ونخلص له.

• • •

تحــــول ديمقـــراطـــي هــــــام

لأول مرة منذ سنة ١٩٥٢ أرى ظاهرة ديمقراطية كانت قد اختفت تمامًا.. فمنذ قيام الثورة والناخبون عازفون عن الاقبال على اعطاء صوتهم في الانتخابات والاستفتاءات المختلفة .. وبالرغم من الكتابة لحثهم على الذهاب لصناديق الانتخاب – ومناشدتهم أن يقوموا بواجبهم الوطني .. وأن يتمسكوا بحقهم في الإدلاء بأصواتهم. فلا جدوى ولا نتيجة لكل هذا. وقد فسر علماء السياسة والاجتماع هذه السلبية البشعة بتفسيرات كثيرة لا داعي للخوض فيها. لقد عمتني الفرحة يوم الاثنين الماضي حينما بادرت بالذهاب إلى لجنة الانتخاب في الساعة الثامنة والنصف صباحًا – فوجدت أن اللجنة عامرة بالناخبين الذين سبقوني إليها للأدلاء بأصواتهم لتجديد مدة ثانية للرئيس حسني مبارك. وقد قمت بزيارة عدة لجان طوال اليوم فعجبت لطوابير المواطنين الذين أتوا للقيام بواجبهم نحو رجل أحبوه وآمنوا باخلاصه وتفانيه في خدمة مصر.

اني أهنئ الرئيس حسني مبارك تهنئة من صميم القلب العامر بمحبته على هذه الثقة الغالية التي أولاه إياها الشعب المصري بتحركه الجماعي لتجديد رئاسته لجمهوريتنا الحبيبة، وفي هذا كل العرفان للأعمال المجيدة التي قام بها طوال الست سنوات الماضية لصالح الوطن والمواطنين.. والسير بالديمقراطية وحرية الكلمة المقولة والمكتوبة في الطريق الصحيح والسليم.

ان هذا الاستفتاء ليعطي مؤشرًا هامًا، ان الشعب المصري شعب واع، عميق الحس السياسي، يقدر لكل من يعمل ويتعب لأجله خدماته وتضحياته. فها هو بعد طول عزوف عن صناديق الانتخاب يندفع بكل حماس للتمسك بالرجل الذي قدم له الكثير من الأعمال المجيدة والخدمات الجليلة طوال الست سنوات الماضية – مقدرًا له كل ذلك.

ان هذه الثقة التامة، والمحبة الفياضة التي أولاها الشعب المصري لرئيسه المحبوب حسني مبارك لتضع على عاتق سيادته عبئًا أثقل لخدمة هذاالبلد الأمين، فان المنتظر منه كثير وكثير جدًا. فالقوانين والنظم الموجودة والتي كانت محل شكوى من الكثير من السياسيين والمشرعين، وخصوصًا ما أضيف إليها في أواخر حكم السادات، تستوجب اعادة دراستها وتعديل بعضها والغاء البعض الآخر لزوال الأسباب التي شرعت من أجلها، لتساير التشريعات المصرية النظم الديمقراطية العريقة.

ان الاقتصاد المصري، والتنمية الزراعية والصناعية لزيادة الدخل القومي، والارتفاع بالتصدير والسياحة إلى دخول مضاعفة، حتى تتمكن الحكومة من نغطية متطلبات البلاد، ورفع مستوى المعيشة للمصري الكادح، والعمل على سداد ديون البلاد التي تثقل كاهلها، كل هذا يستلزم مجهودات مضاعفة، والعمل بكل الجهد والتفاني للوصول إلى هذا الهدف السامي.

ان مهمة الرئيس حسني مبارك في فترة رئاسته الثانية لمهمة قاسية وشاقة، ولكن إيمان وثقة الشعب به، لكفيل بتحقيق الآمال والأماني التي نرجوها. كان الله معه، واعطاه الصحة والحكمة وسداد الرأي انه سميع مجيب.

• • •

مأساة خروج الآثار من مصر

على مدى السنوات الأخيرة والآثار المصرية ترسل إلى الخارج لعرضها في معارض بالدول المختلفة نظير مبالغ معينة، وبالرغم من أن هذه البدعة الجديدة قوبلت بالمعارضة الشديدة من كثير من العلماء وعلى رأسهم الأستاذة الدكتورة نعمات فؤاد، خوفًا على هذه الاثار الثمينة التي لا تقدر بثمن من الضياع أو السرقة أو التلف، فإن هذه الآراء ضرب بها عرض الحائط واستمرت هذه العملية البغيضة من ارسال القيم من آثارنا العظيمة مع بعض رجال مصلحة الاثار للتجول بها في البلاد المختلفة نظير مبالغ مهما بلغت فهي لا توازي بأي حال تعريض هذه الكنوز الثمينة للتلف أو الضياع.

ان جميع متاحف أوروبا تتيه فخراً وتزهو عجبًا بالآثار المصرية التي تحتويها، وفعلاً فإن أجمل ما في هذه المتاحف وعلى رأسها متحف اللوفر بباريس والمتحف البريطاني بلندن ومتحف برلين وباقي متاحف أوروبا، هي الأقسام المصرية والتي تحتوي على الاثار العريقة والرائعة والتي تتحدث بكل فخر عن الحضارة المصرية القديمة، وعما وصلت إليه من تقدم في جميع مناحي الحياة عندما كان العالم غارقًا في دياجير الظلمة والجهل، ان هذه المتاحف تبرز هذه الآثار في أحسن قاعاتها لأنها بالحقيقة أثمن ما تحتفظ به من آثار.

أما نحن فاننا نفرط في اثارنا، بل وفي أجمل وأثمن ما لدينا منها ونرسلها لتتجول في بلدان العالم نظير مبالغ تافهة، كان الحالة بلغت من السوء حتى جعلتنا نستجدي بعرض آثارنا في جميع بقاع العالم، انها حقًا لمأساة محزنة ما وصلنا إليه من سوء التصرف وضيق الأفق.

لقد علمنا بكل أسف ان المجموعة العظيمة من اثار رمسيس الثاني والتي كانت تتجول بصحبة بعض رجال مصلحة الاثار في بلاد أمريكا، لقد عادت إلى المتحف المصري وقد أصابها الكثير من التلفيات، بل وصل الأمر إلى أن بعض هذه الاثار وعلى رأسها تابوت الملك رمسيس الثاني قد أصابها التلف الجسيم الذي طمس معالمها، كيف حدث هذا ومن هو المسئول عن هذه الجريمة البشعة، ان هذه الاثار العظيمة والتي نفخر بها، بل ويفخر بها العالم أجمع إذ أنها تراث الانسانية جمعاء، قد أودى بها غفلة وسوء تصرف المسئولين الذين يجب محاكمتهم على ذلك.

ويقول الخبر المذاع بأن مجلس ادارة المتحف المصري طالب بعقد اجتماع مع أمناء الأقسام المختلفة للمتحف لمعاينة التلفيات التي أصابت هذه المجموعة، ووضع سياسة تأمينية خاصة لاختيار القطع الأثرية التي تسافر إلى الخارج في المعارض الدولية، وزيادة القيمة التأمينية عليها، لا ياسادة فإن تعويضات التأمين مهما بلغت من الملايين أو حتى المليارات لن تعوضنا عن هذه الآثار التي هى أغلى ما تمتلكه مصر.

اننا نطالب ببيان رسمي عن مدى التلف الذي أصاب هذه الآثار بكل تفصيل، بل نريد تقريراً مفصلاً عن جميع القطع التي كانت ضمن هذه المجموعة وما أصاب كل قطعة منها وعن امكان ترميمها وارجاعها إلى ما كانت عليه، ولو أنه هيهات أن ترجع إلى القيمة الفنية والتاريخية التي كانت ضمن هذه المجموعة وما أصاب كل قطعة منها وعن امكان ترميمها وارجاعها إلى ما كانت عليه، ولو أنه هيهات أن ترجع إلى القيمة الفنية والتاريخية التي كانت عليها وما أخرجها به العامل المصري القديم.

اننا نلتمس ونرجو من القيادة السياسية أن تصدر قراراً بمنع خروج الاثار المصرية إلى خارج البلاد لأي سبب مهما كان.

• • •

محاولـة غاشـمة وخطـيرة

ان محاولة الاعتداء على السيد / زكي بدر وزير الداخلية يجب ألا تمر بدون وقفة للدراسة العميقة، فإن الجهة التي قامت بهذا العمل المؤسف بدأت في اتخاذ سياسة جديدة وهى محاولة الاعتداء على الجهة التي تتولى القيادة والاشراف على أمن البلاد، وهو تطور خطير يجب التعامل معه بكل عناية وحذر، والعمل بكل جهد وبشتى الوسائل للكشف عن هذه الجهات ومحاسبتها وتطبيق القانون عليها بأقصى العقوبات، حتى لا تنتشر مثل هذه الاعتداءات وتؤدي إلى تخلخل أمن البلاد واطمئنانها، فنحن نفخر بأن مصر تعتبر من أحسن بلاد العالم استقراراً وهدوءاً.

ان استخدام السيارات المفخخة، والمحملة بالمواد الناسفة ليعتبر تطوراً مفجعاً لوسائل الاعتداء، فهذا مؤشر على أن وراء هذه المحاولة تنظيماً مدرباً تدريباً فنياً على مثل هذه الاعتداءات البشعة التي تودي بأرواح أعداد كبيرة من المواطنين، بل ولابد وأن هناك أيد أجنبية ورائها، كما أن هذه الوسيلة باهظة التكاليف من حيث احتياجها إلى كميات كبيرة من المواد الناسفة والسيارات المجهزة ذات الأثمان المرتفعة، ومعنى هذا أن كل محاولة من هذه المحاولات تستدعي تمويلاً ضخماً.

ان التمعن في طريقة الاعتداء وتكاليفها الباهظة لتعطي صورة واضحة على الجهاز الذي قام بها وما يسانده من تنظيم قوى ومدرب، كما أن تمويله المادي على درجة كبيرة من التضخم، هذه وسيلة جديدة وخطيرة للعب بأمن البلاد والمواطنين لم نألفها.. نرجو من الله أن يوفق المسئولين للكشف عن مقترفي هذا الجرم الخطير حتى تطمئن البلاد وجماهير الشعب.

اننا لنقدم للسيد زكي بدر وزير الداخلية، هذا الرجل الشجاع، أجمل التهاني القلبية على نجاته من هذا الاعتداء الأثيم، وفقه الله هو ورجال الشرطة الأبطال في الكشف عن مقترفي هذا الاعتداء وحافظ عليهم من كل سوء.

• • •

قـــوائم الناخبـــين

تحدد يوم-١٠ أكتوبر ١٩٩٠ لاجراء استفتاء، الناخبين على حل مجلس الشعب، كما صدر القانون بتعديل قانون انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وبالتالي سيتم انتخاب أعضاء جدد للمجلس الذي سيحمل عبء التحول الجذري في المنطقة وفي مصر بالتالي، بعد انتهاء أزمة الخليج التي ستطيح بأنظمة موجودة لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر تمشيًا مع مواجهة متطلبات المحافظة على أمن وسلامة المنطقة والتغيرات العالمية وتطورات الفكر والنظريات السياسية والاقتصادية الحالية، ولما كانت الظروف الدولية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقتضي العمل بجدية وعلم ومعرفة واخلاص وتفان، لذا يجب أن يكون مجلس الشعب القادم على هذا المستوى الذي سيحمل هذه المهمة الصعبة والتي ستحدد مستقبل البلاد طوال القرن الواحد والعشرين. نعم ان الدور القادم لمجلس الشعب هو دور هام وشاق وعويص يستلزم الدقة والحزم وسلامة التفكير والقرار، لذا يجب أن يكون مجلس الشعب القادم على مستوى المسئولية.

ان انتخاب مجلس الشعب للدورات الآتية يجب أن يعطي جميع الضمانات التي تكفل حرية الانتخاب، كما أن يكون باشتراك كل الشعب المصري بجميع طبقاته وفئاته، لذا فإنه من الضروري فتح القيد في جداول الناخبين إذ أن الجداول الحالية لا تمثل الشعب بتاتًا لأن نسبة كبيرة من المواطنين لم تقيد اسمها في هذه الجداول، وخصوصًا الفئات المتعلمة وذات الفكر الناضج والقادرة على العطاء من علمها وفكرها، حتى تكون للقرارات الصادرة أهميتها وجدواها وفاعليتها، رب سائل يقول لماذا لم يقيد المتخلفون أسماءهم في الجداول في الموعد القانوني لهذا القيد، أي في شهر ديسمبر الماضي، والجواب على ذلك أنه لم يكن هناك أي تفكير لدى الجماهير أن المحكمة الدستورية العليا ستصدر حكمها ببطلان بعض مواد قانون الانتخاب وبأن المجلس الحالي أصبح كأن لم يكن، وبالتالي انتخاب مجلس شعب جديد، ولذا فقد أهمل الكثيرون قيد أسمائهم بجداول الناخبين، كما أن الأحداث العالمية وخصوصًا في شرق أوروبا لم يكن قد وصل تطورها إلى انقلاب كامل في الفكر السياسي والاقتصادي العالمي، ثم أتت أحداث الخليج وتطوراتها المؤسفة مما أدى إلى أهمية انتخاب مجلس شعب قوي وعلى مستوى التفاعل مع تلك الأحداث بنظرة متعمقة وقرارات سليمة ومؤثرة. ثم حكومة وطنية تضم أكفأ العناصر التي يمكنها وضع التخطيط الكامل لمستقبل البلاد في القرن القادم، هذه الحكومة يجب أن تستند إلى مجلس شعب يمكنه مساعدتها في مهمتها ومساندتها بأفكاره وعلمه وخبرته.

نحن نرجو من الحكومة فتح القيد في جداول الناخبين، والقيام بحملة توعية شاملة لحث جميع المواطنين المتخلفين على قيد أسمائهم بالجداول حتى تأتي الانتخابات بالنتيجة المرجوة منها.

• • •

التلـــــوث

كتب الكثيرون عن التلوث وعواقبه الوخيمة على المجتمع وصحة المواطنين وما يسببه من أمراض خطيرة، ولم نجد أي تجاوب من الحكومة وخصوصًا أن الحكومة والقطاع العام هى العامل الأكبر للتلوث وافساد البيئة، إذ قامت بالكثير من المشروعات والمصانع في أماكن أغلبها في المناطق الآهلة بالسكان، مما أفسد جو هذه الأماكن وأضر بصحة سكانها.

لقد كانت ضاحية حلوان من المشاتي العالمية إذ كان يفد إليها كل شتاء الكثير من الأجانب والمصريين لتمضية أيام الشتاء أو بعضها يتمتعون بشمسها المشرقة ودفئها وجفاف هوائها وهدوء أرجائها، فجاءت الحكومة وأنشأت بها مصانع الحديد والصلب ومصنع شركة النصر للسيارات وبعض المصانع الحربية، مما أدى إلى فساد جوها وتشبعه بالكبريت والتلوث مما تخرجه مداخن هذه المصانع من أدخنة مشبعة بالمواد الخطيرة على صحة الإنسان، وكذا الحال في الاسكندرية فقد أحاطتها الحكومة بالمصانع التي أفسدت جوها، بل وأخيراً سمحت ببناء العمارات الشاهقة على شواطئها مما تسبب في حجب هواء البحر النقي المنعش عن الوصول إلى داخل المدينة، فأصبح الجو مشبعًا بأدخنة المصانع الملتفة حول المدينة، وكذا الحال بالنسبة لأغلب المدن الكبرى في مصر.

وأيضًا أهملت الحكومة في المحافظة على ماء النيل من التلوث فقد أصبح مسرحًا لالقاء فضلات المدن والقرى التي يمر بها، بل وأنشأت على طول مجراه المصانع الكثيرة التي تلقي ما تخرجه من فضلات في النيل العظيم، وأغلبها تحمل مواد كيميائية سامة لوثت مياه النهر، ناهيك بما يلقيه سكان القرى من الحيوانات النافقة ومياه الصرف، وهكذا تلوثت مياه النيل وأصبحت ضارة بالصحة، الأمر الذي جعل الدول الأجنبية تنبه على مواطنيها المسافرين إلى مصر، سواء كانوا سائحين أو رجال أعمال بالامتناع تمامًا عن شرب المياه العادية والاقتصار على المياه المعدنية، وإذا سهى على بعضهم وشربوا بعض المياه العادية فإنهم يصابون بالاسهال والآلام المعوية، وقد يقول قائل بأنه لا يحدث لنا مثل هذا، والرد على ذلك بأن امعاءنا تعودت على استعمال هذه المياه الملوثة ولكنها بالطبع على المدى الطويل تؤثر على أجهزة الجسم حتى أنه يقال أن أمراض الكلى والفشل الكلوي التي انتشرت الآن بمصر سببها تلوث مياه الشرب.

وحدث ولا حرج عن لوريات القطاع العام وحافلاتها، وكذا حافلات الركاب التي تسيرها هيئة النقل العام في شوارع القاهرة والأسكندرية، مما تنفثه «شكماناتها من عوادم هى عبارة عن غازات سامة تحول هواء القاهرة إلى جو ملوث خانق يضر ضرراً بليغًا بصحة المواطنين»، كل هذا بسبب استعمالها للسولار بدلاً من البنزين، بل والسماح للموتسيكلات باستعمال وقود غريب يخرج دخانًا وغازات خانقة في شوارع القاهرة والاسكندرية

وقامت الحكومة بتقطيع أغلب الأشجار والقضاء على أغلب الحدائق التي كانت بالقاهرة واستعملتها لبناء مرافقها ومصالحها، لقد كان بالقاهرة الكثير من الحدائق في أرجائها المختلفة، كما كانت تظلل شوارعها الأشجار الباسقة عندما كان تعدادها نصف مليون مواطن، والآن وبعد أن وصل تعدادها إلى أحد عشر مليونًا، لم تنشئ الحكومة حدائق جديدة في القاهرة، بل انقضت على الحدائق والمنتزهات القديمة فأزالت أغلب أشجارها واستعملت أراضيها للبناء، وهى تعلم تمامًا أن هذه الحدائق ضرورية جداً لتنقية الهواء وانتاج الأوكسجين الذي نفد طوال النهار، وان ما حدث لحديقة الأزبكية التي كانت مكانًاجميلاً في وسط القاهرة لتنقية جوها ومكانًا رائعًا للعائلات والأولاد والأطفال للتنزه فيها لخير دليل على هذا التصرف وهكذا يتضح أن الحكومة هى السبب الرئيسي في تلوث البيئة وبالرغم مما تقوم به من عقد المؤتمرات الخاصة بتلوث البيئة وعلاجها، فلم تتحرك هى لاتخاذ أي اجراء لمعالجة ما أفسدته!

• • •

الضمــير المصـــــري وكــيف ذهب مع الريح

تناولت الجرائد في الفترة الأخيرة موضوع الضمير المصري وأين ذهب، واحياء الضـمير المصري مسئولية من؟ .. وغير ذلك من المواضيع المختلفة التي تتناول هذاالموضـوع الذي يثير الأشجان ويدمي القلب على ما وصلت إله مصر من التخلف والتسيب والاهمال، وضياع الأخلاق القويمة والقيم الطيبة السمحة، والمحبة والاخلاص، والعمل والكفاح في سبيل نهضة مصر وازدهارها وتقدمها، وسيبقى الجيل القديم يجتر ذكرياته عن مصر الحبيبة وشعبها الطيب الأصيل، ومثله العليا، وأخلاقه القـويمة ثم ينظر حوله فيصيبه الهم على ضياع كل هذه الصفات النادرة وقد حلت محلها الأنانية، وانحلال النفوس، وفقدان الاخلاص والمحبة، والعمل على الوصول سريعًا إلى الثروة حتى ولو كانت حرامًا وعلى حساب المواطنين الآخرين، لقد اغتال الأبناء الآباء، وتقاتل الاخوة مع بعضهم على متاع هذا العـالم الزائل، بل لقـد وصل الأمـر بهم إلى الافـتـخـار بالنصب والاحتيال على بعضهم البعض والسطو على أموالهم، وقد صدق المرحوم الدكتور عبد المنعم النمر حينما قال «ان المصريين اليوم كل منهم يضع يده في جيب الآخر».

مساكين الأجيال الجديدة التي تخرج إى العـالم لتجد أمامها هذا التلوث والفساد وانهيار الأخلاق والقيم، فقـد ضاعت المثل العليا واختفى كل ما هو طيب وصالح، نعم لقد ولدوا ليجدوا أمـامـهـم هذه الغـابة من المنافـقـين والأفـاقين ومعدومي الضـمير، ففي المدرسة والجامعة تجابههم الألفاظ النابية والشتائم.. وسرقة الامتحانات والغش، والمدرسون الذين فقدوا الأمانة في تأدية واجبهم، وفرضهم الدروس الخصوصية على الطلبة وإلا كان مصيرهم السقوط والفشل. ثم يخرجون إلى العالم بهذا التعليم المتدني وأمامهم الرشوة وضياع الذمة والضمير والإذلال للمواطنين وإهانتهم، والتحايل بشتى السبل للحصول على الرشوة والمال الحرام.

لماذا تغير الشعب المصري هذا التغيير المؤلم؟.. لقد مرت عليه عقود وهو يرزح تحت حكم الدكتاتورية والجهل .. وضرب الطبقات بعضها ببعض. وألغى اسم مصر الجميل، واستبدل بعلمها علم آخر لا معنى له ولا أصل.. الأمر الذي أدى إلى ضياع شخصية مصر، وتدهور الوطنية وحب الوطن. ثم كان ذلك الصرف على الجيوش بما يفوق قدرة البلاد، ثم كان التورط في عدة حروب انتهت بالفشل والهزيمة آخرها حرب ١٩٦٧ .. حتى قال أحد المحنكين تعقيبًا على هذه الهزيمة.. لقد صبرنا على جهلهم ودكتاتوريتهم على أنهم الذين سينفعون البلد في وقت الشدة والحروب، واتضح فشلهم في هذا أيضًا .. فلماذا يصرون على البقاء .. فليذهبوا إلى الجحيم.

كانت تلك العقود مريرة صعبة عانى خلالها الشعب المصري ومازال يعاني. لقد أخذت الضائقة الاقتصادية تحاصر المصريين الذين يقاسون الأهوال من الغلاء. وتقوقع الشعب، وتفشت ظاهرة الوصول إلى الثراء بطرق غير مشروعة. وهكذا فقدنا أعز ما كان من انتماء وخلق قويم. وبدأ الكثيرون في الهجرة إلى العالم الخارجي.

لقد أصبح المال هو أساس الحياة، واختفت المبادئ السليمة والقيم والأخلاق، كما حلّت الكراهية والحقد والضغينة في نفوس المصريين وانحسرت قيم المحبة والسلام والسماحة والتضحية من أجل الوطن والمواطنين، وأصبحت البلد غابة يقضي فيها القوي على الضعيف، لقد ذهبت الحضارة المصرية العريقة في غيبوبة لا ندري متى تفيق منها.

نعم أيها السادة لقد أدت هذه المآسي إلى غياب الضمير المصري الذي ذهب مع الرياح المخربة التي مرّت على مصر في العقود الماضية.

• • •

رحمة بالآثار المصرية

نشـرت جـريدة الأهرام بعـدد يوم الثـلاثاء ١٩٩٢/٣/٣ بصفـحتـهـا الأولى خبـراً عن سرقـة تمثال نادر لإله الحرب «سخمت» وقد ذكـر الخبر، أنه وقعت ليلة السبت السابق في الأقصر واحدة من أكبر وأغرب جرائم سرقة الآثار المصرية.. فقد تمكن اللصـوص من سرقـة تمثـال نادر من الجرانيت الأسـود للإله «سخمت» إله الحرب في الدولة الفـرعونية، وذلك من معبـد «موت» جنوب مجـموعة من معـابد الكرنك بالأقصر، كـمـا ذكـر الخبـر أن التـمـثـال المذكـور يبلغ وزنه نصف طن وبعرض نصف متر وارتفاع متر واحد تقريباً.

كيف بالله عليكم يسرق هذا التمثال رغم أن المعبد الذي كان مقامًا فيه في وسط مدينة الاقصر ومزوّد بالإضاءة الليلية وعليه حراسة مشددة؟ ولسرقة هذا التمثال لابد من وجود ونش لرفعه ووضعه على سيـارة نقل.. فكيف دخلت هذه السيـارة وأيضًا الونش إلى داخل المعبد وتم رفع التمثـال ووضعه فوق السيـارة .. وخروج هذا المهرجان من المعبد المضاء وتحت نظر الحراسـة المشـددة على المعبـد؟ الموضـوع يحتـاج إلى تمعن وتفكير، من يجرؤ على القيـام بهذه العملية إلا إذا كان على صلة قـوية وبالاتفـاق مع الموجـودين، ثم كـيف أخـفى هذا التمثال؟

ان سرقات الآثار أصبحت عملية مستمرة، فكم اكتشفت سرقات من المقابر التي تم اكتشافها برفع بعض اللوحات من حوائط هذه المقابر بوسائل مختلفة، لابد للقيام بها من اتفاق وتعاون تام مع أجهـزة الحراسة على تلك المقـابر. ونسـمع عن قيام رجال الأمن والآثار بالتحقيق مع المسئولين عن الحراسة، ثم ينتهي الموضوع إلى حفظ التحقيق وكأن هذه الآثار لا تهم أحدًا، بل وكثيراً ما يقوم بعض الأهالي بالتنقيب في جهات أثرية ويكتشـفون بعض المقابر أو الآثار، ثم يسرقـونها ويقـومون ببيعها في الخفاء!

أما عن سرقة الاثار من مخازن هيئة الاثار المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وكذا من المتاحف الإقليمية فحدث عنها ولا حرج، فضلاً عن السرقات التي تعرض لها المتحف المصري عدة مرات، وما سرقة عصا توت عنخ آمون وغيرها من الآثار ببعيد، هذا بخلاف السرقات التي لم تكتشف بعد – بالرغم من أن هذا المتحف يخضع لحراسة مشددة ووقوعه في وسط القاهرة، وانتهى التحقيق في جميع هذه السرقات إلى لا شئ، وضاعت على البلاد هذه الاثار التي لا تقدر بثمن.

ان الآثار التي على وشك الانهـيـار بسبب ارتفـاع المياه الجوفية سواء كانت آثاراً فرعونية أو قبطية أو اسلامية، أصبحت مشكلة تخضع لدراسات متكررة لا تنتهي ولا تصل إلى نتيجة كـمـشكلة أبو الهـول، والظاهر أنهم لن يصلوا إلى حل هذا المشكل حـتى تنهـار هذه الاثار وتصبح أثرًا بعـد عين! وكم سمعنا عن أعمدة معبد الكرنك وظهور النشع عليها والأملاح تغطي الأجزاء السفلى منها، كما أن المياه الجوفية تغرق الكثير من الاثار القبطية والاسلامية، وكم من الكنائس القبطية الأثرية تغطي المياه الجوفية الأجزاء المنخفضة منها وتهددها بالانهيار بالرغم من قيمتها الأثرية الكبيرة، وزيارة السائحين لها باستمرار – وأن ما حدث للكنيسة المعلقة وكنيسة أبو سرجة أبلغ مثال لهذا الاهمال والاستهتار.

اني أقـتـرح على الدولة أن تلجأ لليـونسكو لتـقـوم بادارة متاحف مـصـر وآثارها المختلفـة من أقصى الصعيـد إلى مدينة الاسكندرية والاشراف عليها من جميع النواحي، سواء المحافظة عليها وصيانتها وترميمها وموالاتها بالخبراء العالميين لدراسة كل ما يعتورها من مساوئ لمعالجتها، وانني أؤكد للدولة أن في هذا تتحقق المحافظة التامة على هذه الآثار التي يفخر بها العالم، من كل ما يسئ إليـهـا سواء كـان اهمـالاً أو سرقـة أو انهياراً.

كما أرجو عدم محاولة استرداد الاثار المصرية من متاحف العالم المختلفة وتركها بهذه المتاحف التي تقدر قيمتها وتحميها من أي خطر يحيق بها، وبدلاً من احضارها إلى مصر لتسرق أو تتحطم أو تنهار ونخسرها نهائياً.

• • •

رجل تفخر به مصـــر

لقد كتب الأستاذ الكبير مصطفى أمين والمناضل القوي من أجل الحرية والديمقراطية بجريدة الأخبار الصادرة في ١١ مارس ١٩٩٢، عن المستشار السابق محمود عبد الحافظ هريدي، ذاكرًا له شجاعته في أوقات اختفت فيها الشجاعة، وقوته في احكامه في زمن استضعف فيه الأقوياء، وذلك بما أصدره من أحكام تعتبر أوسمة على صدر القضاء المصري.

ذكر الكاتب الكبير بعض الأحكام الرائعة التي أصدرها المستشار الجرئ في الحق محمود عبد الحافظ هريدي، اسردها للقارئ ليعرف كم من رجال شجعان أقوياء تولوا مراكز هامة في أشد الساعات ظلامًا وظلمًا على مصرنا الحبيبة، ففي الستينات أصدر حكمًا ضد وزير الحربية باعتباره مسئولاً عن السجن الحربي وعما ارتكب فيه من جرائم التعذيب البشعة التي كنا نسمع عنها في هذه السنوات البغيضة فتقشعر أبداننا – نعم أصدر حكمًا ضد وزير الحربية بغرامة قدرها ثلاثون ألف جنيه، وهى مبلغ جسيم في هذا الوقت، لتعذيب المستشار على جريشة في هذا السجن اللعين، وقد كان لهذا الحكم رنة فرح وسرور في نفوس الشعب وصدى مدوي في الخارج.

كما أصدر بعد ذلك حكمًا ضد رئيس مجلس الشعب حافظ بدي بأن يدفع للنائب أحمد ناصر الذي قدم الطعن مسجلاً فيه الاعتداء على الدستور، وألزمه بأن يدفع للنائب عشرة آلاف جنيه.

وهو الذي أصدر أيضًا حكمًا على وزير الحربية بأن يدفع تعويضًا قدره ٨٩ ألف جنيه لأفراد عائلة الفقي في حادثة كمشيش، هذه العائلة العريقة التي أصابها الكثير من الاهانات والبهدلة والاضطهاد والتعذيب، في جريمة ثبت بعد ذلك أنها مفتعلة ومدبرة، وحتى لو كانت صحيحة لما استحقت كل ما أصاب هذه العائلة الكريمة ما اقترف في حقها – فجاء هذا المستشار العادل فعوضها عن ذلك وأعاد لها كرامتها.

اننا نشكر الأستاذ الكبير مصطفى أمين الذي أعاد إلى ذاكرتنا وقائع هذه الأحداث في العهد البائد لا أعاده الله ومواقف هؤلاء الأبطال الأمجاد أمثال المستشار محمود عبد الحافظ هريدي الذي أصدر هذه الأحكام الرائعة التي تثبت لمصر أن هناك أبناء لها وقفوا بكل شجاعة أمام بطش هذا العهد وجبروته الذي أذل المواطنين.

يا حبذا لو تم حصر هذه الشخصيات التي لها مواقف مماثلة من الوقوف بشجاعة في وجه عهد الطغيان والظلم، ونشر مواقفهم المختلفة في كتاب لحفظ هذه السيرة العطرة ليعرفها أبناؤنا ويؤمنوا أن مصر تنجب دائمًا أفذاذًا يقفون في وجه الظلم مهما بلغ عنفوانه وقوته، كما اقترح أن يقام لهم حفل لتكريمهم والاعتراف لهم بأن هذا الوطن لا ينسى أبدًا أبناءه المخلصين الذين يخاطرون بمراكزهم بل وبأنفسهم في سبيل احقاق الحق والدفاع عن كل مظلوم ومعتدى عليه.

لقد نشر الأستاذ مصطفى أمين هذه الأحكام بمناسبة استلامه رسالة من المستشار محمود عبد الحافظ هريدي يقترح فيها أن يدعو إلى جبهة قومية ذات رؤية واعية مخلصة صادقة تسعى إلى الحلول الجذرية التي تصل بمصر والانسان فيها حاكمًا ومحكومًا إلى بر الأمان والاستقرار، حقًا أنه اقتراح وجيه وهام في وقت تفشى فيه الاهمال والتهاون والفساد وضعف القيم والأخلاق وأصبحت الواجبات نسيًا منسيًا، أرجو أن يقوم سيادة المستشار بتنفيذ اقتراحه، واننا جميعًا مستعدون لوضع أنفسنا كجنود للقيام بهذا الواجب الحيوي للنهوض بوطننا الحبيب من كبوته وتدهوره.

• • •

جرائـــم الاغتصــــاب

أصبحت جرائم الاغتصاب ظاهرة بشعة في هذا البلد المسكين، فبعد أن كانت نادرة الحدوث، وتقترف بطريقة فردية يعتبرها المجتمع من الجرائم الغريبة التي لم يعتادها الشعب المصري، أصبحت الآن من الظواهر الدائمة الحدوث، فلا يمر أسبوع إلا ونقرأ بالصحف عن جريمة أو أكثر من جرائم الاغتصاب، حتى أصبحت أخشى أن تفرد لها الجرائد اليومية بابا خاصًا يحوي تفاصيل هذه الأفعال البشعة المخجلة. كانت جرائم الاغتصاب حتى عهد قريب فردية، يقترفها أفراد غير طبيعيين – ينبذهم المجتمع لأنهم شذوا عن تقاليده وآدابه، أما الآن فأصبحت جرائم جماعية تقوم بها مجموعات من الشباب، بل واتخذت شكلاً غريبًا وهو اختطاف الاناث من اخوتهن وأزواجهن وعائلاتهن تحت وطأة ارهابهم بالأسلحة المختلفة، ثم الاعتداء عليهم بشكل جماعي وحشي، وبطريقة حيوانية سافلة.

نعم ان جرائم الاغتصاب جديدة على مجتمعنا الذي كان يتسم بالشهامة والرجولة والبعد عن هذه الأفعال الجنسية البهيمية، لا ليست بهيمية لأن البهائم لا يقترفون مثل هذه الأفعال المخجلة التي يندى لها الجبين وليست هذه الجرائم فردية ونادرة الحدوث كما يخرج علينا بعض المسئولين بتصريحات من هذا القبيل، بل اتخذت شكلاً وبائيًا، ففي هذا الأسبوع جاء في الصحف خبر اختطاف سيدة متزوجة وتبادل الاعتداء عليها عدة مجرمين، ثم حادث خطف شقيقتين واغتصابهما، وهذه هي بعض جرائم الاغتصاب، لأن الكثيرات من الاناث اللاتي يعتدى عليهن يمتنعن عن التبليغ عنها خشية الفضيحة.

ان الصراخ قد كثر بالمطالبة بتشديد العقوبات وسرعة الحكم في قضايا الاغتصاب وبتنفيذها، ان هذا مطلب حق وملح .. ولكن يجب أن يقوم علماء الاجتماع بمعالجة هذه الأسباب التي افرزت هذا النوع من الجرائم.

قد تكون هناك أسباب اقتصادية، الا وهي عدم كفاية دخل الشباب وبالتالي عدم تمكنه من الحصول على مسكن وزوجة يأتلف بها، وقد تكون البطالة التي اتخذت شكلاً مزعجًا وخوصًا أن الكثيرين من العاطلين من أصحاب الحرف رجعوا من الدول العربية، وأصبحوا معدومي الدخل والمورد.

كما قد تكون هناك أسباب أمنية، وهي عدم وجود رجل الشرطة بالمدن كما تعودنا أن نراه في عهود مضت، وبذا أصبح الميدان مفتوحًا أمام الخارجين على القانون من مغتصبين ونشالين ومجرمين يقترفون جرائمهم في وضح النهار وتحت سمع الجمهور وبصره، وبتهديد الأسلحة البيضاء وخصوصًا المطاوي التي انتشر استخدامها بشكل مخيف.

كما قد يكون السبب سياسيًا وهو خلو الشارع المصري من الأحزاب التي كانت تجتذب الجماهير وخصوصًا الشباب للانتظام بين لجانها المختلفة والتحمس لمبادئها وبرامجها، بل أصبحت الأحزاب السياسية في واد والجماهير في واد آخر.

كما أنه قد يكون السبب اجتماعيًا، وهو تفكك الأسرة المصرية لارتفاع تكاليف المعيشة واضطرار الأبوين المسكينين للعمل للحصول على القوت الضروري لأفراد الأسرة، مما يجعل الأولاد ينشأون بعيدين عن التربية السليمة والأخلاق والقيم اللازمة لقيام المجتمع الناضج السليم، فتتفشى بين الشباب المبادئ الهدامة.

في الحقيقة فإن جميع هذه الأسباب مجتمعة تفاعلت فأنتجت هذا الشباب المنحرف الذي أخطأ الطريق، فعلى الحكومة والشعب أن يتكاتفا لمعالجة هذه المشكلة طبقًا لما يضعه المختصون من علاج لأسباب هذه الظاهرة المؤلمة.

• • •

نجيب محفوظ فخر مصر

نجيب محفوظ الأديب والكاتب، الانسان الوديع، الذي لم يأذ أحداً ولم يتطاول على أي شخص، ذو الكتابة العميقة الهادئة، نعم هذاالانسان المتحلي بجميع القيم الطيبة والمتصف بأحلى الصفات، هذا الكاتب الطيب المبدع يعتدى عليه أحد المغرر بهم في أحد شوارع القاهرة وأمام منزله، بغية قتله والتخلص منه، يا للعار لنا جميعاً، حقاً فإن شعب مصر بأكمله سيوصم بالجهل والخسة والقسوة لأن بعض أفراده الصغار الجهلة قد حاولوا قتل هذا الكاتب القمة.

لا أدري ماذا دار في فكر هذه المجموعة التي خططت وحاولت قتل نجيب محفوظ، لماذا أرادوا التخلص منه، هل اعتدى على أحد بالقول أو بالفعل؟ هل ناصب أحداً العداء؟ هل أضر بجماعة ما؟ ما عذرهم في هذا الاعتداء الغاشم الحقير، هل لأن آخرين من الجهلة والمخربين قد أصدروا لهم تعليمات باغتياله وانهاء حياته على هذه الأرض، فقاموا بتنفيذ الأوامر بدون أي تفكير، هل هم مسلوبو الإرادة، أم أن الاجرام من طباعهم؟ إذ لا يمكن أن يقوم بهذا العمل الشائن انسان عاقل أو حتى نصف عاقل.

نجيب محفوظ الكاتب الشامخ، الذي غاص بفكره الناضج وقلمه المبدع في اغوار المجتمع المصري، ماضيه وحاضره، عامته وأوساطه، وكتب هذه الروايات الرائعة ذات الفكر الواقعي والخيال الملهم المبدع، والتي ترجمت إلى أغلب لغات العالم، وحازت اعجاب الجميع، فحصل على أكبر جائزة في العالم، ألا وهى جائزة نوبل، فتوّج جبين مصر بهذا الفخر، وجعل من اسمها حديث واعجاب العالم بأجمعه.

نجيب محفوظ وهذه أوصافه وكفاءاته، وهذا أدبه وانتاجه، نجيب محفوظ فخر مصر بل والعرب جميعاً، يحاولون قتله بل ذبحه أمام منزله بدون شفقة ولا رحمة، وهو الشيخ الذي بلغ من العمر ثلاثة وثمانين عاماً، ان احداً ما كان يتصور أن تصل بهؤلاء المجرمين الخسة والاجرام أن يقوموا بهذا العمل البشع.

اننا نتقدم بشكرنا لله عز وجل أن لطف بهذا الرجل الحبيب وأنقذه من هذا الغي والاعتداء، كما نتقدم بأحر التهاني للكاتب الكبير الفذ نجيب محفوظ على نجاته من هذا الاعتداء الغاشم.

ولا يفوتنا أن نتقدم للسيد وزير الداخلية بالشكر على ما قام به رجاله الأبطال ضباط وجنود الأمن العام في سرعة اكتشاف الجناة والقبض عليهم وهو ما يستحق تهانينا القلبية على ما بذلوه من جهد شاق ومخاطر كبيرة في هذا الجو المؤلم والأعصاب المتوترة.

كما لا يفوتنا أن نشكر رجال الأمن على سرعة القبض على قاتلي الشقيقين بالقوصية بعد أيام قليلة من قتلهما، وهو مجهود طيب أرجو أن يتلوه العمل على القبض على باقي مجرمي هذه المنطقة الذين يروعون الأقباط لفرض الأتاوات عليهم واغتصاب أموالهم وممتلكاتهم، وقتل من لا يرضخ منهم لرغباتهم وأوامرهم.

• • •

مآســـي الزلـــزال

عندما زلزلت الأرض زلزالها الشديد، كان أول ما تطرق إلى أذهاننا هو تأثيره على البيوت القديمة الآيلة للسقوط والعمارات الحديثة التي بنيت مخالفة للرخص والمواصفات والأسس السليمة للبناء، وللأسف الشديد فقد تحقق خوفنا وانهار الكثير من المباني القديمة والحديثة التي شطحت إلى عنان السماء مخالفة لرخص التشييد، وقلة الذمة وفساد الأخلاق باستعمال مواد بناء فاسدة، لقد انهارت هذه المباني على رؤوس ساكنيها المساكين فدفنتهم تحت ركامها.

لقد دميت قلوبنا أجمعين بقراءة حصر الضحايا فهم ما بين عائلات كاملة من الآباء والشباب والأطفال وبين بعض المنفردين لوجود باقي عائلاتهم في الخارج، ان قراءة هذه الأخبار المؤلمة جعل الحزن والألم يسيطر على نفوسنا ويشل تفكيرنا، فمن المفجع حقًا أن تقرأ عن عائلات كاملة سيئة الحظ لم ينج منها أحد ودفنت تحت الأنقاض، ان تضاعف الخسائر البشرية سببه أن الكثيرين من الفقراء المدقعين الذين يعيشون على رزق يوم بيوم قد رفضوا ترك منازلهم بالرغم من أنها آيلة للسقوط وأن الادارات المختصة قد أنذرتهم مرارًا وتكرارًا بترك هذه المنازل واخلائها، ولكن إلى أين يذهبون فقد ضاقت بهم الدنيا وليس أمامهم إلا هذه الأماكن المتهدمة للجوء تحت سقوفها. أما السكان الذين ضيقوا على أنفسهم واقتصدوا كل ما يمكن اقتصاده من دخولهم، وأخيرًا تجمع تحت أيديهم ما يمكنهم من شراء احدى الوحدات السكنية لإيوائهم، فقد وقعوا فريسة في أيدي ملاك لا ذمة لهم ولا ضمير فملكوهم شققًا مبنية بالغش ليتضاعف ربحهم، ان على الدولة أن تحاسب وبكل قسوة الموظفين الذين اهملوا برقابة هذه المباني ومنع مخالفة الرخص المعطاة لهم، كما يجب معاقبة المهندسين الذين أشرفوا على بناء هذه العمارات.

حقيقة لقد قامت الحكومة بجهد رائع في اسعاف هؤلاء المتضررين المساكين، كما قامت بانشاء معسكرات الايواء، وعملت على تسكين الكثير منهم في شقق جاهزة، كما أسرعت بتجهيز الشقق التي لم تكتمل بعد – واننا نأمل أن تصل في أقرب وقت لاسكان كامل للعائلات المتضررة حتى يجدوا سقفًا يأويهم، وخصوصًا اننا على أبواب الشتاء القارس. كما قدمت الحكومة الكثير من المساعدات المالية وغيرها من مواد غذائية وأغطية لحمايتهم من البرد وتعمل جاهدة لمساعدتهم على تحمل هذه المصيبة، اننا نهيب بالشعب المصري الشهم بمد أيديهم بمساعدة هذه العائلات بزيارتهم ومساعدتهم بكل ما تمكنهم به الظروف، وكذا التبرع حتى تتمكن الحكومة من تعويضهم عن نكبتهم.

ان ما حدث لبعض المدارس من مسارعة المدرسين بالهروب تاركين تلاميذهم الصغار الأبرياء بدون تنظيم في الهروب مما أدى إلى وقوع العشرات من ا لضحايا، هؤلاء المدرسون الذين فقدوا الشهامة وتحمل المسئولية مما أدى إلى هذه الأحداث المؤلمة التي أفقدت الكثير من العائلات أولادهم وأدمت قلوبهم، هؤلاء المدرسون يجب محاكمتهم على هذا التصرف المهين وغير المسئول ومعاقبتهم على ما اقترفته أيديهم.

وأننا بكل نفوس حزينة نتقدم إلى هذه العائلات التي فقد بعضهم وعائلات التلاميذ الذين فقدوهم بسبب اهمال مدرسيهم، بخالص التعزيات القلبية والمشاركة في أحزانهم ملتمسين للضحايا من المولى عز وجل أن يكلأهم برحمته وراحته.

• • •

حق الانتخاب

أعطى الدستور لجميع المواطنين، ما عدا فاقدي الأهلية حق الانتخاب، أي الادلاء بأصواتهم في اختيار ممثليهم في المجالس الشعبية سواء كانت انتخاب أعضاء مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية بمختلف درجاتها.

كما أن لهم الحق بالأدلاء بأصواتهم في انتخاب رئيس الجمهورية، وكذا في كل ما يعن للسيد رئيس الجمهورية طرحه للاستفتاء في الحالات التي نص عليها الدستور، أو في كل ما يريد سيادته أن يأخذ رأي الشعب فيه. هذا الحق الهام جداً هو أساس الديمقراطية وأحد بنودها الرئيسية، إذ بذلك يكون للشعب الحق في حكم بلده عن طريق اختيار ممثليه الذين يؤيدون الحكومة التي يريدها الشعب أو يسقطونها عندما يجدون أنها قد خرجت عن الطريق الذي فيه مصلحة الشعب الذي يمثلونه، كما أن لهؤلاء النواب الحق في مناقشة الحكومة في سياستها سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تعرض عليهم سنوياً وفي أول كل دورة لاجتماعاتهم، كما أن لهم الحق في مناقشة الموازنة السنوية في بداية كل سنة، وكذا مناقشة الحساب الختامي في آخر كل عام.

ان هذا الحق وهو حق اشتراك الشعب في الحكم يجب أن نتمسك به بكل قوانا ونحض عليه بنواجذنا، هذا الحق الذي كافح آباؤنا وأجدادنا من أجله منذ أواخر القرن التاسع عشر، والذي تحارب من أجله الشعوب في مختلف الأقطار لتصل إلى الاشتراك الفعلي في حكم بلادهم، فإذا كان هذا الحق بهذه الأهمية، فإنه علينا واجب وطني عظيم الأهمية وهو ألا نكون سلبيين، وأن نترك هذه السلبية التي سيطرت علينا منذ بداية الحكم الشمولي البغيض، لا أعاده الله، وأن نسارع إلى الأدلاء بأصواتنا في كل انتخاب يتم.

ان حق استخدام المواطن صوته في عملية الانتخاب ترتبط بضرورة أن يكون حاصلاً على البطاقة الانتخابية، ومقيداً في جداول الانتخاب في الدائرة التي يقطنها، ولهذا يجب أن يسارع كل منها للتأكد من قيد اسمه في جداول الانتخاب، أما الذين لم يقيدوا بهذه الجداول فعليهم أن يقدموا الأوراق اللازمة للموظف المختص لقيد أسمائهم كناخبين جدد واستلام بطاقاتهم. وقد نشرنا في الصفحة الأولى من هذا العدد بياناً بالأوراق الواجب تقديمها لقيد أسماء الناخبين، وسنعيد نشره طوال شهر ديسمبر، وهو الشهر الذي نص عليه القانون لمراجعة كشوف الناخبين، وقيد أسماء الجدد منهم.

ان حق اشتراك المواطن في تحديد مسار وطنه سياسيًا أواقتصادياً أو اجتماعيًا لشئ هام جداً يجب على كل مواطن أن يمسك بتلابيب هذا الحق ولا يتخلى عنه بتاتاً، وذلك بحصوله على التذكرة الانتخابية ومن ثم الإدلاء بصوته في كل وقت يطلب منه ذلك وبهذا فنحن نبدأ المسيرة الصحيحة في الطريق الحقيقي لتقدم بلادنا وازدهارها في جميع النواحي.

لقد كفى الأقباط ما اتهموا به في السنوات الأخيرة من أنهم مواطنون سلبيون تقاعسوا عن القيام بواجبهم نحو وطنهم، وهو اتهام خطير فيه كثير من الحقيقة، بل كل الحقيقة، فيا أيها الاخوة أفيقوا من سلبيتكم واستهتاركم بهذا الحق الهام والواجب الخطير وتوجهوا إلى مقار قيد الناخبين بأقسام الشرطة وقدموا الطلبات والمستندات التي تلزم لقيد أسمائكم في قوائم الانتخاب. وترددوا على القسم للحصول على بطاقاتكم، وإذا تأخر الموظفون عن تسليمكم إياها فقدموا شكواكم إلى مأمور القسم قبل العشرة أيام الأخيرة من شهر ديسمبر، فإذا لم تصحح الأوضاع أو حدثت مماطلة اكتبوا لنا بما تم فوراً وأذكروا أسماءهم وعناوينكم لنثير هذا الموضوع.

هذا وأرجو أن يكون موضوع القيد شاغلكم في هذا الشهر.

• • •

سنة ١٩٩٢ .. حصاد الأشواك

حلّت بنا في سنة ١٩٩٢ أحداث موجعة مؤلمة، حقًا لقد كانت سنة تعيسة سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى العام، فعلى المستوى الشخصي فقد مررت بتجربة قاسية بفقد قطعة مني شخصية حبيبة عزيزة، تركتنا إلى العالم الآخر في ريعان شبابها وتألق نجاحها، وما زال القلب يدمي ألمًا لهذه النكبة. بهذا بدت سنة ١٩٩٢.

وعلى المستوى العام ففي هذه السنة البائسة حدثت أحداث دامية للأقباط، فقد صعد الارهابيون أعمال العنف كالاعتداء على ممتلكات ومحال الأقباط وحرق منازلهم ومحالهم بعد نهبها، كما انهم قاموا بالاعتداء على الكثير من كنائسهم وحرق بعضها تمامًا، وقتل بعض الصياغ ونهب ما تحويه محالهم، وبعد أن كانت هذه الاعتداءات تأخذ شكلاً عشوائيًا، أصبحت مخططة منظمة تؤكد على وجود رئاسات وتنظيمات ترسم وتخطط لهذه العمليات التي يقوم بتنفيذها أتباعهم ومريدوهم وبعد أن كانت هذه العمليات في السنوات الماضية تظهر ثم تهدأ لمدد قصيرة قد تطول إلى عدة شهور، أصبحت متتالية بتخطيط مدروس مبوب، وبعد أن كانت أسلحتهم أغلبها خناجر ومطاوي وسكاكين وبعض الأسلحة النارية العادية، ظهرت بأيديهم أحدث الأسلحة الفتاكة، وتتابعت هذه العمليات حتى تصعدت في منتصف عام ١٩٩٢ إلى مذابح بشعة، ذهب ضحيتها في ديروط ستة عشر قتيلاً أبرياء لم يقترفوا ذنبًا ولا خطيئة فبينما يقتل عدد من العمال الزراعيين الغلابة في أحد المزارع، يقتل طبيب في وسط زوجته وأولاده وهو يستعد للذهاب لعمله، كما يقتل مدرس وهو يلقي درسه على تلاميذه في احدى المدارس، إلى ذبح أحد الأقباط في أحد شوارع أسيوط أمام المارة وهرب القاتل دون أن يتعرض له أحد. كل هذا بترتيب مخطط مرسوم بكل دقة.

أما ما حدث في صنبو فهو عمل اجرامي آخر في نفس الأسبوع، من الاعتداء على منازل الأقباط ومتاجرهم ونهب ما بها ثم تخريبها، وقتل اثنين من الأقباط. وقد سبق احداث ديروط وصنبو سيطرة هؤلاء الارهابيين على أمن هذه المنطقة وفرض الأتاوات على الأقباط واصدار الأوامر لهم بعدم مغادرة منازلهم، وإلا يتم الاعتداء عليهم بطريقة وحشية من كسر أذرعتهم وأرجلهم مما أصاب بعضهم بعاهات مستديمة.

وبعد فترة أخرى قام الارهابيون بالاعتداء على أقباط مدينة طما وذبحوا أربعة منهم في بيوتهم وأمام عائلاتهم وبطريقة جديدة بشعة وهى قتلهم وتقطيع أوصالهم بالسواطير، وفي اليوم التالي مباشرة قاموا بعد صلاة الجمعة بالاعتداء وحرق أربعة وستين منزلاً، ونهبوا وحرقوا متاجرهم وسبع صيدليات، ثم ذهبوا إلى الكنيسة وحرقوها بالكامل وقتلوا اثنين من الأقباط.

من الملاحظ أن في جميع أحداث سنة ١٩٩٢ لم يتدخل البوليس بتاتًا بل انعدم وجوده أو وقف متفرجًا، كما أن سيارات المطافئ تقاعست ولم تحضر إلى مكان الحريق إلا بعد أن أتت النار على ما اشتعلت فيه وتركته هشيمًا متفحمًا.

وبالرغم من تحذير الحكومة بأن هذه الاعتداءات بداية فقط وجس لنبضها توطئة لمهاجمتها ومحاولة إزاحتها عن الحكم والاستيلاء عليه، فلم تلق الحكومة أي اهتمام بهذه التحذيرات، حتى وقعت الاعتداءات على السائحين وقتل اثنين منهم، مما سبب خسائر فادحة للموسم السياحي، وأصاب الاقتصاد بضربة شديدة، هنا فقط تحركت الحكومة لمحاولة القضاء على هؤلاء الارهابيين، ساعدها الله.

ثم نكبتنا سنة ١٩٩٢ بالزلزال المدمر الذي قتل مئات الأشخاص، أغلبهم من تلاميذ وتلميذات المدارس الابتدائية الصغار، كما ذهب ضحيته بعض العائلات بالكامل، وهدم وتصدع آلاف المنازل وترك عشرات الآلاف بدون مأوى، وقد قامت الحكومة بجهد جبار في تخفيف النكبة على المصابين، وأسكنت الآلاف في شقق جديدة، وخططت لاسكان الباقين منهم.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد حدثت أحداث كثيرة أبشعها الاعتداءات على مسلمي البوسنة والهرسك بطريقة وحشية، واغتصاب عشرات الآلاف من النساء والفتيات، ومازال العالم يحاول معالجة هذه المشكلة بدون نتيجة، أما مجاعات الصوماليين فقد سببت موت مئات الآلاف منهم، ولم ينقذهم إلا تدخل الدول الأجنبية لتوصيل المعونات لهم في حراسات القوات المسلحة.

هذه حصيلة سنة ١٩٩٢ المؤلمة لا أعادها الله واننا نبتهل إلى الله أن يكون عام ١٩٩٣ سنة سلام وهدوء واطمئنان على بلادنا وشعب مصر الحبيب، والعالم بأكمله.

• • •

المباني الحديثة المنهارة

لقد كان نتيجة للزلزال أن انهارت بعض المباني الحديثة البناء وأشهرها عمارة مصر الجديدة التي أودت بحياة حوالي ستين ضحية بريئة كان منهم عائلات بأكملها، وتصدعت عمارات أخرى أخذت في الانهيار وافجعها عمارة مصر الجديدة التي انهارت الأسبوع الماضي وقتل فيها أكثر من عشرين شخصًا لا ذنب لهم ولا جريرة، ان سبب انهيار هذه المباني هو طمع الملاك الذين رغبوا في الثراء السريع عن طريق الغش في اقامة هذه المباني ومواد بنائها، وان الخلفية المؤلمة لهذه المشكلة هى قصة طويلة.

في السنوات الأولى للثورة المجيدة وطبقًا للسياسة التي اتبعتها في اكتساب محبة وتأييد الطبقات العريضة من الشعب على حساب قطاع صغير من الملاك سواء للأراضي الزراعية أو العقارات المبنية أو للشركات والبنوك والمنشآت المختلفة قامت هذه الثورة الجاهلة، ضيقة الأفق، قصيرة النظر في تخفيض ايجارات المباني المقامة بعد الحرب العالمية الثانية مرتين، مما جعل القيمة الإيجارية لهذه المباني تنخفض إلى النصف من قيمتها الأصلية، كما نصت هذه القوانين العرجاء على تكوين لجان لتقدير قيمة ايجارات المباني التي تقام بعد ذلك حسب قواعد مجحفة، كما كانت هذه اللجان تبالغ في تخفيض تقدير قيمة تكاليف اقامة المباني والذي عليه تقدر القيمة الإيجارية، مما جعل الإيجارات المقدرة زهيدة ولا تعطي عائدًا مجزيًا للمستثمر كما شددت العقوبات على الملاك وتعسفت في تنفيذها بقسوة شديدة، هذا جعل الأهالي يحجمون عن اقامة المباني، وتوقفت عملية التشييد تمامًا، مما تسبب في أزمة عنيفة في المساكن.

وعندما بدأ الرئيس أنور السادات سياسة الانفتاح قام الكثير من أصحاب الأموال في اقامة العقارات، وتخلصا من قوانين تحديد الايجارات الصارمة المجحفة، اتبعوا سياسة جديدة لم تعرفها مصر من قبل، وهى طريقة بيع الشقق تمليك للأفراد، ولما كانت أزمة المساكن قد استحكمت حلقاتها في ذلك الوقت وخصوصًا للزيادة الكبيرة في السكان، مما جعل أغلب الشباب يتوقفون عن الزواج لعدم وجود مساكن لهم، فقد أقبل الشعب على شراء هذه الشقق، مستخدمين مدخراتهم أو بيع بعض أطيانهم أو عقاراتهم المشغولة بالسكان، أو الاقتراض، كما سافر الكثير من الشباب للسفر إلى الدول العربية للعمل هناك، لادخار المبالغ الكافية للشراء وتأسيس شقة لتأويه هو وعروسه وأطفاله. وجد المستثمرون فرصة ذهبية في هذه العملية فقاموا ببناء العقارات وبيع شققها تمليكًا للأهالي، بل واتبعوا طريقة جديدة وهى شراء الأرض وبيع الشقق على الخرائط قبل بنائها على أن يسدد المشتري الثمن على أقساط حتى عند اتمام البناء يكون المشتري قد سدد ثمنها بالكامل، وبذلك يقومون بالبناء على حساب المشترين بدون أن يتكلفوا شيئًا إلا ثمن شراء الأرض الغضاء، وحققوا بذلك أرباحًا طائلة.

احترف الكثير من المستثمرين هذه العملية مما جعلهم يربحون عشرات الملايين، كما أن بعضهم من خربي الذمة والجشعين وليحققوا أرباحًا مضاعفة تحايلوا ببناء أدوار زائدة عن الرخصة المعطاة، والتي يصعب على أساساتها تحملها، بل وقام الكثيرون بالغش في البناء سواء من اقلال أسياخ الحديد المحددة أو اقلال الأسمنت عن النسب الفنية أو شراء حديد وأسمنت فاسد ولا يصلح، بفكرة أن هذا لن يظهر إلا بعد مدة طويلة، وكونوا بذلك ثروات ضخمة بهذا الغش الخطير.

جاء الزلزال فجأة ففضح هذه العملية الفظيعة الخطيرة فانهارت بعض العمارات الضخمة كما تصدع البعض الآخر، وراح ضحية ذلك الكثيرون ممن اشتروا هذه الشقق والذين دفعوا ثمنها من دمائهم وتعبهم وتغربهم عن بلدهم وعائلاتهم، ومن كان سعيد الحظ منهم ولم يفقد حياته هو وعائلته أصبح لا يجد له مكانًا يأويه، ويندب حظه التعيس على فقد كل ما كان يملكه والذي لن يعوضه.

لقد كان على الحكومة المتعاونة والقصيرة النظر، عند بدء عملية بناء العقارات وبيع شققها تمليكًا، أن تقوم بتشريع نظام لهذه العملية من حيث الرقابة على اقامة المباني هندسة وموادًا، وتشديد العقوبات وزيادة التعويضات على الملاك الذين يقومون بنائها والمهندسين الذين يشرفون عليها والمقاولين الذين يبنونها فعلاً. كما كان يجب تشريع قانون خاص ينظم عملية بيع الشقق تمليكًا، إذ راح الكثيرون ضحية بيع الشقة لأكثر من مشتري والذين فقدوا مدخراتهم في عملية النصب عليهم.

نحن نرجو من الحكومة اصدار هذه القوانن بعد دراستها بدقة وبمعاونة أجهزة فنية متخصصة، والاسترشاد بما تتبعه الدول التي لديها هذا النظام.

• • •

آثارنا المعرضة للسلب والنهب

ان آثارنا الرائعة التي يذهب بها الأجانب عند رؤيتها والتي تشهد على تقدم وتفوق أجدادنا العظام في العلوم والفنون وأنظمة الري والإدارة منذ سبعة آلاف عام، عندما كانت شعوب العالم تعيش في ظلام الجهل والبدائية، بل وعندما كانت أوروبا وأمريكا مجاهل أغلبها غير مأهول ولا مسكون، نعم هذه الآثار التي يقف أمامها الإنسان مبهوراً بروعتها ودقة فنها كانت ومازالت نهباً للناهبين، فإن ما رأيته في فيينا وبرلين والفاتيكان واللوفر بباريس والمتحف البريطاني بلندن والإرميتاج في لينينجراد «بتروجراد الآن» والمترو بوليتان في نيويورك، حتى متحف مدينة مانشيستر بانجلترا يحوي الكم الرائع من الآثار المصرية، جميع هذه المتاحف بها من التحف المصرية مما يجعل الأقسام المصرية بها أروع ما تحتويه هذه المتاحف، والتي دائماً ما يحتفظ به الأثرياء في قصورهم، ان هذه الروائع تفوق ما هو موجود بالمتحف المصري بمرات متعددة.

ان آثارنا الموجودة بمصر سواء بالمتاحف الإقليمية أو بالمخازن التي يتكدس بها كم هائل من الآثار، والتي يتولى كل مخزن منها خفير مسكين مسلح ببندقية قديمة لا قيمة لها، هؤلاء الحراس ذوو الأجر الضئيل هم تحت ضغط الخوف أو الاعتداء أو الاغراء المادي يتهاونون ويهملون في حراسة هذه المخازن فأصبحت نهبًا للناهبين ومرتعًا للصوص الآثار العتاة لينتقوا منها أكثرها قيمة ليبيعوها إلى تجار الآثار وهواتها ليتولوا تهريبها إلى الخارج، حيث تصبح قيمتها مئات الألوف لما تمثله من فن رائع وقيمة أثرية كبيرة.

ان أرض مصر مازالت تحوي كمًا هائلاً من الآثار التي تعتبر مغنمًا للمغتنمين خفية بعيداً عن نظر رجال الآثار، ثم يتولون بيعها للمهربين الذين أثروا ثراءً فاحشًا باتجارهم في ثروة مصر العظيمة التي لا تقدر بثمن ولو كان ذهبًا مقنطراً، فتجد طريقها إلى متاحف أوروبا وأمريكا، وهواة وأثرياء هذه البلاد الذين يعرفون جيداً قيمة هذه الآثار التي لا مثيل لها في العالم بأكمله.

هكذا أصبحت ثروة مصر من آثارها الخالدة سواء كانت بالمتاحف أو المخازن أو في باطن الأرض نهبًا لكل طامع للاستيلاء عليها بشتى السبل وتهريبها إلى الخارج والاتجار بها، وبذلك فنحن نفقد أعز ما لدينا من آثار أجدادنا العظام بسبب غفوتنا واهمالنا وتهاوننا.

كتب بعدد الأسبوع الماضي الأستاذ مسعد صادق مقالاً تحت عنوان «بيوتنا العريقة متاحف صغيرة» ذكر فيه أن المباحث ضبطت مجموعة من الآثار الفرعونية لدى مزارع في فيلا بحدائق القبة وقدرت قيمتها بعشرة ملايين جنيه، كما ذكر أن هذا المزارع هو الأستاذ شارل ميخائيل فلتس الذي قرر أمام وكيل النيابة أنه ورث هذ الآثار من والده ونفى تهمة الاتجار بها أو بيعها للأجانب. لقد تكررت في السنوات الأخيرة مداهمة فيلات وشقق العائلات الكريمة العريقة والاستيلاء على ما بها من تحف وآثار بتهمة الاتجار في الآثار، وهو ادعاء بعيد عن الصواب لأن هذه العائلات توارثت هذه التحف والآثار أبًا عن جد لأجيال عديدة، وهي تحتفظ بها كتراث عائلي من الأجداد التي يعتز بها الأبناء ويحافظون عليها كذكريات ثمينة للعائلة، وبالطبع لم يضبط البوليس أصحابها يبيعونها لأحد أو يشترون من مهربي الآثار شيئًا منها بل هي تراث قديم لديهم يهتمون بحفظه كحدقة أعينهم – وبالطبع استولت مصلحة الآثار على هذه الآثار وأهملتها في مخازنها نهبًا لكل ناهب وسارق.

انا نرجو من مصلحة الآثار ورجال مباحثها أن يتحققوا من عملية الاتجار بالآثار قبل مداهمة بيوت الأبرياء والاستيلاء على ما لديهم من آثار والقائها بمخازنها معرضة للتلف والسرقة، وليس هذا في مصلحة أحد.

• • •

خطاب الرئيس في عيد العمال
تقرير مشرف عما تم وخطة مطمئنة للمستقبل

لقد أحببت حسني مبارك وأعجبت بصراحته منذ بدء حضوري اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب الوطني في سنة ١٩٨٤، حقًا لقد كانت أحاديث الرئيس - التي أحسست بعمقها - أنها خارجة من قلب مفتوح مملوء بالحب والاخلاص لمصر، بدون مواراة ولا تظاهر، بدون لف ولا دوران، تشعر بأن كلامه يخرج من القلب وإلى القلب، وبذا كان له تأثير السحر على مستمعيه واجتذاب محبتهم واحترامهم، بل وفي رده على أسئلة أعضاء الهيئة البرلمانية ومناقشته لآرائهم وطلباتهم، كان دائمًا يتكلم بصراحة تامة وهدوء مبديًا رأيه الذي تحس أنه يؤمن به حقًا، نعم منذ أول جلسة حضرتها واستمعت له أحببته وقدرت فيه هذه الصفات الطيبة والتي يفتقر لها كثير من الزعماء.

لقد استمعت إلى خطاب الرئيس الذي أذاعهالتليفزيون، كما قرأته في اليوم التالي بجريدة الأهرام التي حرصت على نشره بالكامل، وخيراً فعلت، هذا الحديث الذي اعتبره ايضاحًا وشرحًا وافيًا لكل ما حدث لمصر في الفترة الماضية مما يهم المواطنين، بل ويجب أن يعرفوه، كما أنه اشتمل على خطة الحكومة وجدول أعمالها في الأيام القادمة.

ان مصر لتقدر كل التقدير ما قام به رئيسها المحبوب من جهد صادق جبار من أجلها في جميع النواحي لرفعة شعبها ورفاهيته وتقدمه، وحسن علاقته بالدول العربية والأجنبية، غربية وشرقية، أمريكية وأوروبية وآسيوية وافريقية، نعم لقد أصبحت علاقة مصر الخارجية على خير وجه، ولذا فإنها عندما تطلب مساندة أي من دول العالم فإنها تستجيب فوراً لها للعلاقات الطيبة والقوية معها، وقد استفادت مصر الكثير من هذه العلاقات وما تخلصنا من الكثير من ديوننا وجدولة الباقي منها إلا نتيجة لهذه الكياسة في التعامل مع الدول العربية والأجنبية.

لقد شرح سيادته بنفس متألمة حركات الإرهاب وتأثيرها السيئ على السياحة والاصلاح الاقتصادي الذي نسعى إليه جاهدين. لقد أوضح سيادته ما تقوم به بعض الدول التي يسوءها تقدم مصر وازدهارها وتعمل على تحطيم اقتصادها بمساندتها للارهاب وتعزيزها ببعض الشباب وتوجيهها إياه إلى الاضرار بوطنه، هذا الشباب الذي هو بعض منا، والذي كان يجب أن يعمل مع قافلة التقدم والاصلاح لكنه انقلب عليها واخذ في اعاقة مسيرتها ومحاولة تحطيمها، نعم هذا الشباب الذي غرر به ومن معه من الذين اضيروا بسبب البطالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، نرجو أن يلهمه الله الصواب وينير عيونه على خطأ أعماله، ويهدي سبيله، فيرجع عن غيه ويسير مع القافلة في العمل بجد وعزم لبناء بلدنا الحبيب لنترك للأجيال القادمة مستقبلاً ناجحًا باسمًا.

لقد أوضح سيادة الرئيس ما تم من خطوات فعالة في طريق الاصلاح الاقتصادي والمجهودات الجبارة في سبيل التنمية الاقتصادية والاصلاح الانتاجي للخروج مما كنا فيه من اقتصاد منهار وديون متراكمة وعجز كبير في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وبالتالي في العملات الصعبة التي كانت البلاد في مسيس الحاجة لها لاستيراد المواد الغذائية للشعب ولوازم الانتاج، وما لاقته الحكومة من أزمات صعبة في هذا المجال، وما أدت إليه ما تمت من اصلاحات حتى الآن من خروجنا من هذا المأزق وزيادة المدخرات بالبنوك والزيادة في العملات الأجنبية وتوافرها لدى البنك المركزي المصري، انها حقًا لاخبار مفرحة مطمئنة التي علمناها من خطاب الرئيس.

شرح السيد الرئيس خطة الدولة لمعالجة مشكلة المشاكل، ألا وهى البطالة، والعمل من جميع النواحي على توزيع التنمية في جميع محافظات مصر بالتساوي حتى يكون علاج مشكلة التنمية علاجًا شاملاً وعادلاً تستفيد منه مصر من أقصاها إلى أقصاها، ولكن يجب أن يعلم الجميع أن هذه المشكلة تستلزم تعاون وتكاتف الجميع، تعاون رجال المال والأعمال في انشاء المشروعات، كل في موقعه، قيام كل فرد من القوى العاملة، موظفين أو عمال بواجبهم على خير ما يجب وبكل اخلاص وتفان، تفكير الشباب بعقول متفتحة وثقة وإيمان للقيام بالمشروعات الصغيرة، ولهم عون في ذلك الصندوق الاجتماعي.

ان على الحكومة دوراً هامًا في السنين القادمة من تخطيط وتنظيم، وتشريع مبسط لتسير الأمور بسلاسة ونجاح، كما أن

على كل مصري أن يعمل صباحًا ومساءًا بكل جهده ليكون مواطنًا ناجحًا وبناء في اعادة تشييد مصر العظيمة، مصر الحضارة، مصر الهادئة الطيبة، نعم هذا الشعب المصري الطيب القلب، الباسم الوجه بالقليل أو بالكثير، يجب أن يتعاون بكل اخلاص ومحبة وثقة لانجاح بلده ليترك لأولاده وطنًا يفخرون به وأهلاً يتشرفون بنجاحهم.

انني أشكر من كل قلبي السيد الرئيس الحبيب على ما قدمه لنا في خطابه من جرعة قوية دافعة مملوءة بالإيمان والتفاؤل، واني أتوجه إلى الله عز وجل أن يعطيك الحكمة والصحة وقوة الإيمان لتكمل مسيرة الاصلاح والتقدم .. انه عزيز مجيب.

• • •

لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة لرئاسة الجمهورية؟

أرجو أن تكون مبايعة حسني مبارك لفترة ثالثة لرئاسة الجمهورية ليست فورة حماس وعمق محبة لشخصيته، بل أن تكون هذه المبايعة بناء على دراسة عميقة لسياسته طوال الفترتين الماضيتين وما قدمه لمصر من حلول لمشاكلها الكثيرة والمتراكمة المعقدة منذ سنة ١٩٥٢، هذه المشاكل التي حطمت البلاد زراعياً وصناعياً واقتصادياً وقيماً، نعم السياسات الفاشلة التي اتبعت والحروب التي أودت بأرواح مئات الآلاف من خيرة شبابنا اليافع، هذه الحروب التي أتت على الأخضر واليابس، والتي أدت إلى اهمال مصالح مصر، فانخفض الانتاج الزراعي بشكل خطير، وأوقع القطاع العام البلاد في ديون داخلية وخارجية طائلة وضياع ثروتها بادارته الفاشلة والجهل وعدم الخبرة، وساءت علاقاتها بجميع دول العالم الغربية والعربية، وأصبح الجميع يعادون مصر. لقد تولى حكم مصر وهي في أسوأ حال فمرافقها متهرئة، مياه الشرب ملوثة ولا تصل إلى أغلب السكان إلا بصعوبة ومشقة، والكهرباء دائمة التقطع ولفترات طويلة، ومن الصعب الاتصال تليفونياً لعدم وجود حرارة وارتباك الخطوط، ومياه الصرف الصحي طافحة في الشوارع والأزقة، ووسائل المواصلات مستهلكة ومكدسة بالركاب وسعيد الحظ من يستطيع التشعبط بها، هذه كانت حالة مصر التعسة الحظ. السكان في تزايد سريع على طريقة الأرانب والانتاج الغذائي في نقصان، حتى أصبح امداد هذه الزيادة الرهيبة بالأكل الضروري مشكلة المشاكل مما أوقعنا تحت سيطرة الدول المورّدة للحبوب، وأورطنا في حماة ديون أكثر لدفع أثمانها.

لقد جاء حسني مبارك، رابع رئيس جمهورية لمصر بأسلوب جديد وخطط أخرى غير التي اتبعها سلفاه، فقد اتبع دائماً سياسة الحل الوسط الأمثل، بعد دراسات عميقة بدون انفعال أو اندفاع، فلا يتعامل مع قضايا البلاد الهامة بسخونة الانفعالات أو اضطرام العفوية، فهو رجل دستوري ديمقراطي ينتهي في أحكامه إلى الممكن والحل الأمثل الذي يحقق النجاح، فقد بدأ حكمه باطلاق سراح جميع المعتقلين سياسياً من جميع الأحزاب والنقابات والأيديولوجيات، وبمجرد الافراج عنهم اجتمع بهم وناقش آراءهم وأفكارهم بكل تفصيل وما يقترحونه لحل مشاكل مصر المتراكمة المستعصية، وأطلق لهم ولغيرهم حرية الرأي والكتابة مهما كانت عنيفة، حتى ولو وجهت إليه شخصياً، والحقيقة أن مصر لم تمر بفترة حرية كاملة للكلمة والنقاش على مدى عهود طويلة سابقة إلا في عهد حسني مبارك. لقد كان هذا غريباً على المصريين بعد فترة طويلة من الشمولية وسياسة الرأي الواحد والحجر على حرية الكتاب والمفكرين.

أخذ حسني مبارك في دراسة مشاكل مصر بتأن ودقة وعمق ووضع حلول لهذه المشاكل، وما يمكن تنفيذه منها بعد حسابات كثيرة لنواح متعددة، وتحديد أولويات العمل، وامكانيات تمويل ما يبدأ به من حلول، وما تستلزمه من جهد، واختيار أنسب المنفذين خبرة وعلماً، وهي عملية شاقة بعد أن مضى عهدان كان المبدأ فيهما تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، مهما كان هؤلاء الموثوق فيهم بعدا عن القيام بما يعهد به اليهم، فانتشرت في الحكومة والقطاع العام شرذمة من عديمي المعرفة والخبرة، تولوا الدور الرئيسي فيما عهد به اليهم من المصالح الحكومية والسفارات الخارجية، ورئاسة مجالس ادارات الشركات، مما أشاع الفوضى والانهيار وجعل النفاق وسيلة الوصول إلى المراكز المهمة وسيطرت على تسيير القطاع العام مجموعة من أصحاب المصالح الخاصة حتى أطلق عليهم الشعب هيئة المنتفعين، أما أصحاب الخبرة والكفاءات الممتازة فقد استبعدوا تماماً، فتقوقعوا وبعدوا عن مصالح البلاد، فخسرت مصر خبرات أبنائها القادرين على تولي شئونها.

كانت مهمة حسني مبارك شاقة للغاية في انتقاء الصالح لإدارة مقدرات البلاد وادارة شئون الحكومة والقطاع العام ليقوموا بالاصلاحات المطلوبة وينهضوا بالبلاد من كبوتها، فأخذ يبحث ويجرب ويختبر، وبالطبع أحياناً وقع على من أثبتت الأيام عدم صلاحيته. ولكنه بصبر وطول أناة استمر في عملية الاصلاح وقد تساءل الجميع من أين يبدأ حسني مبارك وبمن يستعين للقيام بالأدوار الرئيسية لاصلاحاته، فالكثيرين فسدوا، لقد كان اختيار رجالات الدولة أكثر صعوبة من كثير من وسائل الاصلاحات اللازمة.

وضع حسني مبارك نصب عينيه أن ما يجب عمله من تغيير شامل في سياسة مصر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع ضرورات العدل الاجتماعي، ولذلك سار على مبادئه المؤمن بها وهى سياسة التوازن، والعمل المتأني التدريجي المحسوب بكل دقة، هذه السياسة التي اتسمت بها جميع الاصلاحات التي تمت في البلاد، نعم أنه بالرغم من الصعوبات والمشاكل الكثيرة المتوالية، ليس هناك منصف لا يعترف بما قام به حسني مبارك من تطوير ملموس لمصر، واصلاحات لم يكن أحد يتصور حدوثها لجميع مرافق البلاد في الفترتين السابقتين لحكمه للبلاد.

ان الاصلاحات والتغييرات التي قام بها حسني مبارك تستحق الدراسة والايضاح وهذا ما سنقوم به في الأعداد القادمة باذن الله.

• • •

لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة [٢]

«انجازاته» المشـكلة السـكانية

لقد كتبنا في العدد السابق عن السياسة العامة للرئيس حسني مبارك والأسلوب الجديد الذي اتبعه في ادارة دفة الحكم، ومبدأه الأساسي في سياسة الحل الوسط الأمثل، والبعد عن الانفعالات والعفوية، والسير في طريق العمل السليم الممكن، وليس للخيال أوالأوهام وجود في عمله وحلوله، فالدراسة المتأنية العميقة، والرجوع إلى آراء الخبراء والمختصين وتنفيذ المناسب والملائم منها لظروف الوطن والمواطنين بدون شطط أو تهور. هذه هى مبادئ وسياسة الرئيس حسني مبارك في تسيير دفة الحكم.

. لقد وجد حسني مبارك عند توليه الحكم أن أم المشاكل – والسبب الرئيسي في أزمات الاسكان والمرافق والتعليم والأزمة الاقتصادية بما تحويه من عدم مواكبة الانتاج مع زيادة السكان وبالتالي النقص الشديد في العملات الصعبة اللازمة لاستيراد المواد الغذائية، وعجز الميزانية، والانهيار الفظيع في جميع نواحي الحياة، من اجتماعية واقتصادية وسياسية – هو ما ابتليت به مصر من الانفجار السكاني، هذه المشكلة وضعها نصب عينيه منذ تولى رئاسة الجمهورية.

يقول الرئيس حسني مبارك أمام المؤتمر القومي للسكان في ١٩٨٤/٣/٢٩ : «ان قضية السكان في مصر كانت في طليعة القضايا التي أوليتها اهتمامي منذ الأيام الأولى لتولي المسئولية من منطلق إيماني بأن التزامنا الأسمى أمام الله والوطن هو اقامة مجتمع قوي قادر على مواجهة تحديات العصر بجسارة واقتدار».

ثم يستطرد سيادته في وصفه للعلاقة الوثيقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية وعدد السكان من ناحية أخرى فيقول:

«التنمية الاقتصادية تستوجب أن يكون عدد السكان متناسبًا مع حجم السلع المنتجة والخدمات التي تقدم بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد، أن المعدل الحالي للتضخم السكاني يعوق جهود التنمية ويبدد آمالنا في تغيير نوعية الحياة ويجعل طموحنا قاصرًا على الحيلولة دون تدهور الأوضاع وتفاقمها، وهذا أمر لا نرتضيه».

تم تكوين المجلس القومي للسكان ليكون هو المؤسسة القومية التي تختص بوضع السياسة السكانية وتشرف على تحقيقها، وواجباتها هذا المجلس تتحدد في، إعداد السياسات السكانية واعتماد البرامج السنوية للمشروعات، وتقييم الانجازات، ووضع الموازنات، وتحديد أدوار الأجهزة المختلفة، والاتصالات الخاصة بالمعونات، وتعيين مديري المشروعات التي تم تحديدها، ويرأس السيد رئيس الجمهورية هذا المجلس. وحددت السياسة السكانية مجموعة من المجالات مثل نشر تنظيم الأسرة في المناطق ذات الانجاب المرتفع وخاصة الريفية، والارتقاء بخدمات رعاية الأمومة والطفولة، وتقليل عوامل الجذب للمدن الكبرى وبخاصة القاهرة بعدم انشاء أية مشروعات صناعية في القاهرة الكبرى.

تحددت الأهداف بخفض معدل النمو السكاني من ٢٧ في الألف في سنة ١٩٨٦ إلى ٢٦ في الألف في عام ١٩٩١ إلى ٢٤ في الألف في سنة ١٩٩٦ إلى ٢١ في الألف في عام ٢٠٠١. وتحقيق توزيع أفضل للسكان، والارتقاء بالخصائص السكانية بخفض نسبة الأمية وزيادة عدد الأسر المنتجة ورعاية الطفولة.

وقد تمت ترجمة هذه الأهداف إلى برامج محددة بدء في تنفيذها، وبالرغم مما ووجهت به هذه البرامج من تهكمات ونقد لاذع من الصحف والجمهور فقد أدى تنفيذها في مجال ضبط الزيادة السكانية إلى تجاوز الأهداف الخاصة بالنمو السكاني والتي قدر لها أن تصل إلى ٢٦ في الألف في عام ١٩٩١ فقد وصلت فعلاً إلى ٢٢ في الألف في السنة المذكورة، وهذا نجاح كبير لم يكن منتظرًا.

أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً بانشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة وأهدافه:

- كفالة التعليم الأساسي لكافة الأطفال.
- اعطاء الطفل المصري نصيب عادل من الثقافة بكل فروعها.
- توفير الساحات الرياضية وأماكن ممارسة الهوايات.
- توفير قدر مناسب من الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال المعوقين.

وقد سار العمل في تحقيق ما خطط له من أهداف خاصة بالمشكلة السكانية على قدم وساق وفي هدوء واصرار قد لا يحس به الجمهور، ولكن في الواقع فإن النتائج حتى الآن باهرة وتبشر بخير كثير، والله يوفقه ليحقق الأماني المرجوة.

• • •

لماذا نبايع ونؤيد حسـني مـبارك لفـترة ثالثـة [٣]

«انجازاته» الاصلاح الاقتصادي والانتاج

تتضح سياسة الرئيس للنظام الاقتصادي الذي يناسب مصر في قوله «ان رؤيتي للنظام الاقتصادي الذي يلائم بيئتنا يستند في تصوري لهدفين رئيسيين هما، زيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية» وقد اعتبر سيادته أن زيادة الانتاج هو قضية مصر كلها. كما أوضح «أن أول متطلبات الاصلاح الاقتصادي هو الاستقرار والبعد عن الهزات والطفرات وتجنب اتخاذ القرارات المتضاربة» كما أكد سيادته أنه لا رجعة عن سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يجب الحفاظ عليه وترشيده، وأن هذا الانفتاح الذي نسعى إليه ونعمل على ترسيخه هو الانفتاح الانتاجي.

أوضح الرئيس أن الانفتاح الانتاجي يجب أن يستند إلى عاملين:

١ - هو أن تكون السياسة في خدمة التنمية حيث قال بضرورة توظيف التحرك الخارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح الاقتصادية الحيوية، وبذلك غير الأسلوب الذي اتبعته مصر على مدى ثلاثين عامًا وكان أن يتبع للاقتصاد السياسة ويسير في ركابها، وهو ما أدى إلى تدهور الاقتصاد المصري، فجاء حسني مبارك وجعل السياسة في خدمة الاقتصاد لتعمل على تنميته وتقدمه، وبذلك عدل مسار السياسة المصرية إلى الطريق السليم.

٢ - أما العامل الثاني الذي أولاه الرئيس اهتمامه لتلبية متطلبات التنمية فهو التكنولوجيا الحديثة لخدمة الانتاج لزيادة كمه وتحسين نوعه ليتمكن من المنافسة في السوق العالمية.

لقد تبنى الرئيس برنامجًا شاملاً للاصلاح الاقتصادي يشتمل على الآتي:

- يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- يهدف إلى زيادة الانتاجية في كل القطاعات الزراعية والصناعية وكذا المتعلقة بالخدمات.
- يزيد حجم الصادرات المصرية بهدف تحسين ميزاننا التجاري وميزان المدفوعات.
- ينشط ويشجع دور القطاع الخاص الذي له الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية.
- تحديث نظام الانتاج عن طريق ادخال التكنولوجيا الحديثة.
- إعطا حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء.

وعند الانتقال من الفكر إلى الواقع، نجد أن السياسة الاقتصادية للرئيس قد أدت إلى انجازات واضحة في جميع مناحي الاقتصاد المصري.

١ - الزراعة والري:

- تم الانتهاء من أعمال البنية الأساسية لمساحة ١,٤٠٧ مليون فدان، تم استصلاح ٨٤٦ ألف فدان منها.
- انشاء وتوسيع وتعميق مصارف مكشوفة في مساحة ٢,٢ مليون فدان.
- تنفيذ شبكات صرف مغطى لخدمة مساحة ١,٤ مليون فدان.
- الانتهاء من مصرف غرب النوبارية بطول ٧٧ كيلو مترًا.
- زاد الانتاج الزراعي في بعض المحاصيل، كما ارتفعت انتاجية الفدان في أغلب المحاصيل الأخرى.
- تضاعفت أرقام الصادرات من الخضروات والفواكه.

٢ - الصـناعة :

- زاد الانتاج من الأسمنت من ٣,٧ مليون طن في سنة ١٩٨١ إلى ١٦,٧ مليون طن في ١٩٩١.

- زاد انتاج حديد التسليم من ٠,٤ مليون طن إلى ١,٦ مليون طن.
- زاد انتاج الأسمدة الفوسفاتية من ٥٣٦ إلى ١٤٥٠ طناً.
- زيادة الانتاج من سلع جديدة وزيادة قدرة الاقتصاد القومي على التصدير.

٣- الكهـربـاء :

تضاعف انتاج الطاقة الكهربائية حيث زادت بنحو ٢٢ مليار كيلووات ساعة.

٤- النقل والمواصلات :

- تحديث ٢١٤٥ كيلو متر سكة حديد والانتهاء من خط سفاجا قنا.
- تشغيل المرحلة الأولى والثانية من خط مترو الأنفاق.
- رفع طاقة الموانئ المصرية بنحو ٢٢ مليون طن.
- زيادة السعة الاجمالية للخدمة التليفونية بنحو ١,٧٢٨ مليون خط.

٥- السـيـاحة :

زيادة عدد الفنادق بنحو ٣٠٨ فندق وبنحو ٥٦,٣ ألف سرير.

وقد ظهر هذا بكل وضوح في زيادة الانتاج الاجمالي فقد كان في سنة ١٩٨١ يوازي ٣٥,٥ مليار جنيه ارتفع في ١٩٩١ إلى ٩٠,٩ مليار جنيه موزعة كالآتي :

القطاعات السلعية كانت ٢٠,٣ مليار جنيه ارتفعت إلى ٥٠,٧ مليار جنيه.

الخدمات الانتاجية كانت ٨,٩ مليار جنيه ارتفعت إلى ٢٤,٥ مليار جنيه.

الخدمات الاجتماعية كانت ٦,٣ مليار جنيه ارتفعت إلى ١٥,٧ مليار جنيه.

أما ما حدث على مستوى أسعار صرف الجنيه المصري والمدخرات والعجز في ميزان المدفوعات واحتياطات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي المصري فهذا حديثنا في العدد القادم باذن الله.

• • •

لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة [٤]

«انجازاته» الاصلاح الاقتصادي

ان ما تم في الأربع سنوات الأخيرة بالنسبة لثبات سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للعملات الأجنبية، وتحسن حالة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وزيادة المدخرات بالبنوك وخصوصًا بالجنيه المصري، ورجوع الثقة في مركز الجنيه المصري، وزيادة احتياطيات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وتخفيض العجز في الموازنة العامة ليدعو إلى الاعجاب الشديد بما اتخذته الدولة من اجراءات أدت إلى تغير مسار الاقتصاد المصري في هذه المجالات.

ان سياسة الرئيس حسني مبارك الخارجية وعلاقاته الطيبة واتصالاته المستمرة بالدول العربية والدول الغربية قد مكننا من خفض ديون مصر الخارجية تخفيضًا كبيرًا بتنازل بعض الدول عن ديونها، وتنازل البعض الآخر عما يوازي ٥٠٪ مما تداين به مصر، وجدولة ما تبقى على مصر من ديون مع تخفيض فوائدها، والحصول على فترة سماح، كل هذا قد أدى إلى أن تتنفس مصر الصعداء، بعد أن كانت أقساط الديون الخارجية وفوائدها تجثم على صدرها وتستوعب تقريبًا كل دخلها من العملات الأجنبية، نعم ان ما وصلت إليه مصر بخصوص هذه الديون ليدعو إلى الاعجاب، إذ استراحت ميزانية الدولة من هذا البلاء، الذي كان سببًا لزيادة هذه الديون وتضخمها باستمرار لعدم القدرة على سداد أقساطها وفوائدها، ثم تغطية قيمة الواردات من مواد غذائية ولوازم تصنيع وخلافها.

كما قامت حكومة الرئيس حسني مبارك بإتخاذ الكثير من الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى نتائج طيبة مبشرة بالخير، فقد قامت بزيادة أسعار الفائدة على المدخرات، ولحسن الحظ تزامن هذا الاجراء مع انخفاض الفوائد على المدخرات بالعملات الأجنبية الهامة، فقد أخذت الفائدة على الدولار الأمريكي في الهبوط حتى وصلت إلى ٣٪، كما أن الفائدة على الجنيه الاسترليني تدنت إلى ٦٪، في الوقت الذي رفعت فيه الحكومة المصرية أسعار الفائدة على المدخرات بالجنيه المصري إلى ٢٠٪ و ٢٢٪، وقد أدى ذلك إلى اقبال الكثيرين من أصحاب المدخرات بالدولار والجنيه الاسترليني إلى تحويلها إلى جنيهات مصرية للاستفادة من الفرق الشاسع في سعر الفائدة، بل وقام الكثيرون من أصحاب المدخرات بالخارج إلى تحويل مدخراتهم إلى مصر واستثمارها بالعملة المصرية، وقد شجع على هذا أيضًا ما اتخذته الحكومة من تعديل قوانين التعامل بالعملات الأجنبية وتحركها من وإلى مصر بحرية كاملة.

أدى الاقبال الشديد على الجنيه المصري إلى ثبات سعره بالنسبة للعملات الأجنبية، وزيادة الثقة فيه، وقد أدى هذا إلى تحسن الاقتصاد المصري وزيادة التفاؤل بالنسبة لمستقبل مصر الاقتصادي، وبذا فقد تعدل مسار ميزان المدفوعات ونقص العجز فيه نقصانًا كبيرًا كما أن زيادة الانتاج وتحسنه كما وكيفًا أدى إلى زيادة الصادرات وتحسن الميزان التجاري.

ان الاجراءات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة بناء على اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، وبالرغم مما سببته هذه الاجراءات من عناء قاس لطبقات الشعب الكادحة، قد أدت إلى نجاح الاصلاح الاقتصادي، وتحسن حال مصر في جميع المناحي، كما شجع مستثمري القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب على انشاء المشروعات الضخمة لازدياد الثقة في مصر واقتصادها ومستقبلها، كما كان لهذه الاصلاحات اليد الطولى في نجاح اتفاق مصر مع دول نادي باريس وعقد اتفاق تنازلها عن ٥٠٪ من ديونها وتخفيض فوائدها واعادة جدولتها.

ان ما قامت به حتى الآن حكومة الرئيس حسني مبارك من اصلاحات اقتصادية قد نجح نجاحًا باهرًا بإعتراف رجال الاقتصاد والمحافل المالية الدولية، مما يبشر بخير كثير للأجيال القادمة، ويجعل صورة المستقبل واضحة تعطي أمالاً كبيرة للمستقبل القريب والبعيد، حقيقة أن ما وصل إليه اقتصادنا الآن لم يكن يتوقعه أكثر الناس تفاؤلاً – وفي هذا بشرى طيبة للطبقات الكادحة بأن فترة المعاناة قد قاربت على النهاية.

والله يوفق الرئيس حسني مبارك في اتمام المسيرة.

• • •

لماذا نبايع ونؤيد
حسني مبارك لفترة ثالثة «انجازاته» [٥]
إعـادة بناء البنية الأساسية للبلاد – النقل والمواصلات

اهملت البنية الأساسية للبلاد منذ منتصف الخمسينات واتجه اهتمام البلاد إلى الحروب المتوالية، فمن حرب ١٩٥٦ إلى حرب اليمن ثم حرب ١٩٦٧ وانتهت بحرب ١٩٧٣، ومعنى هذا أن مصر تحملت أربعة حروب في حوالي فترة ربع قرن، وتحول اهتمام الحكم في هذه الفترة إلى تقوية الجيش وتسليحه وتنظيمه، ومعنى هذا أن البلاد كانت تخرج من حرب لتستعد للدخول في حرب أخرى، وقد أدى هذا إلى أن أغلب موارد ميزانية الدولة وجه أغلبها إلى التعبئة للحروب المتوالية، بما تتكلفها من أموال طائلة أودت بثروة البلاد. فبعد أن كانت مصر تداين انجلترا في سنة ١٩٤٨ بمبلغ ستمائة مليون جنيه استرليني، بأموال تلك السنوات، أي تساوي ما لا يقل عن مائة مليار جنيه استرليني بعملة هذه الأيام، أودت هذه الحروب بثروة مصر وأوقعتها في ديون ضخمة داخلية وخارجية، وقد أدى ذلك إلى اهمال كل ما عدا الجيش وأسلحته ومستلزماته تحت شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة».

عند تولي الرئيس مبارك الحكم كانت البنية الأساسية لمصر في حالة لا تحسد عليها، فقد تهرأت في جميع مناحيها، فالمواصلات أصبحت أحد آلام الشعب القاسية فوسائلها قديمة وكثيرة العطل ودائمًا مكدسة بالجمهور الذي يسعده الحظ أن يجد موطئًا لقدم فيها، مياه الشرب شحيحة ولا تصل إلى أغلب المساكن – مواسيرها تآكلت وأخذت في الانفجار، واختلطت مياه الشرب بمياه المجاري التي تهرأت مواسيرها هى الأخرى، وأصبحت مياه الشرب ملوثة ومحملة بالأتربة، الصرف الصحي انفجرت مواسيره لقدمها وازدياد الضغط عليها فأضحت أغلب شوارع القاهرة بحيرات من مياه الصرف الصحي، الكهرباء قدمت محطاتها وأسلاكها فأخذت في الانقطاع في أوقات متقاربة ولمدد طويلة، التليفونات أضنى عليها الزمان، وأصبح الإتصال التليفوني الداخلي مشكلة بهذه الأجهزة القديمة العاطلة أغلب ساعات النهار، ناهيك بالاتصال بالخارج الذي أصبح في عداد المعادلة الصعبة.

وجد الرئيس حسني مبارك أنه يجب اصلاح وتجديد البنية الأساسية للبلاد قبل أن يبدأ العمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية للنشاط في مصر، وتم توجيه مليارات الدولارات للمشروعات ليس لتجديد مرافق البلاد فحسب، بل ولتوسيعها وزيادة طاقتها أيضًا لتغطي احتياجات الزيادة الرهيبة في السكان.

لقد نال قطاع النقل والمواصلات اهتمام الرئيس حسني مبارك لأهميته للشعب والتنمية وتقدم البلاد، وبلغ ما صرف عليه في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ حوالي ٢٣ مليار جنيه وهى توازي خمس الاستثمارات القومية في هذه الفترة.

لقد زادت الخطوط التليفونية من ٥١٠,٠٠٠ خط في عام ١٩٩١ إلى ٢,٢٦٤,٠٠٠ في سنة ١٩٩٢، كما ادخلت الخدمة الآلية على المدن والمراكز وأصبح عددها ١٩٥ مدينة بعد أن كانت ٧ مدن في سنة ١٩٨١، زاد عدد خطوط التلكس من ٣٥٢٠ إلى ٩٣٤٠ خطًا، زاد عدد الفاكس من ٣٧٤ في ١٩٨٦ إلى ٩٢٩٩ في سنة ١٩٩٢، زادت سعة السنترال الدولي بالقاهرة من ١٦٠ دائرة إلى ٣٦٨٠ دائرة كما أنشئ سنترال دولي بالأسكندرية بسعة ١٠٠٠ دائرة.

كما حدث تطوير كبير في الخدمة البريدية واستخدام نظام الفرز الآلي بها، وتم استخدام الكمبيوتر في خدمة دفاتر التوفير والمراجعة، كما استحدث نظام البريد السريع من الباب إلى الباب، وغيرها من الخدمات البريدية الحديثة.

أما بخصوص السكة الحديد، فقد أدخل ٣٣١ قاطرة جديدة و ١٨٤٤ عربة ركاب و ٣ قطارات سريعة على خط القاهرة/الاسكندرية، تجديد المحطات الرئيسية وانشاء محطات جديدة، بلغت قيمة المنفذ من هذه المشروعات في المدة من ٨١ – ١٩٩٢ – ٣٤٨٠ مليون جنيه.

تم الانتهاء من تنفيذ ثلاثة كباري على النيل عند بني سويف والمنيا ودسوق، ويجري العمل في كباري بنها وفارسكور

والمنصورة ونجع حمادي والأقصر، كما تم تنفيذ ١١٦ كوبري علوي وأنفاق، وقد بلغت تكاليف هذه الكباري ٧٢٥ مليون جنيه.

تم تنفيذ الخط الأول من مترو الأنفاق (حلوان – التحرير – رمسيس – المرج)، كما تم التعاقد وبدأ التنفيذ للخط الثاني (شبرا الخيمة – رمسيس – العتبة – التحرير – الجيزة).

تم تطوير قطاع الطرق فبعد أن كان ٨٣٦٥ كيلو متراً في سنة ١٩٨١ بلغ ١٧٠٠٠ كيلو في سنة ١٩٩٢. وقد بلغت تكاليف انشاء وصيانة هذه الشبكة ١٢٠٠ مليون جنيه.

حقاً لقد تغيرت تماماً حالة المواصلات والنقل والاتصالات وأصبحت في حالة طيبة تضارع ما بالدول الأجنبية المتقدمة.

• • •

لماذا نبايع ونؤيد حسني مبارك لفترة ثالثة «انجازاته» [٦]

إعـادة بناء البنية الأساسية للبلاد - الطاقة والمياه والصرف الصحي

بالمقاييس الحديثة يعتبر معدل استهلاك الفرد سنويًا من الكهرباء مقياسًا لتقدم الشعوب، إذ عليها تعتمد الاحتياجات الأساسية للأمم، من الاستخدامات الاجتماعية إلى الاستعمالات الاقتصادية، زراعية وصناعية.

لذا استهدفت عمليات التنمية في مجال الكهرباء تحقيق أهداف متعددة أهمها:

- توفير الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي الذي إزداد زيادة كبيرة لاستخدامها في الأجهزة الحديثة التي تعمل جميعها بالكهرباء، والتي انتشرت بكثرة في منازل المصريين بجميع طبقاتهم.
- توفير الطاقة الكهربية لمشروعات التنمية الزراعية والصناعية وغيرها وبكميات وفيرة تغطي هذه الأغراض الحيوية والمهمة.
- الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة في توليد الكهرباء سواء كانت مصادر هيدروليكية أو بترولية أو غازية، وتحسين مستوى هذه الخدمة، وترشيد استهلاكها.

ولمواجهة الزيادة المطردة في الطاقة وضعت وزارة الكهرباء استراتيجيتها على تنويع مصادر الطاقة لتحقيق الاستغلال الأمثل لها، مع إعطاء أولوية للمصادر المحلية وخاصة المصادر المائية والغاز الطبيعي، وذلك لتجنيب البلاد الكثير من المواقف الحرجة إذا ما طرأ نقص في أحد المصادر كما حدث بالنسبة للطاقة المائية خلال سنوات قلة مياه فيضان النيل.

لقد بلغ ما صرف على تطوير وتجديد الطاقة الكهربائية في العشر سنوات الماضية ١٤ مليار جنيه وفي الواقع إرتفع الانتاج الكهربي من ٢٤٤ مليون جنيه في سنة ١٩٨٢ إلى مليار جنيه في عام ١٩٩١.

ومن سنة ١٩٨١ تم استخدام الغاز الطبيعي لتوفره، وذلك في محطات التوليد التي كانت تحرق السولار، كما روعي في تصميم المحطات الجديدة إمكانية تشغيلها بالغاز الطبيعي كليًا أو جزئيًا بالإضافة إلى الوقود السائل حسب ما يتاح لقطاع الكهرباء من أنواع الوقود وتحقيقًا للاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المحلية المتاحة. هذا وقد وصل مجموع القدرات المركبة حتى سنة ١٩٩٢ حوالي ١٤٠٠٠ ميجاوات، وجدير بالذكر أنه عند إنشاء محطة السد العالي بقدرة ٢١٠٠ ميجاوات في سنة ١٩٦٠ كان من المتوقع أن تغطي هذه المحطة ما يزيد عن ٨٠٪ من احتياجات القطاعات المختلفة بالدولة من الطاقة الكهربائية لفترة زمنية كبيرة، إلا أنه لتزايد الأحمال الكهربائية ولتغطيها فقد قامت الحكومة بإنشاء محطات للتوليد يبلغ مجموع سعاتها ١٢٠٠٠ ميجاوات في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ - ويبلغ مجموع ما تحملته الدولة في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٢ هو ١٤ مليار جنيه، ليرتفع نصيب الفرد من ٥٠ كيلو وات ساعة في ١٩٥٢ إلى ٨٠٠ كيلو وات ساعة في سنة ١٩٩٠ ثم إلى ١٠٠٠ كيلو وات ساعة في ١٩٩٢.

ولا ندري ماذا كان يصبح حال مصر لو لم تبذل الدولة هذا المجهود الخارق في إنشاء المحطات الضخمة للطاقة.

كما حدثت قفزة كبيرة في مرفقي المياه والصرف الصحي على مستوى الجمهورية فقد بلغ ما صرف على مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي في المدن من ١٩٨١ - ١٩٩١ مبلغ ثلاثة عشرة مليار و ٢٨ مليون جنيه، لقد كانت كميات مياه الشرب النقية في سنة ١٩٨٢ تعادل ٦ مليون متر مكعب يوم فأصبحت في سنة ١٩٩٢ تعادل ١٢,٤ مليون متر مكعب يوم، كما تم توصيل المياه النقية إلى نحو ٤,٥ مليون مشترك جديد، إذ تم مد ١٠١,٥ كيلو متر من مواسير المياه الرئيسية، و ٤٤٢ كيلو متر من الشبكات الفرعية بمدينة القاهرة وحدها وكذا تم مد خطوط وشبكات أطوالها ٤٤٥ كيلو متر بمدينة الاسكندرية. وتم توسيع محطات المياه كما انشئت محطات أخرى في جميع أقاليم الجمهورية.

أما بخصوص الصرف الصحي فقد تم تنفيذ الكثير من شبكات وخطوط الطرد ومحطات الرفع كما تم تنفيذ حوالي ٨٥٪ من مشروع تنقية الجبل الأصفر، كما أنشئ بالقاهرة والاسكندرية والأقاليم العديد من عمليات المجاري وكذا بالوجه البحري والقناة والوجه القبلي، وبذا تم الارتفاع بقدرة الصرف الصحي لاستيعاب زيادة التصرفات الناتجة من زيادة انتاج مياه الشرب.

هذا ما تم من أعمال ضخمة في مرفقي المياه والصرف الصحي، ومازال العمل جارياً وبكل سرعة ليلاحق زيادة العمران والزيادة الرهيبة في عدد السكان.

• • •

حسني مبـــارك ترشيحه وانتخابـــه

اجتـمع يوم الأربعـاء ١٩٩٣/٧/٢١ مـجلس الشـعب وأصدر قراره بترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة ثالثة، وذلك في الاجتماع الذي تم في اليوم المذكور بحضور ٤٤٨ عضواً وقد كـانت نتـيجة التـصويت موافـقة ٤٣٩ من الأصوات الصحيحة ورفض ٧ أعضاء وفي نفس اليوم، وقد وافق سيادة الرئيس محـمد حسني مـبارك على قبـول ترشيحه لرئاسة الجمهورية لست سنوات قادمة تبدأ من ١٩٩٣/١٠/١٣.

كـتبنا في الأعـداد الماضيـة عن انجازات حسني مـبارك واصلاحاته منذ توليه السلطة، فقد استعرضنا ما تم في عهده من أعمال هامة وضرورية أفادت مصر في جميع النواحي، نعم هناك بعض المشـاكل التي يجب العـمل على حلهـا، ولكن يجب الا نطلب من الحاكم أن يصلح كل أخطاء الماضي مرة واحدة، فقطعاً هناك أولويات يجب اتباعها، كما أن الامكانيات المالية والاقتصادية محدودة ويجب السير في نطاقها، فلكل شئ حسـاباته التي تدرس من زواياها المختلفة لتـحـديد أولويات الاصـلاح، لكن الجـهـد الذي بذل طول هذه السنوات كـان جهداً كبيراً يستحق الاشادة.

والبلاد تمضي في مسيرة الاصلاح تفاقمت في السنين الأخيرتين مشكلة الارهاب وانتشرت جرائمهم، وكما سبق أن نادينا طويلاً بخطورتها حتى شملت تخريب اقتصاديات البلاد، فبدأ الاعتداء على السياح الأجانب وتحذيرهم من الحضور لمصر والا تعرضوا للقتل مما سبب انخفاض أعدادهم حتى أصبح الآن ١٠٪ تقريبًا من المتوقع لهذه السنة وسيستمر هذا الانخفاض لمدة طويلة حتى ولو أمكن للحكومة ايقاف موجة الاعتداء على السياحة، إذ ستأخذ رجوع ثقة البلاد الأجنبية في استتباب الأمن مدة ليست بالقصيرة، ثم اتجه الارهاب إلى الاعتداء على الأهالي الآمنين بالمتفجرات القاتلة، كل هذا سبب هبوط وانعدام السياحة وازدياد العاطلين، واضعاف ثقة المستثمرين في أمن البلاد، مما جعل الكثير منهم يحجم عن انشاء مشروعات جديدة بمصر، وقد أدى ذلك لتوقف مسيرة الاصلاح الاقتصادي إلى حد كبير وخطير.

حقيقة قد قامت الحكومة بحملة كبيرة للقبض على هؤلاء الارهابيين ومحاكمتهم وتنفيذ الأحكام فيهم ليكونوا عبرة للآخرين، كما أخذت في تسليح قوات الأمن بالأسلحة المتطورة لمقاومة هذه الآفة المدمرة، لكن هذه الحملة ستأخذ وقتاً طويلاً للقضاء على الارهاب وآثاره، إذ أن الارهابيين انتشروا في طول البلاد وعرضها، هذا الخطر الداهم والبلاء الفظيع لن ينجح في درئه رجال الأمن وحدهم بل يجب أن يشترك معهم جميع أفراد الشعب بجميع فئاته كل من موقعه، فعلى الكتاب والصحفيين أن يكتبوا وباستمرار لتنوير الشعب بمبادئ هذه الطغمة الخاطئة وخطورتها على مصر ومستقبلها القريب والبعيد، وعلى رجال الاعلام أن يوجهوا كل جهودهم وامكانياتهم لاظهار حقيقة الارهابيين ولرفع الغشاوة عن أفكار وعقول من تأثروا بمتاجرتهم بالدين، ومدى خطورة ما ينادون به من شعارات براقة تخفي أعراضًا شريرة تضر بمصر وأهلها، وعلى طبقات الشعب كله أن يفتحوا أعينهم جيداً حتى إذا انتابهم الشك في أي فرد ينتمي إلى هذه الطغمة في الابلاغ عنه فوراً لرجال الأمن، بهذا التعاون الوثيق والتكاتف بين رجال الأمن وأفراد الشعب يمكن القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة الهدامة.

ان الاصلاحات العديدة التي سار عليها الرئيس حسني مبارك، والمواجهة القوية للارهاب، ولاستمرار السير على هذا الدرب حتى يستتب الأمن في طول البلاد وعرضها وتنجح الاصلاحات الهامة لازدهار مصر وتقدمها وزيادة انتاجها، وتخفيض البطالة ورفع مستوى الطبقات المطحونة بزيادة دخلها، يجب علينا جميعًا أن نتوجه في الأسبوع الأول من أكتوبر القادم إلى صناديق الاستفتاء ونقول نعم لحسني مبارك رئيسًا لجمهورية مصر لفترة ثالثة، لا يصح بتاتًا أن يتقاعس أي حامل للبطاقة الانتخابية لهذا الواجب نحو مصر ومستقبلها والأجيال القادمة، حق الانتخاب الذي كفله لنا الدستور يجب أن نعض عليه بالنواجذ ونقدم به لما نراه لمصلحة البلاد، والله يلهمنا الصوات والحكمة لصالح مصر ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة.

• • •

نهـــر النـــيل العظـــيم

قرأت كتاب الأخ العزيز الأستاذ الدكتور رشدي سعيد عن نهر النيل، انه كتاب قيم دسم، كله ينضح بمعلومات هامة بناء على دراسات علمية دقيقة مستفيضة، استلزم القيام بها وجمعها سنين طوال ومجهودات وأبحاث جبارة، لقد ألف الدكتور رشدي كتابه بالانجليزية لصفوة العلماء والمتخصصين وبذلك كانت لفتة علمية خالصة مملوءة بالاصطلاحات التي يصعب على القارئ فهمها أو استساغتها، ولذلك كانت ترجمة سيادته له إلى العربية وبلغة القارئ العادي مهمة صعبة ولا يقدر عليها إلا العالم المتمكن من علمه ولغته والقادر على شرح مراده بلغة سهلة الفهم على كل من يقرأه، وعلى ذلك أخذ هذا الكتاب القيم من المؤلف جهداً مضاعفاً لتأليف هذا المرجع القيم ثم لترجمته هذه الترجمة الواضحة للجميع.

اشتمل الكتاب على كل المعلومات التي يجب أن يعرفها كل مصري عن نهر النيل العظيم الذي يأتي لمصر والمصريين بالخيرات والبركات والحياة، تكلم باستفاضة عن نشأة النهر وتطوره منذ ٦ ملايين سنة عارضًا تاريخ النهر متغاضيًا عن الأدلة التي استنتج منها هذا التاريخ والتي يمكن للباحث أن يرجع إلى هوامش الكتاب للتعرف على الكثير من المراجع التي استنتج منها سيادته التواريخ والبيانات المختلفة. وقد تميزت هذه الملايين الستة من السنين بتطورات مناخية كبيرة أثرت على العالم كله وغيرت الكثير من وجه الكرة الأرضية، ففي هذه الفترة امتدت ثم انكمشت مثالج القطبين والجبال وغطت الثلوج أغلب سطح الأرض ثم تراجعت، وتكرر ذلك عدة مرات، وصاحب ذلك تغيرات كبيرة بالنسبة للجو والأمطار ومنسوب البحار، كما أنه حدثت في هذه الفترة الطويلة حركات أرضية هائلة ونشاط بركاني كبير أثر بشكل أساسي على منطقة منابع النيل، فتغيرت مجاري الأنهار التي كانت تنبع من الهضبة الاستوائية والمرتفعات الأثيوبية والتي كانت توجه مياهها ناحية حوض نهر الأنجونا للمحيط الأطلنطي، أو إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي على التوالي فتحولت إلى اتجاه البحر المتوسط مكونة نهر النيل العظيم، كما شرح باستفاضة تطورات النهر ومجهودات المصريين لترويضه والاستفادة من مياهه.

قدم سيادته بيانات دقيقة عن مياه النهر منذ أقدم العصور وتطورها حتى انتهت منذ ست آلاف سنة إلى ايقاع منتظم في الارتفاع والهبوط طوال العام سنة بعد أخرى، كما بين باحصائيات دقيقة لسنوات ارتفاع مستوى الفيضان وشحه في المياه التي يجلبها النهر منذ بدء التاريخ، وارجع سنوات التدهور السياسي في مصر في عصور الأسرات إلى التدهور الاقتصادي بسبب فترات انخفاض الفيضانات وقلة المياه المتدفقة لمصر وغير الكافية لزراعة أراضيها وما تسببه من مجاعات قاسية وفقر شديد للبلاد فقد كانت أحوال مصر تصح في الفترات التي يكون الفيضان عاليًا ومناسبًا فتزدهر أحوالها اقتصادياً واجتماعياً وسياسيًا، أما في عهود الفياضانات الواطية فإن حالة البلاد تسوء اقتصادياً واجتماعياً وسياسيًا وتتدهور حالة مصر عامة ولذلك قدس المصريون فيضان النيل والذي يكون في أوجه في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر من كل سنة. كما تكلم عن كميات المياه التي تأتي إلى النهر سواء من افريقيا الوسطى أو من هضبة الحبشة ونسبتها إلى مياه الفيضان، وتتبع فيضان النيل منذ أوائل تاريخ الأسرات وما سببته الفيضانات الشحيحة من انهيار مصر في جميع مرافقها.

ثم استعرض سيادته أنظمة الري في مصر منذ فجر التاريخ فمن ري الحياض وهى ادخال المياه عند ارتفاع مياه النيل من ٢٠ أغسطس من كل عام إلى أحواض تتراوح مساحتها بين ٢٠٠٠ فدان في الصعيد إلى ٢٠,٠٠٠ فدان في الدلتا وتحد هذه الأحواض جسور ترابية، وتغذي هذه الأحواض بواسطة قنوات يحفر مأخذها على منسوب يتوسط بين أرض الحوض ومنسوب الحد الأدنى للنيل، ويملأ الحوض ثم تقفل القناة بعد أن يصل عمق المياه بالحوض بين متر وربع ومتر ونصف، وكانت المياه تبقى في الحوض بين ٤٠ و ٦٠ يومًا، وقد استمر ري الحياض آلاف السنين حتى بدأ بناء الخزانات في القرن التاسع عشر والتي أدت إلى تحويل الوجه البحري إلى الري الدائم وزراعة ثلاثة محاصيل في السنة، كما أدى بناء قناطر أسيوط وخزان أسوان إلى زراعة شمال الصعيد بنظام الري الدائم وكذلك أدى بناء السد العالي إلى تحويل زراعة الحياض في الوجه القبلي الأعلى إلى الري الدائم، وبذلك انتهى نظام ري الحياض في مصر.

كما تكلم عن مشروع السد العالي وفوائده وكذلك الآثار الجانبية السيئة له، كما تكلم بالتفصيل عن مستقبل استخدامات مياه النيل والاتفاقيات الخاصة بها بين مصر والسودان، والاتفاقيات الراهنة لتوزيع مياه النيل، وكذا القانون الدولي ومياه الأنهار المشتركة، ثم شرح باستفاضة استخدام

دول حوض النيل لمياهه من بدء النهر في أواسط افريقيا وهضبة الحبشة ثم السودان ومصر ومشروعاتها المستقبلية وتأثير ذلك على ما يصل إلى مصر من مياه النهر، واقتراحاته في تنظيم توزيع مـيـاهه بين دول الحـوض المتـعـددة، ثم تطرق إلى المشروعات المستقبلية لبناء الخزانات في الأماكن المختلفة من النهر حتى تضمن مصر كمية المياه اللازمة لها في مستقبل الأيام وزيادة المساحة الزراعية بها.

انه حقًا كتاب قيم ومرجع هام للنهر الذي نعيش على جوانبه ونشرب من مياهه ونروي أراضينا منه، والذي لانتظامه أهمية قصوى لمستقبل البلاد وأهلها، لذلك يجب أن يقرأه كل مصري ويتركه لأولاده كمرجع هام لدراسته.

• • •

تهنئة من القـلب

ان النتيجة الرائعة لانتخاب الرئيس حسني مبارك لرئاسة الجمهورية لمدة ثالثة قد أسعدتني كل السعادة فالنسبة الكبيرة في عدد الذين أدلوا بأصواتهم بالنسبة لمجموع الناخبين، هذه النسبة التي لم تحدث منذ قيام الثورة وحتى الآن، لهي مؤشر هام على أن الشعب المصري قد تخلى عن سلبيته التي سيطرت عليه في جميع الانتخابات والاستفتاءات السابقة نتيجة لعوامل كثيرة أهمها عدم ثقته في نزاهة هذه الانتخابات، إن تخلي الجماهير عن سلبيتها إيمانًا بسياسة الرئيس حسني مبارك واقتناعاً بأن مصلحة البلاد وشعبها تقتضي الحرص على تجديد انتخاب سيادته لرئاسة الدولة، هذا الاقتناع الذي تمثل في محبة الجماهير له وحرصها على المسارعة للأدلاء بأصواتها.

– ان النسبة التي وافقت على انتخاب الرئيس ومقدارها ٩٦,٢٨٪ لهي نسبة تدل دلالة واضحة على ايمان الشعب بأن انجازات الرئيس لهي الحافز القوي على اعادة انتخابه والاطمئنان لحكمه ووضع مقاليد البلاد ومستقبلها بين يديه ليسير بها إلى مستقبل باسم ومشرق ليصل بأهدافها إلى التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويعطي للمواطنين الأمان والطمأنينة والرفاهية.

– ان الثقة الكبيرة التي وضعها الشعب في الرئيس حسني مبارك لتضع على عاتق سيادته عبئًا ثقيلاً ألا وهو أن يبذل جهداً مضاعفًا لتقديم الكثير لهذا الشعب المخلص في جميع مجالات التنمية ليرفع عن عاتقه المعاناة التي سببها له الاصلاح الاقتصادي والظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ويعطيه حياة كريمة مرضية.

– اننا اذ نتقدم بالتهنئة الخالصة القلبية لسيادة الرئيس على ثقة الشعب به، هذه التهنئة المنبعثة من قلوب عامرة بمحبته، لنرجو من الله أن يعطيه الحكمة والقوة ويسدد خطاه في السير بالبلاد إلى الحياة الطيبة والأمان الذي نتمناه جميعًا والله ولي التوفيق.

• • •

تطلعات .. وأمنيـــــات [١]

إن الثقة الكبيرة التي أولاها الشعب للرئيس حسني مبارك، والحماس والمحبة التي فاضت من الجماهير نحو سيادته لتجعل تطلعاتنا وأمانينا تزداد قوة واندفاعًا، نعم لقد قام سيادته بانجازات ضخمة في مدتي رياسته السابقتين والتي سبق أن كتبنا عنها بايضــاح في هذا المكان، لكن الشـعب يتطلع إلى مـزيد من الانجازات التي يرجو أن يستجيب الرئيس إليـها ويعمل على تحقيقها.

لقد عشنا في السنوات القليلة الماضية في حياة سياسية تحدوها الديمقراطية، لكننا نأمل في جرعات أخرى من هذه الديمقراطية، إن الظروف التي أحاطت بالرئيس أنور السادات في أواخر سني حكمه، إضطرته أن يكبل البلاد بالكثير من القوانين التي شلت من حريتها في نواح كثيرة، وعلى سبيل المثال لا الحصر قوانين الصحافة وإصدار الصحف التي أصدرها في أواخر حكمه، انها تعتبر قيودًا قاسية على هذه السلطة الهامة في حياة الأمم، فإننا نتطلع إلى إلغاء هذه القوانين التي تحد من حرية الشعب في إصدار الصحف بجميع أنواعها، حقًا لقد أعطى حسني مبارك الحرية الكاملة للصحف لتنشر ما تريده وللكتاب ليكتبوا كل ما يعن لهم بدون رقيب أو مراجعة، حتى لقد خرجت بعض الصحف عن التقاليد والصحفية السليمة وهاجمت الكافة بغير لباقة وبادعاءات غير صحيحة، ومع ذلك فلم يراجعها أحد..

إن القيود التي وضعت على إصدار الصحف قصد منها منع بعض التيارات من الحصول على تراخيص بإصدار صحف لها، وقد تغلبت هذه التيارات على هذه القضية بنشر ما تريده ببعض صحف المعارضة بدون أن تتحمل المسئولية الأدبية لهذا النشر، ألم يكن من الأصلح أن تكون التراخيص من السهل الحصول عليها، لتتحمل كل جهة تصدر جريدة مسئولية ما تنشره أمام القراء.

لقد صدرت في أواخر عهد الرئيس أنور السادات الكثير من القوانين التي تحد من حرية الشعب وبذلك فهي تجعل الديمقراطية الحقة ناقصة منقوصة، فإن آمالنا أن تراجع هذه القوانين ويلغى بعضها أو يعدل البعض الآخر حتى يحس الشعب حقًا بأنه يعيش في ديمقراطية سليمة في عهد حسني مبارك، وفقه الله.

• • •

تطلعات .. وأمنيـــات [٢]

اننا نتطلع إلى عهد جديد في المدة الثالثة لحكم الرئيس حسني مبارك، إذا أردنا عهداً جديداً حقاً ووطناً حديثاً قوياً ليجابه القرن الواحد والعشرين، ويجاري التطورات السريعة التي تسير بالعالم إلى حياة غير ما نعيش فيها في أواخر القرن العشرين، هذه النظرة إلى المستقبل القريب تستوجب النظر والتمعن في النظام السياسي الذي سارت عليه مصر في النصف الثاني من هذا القرن، سياسة التخبط البشع بين النظم الشبه شيوعية إلى النظم الاشتراكية إلى نظم مهجنة من النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي المحدود.

لقد عشنا في غابة من القوانين المختلفة والمتعارضة التي احتار فيها الشعب، بل ورجال القانون أنفسهم، ومنها ما شرع لتطبيقه على فئة معينة أو فرد معين ثم أهمل ولم يطبق على أحد بعد ذلك، هذه الغابة من القوانين مازلنا نعيش في ظلها ونحتار في التعامل معها وتفسيرها، انها مهزلة أن تعيش دولة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في ظل هذه التشريعات.

اننا نتطلع إلى اعادة النظر في تنظيمات الدولة السياسية من تشريعية وتنفيذية وقضائية، يجب أن تدرس هذه السلطات التي هى أساس قيام الدولة ونجاحها وتقدمها، وذلك بمعرفة الخبراء في هذه النواحي، والحمد لله فإن بمصر المخلصين من أبنائها الأكفاء الذين يمكن أن يقدموا خبراتهم في وضع أسس قويمة وقوية لهذه السلطات الثلاث.

ان السلطة التشريعية من مجلسي الشعب والشورى، يجب تعديلها بحيث تعطي السلطات التامة للتشريع ومراقبة السلطة التنفيذية، فما فائدة مجلس الشعب إذا ما نظر وناقش موازنة الحكومة ولكن هذه السلطة تقتصر على المناقشة فقط ولا يمكنه تعديل شئ فيها أو الغاء بعض بنودها، هذا على سبيل المثال، وما قيمة مجلس الشورى وقد حوى خبرات عظيمة وقام بدراسات رائعة للكثير من مشاكل مصر لكن ليس له الحق في إصدار أية قرارات، وتكون النتيجة أن هذه المواضيع الهامة وما يكتنفها من مشاكل، وحلولها البناءة توضع في الملفات وتحفظ ضمن أضابير مجلس الشورى، يجب اعطاء مجلسي الشورى والشعب السلطات الفعالة لمستقبل البلاد.

ان عضوية مجلس الشعب التي ترشحها الأحزاب وخصوصاً الحزب الحاكم بدون دراسة ولا تمحيص، فتأتي إلى المجلس مجموعات من المرتزقة والمنتفعين والمهتمين بالاتجار في المخدرات، وهى أبشع التهم التي يوصم بها أي مواطن، هذه العضوية التي لا تصلح للتشريع للبلاد أو مراقبة تصرفات السلطة التنفيذية يجب عدم ترشيحها لمجلس الشعب، ومن حاصلة القول فإن انتخاب ٥٠٪ من الفئات و ٥٠٪ من العمال والفلاحين خطأ فاحش، فقد وضع هذا النظام في ظروف خاصة وفي عهود مضت وانقضت ويجب تعديلها وترك الترشيح حراً وللناخب أن يختار من يراه اصلح. اما السلطة التنفيذية فيجب دراسة عدد الوزارات ودمج بعضها لتتركز المصالح المتجانسة في وزارة واحدة، وفي أيدي وزراء يضع كل منهم برنامجاً دائماً وفعالاً للوزارة التي يتولاها، هذا البرنامج الذي يجب أن تسير عليه الوزارةمهما تغير وزيرها، يهدف إلى مصلحة البلاد على الأمد الطويل، كما يجب أن يتم اختيار الوزراء من الشخصيات القوية العامةالتي لها خبرة عميقة وطويلة في أعمال الوزارة التي يتولاها.

أن ما يعنيه المواطن من تعطيل الفصل في قضاياه، والتردد على المحاكم السنين الطويلة للحصول على حكم في دعواه وما يتكلفه من مصاريف قد تزيد عما يطالب به من حقوق، هذه المعاناة البشعة التي جعلت بعض ذوي الحقوق يتخلون عن المطالبة بها تفادياً لهذه المتاعب، نعم يجب دراسةالنظام القضائي دراسة شاملة ووضع نظام جديد له يحفظ للمواطنين حقوقهم وكرامتهم.

اننا على أبواب القرن الواحد والعشرين الذي يجب أن ندخله ونحن مستعدون له حتى يمكننا السير مع العالم بايقاع سريع بدون عثرات ولا مشاكل، والله ولى التوفيق.

• • •

تطلعات .. وأمنيـــات [٣]

قبل أن نتكلم عن الاصلاحات المختلفة التي يرجوها الشعب من حكومة الرئيس حسني مبارك فإن هناك مطلبًا عاجلاً وهامًا وبدونه فسوف تتعثر الاصلاحات المطلوبة، ولن تأتي بالمرجو منها، هذا المطلب الرئيسي هو أن تقوم الحكومة بالضرب بيد من حديد على الطبقة البيروقراطية المنتشرة في جميع الوزارات والمصالح بشكل مؤسف ومثير، هذه الطبقة التي تعرقل أي عمل أو اصلاح بما تضعه في طريقه من معوقات وتفسيرات عجيبة للقوانين واللوائح مما يؤدي إلى تعطيل كل عمل صالح وخصوصًا الاستثمارات التي نلهث وراءها حتى تتحقق التنمية المرجوة وزيادة الانتاج والارتفاع بمستواه كما وكيفا، وتشغيل الأيدي العاطلة لتخفيف العبء على الحكومة والام العائلات التي تعاني وتتعثر في الحياة بسبب تعطل أبنائها، بعد أن عانت الأمرين في سبيل تعليمهم وتربيتهم وكانت تنتظر يوم تخرجهم للمساعدة في تربية باقي الأولاد، أو على الأقل لتحمل أعباء أنفسهم، فنكبت هذه العائلات بتعطل أبنائها وزيادة أعبائها.

ان هذه البيروقراطية هى التي يشكو منها الشعب مر الشكوى لتعطيل أعماله، فالمشكلة التي يجب أن تحل في ربع ساعة، تأخذ أيامًا وأسابيع بل وأحيانًا أشهرا، في «تعالى بكره» أو «الأسبوع القادم» وتكرار هذا مرات عديدة، والفرد يلهث ذهابًا وإيابا بدون نتيجة حتى يحن عليه الموظف أخيراً وينهي له مشكلته، وان أنسى لا أنسى أنه منذ عدة سنوات سافرت ابنتي مع زوجها وأولادهما في منحة له بأمريكا، وكانت ابنتها الكبرى في السنة السادسة الابتدائية، ولكي يتم امتحانها في السفارة المصرية، طلب منها شهادة بأنها انتقلت من السنة الخامسة إلى السادسة الابتدائية، فقمت لها بهذه المهمة، فكم تعبت في الانتقال من مدرستها بالزمالك، إلى المنطقة التعليمية في مجمع التحرير الذي استلزم على الأقل ترددي عليه ست مرات ما بين مكتب وآخر وغياب بعض الموظفين الذين يلزم توقيعهم على الشهادة، وبعد لأي كان لابد من الذهاب إلى مكتب آخر بجاردن سيتي أكثر من مرة وأخيراً الذهاب إلى وزارة الخارجية للتصديق على الأختام والتوقيعات فأخبروني بأنه يجب ذهابي إلى مكتب لهم بالعباسية فذهبت إليه ووقفت في الطابور حوالي الساعة حتى وصلت إلى آخر مرحلة وهو خاتم وزارةالخارجية، فأمسك رئيس الادارةالمختص بالشهادة وضحك وقال لي ما هذا اثنى عشر توقيعًا وخمسة أختام حكومية هل ستتولى احدى الوزارات بعد كل هذا العناء، لقد قضيت ثلاثة أسابيع وأنا أجري وراء الحصول على هذه الشهادة، علمًا بأنني كنت في هذا الوقت عضوا بمجلس الشعب، وهذا قد سهل لي الكثير. هذه هى المصالح الحكومية بروتينها وبيروقراطيتها المؤلمة.

هناك أيضًا مصيبة أكبر، وهى انتشار الرشوة بشكل خطير في أغلب المصالح الحكومية وبين جميع درجات الموظفين، فبعد أن كان الموظف يأخذ الرشوة على استحياء فقد تطور الأمر إلى الأسوأ فأصبح يطلب الرشوة ويحدد قيمتها وعندما يستكثرها صاحب الحاجة فإنه يدخل مع الموظف في عملية فصال مقززة، ان هذا الداء الوبيل يضر أولاً وأخيراً بالصالح العام، وسمعة البلاد خصوصًا بالنسبة للاستثمارات والمشروعات، فكم من مشروعات ضخمة هربت من العمل في مصر ولاذ أصحابها بالفرار عندما وجدوا أنه من أولى الخطوات فقد طلبت منهم مبالغ خيالية لانهاء أعمالهم.

أنه يجب أن تتخذ الحكومة اجراءات حازمة وعنيفة للقضاء على هؤلاء البيروقراطيين والمنتفعين والمرتشين حتى تأتي الاصلاحات الاقتصادية بنتائج طيبة كما نأمل ونرجو.

• • •

تطلعات .. وأمنيـــات [٤]

إذا ما تطلعنا إلى الاصلاح الاقتصادي الذي تسير عليه البلاد والذي وعدت الحكومة بأن يتم في سنة ١٩٩٥، فإننا نرجو من الحكومة الاسراع في اتمام هذا الاصلاح في التاريخ الذي حددته وهو سنة ١٩٩٥، إذ يعاني المواطنون معاناة قاسية، انتظاراً لهذه الاصلاحات.

ان أهم ما يجب العمل به لانجاح هذا الاصلاح هو تعديل قوانين الضرائب بإصدار قانون الضريبة الموحدة التي وعدت الحكومة به منذ سنوات ولكنها أجلته من سنة لأخرى، وليس في تطبيق الضريبة الموحدة مع ابقاء فئات الأعباء العآئلية ونسب الضرائب فائدة ولا نفع، بل يجب زيادة الأعباء العائلية لتتناسب مع التضخيم المستمر وزيادة أسعار لوازم المعيشة بشكل مفزع، هذه الأعباء التي تقررت بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي صدر من اثنى عشر عامًا، بلغ التضخم فيها ما يزيد عن ٤٠٠٪، وكذا تخفيض سعر الضريبة التي ضج منها الممولون في السنوات الماضية، كما يجب تعديل قانون الدمغة والتي زيدت زيادات متوالية حتى أصبحت عبئًا قاسيًا على الجماهير، ولا أدل على ذلك من رسم الدمغة على الأوراق المالية الذي بلغ ١,٢٪ وهي ضريبة رأسمالية تحصل مهما كانت نتيجة النشاط حتى ولو حقق خسائر، وهي أحد الأسباب الرئيسية في كساد سوق المال. ان هذه الضرائب المرتفعة هي طاردة للاستثمارات، فليس هناك مستثمر يستغل أمواله في مشروعات لتستولى الضرائب على أغلب ربحه، انه لأصلح له بمراحل إيداع أمواله بأحد البنوك لتغل له فوائد أضعاف ما يحققه الاستثمار بعد سداد الضرائب، مع ما في الاستثمار من مشاكل ومتاعب ومخاطرة.

ان من أولويات عمل الحكومة الجديدة (القديمة) هو اعطاء كل وسائل الاصلاح الاقتصادي الأولوية، وتنفيذها بكل اخلاص وشجاعة بدون الاهتمام بصراخ المنتفعين والمرتزقة، فإنه يجب السير بخطى سريعة في تنفيذ خصخصة القطاع العام مع الأخذ في الاعتبار استيعاب السوق المالية لهذه المنشآت – فإذا تم ذلك فإن خصخصة القطاع العام وانشاء المشروعات الجديدة التي يقوم بها المستثمرون ستأتي بنتائج باهرة تقفز بالاقتصاد المصري قفزات واسعة سريعة، فمن زيادة الانتاج إلى ارتفاع قيمة الصادرات لتؤدي إلى تغطية العجز في الميزان التجاري بل والحصول على فائض منه، كما أن زيادة النشاط الصناعي والتجاري سيؤدي إلى استخدام الأيدي العاملة وبذلك تنتهي أزمة ومشكلة البطالة التي تسبب للحكومة والعائلات صداعًا مستمراً ومشاكل قاسية اجتماعية وأمنية.

إن اصلاح الاقتصاد الزراعي لهو عامل هام وضروري، فيجب العمل بكل سرعة على اصلاح الأراضي لزيادة الانتاج افقياً، والاهتمام باستخدام أحدث التكنولوجيا الزراعية للارتفاع بالانتاج رأسيًا، حتى تقل الفجوة بين احتياجات البلاد الغذائية والناتج المحلي منها، والتي أدت إلى ارهاق ميزان المدفوعات في الربع قرن الماضي لاستيراد أربعة أخماس الحبوب اللازمة لغذاء الشعب، هذا فوق التدهور البشع في انتاج القطن الذي كان عماد الثروة الزراعية، فبعد أن كنا مصدرين لأجود أنواع القطن أصبحنا مستوردين لأسوأ أنواعه.

والله يوفق الحكومة للسير بخطى قوية لاتمام الاصلاح الاقتصادي حتى تتخطى مصر وضعها ضمن بلاد العالم الثالث، وتحتل مركزاً مرموقًا في زمرة البلاد المتقدمة.

• • •

تطلعات .. وأمنيـــات [5]

إن التعليم ليعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها البلاد، ولما كان هو أساس تقدم الشعوب وازدهار أمورها، إذ أن الصغار والنشء هم عماد البلاد، إذ سيتولون قيادتها وشئونها، فإذا صلح التعليم، صلحت جميع مناحي الوطن أخلاقيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، لذا نجد البلاد المتقدمة في جميع أنحاء العالم تعمل دائمًا على اصلاح التعليم والاهتمام بجميع شئونه بالرغم من تقدمها في هذا المجال.

اننا نريد تعليمًا حديثًا يساير التقدم والتكنولوچيا في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها من شئون البلاد، نريد تعليمًا يتعاون مع الصناعة ويشد أزرها بخريجين متفتحين تتلاءم معلوماتهم وخبراتهم مع ما سيقومون به من أعمال، فيجب أن يتناسب التعليم مع ما في المنطقة التي يعمل فيها من أنشطة صناعية وزراعية، بل ويتخصص في أنواع الصناعات المحيطة به، وبذا سنجد الأنشطة المختلفة ترحب بكل متخصص في انتاجها، وبذا لن نجد العاطلين بهذا الشكل المخيف، يجب أن ندرس احتياجات كل نشاط من المتخصصين فيه فنوجه الشباب إلى كل تخصص حسب الحاجة اللازمة له بدون زيادة أو نقص.

يجب اعادة دراسة المقررات في جميع مراحل التعليم وتطويرها لتخريج شباب متفتح على معرفة عميقة بدراسته حتى ينجح في الحياة وتستفيد منه الأنشطة الفائدة المرجوة، فيتقدم اقتصاد البلاد، كما نتمنى أن يكون تطور التعليم نحو توسيع مدارك الطالب وغرس حب القراءة والبحث والاطلاع منذ صغره، لا أن يتخرج متخومًا بما يحشو به عقله من مقررات لغرض النجاح فقط، وبعد تخرجه تتبخر هذه المعلومات بانتهاء الغرض منها، لذا يجب أن تكون الامتحانات موجهة لمعرفة معلومات الطالب ومدى بحثه في المراجع والدوريات وتفهمه العميق لما درسه من علم وتخصص. ان البلاد ليست في حاجة إلى هذه الأعداد الهائلة التي تتكدس في مدرجات وفصول الجامعات، بل يجب أن تقتصر الدراسة على اعداد مناسبة لما تحتاجه البلاد منهم، لذا يجب أن تقدر مصروفات كبيرة. للدراسة في الجامعات حتى تقتصر على المتفوقين الذين يتعلمون بالمجان لتفوقهم وغيرهم من القادرين. أما الأعداد الفقيرة فيجب أن توجه إلى التعليم المتوسط والفني الذي يمكن أن يعطينا الأعداد اللازمة للصناعات والأنشطة المختلفة، ونتيجة لهذا سنجد الشباب المناسب للعمل كما ستوفر الحكومة مئات الملايين من الجنيهات التي تصرفها على التعليم الجامعي المجاني بدون أي داع. نريد من التعليم أن يقدم للبلاد شبابًا متفتحًا يعرف كيف يتصرف بيسر ومعرفة، متخصصًا دارسًا لما سيقوم به من أعمال.

أننا نطالب الحكومة أن تعدل مرتبات المدرسين بحيث تكفي لمعيشتهم معيشة كريمة طيبة حتى يقوموا بأعمالهم على خير وجه وبتفان شديد وبال مطمئن، منصرفين عن الدروس الخاصة التي سببت أسوأ النتائج لنظام التعليم في مصر، كما ترفع عن عاتق الآباء المصاعب التي تقابلهم لتغطية المبالغ الباهظة التي يدفعونها لهذه الدروس الخاصة.

نريد من وزارة التعليم اعادة تدريس التربية الوطنية، التي تغرس في نفوس الصغار، والنشء حب وطنهم والتضحية في سبيله بكل غال نفيس، هذه الروح التي ضعفت وبهتت ألوانها في فكر وروح شباب اليوم، كما يجب العمل على الاهتمام بتدريس القيم الأخلاقية السامية من أمانة وصدق ومحبة الغير والمحافظة على حقوقهم والتعفف عن مد أيديهم إلى أموال الغير والقناعة بما يحصل عليه من مجهوده وعمله، شباب يعمل ويتطلع إلى المثل العليا السامية ويؤمن بها.

فإذا قدمت وزارة التعليم ما نتطلع إليه ونتمناه تكون قد قدمت للوطن أجل وأعظم الخدمات، إذ ستعطيه رجالاً قادرين على خدمة بلادهم أحسن الخدمات وأجداها.

• • •

تطلعات .. وأمنيـــات [٦]

إن من أهم المسائل التي نتطلع إليها هى أن تقوم الحكومة باتمام الاصلاح الاقتصادي بسرعة وبدون تمهل، لأن مستقبل البلاد يستند إلى هذا الاصلاح، كما أن الشعب بدأ يضج لارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار نتيجة لما اتخذته الحكومة من رفع الدعم على السلع الضرورية، ما عدا الخبز، وكذا الزيادة الفاحشة في أسعار الخدمات من مياه وكهرباء وتليفونات وغيرها من الخدمات بحجة مساواتها بأسعارها في الخارج، ولم تأخذ الحكومة في الحسبان زيادة التكلفة في الخارج وخصوصاً أجورالعمال والمهايا. كما أن متوسط دخل الفرد في الخارج أضعاف دخل المواطن المصري، فجاءت الزيادات التي فرضتها الحكومة في أسعار الخدمات والبنزين ومنتجات البترول عبئًا ثقيلاً على عاتق المواطنين، هذا بخلاف ما تتوعدنا به الحكومة في زيادتها للأسعار في المستقبل، وكذا ضريبة المبيعات التي تتحملها جميع الطبقات بدون تفرقة - كل هذا يستوجب أن تقوم الدولة بالانتهاء من الاصلاحات الاقتصادية سريعاً بإذن الله.

إن الانتاج المتزايد هو عماد النشاط الاقتصادي، فيجب أن تعمل الحكومة بكل همة على القضاء على البيروقراطية والاستهتار والتهاون، وقلة الذمة من الموظفين المنحرفين، يجب مراقبة جودة الانتاج بتحديد مواصفات قياسية للمنتجات، حتى يمكن لبضائعنا أن تنافس المنتجات الأجنبية ويمكننا منافسة المنتجات المماثلة بالخارج وارتفاع أرقام التصدير حتى تضيق الفجوة بين الاستيراد والتصدير ، لأن استمرار العجز في الميزان التجاري يحمل البلاد بعبء ثقيل لتغطية هذا العجز، كما يجب على المنتجين مراقبة تكاليفهم حتى لا يتحمل المنتج بزيادة في التكلفة، هذه التكاليف التي تستوعب أغلب قيمة هامش الربح.

كما يجب مراجعة وتعديل القوانين واللوائح التي يستغل المخربون نقصها وغموضها في تعطيل سير ركب الاستثمار ومضايقة المستثمرين، فكم من مشروعات استغرق انشاؤها أربع أو خمس سنوات لما يلاقيه أصحابها من عقبات ومناكفات طوال مدة إخراجها إلى حيز الانتاج، لذا يجب تعديل هذه القوانين واللوائح حتى يأخذ الاستثمار طريقًا معبداً فيخرج إلى حيز الوجود في سرعة ويسر.

من أهم وسائل الاصلاح الاقتصادي تخصيصية القطاع العام، أنه يسير متعثراً فيجب الاسراع في تنفيذه، والعمل على بدء شراء القطاع الخاص له بدون تدخل من الأيدي القذرة والمرتزقة، ويدهشني قول البعض ببيع الوحدات الخاسرة، ان المستثمرين سيحجمون عن شراء هذه الوحدات، بل يجب بيع الرابحة، أما الخاسرة فيجب العمل على اصلاحها حتى تحقق أرباحًا وحينئذ يتم بيعها فيقبل المستثمرون على شرائها، وهذا ما اتبعته تاتشر عندما قامت بعملية التخصيص في انجلترا، يجب دراسة الطرق والأساليب التي تمت ونجحت في الدول الأخرى واتباعها حتى نصل إلى نتائج مرضية.

يجب اصلاح سوق المال ونظام البورصات، ورفع أي رسوم أو دمغات باهظة على رؤوس الأموال في شركات المال حتى يتشجع الجمهور على شراء أسهم الشركات التي تطرح على الجمهور للمشاركة في شركات القطاع العام، لقد بلغت قيمة الدمغة على رأس المال ١,٢ ٪ سواء ربحت المشروعات أم خسرت.

يجب العمل على تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية، لاستثمارها في المشروعات الصناعية، والسياحية، باعطائهم تسهيلات في الحصول على الموافقات المختلفة والرخص، فكم من شركات سياحية وقعت في مأزق عطلتها سنوات طويلة، إذ تولتها براثن المشاكل بين وزارة السياحة ووزارة الاصلاح الزراعي على ملكية الأراضي التي اشتراها المستثمرون لإقامة منشآتهم السياحية عليها، فقد اشتروا الأراضي من وزارة السياحية، وبعد الانتهاء من اقامة الكثير من المباني والمنشآت عليها أتت بلدوزرات وزارة الاصلاح فهدمتها بحجة أن الأرض مملوكة لها، واضطرت الشركة للدخول في قضايا مع الوزارتين، وفي هذا تعطيل طويل للمشاريع السياحية، فيجب على الحكومة تحديد اختصاصات كل من الوزارتين.

فإذا قامت الحكومة بهذه الخطوات المهمة زاد نشاط الاستثمارات وزار الانتاج وارتفعت أرقام التصدير، وكذا تشغيل الأيدي العاطلة التي تسبب مشاكل جمة للحكم وآلاماً موجعة للشعب.

• • •

النـيل الغلـبان البائـس

كم كان النيل جميلاً منذ ثلث قرن عندما كان الفيضان في شهري أغسطس وسبتمبر من كل عام يملأ النيل بالماء المحمل بالطمي الثمين الذي كان يسعد الأرض ويعطيها خصباً طبيعيًا مفيداً بدلاً من السماد الكيميائي الذي يستعمل الآن وبكثرة والذي أضر بنا وبصحتنا، ان انسى ما أنسى عندما كنت أعود أسبوعيًا بالسيارة من الاسكندرية في شهري الفيضان العالي ويدخل السائق القاهرة عن طريق بولاق ويسير بحزاء النيل فأراه في أوج مجده وقد امتلأ حتى ضفتيه بمياه الفيضان السمراء الجميلة – والسفن الشراعية الرأسية في روض الفرج وبولاق محملة بخيرات الصعيد وكأنها تقف في الشارع بجوار السيارات وعربات النقل، هذا النيل الذي كان يشرح الصدر بالنظر إله ويفرح القلوب بانتظار ما يأتي به من فيضان رائع محملاً بأنواع الأسماك النيلية اللذيذة، ماذا أصبح حاله الآن!! أنه في أسوأ حال على ما أصابه بسبب السد العالي ولننظر في حالته بسبب التلوث الذي نقرأ من حين لآخر عما اتخذته وستتخذه الحكومة للعمل على منع هذا التلوث البشع، من تركيب أجهزة تنقية على مصبات المصانع القائمة على طول مجرى النيل والتي تلقى فيه بفضلاتها المحملة بمواد كيميائية ضارة ومؤذية والتي تسببت في القضاء على أغلب أنواع الأسماك الجيدة ولم يبق إلا بعض الأنواع الدنيا منها، نعم نقرأ عن القوانين التي صدرت لمراقبة هذه المصانع ومتابعة تنفيذ القوانين، ولكن الاهمال والاستهتار وخراب الذمم أدى إلى بقاء الحال على ما كان عليه من تصريف هذه المواد السامة به بدون أي تنقية، ان آلاف القرى والمدن المقامة على مجرى النهر تقذف بصرفها الصحي في النهر بما تحمله من جراثيم ومواد ضارة مما جعلت مياهه ملوثة وغير صالحة للاستعمال، وكل ما كتب عن اللوائح والتعليمات لتنقية هذه الفضلات ذهبت ادراج الرياح.

كما أن المزارع على طول المجرى تلقى فيه بمياه الصرف الزراعي بعد أن تكون قد غسلت الأرض مما بها من أملاح وحملت معها كمية وافرة من المبيدات الحشرية التي أخذ المزارعون في استعمالها بسفه، هذه المواد السامة تذوب في مياه الصرف وتختلط بالنيل ثم يأتي المواطنون ليشربوا هذه المياه التي تضر بصحتهم وتصيبهم بالكثير من أمراض الكلى والكبد، وما الفشل الكلوي وتليف الكبد الذي انتشر بين المصريين حتى أخذ صورة الوباء إلا نتيجة لهذه المواد الكيميائية المستخدمة كمبيدات حشرية.

لقد أصبح النيل المكان السهل لتخلص سكان شواطئه من جيف المواشي النافقة، فعلى طول المسافة من أسوان حتى دمياط ورشيد ترى جيف البهائم سابحة على وجه الماء وتسير مع التيارحتى المصب، فوق ما تقوم به هذه الجيف من تلويث لمياه النيل فإن منظرها منفر ومخجل والسياح الأجانب ينظرونها متفكهين بمدى الاهمال بهذا المرفق العظيم.

ان الطامة الكبرى هى ما تقوم به الفنادق العائمة وعددها يزيد عن المائتي فندق من القاء صرفها الصحي وعوادمها في النيل ملوثة إياه، والغريب أنها تعود وتسحب من هذه المياه ما يلزمها للاستعمال والشرب بعد تنقيتها تنقية ضعيفة وقاصرة، وتستخدمها وهى ملوثة سواء في المطابخ أو لشرب نزلائها، وكذا لاستعمالاتها الأخرى – مما يسبب نزلات معوية لهم وملازمتهم للفراش، وهى سمعة سيئة للسياحة، وقد سبق أن كتبت في هذا الموضوع ولا سميع ولا مجيب وما نسمع من وزير السياحة إلا كلامًا كثيراً وتصريحات رنانة لا تنفع بشئ، ولم لا تنشئ وزارة السياحة مأخذ مياه نقية في جميع مراسي هذه الفنادق العائمة، ولم لا تلزم هذه الفنادق على استخدام أجهزة تنقية على مخارج الصرف منها، وتداوم التفتيش على ذلك باعتباره اجراء هامًا للسياحة وصحة السائحين.

لقد شبعنا لجانًا ومؤتمرات خاصة بالتلوث والأبحاث الكثيرة التي لا نتيجة لها. نريد عملاً حازمًا يتولاه موظفون بعيدون عن البيروقراطية والتعاون وقلة الدقة.

• • •

لمصـــــر أن تفخـــــر

عقد مؤتمر السكان في المدة من ٥ إلى ١٣ سبتمبر الحالي، والذي نظمته هيئة الأمم واشترك فيه عدد غفير من ممثلي دول العالم، منهم الكثير من رؤساء هذه الدول، ورؤساء وزاراتها، ورأسه السيد/ الرئيس حسني مبارك وكان في ذلك موفقًا كل التوفيق، ثم ختم اجتماعاته في الثالث عشر من الشهر المذكور، مصدراً توصياته وقراراته ليكون نبراسًا للدول تأخذ منها كل دولة ما يناسبها ويناسب عاداتها وتقاليدها وظروفها المختلفة، بما يحد من الانفجار السكاني البشع والذي سيكون مشكلة المشاكل في السنوات القادمة ما لم تتدارك دول العالم الثالث الموقف وتعالجه علاجًا حاسمًا فعالاً.

مرت الأيام السابقة على بداية المؤتمر ثم أيام انعقاده ببطء شديد لما تحملته الأعصاب من توتر خوفًا من حدوث أية اعتداءات من الارهابيين على مكان المؤتمر أو على بعض المشتركين فيه، بما يسئ إلى سمعة مصر اساءة بالغة، لقد صلينا إلى الله باستمرار طالبين لمصر السلام والهدوء والأمان في هذه الأيام وأن ينجح المؤتمر حتى يخرج جميع المشتركين فيه موفقين مستريحين لمناقشاته وقراراته، وقد استجاب الله لهذه الصلوات، وجعل من المؤتمر ونتائجه فخرًا لمصر وقيادتها.

ان المظهر الرائع الذي ظهرت به القاهرة طوال فترة المؤتمر، والنظام الدقيق الذي سارت عليه الأمور ليدعو إلى الاعجاب، لقد كان الخوف من أن ترتبك حركة المرور وخصوصًا في ساعات الذروة، ولكن التنظيم الدقيق الذي وضعته ونفذته ادارة المرور جعل انسياب التحرك في جميع انحاء القاهرة وطوال النهار سهلاً ومنتظمًا، بل وأحسن منه في الأيام العادية.

لقد تتبعت جلسات المؤتمر على شاشة التليفزيون والتي اذاعتها أغلب اذاعات العالم، محطة CNN الأمريكية، ومحطة SKY الانجليزية، كما استمعت إلى أغلب ما ألقى فيه من كلمات، وما دارت به من مناقشات، وبالرغم من تضارب آراء ووجهات نظر الوفود المختلفة التي حضرت المؤتمر، فقد اتسمت المناقشات بالصراحة التامة والاخلاص في ابداء الآراء المختلفة، فكانت حقًا الديمقراطية سائدة بشكل رائع ومشرف، كما وفق كل التوفيق في قراراته وتوصياته لتأخذ منها كل دولة ما يناسبها.

– لقد ساد النظام الدقيق المؤتمر وتحركاته أعضائه منذ اللحظة الأولى لانعقاده حتى انفضاضه بدون أي اختلال أو ارتباك، حقًا لقد نجحت مصر ورجالها في تنظيم المؤتمر وجلسات، واقامة المشتركين فيه، ووسائل انتقالهم وتحركاتهم، والعمل على راحتهم وتسهيل اتصالاتهم، وخصوصًا رجال الاعلام على اختلاف بلدانهم، وسهولة اتصالهم السريع بجرائدهم ومحطات الإذاعة الخاصة بأوطانهم، وبذا تابعت وسائل الإعلام المختلفة نشر وإذاعة أخبار المؤتمر بكل دقة وسرعة.

انني أهنئ من كل قلبي من اشترك في انجاح هذا المؤتمر الرائع والذي جعل اسم مصر على لسان الجميع وفي جميع انحاء العالم، كما أنني أهنئ السيد/ وزير الداخلية ورجال الأمن والشرطة الأبطال على ما وضعوه من نظام دقيق، وما بذلوه من جهد موفق في المحافظة على الأمن قبل وأثناء انعقاد هذا المؤتمر، مما رفع رؤوسنا جميعًا عاليًا، نعم أن لمصر أن تفخر بهؤلاء الرجال الأبطال، جزاهم الله كل خير.

• • •

تلــــوث البيئــــة

لقد أصبحت كل وسائل الحياة ملوثة، الهواء ملوث، ومياه الشرب ملوثة، والخضروات والفواكه ملوثة، وأجمعت أبحاث العلماء على أن أيا من هذه التلوثات يهدد صحة الإنسان ويسبب له الكثير من الأمراض الخطيرة، فما بالك ونحن نعيش في زمن ملوث من جميع النواحي، من هو المسئول عن هذه المأساة، لا شك أنها الحكومة أولاً، والشعب ثانيًا، فالجميع مهملون ومستهترون إذ نحن في زمن الاسترخاء، فالكل يعيش في حالة عدم المبالاة. توالت المؤتمرات العالمية والمحلية واشترك فيها كبار العلماء والمتخصصين وقدموا التقارير والأبحاث التي قاموا بها والتي خرجوا منها بما يثبت خطورة تلوث البيئة على صحة الإنسان وبالتالي على مستقبله على هذه الأرض، وخرجوا من هذه المؤتمرات بتوصيات عديدة للتخلص من هذا التلوث، ولم تجد هذه التوصيات التي تدق أجراس الخطر أي اذن صاغية، بل لقد أهملت تمامًا كل هذه الأبحاث والاحصاءات التي اعلنت، فمازالت في ادراج المسئولين تغط في نوم عميق لا تفيق منه، وحتى إذا تحركت الجهات المسئولة وأصدرت بعض التشريعات لمعاقبة مقترفي هذا التلوث، فإن هذه التشريعات تصبح حبرًا على ورق ولا قيمة لها، إذ لا تجد من ينفذها، فبسبب الاهمال والتكاسل، هذا إذا كنا حسني النية، أو المصلحة الذاتية والانحلال الخلقي يترك المسئولون الحبل على الغارب لمسببي التلوث.

ها هى مدينة القاهرة وكذا المدن الكبرى تغص بآلاف الأتوبيسات واللواري، وأغلبها تابع لهيئة النقل العام والشركات الحكومية، تنفث سمومها وغازاتها السامة منذ الصباح الباكر في جو العاصمة، ولا أحد يسائلها عن ذلك إذ هى أتوبيسات حكومية ولها الحق ان تفعل ما تشاء، هذا بخلاف الموتوسيكلات التي تخرج غازات بشعة، ولا أدرى ما تستعمله من وقود حتى ينتج هذا الكم الفظيع من العادم السام، بل أن التاكسيات وأغلبها قديم كما أن بعضها يستعمل الكيروسين، تشترك اشتراكًا فعالاً في هذه الجريمة الشنعاء.

أما مياه النيل، الذي كان شريان الحياة ويحمل لنا المياه الثمينة النقية والمحملة بالطمي الذي يثرى أرضنا ويغني نبتنا، فقد أصبح شريان السموم، فبعد ان كان يخترق الوادي شامخًا مختالاً أصبح الآن بائسًا ملوثًا، فعلى طول مجراه من أسوان حتى مصبه عند دمياط ورشيد والمصانع، وأغلبها قطاع عام، تقذف فيه بفضلاتها من المواد الكيميائية السامة، وهنا يتغاضى أيضًا المسئولون عن هذه المخالفات الخطيرة، بل ويتركون أيضًا المدن والقرى التي تقع على شاطئ النهر تلقى فيه بمياه الصرف الصحي الملوثة، فضلاً عن مياه الصرف الزراعي المحملة ببقايا المبيدات الحشرية السامة، وقد تسببت كل هذه المكونات في القضاء على أغلب أسماك النيل وخصوصًا الأنواع الممتازة منها، والتي كانت غذاء هامًا للشعب وخصوصًا فقرائه، وقد أدى ذلك إلى نقص كمية الأسماك إلى ٢٠٪ وهو نقص خطير، وهذا سبب الارتفاع الكبير في اسعار السمك.

أما جثث الحيوانات النافقة والمتعفنة والتي تقذف في النيل وكأنه أصبح مقبرة للحيوانات فقد أصبحت من الظواهر الطبيعية أن ترى هذه الجيف عائمة على مياه النيل طوال مجراه، وهى ظاهرة مؤذيه وسيئة، وأسوأ دعاية لمصر، وخصوصًا بالنسبة للسائحين الذين يستقلون الفنادق العائمة من الأقصر إلى أسوان وبالعكس.

انه بالدراسة الدقيقة لأسباب التلوث الخطيرة التي حلت بمصر نجد أن الحكومة هى السبب والفاعل الأصلي لما نسبته ٧٠٪ من هذا التلوث سواء الغازات السامة المنبعثة من أتوبيساتها أو سياراتها النقل الخاصة بمرافقها، أو بما تقذفه مصانعها في النيل من فضلات سامة، أما باقي أسباب هذا التلوث فسببه أيضًا هو الحكومة لاهمال اداراتها المختلفة وموظفيها العتاولة في تنفيذ قوانين البيئة التي صدرت وتصدر ولا تهتم الحكومة بتنفيذها.

ان تلوث البيئة لهو شئ خطير بل وخطير جدًا على صحة شعب مصر ويسبب له العديد من الأمراض المزمنة والقاتلة، والذي يجب أن تتعاون الحكومة والشعب على مناهضة وتنفيذ قوانين المحافظة على البيئة بكل دقة واهتمام.

اننا لن نمل من الكتابة في هذا الموضوع حتى يصحو الجميع على مكافحة هذا الخطر الداهم.

• • •

الإيجابــية والســـلبية

أصيب الشعب المصري بالسلبية، والتي هي سبب تقوقعه وابتعاده عن الحكم والحاكمين منذ الخمسينات عندما وجد أن رأيه لا قيمة له، وأن نتائج الانتخابات هي ٩٩,٩ ٪ مهما كانت اتجاهات أصواته، وان هذه هي تكنولوچيا تزوير الانتخابات في عهد الثورة، ولذا وجد أن ذهابه إلى صناديق الانتخابات والإدلاء بصوته لا قيمة له إذ أن النتائج معروفة مقدمًا، فامتنع الجميع عن التوجه إلى اللجان الانتخابية وتركوا الحكومة تعمل ما تريد، وواكب ذلك كبت الحريات وبهدلة وتعذيب كل من ينطق بكلمة أو رأي يخالف تصرفات الحاكم، فسكت المواطنون وكمموا أفواههم وتركوا الحاكم يفعل ما يشاء، فبعدوا تمامًا عن السلطة وتصرفاتها، وهذه هي السلبية بعينها، والتي مازالت تسيطر على الشعب حتى الآن، مع بعض الانفراج البسيط.

إذا درسنا البيانات التي تصدرها الحكومة عند اجراء أية استفتاءات أو انتخابات عن عدد المقيدين في جداول الناخبين أو عدد الذين أدلوا بأصواتهم، وبالرغم من التأكد من عدم دقة هذه البيانات، فإننا نجد أن عدد المقيدين بهذه الجداول لا يتجاوز ٢٥ ٪ ممن لهم حق الانتخاب، ثم أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم لا تزيد عن نصف هذه النسبة، وبذا نجد أن السلبية التي مازالت مسيطرة على الجماهير قد أدت إلى أن هذه الاستفتاءات أو الانتخابات لا تمثل حقيقة رأي الشعب لأن الأغلبية لم تقل رأيها فيهم.

نتيجة لهذه السلبية فإن القرارات التي تصدرها المجالس النيابية بعيدة كل البعد عن فكر المصريين، وأغلبهم غير راض عن هذه القرارات، وبذا أصبحت جميع الأحزاب بما فيها حزب الأغلبية بعيدة تمامًا عن نبض الشارع المصري منقطعة الصلة به، ولا تأثير لهؤلاء النواب على الشعب بجميع طبقاته.

أما الآن وقد حصلت البلاد على جانب لا بأس به من الحرية، وهذه الحرية تنمو إلى الأحسن، ولا أدل على ذلك من القوانين الأخيرة الخاصة بالحريات والانتخابات، فيجب على جميع أفراد الشعب أن يتخلوا تمامًا عن سلبيتهم وأن يكونوا ايجابيين متعاونين مع الدولة وأن يقوموا باختيار النواب الذين يجدونهم أحق بتمثيلهم، والذين يؤمنون بأنهم سيقومون بالعمل لمصلحة الشعب ككل، وخدمة مصلحة ناخبيهم ومناطقهم على خير ما يرجون، كما يجب على المرشحين الذين يتصدون للعمل العام أن يقدموا للناخبين برامجهم التي سيقومون بالعمل على تنفيذها لخدمة الوطن والمواطنين، وبذا يتمكن الناخبون من اختيار النائب الذي سيعطي من وقته وجهده لتنفيذ هذه المبادئ، كما يجب عليه أن يعمل حقًا بهذا الهدف، ولا ينسى برنامجه بعد انتخابه. حتى نرى مجالس نيابية تعمل حقًا وبكل قوة واخلاص لمصلحة هذا البلد المفتقر لكل ما هو صالح.

ان السلبية التي أصابت المصريين منذ بدء الثورة كان لها أسبابها عندما كان الحكم شموليًا، وليس لارادة المواطنين أية أهمية، اما الآن وقد أعطى الشعب الحريات (ولو أنها محدودة) فيجب استغلالها على أحسن وجه وجعل العلاقة وطيدة بين الناخبين ونوابهم، حتى يكون نبض الشارع هو الموجه لنوابه، وإلا فلا معنى للصراخ والعويل والشكوى من بعد الحكومة عن الشعب وعدم العمل لمصلحته، والنواب في واد والشعب في واد آخر لأنه لم يتم اختيارهم بمجموعة الشعب، بل بعدد قليل منهم، أو بوسائل أخرى.

• • •

وصلنا خطاب من الأستاذ الدكتور جمال أبو المكارم رئيس جامعة المنيا «ان الجامعة لم تقع في سهو بالنسبة لتاريخ عيد الميلاد في ١٩٩٥/١/٧، بل وضعت في الاعتبار ألا تتعارض مواعيد الامتحانات مع اجازات الاخوة الأقباط حينما قرر مجلس الجامعة في جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٥ ان تبدأ امتحانات الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٩٩٥/٩٤ اعتبارًا من ١٩٩٤/١/٢ ويستثنى من جداول الامتحانات بكافة الكليات يوم ١٩٩٥/١/٧ مشاركة للاخوة المسيحيين في أعيادهم المجيدة ».

○ ونحن نشكر السيد الأستاذ الدكتور جمال أبو المكارم رئيس جامعة المنيا على تقديره لأعياد الأقباط، وطيب شعور مجلس جامعة المنيا برئاسة سيادته.

• • •

القيد في كشوف الناخبين

أعطى القانون للناخبين حق القيد في جداول الانتخاب للأدلاء بأصواتهم في انتخابات المجالس النيابية عمن يريدون انتخابه ليمثلهم في هذه المجالس وقد كانت فترة القيد في هذه الجداول من أول ديسمبر إلى نهايته من كل سنة، ولما وجدت الدولة أن هذه الفترة غير كافية فقد تم تعديلها إلى الفترة من أول نوفمبر إلى آخر يناير من السنة التالية حتى يمكن لجميع من لهم حق الانتخاب من قيد اسمائهم في جداول الانتخاب لتلافي شكاوى الكثيرين من قصر المدة السابقة وهى شهر ديسمبر فقط.

لما كان حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالاً ونساء بدون تفرقة، وهو حق يجب على الجميع التمسك به والشد بالنواجز عليه، لذا على جميع المواطنين شباباً وآنسات رجالاً وسيدات أن يقوموا بقيد أسمائهم في هذه الجداول حتى يحتفظوا بحقهم في الأدلاء بأصواتهم في أية انتخابات وكذا بيان رأيهم في الاستفتاءات التي تريد الدولة معرفة رأي الشعب في المواضيع الهامة، والعمل بهذا الرأي. ولما كانت الدولة تقوم بعرض هذه المسائل على الشعب لأهميتها القصوى ومساسها بمصلحة الشعب وما يمس مستقبل البلاد، لذا وجب على كل مصري أن يساهم بصوته في هذه الاستفتاءات.

وقد فتح باب القيد بالأقسام ليتسلموا طلبات القيد من الجماهير لاستخراج بطاقة الانتخاب لكل ناخب وقيد اسمه في الجداول المعدة لذلك. لقد كثرت الشكاوى في الأعوام الماضية من أن المختصين في الأقسام يعرقلون ويؤجلون استلام طلبات القيد من يوم لآخر ويطلبون مستندات أخرى من الصعب الحصول عليها حتى تنتهي مدة الشهر ويسقط حق المواطن في القيد، وهذا هو غرض بعض صغار النفوس لحرمان بعض المواطنين من قيد أسمائهم بالجداول بل وهناك طريقة أخرى لهذا الحرمان وهى اسقاط الأسماء من جداول الانتخاب حتى إذا ما ذهب الناخب إلى لجان الانتخاب يقوم بتقديم بطاقته الانتخابية إلى الموظف المختص بعملية الانتخاب فيبحث عن اسمه في الجدول فيجده ساقطاً من الكشف فيرد البطاقة له ويخبره بالتوجه إلى قسم البوليس للشكوى، وهكذا يمر اليوم بدون تمكنه من الأدلاء بصوته.

على من له حق الانتخاب ويذهب إلى قسم البوليس المختص ويجد عقبات أمامه أن يكتب إلينا فوراً بذلك ذاكراً اسمه والقسم التابع له وعنوانه حتى نتمكن من اثارة الموضوع مع الجهات المختصة. كما يجب على كل مواطن أن يتسلم بطاقته الانتخابية والتأكد من أن اسمه مقيداً بكشف الناخبين.

انما نرجو من له حق الانتخاب أن يستوفي مستنداته وبياناته من الآن، ولا ينتظر لآخر الموعد حتى إذا ما وجد أن هناك أية عقبات فيمكنه الشكوى إلى المختصين ويستحسن أن يكتب لنا فوراً، وبذلك يكون هناك الوقت الكافي للوصول إلى حصوله على حقه في القيد بالجدول.

أيها الأخوة المواطنون كونوا ايجابيين واعملوا بكل اجتهاد وتصلب على قيد أسمائكم في كشوف الناخبين فهو واجب وطني ثمين وهام ويجب عدم التهاون أو التفريط فيه.

والمطلوب لقيد نفسه هو تقديم البطاقة الشخصية أو العائلية.

• • •

التهاون والاهمال وقلة الذمة

أخيراً وبعد أن مضى على سيول مديريات المنيا وأسيوط وسوهاج شهر تقريبًا يظهر اهمال وتهاون واستهتار رجال الادارة، فقد اتضح أخيراً أنه سبق أن دقت أجراس الخطر منذ أول سنة ١٩٩٣ حين عقدت ندوة بمعرفة أكاديمية البحث العلمي وفيها نادى العلماء المصريون بتحذير من أنه ستحدث سيول جارفة بالمحافظات المنكوبة، وأن هناك قرى عديدة مزدحمة بالسكان على طريق هذه السيول، ونادت بوجوب ضرورة اجراء دراسات تفصيلية لكل القرى الواقعة في طريق السيول واقامةالسدود اللازمة لحمايتها، كما دعت إلى تكثيف الزراعات في طريق هذه السيول لاعاقتها فتخفف من تدفقها، أما كان من الصائب أن تقوم الحكومة بأجهزتها المختلفة باتخاذ كافة الاجراءات للقيام بجميع المشاريع التي تعوق سير هذه السيول أو تخفيضه على الأقل، ألم يكن من الواجب أن تنقل القرى من طريق سير هذه السيول، أليست الوقاية خير من العلاج بعد أن تحملت مصر مئات الضحايا الذين راحوا بسبب هذه النكبة والخسائر الفادحة في الأموال التي ضاعت على هؤلاء المساكين الباقين من عائلات هذه الأماكن المنكوبة، نعم لقد قامت الحكومة والجيش بمجهودات جبارة لانقاذ ما يمكن انقاذه، ولكن بعد وقوع الخراب.

ثم ما هذا الاستهتار باقامة صهاريج البترول بجوار قرية درنكه بالرغم من الشكاوى والتحذيرات المختلفة التي وجهت إلى رجل الإدارة والمختصين عن خطورة هذه الصهاريج، فلم يحرك أحد ساكنًا، وكما يحدث في جميع الظروف، فكانت النتيجة هذا الحريق المدمر الذي أتى على من بقى من سكان درنكه، ان هذا الاهمال والاستهتار والتسيب الذي هو ديدن رجال الحكومة من صغيرهم إلى كبيرهم سمة هذا الزمن، ولا قيمة لمصالح أو حياة الأفراد، فهم شئ تافه لا يستحق عناية هؤلاء السادة.

أما ما حدث بعد وقوع هذه المصيبة، وبعد وصول المعونات الخارجية من الدول العربية والأجنبية فإن آلاف الخيام وعشرات الآلاف من البطاطين المصنوعة من أجود أنواع الصوف، قد تم نهب أغلبها بمعرفة الموظفين المختلفين والمكلفين بتوزيعها على المنكوبين، أما ما بقى منها فقد تم استبداله بأردأ الأنواع، وبذا لم يصل إلى الغلابة الباقين من العائلات المنكوبة إلا أقل القليل، أما عن الأغذية المختلفة والتي هى من أحسن الأنواع فقد اختفى أكثرها بقدرة قادر ولم يعط إلى المنكوبين إلا بعضها والبعض الآخر نهبه الموزعون ورؤساؤهم وأقاربهم ومحاسيبهم. أما عن التبرعات النقدية فحدث عنها ولا حرج، ولذا فقد لجأ الكثيرون إلى التبرع بملابس وأغطية ومأكولات ظنًا منهم بأنها ستفلت من أيدي هذه النفوس المريضة الحقيرة التي لا ضمير لها، ضاع أغلبها في الطريق إلى المنكوبين، لذلك فقد تبرع رجال الأعمال باقامة مباني الكثير من القرى المنكوبة، وحسنًا فعلوا.

أليس من واجب الحكومة أن تقوم بالتحقيق مع المسئولين الذين لم يأخذوا بالتحذيرات التي أطلقت من العلماء المختصين، فقاموا وقد كان لديهم الوقت الكافي للقيام بالتوصيات التي نادى بها العلماء، لو حدث ذلك لخفت وطأة هذه النكبة إلى أقل القليل من الخسائر في الأرواح والممتلكات، أليس من واجب الحكومة التحقيق في عمليات النهب والسلب التي حدثت للتبرعات العينية، وأصبحت محل كتابة الصحف، وتندرات الكثيرين، انها حقًا لفضيحة يجب محاكمة المسئولين عنها، وتوقيع أقصى العقاب عليهم.

وهكذا بعد كل نكبة تحل بالبلاد نجد أنه كان من الممكن اتخاذ الاجراءات لتخفيفها أو لتفاديها، ولكن اهمال المختصين واستهتارهم وعدم القيام بواجباتهم أدى إلى تفاقم الخسائر، اللهم انقذ البلاد من هذه الروح السيئة التي سببت للأهالي مئات الضحايا وملايين الجنيهات.

• • •

التهاون البغيض والاستهتار والفرص الضائعة [١]

كأنه كتب على مصر أن تتخلف بفعل حكومتها واداراتها المختلفة، وقد أدى هذا إلى فقدانها الكثير من الأموال التي تبلغ المليارات من الجنيهات بجوار الأرواح التي أزهقت، والثروات التي ضاعت على البلاد، بل وتخلف البلاد صناعياً واقتصادياً، وتقهقرها إلى بلاد العالم الثالث الفقيرة المتخلفة البائسة ومديونياتها التي أراقت ماء وجهها مع الدول الأجنبية للتنازل عن جزء منها، وحالة الضنك التي يعيش فيها هذا الشعب المطحون بسبب الاصلاح الاقتصادي بسبب اهمال واستهتار وتهاون حكومته واداراتها المختلفة في العمل بجدية واقدام، وكانت النتيجة وبالا يتحمل نتيجته المواطنون الغلابة منهم، وهم الأغلبية العظمى.

في حوالي سنة ١٩٨٥ خرجت علينا الصحف بأخبار في الصفحات الأولى بأنه قد تم القبض على أحد رجال الأعمال وهو وكيل احدى الشركات الألمانية الكبرى لاتهامه بتقديم رشاوي لكبار وزارة الصناعة وقبض في نفس الوقت على وكيل الوزارة وعدد من كبار موظفيها للتحقيق معهم في هذه الواقعة الخطيرة، وهى الاتهام بتقديم رشاوي للحصول على عطاء انشاء مصانع الورق بالقوصية وابتداء التشهير بالمقبوض عليهم وعلى رأسهم رجل الأعمال، وهو رجل فاضل وأحد رجال الأعمال الكبار في سويسرا وله أياد بيضاء على كثير من المشروعات، كما أنه من عائلة كريمة ثرية، وقام رجال الأمن بتفتيش مكتبه ومنزله واستولوا على مجوهرات والدته وزوجته والتي هى ابنة أحد أثرياء مصر ومن أكبر تجار القطن سابقًا، واستولا على كل متعلقاتهما، وأخذت الجرائد في التشهير ونشرت جريدة الأهرام الحكومية في الصفحة الأولى صورالمجوهرات المستولى عليها، واستمر حبسهم حوالي السنتين أثناء المحاكمة، وتوفى أثناءها على سلم المحكمة، وكيل الوزارة، وأخيرًا حكمت محكمة النقض ببراءة جميع المتهمين، وهكذا قبر مشروع مصانع السكر بقوص، وبعد تسع سنوات يحاولون انشاء هذه المصانع بأضعاف مضاعفة عن تكلفتها المقدمة في سنة ١٩٨٥ ، وقد خسرت بذلك البلاد مليارات سواء في تكاليف انشاء مصانع الورق وكذا في تكاليف استيراد ملايين الأطنان من الورق مما كلف الخزانة مئات الملايين من العملات الصعبة التي كانت البلاد في مسيس الحاجة لها، وهذا بخلاف استمرار ارتفاع أسعار الورق بالخارج حتى بلغ الآن أسعارًا فلكية يتحملها المستهلك وهى خسارة على البلاد.

في أوائل العقد السابع من هذا القرن قدم الأستاذ الدكتور المهندس أحمد محرم مشروع كوبري الأنفاق، مبيناً أن البلاد ستكون في مسيس الحاجة إليه في السنوات القادمة لزيادة ازدحام حركة النقل بالقاهرة، وهو الحل الوحيد لتكدس الشوارع بسيارات النقل العام والسيارات الخاصة، وقد أهمل المشروع كلية ووضع بالأدراج بدون تمحيص أو مناقشة، وبعد مضي خمسة عشر عامًا تقريباً، وجد أن شواع القاهرة مكدسة بحركة المرور والاختناق مستمر وخصوصاً في ساعات الذروة مما اضطر الحكومة لدراسة هذا المشروع وتم طرحه في عطاء عالمي ورسا أخيرًا على احدى الشركات الفرنسية وتكلف مبلغًا جسيمًا زاد على المليارات العديدة من الدولارات والجنيهات المصرية، وهذا عن تنفيذ جزء من المشروع فأدى إلى حل مشكلة المرور في بعض مناطق العاصمة فقط، وبعد مضي حوالي الخمس سنوات ازداد تكدس الأتوبيسات والسيارات في القاهرة وخصوصًا وسطها مما استوجب تنفيذ جزء آخر من المشروع والذي مازال في حيز التنفيذ سيتكلف المليارات الأخرى من الدولارات والجنيهات المصرية، وهكذا يدفع الشعب المصري المسكين بسبب اهدار الحكومة للفرص، وهناك الكثير من هذه الفرص الضائعة والتي سنتولى الكتابة عنها في العدد القادم باذن الله.

• • •

التهاون البغيض والاستهتار والفرص الضائعة [٢]

كتبنا في العدد الماضي عن التهاون والاستهتار والفرص التي ضاعت بسبب هذا الاهمال الفظيع والذي يكلف مصر المليارات من الدولارات ومثلها بالجنيه المصري يدفعها الشعب بصفة ضرائب زائدة تجبى منه وهو محتاج لكل مليم منها، وذكرنا حالتين تظهران بكل وضوح هذا الاهمال المغرض والأغراض الدنيئة ، وهي موضوع مشروع مصانع الورق بقوص، ولسبب أو آخر، ويقال أنه كان هناك عطاءان مقدمان أحدهما الماني والآخر ياباني، ولما كان العطاء الألماني أقلهما سعراً، وأحسنهما شروطاً فكان المفروض أن يرسو عليه المشروع، ولكن لما كان المنتفعون من العطاء الياباني من أصحاب النفوذ، فقد تفتق ذهنهم عن افتعال مؤامرة الرشاوي المعروفة والتي ذهب ضحية لها أحد رجال الأعمال المرموقين وبعض كبار موظفي وزارة الصناعة، والذين بقوا في السجن حوالي السنتين.. وأخيراً حكم القضاء العادل ببراءتهم من هذه التهمة البشعة، وكانت النتيجة وبالاً، إذ ركن المشروع، وبعد حوالي العشر سنوات فها هو المشروع يخرج من الأدراج لتنفيذه بعد أن تضاعفت تكاليفه عشرة أمثال التكلفة في العطاء الأول، كما ضاع على البلاد مليارات من الدولارات ثمناً للورق المستورد في هذه السنين دفعها المستهلك الغلبان.

أما المأساة الأخرى فهي مشروع مترو الأنفاق الذي تقدم به الأستاذ الدكتور المهندس أحمد محرم منذ حوالي الخمسة عشر عاماً فركن في الأدراج، وبعد أن أصبحت القاهرة مكدسة بالسيارات وحركة المرور متعثرة ومرتبكة نفذ خط واحد منه بتكلفة مليارات الدولارات والجنيهات المصرية، والتي كانت تكفي عندما قدم الدكتور محرم مشروعه، مد متروالأنفاق بأكمله بشبكة خطوطه كاملة، فكم ضاع على مصر من هذا التأخير البشع ؟!!

منذ سنة ١٩٨١ وعندما بدأ الارهابيون الاعتداء على الأقباط فمراراً وتكراراً وأنا أكتب بخطورة هؤلاء الارهابيين، وأنهم إذا كانت اعتداءاتهم على الأقباط، ولكن الأقباط ما هم إلا بالونات اختبار للحكومة، وان الهدف الرئيسي لهم هو الاستيلاء على الحكم وان اعتداءاتهم بعد ذلك ستكون على الأمن عامة والحكومة خاصة للوصول إلى قلب نظام الحكم والرجوع بالبلاد إلى العصور الوسطى، عصور التأخر، واستمر الحال على ما هو عليه حتى السنوات من ١٩٩٠ حين زاد الاعتداء على الأقباط وفرضت الاتاوات عليهم وخصوصاً في قرى الصعيد، ووصل الأمر إلى أشده في ١٩٩٢ حينما حدثت مذابح الأقباط الجماعية في ديروط وصنبو وطما وغيرها من بلاد الصعيد، وعندها صرخت طالباً من الحكومة سرعة التدخل وحماية الأقباط لأن الدور عليها قريباً، بل وحذرت الدول المجاورة التي تساعدهم وتمولهم بالمال والسلاح بأن الدور سيأتي عليها ولن تنجو من شر هؤلاء الارهابيين، ولكن كل صراخي ذهب أدراج الريح ولم تحرك الحكومة ساكناً، والآن وقد بدأوا في الاعتداء على السياحة كمصدر اقتصادي هام وعلى رجال الشرطة، ولكن بعد استفحال أمر هذه الجماعات، إذ انتشرت أفكارهم السوداء بين اعداد كثيرة من الشباب تحت سيطرة تعاليم دينية خاطئة، ونظمت صفوفهم وتم تدريبهم سواء بأفغانستان أو في بعض الدول المجاورة، كما نظمت قياداتهم بالخارج والداخل وربطت بشبكة من وسائل الاتصالات الحديثة، لتمويلها بالداخل بالمال والسلاح والتخطيط لعملياتها، فاحتدمت المعركة بينها وبين رجال الأمن، وسقط مئات الشهداء من رجال الشرطة الأبطال الذين لا تقدر قيمتهم بالمليارات، كما خسرت السياحة المليارات من الدولارات وتعطل عشرات الآلاف من العمال والموظفين، فقد أصبح القضاء على هذه الجماعات الارهابية من الصعوبة بمكان، وستستمر المعركة لعدة سنوات قادمة، مما سيخرب تماماً المشروعات السياحية ويزيد الضحايا من رجال الأمن والمدنيين، أليس هذا من أشد مساوئ التهاون والاستهتار البغيض التي أصابت البلاد في الصميم ؟؟

• • •

التهاون البغيض والاستهتار والفرص الضائعة [٣]

كتبنا في العددين السابقين عن الاهمال والاستهتار والفرص التي ضاعت على البلاد بسبب هذا الاهمال والاستهتار، وذكرنا أمثلة على ذلك، مشروع مصنع الورق بقوص والذي أحاطت به المؤامرات القذرة من مراكز القوة حتى قبر منذ عشر سنوات وكانت النتيجة وفاة أحد وكلاء الوزارة على سلم المحكمة وحبس أحد كبار رجال الأعمال الشرفاء وبعض كبار موظفي وزارة الصناعة لمدة تقرب من سنتين وأخيراً صدر الحكم ببراءة الجميع، ثم سافر رجل الأعمال إلى أوروبا حيث مكاتبه وشركاته ومعه مشروعات هامة معاهداً نفسه على عدم الرجوع إلى مصر ثانية والاكتفاء بنشاطه بالخارج.. وضاعت على مصر المليارات من الدولارات والجنيهات نتيجة لارتفاع أسعار الورق ارتفاعًا هائلاً في هذه المدة.

والمثال الآخر مترو الأنفاق الذي تقدم به الأستاذ الدكتور المهندس أحمد محرم الوزير السابق منذ خمسة عشر عامًا تقريبًا، وركن حتى نفذ منذ خمس سنوات بخط واحد فقط ثم ينفذ الآن خط آخر منه متكلفًا عدة مليارات من الدولارات، وبعد أن كان المشروع بأكمله وبجميع خطوطه التي تربط القاهرة بجميع أحيائها وضواحيها لن يتكلف عشر ما تكلفه مد خطين فقط منه.

كما ذكرنا المثل الثالث وهو ما حذرنا منه الحكومة من نمو حركة الارهاب منذ خمسة عشر عامًا، حينما حدثت مذبحة الزاوية الحمراء وطوال هذه السنوات وأنا أكتب محذراً ومنذراً الحكومة وخصوصًا بعد مذابح الأقباط الجماعية بالصعيد بأن هذه الحركة المخربة ستنقلب من الاعتداء على الأقباط إلى الاعتداء على النظام الحاكم والدولة بالتخريب والاعتداء على رجال الأمن بغرض الاستيلاء على الحكم، كما حذرت الدول المجاورة التي تساعد هذه الحركات الارهابية ماديًا وتسليحًا بأنها ستنقلب عليها للاستيلاء على الحكم بها، لكن الجميع اغمضوا أعينهم واصموا آذانهم مادام الاعتداء واقعًا على الأقباط الغلابة المساكين فقط. وبعد أن انتشرت اراؤهم وأفكارهم المسممة والمخالفة لصحيح الدين، وتنظمت رئاستهم بالخارج والداخل وتسلحوا بأحدث الأسلحة والمفرقعات وتدربوا عليها جيداً وأصبح لديهم التمويل المادي المنتظم قد قامت القائمة وتحقق ما قلت به وأخذوا في الاعتداء على الاقتصاد بتخريب السياحة ورجال الأمن والشرطة بالقتل، كما أن روائح بدء نشاطهم الارهابي في بعض الدول المجاورة التي ساعدتهم، والعجيب أنها مازالت تساعدهم.

أما المثل الرابع فهو عملية الاصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام التي تنفذها الآن الحكومة فقد طالب بها والح على تنفيذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ خمسة عشر عامًا تقريبًا، ولكن الحكومة رفضت تنفيذها وكانت أحوال البلاد الاقتصادية أحسن من السنوات الأخيرة بكثير، وبعد أن تضخمت ديون مصر الخارجية، وكذا ديونها الداخلية، وتوقفت عن سداد فوائد وأقساط هذه الديون، وهدد صندوق النقد الدولي بايقاف أي قروض منه لمصر بل وابلاغ الدول الأجنبية أن مصر أصبحت متعسرة فتوقف تقديم أي ديون جديدة لها، ما لم تنفذ الخطة التي قدمها لها صندوق النقد حرفيًا لاصلاح اقتصاد البلاد ومن ضمنها بيع القطاع العام بأكمله، ولم تجد الحكومة مفراً من الموافقة، وبدأت في تنفيذ خطط صندوق النقد الدولي بالكامل مما حمل الشعب بأعباء قاسية تفوق طاقته، واضعاف مضاعفة لما كان ممكن أن يتحمله لو تم الاصلاح منذ ما طلبه صندوق النقد الدولي، وها هي الطبقة الكادحة تتحمل الكثير من الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات وغيرها من رسوم الدمغة التي أصبحت في حقيقتها ضريبة مجحفة، كما يتحمل رفع الدعم عن كثير من السلع مما جعل الحياة مستحيلة على هذه الطبقات المطحونة، وكل هذا لأن الحكومة ماطلت ورفضت القيام بالاصلاح الاقتصادي منذ سنوات عندما طلبه صندوق النقد الدولي، وعندما كان الشعب قادراً على تحمل أتعابه.

هذه أمثلة على ما سببه ويسببه التهاون والاستهتار والاهمال في ضياع الفرص، والنتيجة أن الشعب في النهاية هو الذي يتحمل النتائج البشعة لهذا الاهمال والتهاون.

القيد في جداول الانتخاب

لقد سبق أن كتبت بوجوب الاسراع بالقيام بقيد اسم كل رجل وشاب وآنسة وسيدة، أي كل من له حق الادلاء بأصواتهم، في جداول الانتخاب، وعدم الانتظار إلى آخر موعد الثلاثة شهور (آخر فبراير) القيد، فإذا وجدت أية عراقيل يمكن حلها ليكون لكل من المقيدين بالجداول الأدلاء بأصواتهم في أية انتخابات أو استفتاءات تطلبها الدولة، كما رجونا كل من يجد صعوبة أو مماطلة في قيده في الجداول، ان يكتب لنا بعنوان وطني ٢٧ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة، ذاكراً اسمه وعنوانه وقسم البوليس أو المركز التابع له، حتى يمكننا العمل على تذليل هذه العراقيل.

هذا حق لكل مواطن يجب أن نتمسك به ونعض عليه بالنواجز حتى يمكننا العمل على انتخاب أعضاء المجالس الشعبية، مجلس الشعب، ومجلس الشورى، والمجالس المحلية، ليتكلموا باسم الشعب، ويدافعوا عن حقوقه، ويراقبوا الحكومة في تصرفاتها، بل وليقفوا لها بالمرصاد ولأي تهاون أو خطأ يعتور عملها أو سير الأمور المالية والإدارية، أو سياسة البلاد الداخلية والخارجية، كما يقومون بالدفاع عن مصالح الدوائر التي انتخبتهم ووضعت ثقتها وآمالها فيهم، بغير تهاون أو مجاملات.

وفي الواقع فإن اشتراك جميع أبناء الوطن في الحياة السياسية هو ضرورة حتمية للوصول إلى ديمقراطية كاملة وسليمة وقوية، وهي الوسيلة الوحيدة لاصلاح كل ما يصرخ به المواطنون من اصلاح الأجهزة الحكومية والخروج من حالة الترهل والبيروقراطية التي تعيش فيها مصر الآن، كما فيه الوسيلة القوية لمحاربة والقضاء على التيارات الارهابية والأفكار المتأخرة التي تريد لمصر الرجوع إلى العصور المظلمة التي وصلت بها إلى الحضيض، كل هذا يستوجب اشتراك كل فرد في بناء السياسة الديمقراطية والمؤسسات النيابية التي تمثل البلاد وتسير بها بخطى قوية نحو القرن الواحد والعشرين، وأن مصر بحضارتها العريقة وفكر وسواعد أبنائها الذين لا يفتقرون إلى الكفاءات المتميزة لقادرة على ذلك، لذا لن نتمكن من كل ذلك إلا باشتراك كل مواطن في حكم البلاد وذلك بالادلاء بصوته في كل انتخابات أو استفتاءات نص عليها القانون والدستور، والاشتراك في الحياة السياسية اشتراكًا فعالاً والخروج من السلبية التي جرته إليها الأنظمة الشمولية التي مرت بها البلاد.

لذا يجب على كل مصري ومصرية، شابًا وفتاة، ورجلاً وسيدة أن يسارع بقيد اسمه في قوائم الناخبين، وأن يعمل ويتكالب على استلام بطاقة القيد واضحاً بها اسمه ورقم قيده، وإذا وجدت أية عقبات فله أن يتظلم إلى اللجنة القضائية المختصة في كل قسم وإذا لم يجد جدوى من ذلك، يكتب لنا على عنوان وطني ٢٧ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة، وفي الواقع فإن الحكومة مهتمة جداً بوجوب قيد المواطنين في جداول الانتخاب، واعلاناتها بالصحف تنطق بذلك.

واننا نلفت نظر الاناث أجمعين للقيد في جداول الانتخاب اذ هن تمثلن نصف سكان البلاد ولهن حقوق مساوية للرجل تمامًا، فيجب أن تعملن بكل جهد لقيد أسمائهن وليكون لهن صوت قوي في اختيار الممثلين الصالحين لخدمتهن، بل يجب أن يكون لهن ممثلات في جميع المجالس الشعبية، خصوصاً بعد أن أصبحن يمثلن نصف المتعلمين والعاملين بمصر، والذين اظهرن كفاءة مرموقة.

• • •

الشـــباب البائـــس

ان ما يعانيه الشباب في مصر منذ صغره من مشاكل لم تجد من يحاول دراستها بجدية سواء من المجتمع أو الدولة، ومحاولة الخوض في وقائعها والعمل على علاجها، ان الشباب هو عماد المستقبل وما كان يصح بتاتاً أن يهمل هذا الاهمال، وأن تترك مشاكله بل مصائبه حتى تتفاقم بالشكل البشع الذي وصلت إليه الآن، اننا نلوم على الشباب الآن انحراف بعضه نحو الارهاب أو الجريمة، وفي الواقع فإن المجتمع هو الملوم، وهو الذي يعاني الآن من نتائج اهماله وتغاضيه عن الاهتمام بأولادنا وفلذة أكبادنا ومعالجة ما يعتور طريقه من نكسات وكبوات حتى تفاقمت الحالة وأصبح علاجها من أصعب الأمور.

منذ الصغر والأبناء يعانون من الاهمال الشديد وسواء بسبب انشغال الوالدين في العمل لتوفير المبالغ اللازمة للصرف على الأسرة واحتياجاتها من سكن ومأكل وملبس وتعليم، وكلنا يعلم الغلاء الفاحش الذي حاق بالبلاد وجعل الحياة صعبة وشاقة، أو بسبب انفصال الوالدين وتشتت العائلة وما يسببه ذلك من حياة غير مستقرة للأولاد فوق الحالة النفسية المريرة التي يعانونها وآثارها السيئة على كيانهم. أما عن التعليم وانهياره فحدث ولا حرج، من تهور شديد في الدراسة سواء كان بسبب تهرؤ المباني وتكدس الفصول، والذي أدى إلى انعدام الرعاية السليمة لهم، وقصر اليوم الدراسي وتكدس البرامج، وفقدان القيم السليمة والتعليم الديني الحقيقي، الذي يغرس في نفوس الطلبة ما أتت به الأديان من تعاليم المحبة والسلام والسماحة، وفهم أصول الدين السليمة، هذا فوق انعدام التربية الرياضية، ورعاية الهوايات، فعندما اقارن بين التعليم قبل الثورة والتعليم اليوم أصاب بالاحباط والحزن لما أصاب تنشئة أجيال الثورة من انحدار وانهيار، لقد نشأ جيلنا في مدارس معتنى بها من مبان في أحسن حال، وفصول متسعة لا يتجاوز طلبتها الأربعين طالبًا على الأكثر، فكانت الصلة بين المدرس والطالب مستمرة والرعاية كاملة، كم كان المدرس واعيًا بواجبه يبذل جهده لاستيعاب طلبته لما يلقيه عليهم من دروس، لقد كان الكثير من المدرسين عندما يجدون أن المستوى العلمي لطلبته ليس كما يرجو فإنه ينظم دروسًا اضافية قبل أو بعد اليوم الدراسي لتقوية تلاميذه، كان اليوم الدراسي كاملاً يبدأ من الثامنة صباحًا وينتهي في الرابعة بعد الظهر، كان بالمدارس ملاعب رياضية لأغلب الألعاب المعروفة، كانت الهواية معتنى بها ترعاها المدرسة بمختصين، كالموسيقى والتمثيل والخطابة والرسم بأنواعه وخلافها، وفرق الكشافة والجوالة، وجماعات الرحلات، كل هذا كان يعطي لحياة الطلبة جاذبية ومذاقًا طيبًا، نعم لقد أخذت أجيالنا من المدارس الكثير والكثير جدًا، فكانت العلاقة بين الطلبة ومدرسيهم وبين الطلبة وبعضهم البعض تظللها المحبة والاحترام والتقدير.

بعد عناء شديد في المدارس الجامعات يخرج الشاب إلى الحياة وكله أمل في مستقبل زاهر، فيجد البطالة في انتظاره، ويقضي أيامه في السعي لدى المؤسسات المختلفة للبحث عن عمل فيقابل بهز الكتفين، ليرجع إلى بيته حيث عائلته تنتظر منه العمل لمساعدتها على عوادي الحياة فيعتوره الخجل والألم لقصوره عن ذلك بل ولاحتياجه لاعالتهم له وحمل همومه، كم كان يحلم أثناء الدراسة في مستقبل مشرق يتخرج فيه ليجد عملاً يقوم به، ويبذل جهده للنجاح والتقدم، ثم تكوين عائلة من زوجة وأولاد يرعاهم ويسعد بهم، ولكن للأسف كل هذه الآمال والأحلام تنهار، ويعيش في ضياع وهوان، تسيطر عليه الأفكار السوداء وتحتويه النوازع الهدامة أيامًا وشهوراً قد تمتد إلى سنين طويلة، ماذا تنتظر من هذا الشباب البائس إلا اعتناق المبادئ الهدامة والانحدار إلى هاوية الجريمة.

دائمًا ما تصلني خطابات من شباب يشكون فيها من البطالة بعد مضي وقت طويل على تخرجهم من الجامعة، بعضهم مضى عليه سنوات قليلة والبعض الآخر سنوات طويلة قد تصل إلى السبعة والثمانية، وهو عاطل ضاقت به الحياة وانتابه الذل والهوان، انني امتلئ بالألم الشديد والحزن العميق وأنا أقرأ هذه الخطابات البائسة، هؤلاء الشباب يستجدون أي عمل بدون نتيجة.

يجب على المجتمع والدولة أن تقوم وبسرعة وبكل جهد للعمل على دراسة مشاكل الشباب والحلول الفعالة لها حتى لا يصبح مستقبل البلاد قاتمًا يبشر بالسوء لا سمح الله - أعان الله مصر على الخروج من هذه الأزمة المدمرة الطاحنة.

• • •

أنطون سيدهم
والسياسة الخارجية

أنطـــون ســـيدهم و الســـياســـة الخارجـــية

- **جاء تفاعل أنطون سيدهم مع الأحداث العالمية تعبيراً صادقاً للكلمة الهادفة وجاءت أحكامه عادلة متزنة، ونظرته صائبة ثاقبة تنفذ وراء المنظور لتكشف المستور وغير المنظور من تقلبات السياسة الدولية وانحراف المسار في كثير من الأنظمة السائدة فنراه:**

•• يتحسر على لبنان وقت اشتعال الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وكيف تحولت إلى دمار وخراب ودماء ونيران تعصف بكل شيء.. المقدسات والأرواح البريئة وسمعة لبنان بل سمعة كل العرب.

•• يقف وراء السادات في مبادرته التاريخية لزيارة اسرائيل في عقر الدار لإزاحة تراكمات ثلاثين عاماً من الحقد والضغينة وأثنى على شجاعته واصراره على مناقشة القضية مع رؤساء الأحزاب الاسرائيلية في صراحة تامة وبروح الانصاف وقوة الحق بحثاً عن امكانية صنع السلام. وها هى السنون تدور لتحكي صدق النوايا وعظمة الأداء .. فكامب ديفيد دافعت عن الأرض والسيادة المصرية والعربية ونعيش ثمارها الآن بعد أن انسحبت اسرائيل من قطاع غزة ومعظم مدن الضفةالغربية كبداية لقيام دولة فلسطين المنشودة.

•• يدافع عام ١٩٨٥ عن مسلمي بلغاريا لمجرد أن قرأ خبراً في صحيفة لندنية يشير لقيام حكومة بلغاريا باجراءات تعسفية ضد الأقلية المسلمة. كان تأثره بالغاً واستنكاره شديداً لكل ما يجري من اغتصاب حقوق وقهر حريات، وجاءت كلماته مؤثرة هادفة بعيدة النظر.. كم هاله أن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي أمام هذا التعصب الأعمى دون أن يتصدى له أو يعلن استنكاره لمن اقترفه وقد صدقت كل نداءاته فها هى أزمة البوسنة والهرسك ثمرة اجحاف الصرب وعربدتهم تضع المجتمع الدولي أمام امتحان صعب رغم الاتفاق الأخير على حل الأزمة.

•• يشيد بالرئيس مبارك وقدرته على قيادة الأمور بحكمة فعن طريق وقف الهجوم الإعلامي على الدول العربية والتعامل بصبر وطول أناه فتح مبارك قنوات الاتصال التي كانت مغلقة مع العرب. وفي افريقيا قام بحل الكثير من مشاكلها حتى انتخبته القارة رئيساً لمنظمتها بالاجماع. وكم وثقت أسفار الرئيس من أواصر الصداقة مع بلدان العالم حتى أصبحت سنداً قوياً لمصر في المحافل الدولية فعاد بذلك مركز مصر قوياً وأصبح لها رصيد كبير من الاحترام مع اشراكها في الرأي والمشورة في كل الأزمات والمشاكل العالمية.

•• يندد بضربة امريكا في حرب الخليج إلى الحد الذي كَسر اقتصاد العراق فزاد من معاناة الشعب العراقي، وفي الوقت نفسه ينتقد صدام حسين الذي لم يمتثل لقرارات الأمم المتحدة ولم يحترم سيادة دولة عربية شقيقة .. نعم كان أنطون سيدهم يتفاعل مع الأحداث بصدق عال ووطنية خالصة من أجل عالم يسوده السلام وترفرف عليه أعلام الرفاهية والرخاء لكل البشر.

كلمة

لبـــنان يحترق!

ما هذا الذي يجري في لبنان؟ .. وكيف يتحول هذا البلد الشقيق إلى مجزرة يذبح فيها المئات يومياً ولا يتحرك ضمير سياسي أو وطني ليضع حداً لهذه المذبحة؟ .. وكيف هانت لبنان على بنيها ليتحول هكذا إلى دمار وخراب ودماء ونيران تعصف بكل شئ.. المقدسات والأرواح البريئة وسمعة لبنان بل سمعة العرب جميعهم.

•• والسؤال البديهي الذي يجب أن يطرح .. لمصلحة من كل هذا الذي يجري؟.. وكيف تبلغ الأنانية والمصالح الشخصية والكبرياء (الملعونة) هذا الحد الذي وصل بلبنان إلى ما يشبه الطريق المسدود؟

وأين الحوار البناء.. والضمير المتجرد من كل هوى ومصلحة .. والوطنية الصادقة .. أين كل هذا مما يجري وعلى مدى شهور .. ولا يتنازل زعيم خطوة عن الاصرار وادانة الآخرين بحيث تحول الزعماء كلهم إلى خونة .. وتابعين .. وعملاء .. وكل واحد إلى أوحد في الوطنية والحرص على لبنان!!

•• اننا لا نتصور أبداً أن الطائفية هى التي جرت لبنات إلى هذا الخراب والهول .. فقد عاشت المسيحية مع الاسلام في أرض الرسالات قروناً عامرة بالمحبة والسلام والتعاون ووحدة المشاعر والاحترام المتبادل، لأن جوهر المسيحية والاسلام يدعو وينادي بالمحبة والتعاطف والخير.

وما يحدث في لبنان اليوم، يستخدم الطائفية وسيلة لتحقيق مصالح خاصة، وإلى الجحيم كل القيم والمبادئ والمقدسات وحتى لبنان!

حقاً أن هناك وضعاً خاصاً في لبنان، وهناك رغبة في أن يلحق هذا الوضع نوع من التغيير.. ولكن ألا يمكن .. وفي ظل الحوار والفهم والتجرد من الأنانية أن تحدث مصالحة حقيقية على ضوء التغير الذي طرأ على تركيب المجتمع اللبناني؟

•• ان كل شئ ممكن لو خلصت النوايا، وتناسى اللبنانيون ما جرى.. ووضعوا أمامهم فقط مصلحة لبنان التي هى مصلحة اللبنانيين.. وليس معقولاً أبداً أن يتدفق السلاح على الشارع اللبناني بينما يبقى الجيش قاصراً في أسلحته!! - قاصراً على أن يتدخل خضوعاً للرأي الذي يقول أن تدخله لابد أن يغير من التوازن الدموي القائم!!

وأي ضمير يسكت وقد قتل في لبنان في أقل من نصف سنة ما يقرب من ستة آلاف قتيل غير عشرات الألوف من الجرحى؟.. خلاف الخراب الشامل الذي حاق بالبلاد.

وحساسية الموقف في لبنان تجعل بعض الدول العربية تراقب، ومن بعيد، ما يجري في حسرة، انتظاراً أن يعود العقل والتعقل.. وأن يبصر القادة الهوة السحيقة التي سيتردى فيها لبنان وتتردى معها الزعامات والقيادات وأصحاب الشعارات.

ولكن المجزرة مستمرة .. والبوم ينعق .. وليس لبنان فقط الذي يتهدده الخطر .. بل العرب ككل .. العرب الذين برزوا بحرب أكتوبر كقوة كبرى لابد أن يحسب حسابها، ومن هنا كانت استجابة مصر لعقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة لبحث الأزمة اللبنانية، وموافقتها على أي جهد جماعي عربي يستهدف انقاذ لبنان ووقف النزيف الدموي.

•• وما زال هناك بقية من أمل أن يصحو الشعب الشقيق فيدرك ماذا جنت يداه .. وكيف أن كشف الأرباح لم يسفر عن شئ سوى الحسرة والندم وانهار الدم.. دم اللبنانيين جميعاً .. وكيف ينهار الصرح الحضاري الذي بنته أجيال اللبنانيين داخل لبنان وخارجه.

ان قروناً طويلة من المحبة والتعاطف والسلام والكفاح المشترك تدعو اللبنانيين إلى تناسي الجراح التي حدثت ليذكروا لبنان وحده .. أمنه ورخاءه .. وسلامه ووجهه الحضاري.

• • •

شجاعة .. وإقـــدام

•• بكل الشجاعة والاقدام والاصرار والفهم الواعي اتخذ الرئيس أنور السادات قراره التاريخي أن يقوم بزيارة اسرائيل ليضع أمام العالم والكنيست حقائق السلام ومتطلباته، ويزيح من النفوس تراكمات الحقد وترهات المزايدات التي كانت طابع القضية التي استعصت على الحل عل مدى أكثر من ثلاثين عامًا.

بكل الشجاعة والصدق والموضوعية .. وهى صفات افتقدها معظم الحكام العرب جيلاً بعد جيل .. يذهب أنور السادات إلى القدس موضحًا أبعاد القضية الفلسطينية يناقش رؤساء الأحزاب الاسرائيلية في صراحة تامة بمنطق العدل، وروح الانصاف، وقوة الحق، والحرص على السلام.

•• لقد مرت المشكلة الفلسطينية بأدوار متعددة منذ صدر وعد بلفور عام ١٩١٧ .. وتعددت اللجان التي تأتي وتذهب لحل القضية .. وقدمت عشرات الحلول وكان بعضها يتسم بالاقتراب من المطالب العربية، وكان مصير كل ذلك الفشل لأن العرب لم يكن لهم من شعار سوى شعار الرفض.

وبعد الحرب العالمية الثانية تصاعدت القضية، وعرضت على هيئة الأمم المتحدة وكان مشروع التقسيم الذي رفضه العرب انطلاقًا من المبدأ الذي لا يحيدون عنه .. وقامت حرب فلسطين ١٩٤٨ وانهزم العرب وحصل اليهود على أكثر مما حدده مشروع التقسيم..

•• ويمضي التاريخ .. أعوام طويلة منذ ١٩٤٨ ولم تتقدم القضية خطوة إلى الأمام .. وفى كل حقبة تزداد اسرائيل توسعًا، بينما ينصب العرب بورصة للمزايدات الكلامية، ويتبارون في القاء القصائد العنترية، والتصريحات والخطب التشنجية فقد أدمنوا الرفض، ولا دراسة للظروف الدولية بمتغيراتها ولا تخطيط واع لما يمكن أن يتحقق في ضوء الظروف الجديدة، ولا استقطاب للتأييد العالمي بل على العكس بدأ العرب للعالم وكأنهم دعاة حرب وخراب وعدوان الأمر الذي استغلته اسرائيل وأحسنت استثماره فبدت وكأنها الحمل الوديع وسط طوفان من الكراهية العربية.

•• وعندما صرح اسماعيل صدقي وأعلن عن وجهة نظره بوجوب عقد صلح مع إسرائيل طبقًا لقرار الأمم المتحدة هاجت عليه الصحافة العربية واتهمته بالخيانة.. وما أسهل أن نستل الخناجر نطعن بها مخالفينا في الرأي ونتهمهم بالخيانة!!

•• وتنهمر الشعارات الجوفاء تعبئ الشعوب العربية ضد التصالح، وضد انهاء النزاع سلميًا، وأصبحت الوسيلة لضمان البقاء في كراسي الحكم المهتزة، وارتداء ثياب البطولة والشجاعة هو ازكاء روح العداء، وزرع الحقد ضد كل دعوة للسلام.. ووصل الأمر إلى اتهام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالجنون والخيانة!! عندما صرح في مؤتمر صحفي بأن الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو الصلح مع اسرائيل.

•• وكان طبيعيًا إزاء كل هذه الاحتشاد المكثف في مجال التعبئة للحقد أن ضاع صوت المعقولية، وقامت حروب عديدة أبرزها حرب يونيو ١٩٦٧ المذلة المهينة.

وكانت مصر تدفع دائمًا أكبر التضحيات، وتتحمل أفدح الخسائر، ويعاني شعبها من هول وجسامة الأعباء الأمر الذي أدى بها إلى ما نعيشه من معاناة ومكابدة وهى صامدة أبية أصيلة الكبرياء.

•• وكان لا بد من تغيير لهذا الوضع الشائن .. كان لابد من عبور هذا الهوان فاتخذ أنور السادات قرار الحرب التاريخي عندما عزت جهود السلام .. وانتصرت مصر في أكتوبر العظيم لتشد أنظار العالم إلى ذلك الزعيم القائد الذي يعالج قضايا السلام والحرب بكل هذه الجسارة والاقدام والتخطيط والعلم والفهم.

•• ومن مركز القوة عرض الرئيس أنور السادات امكانية قيام السلام في المنطقة على أساس الحقوق المشروعة التي تعيد للعرب أرضهم وللفلسطينيين حقوقهم .. وطالت المناقشات السفسطائية حول الاجراءات الأولية.. وكادت تبهت معالم القضية وسط متاهات هذه الاجراءات وتفاصيلها .. وأخذت اسرائيل كعادتها تسوف وتملي شروطًا واجراءات لا معنى لها..

•• وهنا اتخذ الرئيس أنور السادات قرارًا تاريخيًا جديدًا يضاف إلى قراراته التاريخية المؤثرة .. وقرر في شجاعة واقدام السفر إلى اسرائيل ليضع كل الأمور أمام الكنيست بل العالم.. انه يقدم امكانية قيام السلام العادل بالوضوح والاقناع والمنطق وروح العدل.

•• حقًا .. انها لحظة تاريخية وموقف تاريخي يقدم الرئيس أنور السادات سياسيًا من طراز نادر ينفذ إلى كبد الحقيقة والواقع من أقصر طريق .. مناضلاً شجاعًا لا يلتفت

إلى وراء فيقيم وزناً للمزايدات والتشنجات وسريع الادانات التي تتسم بالحمق والنزق.

•• وبعد .. لا نملك إلا أن نقول .. بكل التأييد نرجو أن يوفق الله الرئيس أنور السادات في جهوده من أجل السلام والحق، من أجل نضاله لخير أمته العربية وشعبه.

• • •

قرار عظيم .. لرجل عظيم ..

•• الملايين التي خرجت بالأمس كالبحار المتلاطمة تهتف من الأعماق للرئيس أنور السادات انما تعبر عن تقديرها وعرفانها بالجميل للرجل الذي أعاد لمصر اسمها وعظمتها، وحقق للشعب حريته وكرامته، وأكد للإنسان المصري انسانيته ووجوده وثقته بنفسه .. ثم كان قراره الشجاع من أجل السلام قمة انجازاته ومبادراته .. وبه شد انظار العالم أجمع، وأحدث من ردود الفعل ما لم يسبق له مثيل في مجال الأحداث العالمية المصيرية.

• انه سجل حافل بعظيم الانجازات منذ تولى أمانة الحكم بعد فترة ساد فيها الكثير من عوامل القهر والضغط والتمزق والاحساس بالهوان بعد هزيمة مريرة قاسية أذلت منا الأعناق.

• ولكن الرجل العظيم لم يتخل عنه إيمانه أبداً .. ولم يفقد ثقته في قدرة مصر على النهوض وعبور الذل والهوان .. ومضى بكل ما في قلبه من إيمان، وبكل ما في إرادته الصلبة من معاني الاصرار يحارب اليأس .. ويعيد الثقة.

وعلى طريق البناء .. أقدم بكل جسارة على عديد من المعارك مستهدفًا وقبل كل شئ بناء الإنسان المصري كرامته وحريته وعزته وثقته بنفسه ليعبر النكسة والتخلف والضياع إلى المكانة الجديرة بمصر والمصريين.

• ان احساس الرئيس أنور السادات بالمسئولية أمام الله، وأمام ضميره وواجبه القومي بالنسبة له عقيدة تجعله يتخذ أخطر القرارات ويخوض أعنف المعارك ويقتحم الأهوال.. وهو في كل مواقفه لا يتزعزع منه إيمان، ولا تهتز له ثقة أو يقين من أن الله يبارك خطوات الشرفاء بالصادقين العاملين من أجل الحق والحقيقة والسرعة والخير والعدل للإنسان.

• لقد جعل أنور السادات منذ اللحظة الأولى الحرية أساسًا للحكم، وأعطى للقانون قوته ومهابته، وللقضاء سياجه وكرامته، وبدأ يعيد الثقة المفقودة في اقتصاد مصر مشجعًا رؤوس الأموال الأجنبية والخبرات العالمية للاستثمار في مصر، وبكل الشجاعة والاقدام وبعد الاعداد المضني اتخذ قرار الحرب في أكتوبر ١٩٧٣ وحقق نصراً كان في تقدير كل الحسابات ضرباً من المستحيلات .. وبهذا النصر الذي دفعت ثمنه مصر من قوتها ودماء أبنائها علت قامات كل العرب.. وارتفعت أرصدتهم إلى أرقام خرافية .. وكتبت صفحات جديدة في التاريخ محت صفحات الهزائم المتتالية التي كانت طابع كل حرب يدخلها العرب ويخرجون منها بمزيد من الانكسار والهوان.

• وعلى طريق الكفاح لم تتوقف مسيرة أنور السادات النضالية .. واستشعاراً بمسئوليته إزاء شعبه الذي أولاه كل الثقة والحب والتأييد مضى يتخذ قرار السلام وهو أخطر من قرار الحرب .. وكان يعلم علم اليقين وهو يتخذ القرار أنه يقتحم الأهوال، وسيتعرض لأشد الخناجر والطعنات.. وأنه سيمشي على الأشواك.

• ولكن الزعيم الشجاع المؤمن بربه وشعبه لا يتردد أبداً .. وتقدم في جسارة وعظمة يمد يداً قوية بالسلام محطمًا في لحظة تاريخية الشعارات الكاذبة المضللة المنافقة التي طالما أدمنها الحكام التقليديون للدول العربية بها يتاجرون ويتشدقون لتظل كراسي الحكم من تحتهم مستقرة بالارهاب والسحل!!

• لقد حققت حرب أكتوبر هدفها وهو قدرتنا على الحرب .. والنصر .. ولكنها لم تأت بالسلام .. فما زال شعبنا يعيش حياة الحرب من توتر وضيق وسوء خدمات .. واهدار الدخل القومي من أجل ترقب الاشتعال والصدام من جديد في حروب لا تنتهي لا تخلف غير الدمار والخراب والموت حيث لا غالب ولا مغلوب ..

• وهنا كان لابد للزعيم أن يسعى إلى السلام الذي عجزت عن تحقيقه الحرب .. كان لابد من كسر حاجز الخوف وعدم الثقة لحقن الدماء .. وانقاذ الأرواح وإحياء الحياة.

ان السعي إلى السلام وفي ظروف المنطقة العربية التي عاشت أجيالاً تقتات على الشعارات المنافقة كان بلا شك يحتاج إلى عمل جرئ أسطوري لا يمكن لحاكم عادي أن يجسر على القيام به أو مجرد التفكير فيه!!

حقًا كان لا يمكن لغير أنور السادات أن يقوم بهذا العمل الذي ما زال حديث العالم حتى هذه اللحظة .. ذلك لأن حاكم لا يعتمد على الحديد والنار في علاقته بشعبه .. حاكم واثق من نفسه، مؤمن بربه وبتأييد شعبه، عميق في تفكيره، عملي في خطواته، عالم بمجريات الأمور، مقدر لكل الحسابات والموازين التي تجرى على أساسها السياسات

والاستراتيجيات، وفوق كل ذلك .. لماذا لا نحارب من أجل السلام وهو أمنية كل انسان .. وطبيعة الأشياء؟

• وذهب أنور السادات إلى القدس من مركز القوة ووقف في الكنيست الإسرائيلي يصارحهم بالأسس التي يجب أن يقوم عليها صلح عادل دائم للمنطقة بأكملها، كما قام بمناقشة زعماء اسرائيل ومختلف رجال أحزابها بكل الوضوح والمنطق وصوت العقل وهاتف الضمير في امكانيات قيام السلام على أساس العدل.

• لقد وضع الرئيس أنور السادات اسرائيل أمام الخيار الصعب .. وعليها أن تقرر إذا كانت جادة حقًا في طلب السلام .. عليها أن تتخلى عن أحلام السيطرة والتوسع وفكرة الحرب . عليها أن تقر بحقوق الشعب الفلسطيني لتعيش آمنة بين العرب، وليمارس شعبها الحياة بدون أهوال الحروب .. وأهوال ترقب حدوث الحروب.. اليد دائمًا على الزناد القلوب واجفة، والنفوس هلعة .. الأطفال في انتظار اليتم .. والزوجات في انتظار الترمل .. والأمهات يثكلن بفقد الأبناء.

• ان ما حققته زيارة السلام بالنسبة لمصر والعرب المخلصين لقضية السلام، ما كان يمكن أن يتحقق لو صرف العرب آلاف الملايين من الجنيهات .. لقد تجاوبت جميع دول العالم وشعوبها مع هذه المبادرة الخلاقة، وظهرت مصر عملاقة شامخة مبهرة.

• أما الصورة القبيحة التي لن تنال بحال من صورة مصر الرائعة فهي تلك الأصوات النكراء الجاحدة التي قامت تهاجم العمل الكبير الذي قام به السادات.

انها الوجه غير الحضاري لبعض الزعامات التي لم تصل بطبيعة تكوينها ووجودها إلى مستوى الحدث العظيم الذي قام به السادات.

وكان هذا المؤتمر الذي خرجوا منه بقرارات أقل ما توصف به أنها غير مخلصة ومخربة لموقف عربي واحد الأمة العربية في أشد الحاجة إليه في هذه المرحلة المصيرية.

•• ويا قوم .. عودا إلى الرشد وتأملوا ما قدمه السادات على مرأى ومسمع من العالم .. لقد طالب بأسس للسلام تقوم على ما يأتي:

°° الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها اسرائيل في عام ١٩٦٧.

°° أن تصبح الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة وطنًا للشعب الفلسطيني ودولة له.

°° ارجاع القدس العربية إلى أصحابها.

°° ان يعوض الفلسطينيون عن أملاكهم التي فقدوها تعويضًا مجزيًا.

فماذا في هذه المطالب من خيانة وانهزامية وتصفوية واستسلامية إلى آخر هذه العبارات المرذولة التي لا تخجلون من ترديدها؟

اتقوا الله في شعوبكم وفي مستقبل أمتكم الهمكم الصواب.

وأنت يا رجل السلام .. يكفيك حب وتأييد شعبك الذي أنت نبضه ووجدانه.

شعبك الذي يؤمن بقيادتك ووطنيتك وقدرتك أن تحقق له ما طال شوقه إليه من سلام وخير.

وستظل مصر أبدًا كبيرة عظيمة شامخة ولو كره المتشنجون الحاقدون.

°•°

مصـــــر .. وأنور السادات

• عظيمة هى الانجازات التي حققها أنور السادات من أجل مصر.

وعلى مدى الفترة التي بدأت منذ تولي مسئولية الحكم، وحتى هذه اللحظة لا يزال السادات يصنع الكثير من أجل مصر.. يتخذ أصعب القرارات، ويبذل جهداً خارقاً أسطورياً مضحياً بصحته وحتى حياته .. يجوب الدنيا كلها في لقاءات متتالية مع قادة العالم .. مستقطباً اهتمام وتقدير مئات الملايين الذين غاب عن اهتمامهم اسم مصر، ذلك الاسم الحبيب الذي ضاق به أصحاب الفكر المريض والشعوذة السياسية فألغوه بجرة قلم .. وكأنهم يتحدون التاريخ الذي سجل لمصر منذ آلاف السنين أنصع صفحات الخلود .. ونسوا أن اسم مصر مذكور في جميع الكتب السماوية ..

وجاء أنور السادات وأعاد اسمها .. أعاد لها أمجادها .. وفرض على أسماع العالم انجازاتها، واللهفة من كل وسائل الاعلام العالمية للتعرف على وجهة نظرها يعبر عنها ابنها البار أنور السادات.

• لقد تجرعنا الهزيمة والهوان .. وأصبحت كرامتنا مضغة في الأفواه .. ولن أنسى أبداً ذلك الموقف المهين الذي تعرضت له في يونيو ١٩٦٧ وأنا أقف أمام موظف الاستقبال في احد فنادق روما وهو يطلب مني جواز سفري، ثم نظرته المشوبة بالسخرية عندما يعلم أنني مصري.

وأتجول في شوارع روما في اليوم التالي لأجد الزينات ترفرف في أغلب محالها فرحاً بانتصار اسرائيل وسحقها للجيوش العربية.

وعدت إلى الفندق تمزقني مشاعر الأسى والحزن .. واللعنة على من عرضوا مصر لهذا الهوان.

وما أشد اختلاف الصورة اليوم بعد انتصارات أكتوبر .. انها مشاعر العزة والفخر تفيض بها نفس كل مصري بل كل عربي بعد انتصارات أكتوبر ١٩٧٣.

فشكراً وعرفاناً للرجل الذي رد الاعتبار، ووضع على جبين مصر أكاليل الغار.

• ولم يتوقف جهاد أنور السادات منذ ١٩٧٣ من أجل النهوض بمصر سياسياً واقتصادياً، انه يستشعر المعاناة التي تكابدها الجماهير .. ويفعل المستحيل من أجل اصلاح المرافق التي تهاوت واستهلكت نتيجة الاهمال الطويل متفرغين لحروب متصلة أكلت اليابس والأخضر بتكاليفها الباهظة.

ومن موقف قوة .. كانت مبادرته التاريخية التي هزت العالم .. انه يريد وضع حد للحروب التي ابتلعت أغلب الدخل القومي، وتستنفد كل الطاقات التي يجب أن توجه إلى البناء والتعمير.

• وفوجئ العالم بمبادرة السادات .. لقد نجحت اسرائيل في اقناع العالم أن مصر والعرب دعاة حرب وتدمير .. وأن العرب يعملون من أجل القاء اسرائيل في البحر!! وإذا بالسادات يهز هذه المفاهيم ويقوضها بزيارته التاريخية إلى القدس.. ويجمع العالم أنه رجل عام ١٩٧٧ بدون جدال.

والعالم كله أصغى آذانه إلى السادات وهو يتحدث في الكنيست كما لم يصغ لزعيم أو رئيس من قبل.

وأذكر سائق التاكسي وهو يسعى بي إلى مطار زيورخ عندما يعلم انني مصري .. انه يتكلم عن السادات بحب .. ويتحدث عن عظمة هذا الرجل الذي يذهب إلى أعدائه يقدم في مثالية أغصان الزيتون داعياً إلى وضع حد لازهاق الأرواح، ووقف انهار الدم.

• ان عظمة السادات تكمن في وطنيته منذ شبابه الباكر، في ايمانه بمصريته، في قوة ارادته وتحديه للأهوال، وعظمته تتجلى في لحظات انتصاره .. تلك الانتصارات التي ينسبها إلى مصر وشعبها ..

وعظمته تتجلى في شجاعته عندما يتخذ القرار فلا يلقى بالاً إلى صرخات المتشنجين، ولا يهز من يقينه باطل المخادعين، ويتحمل من أجل مصر وقضية كبرى هى قضية السلام الهجمات الضارية الظالمة.

• والآن ونحن نرى كل هذا التأييد الدولي من العناصر المحبة للسلام، وبعد أن حاصرت دعوة السلام اسرائيل ولم تعد تجد مهرباً.

أقول نجد أنفسنا حول السادات بكل التأييد والجهد ليقود مصر إلى السلام والطمأنينة.. السلام الذي نتفرغ في جوه إلى البناء .. ومن ثم تعويض سنوات الحرمان والعذابات التي طال زمانها . ونحن على ثقة أن مصر والسادات يقود سفينتها ستحقق آمالها وطموحاتها.

قـرارات كامـب ديفـيد والعمل من أجل السلام

•• في الوقت الذي كـان العـالم كله يتـتبـع مـؤتمر كـامب ديفـيد ومـا يجـري فـيـه من بحث لأخطر قـضـايا السـلام.. وفي الوقت الذي كـانت الملايين فـيـه تصلي من أجل نجاح المؤتمر حقنًا للدماء، وتجنبًا لمخاطر ربما تؤدي إلى أوخم العواقب لن تصيب منطقة الشرق الأوسط وحدها .. بل تنسحب آثارها على العالم كله.

وفي الوقت الذي كان يبذل فيه الرئيس أنور السادات جهدًا أسطوريًا خارقًا لإعادة الحقوق السليبة، ووضع أسس السلام العادل.

أقول .. أنه في هذا الوقت كانت بعض الأنظمة العربية تلعب بالنار، تخطط كيف تجاهد من جل افشال المؤتمر، بل تستعد وتحتشد لشجب كل ما يصل إليه المؤتمر من نتائج حتى لو حصل الرئيس السادات على أكثر مما يتشدق ويحلم به المزايدون اللاعبون بالنار.

• وبكل المقاييس نجحت معركة السلام في كامب ديفيد وخرجت الوثائق تؤكد أنه لا تفريط في الأرض والسيادة على التراب الوطني المصري، ولا تفريط في الحقوق المشروعة لشعب فلسطين فقد اعترفت إسرائيل بمبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وغزة وانهاء الحكم العسكري فيهما، وأن يصبح للفلسطينيين جهاز للحكم الذاتي الكامل عن طريق اجراء انتخابات لممثلي الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وأنه من حق الفلسطينيين رفض ما لا يحقق حقوقهم وما لا يتفق مع سيادتهم الكاملة بعد الخمس سنوات الانتقالية. بل أكثر من هذا فإنه اتفق على أن تسويات السلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما ومبادئهما. هذا فضلا عن اتخاذ الاجراءات العاجلة والعادلة لحل مشكلة اللاجئين والعمل على عودتهم إلى أراضيهم.

• هذه هى وثائق كامب ديفيد.. العالم كله يستقبلها بالترحيب لأنها تمثل رغبة صادقة في السلام، وتجعل الطريق ممهدًا لتحقيق السلام.. وتعترف بضرورة حل المشكلة الفلسطينية على أساس من الحق والعدل يصلح لأن يكون منطلقًا لقيام دولة فلسطينية إذا صدقت النوايا وتضافرت الجهود وعاد الصواب إلى الرؤوس التي أضلتها الأنانية والتحجر والنوايا غير المخلصة.

على مدى ثلاثين عامًا منذ صدور قرار الأمم المتحدة الذي يقضي بتقسيم فلسطين في نوفمبر ١٩٤٧ والعرب لا يملكون غير الرفض، ولا شئ غير الرفض.. متجاهلين المتغيرات الدولية، والقوى التي تحرك مصير الأحداث وكأنهم يعيشون في عالم آخر معزول تمامًا عن العالم الذين هم جزء فيه.

وقامت الجيوش العربية تتحدى الأمم المتحدة وتعلن الحرب على اسرائيل المزعومة.. وكان ما كان من هزيمة وضياع مشروع التقسيم.. وتوالت المصائب وتتابعت، وكانت قمة المأساة هزيمة ١٩٦٧ واستيلاء اسرائيل على ما تبقى من فلسطين.. وانفتحت شهيتها لتحتل الجولان وسيناء.

• وجاء أنور السادات ليعيد تقييم المشكلة من جديد مستشعرًا هول ما حدث على مدى الأعوام .. كانت نظرته أكثر شمولاً، ورؤيته أبعد مجالاً.. وفهمه للأوضاع الدولية أعمق بعدًا.

لقد استطاع في أكتوبر ١٩٧٣ باعداد كامل أن يضرب ضربته الموفقة، ويحصل على النصر الذي رد الاعتبار، وغير الموازين، وعدل في الاستراتيجيات.

من منطلق النصر بدأ يجاهد ليعالج جذور المشكلة.. مشكلة تعرض المنطقة العربية لحروب متتالية لا يبدو أنها ستنتهي.. تضح الموارد والجهود والطاقات العربية دائمًا على حافة بركان يستنفدها.. وبالتالي يعوقها بل ويجعلها في حالة عجز عن اللحق بتقدم العصر، والنهوض بمستوى الشعوب.

لقد عمل أنور السادات على استقطاب الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة التي هى مصدر وجود اسرائيل وضمان استمرارها.

وبذل الكثير من أجل أن يغير موقف أمريكا تجاه المشكلة .. واستطاع بالاخلاص والصدق أن يدخلها كشريك كامل، وهذا قمة النجاح بالنسبة للسادات.

• ولم يتوقف جهد السادات عند حد .. ففضلاً عن مبادرته الشجاعة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ .. وزياراته المتتالية ومباحثاته المكثفة مع رؤساء الدول الغربية الصديقة، ورؤساء الاشتراكية الدولية.. لم يفلت أية فرصة قد تؤدي إلى السلام رغم يقينه أن اسرائيل تراوغ وتلف وتدور في حلقة مفرغة تستغل الوقت .. وتستغل تمزق الصف العربي..

وفشلت مباحثات ليدز.. كما فشلت من قبل محادثات القدس والاسماعيلية. كل ذلك ولم يفقد السادات صبره، أو تلن قناته.. نفس الخطوات المحسوبة.. والتقدير الواعي.. والاعداد الكامل لكل البدائل .. فالحق واضح .. والعالم كله مازال مشدوداً حريصاً على مبادرة السلام التي استوعبت كل الضمائر في جميع العالم.

• وفي خلال ذلك كله.. وقف أنور السادات صامداً أمام تخرسات جبهة الرفض التي استخدمت كل ما في قاموس البذاءات من شتائم توجهها إلى مصر جاحدة كل ما قدمته من تضحيات لا مجال لأن نعددها ونذكرها .. أقول وقف صامداً يعمل.. والقافلة تسير رغم العواء والعويل!!

وجاءت قمة ديڤيد .. العالم كله يصلي ويبتهل من أجل نجاحها، ورؤساء الدول الغربية يساندونه .. والأنفاس مشدودة متعلقة بما يجري.

وجاءت النتيجة الرائعة التي حققت المطلب المصري في عودة سيناء، كما وضعت الاطار الذي يمكن من خلاله أن تحل المشكلة الفلسطينية.

وتنفس العالم الصعداء، وباركت القلوب المؤمنة هذه النتائج، وارتفعت مكانة السادات كرجل صانع للسلام.

•• وبعد .. ان القافلة تسير .. وبشائر الغد المشرق تلوح في الأفق .. ومصر تمضي في مسيرتها النضالية من أجل السلام ترعاه وتحرص عليه وتوطد قوائمه، وتدعم قواعده.

أما اللاعبون بالنار .. المحاربون في غير حرب .. المناضلون في ساحات الكلام .. والجاحدون للتضحيات .. المغامرون بمصائر الشعوب .. المقامرون بأرواح الملايين.. فإننا نقول لهم هداكم الله.

وللسادات نقول .. لقد كافحت وناضلت ومهدت وصدقت فسر على بركة الله.

مسلمو بلغاريا

قرأت، بكل أسى، في الصحف البريطانية في شهر فبراير الماضي أخباراً عما اتخذته الحكومة البلغارية من اجراءات مشددة ضد أفراد الأقلية المسلمة لتغيير أسمائهم إلى أسماء بلغارية، ولما كانت غالبية هذه الأقلية من أصل تركي، فقد قامت الحكومة التركية بالاحتجاج على هذه الاجراءات، ثم قرأت بعد ذلك عن مفاوضات بين الحكومتين لإيقاف هذا التعسف.

ومضت أسابيع بدون أية أخبار عن هذا الموضوع، مما اعتقدت معه أنه تمت تسوية هذه المشكلة بما يصون حقوق هذه الأقلية، وبما يكفل لها جميع الحريات العقائدية والوطنية، ولكن أدهشني ما قرأته بالصحف عن استمرار الحكومة البلغارية في تصرفها، بل تصلفها وتعنتها المقيت لتنفيذ اجراءاتها ضد هؤلاء المواطنين.

لقد ساءني كل الاساءة أن أجد أن المجتمع يقف مكتوف الأيدي أمام هذا التعصب الأعمى دون أن يتصدى له، أو يعلن استنكاره لمن يقترفه ويمارسه .. أين لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة؟ .. ولماذا لم تجتمع لاتخاذ قرار ضد هذا الخرق لأهم مبادئ حقوق الإنسان.. وهو حرية العقيدة التي من مظاهرها الحرية الشخصية في اختيار الأسماء.

انني أطالب حكومتنا بالاتصال فوراً بممثل مصر في هيئة الأمم المتحدة للمطالبة بدعوة لجنة حقوق الإنسان للانعقاد واتخاذ قرار بشجب هذا التصرف، والعمل الفعال لإيقاف هذه الاجراءات المجافية للعدالة والحرية من الحكومة البلغارية.

أين هي الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية التي رأينا منها الاحتجاجات والعقوبات المتوالية ضد الحكومة السوفيتية عند تجنيها على بعض الكتّاب والمفكرين؟.. لماذا لم تتخذ أي اجراء أو احتجاج أو لفت نظر للحكومة البلغارية على ذلك التصرف الأخرق مع الأقلية المسلمة...؟

كما أطالب بعقد مؤتمر شعبي بالأزهر الشريف من ممثلي الشعب المصري، وعلى رأسهم رجال الدين الاسلامي والمسيحي، في اطار الوطنية، لاعلان رأيهم ورفع صوتهم باستنكار هذا التصرف المزري من الحكومة البلغارية، وإيفاد ممثلين للمؤتمر لمقابلة السيد/ رئيس الجمهورية، والسيد رئيس الحكومة، لتقديم توصيات هذا المؤتمر الشعبي لهما، كما أرى ابلاغ هذا البيان إلى ممثلي الدول بالقاهرة، وتشكيل لجنة لمتابعة تلك التصرفات، واعداد تقرير عن مدى مجافاتها لميثاق حقوق الإنسان، وتعارضها مع القانون الدولي وما نص عليه من تلك الحقوق.

انها اجراءات خرقاء، قمينة بأن تستنفر النفوس للتصدي لها، وللحيلولة دون المضي فيها .. لا من أجل هؤلاء الذين يرسفون في ظلها، بل من أجل كل من ينشد العدالة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص ...

اننا إذ نثير تلك المشكلة على هذه الصحائف، ونهيب بالرأي العام العالمي أن يهب لنجدة مسلمي بلغاريا، انما نحب أن يعرفوا أن لهم اخوة في الانسانية – وليس في الدين فحسب – يأبون لهم الضيم ويدفعون عنهم الظلم.

• • •

مسلمو الهند

تواترت الأخبار بالأحداث المؤسفة التي جرت في الهند، باعتداء الهندوس على المسلمين في مدينتي دلهي القديمة وميروت .. وقد أدت أعمال العنف التي وقعت في هاتين المدينتين إلى سقوط عدد من القتلى يربو على ١٣٠ من المسلمين، بخلاف عدد كبير من الجرحى.. وكذا التخريب الذي أصاب ممتلكات المسلمين، ومن المؤسف حقًا أن الأخبار تؤكد على تورط البوليس الهندي في التحيز للهندوس ضد المسلمين.

لقد قامت المظاهرات في الولايات المتحدة الأمريكية، احتجاجًا على هذه الاعتداءات البشعة، كما ثار شعبًا بنجلاديش وباكستان ضد الهندوس، ولكن بوليس الدولتين تدخل لمنع الاعتداء عليهم. كما قامت حكومتا البلدين بابلاغ حكومة الهند باحتجاجهما على هذه الأعمال العنيفة والاعتداءات الآثمة. وتعضيد البوليس الهندي لها.

كل هذا ولم نسمع عن أي تحرك من الدول العربية والإسلامية الأخرى إزاء هذه الأحداث، بل رأينا تجاهلاً تامًا لهذه الأخبار، وكأنه لم يحدث اعتداء على أقلية مسلمة.. أين هى جمعيات حقوق الإنسان في العالم إزاء هذه الاعتداءات الوحشية؟.. ألم يكن من واجبها أن تتحرك منددة بها ومتدخلة لدى الحكومة الهندية للمحافظة على سلامة وحقوق الأقلية الإسلامية..؟!

اننا نطالب الحكومة المصرية، وحكومات الدول العربية، وهى على علاقات صداقة قوية مع الحكومة الهندية، أن تعلن رفضها واحتجاجها لهذه الاعتداءات.. مطالبة الحكومة الهندية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على سلامة وأموال الأقلية الاسلامية في بلادها .. ان هذا أقل ما يجب عمله إزاء هذه الأقليات المعتدى عليها..

• • •

حسني مبارك والسياسة الخارجية

تولى الرئيس حسني مبارك الحكم وعلاقة مصر بغالبية الدول العربية متوقفة ومقطوعة وحرب الاعلام على أشدها، حركة التجارة بيننا وبينهم منتهية، بل ووصل الأمر إلى التراشق بالاتهامات والشتائم، وكانت الدول العربية تشترط لرجوع علاقاتها مع مصر الغاء الاتفاقات التي عقدها المرحوم أنور السادات مع اسرائيل، كما أن علاقة مصر مع روسيا كانت تمر بأسوأ حالاتها.

أخذ الرئيس حسني مبارك قيادة الأمور بحكمة بالغة. فأوقف الهجوم الإعلامي على الدول العربية بالرغم من استمرار بعضها في توجيه الاتهامات والألفاظ القاسية والنابية له ولمصر. ولكنه عامل الأمور بالحلم والصبر وطول الأناة. ثم أخذ في فتح قنوات الاتصال مع بعض هذه الدول وخصوصًا الملتزمة منها، كما وقف بجانب الكثير منهم في أزماتهم ومشاكلهم مؤكدًا لهم أن مصر هى الشقيقة الكبرى التي لن تتخلى عنهم مهما كانت مواقفهم منها متجنية ومجحفة. بل قدم التأييد والمساعدات والدعم للعراق في حربها ضد إيران مؤيدًا ومثبتًا بأن مصر هى العمق القوى للدول العربية جميعًا في جميع ضيقاتهم ومشاكلهم.

مع تكرار مواقف مصر القوية والحازمة مع الدول العربية، وجدت هذه الدول أنها كانت متجنية على مصر، وأن وجود مصر بجانب هذه الدول لهو قوة عظيمة لهم لا يستغنى عنها. فبدأت تتراجع عن موقفها واحدة بعد الأخرى. حتى اجتماع الرباط الذي قررت فيه دعوة مصر مكرمة مبجلة للعودة إلى تبوء مكانتها بين الدول العربية.

ان حسني مبارك بنافذ بصيرته إلى العمق القوي لمصر وهو افريقيا بدأ يمد قنواته معها ويحضر محافلها المستعصية التي كانت بين بعضها البعض. حتى وجدت هذه الدول انتخاب سيادته رئيسًا لها بالاجماع.

لقد تدهورت علاقة مصر بروسيا أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات حتى وصلت إلى تجميد العلاقات بل وتوقف التبادل التجاري تقريبًا. ولكن الرئيس حسني مبارك أخذ في تحسين العلاقات معها حتى رجعت المياه إلى مجاريها. بل وانهى المشاكل الاقتصادية التي كانت قد تعقدت بيننا وبينها.

هذه السياسات الحكيمة جعلت العلاقات بين مصر وجميع دول العالم في أحسن أوضاعها. بل قد أدت زيارات الرئيس حسني مبارك المستمرة للكثير منها. ومجاملتها في جميع المناسبات إلى توثيق العلاقات وأواصر الصداقة والمحبة معها – فأصبحت سندًا قويًا لمصر في المحافل الدولية.

لقد تغير الحال تمامًا من النقيض إلى النقيض فبعد أن كانت مصر في قطيعة تامة مع الدول العربية، أصبحت هى المرجع والمدافع عن كل مشاكلهم. بل تبنت المشكلة الفلسطينية وقامت بالدور الأول والأكبر مع الدول الغربية لاقناعهم بسلامة موقف الفلسطينيين للوقوف بجانبهم. واستلزم هذا تحركات دائمة ومواقف قوية من الرئيس حسني مبارك.

ان ما بذله الرئيس حسني مبارك من مجهودات جبارة. واتصالات دائمة. وحكمة وطول أناة أدى إلى نتائج طيبة فأصبح مركز مصر – عربيًا ودوليًا – لامعًا قويًا. كما أصبحت رأيها في حل مشاكل المنطقة يعتد به في المحافل الدولية ولدى الدول العظمى.

• • •

بطــرس بطــرس غــالي

كان لاختيار الدكتور بطرس غالي سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة رنة فرح وسرور غامرة بين الشعب المصري، الذي افتخر وتهلل بانتخاب أحد أبنائه لهذا المنصب العالمي الرفيع، ليس في مصر فقد بل في العالم العربي بأجمعه وكل القارة الافريقية، ودليلاً للعالم بأن مصر التي هى مهد الحضارة مازالت تخرج له رجالاً علماء أجلاء قادرين على القيام بهذه المهمة الخطيرة التي ينتظر منها أعمالاً كبيرة لتوطيد السلام والمحبة بين الدول في جميع أرجاء الدنيا، وخصوصاً في هذه الظروف الدقيقة، التي تغيرت فيها المقادير والأفكار، لافظة فكرة العداء والحروب ليحل محلها السلام والوئام والتعاون لخير ورفعة العالم بجميع أرجائه.

لقد تبارى الكتّاب والصحفيون هذا الأسبوع في الكتابة عن بطرس غالي فرحين مهللين لهذا الحدث الكبير في تاريخ مصر، مبينين وشارحين العوامل المختلفة التي أدت إلى فوزه بالجلوس في أعلى مركز دولي في العالم بأجمعه فذكرت أسباباً متعددة لهذا النصر الذي أصاب أهله، بعضها موفق وبعضها خيالي، ويهمنا أن نوضح من وجهة نظرنا ما نعتقده بأنه أهم العوامل التي أدت إلى هذا الاختيار.

ان مساندة الرئيس حسني مبارك للدكتور بطرس غالي واتصالاته المتواصلة طوال الأشهر الماضية، والتي تركزت بقوة في الأيام السابقة على عملية الانتخاب بالدول الأجنبية المختلفة، وما لسيادة الرئيس من مركز وتقدير كبير عند هذه الدول، جعل من هذه الاتصالات عاملاً قوياً في اختيار الدكتور بطرس غالي لهذا المنصب، وأن ما قابله به سيادة الرئيس عند تهنئته مباركاً وما ارتسم على وجهه من مشاعر الفرح لنجاح مساعيه وتعضيده لأبلغ دليل على محبته له، وتقديره لكفاءته وخدماته الكثيرة لمصر طوال السنين الماضية.. نعم لقد فرح سيادة الرئيس بأن يفوز أحد أبناء شعبه بهذه الثقة.

كما أن علاقاته القوية بالدول الافريقية التي بنى لمصر فيها مركزاً ممتازاً ورائداً بسفرياته المستمرة إليها والانتقال بينها ومساعدته الفعالة في حل مشاكلها، وجهده القوي في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، فجعل من مصر البلد الرائد والزعيم الأمثل لدول هذه القارة المتعبة، وتولى تنظيم اجتماعاتها ومؤتمراتها، كل ذلك كان سنداً قوياً لاختياره لهذا المنصب الكبير. وكذا علاقاته الممتازة بدول العالم الثالث، وعلى الأخص دول جنوب أمريكا ومساندته لها في المحافل الدولية أدى إلى وقوفها بحماس لتأييده.

أما العامل الأهم في حصوله على المساندة العالمية فهو ما يتصف به من تربية ممتازة في بيت عريق من بيوت مصر الخالدة، وثقافته العالية في القانون الدولي والسياسة الدولية، واتقانه اتقاناً تامًا للغات الأجنبية وخصوصاً اللغتين الانجليزية والفرنسية اللتين يتكلمهما ويخطب بهما كأحد أبنائهما، واتزانه ودبلوماسيته العميقة، وشخصيته القوية، كل هذه العوامل كانت الأساس الأكبر والفعال لاختياره من الدول سواء المتقدمة أو النامية .. فكلها كانت على يقين من أنه الشخص الأمثل الذي يستطيع تحمل مسئولية السنوات الخمس القادمة التي يتحول العالم فيها من سياسة محاربة الأيديولوجيات والتكتلات العالمية والحروب الباردة والحارة إلى السلام الشامل والتعاون الاقتصادي والثقافي، وكل ما فيه خير البشرية.. وفقه الله في مهمته الخطيرة

• • •

بطـــرس غالـــي
يحلف اليمين أمام ممثلى الدول

كان يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر ١٩٩١ يومًا مشهودًا في مصر إذ وقف ابنها الدكتور بطرس غالي ليحلف اليمين أمام ممثلي العالم بأكمله بهيئة الأمم المتحدة متوليًا منصب الأمين العام لأكبر هيئة دولية، احتشد المصريون أمام شاشات التليفزيون لمتابعة هذا الحدث التاريخي لمصر وقد غمرهم الفرح والسرور والفخر وهم يشاهدون سليل الفراعنة وهو يلقي كلمته الجميلة شاكرًا لمجلس الأمن انتخابه بالاجماع، كما يشكر أعضاء الجمعية العامة بالموافقة بالاجماع على هذا الاختيار الموفق، حقًا لقد طالت قامات المصريين وهم يسمعون ممثلي الأمم يلقون كلمات التهنئة والتقدير لابن مصر الحبيب متمنين له النجاح والتوفيق، كما فرحنا جميعًا بالكلمة الطيبة التي ألقاها ممثل دولة الكويت مهنئًا الأمين العام ومشيدًا بمواهبه وعلمه وخبرته الواسعة، مقدرًا إياه كل التقدير معترفًا بفضله عليه إذ كان استاذًا له بالجامعة المصرية.

ان سليل الفراعنة العظام الذين أعطوا للعالم أول حضارة وعلم وفن تدل عليه ما تركوه من آثار خالدة رائعة أبهرت الشعوب، يتسربل بهذه الأصالة العريقة، وقد أصبح الآن ممثلاً لدول العالم المائة وست وستين التي انتخبته بالاجماع، وصفق له ممثلوها تصفيقًا متواصلاً، ذلك أن العالم يضع فيه آماله وأمانيه، وقد أوضح ذلك ممثل دولة الكويت السيد أبو الحسن عندما قال في كلمته «ان الدكتور غالي يستمد قوته من تراث مصر وحضارتها ونيلها مؤكدًا أن عطاء مصر كنيلها لا مقطوع ولا ممنوع». لقد أصبح بطرس غالي مسئولاً عن دول العالم والعمل على سلامها وأمنها وتقدم دول العالم الثالث، ورسم لنفسه طريقًا أوضحه في خطابه أمام الجمعية العمومية للمنظمة الدولية أوجزه في النقاط الآتية:

أولاً : العمل على المحافظة على الأمن والسلام، بل وحل المشاكل التي تعتمل بين الدول المختلفة وحتى لا تؤدي إلى الاخلال بالسلام.

ثانيًا: انه يعلم تمامًا حالة دول العالم الثالث، وقد لمسها عن كثب باتصاله بها اتصالاً مباشرًا وشخصيًا وعرف دقائقها وعواملها، ولذا فقد تعهد بمعالجة هذه الحالة الاقتصادية المتدهورة، والعمل لتحقيق تنمية اقتصادية لها، وكذا حل مسائل المديونية التي تكمل هذه الدول.

ثالثًا: إعادة تنظيم هذه المؤسسة الدولية بحيث يكون رجالها على أعلى كفاءة حتى يصبحوا مساعدين جادين قادرين للعمل معه على تنفيذ برنامجه.

رابعًا: العمل على تدعيم الحقوق الأساسية والمؤسسات الديمقراطية، التي هى عوامل أساسية للتنمية المنشودة.

خامسًا: حماية حقوق الإنسان التي هى واجب أساسي للأمم المتحدة.

هذه آمال العالم في الدكتور بطرس غالي وهذا هو برنامجه لتنفيذها، ونحن على ثقة بأن علمه الغزير وخبرته الطويلة، وتجاربه الناجحة خصوصًا مع الدول النامية، ودبلوماسيته التي أثبتت نجاحه الواضح الرائع في هذا الميدان.وفوق ذلك مساندة الله التي ستيسر له طريق النجاح، فيحقق للعالم آماله فيه، ونحن كمواطني وعشيرة الدكتور بطرس غالي فإننا نتوجه إلى الله مصلين ومبتهلين أن يحقق التوفيق في مهمته الشاقة.

• • •

مأساة المسلمين بالبوسنة

استمرت الأخبار على مدى سنة ١٩٩٢ توالي نشر ما يلاقيه شعب البوسنة المسلم من الأهوال والاعتداءات والجوع لاجتياح أراضيه بالقوات الصربية ومحاصرتها المستمرة لمنطقة سيراييفو ولا تخلو الصحف يومياً من أخبار المصائب والتعذيب الذي يتعرض له هذا الشعب المسكين .. مما تدمي له القلوب من معسكرات الاعتقال التي يحجز بها الرجال والنساء والأطفال، وتفتقر إلى وسائل المعيشة إذ تخلو من الأغطية في هذا البرد القارس وقلة الغذاء والعناية الطبية، هذا فوق ما يسومونهم به من أنواع الاهانات والاذلال. أما من يحاولون الهرب إلى الدول المختلفة المجاورة فإنهم يلاقون الاعتداءات المتوالية بحيث لا ينجو منهم إلا القليل ليصل إلى مقصده.

خرجت علينا الصحف هذا الأسبوع بأن القوات الصربية احتجزت أعداداً كبيرة من النساء والفتيات من سن ١٠ إلى ٣٥ سنة في ستين معسكراً، وتوالوا اغتصابهن وبطريقة وحشية، وقد حمل الكثير من الفتيات سفاحاً من هؤلاء الأوغاد، وهذه مشكلة أخرى بشعة حلّت بهذا الشعب البائس. وقرأنا عما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات بوقف اطلاق النار، وكذا اتفاق الطرفين على وقف القتال، وفي جميع الأحوال لم تستمر أكثر من أربع وعشرين ساعة ثم انهارات لاستمرار قوات الصرب في الهجوم على المدن المختلفة لجمهورية البوسنة والهرسك، الذي لم يضار منه إلا الثانية، أما جمهورية الصرب فإن مخازنها مكدسة بأسلحة جمهورية يوغوسلافيا المنحلة كما أنها تتمكن من تهريب السلاح لها. ونجحت الأمم المتحدة في ارسال قوات لحراسة قوافل الاغاثة المرسلة لجمهورية البوسنة والهرسك ولم تنجح في غير هذا، فالقتال مستمر وحصار المدن باق وشعب البوسنة والهرسك يعاني الآلام البشعة والإبادة المنظمة.

لم تحرك الشعوب الإسلامية ساكناً خلال كل ذلك إلا الصراخ في الجرائد، والاستغاثة بالهيئات العالمية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، وأخيراً اعترانا بعض الأمل عندما أعلن عن اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة لاتخاذ بعض الاجراءات السريعة والحاسمة في هذا الموضوع المؤلم والمحزن، والذي تئن له ضمائر الجميع، هل من المعقول أن يحدث هذا في أواخر القرن العشرين، والعالم بأكمله واقف يتفرج على شعب يباد بطريقة وحشية نعم استبشرنا خيراً بالاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الاسلامية، وأخيراً أعلنت الجرائد، بأن المؤتمر أنهى أعماله بعد مناقشات طويلة كان يستمر بعضها إلى الساعات الأولى من الصباح باعلان قراراته بشأن الوضع في البوسنة والهرسك، وقبل اعلان القرارات صرح السيد وزير خارجية مصر بأنه «أي المؤتمر» كان ناجحًا في تناوله غير التقليدي لمأساة البوسنة، وخرج من نطاق الشعارات الجوفاء إلى الحلول العملية، فما هى هذه القرارات الرائعة؟

١- طالب المؤتمر مجلس الأمن بضمان التنفيذ الفعال لقراراته ووضع مراقبين على حدود البوسنة مع الصرب والجبل الأسود لوقف أي مساعدات لقوات العدوان، كما أكد المؤتمر حق حكومة البوسنة والهرسك في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة في الدفاع عن بلدها ضد العدوان المستمر وحرب الابادة. ما هذا يا سادة؟! أنه من الواضح لكل ذي عينين أن مجلس الأمن في تنفيذ قراراته فشل فشلاً ذريعًا، ووقف مكتوف اليدين ولا حول له ولا قوة. أما حق البوسنة والهرسك في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة في الدفاع عن بلدها فهو طلب غريب عجيب.. فإن البوسنة تبذل قصارى جهدها في الدفاع بدون جدوى، إذ ماذا تفعل دولة صغيرة مسكينة تفتقر إلى السلاح أمام جيوش جمهورية قوية مدججة بأسلحة الدمار.. انه كلام مضحك مبكي!

٢- كما طالبت الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي باتخاذ التدابير اللازمة ضد الدول التي تخرق العقوبات المفروضة على صربيا والجبل الأسود، أن الدول التي تخرق العقوبات المفروضة على الصرب بعضها غير معروف والآخر معروف، ولم تحرك دول المؤتمر ساكنًا ضده ولن تحرك ساكنًا، فأريحوا نفوسكم.

٣- أكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بضمان وصول المساعدات إلى شعب البوسنة، وتأمين ممرات المرور واستعداد الدول الاسلامية للمساهمة بالمال لتنفيذ ذلك، فأما الشق الأول وهو تأمين وصول المساعدات فقد تم فعلاً وهو ما تعلمه جيداً دول المؤتمر، واما استعدادها للمساهمة وهو ما لم تفعله دول المؤتمر فيما عد مصر.

أما مطالبة لجنة حقوق الإنسان باتخاذ تدابير حازمة لانهاء ما ترتكبه الصرب من انتهاكات لحقوق الانسان، فهو طلب غريب، لأن المؤتمر يعرف أن هذه اللجنة لا تملك إلا اصدار

البيانات والصراخ كحضراتهم تماماً.

وهكذا فإن القرارات التي قال عنهـا السيد وزير خارجية مصر بأن المؤتمر خرج عن نطاق الشعارات الجوفاء إلى الحلول العملية، فهو لغو لا داعي له، ان هذه القرارات لن تؤدي إلى شئ فعال لانقاذ شعب البوسنة البائس المسكين الذي ليس له ملاذ سوى الله.

• • •

إستنكار ضــرب العــــراق

إن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفاؤها بضرب العراق بهذا الشكل العنيف، وما تسببه هذه الغارات من خسائر جسيمة للمدنيين الأبرياء في الأرواح لهو عمل خطير تتألم له كل نفس أبية، حقيقة أن الرئيس صدام حسين لم يمتثل إلى الشرعية الدولية، التي تستخدمها أمريكا لعبة في يدها لتنفيذ أغراضها ومآربها، ولكن ما كان للولايات المتحدة أن تضربه هذه الضربات العنيفة مستخدمة أحدث الأسلحة المدمرة، ولو أن غاراتها استهدفت المناطق العسكرية لهان الأمر، ولكن أن تقوم بوارجها الحربية باطلاق صواريخها من الخليج إلى بغداد، على هذا البعد الكبير، مصيبة كل ما تقع عليه من مناطق عسكرية وأخرى مدنية، مدمرة الأحياء الآمنة ومسببة خسائر كبيرة في أرواح المدنيين المساكين، فهذا ما لا يقبله الضمير البشري - ولكن يبدو أن المسألة استعراض امريكا لعضلاتها، وقوتها الضخمة، وأسلحتها المدمرة، حتى تعطي درسًا قاسيًا للرئيس صدام حسين، وغيره من الحكام الآخرين في دول العالم الثالث.

كان الواجب على صدام حسين أن يقرأ التاريخ جيداً ويستوعب ما فيه من دروس، فمن مدة طويلة اتفق العالم الغربي على ألا يقوم حاكم قوي بالشرق الأوسط، وكان ذلك قبل ظهور البترول في المنطقة، ففي أوائل القرن التاسع عشر عندما ظهر محمد على باشا بمصر وأخذت قواه تشتد وانشأ المصانع وخصوصًا الخاص منها بانتاج الأسلحة، وانتصر على عدة دول في المنطقة لحساب سلطان تركيا، ابتدأت الدول الغربية تتربص به، وقد حانت لها الفرصة للقضاء عليه عندما اختلف مع السلطان وسارت جيوشه إلى الأناضول منتصرة على جيوش تركيا حتى قرب من الاستانة، هنا تحركت أساطيل وجيوش الدول الغربية إلى المنطقة وأمرته بالرجوع إلى مصر، ولما لم يمتثل تم ضربه في عكا وهزيمة الجيش المصري مما اضطر محمد على للامتثال لأوامرهم وهى الرجوع لمصر وتسريح الجيش المصري، وحل آلات مصانعه، وقد أدى ذلك إلى ضعف مصر عسكريًا وسياسيًا مما جعل محمد على يلزم قصره بالقلعة مكموداً حزيناً على ضياع أحلامه في تكوين امبراطورية كبيرة في الشرق الأوسط، وقضى نحبه وذهب إلى ربه بعد فترة وجيزة.

وهذا ما حدث أيضًا للرئيس جمال عبد الناصر في سنة ١٩٦٧، فقد ظهرت زعامة جمال عبد الناصر في المنطقة، وأصبح معبود الجماهير بالدول العربية بأكملها، وأخذ في تكوين جيش كبير، وبناء مصانع السلاح، وأخذ يهدد الدول الغربية عيانًا جهاراً وعلى الخصوص عميلتها اسرائيل، وأرسل الجيش المصري للدفاع عن ثورة اليمن، فقامت الدول الغربية بامداد القبائل بالسلاح واغرائها بالأموال الطائلة مما أرهق الجيش المصري في حرب قاسية في جبال اليمن ووديانه، وعندما تم اضعاف جيوش مصر في اخمادها مناوشات وقتال اتباع أمام اليمن، جروا جمال عبد الناصر إلى حرب هوجاء مع اسرائيل التي أمدوها بأحدث الأسلحة مما أدى إلى انهيار الجيش المصري وتشتته في صحراء سيناء وحلت بمصر هذه النكسة البشعة. وقد أدى ذلك إلى إصابة جمال عبد الناصر بعدة أمراض قضت عليه في سنة ١٩٧٠، وفقدت مصر والدول العربية زعيمًا قويًا من النادر ظهوره في المنطقة.

يجب على حكام دول العالم الثالث أن يأخذوا عظة من أحداث التاريخ، وأن يقوموا بتوجيه مجهوداتهم وأموال دولهم في العمل على اصلاح أحوالها واقتصادياتها ورفع مستواها الاجتماعي، خيراً لهذه الدول المتأخرة والفقيرة أن توجه كل مجهوداتها ودخلها لاصلاح اقتصادياتها ورفع مستوى شعوبها علميًا واقتصاديًا واجتماعيًا بدلاً من صرف أغلب دخلها على الأسلحة والجيوش الكبيرة التي لا فائدة منها.

الرئيس حسني مبارك والرحلة الصعبة

لقد درج الرئيس حسني مبارك على أن يتولى بنفسه علاقات مصر بالدول الأجنبية ولا يتركها للدبلوماسيين المصريين من سفراء ووزراء خارجية لمحاولة توطيدها أو الوصول إلى حلول لمصلحة مصر مع زملائهم الأجانب، بل جعل من مبادئه التي سار عليها منذ تولى رئاسة الحكومة المصرية أن يتولى بنفسه الوصول إلى النتائج التي يسعى إليها مع رؤساء الدول الأجنبية مباشرة، ولذا كانت النتائج دائماً لمصلحة مصر، كم سافر إلى الدول العربية مراراً وتكراراً لانهاء حالة القطيعة بيننا وبينها، وهى تركة المرحوم أنور السادات الثقيلة، حتى أصبحت هذه العلاقات طيبة وعلى أحسن ما يكون، وكم سافر مراراً إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لشرح وجهة نظر مصر في كثير من المشاكل ونجح في اكتساب تأييد الدول الأجنبية لمصر وحقوقها.

ان رحلة سيادته هذا الأسبوع كانت أهم هذه الرحلات للمشاكل العديدة التي تقابلها مصر الآن وهى الارهاب والحالة الاقتصادية وكذا السلام في الشرق الأوسط ومحادثات اسرائيل مع الدول العربية.

ان موضوع الارهاب كان محل الاهتمام الأكبر سواء من الحكومات الأجنبية والمحافل الدولية والصحافة والاذاعات في جميع الدول التي زارها الرئيس، وهذا يتضح من الأسئلة التي وجهها مندوبو الصحف والاذاعات إلى سيادته، والتي كانت ردوده عليها موفقة وناجحة فقد أوضح أن الارهاب ظاهرة دولية وهو ليس في الشرق فقط بل وفي الدول الأوروبية والأمريكية نفسها، كما أكد أن الحكومة تسيطر تماماً على الموقف وهى في سبيلها إلى القضاء عليه، كما فضح سيادته الدول التي تساند هذا الارهاب وتساعده بكل الوسائل لتنشر الذعر والتخريب في دول المنطقة وارباك حكوماتها. ويتضح بالفعل أن انتشار الارهاب لن يترك دولة إلا وسيصيبها بهذا الوباء الخطير، ويجب أن تتعاون وتتساند جميع الدول في محاربة هذا الداء الوبيل، لذا طلب الرئيس من المحافل الدولية أن تعمل للضغط على الدوَل التي تساند هذا الارهاب الخطير للتوقف عن هذا العمل الشرير والمخرب.

لقد أخذت مساندة الدول الأجنبية لمصر في حل مشاكلها الاقتصادية مساحة واسعة من المفاوضات حتى لا يتعثر الاصلاح الاقتصادي بعد أن سار بنجاح مرموق في العامين الماضيين، وطلب من الدول الأجنبية زيادة مساهمتها في الاستثمارات التي هى عماد الاصلاح الاقتصادي كما أن زيادة الاستثمارات وانشاء المصانع سيستوعب مئات الآلاف من الأيدي العاطلة، التي يجد فيها الارهاب مجالاً خصباً لتجنيد الكثير منها في صفوفه، لحاجة الشباب العاطل الماسة إلى المال وكذا حقده على المجتمع الذي تركه فريسة للبطالة القاتلة. وأن الاعتداءات المتكررة على السائحين جعلهم يمتنعون عن زيارة مصر مما ضرب السياحة في الصميم في جميع مناحيها سواء شركات السياحة أو الفنادق أو تجار الأماكن السياحية المنتشرة من القاهرة إلى أسوان، فتعطل مئات الآلاف من العاملين في هذه المنشآت مما زاد في أزمة البطالة، وفوق ذلك فقد أدى إلى انعدام تدفق النقد الأجنبي الوارد من السياحة والذي كان عنصراً أساسيًا في الاصلاح الاقتصادي، نعم كل ذلك جعل من الأهمية بمكان مساندة الدول الكبرى لمصر في مسيرة الاصلاح الاقتصادي حتى لا يتعثر.

أما مسألة السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات التي مضى عليها عامان بين العرب وإسرائيل ولم تصل بعد إلى نتائج ملموسة، فقد عمل الرئيس على طلب مساندة الدول الأجنبية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. بالضغط على إسرائيل لتعطي للفلسطينيين حقوقهم المشروعة وتحل هذا الموضوع الشائك الذي استمر على مدى خمسة وخمسين عامًا أي من سنة ١٩٤٨، وبالوصول إلى حل هذه المشكلة المعقدة ينتهي التوتر في الشرق الأوسط ويحل السلام وبالتالي يخف الارهاب.

اني أعتقد تماماً أن الرئيس حسني مبارك قد نجح في رحلته هذه ووصل إلى نتائج طيبة، بارك الله له واعطاه الحكمة والتوفيق والنجاح فيما يكافح فيه لمصلحة مصر وشعبها، أنه سميع مجيب.

• • •

أنطون سيدهم
وقضايا التعليم

أنطــون ســـيدهم
و قضـــايا التعلـــيم

- **احتلت قضايا التعليم جانبًا مهمًا من اهتمام أنطون سيدهم، باعتبار أن اصلاح التعليم هو المدخل الأساسي لأي اصلاح شامل سواء كان إقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً..**

•• انصب الاهتمام أساسًا على قضية تطوير التعليم وتحديثه وعلاج المشكلات التي يعاني منها والتي تشكل أحد الأسباب الجوهرية لضعف فعاليته ونقص كفاءته وتدني مستوى خريجيه، فعكست كثير من عناوين المقالات إحساساً كبيراً بخطورة المشكلات التي يعاني منها التعليم في مصر، وهكذا يتضح لنا بجلاء أن فكر أنطون سيدهم أدرك خطورة تدني التعليم في مصر وتأثيره على كافة نواحي الحياة فيها.

•• وبتحليل مضمون المقالات التي دعت إلى اصلاح التعليم، نستخلص أن فكر أنطون سيدهم ورؤيته للاصلاح كانت أقرب إلى الشمول والتناول الكلي، وقد مهد للحديث عن اصلاح التعليم من خلال مجموعة من المقالات وضحت المشكلات المزمنة الي يعاني منها نظام التعليم في مصر، وفصلت أوجه القصور في المباني المدرسية وتجهيزاتها وتخلف المناهج التعليمية وسوء أحوال المعلمين والكثافة العالية للفصول وتعددت الفترات الدراسية وغياب التخطيط الشامل، والتوسع في التعليم الكمي على حساب التعليم الكيفي خاصة في التعليم الجامعي، وغيرها من أوجه القصور.

•• أما رؤيته للاصلاح فتتضمن الاهتمام بالمباني المدرسية واعادة بناء المدارس وتجهيزها بالمعامل والمكتبات، والاهتمام بالأنشطة لا سيما الرياضية، وتحديث المناهج وتطويرها، واصلاح أحوال المعلمين، وتقليل كثافة الفصول الدراسية وربط التعليم باحتياجات البلاد وخطط التنمية، وقصر المجانية على التعليم قبل الجامعي، واستئناف المؤسسات الاجتماعية والهيئات – ومن بينها الكنائس بالقيام بدورها في بناء المدارس الحديثة لسد احتياجات البلاد.

•• أما بقية المقالات التي تناولت التعليم فقد عالجت هموم الطلبة الأقباط والتي تتمثل في قيام بعض المدارس بالمحافظات بفصل الطلاب المسيحيين عن إخوانهم المسلمين وتخصيص فصول مستقلة لكل منهما، وبث روح الكراهية ضد الطلاب المسيحيين واحتقارهم والإساءة إليهم وإهانة الدين المسيحي، من خلال بعض المدرسين المتعصبين من عديمي الضمير والوطنية، وأيضًا الاضطهاد الذي يتعرض له بعض الطلاب المسيحيين في الكليات العملية في الامتحانات الشفوية وتخفيض تقديراتهم في السنوات النهائية لحرمانهم من التعيين في وظائف هيئات التدريس والبحث بكليات الجامعة، هذا بجانب عقد الامتحانات أيام أعيادهم بما يؤذي مشاعرهم ويفسد عليهم بهجة الاحتفال بتلك الأعياد.

• • •

تخلــف التعلــيم

ازداد عدد السكان زيادة كبيرة .. وتضاعف عدد الطلبة. بينما بقيت المدارس على ما كانت عليه، ولم يزد عددها وامكانياتها إلا قليلاً من بناء بعض الفصول في ساحات الملاعب، مما قضى على الرياضة وهبط بمستواها هبوطًا شديداً، وقد أدى العجز الكبير في الفصول التي تكدس التلاميذ بها، فقد ارتفع عدد الطلبة في الفصل الواحد من ثلاثين طالبًا إلى ستين وسبعين فرداً، مما أدى إلى عجز المدرسين عن السيطرة على الفصول، وبالتالي عدم استطاعة الطلبة استيعاب شرح المدرس، وتخلفهم عن متابعته، وتأتي النتيجة في آخر العام سيئة للغاية، ولكن اضطرار ادارات المدارس إلى إيجاد أماكن للطلبة الجدد حملهم على نقل الطلبة إلى الفصول الأعلى، بالرغم من ضعفهم الشديد، وعدم استيعابهم للمقررات، وهكذا تستمر الحلقة حتى يصل الطلبة إلى الجامعات وهم غير جديرين بالالتحاق بالمدارس الثانوية .. فكيف بالجامعة .. مما جعل مستوى خريجي الجامعات منخفضاً وبائسًا على جميع المستويات.

ان تزاحم الشعب على التعليم الجامعي بشتى نوعياته أدى إلى تكدس الدارسين بالآلاف في المدرجات مما هبط بمستويات خريجي الجامعات، كما أن الاعداد الهائلة التي تطلقها الجامعات سنويًا إلى السوق اضطر الحكومات المختلفة إلى تكديسها في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام بدون عمل يذكر، فجعل تكاليف منتجات هذه الشركات والمصانع مرتفعة.

ولا يفوتنا أن مجانية التعليم الثانوي والجامعي بدون نظر إلى درجة التفوق، أفضى إلى تهافت جموع الطلبة على الجامعات، رافضين الالتحاق بالمدارس المتوسطة المتخصصة، وقد أضر هذا ضرراً بليغًا بالزراعة والصناعة لحرمانها من العمال الفنيين خريجي المدارس المتخصصة.

ان بقاء نظام التعليم على ما هو عليه، فيه كل الإساءة إلى مستقبل مصر عامة، ويؤدي إلى تخلفها صناعيًا وحضاريًا خاصة فيجب على الحكومة اتخاذ الخطوات الشجاعة والجريئة لدراسة حالة التعليم من جميع نواحيه، والقيام بالاصلاحات اللازمة للنهوض به، مع الأخذ في الاعتبار العمل على تخريج النوعيات اللازمة لنهضة البلاد والتي تفتقر إلى خدمتها في شتى المجالات.

وفي صدد الحديث عن التعليم، فإنني أرى دراسة موضوع مجانية التعليم الثانوي والجامعي بدون حساسيات، فقد تقررت هذه المجانية في ظروف تختلف تمامًا عما نمر به الآن، فإن المتفوق يتعلم مجانًا بقوة القانون، بل ويحصل على منح من الدولة ولكن ما فائدة تعليم المتخلف أو الراسب مجانًا، فهذه النوعية، من الخطأ .. بل من الظلم لها أن نمضي بها في موكب المتفوقين لتحاول – مرهقة ومتعبة – متابعتهم بغير جدوى، ومن الأصلح للبلاد والأفيد لهم، التعليم الفني، أو التعليم الحرفي.

حقيقة ان اعطاء أهمية خاصة لاصلاح نظم التعليم ووسائل وأساليبه مهما كلفنا ذلك من جهد وعناء، ومهما تطلب من مال، سيعود على البلاد بفوائد جمة ويوفر لها امكانيات نحن في مسيس الحاجة إليها.

• • •

مجانيـــة التعلــــيم

في ظروف معينة، وتحت مظلة شعارات رآها الحاكم ضرورة لتثبيت حكمه، تقررت منذ حوالي ثلث قرن مجانية التعليم الجامعي، وقد استمرت هذه السياسة حتى الآن، بالرغم من تغير الظروف، واحتياجات البلاد، ولا يصح أن تصبح الدول عبيد سياسات وشعارات معينة، بل يجب أن تتطور وتتغير أساليبها، بملا يتلاءم مع المتغيرات المختلفة التي تطرأ عليها.. فقد تغيرت مصر منذ هذا التاريخ، وتبدلت ظروفها جذرياً: اقتصادياً، واجتماعياً، وزراعياً وصناعياً.

لقد انتشرت الصناعات في طول البلاد وعرضها، سواء كان بعضها ناجحًا والبعض الآخر يتأرجح بين الفشل والنجاح.. وتبعاً لذلك اختفت طبقات وظهرت طبقات أخرى.. فقد قضت قوانين الاصلاح الزراعي على طبقة كبار الملاك، وظهرت مكانها طبقة صغار المزارعين، كما أن العمال الصناعيين أصبحوا مجموعة كبيرة مؤثرة في الحياة السياسية للبلاد.

ان الطبقات الفقيرة، والتي كان المثل الأعلى لديها هو خريج الجامعة، وبالتالي الموظف الحكومي، أقبلت بنهم على ارسال أبنائها إلى الجامعات، حتى ضاقت بهم الكليات المختلفة، مما اضطر الحكومة إلى انشاء جامعات أخرى بالأقاليم – محولة المدارس الفنية إلى كليات، وكانت هذه هي الغلطة الكبرى التي قضت على وجود فئة متميزة من العمال الفنيين المؤهلين، والذين هم عماد الصناعة.

ان تدفق الشباب على التعليم الجامعي بشتى أنواعه، أتخم البلاد بخريجي الجامعات الذين لم تر الحكومة بدأ من تعيينهم في وظائف لا تتناسب مع دراساتهم، أو بدون عمل في بعض الأحيان، مما حمل ميزانية الدولة عبئًا قاسياً، وفي نفس الوقت بمرتبات منخفضة لا تكفي اللوازم الضرورية للحياة، كما قل الاقبال على ممارسة العمالة الحرفية، فأصبح وجودها نادراً وأقل كفاءة، وارتفعت أجورها ارتفاعًا كبيراً، كالسباك، والنجار، والمنجد، والمكوجي، والميكانيكي وخلافه.

ان التخلخل العنيف الذي حدث لمجموعة العمال الحرفيين والزراعيين، والتضخم الكبير في خريجي الجامعات، أدى إلى ثورة في أجور الأول، وهبوط شديد في مرتبات الآخرين، مما جعلها في ضنك وفقر وخصوصاً أن تكاليف المعيشة ارتفعت بجنون، والنتيجة الحتمية لذلك هي ظهور الكثير من الانحرافات في المجتمع.

يجب أن يعرف المواطنون أن الشهادة الجامعية ليست السبيل إلى حياة كريمة سعيدة، أو هي الوسيلة للخدمة المثلى للوطن، بل هناك طرق أخرى كثيرة تصل بالإنسان إلى المستقبل الباسم الناجح، كما أن المواطن الحق هو الذي يؤدي عمله في أي موقع كان بأمانة واتقان واخلاص، وهذا هو الطريق السليم لتقدم بلادنا وازدهارها.

وعلى الحكومة دراسة مجانية التعليم دراسة دقيقة وفعالة، بعيداً عن الحساسيات والشعارات المهلهلة.. ان المجانية قرار سياسي وليس تعديل السياسة بقصر المجانية على المتفوقين، عيبا نخافه، فينبغي توجيه محدودي الذكاء إلى التعليم الفني أو المهني .. وخصوصًا أن خريجيه أصبحوا أكثر دخلاً من خريجي الجامعات.. ما دام في مصلحة مصر وتقدمها.

• • •

قـــــرار مجحـــــف لوزيـــــر التربيـــة والتعلـــيم

أصدر السيد وزير التربية والتعليم قراراً يقضي بأن تعطل الدراسة يومي الجمعة والأحد من كل أسبوع لمدارس اللغات التابعة لهيئات دينية، وكذلك المدارس الألمانية بالقاهرة الكبرى والاسكندرية.

أما بقية نوعيات المدارس الخاصة التي تنص لائحتها الداخلية على اجازة يومين في الأسبوع، فتعطل يومي الجمعة والسبت.

ومعنى هذا أن جميع المدارس غير التابعة لهيئات دينية، والتي كانت اجازتها الأسبوعية يومي الجمعة والأحد، أصبحت اجازتها يومي الجمعة والسبت، وبالرغم من الشكاوى المتعددة، والمذكرات المستفيضة التي قدمت للسيد وزير التربية والتعليم، فقد تمسك بقراره ورفض تعديله.

ان السيد الوزير يعلم جيداً أن يوم الأحد هو يوم مقدس عند اخوانه الأقباط، وفيه يقيمون الصلاة صباحًا، ثم يجتمع شمل العائلة باقي اليوم في رابطة وثيقة، وتقاليد متوارثة.. ولكن السيد الوزير ضرب بشعور وأحاسيس الأقباط عرض الحائط، وأصدر مثل هذا القرار الذي لا أدري ما الحافز إليه، وما هي الفائدة التي ستعودعلى التعليم من ورائه.

ان شكاوى اخواننا المسلمين، الذين يعملون بالتجارة وبذا فان اجازاتهم الأسبوعية يوم الأحد، والذين كان يلتئم شملهم مع أولادهم في هذا اليوم، صارخًا بما في ذلك القرار من غبن، إذ هو يسبب الفرقة بين أعضاء الأسرة الواحدة، أي بين رب العائلة وصغاره الذين قد لا يجدون فرصة لرؤية بعضهم البعض، والشعور بالحنو والمحبة إلا في هذا اليوم.

مهما خرج علينا رجال وزارة التربية والتعليم بتفسيرات لهذا القرار الظالم، فما هي إلا تفسيرات مفتعلة، وتافهة، ولا قيمة لها، لتبرير مثل هذا العمل الخاطئ الذي لا محل له، ولا داعي لاصداره، إلا إذا كانت هناك أسباب أخرى خفية لا يريدون اظهارها.

هل قام السيد الوزير بكل الاصلاحات اللازمة لوزارته ولم يبق إلا الغاء اجازة يوم الأحد للاضرار باخوانه الأقباط...؟!

هل حل مشكلة الفصول المكدسة بالطلبة المساكين؟ .. هل حل مشاكل المباني المدرسية الآيلة للسقوط، والأثاث المتهالك، والمعدات والتجهيزات والمعامل والأنشطة والوسائل التعليمية، والعجز في بعض هيئات التدريس، والتسرب، وهبوط مستوى التحصيل الدراسي، والأفنية المدرسية التي أصبحت مجرد ذكرى...؟!

هل فكر في مواجهة الفساد في المدارس الخاصة، وهو يعلم كل التفاصيل؟.. وكيف تحول بعض أصحابها من تحت الصفر، إلى أصحاب ملايين في سنوات قليلة، وأصبح لبعضهم نفوذ وسلطان داخل الوزارة والإدارات التعليمية...؟!

هل فكر في تحسين أوضاع المعلمين.. والقضاء على أخطبوط الدروس الخصوصية الذي دمر ميزانية كل بيت مصري..؟!

هل نسى أنه سبب الكارثة التي افتتح بها العام الدراسي الجديد، حينما ألغى الفترة الثالثة.. ولم ينشئ مباني مدرسية جديدة لاستيعابها.. بل أمر بتوزيع طلابها على الفترتين الأولى والثانية، فارتفعت كثافة بعض الفصول إلى مائة ومائة وعشرين طالبًا وطالبة.. بل وتم نقل بعض التلاميذ الصغار من مدارسهم بجوار مساكنهم إلى مدارس بعيدة ومتطرفة، فأثار الرعب في قلوب الأبرياء.. والسخط في نفوس الآباء!!.. وتذمر وشكوى المدرسين .. وأصبح هناك نظار وناظرات بلا عمل.. نتيجة تصفية الفترة الثالثة.. وكل ما يعنيه أن يعلن أمام القيادة أنه صاحب قرار الغاء الفترة الثالثة، وأنه نجح فيما فشل فيه جميع الوزراء السابقين.. متجاهلاً أنه كان مسئولاً في مواقع حيوية بالوزارة طوال العهود السابقة التي تعرضت خلالها مدارسنا للمحن والأزمات ومشاكل تعدد الفترات..؟

يا سيادة الوزير .. ان وزارتك ستنفجر من المشاكل المتراكمة التي جعلت من التعليم كابوسًا مخيفًا لكل الآباء والأبناء في هذا البلد.. لقد تركت كل هذه المشاكل، ولم تجد أمامك إلا اجازة يوم الأحد لتلغيها بجرة قلم.

اننا نلجأ إلى السيد رئيس الجمهورية وهو الملاذ الوحيد لنا بعد الله وهو الرجل المنصف الحريص على راحة شعبه وحقوقه أن ينصفنا من هذا القرار الجائر ويصدر أمره بالغائه حتى تعود الطمأنينة إلى نفوسنا.

• • •

حنــــانيك..

يا وزير التربية والتعليم

كتبنا من أسبوعين عن اصدار وزارة التربية والتعليم أوامرها إلى المدارس التي كانت اجازاتها الأسبوعية يومي الجمعة والأحد، بتعديل الاجازة إلى يومي الجمعة والسبت. وقد أبدينا اندهاشنا لهذا التعديل الذي لا داعي له ولا معنى لفرضه على هذه المدارس وطلابها.

كما ذكرنا ما أصاب الأقباط من آلام نفسية عميقة موضحين قداسة يوم الأحد لديهم، إذ فيه يقيمون الصلاة صباحًا، كما يجتمع شمل العائلة طوال اليوم، ففيه يتمتع الأبناء بحنو ورعاية الآباء، كما تصفو نفوس الآباء بمحبة وطهارة أطفالهم وأبنائهم. وان هذا هو اليوم الوحيد الذي ينتظره الجميع طوال الأسبوع بكل شوق وترقب. وأن في الغاء اجازة يوم الأحد واستبدالها بيوم السبت مساسًا لشعورهم.. وجرحًا لنفوسهم.

كما ذكرنا أن الكثيرين من اخواننا المسلمين الذين يعملون بالتجارة، هم في نفس الموقف، إذ هو اليوم الوحيد الذي يلتقي فيه رب الأسرة بأبنائه ويتشاركون في أفراحهم وأتعابهم، فيلمس الأولاد بمحبة ورعاية آبائهم، كما يتعرف الآباء على مشاكل أولادهم ويتولونها بحكمتهم.

لقد طالبنا بنفوس مملوءة بالألم والمرارة صدور التعليمات بالغاء هذا القرار والرجوع إلى النظام السابق في أن تكون الاجازة الأسبوعية يومي الجمعة والأحد، فتعود إلى الناس فرحتها وإلى القلوب اطمئنانها.

لقد سعدنا جدًا عندما علمنا بأن السيد وزير التربية والتعليم أصدر يوم الاثنين الماضي تعليماته بالرجوع إلى النظام السابق وجعل الاجازة الأسبوعية يومي الجمعة والأحد، وشكرنا له استجابته إلى رجائنا واحترامه لشعورنا، ولكننا اصبنا بالذعر وخيبة الرجاء عندما علمنا يوم الأربعاء بأن سيادة الوزير أصدر أمرًا ثانيًا بالغاء التعليمات الصادرة يوم الاثنين والرجوع إلى تجديد يومي الجمعة والسبت اجازة أسبوعية، أنه لأمر غريب عجيب.

ما هذا التخبط يا سيادة الوزير؟! وما هي أسبابه ودواعيه؟!.. أليس للقرارات الوزارية احترامها!!

ان هذا التبلبل وعدم الاستقرار ليعطينا التفسير لما تسير عليه وزارة التربية والتعليم من سئ إلى أسوأ، وما تسببه للآباء والأبناء من متاعب ومشاكل، وما تقدمه للوطن من أجيال وأجيال من شباب شبه جاهل، غث التعليم.

والغريب أن بعض الأسر الحقت أبناءها بمدارس مختلفة بسبب التنسيق.. فحصل بعضهم على اجازة الجمعة والسبت، والبعض الآخر على اجازة الجمعة والأحد.. وهذا يعني ارتباك هذه الأسر التي حرمت من اجتماع شمل أعضائها!!

ولك أن تتصور يا سيادة الوزير مشكلة هذه البيوت .. الأشقاء في الأسرة الواحدة يطالبون المعاملة بالمثل بحيث تكون اجازاتهم موحدة!!

على العموم بقيت المدارس الخاصة «اللغات» التي تحصل على اجازة أسبوعية الجمعة والأحد منذ انشائها، وأضيرت بقراركم.. فهل تتقدم كل مدرسة لسيادتكم بطلب لتعديل الاجازة؟ أم الأفضل للجميع هو الغاء القرار واعادة الحالة الى ما كانت عليه بجعل الاجازة الأسبوعية لهذه المدارس يومي الجمعة والأحد؟!

اننا بكل ما نحمله من محبة وتقدير للرئيس محمد حسني مبارك، نلجأ إليه، راجين أن يتدخل بحكمته لحل هذا المشكل وارجاع الأمور إلى نصابها وانقاذنا من هذا الموقف المؤلم، جعله الله ملاذًا وملجأ لشعبه.

• • •

رسالة إلى:

الدكـــتور وزيـــر التعلـــيم

أثناء العام الدراسي الماضي، قام السيد وزير التربية والتعليم السابق، باصدار قراره بتعديل الاجازة الأسبوعية للمدارس التي تعطل الدراسة بها يومي الجمعة والأحد، وجعلها الجمعة والسبت.. وقد أثار هذا القرار أولياء أمور طلبة هذه المدارس، من أقباط ومسلمين، إذ أن أغلبهم من التجار ورجال الأعمال الذين تتعطل أعمالهم يوم الأحد، فيجتمعون بأولادهم، ويلتئم شمل الأسرة في هذا اليوم، فيرعى الآباء الأبناء ويتعرفون على متاعبهم ومشاكلهم، ويعملون على حلها ومعالجتها، وقد كتبنا في هذا الوقت، معارضين لهذا القرار، طالبين الغاءه، كما كتب الكثير من الآباء على صفحات الجرائد المختلفة، معبرين عن استيائهم من هذا القرار، ومطالبين بالغائه، ولكن السيد/ الوزير السابق استثنى من هذا القرار المدارس التي بها أماكن العبادة المسيحية فقط، وتاركًا باقي المدارس تحت ظلم القرار الجديدة.

بعد تولي الدكتور فتحي سرور وزارة التربية والتعليم.. تم لقاء بيننا، وشرحنا له الموقف، وما فيه من ايذاء لشعور أقباط مصر، ومتاعب لجميع المواطنين الذين التحق أبناؤهم بهذه المدارس، علمـًا بأن الأصل في اجازة هذه المدارس هو يوم الأحد، ثم تعدلت الاجازة الأسبوعية بجعلها الجمعة والأحد، وكان هذا عدلاً وحقًا، أرضى الجميع، ثم جاء القرار بالغاء اجازة الأحد وجعلها السبت، ولا ندري ما الحكمة في هذا، فالسبت هو يوم العبادة لليهود، والجمعة يوم العبادة للمسلمين بينما الأحد يوم العبادة للمسيحيين، ولما كان سكان مصر هم من المسلمين والمسيحيين، فإن تحديد الاجازة الأسبوعية بيومي الجمعة والأحد هو عمل طبيعي يرضي جميع المصريين.. أم أن الوزارة قامت بهذا التعديل ارضاء لاسرائيل؟ .. لا أدري ما السـبب الذي كـان وراء هذا الاجـراء الذي آذى شـعـور المسيحيين.. كل هذا شرحناه للدكتور فتحي سرور وزير التربية والتعليم، وقد لاقينا منه الروح الطيبة، والتفهم العميق والمحبة القلبية، ووافقنا على فكرنا، ولكنه رأى أن يعدل القرار على مرحلتين.. الأولى: أن تصبح اجازة المدارس المملوكة لجمعيات مسيحية يومي الجمعة والأحد، وفعلاً تم تنفيذ ذلك.. والمرحلة الثانية: أن ترجع الحالة إلى ما كانت عليها، وأن تعود المدارس التي كانت اجازتها الأسبوعية يومي الجمعة والأحد إلى ما كانت عليه، وقد قبلنا ذلك في وقتها شاكرين لسيادته تجاوبه مع الحق والعدالة.

يا سيادة الوزير .. الآن والاجازة السنوية للمدارس في منتصفها، ويمكن اجراء التغيير بدون أي ارتباكات أو متاعب، نرجو أن تصدروا قراركم بارجاع الحالة إلى ما كانت عليها في جميع المدارس التي كانت اجازتها الأسبوعية الجمعة والأحد، وبذلك تريحون نفوس آباء طلبة هذه المدارس مما يعانونه من عدم اجتماعهم الأسبوعي بأولادهم، ورعايتهم الرعاية الأبوية المثلى، كما تملأون قلوب اخوانكم المسيحيين بالسلام والهدوء الذي افتقدوه طوال السنة الماضية.

اننا نعلم تمامًا عظم الأعباء والمتاعب التي تحملونها على عاتقكم هذه الأيام، بسبب مشاكل التعليم، والجهود الشاقة المضنية التي تقومون بها لتعديل مساره، والتخطيط لاصلاحه ليتناسب مع احتياجات التنمية المرجوة لاقتصاديات مصر الصناعيـة والزراعيـة والادارية]، ولكننا نطمع في أن يعطى موضوع الاجازة الأسبوعية لهذه المدارس لفتة منكم لانهاء هذا المشكل الذي يسبب قلقًا لنفوسنا وألمًا لمشاعرنا، وانني لمتأكد ان اخواننا المسلمين يشاركوننا هذا الشعور، ويضمون أصواتهم لصوتنا في هذا المطلب الملح.

• • •

رجاء إلى وزير التعليم

مواعيد الامتحانات والأعياد المسيحية

نشرت جريدة الجمهورية، بعددها الصادر يوم ١٨ نوفمبر الماضي: «تبدأ امتحانات نصف العام الدراسي بمدارس القاهرة يوم ٧ يناير القادم، قبل اجازة نصف العام بأسبوع»...

ولما كان عيد ميلاد السيد المسيح يحل في يوم ٧ يناير ١٩٨٨.. فقد سبب تحديد موعد امتحانات نصف السنة بحيث يحل عيد الميلاد أثناءها، ألماً شديداً لنفوس الأقباط، لتجاهل المسئولين لهم ولشعورهم، ونحن نربأ بمن حدد ذلك الموعد من اخواننا المسلمين ومحبتهم ومجاملاتهم أن يكون هذا مقصوداً، بل لعله جاء سهواً وعن غير قصد للإساءة.

حقيقة اننا متأكدون من حسن نية من يحددون مواعيد الامتحانات، ولكن المسألة تكررت في السنوات الأخيرة، سواء في المدارس الابتدائية أو الاعدادية أو الثانوية، بل وحتى في الجامعات، إذ كثيراً ما يتم تحديد مواعيد الامتحانات بدون الالتفات إلى حلول الأعياد المسيحية أثناءها، وفي هذه المضايقة – كل المضايقة – للعائلات القبطية، إذ ينتقص من العيد وفرحته أن أحد أفرادها لن يتمكن من مشاركتهم في الاحتفالات المعتادة لانشغاله في تأدية الامتحان.

انني بكل محبة وتقدير للسيد الدكتور وزير التربية والتعليم، الرجل الإنسان، صفي النفس، الذي أظهر في جميع المناسبات حكمته ومحبته، أرجو منه أن يصدر قراراً وزارياً لجميع المدارس والجامعات بأن يؤخذ في الحسبان عند تحديد مواعيد الامتحانات، سواء في منتصف العام الدراسي، أو في نهايته، ألا يقع أثناءها أحد الأعياد المسيحية – حفاظاً على شعور الأقباط – أحد عنصري الأمة.

• • •

وزيـر التعلـيم والأقبـــاط

خرجت علينا جريدة «الأهالي» بمقال في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٨، تحت عنوان: « الأقبـاط في عـهـد سرور» ، وبتوقيع أحد السادة المحامين يهاجم فيه الدكتور فتحي سرور، وزير التربية والتعليم عن موضوعين .. الأول: «عندما أمر باجراء امتحانات نصف العام الدراسي يوم ٧ يناير ١٩٨٨ ، وعندما اعترض الأقباط، تراجع عن قراره وأمر باجراء الامتحانات في اليوم التالي، وبذلك حرم جميع العائلات القبطية في مصر من الاحتفال بعيد ميلاد السيد المسيح».. والثاني: «أنه أصدر قرار بتشغيل مدارس الأقباط يوم الأحد، الذي يمارس فيه الأقباط شعائرهم الدينية، وبذلك منع الأقباط وأطفالهم من تأدية الشعائر الدينية كل يوم أحد»...

ان عرض هذا الموضوع بهذه الطريقة فيه الكثير من عدم الصحة، بل والتجني على الدكتور فتحي سرور وزير التربية والتعليم، ما كان يجب أن يحدث بالنسبة لسيادته، لما لاقيناه منه دائمًا من محبة، وتجاوب وتعاون وثيق.. ولما كنت قد تعاملت مع الموضوعين المذكورين.. وأنه يهمني أن أضع الأمور في نصابها، وأوضح ما تم فيها.

بالنسبة للموضوع الأول.. وهو تحديد موعد بدء امتحانات نصف العام بتاريخ ٧ يناير ١٩٨٨ .. فإن هذا الخبر نشرته احدى الصحف على أنه قرار للمنطقة التعليمية .. وقد وجهت رجاء على صفحات «وطني» للسيد الدكتور وزير التربية والتعليم بتدارك هذا السهو، وفعلاً بادر سيادته باصدار قرار بأن تبدأ امتحانات نصف العام بتاريخ ٩ يناير ١٩٨٨ .. وقد قمت بتوجيه شكري لسيادته بعدد «وطني» الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٧.

وبالنسبة للموضوع الثاني، وهو جعل الاجازة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت، بدلاً من الجمعة والأحد، فإن هذا القرار صدر في عهد السيد الوزير منصور حسين وزير التربية والتعليم السابق، وليس في عهد الدكتور فتحي سرور، ومع ذلك فعند تولي سيادته الوزارة تقابلنا معه وشرحنا لسيادته ما سببه هذا القرار من ألم ومرارة للأقباط، إذ حرم الطلبة الأقباط من القيام بتأدية شعائرهم الدينية يوم الأحد، فقد أبدى سيادته تجاوبًا تامًا وشعورًا فياضًا، ومحبة وتعاطفًا، وأصدر قراره فورًا بأن تكون اجازة جميع المدارس المملوكة لجمعيات أو جهات مسيحية يومي الجمعة والأحد من كل أسبوع.

هذا ما أردت ايضاحه، حتى يرى الجميع الحقيقة، وأن السيد الدكتور فتحي سرور يستحق كل تقدير ومحبة، بدلاً من الهجوم.

• • •

لا .. يا وزير التعليم

نشرت جريدة الأهرام بعددها الصادر يوم ١٩٨٨/٧/١٠ ما أعلنه الدكتور فتحي سرور وزير التعليم في ندوة نادي اليخت في الاسكندرية: «ان قانون اعادة تنظيم التعليم الأساسي يهدف في ثناياه إلى تغيير نظام الثانوية العام، بحيث تصبح مرحلة منتهية ولن تصبح جواز مرور إلى الجامعة. وسوف تعقد الجامعات امتحانات للقبول بها ...

ان تصريح وزير التعليم يحمل في باطنه اتجاهاً في منتهى الخطورة ألا وهو اشتراط الدخول في الجامعات بالمرور في امتحانات تعقدها هذه الجامعات، وبعد مضي سنوات طويلة على تنسيق الالتحاق بالكليات المختلفة بناء على الدرجات التي حصل عليها الطالب في الثانوية العامة، واستراح المواطنون إلى هذه الطريقة العادلة التي لا دخل فيها للوسايط والخواطر والتلاعبات المختلفة، يحاول السيد وزير التعليم تعديل هذا النظام العادل السليم، إلى عقد امتحانات في الجامعات تكون محل التلاعب من ذوي النفوس الضعيفة، وما أكثرهم في هذه الأيام التعسة.

ان ما يحدث في امتحانات الشفوي في الكثير من الكليات العملية، أصبح حديث الجميع، وعبئاً ثقيلاً على أكتاف طلبة هذه الكليات، فالحاصلون على أعلى الدرجات والمتفوقون على أقرانهم، والمسيطرون على المراكز الأولى في هذه الامتحانات هم أولاد الأساتذة والمحظوظون، أما الآخرون فليس لهم إلا المراكز التالية والدرجات الأقل مهما درسوا وتعبوا وكافحوا ونبغوا – فلا فائدة من كل ذلك إلا الحزن والأسى والشعور بالظلم والغبن، أمام الضمائر الضعيفة والأخلاق المتعفنة التي لا ترى أية مسغبة في اعطاء المراكز الأولى لمن لا حق لهم بدلاً من الغلابة المتفوقين الذين لا سند لهم، وهى جريمة شائنة في حق التعليم والوطن، وهذا من ضمن أسباب تدهور التعليم في الجامعات.

هل تريد يا سيادة الوزير أن تتحول وسيلة الالتحاق بالجامعات إلى الامتحانات الجامعية التي يشملها ما يشوبها من مآخذ يتحدث عنها الجميع –، لقد أصبح سؤال الطالب عن اسمه واسم أبيه واسم جده بل وكثيراً اسم والدته، أساساً لقيمة الدرجات التي يحصل عليها، لقد أصبحت فئة من الشعب بعيدة كل البعد عن المراكز الأولى لخريجي الجامعات، وبالتالي ابعدت هذه الفئة تقريباً عن مراكز التعليم بالجامعات.

لا يا سيادة الوزير ، ان ما تريدون تنفيذه لهو مؤشر مفزع على خطتكم في توجيه التعليم إلى منزلقات خطيرة جداً، ولا يمكن السكوت عليها، نرجو التروي فيما تريدون وضعه من خطط لمستقبل التعليم في مصر، آخذين في الاعتبار الحذر الشديد والحكمة حتى لا توقعون البلاد في مشاكل هى في غنى عنها.

• • •

أوقفوا تخريب التعليم!

ان ما يجري في وزارة التعليم منذ ما يقرب من سنتين، أي منذ تولى الدكتور فتحي سرور أمر هذه الوزارة، لهو في حقيقته عملية تخريب كاملة للتعليم في مصر، ان نتائجه وخيمة وستتسبب عنها مآس من الصعب تقدير مداها بالنسبة لمرفق هام كالتعليم ينبني عليه مستقبل الشباب.

ان الغاء الفترة الثالثة بجرة قلم، بدون روية أو دراسة جادة أو متأنية لما سيحدث للأعداد الكبيرة لطلاب الفترة الثالثة، والذين يقدر عددهم بعشرات الألوف.. ان لم يكن مئات الألوف – إذ بكل أسف ليس لدينا احصاءات دقيقة لهم – يؤدي إلى نتيجة حتمية هى توزيعهم على الفترتين الأولى والثانية .. فبالرغم من تكدس التلاميذ في الفصول في هاتين الفترتين فقد جاء توزيع طلاب الفترة الثالثة عليهما مأساة لا يمكن تصورها، إذ زاد عدد الطلبة بكل فصل عن ثمانين طالبًا، بل وفي حالات كثيرة وصل عدد طلبة الفصل إلى أكثر من مائة طالب، مما جعل عملية التعليم صورية، لعدم سيطرة المدرس على فصل به مثل هذا العدد الضخم من الطلبة.. وبذا يمكننا أن نقول ان تعليم أولادنا بالمدارس الحكومية لا جدوى من ورائه.

ثم جاء الوزير بقراره العجيب بجعل التعليم الابتدائي خمس سنوات، بدلاً من ست سنوات، وبذا فإن تلاميذ الفصلين الخامس والسادس الابتدائي سينقلون هذا العام إلى الفصل الأول الاعدادي، الذي يجب أن يستوعب ضعف العدد المعتاد سنويًا .. كل هذا يتم بدون أن تجهز الأماكن اللازمة لهذا العدد المضاعف في السنة الأولى الاعدادية على مستوى الجمهورية .. وأيضًا اعداد المدرسين اللازمين لهذه الجموع، وبالتالي تتكدس هذه الأعداد في السنوات التالية حتى انهائها للدراسة الاعدادية، ثم انتقالها إلى السنوات الثلاث الثانوية، كيف سيتم استيعاب هؤلاء التلاميذ طوال فترة دراستهم الاعدادية والثانوية، ثم هجومهم على التعليم الجامعي...؟

هذه السياسات الارتجالية غير المدروسة في التعليم، هى عملية خطيرة للغاية، وان نتائجها خطيرة ولا يصح السكوت عليها .. أين خبراء التعليم الذين يجب أن يكتبوا ويوضحوا لنا محاسن ومساوئ هذه السياسات، والنتائج التي ستترتب عليها، والاساءات التي ستتحملها الأجيال القادمة نتيجة هذه الأنظمة العشوائية...؟

لقد كتبت منذ ثلاثة أسابيع تحت عنوان : «لا .. يا وزير التعليم » .. منبهًا السيد الوزير الى خطورة ما أعلنه سيادته في ندوة نادي اليخت في الاسكندرية.. ان قانون اعادة تنظيم التعليم الأساسي يهدف في ثناياه إلى تغيير نظام الثانوية العامة، بحيث تصبح مرحلة منتهية، ولن تصبح جواز مرور إلى الجامعة.. وسوف تعقد الجامعات امتحانات للقبول بها..

لقد أوضحت في مقالي السابق خطورة هذا الاتجاه. ألا وهو أن يكون القبول في الجامعات بناء على اختبارات تجريها بمعرفتها، وبين مدى ما يشوب امتحانات بعض الكليات من مآخذ تجعل الثقة في نتائجها معدومة، بل وغير مقبولة، مما يصيب الجميع بالاحباط وخيبة الأمل، واليأس من المساواة، وتكافؤ الفرص، الذي كان يجب أن يكون هو الأساس والهدف في نتائج التعليم الجامعي في مصر.

وبعد مضي أكثر من أسبوع على مقالي السابق، وما كنت أنتظره من تراجع السيد الوزير عن مشروعه الهدام الذي نادى به بالأسكندرية. تخرج علينا جريدة «الأخبار»، بعددها الصادر يوم الأربعاء ١٩٨٨/٧/٢٧ ، بحديث مع السيد الوزير عن القبول بالجامعات هذا العام، يقول فيه: «لقد طلبت من الهيئة الفنية بالمجلس الأعلى للجامعات دراسة نظام القبول بالجامعات في ضوء القانون الجديد للتعليم الذي اعتبر الثانوية العامة مرحلة منتهية» .. ومعنى هذا أن السيد الوزير ما زال مصممًا على الغاء اعتبار الدرجات التي يحصل عليها الطالب في امتحان الثانوية العامة أساسًا للقبول في الجامعات، ولكل جامعة أن تقيم امتحانًا لمن يرغب في الالتحاق بها...

ان ما ينادي به السيد الوزير لهو مأساة عنيفة ستحيق بالتعليم الجامعي في مصر، لا نعلم مدى ما ستصل إليه.. ان النتيجة ستكون وبالاً على مستوى الطلبة الذين سيدخلون هذه الكليات، كما ستصيب الطلبة وعائلاتهم بالقلق واليأس مما قد يحدث في هذه الاختبارات من محاباة أو تعصب قد يودي بمركز التعليم في مصر .. ان الخيال لن يصل بالسيد الوزير إلى النتائج المأساوية التي ستصيب التعليم نتيجة لقراراته وأنظمته العشوائية وغير المحسوب نتائجها وتفاعلاتها مع المجتمع المصري البائس...

والله يهدي سيادة الوزير سواء السبيل...

• • •

مشـــــاكل التعلـــــيم

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في سنة ١٩٤٥، وخرجت منها اليابان منهزمة واحتلتها جيوش الولايات المتحدة الأمريكية، تدارس الموقف اليابانيون ووجدوا أن السبب الرئيسي في هزيمتهم هو تخلفهم تكنولوجيًا عن الدول الغربية وخصوصًا امريكا ولعلاج ذلك قاموا باصلاح التعليم اصلاحًا جذريًا، لأنه هو المسئول عن امداد البلاد برجال المستقبل الذين سيبنون بلادهم بناء متقدمًا يمكنهم من السير بوطنهم بخطى سريعة نحو الطريق السليم، وينهضون باقتصاده الذي عليه يبنى مستقبل البلاد.

هذا ما حدث فعلاً فتخرجت من معاهد التعليم المختلفة أجيال من الشباب الكفء والقدير الذي عمل بعلم وتفانى في جميع نواحي النشاط الصناعي والاقتصادي للبلاد ووصل بها إلى منافسة الدول الأوروبية والغربية في عقر دارها مما جعل الدول الأوروبية تحاول وقف منافستها بدون فائدة، وكذا صناعة الكومبيوتر التي كانت أمريكا تسيطر على صناعتها وتقدمها، فإن الأخبار عن هذه الشركات مؤلمة فبعضها انهار تمامًا وبعضها على وشك الانهيار أمام المنافسة اليابانية الكاسحة في هذا المجال وهكذا الصناعات الأخرى، مما جعل فائض الميزان التجاري الياباني يبلغ أرقامًا فلكية، وان من أهم أسباب هذا التفوق الرائع هو اصلاح التعليم الذي أصبح من أحسن نظم التعليم في العالم بأجمعه.

وفي السنين الأخيرة قامت قائمة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لدراسة ووضع أنظمة وبرامج جديدة للتعليم ليتمشى مع تكنولوچيا القرن الواحد والعشرين، بعد أن وجدت أن نظم التعليم بها لا تتناسب مع التطورات التي ستأتي بها السنوات القادمة من تقدم سريع ومذهل، هذا بالرغم من ارتفاع مستوى التعليم حاليًا في هذه البلاد.

أما في مصر فقد وصل التعليم إلى حالة يرثى لها، فهو لم يتقدم بل تأخر تأخرًا كبيرًا، فالمدارس وخصوصًا الحكومية منها أصبح أغلب مبانيها في حالة يرثى لها فهي متهرئة متهدمة ودورات المياه بها لا تصلح للاستعمال بتاتًا، مما جعل هذه المدارس من الصعب اصلاحها بل يجب هدمها واعادة بنائها من جديد، كما أن أثاثها أصبح محطمًا ومستهلكًا، هذه المدارس لا تصلح بتاتًا للتعليم، كما أنه لا وجود للمعامل والأماكن المعدة لممارسة الأنشطة المختلفة التي تصقل النشء وتدربهم على الهوايات المختلفة واختفت الملاعب الرياضية وفصول هذه المدارس البائسة مكدسة بالتلاميذ فقد وصل عددهم إلى ستين تلميذًا وأحيانًا يبلغون المائة، بدون أماكن كافية لجلوسهم أو حتى وقوفهم.

أما المدرسون فغالبيتهم غير مؤهلين التأهيل العلمي والتربوي الواجب توفره فيهم، ولا يمكنهم السيطرة على الفصول لكثرة عدد التلاميذ وضيق الوقت، اذ أن مدة الدراسة اليومية انكمشت بسبب نظام الفترتين وأحيانًا ثلاث فترات مما جعل عملية التعليم صورية ولا فائدة منها.

أما البرامج المكدسة والتي لا داعي لأغلبها فإنها عبء ثقيل على الطلبة وعائلاتهم، وأصبحت الدراسة عبارة عن صم واستظهار ما تحتويه الكتب عن ظهر قلب حتى كره أبناؤنا الكتب والقراءة والمدارس، مما طمس شخصية الدارسين وقدراتهم، وبذا أصبح التعليم عملية فاشلة تمامًا.

أما عن التعليم الجامعي فحدث ولا حرج، فقد ازداد عدد الجامعات زيادة كبيرة في الوقت الذي سافر فيه الأساتذة المتمرسون إلى الدول العربية، وبذا فإن أغلب الموجودين غير مؤهلين التأهيل الكافي للتدريس بالجامعات، كما أن قاعات المحاضرات أصبحت مكدسة بالطلبة الذين يصل عددهم في بعض المحاضرات عدة آلاف، وناهيك بالاتجار في تأليف الكتب والمذكرات كما أصبحت الدروس الخصوصية نكبة الكثير من الكليات، وأحيانًا بالعملة الصعبة، وبذا فأصبح التدريس الجامعي تجارة رائجة، وكان الله في عون الطلبة وأولياء أمورهم الذين تضيق ميزانياتهم عن تحمل هذه الأعباء القاسية، فبعد أن كانت الشهادات الجامعية المصرية معترف بها من جميع الجامعات الأجنبية، أصبحت لا قيمة لها، وبذا فقد تدهور التعليم في مصر من المراحل الأولى حتى المراحل النهائية – كان الله في عونك يا مصر.

• • •

إصـــــلاح التعلـــــيم

إذا تكلمنا عن اصلاح التعليم فيجب أن نبحث في جميع جوانب العملية التعليمية بكل مشتملاتها ونواحيها حتى يصبح التعليم نظامًا جيدًا يمكن أن يقدم للبلاد مواطنين قادرين علميًا وأخلاقيًا على حمل أعباء مصر والنهوض بها نحو التقدم والرخاء، قائمين كل واحد في موقعه بالعمل بجد وتفان واخلاص وعلم وتدريب حتى يؤتي عملهم أحسن الثمار، أما محاولة اصلاح البرامج وضياع سنين طويلة بدون نتيجة، فهي عملية ترقيع فاشلة لا فائدة منها.

فدور التعليم أصبح الغالبية العظمى منها سبة في جبين مصر، المباني متهرئة ومتهدمة، ودورات المياه مخربة وجزء كبير منها لا يصلح للاستعمال، الأثاث بأكمله من تخت وسبورات محطم والمعامل اختفت من الوجود في هذه المدارس، وإذا وجد في بعضها بعض المعامل فهى ناقصة ولا تصلح للاستعمال، ولا ملاعب بها ولا أجهزة رياضية، أماكن النشاط المدرسي والهوايات لا وجود لها، هذه المدارس التي يجب ازالتها تمامًا، تستخدم لفترتين تعليميتين، وبعضها لثلاث فترات. من هنا علينا اصلاح وترميم بعضها وإزالة البعض الآخر ويبنى مكانها مدارس جديدة، حتى تستوعب الملايين من التلاميذ والطلبة، وتنتهي أنظمة الفترات، وتكدس الفصول، واعداد الأثاث السليم وكذا تجهيز المعامل اللازمة بأحدث الأجهزة العلمية ثم الاهتمام بأماكن للنشاط والهوايات، والأهم من كل ذلك هو العناية الفائقة بالملاعب وأدوات الرياضة حتى تقدم لنا نشأ صحيحًا سليمًا. وقد يثير البعض ما ستتكلفه هذه العملية من مبالغ باهظة قد تبلغ المليارات من الجنيهات، ولكن على الحكومة تدبيرها بشتى الأساليب سواء من معونات أو قروض أو ميزانية الدولة، كما يجب الاستعانة بالمجهود الشخصي لأولياء أمور الطلبة ومتيسري الحال في كل حي للقيام بمساندات مالية فعالة للحكومة لتخفيف العبء على الدولة.

أما المعلم وهو عماد عملية التعليم وهو حجر الأساس فيها فيجب إيلاؤه كل الاهتمام، ليتم تأهيله تأهيلاً علميًا وتربويًا على أحدث ما وصلت إليه الأبحاث والدراسات في هذا المجال حتى يكون قادراً على حمل أعباء العملية التعليمية على أحسن وجه، وإذا طلبنا منه العمل الجاد والتضحية بكل وقته وجهوده في عمله الشاق فعلينا أن نقدم له الدعم المالي والمرتبات الكافية ليعيش حياة كريمة ولا يلجأ إل الدروس الخصوصية ليغطي أعباءه المالية، فمرتبات المدرسين الآن أصبحت ضئيلة لا تصلح لشئ، وخصوصًا من التضخم وارتفاع أسعار لوازم المعيشة باستمرار، كما يجب ألا يزيد عدد الفصل عن ثلاثين إلى أربعين طالبًا على أكثر تقدير، حتى يمكن للمدرس السيطرة على الطلبة ومتابعتهم ليكتشف الضعيف منهم لتقويته، وإذا عملت الحكومة بهذا فإنها تكون قد قدمت للنظام التعليمي العمود الأساسي الذي سيحمل العملية التعليمية على أحدث وأحسن ما يمكن.

أما النواحي التعليمية المختلفة والبرامج السليمة اللازمة لها، فيلزم أن تقوم الجهات المختلفة المختصة بتحضير الدراسات والاحصاءات الدقيقة والسليمة لما يلزم للاقتصاد المصري سواء صناعيًا أو زراعيًا أو ماليًا أو اداريًا من عمال ورؤساء عمال ومديرين وخبراء وموظفين من ناحية العدد والكفاءة، لإعداد البرامج اللازمة لكل نوع على ألا يلتحق بكل معهد أو كلية إلا العدد الكافي واللازم لأوجه النشاط المختلفة.

كل هذه الاصلاحات يلزمها التمويل المستمر من أموال طائلة، لذا يلزم النظر بجدية وبدون شعارات خاوية وحساسيات لا معنىً لها إلى مجانية التعليم، وأن تقصر هذه المجانية على التعليم الأساسي فقط والتعليم المتوسط، أما غير هذا فيجب منح المتفوق مجانية كاملة أما الشخص العادي الذكاء فيقوم بدفع المصروفات اللازمة تعليمه أو عليه بالالتحاق بالتعليم المتوسط.

يا سادة .. ليس هناك أي اصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي بدون اصلاح التعليم اصلاحًا شاملاً كاملاً.

• • •

صــرخة إلى وزير التعليم

هذه صرخة إلى الأستاذ الدكتور وزير التعليم، الرجل الذي أثبتت سياسته وقراراته أنه أكفأ من تولى هذه الوزارة في الأربعين سنة الأخيرة، وهو دائمًا سريع التحرك لمعالجة أي خطأ، أو أي تصرف غير سليم بالعلاج القوي الشافي، هو نعم الرجل الشجاع الحازم. لذلك فأنا أكتب إليه واثقًا تمام الثقة من أنه سيولي هذا الأمر الهام اهتمامه، وسيصلح من مسيرة المدارس التي تقوم بهذه التصرفات الخطيرة وغير المسئولة.

لقد وصلني في الأسبوعين الأخيرين عدة رسائل من بعض الطلبة ومن أولياء الأمور، بل وزارني الكثير من الآباء، شاكين لي وأفواههم مملؤة مرارة، ونفوسهم حزينة من أن بعض المدارس تقوم بفصل الطلبة المسيحيين بها عن اخوانهم المسلمين، وتخصيص فصول خاصة لكل منهما، وذلك بحجة دروس الدين، لقد نشأنا جميعًا على أساس أنه على الطلبة المسيحيين أن يتركوا الفصل أثناء تدريس الدين الاسلامي، وكذا على الطلبة المسلمين ترك الفصل أثناء تدريس الدين المسيحي، وأني لاذكر انني كنت دائمًا أستأذن أساتذتي في حضور حصص الدين الاسلامي، والاجابة على أسئلة الأستاذ التي يوجهها إلى اخوتي المسلمين، وكم كان يسر استاذنا عندما أوجه له بعض الأسئلة عما استحكم على استيعابه من الدروس في الدين الاسلامي.

لقد نشأنا على هذا النظام، وربط الحب والاخوة والزمالة بيننا أثناء الدراسة، وبعد أن تخرجنا، وكم كان يفرحنا أن نتلاقى ونتذكر أيام الدراسة العزيزة.

كما أخبرني الكثير من الطلبة وآبائهم ان المدرسة تتعمد اهمال الفصول التي حصر فيها الطلبة المسيحيون، فلا تخت كافية، ولا كراسي للجميع، والبعض يظل طول اليوم الدراسي واقفًا متألمًا، بل وكثير من المدرسين يهمل دخول الحصص للتدريس، فيقضون أغلب الحصص في هرج ومرج وألم لهذا الاهمال الشائن. لقد حدثوني ونفوسهم متألمة عما يلقنه بعض المدرسين للطلبة المسلمين من كراهية بشعة لزملائهم المسيحيين واحتقارهم والاساءة إليهم، واهانة الدين المسيحي، مما يكون له أسوأ الأثر في نفوس النشء.

ان هذه المدارس التي تقوم بهذه التفرقة وهذا الأسلوب الفظ في معاملة الطلبة المسيحيين، وكذا المدرسين الذين يشحنون نفوس أبنائنا الصغار بالأفكار المسممة ويحفزونهم على سوء معاملة اخوانهم المسيحيين واهانتهم، انهم بذلك يقترفون جريمة بشعة في حق وطنهم وأمتهم إذ يخرجون للوطن شبابًا مملؤًا بالحقد والكراهية والأفكار الخاطئة، ان هؤلاء المدرسين الذين يقومون بهذه الاثارة يصيبون قلوب النشء بشرخ وجراح لا تندمل في بناء الشعب المصري الهادئ الوديع الذي لم يحدث له مثل هذا التفكك منذ قرون طويلة، انهم بلا أدنى شك قد انعدمت ضمائرهم وتحجرت قلوبهم وخارت وطنيتهم.

انني أتوجه إلى سيادة الأستاذ الجليل الدكتور حسين كامل بهاء الدين أن يتدارك الأمر بحكمته ويعالجها بوطنيته، ويضع الأمور في نصابها الصحيح، حتى تعود الأمور إلى ما كانت عليه والعلاقات بين الطلبة كما كانت سابقًا توثقها مشاعر الاخوة والمحبة والزمالة الحقة.

• • •

استغاثة بوزير التعليم

نعم هى استغاثة للسيد الدكتور وزير التعليم والأساتذة الدكاترة رؤساء الجامعات، والأساتذة الدكاترة عمداء الكليات، فمنذ حوالي عشرين عامًا يصلني كل عام مئات الشكاوى الكتابية والشفوية من خريجي الكليات الجامعية وخصوصًا كليات الطب، بأنهم ينجحون بتفوق وحتى عام التخرج، وهناك تخرج النتيجة بتقديرات منخفضة في بعض المواد، ويصبح تقدير النجاح بالبكالوريوس «مقبول أو جيد» على الأكثر لمن كان تقديرهم في السنوات السابقة امتياز، فهل أصابهم الغباء والاهمال فجأة في سنة التخرج؟! ان ذلك غير معقول وبعيد عن المنطق.. انه العمل على استبعاد الأقباط من التعيين كمعيدين، وبالتالي حرمانهم من الوصول إلى درجة الأستاذية، وهكذا خلت كراسي الأستاذية في جميع كليات الجامعات من الأساتذة الأقباط إلا فيما ندر. انها حقًا لمأساة تحزن لها النفوس وتدمى لها القلوب، والتي نرجو من السيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم معالجتها بحكمته وبقوة الحسم التي تتسم بها قراراته، فهو الرجل الذي يشهد له منذ تولى الوزارة، بالحسم والاصلاح في قراراته مما جعل الجميع يلهجون ويتحدثون عن انجازاته، وأصبح هو الأمل الوحيد في اصلاح التعليم الذي فشل فيه كل الذين سبقوه.

لقد وصلتني أخيرًا رسالة من طالب يستغيث لانقاذه من عناصر التعصب التي حاقت به لهدم مستقبله وضياع آماله، رسالة تنطق بالألم والمرارة رأيت أن أنشرها بالكامل، ليرى سيادة الوزير والسادة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، ما يتبع من بعض الأساتذة لمحاربة الطلبة الأقباط، وينسون أن هذا ظلم بين لا يرضى به الله عز وجل، وهذا نص الرسالة المذكورة:

« أنا .... معيد بقسم علم النفس - كلية التربية - جامعة أسيوط (وهى الكلية التي سبق أن كتب عن أحد الأساتذة فيها والذي ألف كتابًا يهاجم فيه الدين المسيحي بشتائم والفاظ لا يرضى عنها أحد، وفرضها على الطلبة لدراستها والامتحان فيها، وقد تكرم السيد الدكتور عميد الكلية مشكورًا بالغاء الأجزاء التي سب فيها الأستاذ الدين المسيحي) .. لقد عينت معيدًا في كلية التربية جامعة أسيوط عام ١٩٨٨، وحتى القيد للحصول على درجة الماجستير كان لابد من الحصول أولاً على الدبلومة الخاصة في التربية بتقدير جيد على الأقل، ولكن حدث الآتي :

اجتزت الصف الأول من الدبلومة بنجاح في العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩، ثم تقدمت لامتحان الصف الثاني من الدبلومة في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠، وجاءت النتيجة انني راسب في مادة الصحة النفسية التي يقوم بتدريسها الدكتور ... وذلك لأنه يضطهدني لأنني مسيحي. ولكن تقبلت هذا الاضطهاد بصدر رحب ولم أتقدم بأي شكوى، وذلك لأن هناك فرصة أخرى فقط للامتحان مرة أخرى. فقد قمت باختيار مادة أخرى حتى أبتعد عن الدكتور ... ولكن لسوء الحظ قام الدكتور نفسه بتدريس هذه المادة أيضًا، وذلك بالاشتراك مع الأستاذ ..... وتقدمت للامتحان في هذه المادة في عام ٩٢/٩١ وهى آخر فرصة لي. وجاءت النتيجة انني راسب في هذه المادة، فالدكتور المذكور يتعقبني في كل مادة يقوم بتدريسها بهدف ضياع مستقبلي وذلك رغم تفوقي.. حيث أن نتيجة باقي المواد حصلت فيها على تقديرات ممتاز وجيد جدًا.

هل العلم والتفوق محرم على المسيحيين ومباح لمن ليس لديه علم ولا كفاءة ولا تفوق مثل ابن الأستاذ المذكور الذي تم تعيينه معي معيدًا، والآن يحضر للدكتوراه، علمًا بأنني متفوق عليه في درجة البكالوريوس.

وهذا ما حدث أيضًا من قبل لزميلة معيدة بنفس الكلية لأنها مسيحية.

فهل يرضى الأستاذ الدكتور رئيس جامعة أسيوط أن أظلم مرتين، وأنتم مشهود لكم بالعدل والحق.» انتهت الرسالة.

اني أضم صوتي إلى صوت هذا المسكين راجيًا الأستاذ الدكتور رئيس جامعة أسيوط والأستاذ الدكتور عميد كلية التربية لرفع هذا الظلم، وانصاف هذا الطالب المسكين.

هذا هو الموقف في كليات الجامعات المصرية وخصوصًا كليات الطب، وهذه الشكوى واحدة من آلاف الشكاوى التي وصلتنا على امتداد العشرين سنة الماضية.

هل هذا يرضي السيد الأستاذ الدكتور وزير التعليم، وهو الذي يعمل جاهدًا لاصلاح التعليم الذي حل به الفساد والانحدار، اننا نرجوه في أن يعمل على اصلاح هذه الحالة المؤسفة بسبب بعض الأساتذة الذين ينقصهم الضمير. واننا ندعو الله أو يوفقك ويسدد خطاك في عملك العظيم ومجهوداتك الرائعة التي تقوم بها.

• • •

إستنجاد بالدكتور وزير التعليم

اني لعلى دراية ويقين بما يواجهه السيد الدكتور وزير التعليم من مشاكل عويصة لا حصر لها، في هذه الوزارة التي تدهورت حالتها وحالة مدارسها وبرامجها على مدى الثلاثين عامًا الماضية، من مدارس متهرئة بفعل الزمن والاستعمال، إلى مبان آيلة إلى السقوط بفعل الزلزال وتحتاج إلى الكثير من الاصلاح والترميم، إلى أخرى تهدمت فعلاً ويجب اعادة بنائها، وجميعها دورات المياه بها سيئة جداً ولا تصلح للاستعمال. أما الأثاث فحدث عن رداءته ونقصه حتى أن الكثير من التلاميذ يجلسون على الأرض لعدم وجود تخت لهم .. والفصول مكدسة بأعداد كبيرة قد يصل ما بكل فصل إلى المائة تلميذ. والبرامج التي يجب تنقيحها أو تغييرها لتتناسب مع تغير الزمن وتطور العالم، أما المدرسون – فحدث ولا حرج – عما وصلت إليه حالتهم من سوء التأهيل والاهمال والاستهتار كل هذه أعباء جسام تنوء بحملها دولة بأكملها ويحملها وحده هذا الرجل الشجاع الحازم، ويعمل على اصلاحها في كافة نواحيها بجد ونشاط واقدام، ساعده الله على هذا العبء الثقيل القاسي.

وهناك شكوى جماعية هى أن التيار الارهابي المتعصب بدأ يمد تخريبه إلى التعليم بواسطة دس عملائه وأذنابه من المدرسين عديمي الضمير والوطنية .. هؤلاء المدرسون يقومون بنفث سموم الكراهية في نفوس التلاميذ المسلمين ضد اخوانهم الأقباط، هذه البراعم الصغيرة التي يسهل تشكيلها في هذه السن الغضة انهم يثيرونهم ضد زملائهم بعد اللعب أو الاختلاط بهم، ومقاطعتهم واهانتهم، بل والاعتداء عليهم، لقد وصلتني عشرات الرسائل من أولياء الأمور والتلاميذ المتألمين المتوجعين من هذه الاثار التي يغذونها باستمرار، واني أضع تحت بصر سيادة الدكتور الوزير احدى هذه الرسائل.

اعرفك يا سيدي بأنني طالب بالثانوية العامة بمدرسة القوصية الثانوية بنين «مركز أسيوط» فقد امتدت ألسنة الاضطهاد الديني إلينا، واقتحمت حياتنا، وبددت السلام وطردت المحبة وأتت بالتعصب الأعمى لتحطيم حياتنا ومستقبلنا، وهذا التعصب دخل المدرسة على يد بعض المدرسين بتسميم أفكار زملائنا ضد المسيحيين والدين المسيحي، واستخدموا ضدنا المنشورات التي تحوي تهديداً وانذاراً كما ينسبون لنا أقوالاً وأفعالاً لم نفعلها، ولم يكتفوا بهذا فقط، بل ترصدوا لأحد زملائنا المسيحيين وهو طالب في الثانوية العامة ومتفوق في أحد شوارع القوصية بالضرب الشديد القاسي، وقد تم نقله إلى مستشفى القوصية المركزي وهو في غيبوبة استمرت ثماني ساعات تقريبًا، ووجد أنه مصاب باصابات خطيرة وارتجاج في المخ، وهو الآن يعيش على كرسي متحرك، وفي حالة نفسية وصحية سيئة جداً. ثم وصلتنا تهديدات بأنه سيحدث لنا ما حدث له مما أصابنا بالرعب والخوف على مستقبلنا.

وقد شكونا بما حدث إلى المسئولين بالمدرسة فلم يحركوا ساكنًا، وها نحن نعاني هذه الآلام الفظيعة منذ بداية العام الدراسي، وأعصابنا محطمة ونفوسنا منكسرة متألمة، فكيف بالله عليكم نستذكر ونجاهد في سنة الثانوية العامة والكفاح فيها قاس وشديد؟ أرجو أن يصل صوتنا إلى الأب الحنون الحازم وزير التعليم لينقذنا من هذا الجحيم.

سيدي الوزير .. هذا أحد الخطابات الكثيرة التي تصلني من مناطق كثيرة وخصوصًا الصعيد، وهى ظاهرة خطيرة جداً ابتدأت تنتشر انتشار النار في الهشيم وتنخر في عظام هذه الأمة المسكينة، أرجو من سيادتكم معالجة هذا الموضوع بحكمتكم وحزمكم الذي عودتنا عليه.

انني أرجو ألا يتبادر إلى ذهن أحد أنني أنافق عندما أقول أنكم ظاهرة رائعة افتقدناها منذ زمن طويل .. وكم من وزراء تولوا الوزارة وذهبوا وكانوا عبئًا ثقيلاً على بلدهم .. الله معكم يمدكم بالقوة وسداد الرأي والحكمة لاصلاح هذه الوزارة التي هي في أشد الحاجة إلى من يقيلها من عثراتها لتستقيم الأمور .. ويصلح التعليم .. وتزدهر التربية الحقة التي يحاول دعاة الفتنة اغتيالها.

• • •

عبء التعليم الثقيل

منذ بدء النصف الأول من القرن العشرين قامت نهضة تعليمية كبيرة بالبلاد فبجانب ما قامت به الحكومة من بناء المدارس الحكومية في جميع عواصم المحافظات ومراكزها، وكان ذلك بدراسات دقيقة لكل الأنشطة التعليمية والرياضية والتدريبية للطلبة، من فصول متسعة سهلة التهوية طبقًا للأسس الصحية السليمة، مؤثثة بالمقاعد التي تقابلها الأدراج لكل طالب من طلبة الفصل، ومنصة عليها طاولة وكرسي لجلوس المدرس، خلفه سبورة وحامل للطباشير والماسحة، ومعلق في جوانب الفصل الخرائط والصور التي تتصل بالعلوم التي تدرس للطلبة شاغلي هذا الفصل، وهكذا جميع فصول المدرسة. كما كان هناك معامل للكيمياء والطبيعة ينتقل إليها الفصل عند تلقيه هذه العلوم، وبالمدرسة ملاعب لمختلف الألعاب من كرة القدم وغيرها من الألعاب الأخرى بخلاف غرف خاصة للهوايات سواء الموسيقى أو التمثيل أو الأشغال اليدوية. وهكذا بدأت الجمعيات المختلفة والأفراد أيضًا في مجاراة الحكومة في هذا المجال فأنشئت آلاف المدارس في جميع أنحاء مصر. وأخذت جميع هذه المدارس في التنافس على الحصول على أحسن النتائج في الشهادات العامة، وبذا كانت النهضة التعليمية في أوج نشاطها وتقدمها، وبالتالي أصبحت شهادات جامعاتنا معترفًا بها من جميع الجامعات في أنحاء العالم.

وقد نشرت وطني في العدد الماضي مقالاً هامًا لصاحب النيافة الحبر الجليل والصديق الحبيب الأنبا أثناسيوس مطران كرسي بني سويف والبهنسا تناول فيه ما قامت به الكنيسة طوال النصف الأول من القرن الحالي من انشاء المدارس في جميع أنحاء مصر، وكانت تقوم بتعليم المواطنين على اختلاف أديانهم ونحلهم على أحسن المستويات تعليمًا وخلقًا وقيمًا. وفي أوائل الثورة قررت الحكومة مجانية التعليم مما أدى إلى عجز كثير من المدارس القبطية والأهلية عن الاستمرار في دورها الرائد هذا لتفضيل الأهالي المدارس الحكومية المجانية بل وأخذت الحكومة في احكام سيطرتها على المدارس المختلفة، فأخذ دور هذه الجهات المختلفة في التعليم يضعف، بل كاد أن يتلاشى دور المدارس الأهلية في هذا المجال. ولما كان العبء على الحكومة أصبح ثقيلاً، وأخذت ميزانية الدولة تئن تحت زيادة مصاريف التعليم التي أدت إلى أن أصبح التعليم في أسوأ حالاته، لذلك يناشد نيافة الأنبا أثناسيوس الكنيسة في استئناف دورها الرائد في التعليم بانشاء المدارس المختلفة في كل مدينة من مدن الجمهورية للمساهمة مع الدولة في هذا العمل المجيد والهام جدًا لمستقبل مصر.

لقد ناشد نيافة الأنبا أثناسيوس الكنيسة وهى مجاله الذي يمكن أن يطالبه بهذا العمل – ونحن نطالب الجمعيات القبطية والاسلامية وأيضًا أفراد الشعب بالقيام بأقصى ما يمكن من الجهد لانشاء المدارس في جميع انحاء البلاد، كل في موطن اقامته للمساهمة في هذا العمل الحيوي الهام، وحتى نخفف العبء عن كاهل حكومتنا التي تلتزم الآن بواجبات ثقيلة في النواحي الأمنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، وأكثر هذه الأعباء يجب أن يتحملها الشعب وخصوصًا ميسوري الحال.

انني أرجو أن نكثف الدعوة للقيام بهذا المطلب العاجل والضروري .. وأن يتكاتف جميع القادرين في هذا البلد لتنفيذه حتى نرى أمامنا مدارس أهلية تنافس المدارس الحكومية في جميع المناحي. وفق الله الشعب على العمل على تقدم وازدهار الأجيال القادمة.. وهى أمانة في أعناقنا.

• • •

وصلنا من السيد الأستاذ أحمد محيي الدين محمد مدير ادارة مدرسة القوصية الثانوية فاكس يؤكد فيه أن المدرسة هادئة، وان الطلاب مسلمين وأقباطًا يعيشون في اخوة، والكل يعمل بروح المحبة والتسامح، وأن المدرسة من المدارس الأولى في محافظة أسيوط في الأنشطة والخدمات والعاملين بالمدرسة مسلمين ومسيحيين على حد سواء. كما أن سيادته ينفي الاعتداء على أحد طلاب المدرسة المسيحيين.

واننا نرجو من كل قلوبنا أن تسود العلاقات الطيبة في جميع مدارس الجمهورية بين الطلبة والمدرسين مسيحيين ومسلمين كما وصفها سيادة الأستاذ مدير مدرسة القوصية الثانوية، وشكرًا له على رسالته.

• • •

وطني تبكي أباها الروحي

○○ يا من أحب مصر وطنه فشغل باعلاء شأنها ورفعة اسمها ..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من أحب كنيسته فكافح من أجل نهضتها والذود عنها ..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من حبل بي فكرة في وجدانه وحملني خواطر وليدة في أحشائه يغذيني إيمانه وتصميمه وعزيمته على أن أولد يافعة فتية..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من سطر أسس رسالتي ووضع دعائم مسيرتي وسهر يقظاً يتابع نهضتي ..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من سيّج عليّ وذاد عني وسط العواصف والأنواء وأحاطني بذراعيه بعيداً عن التيارات الجارفة ..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من أكلته غيرته عليّ فبات يرعى أفراد أسرتي ويفرزهم ليلتقط الأشواك من بينهم فينقيهم ويطمئن على قدرتهم على الاخلاص لي ومحبتي ..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من غمرته السعادة لنجاحاتي وثارت نفسه لاهتزازاتي وإخفاقاتي واغتمت روحه لإحتجابي ولكنه في كل ذلك تمسك بالإيمان الراسخ بأن الله يحفظني ويبارك في رسالتي ..

أبكيك بدمعي وقلبي.

○○ يا من تسلح قلمه بأمانة الكلمة وشجاعة الحق في احترام وشموخ من أجل أن تظل مصرنا عزيزة قوية رافعة الرأس ..

أتعزى بسيرتك وأصالتك.

○○ يا من امتلك البصيرة وأنعم عليه الله بالحكمة ليعيد ترتيب بيتي ليؤهله لحمل اللواء وتسلم الأمانة – أرى أفراد أسرتي متحابين متكاتفين أحسنت إعدادهم لاستكمال المسيرة ..

أفتخر بك وأذكرك دوماً.

يوسف سيدهم

أوسمة من الحب

وداع مصر للراحل الكريم الوالد الأستاذ أنطون سيدهم كان بمثابة مظاهرة للحب والتكريم لرجل كرس حياته لوطنه وكنيسته.. الأمر الذي ترك أبلغ الأثر في نفوس أسرته الصغيرة وأسرة العاملين معه وساهم في إضفاء روح السلام والعزاء عليهم في هذه المحنة، والمشاعر الفياضة الصادقة التي عبر عنها الكافة بقدر ما أدمعت عيوننا تأثراً قد ملأتنا بالفخر والرضا وكانت بمثابة أوسمة من الحب تعلق على صدر هذا الرجل.

فلا يمكن أن ننسى المحبة الآسرة التي غمرنا بها قداسة البابا شنوده الثالث وتأثره البالغ الذي انعكس في صلواته وكلماته الكريمة التي تضمنت قول قداسته عن الفقيد «.. كان إنساناً محباً لنا وكنا أيضاً نحبه.. وقد عاش في قلوبنا جميعاً...»

وبجانب فيض الكلمات والمقالات التي نشرتها «وطني» تباعاً وما تحمله من صدق المشاعر فقد توقفت عند بعض البرقيات التي حملت كلمات دافئة معزية تتجاوز العبارات المألوفة لتوفي هذا الرجل حقه.

●● قالت عنه الأم إيريني رئيس دير أبي سيفين للراهبات:

«مثل شجرة الزيتون المزهرة والمملوءة أثماراً مقبولة .. هكذا أضاء الراحل العزيز».

●● قال عنه الدكتور رفعت السعيد المفكر والسياسي

«قلبي معكم ومع مصر التي فقدت واحداً من أشجع أبنائها وأكثرهم حباً لها ولشعبها».

●● قال عنه الأب متى المسكين .. دير الأنبا مقار :

«عمود سقط في الكنيسة ونجم ارتفع وتلألأ في السماء .... »

●● قال عنه الأستاذ أمين فهيم رئيس جمعية الصعيد للتربية والتنمية:

«... أفنى حياته في خدمة وطنه بكل الحب والتفاني والاخلاص .. نطلب من الله أن يمنحه الراحة الأبدية ويعوض مصر عنه كل الخير».

●● قالت عنه باسمة وليم مراسلة وطني في أسيوط:

«... كتاباته ستسطر بعد بحروف من نور ومداد من عنبر وسيرته ستتكلم بعد بنبضات الحق ودفق الخلود...»

●● قال عنه رفيق شاروبيم بشاي.. الزقازيق:

«عزاء من عمق قلوبنا لأب كان يعرف للحق طريقاً.. لرجل كان يتألم مع المتألمين.. كان يبحث عن البائسين والضعفاء ليعينهم ويقويهم ويعطيهم .. كان في عطائه دون حدود وفي عمق محبته للكل.. في الشجاعة والقوة والحق لم يكن له مثيل».

●● قال عنه سمير مشرقي روفائيل:

«تأثرت للغاية لانتقال معلمنا وأستاذنا الذي تتلمذت بمكتبه عشرات السنوات - قلب كبير يحمل أعلى مستويات الفضائل.. تعزيات السماء لنا ولجميع محبيه».

●● قال عنه دكتور يوسف القمص:

«انطون سيدهم حيًا وخالداً بأقواله وأعماله ومبادئه...».

●● قال عنه انطون ويصا بباوي .. جرجا:

«نحس بفداحة الخسارة لفقده لأن قلبه كان يسع الجميع ويسعى لخير الجميع لقد كانت روحه عظيمة وارفة الظلال حانية الأغصان دائمة الثمر متجددة العطاء تضرب بجذورها في الأرض وفروعها في السماء...»

انها حقاً أوسمة من الحب تكلل صدر هذا الرجل وما أعظمها من أوسمة.

يوسف سيدهم

قصة تأسيس جريدة «وطني»

- •• كيف شقت طريقها في مرحلة دقيقة من تاريخ الوطن وكانت أول صحيفة تصدر في تلك المرحلة الحاسمة.
- •• لم يكن الطريق معبداً .. ولكنها نزعت منه الأشواك والعثرات.
- •• أسنت مبادئ، وأرست قواعد، وابتكرت تخطيطاً ومبادرات غير مسبوقة.
- •• قاد الأستاذ أنطون سيدهم فريق العمل بحنكة ومهارة واجتاز به جميع العقبات التي صادفته.

اجتماعات عديدة عقدها الأستاذ أنطون سيدهم في مكتبه لترتيب خطوات اصدار الجريدة، واتخاذ اجراءات الترخيص بها.. انها تختلف عن اجتماعات سابقة، عقدها آخرون، دون أن تسفر عن نتيجة. أما اجتماعات الأستاذ أنطون سيدهم بالصفوة المختارة من ذوي الفكر، فقد كانت مثمرة.

وحينما جاء دور اختيار الاسم الجديد للصحيفة الوليدة، تعددت الآراء وتكررت الأسماء، وتبين أن بينها ما صدرت به صحف سابقة تعطلت، ولم يعد لاسمها وجود على الساحة، ولكن قواعد اصدار الصحف المتبعة في ادارة المطبوعات في ذلك الحين، كانت تحول دون صدور صحف جديدة بأسماء صحف قديمة ملغاة، فكان لابد من اختيار اسم جديد لم يسبق أن صدرت به صحف أخرى.

سبق لي أن أصدرت ورأست تحرير عدة صحف، بينها: الفداء، النيل، والمستقبل، مدارس الأحد، وشمس البر، وتعاليم الكنيسة، ثم الفداء الجديد. وأشار البعض باستطلاع رأيي في الاسم المقترح، نظراً لكثرة ما أصدرت وحررت من صحف، ولأنني كنت أختار لكل منها اسماً غير مسبوق. واتصل بي الأستاذ أنطون سيدهم واتفقنا على موعد تفضل فيه بزيارتي في مكتبي بجريدة الفداء الجديد، ودار حديث حول الاسم المطلوب للصحيفة فعرضت عليه اسم «وطني» ولم يكن قد سبق أن صدرت صحيفة بهذا الاسم، ولكن بأسماء مشابهة منها: الوطنية، صوت الوطن، نداء الوطن، وكان الاختيار اسم «وطني» وقعه عند الأستاذ أنطون سيدهم فبدت ملامح الارتياح على وجهه.

وحينما عرض الاسم على البعض بدا غريباً على الأسماع فلم تألفه كما ألفت أسماء أخرى لصحف سبق أن صدرت وكان هناك من يقترح اختيار اسم آخر وبعد مداولات وعرض لعديد من الأسماء استقر الرأي على اسم «وطني» على أن يضاف إليه بيت الشعر المعروف لأمير الشعراء أحمد شوقي «وطني لو شغلت بالخلد عنه، نازعتني إليه في الخلد نفسي» وهو ما اقترن بعنوان الصحيفة فيما بعد.

وضمت الاجتماعات التي عقدها الأستاذ أنطون سيدهم عدداً من المهتمين بالشئون العامة، والمؤمنين بفكرة اصدار الجريدة ولا يتسع المجال هنا لذكر جميع الرواد، وانما نذكر من ضمنهم من حضروا أحد الاجتماعات الأخيرة وبينهم المهندسان الدكتور ادوارد بشرى، وعدلي أبادير يوسف، والمحاسب عزمي رزق الله، والدكتور مراد كامل والأساتذة سعد فخري عبد النور المحامي، وعزيز سليمان، وجورج إلياس.

وبعد وضع اللمسات الأخيرة للصورة التي تصدر بها الصحيفة والتصور المستقر لمادتها وأبوابها والمبادئ التي تسير عليها والخطة التي تلتزم بها .. بدأ الأستاذ أنطون سيدهم اتخاذ اجراءات الاصدار من ملء استمارة ادارة المطبوعات وتدوين البيانات المطلوبة وتشمل اسم رئيس التحرير وعنوان مقر الجريدة والمطبعة التي تتولى طبعها وكانت هناك مفاوضات مع الأستاذ عزيز ميرزا رئيس التحرير السابق

لجريدة «الأهرام» لتولي رياسة تحرير «وطني» ولكن كانت هناك عقبات في طريق تولي الأستاذ عزيز ميرزا رئاسة التحرير أمكن تذليلها. كما أمكن تذليل عقبات أخرى في طريق صدور الترخيص باعتباره أول ترخيص لصحيفة جديدة تصدر في ذلك العهد الذي كان يجتاز مرحلة دقيقة لم يكن ميسوراً فيها استصدار تراخيص صحف جديدة، وكان الأستاذ أنطون سيدهم بوصفه صاحب امتياز الجريدة قد شكل من المتعاونين معه والمؤمنين بفكرته، شركة مساهمة أسماها «شركة الجرائد المصورة المصرية» وتولى هو رئاسة مجلس ادارتها.

ولما كان قانون الشركات في ذلك الوقت يقضي بأن يضم مجلس ادارة الشركة عضواً منتخباً عن المحررين والعاملين فقد أجريت انتخابات تقدم بعض العاملين للترشيح فيها وأسفرت عن انتخابي ممثلاً لهم في مجلس ادارة الشركة التي تصدر «وطني».

ومازلت أذكر يوم أن اكتمل الشكل القانوني للشركة وتم تدوين بيانات الترخيص في الطلب المقرر تقديمه إلى ادارة المطبوعات بعد ايداع تأمين الترخيص بالبنك الأهلي واستخراج وثيقة «ضمان» به لارفاقها بالطلب.. مازلت أذكر هذا اليوم الذي جاءني فيه الأستاذ أنطون سيدهم بطلب الترخيص مستوفياً شروطه، ومرفقاً به مستندات لتقديمه إلى ادارة المطبوعات التي تتبع مصلحة الاستعلامات بوزارة الارشاد القومي في ذلك الحين وكان مقرها بأحد أجنحة قصر عابدين. حيث ذهبنا وقدمنا طلب الترخيص.

ولا يفوتني أن أذكر أن الترخيص الصادر بجريدة «وطني» يبيح لها أن تصدر يومياً وكان الترخيص بالصدور اليومي يختلف عن الترخيص الأسبوعي في قيمة التأمين بالضمان الذي يتضاعف في الحالة الأولى ويجوز للصحيفة التي تحصل على الترخيص اليومي أن تصدر أسبوعياً مؤقتاً ولكن لا يجوز لصاحبة الترخيص الأسبوعي أن تصدر يومياً. وكان المأمول أن تصدر «وطني» يومياً بعد أن تستكمل معدات الصدور اليومي وهو يتطلب استعداداً ويستغرق وقتاً لم يكن قد تم التأهب له بعد.

وأعد الأستاذ أنطون سيدهم العدة لصدور الجريدة فاستأجر لها مكاناً في العمارة الجديدة المشيدة بجوار نادي رمسيس القديم بشارع الفي بك وهى العمارة التي بدأت منها اصداراتها الأولى قبل أن تنتقل إلى مكانها الحالي بشارع عبد الخالق ثروت رقم ٢٧ بوسط القاهرة. وزود المكان بالأثاث والمكاتب ومتطلبات العمل وكان قد شكل لجنة لتلقي طلبات العمل بها سواء في التحرير أو الإدارة وكان يفحصها بنفسه لاختيار فريق العمل الذي سوف يتعاون معه في التحرير والإدارة.

وقاد الأستاذ أنطون سيدهم فريق العمل في وضع اللمسات الأخيرة للجريدة، وكان قد اختمر في ذهنه تصور كامل لخطوطها الرئيسية لرسالتها وخطتها ومبادئها وأهدافها.. وشقت الصحيفة طريقاً مستقيماً لأداء رسالتها خالصة لوجه الله والوطن .. وكانت سباقة في ميدان الفكر وفي حلبة الابداع والابتكار.. وكانت البادئة بمبادرات نقلتها عنها صحف أخرى.

مسعد صادق

أنطون سيدهم والدراسات القبطية

الذي يعرف راحلنا الأستاذ أنطون سيدهم عن قرب يعرف أنه أولى اهتمامًا كبيرًا للمعرفة والثقافة والدراسات القبطية، ودافع عنها دفاع الفارس المحارب البطل الشجاع. ولا يعني اهتمامه بالدراسات القبطية مجرد التعليم القبطي أو العلوم القبطية، لكنه يتضمن الحضارة بمعناها الشامل، الحضارة التاريخ والجغرافيا والأثر والعادات والتقاليد والفن والفكر والإبداع.

ورغم أنني بدأت الكتابة في «وطني» عام ١٩٦٥ ناقداً موسيقياً محترفاً، إلا أنني لم ألتقي لقاءً فعلياً مع الأستاذ أنطون سيدهم إلا بداية عام ١٩٦٨ وكان ذلك هو بداية «الاقتراب» من «قبطية» هذا الرجل. كنت قد أجريت أول حديث صحفي مع الأستاذ أمين شاكر وزير السياحة آنذاك حول السياحة الدينية المسيحية في مصر، ونشر الحديث وفي مساء اليوم التالي أثناء اجتماع اسرة التحرير أبدى الأستاذ أنطون إعجابه بالحديث وقال لي بصوته المتميز القوي: «تهنئتي لك يا إبني على هذا الموضوع الصحفي الممتاز».

قصدت من هذه المقدمة أن ألقى الضوء على بداية اقترابي من هذا الرجل، ويبدو أن اهتمامه بالسياحة الدينية القبطية قد لفت انتباهي لهذه القضية، كما أن أحاديثه في اجتماعات التحرير كانت قد بدأت تفتح الطريق لإهتمامي بها، فانطلقت إلى حوارات مع عمالقة الفكر والفن القبطي نتجت عنها مجموعة من الحلقات التي نقلتها إلى قراء «وطني» واستضفت فيها الأساتذة الرواد الذين أذكر منهم الدكتور سامي جبرة عميد معهد الدراسات القبطية، والفنان التشكيلي راغب عياد، والفنان إيزاك فانوس رائد الأيقونات القبطية، والفنان راغب مفتاح رائد الموسيقى القبطية.

نعود إلى الرجل الذي نتذكره الآن ... نعود إلى علاقته الوطيدة بالحضارة القبطية لنسجل له المواقف الآتية :

* اهتم بنشر المقالات العديدة عن معهد الدراسات القبطية ودوره الرائد في نشر الثقافة القبطية التي افتقدها ميدان البحث العلمي والجامعي في مصر، وقد كان الأستاذ أنطون سيدهم يدعو دائماً لنشر برامج المعهد وأهدافه ورسالته.
* اهتم بنشر البحوث القبطية وتراجم الشخصيات العلمية، تاريخها وأبحاثها وكتاباتها مثل شخصية العالم الراحل الدكتور عزيز سوريال عطية.
* كان يستقبل العديد من الشخصيات القبطية أذكر منها على سبيل المثال الفنان راغب مفتاح، وقد حضرت بعض هذه اللقاءات التي كان الأستاذ أنطون يشجع فيها هذا الفنان العظيم على الإستمرار في مسيرته ويقوى عزيمته عندما يلحظ تبرمه أو مشاعر الإحباط التي كانت تتملكه في بعض الأحيان، وكان يقول له دائمًا: «نحن معك ومع نضالك من أجل الحفاظ على تراث الألحان القبطية وألحان القداسات الإلهية، نحن معك ولا تيأس وما فعلته أنت عمل لن تنساه الأجيال، و « وطني » دار مفتوحة لك دائماً ومكتبي مفتوحة أبوابه لك في أي وقت»، وكان يرحب بنشر التحقيقات الصحفية عن قسم الموسيقى والألحان بمعهد الدراسات القبطية وأهدافه العلمية السامية.
* كان يطلب منا نحن المحررون الكتابة عن الآثار القبطية والمتحف القبطي والكنائس القديمة، ومن هنا استطاع قارئ « وطني » وهو جالس في منزله، في مصر أو خارجها، أن يزور الآثار القبطية المتعددة خاصة الكنائس والأديرة القديمة، وما نشر بالفعل يمثل رحلة رائعة مع أحد أوجه الحضارة القبطية، وجه حي ثابت يشهد على التاريخ والزمان والمكان والحياة المستمرة الأزلية لحضارة الأجداد.
* لا أنسى تشجيعه لي عندما قمت بنشر سلسلة من اثنى عشر مقالاً تحت عنوان «قراءات وكتابات في الفن القبطي» تضمنت نبذات عن حياة وأعمال مجموعة من رواد وأساتذة الفن القبطي. كما أذكر في عام ١٩٧٩ عندما كنت مدعواً لأحد مؤتمرات أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية بالمنيا، وكان الداعي هو المتنيح الأسقف الأنبا صموئيل، تعرفت هناك على أحد الفنانين الذين يقومون برسم الأيقونات القبطية وهو الفنان يوسف جرجس عياد، وقمت على الفور بالنشر عنه في « وطني » وتصادف أن حضر هذا الفنان في ذات الأسبوع إلى القاهرة فقمت بتقديمه إلى الأستاذ أنطون سيدهم وكان يحمل معه وقتها بعض أعماله من الأيقونات التي عرضها على الأستاذ أنطون الذي أبدى اعجابه الشديد بها حتى أنه عرض على الفنان يوسف جرجس تنظيم

معرضًا لأعماله في جمعية الشبان المسيحية التي كان يرأس مجلس إدارتها آنذاك ... وهكذا تبنت « وطني » الفنان يوسف جرجس عياد ضمن ما تبنت من كتاب وفنانين وشعراء.

* اهتم بقضية التراتيل القبطية وكيفية النهوض بها وكشف العناصر السلبية فيها ومعالجة مشكلاتها لما لها من دور حيوي في تربية النشء والشباب، وقد أتت الحملات الصحفية التي قمت بنشرها في « وطني » ثمارها وساهمت في لفت الأنظار إلى خطورة الاتجاهات التي كانت آخذة في النمو وقتها والتي كانت تقوم بتركيب كلمات التراتيل الدينية على ألحان بعض الأغاني العربية لكبار المطربين والمطربات متجاهلة في ذلك تراث الألحان القبطية الأصيلة، فكان أن تنبه المسئولون عن إعداد شرائط التراتيل إلى أهمية الإستعانة بالألحان القبطية وقاموا باستبعاد موسيقى الأغاني من التراتيل.
* امتد تشجيع الأستاذ أنطون سيدهم للفن القبطي إلى تشجيع فكرة انشاء أول مسرح قبطي في مصر وأيضًا فكرة انتاج أول أفلام سينمائية يقوم بعملها محترفي السينما والتليفزيون حول تاريخ الكنيسة وقديسيها وشهدائها، وذلك تشجيعًا للفن القبطي المعاصر وتغييراً لصورة «الهواية وحسن النوايا» التي كان يقوم عليها المسرح والسينما في الحقل القبطي خاصة حقل التربية الكنسية في ذلك الوقت.

وأذكر في هذا المجال الاجتماعات التي قام برعايتها عندما تبنت « وطني » فكرة تشكيل مجموعة عمل لانتاج أفلام وثائقية وروائية عن الحضارة القبطية حيث استضافت هذه الاجتماعات أكثر من عشرين فنانًا منهم المخرج السينمائي الأستاذ كمال عطية ومدير التصوير السينمائي الدكتور رمسيس مرزوق ونجم الإضاءة الدكتور عادل منير ومدير التصوير الأستاذ أمير جبرة والكاتب المسرحي الأستاذ عطية مرقص وغيرهم، وقد أسفرت هذه الجهود عن انتاج مجموعة رائعة من الأفلام السينمائية والتليفزيونية عن سير القديسين والأماكن الدينية المقدسة – كما جرت العادة على عرض تلك الأفلام في « وطني » حال انتاجها حيث كانت تعقد الندوات لمناقشتها مع أسرة التحرير بعد عرضها عليهم.

أما « ندوة الفكر القبطي » فلها قصة ...

في نهاية أحد الاجتماعات الأسبوعية لأسرة تحرير الجريدة تقدمت للأستاذ أنطون سيدهم باقتراح تنظيم جريدة « وطني » ندوة عن الحضارة القبطية، فرد قائلاً : « اسمع ... أنا أحب التخطيط، وموضوع الحضارة القبطية في ذهني دائمًا وهو موضوع في حاجة إلى دراسة، قم بعمل هذه الدراسة التي نتحسس عن طريقها منهجنا العلمي لتنظيم هذه الندوة، وعندما تكون جاهزاً ومعك مشروع الندوة يمكننا أن نناقشه سوياً ».

وحدث أن قمت بإعداد دراسة عن مشروع الندوة وناقشناه سويًا عدة مرات، وبعد مناقشات وملاحظات وتعديلات وصلنا إلى « ورقة عمل » للندوة، وعن طريق الأستاذ أنطون تعرفت لأول مرة على علماء ورجال فكر أقباط لم أكن أعرفهم من قبل وكانت الندوة هي طريقي إليهم، طريقي إلى التعرف على هؤلاء الكبار وثقافاتهم القبطية بل وقبطيتهم المثقفة.. أمثال نيافة الأنبا اغريغوريوس أسقف البحث العلمي والدراسات القبطية والأستاذ مريت غالي الوزير السابق والمستشار الدكتور بشرى رزق فتيان والدكتور عطا خلف الدويني الأستاذ الجامعي والقمص المثقف المتنيح الأب باسيليوس باسيليوس أحد علماء الأدب القبطي الشعبي والدكتور زكي اسكندر خبير الترميم العالمي والأستاذ ڤيكتور جرجس عالم الآثار والدكتور رؤوف حبيب المدير السابق للمتحف القبطي والدكتور أنيس فهمي أستاذ علم النفس والعلامة الراحل الدكتور باهور لبيب والدكتور حشمت مسيحة والدكتور سليمان نسيم والدكتور كمال فريد اسحق والدكتور الفونس توما خبير التعليم والدكتور خليل مسيحة والأستاذ يعقوب الشاروني كاتب أدب الأطفال والدكتور منير مجلي عالم المصريات والناقد توفيق حنا ورجل الأعمال وهيب الأسيوطي .... وغيرهم.

ومن خلال اللقاءات الممتعة التي جمعت هذه النخبة تفجرت أفكار وأعمال عظيمة لإحياء الدراسات القبطية، نشرتها وطني في حينها، كما قمت بإلقاء الضوء على ثلاث ندوات منها نشرتها وطني في ١٩٩٥/٥/١٤ ، ١٩٩٥/٦/١١، ١٩٩٦/٢/١٨ بعد رحيل « الرجل » إلى فردوس النعيم وهذه الندوات الثلاث تلقي مقداراً كافيًا من الضوء يظهر بجلاء تلك المحبة وذلك الرباط القوي الذي ربط راحلنا أنطون سيدهم بالحضارة والدراسات القبطية.

دكتور عادل كامل

همـوم مصـرية وقبطـية في فكـر أنطـون سـيدهم

أنطون سيدهم مؤسس جريدة «وطني» وصاحب امتيازها انشغل كمفكر مصري حر بهموم بلاده ومشكلاتها، ونذر قلمه وكرس فكره لتناول القضايا المصرية الصميمة من خلال مقالاته الأسبوعية التي ظهرت على الصفحة الأولى بجريدة «وطني» في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٥.

تنوعت القضايا التي عالجها فشملت هموم عديدة من أهمها الهموم الدينية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والبيئية والاعلامية وغيرها.

وبرغم الاهتمام المكثف بقضايا الوطن وهمومه إلا أنه كان أحياناً يتناول بعض الهموم العربية فقد استوقفته أحداث الحرب الأهلية في لبنان منذ بدايتها وكتب صارخاً «لبنان يحترق» وتساءل: ما هذا الذي يجري في لبنان؟ وكيف هانت على بنيها؟ ولمصلحة من كل هذا؟ ولماذا الوصول بلبنان إلى طريق مسدود؟ وأين الحوار البناء والضمير المتجرد من الهوى.

كما استنكر الضربات الجوية المكثفة لقوات التحالف على العراق واحداث خسائر جسيمة بأرواح المدنيين والأبرياء أثناء حرب تحرير الكويت. وندد كثيراً ببعض الأحداث التي استهدفت اضطهاد المسلمين في بلغاريا، والهند، والبوسنة والهرسك، وفيما يلي سنقدم لمحة سريعة عن أبرز الهموم الوطنية التي عبر عنها بقلمه.

• الهمـوم السـياسـية :

* **قضية الصراع العربي الإسرائيلي:** أوضح كيف أصابت هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ عمق الكبرياء والوجود المصري في الصميم فشعر المواطنون بالهوان ثم جاء نصر السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ليرفع عار الهزيمة ومهانتها عن مصر ويضعها في مكانها الصحيح.

ثم جاء تأييده للموقف المصري الشجاع بالتفاوض مع إسرائيل من أجل استرداد كل شبر من الأراضي المصرية المحتلة من خلال مفاوضات السلام.

* **تجربة المنابر والأحزاب والتعددية السياسية:** أبدى مخاوفه وقلقه على هذه التجربة الوليدة من الفشل، فالأحزاب لا تنشأ بقرار سياسي ثم تعد البرامج وترفع الشعارات وتبرز زعامات لا هدف لها سوى الأضواء، وتساءل عن مدى صلاحية القيادات التي تولت العمل السياسي في المرحلة السابقة التي غابت فيها الديمقراطية والحرية لتقود الأحزاب الجديدة.

كما أكد رغبته القوية في قيام أحزاب واعية تدرك مسئولياتها وتتسلم أمانة العمل السياسي بكل مخاطره ومحاذيره فتعبر بالوطن تلك المرحلة الصعبة من تاريخه.

* **المشاركة السياسية وتوسيع الديمقراطية:** احتلت هذه القضية اهتماماً كبيراً في فكر أنطون سيدهم، ودعا في مقالات عديدة إلى أهمية المشاركة السياسية وإلى الحرص على القيد في جداول الناخبين، وممارسة حق الانتخاب من أجل تمثيل نيابي أفضل يحقق مصالح الناخبين والمجتمع معاً، على اعتبار أن المشاركة الديمقراطية واجب وطني.

* **مسئولية مجلس الشعب ونوابه:** في تمثيل مصالح الجماهير، ومناقشة مشاكلهم والتدقيق في اصدار التشريعات والقرارات التي تؤثر على مصالح البلاد لا سيما الخاصة بالقروض.

* **سلامة الجبهة الداخلية:** ما حدث من تدمير بعض المرافق العامة واستغلال معاناة الجماهير أثناء أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بسبب اصدار قرارات خاطئة أدت إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية ومست معيشة المواطنين في الصميم.. والخوف على سلامة الجبهة الداخلية والتماسك الوطني .. والخطأ الذي وقعت فيه الحكومة عندما أصدرت هذه القرارات دون أن تعد الشعب بالتوجيه والتوضيح لحقيقة الأوضاع الاقتصادية.

• الهمــوم الاقتصادية :

اهتم أنطون سيدهم بتناول القضايا الاقتصادية، وبصفة خاصة المشكلات التي تعوق الاصلاح الاقتصادي وسبل مواجهتها فتناول مشكلات التنمية الزراعية وتخلف الانتاج الزراعي ومستقبل الزراعة في مصر، ومشكلات التنمية الصناعية وتطوير الصناعة المصرية، وتأثير هجرة الكفاءات والثروة البشرية على التنمية، ومشكلات الضرائب والتهرب الضريبي وتعديلات قوانين الضرائب والضريبة الموحدة وتأثيراتها على الاقتصاد المصري والتنمية والاستثمار وسداد ديون مصر، والقروض والمساعدات الخارجية، والبيانات المتضاربة التي تؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في الاقتصاد ومشكلات شركات السياحة التي تأثرت بفعل حرب تحرير الكويت وبفعل حوادث الارهاب في صعيد مصر ومعاناة الشعب من تكاليف فاتورة الاصلاح الاقتصادي والقطاع العام والسوق المغلقة وتدهور الانتاج ومشكلات البطالة وأجهزة التنمية، والخصخصة وأزمة الجنيه المصري وأزمة الاسكان .. وغيرها من الهموم الاقتصادية التي عالج أسبابها واقترح الحلول المناسبة لها.

لقد سجل أنطون سيدهم بكل شجاعة أن مشاكل مصر تراكمت على مدى ثلاثين عامًا نتيجة لأسباب كثيرة ومتعددة تشابكت وتضاعفت وتفاعلت مع التطورات السياسية والاجتماعية حتى أصبح حلها يحتاج إلى جهد خارق واوضح أنه يجب أن تتضافر كافة القوى في المجتمع من أجل الاصلاح وزيادة الانتاج وعليها أن تعمل بكل إيمان وجهد واخلاص.

• الهمــوم الاجتماعية :

توقف أنطون سيدهم كثيراً أمام اختلال القيم في المجتمع المصري وراءه ما أهاب الضمير الوطني من أمراض تفشى على أثرها الاهمال والتهاون والتسيب والفوضى وقلة الذمة ومحاربة الناجحين والنابهين.

وارجع ما وصلنا إليه من تخلف وتسيب واهمال وتدني القيم والأخلاق، وسيطرة الأنانية والرغبة في الثراء السريع وفقدان المحبة والاخلاص وتدهور الوطنية وحب الوطن إلى غياب الضمير.

ودعا المواطن إلى المشاركة الفعالة ومحاربة السلبية وأن يأخذ مكانه في بناء الوطن باعتبار أن ذلك حق الوطن عليه وأن يشارك في أنشطة المجتمع بالرأي والفكر والعمل وطالب بالقضاء على البيروقراطية التي تجعل من حصول المواطن على الخدمة أمرًا شاقًا وسببًا كبيراً لمعاناته كما طالب بالتصدي لظاهرة انتشار الرشاوي.

كما صرخ متألمًا لمواجهة الظواهر الغريبة عن المجتمع مثل جرائم الاغتصاب التي كانت نادرة الحدوث في الماضي ودعا إلى معالجة أسبابها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية.

• الهمــوم التعليمية :

نالت أوضاع التعليم وقضاياه اهتمامًا واضحًا من أنطون سيدهم لا سيما تلك المتصلة بالمشكلات المزمنة التي يعاني منها نظام التعليم والتي تسببت في تأخره وتدهوره عما كان عليه من قبل وانتقد السياسات الخاطئة في التعليم ولا سيما الغاء السنة السادسة بالتعليم الابتدائي وما سببه من أعباء متزايدة على التعليم الاعدادي والثانوي والجامعي.

ودعا إلى الاهتمام الحقيقي بالتعليم ومعالجة كافة مشكلاته باعتباره مدخلاً أساسيًا للنمو والتقدم وطالب بمراجعة سياسات التعليم دون حساسية، وإعادة النظر في مسألة مجانية التعليم الجامعي بصفة خاصة لتغير ظروف البلاد، كما أن الحصول على الشهادة الجامعية ليس هو الوسيلة المثلى للمواطن لخدمة الدولة.

• هموم أثرية وسياحية :

من أهم القضايا والهموم الأثرية والسياحية التي عالجها قلم أنطون سيدهم:

* **معارضة خروج الآثار المصرية**: معارضة خروج الآثار المصرية النادرة إلى الخارج للتجول والعرض في بعض المدن الكبرى واعتبار ذلك مأساة وبدعة جديدة قوبلت بمعارضة شديدة من جانب علماء مخلصين خوفًا على هذه الآثار النادرة من الضياع أو السرقة أو التلف. كما يمثل ذلك تفريطًا في الآثار الجميلة الخالدة نظير مبالغ تافهة ودلالة أكيدة على ما وصلنا إليه من سوء التصرف وضيق الأفق.

* **الاهمال في ترميم الآثار والمحافظة عليها من السرقة**: فالآثار المصرية معرضة للسلب والنهب بشتى السبل وتهريبها للخارج والاتجار فيها، وللسرقات المتكررة من مخازن الآثار المنتشرة بالمحافظات والمتاحف الإقليمية والحالة المتدهورة التي وصلت إليها الآثار

الفرعونية والقبطية والاسلامية بسبب المياه الجوفية والأملاح والتأخر في ترميمها.

كما تناول في مقالاته مشكلات ضرب السياحة وخسائر الشركات السياحية بسبب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وبسبب بعض الحوادث الإرهابية في صعيد مصر ضد السائحين مما أدى إلى اصابة السياحة في مقتل وهبوط النشاط السياحي إلى أدنى مستوى له وتوقف العمل في جميع المرافق السياحية التي تكلفت مليارات الجنيهات وانعدام دخلها وأصبح موقفها المالي عصيب وباتت مهددة بالإفلاس الأمر الذي جعله ينادي بدعمها ويدعو الحكومة إلى تقديم كل التسهيلات اللازمة لاستمرار نشاطها.

- **هموم بيئية :**

تحدث أنطون سيدهم في مقالاته عن تلوث البيئة وعواقبه الوخيمة على المجتمع وصحة المواطنين وما يسببه من أمراض خطيرة.. وهاجم الحكومة على اعتبار أنها العامل الأكبر للتلوث وافساد البيئة وعدم تجاوبها مع النداءات والصرخات التي تحذر من تلوث البيئة واهمالها في المحافظة على نهر النيل من التلوث.

كما ألقى بجانب من المسئولية على القطاع العام وهيئة النقل العام بحافلاتها الملوثة للبيئة.

- **هموم اعلامية :**

أهم وأبرز القضايا التي تناولها أنطون سيدهم والمتصلة بالاعلام كانت مطالبته بتوسيع حيز الممارسة الديمقراطية واتاحة الفرص لتملك الصحف واطلاق حرية اصدارها من خلال رفع القيود القانونية المكبلة لحق الأفراد في الاصدار.

- **هموم قبطية :**

احتلت الهموم القبطية مكان الصدارة في اهتمامات أنطون سيدهم، فقد اهتم في مقالاته بتوضيح هموم الأقباط في مصر على خلاف تنوعها وبصفة خاصة:

* **حوادث الاعتداء على الأقباط:** وممتلكاتهم وكنائسهم في العديد من المحافظات والمدن والقرى لا سيما الأحداث التي شهدتها سوهاج وبني سويف وكفر الشيخ والمنيا والقاهرة وأسيوط وقنا فقد شهدت هذه المحافظات ومراكزها وقراها حوادث اعتداءات دامية على الأقباط راح ضحيتها العشرات، وتعرضت ممتلكات الأقباط ومنازلهم وكنائسهم للنهب والسلب والتدمير.

وأوضح خطورة هذه الحوادث واظهر تلكؤ الحكومة وتهاونها في القبض على المحرضين والمنفذين ومعاقبتهم حتى استشرى الأمر وأصبح ظاهرة متكررة وأن استمرار هذه الحوادث يعني عدم وجود استقرار سياسي وأمني بالبلاد مما يضر بمصالحها.

وأكد على أن قيام رجال الشرطة بحفظ الأمن بعد مقتل الأقباط وخراب ممتلكاتهم وكنائسهم والقبض على بعض الصبية والأشخاص الذين يفرج عنهم لعدم كفاية الأدلة، وكذا التصريحات والشعارات الطيبة والمقالات والخطب الرنانة، لن تجدي في علاج هذه المشكلات وانتقد تصريحات المسئولين – وبعض كتابات الصحفيين البعيدة عن الصحة، والتي حاولت التغطية على هذه الحوادث الإجرامية بزعم أنها حوادث فردية أو انها فتنة طائفية أو خلافات مادية، وأكد على أنها اعتداءات مخططة لم تجد من الحكومة الاهتمام الكافي، وأن عدم محاسبة أحد على ما حدث من اعتداءات على الأقباط من قبل، هو السبب الرئيسي في استمرارها كما أن تأخر رجال الشرطة في التحرك لحماية الأقباط وممتلكاتهم وتكرار ذلك مرات عديدة وتهاونهم في القبض على مرتكبيها قد أدى إلى إزدياد عنفوان جماعات الارهاب وتفاقم خطورتها حتى انها سيطرت على بعض المناطق في المنيا وأسيوط وسوهاج، وفرضت على الأقباط إتاوات فاحشة وهددت حياتهم. وأوضح أن الحكومة مسئولة إلى حد كبير على ما يحدث للأقباط، فقد سمحت باستخدام وسائل الاعلام لمهاجمة الدين المسيحي والعقيدة المسيحية مما أثار ضعاف النفوس ضد الأقباط في المدارس من اضطهاد بواسطة بعض المدرسين الذين يبثون روح الكراهية ضد المسيحيين ويحرضون على احتقارهم والاساءة إليهم واهانة عقيدتهم.

كما أن الحكومة اضطهدت الأقباط من خلال استبعاد ترشيحهم في الانتخابات البرلمانية، وقلصت وجودهم في المناصب الرفيعة كالقضاء والشرطة والجامعات والقطاع العام، وتشددت في اجراءات بناء الكنائس مما شجع العناصر المتطرفة على الاستهانة بالأقباط واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية.

وطالب الحكومة أن تبادر إلى اصلاح أخطائها وإلى اعطاء الأقباط حقوقهم المهدرة، وأن تعمل المؤسسات التربوية والاعلامية على غرس روح المحبة في نفوس الأطفال، ومراجعة الكتب الدراسية وتنقيتها من الموضوعات التي تسيئ للمسيحيين ومراجعة ما تبثه الإذاعة والتليفزيون وقيام القيادات الشعبية والحزبية والدينية بواجباتها، ومعالجة الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالشباب

إلى العنف والتخريب.

* **تعويض الأقباط**: طالب أنطون سيدهم الدولة في عدد من المقالات بضرورة تعويض الأقباط الذين تم الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم تعويضاً كاملاً عما لحق بهم من نهب وسلب وتخريب واعتداء وقتل وطالب بإعادة بناء المنازل والكنائس التي أضيرت على نفقة الحكومة وباعتبارها المسئولة عن المحافظة على حياة وأموال المواطنين وأن ما حدث كان بسبب تقصيرها في أداء واجباتها.

وبعد مضي أربعة شهور على أحداث ديروط وصنبو، ذكر أن الحكومة لم تتحرك لتعويض عائلات الضحايا المعدمين وافتتح اكتتاباً في وطني بتبرع رمزي قدره خمسة آلاف جنيه، وعلى مدى أسابيع تم جمع مئات الآلاف من الجنيهات التي تم توجيهها إلى مجالات تأمين معيشة ومستقبل جميع أفراد أسر الضحايا.

* **اجازات أعياد الأقباط**: طالب أنطون سيدهم بأن تكون أعياد الأقباط اجازات رسمية خاصة أن بعض امتحانات المدارس والجامعات تعقد في أيام أعياد الأقباط، كما أن بعض أصحاب الأعمال في القطاع الخاص لا يعترفون بها وبالتالي لا يحصل الأقباط على اجازة بمناسبة أعيادهم الدينية.

* **تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة**: اهتم أنطون سيدهم من خلال عدد كبير من مقالاته بتوضيح العديد من المفاهيم الخاطئة التي ترددت من خلال كتابات بعض الصحفيين والمفكرين تعليقاً على أحداث العنف ضد الأقباط، وأهم ما ركز عليه ما يلي:

- ان ما يحدث ضد الأقباط هو اعتداءات آثمة وليست فتنة طائفية، فهي اعتداءات مجنونة من أشخاص مغرر بهم ممن لا يعرفون الوطنية أو الدين، مدفوعين بشعور من الحقد والضغينة في نفوسهم فلا مصلحة الوطن ولا تعاليم الدين تسمح بهذه الاعتداءات.
- لا تطرف قبطي في الفكر ولا في محاولة السيطرة على الآخرين بالقوة والارهاب، كما لا توجد جماعات قبطية متطرفة.
- ان ما يحدث للأقباط ليس جرائم ثأر أو خلافات عائلية بل هو ارهاب للأقباط وقتل جماعي لأقباط ليس لهم ذنب إلا أنهم مسيحيون.
- ان ما يحدث للأقباط ليس بسبب المشكلة الاقتصادية بل بسبب أهداف سياسية هى الوصول إلى الحكم بأي طريقة، وأن مصر هى المستهدفة وأن الاعتداء على الأقباط هو بالونة اختبار للحكومة لمعرفة مدى تواجد السلطة وقوتها وأن الأقباط ما هم إلا بداية وسيأتي الدور على الدولة نفسها عندما يتطلع الارهابيون إلى الاستيلاء على الحكم والرجوع بمصر إلى العصور المظلمة وأن الاعتداء على السائحين ورجال الشرطة هو أكبر دليل على هذه الحقيقة.
- ان الدولة تتجاهل مناقشة قضايا الأقباط ومشكلاتهم ووضع الحلول المناسبة التي تريح الأقباط مما يعانونه من معاملة شاذة لا تتفق مع الاخوة والحق والعدل.
- ان وطنية الكنيسة القبطية ورجالها وكذلك وطنية الأقباط ليست محل جدال وأنه على مر التاريخ رفضت الكنيسة أي تدخل خارجي فيما يخص علاقات الأقباط بالمسلمين أو علاج أي أوضاع معوجة داخل المجتمع.

ملاحظات ختامية

- **أولاً** : بالإضافة إلى الاهتمام المكثف بهموم المصريين والأقباط تناولت بعض مقالات أنطون سيدهم الاشادة ببعض الشخصيات المصرية التي نالت تقديراً عالمياً مثل الكاتب المصرى العالمي نجيب محفوظ، والسياسي المصري العالمي د. بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة. كما اهتم برثاء بعض الشخصيات الوطنية العامة مثل. د. مراد كامل ود. كمال رمزي استينو وكمال الملاخ و د. فرج فودة وآخرين.
- **ثانياً** : اتسمت مقالاته باستخدام لغة عربية فصحى رصينة، واهتمت بمخاطبة عقل ووجدان القارئ، وتميزت بصدق التناول والوضوح والجرأة.
- **ثالثاً** : لخصت عناوين مقالاته جوهر القضايا التي تناولتها واتسمت بقدر كبير من القوة وخاصة تلك التي عرضت لقضايا دينية مثل الاعتداء على الأقباط وغلق الكنائس وعلى سبيل المثال نذكر من هذه العناوين: اعتداءات آثمة وليست فتنة طائفية، لا تطرف قبطي، الخط الهمايوني البغيض وموقعة سمالوط الكبرى، مسلسل غلق كنائس الأقباط، الارهاب في جمهورية ديروط المستقلة، مسلسل المهانة والاذلال للأقباط و .... و ....

دكتور ثـــروت فتـــحي

فهرست

* * *



أنطون سيدهم ومشوار وطنى

● سجل وثائقى لرحلة فكر وكفاح وهموم وجهاد واحد من رجالات مصر الأقباط كما عبر عنها بقلمه من خلال مقالاته وكتاباته المنشورة فى جريدة «وطنى»

● ستة محاور لقضايا العمل الوطنى اقتحمها قلم أنطون سيدهم بكل أمانة وشجاعة وجرأة متفاعلاً مع الأحداث، متصديا لمواطن القوة والضعف، محذراً من عواقب التخاذل والصمت، طارحاً رؤى العلاج والعمل.

- الوحدة الوطنية
- القضايا الدينية
- القضايا الإقتصادية
- السياسة الداخلية
- السياسة الخارجية
- قضايا التعليم

● رجل عاش مناضلاً من أجل رفعة اسم مصر والكنيسة... من أجل غرس قيم المحبة والعمل والكفاح... من أجل إعلاء رايات الأمل فى غد أفضل...

